







R15



۱۲۸

عنه
۷۶
۷۸



بسم الله الرحمن الرحيم

(قرله ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة الخ) الواو اما عطفة او ابتدائية الاول على ما نقل ان المص قال فاشار الى من سعد بلطف الحق الى آخر اوصافه بتحرير كتاب كذا وكذا ثم قال فبادرت الى مقتضى اشارته وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية فضمير رتبته راجع الى كتاب او الرسالة المذكورة اعتبار المسمى والثاني بان يحمل على وقوعه في الحال وضمير رتبته راجع الى الكتاب المذكور كناية بدلالة المقام الترتيب بمعنى جعل كل شئ في موضعه اللائق بحيث يكون اللاحق موقوفا على السابق في الجملة سواء كان باعتبار الوجود الذهني او باعتبار الوجود الخارجي وعلى متعلق رتبته اما بتضمن معنى الاشتغال او بتقدير ذلك المعنى او يكون الترتيب بمعنى جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر والمقالات والخاتمة عبارة عن ابواب المنطق * واعلم ان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفساده والفكر هو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول نظري اما التحصيل المجهولات التصورية او التصديقية فيلزم ان يكون للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد فبادي التصورات الكليات الخمس ومقاصدها التعريفات ومبادي التصديقات القضايا واحكامها ومقاصدها القياس فكان ابوابه اربعة ثم القياس منقسم الى خمسة اقسام يسمونها الصناعات الخمس وجه الضبط انه ان تركب من اليقينيات يسمى برهانا ومن الظنيات يسمى خطابة ومن المسلمات يسمى جدلا ومن الخيالات يسمى شعرا ومن الشبهية باليقينيات

والظنيات يسمى مغالطة فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربع ابواب المنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ جزء فصارت عشرة والمص ادرج تلك الابواب في المقالات الثلاث والخاتمة اولها لمبحث الالفاظ والكليات والتعريفات وثانيها لمبحث القضايا واحكامها وثالثها للقياس واوابعده والخاتمة لبيان الصناعات الخمس وجه الضبط سمي من الشرح وصدر كتابه بالمقدمة التي تسوق لبيان ماهية المنطق والحاجة اليه وموضوعه كما هو حقه اشارة الى جهة وحدة العلم وهذا الدرج يكون مرتبا باعتبار كلا معني الترتيب اذ المقدمة خارجة عن المقاصد وما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة والمقالة الثانية موقوفة على الاول لتوقف التصديق على تصور الطرفين وتوقف الثالثة للثانية فظ وتوقف الخاتمة للثالثة لان القياس مقسم للصناعات الخمس والاقسام تتوقف على المقسم فان قيل هذه التوقفات بين المدلولات لا بين الدوال والمقالات وغيرها عبارات عن الدوال ولا يلزم من توقف المدلولات توقف الدوال قلت الدوال تعتبر من حيث الدلالة على مدلولات مخصوصة وبهذا الخلية يعد من اجزاء الكتاب ويلاحظ الترتيب بين الاجزاء (قوله هكذا اوجدنا عبارة الخ) ان كلمة كذا قد يكون للكناية عن العدد او غيره يجعل المجموع كلمة واحدة لانها في الاصل دأ من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه ثم استعمل في الكناية فحى التشبيه والاشارة فصارت كلمة واحدة بمعنى كم وقد يكون مستعملا على اصلها بان يكون الكاف للتشبيه وذا للاشارة وهما المراد المعنى الثاني اذ المعنى الاول لا يناسب المقام مع ان هاء التثنية يختص بالمعنى الثاني لان هاء التثنية انما يلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم الحسية جئ في اولها بحروف ينبه به المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شئ يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر فلذا لا يدخل على كذا الكناية الوجدان بمعنى الاصابية يتعدى الى مفعول واحد لا بمعنى العلم اذ لا معنى له هنا وهكذا مفعول به غير صريح لوجدت احوال عن العبارة وفي هذا اشارة الى احتمال ان لا يكون عبارة المص هكذا بل يحذف الثالث اذ الوجدان في البعض لا يقتضى الجزم قبل اذا حمل على المعنى الثاني المشبه والمشببه شئ والتشبيه يقتضى المفارقة

فكيف يصح التشبيه اجيب بان المنقول المذكور وان كان عين ما وقع في كثير
 من نسخ المص بالنوع الا انه مغاير له بالشخص وهذا القدر كاف في التشبيه
 ورد هذا الجواب بان المغايرة المعتبرة في التشبيه هي المغايرة العرفية الصحيحة
 لان يقال ان هذا غير ذاك ولا شك انه بمجرد ان يلفظ الشخصان بعبارة واحدة
 لا يكون تلك العبارة اثنين متغايرين تغاير عرفيا معتبرا في التشبيه هذا واما قول
 ان العبارة سواء كانت عبارة عن الالفاظ او النفوس من مقولة الكيف والكيف
 وان كان كالشخص الواحد بالنظر الى ذاته لكن الاغراض يتشخص بمحالها
 وتعدد ويتغاير بتغاير الالفاظ والمحل بحيث يصح ان يقال هذا غير ذاك
 فيصح التشبيه وقيل في زيادة لفظ عبارة المتن اشارة الى ان ضمير قوله راجع الى
 الشئ لانه على تقدير رجوعه الى المص يكفي ان يقال هكذا وجدنا في كثير من النسخ
 انتهى وفيه بحث لان مادة الوجد ان يقتضي المفعول وان لم يذكر فيقدر
 على ان التشبيه يقتضي المشابهة فلا فرق بين التعبيرين لكن غرض السيد
 الشريف رحمه الله دفع السؤال على الشئ بانه لم يزد الشئ بل عبارة المتن
 هكذا في كثير من النسخ وتبعه الشئ فاختر دون الاتباع الى عبارة ترك فيها
 لفظ ثلث (قوله والصواب ان لفظ ثلث ههنا) اي مقام تعداد اجزاء الكتاب
 يحتمل ان يكون هذا اعتراضا على المص او على الشئ لان لفظ الثلث في الاجال
 والتفصيل يستغني ذكر احدهما من الاخر فيلزم التكرار والصواب لدفع
 التكرار الحكم في احدهما من الموضعين بالزيادة والشئ رحمه الله اوى
 كلامه بالزيادة في الثانية حيث قال واما المقالات فاويلها كذا وكذا بترك
 لفظ الثلث ولان لفظ الثلث في الاول يفيد معنى كمية المقالة اذ هذا المعنى
 مجهول اولافيد واما في الثاني فلا يفيد شيئا فينشأ التكرار منه فيحكم بالزيادة
 هنالك فتح ان حمل كلام المحقق المحشى على الاعتراض على المص يكون
 الحكم بالزيادة في احد الموضعين بطريق الالتزام حيث حكم بهما في الموضع
 الخصوص واذا حل على الاعتراض على الشئ بان الحكم بهما في الاول
 صواب وفي الثاني خطأ يكون معنى منظوقا وارد على الشارح وهو الظ
 واستشهد على دعواه بدلالة كلام المص في التفصيل (قوله وقعت سهوا
 من قلم الناسخ الح) هذا مبالغة في الاعتراض حيث اسند صدور هذا الى قلم
 الناسخ دون الناسخ وهو ليس من ذوى الشعور اشارة الى انه لا يليق هذا
 ان يصدر من ذوى شعور فضلا عن ذوى العقول قيل في لفظ الناسخ

رمز الى ان هذه الزيادة نسخ بعبارة المتن هذا بناء على معنى البعيد لنا نسخ
 والا فالمراد ههنا بمعنى الكاتب (قوله يدل على ذلك فيما بعد واما المقالات
 فثلث اه) وجه الدلالة ان مقتضى كلمة اما التفصيل فلا بد ان يترك في الاول
 لتصوير مجملا ثم يفصل بقوله واما المقالات الخ) وان قوله واما المقالات فثلث
 خبر والخبر لا بد ان يكون له فائدة الخبر ولازم فائدة الخبر فان لم يحكم في الاول
 بالزيادة لا يحصل في هذا الخبر فائدة ولا لازم فائدة وقيل لان اما موضوع
 للتفصيل والتأكيذ ولزوم ما بعد الغاء لما قبله باقامة للزوم العقدي مقام اللزوم
 الادعائي اعني الشرط المحذوف وكل من ذلك يقتضي كمال عنابة المنكلم بالحكم
 يكون المقالات ثلثا وعدم العلم به سابقا فيكون الثلث المذكورة سابقا لثالثه فان دفع
 ما قبل ان التكرار حصل بالثاني فالحكم بزيادته اولى على ما وهم لان منشأ الحكم
 ليس لزوم التكرار بل اقضاء عدم علم المخاطب بثلاثية المقالات هذا كلامه
 وفيه بحث لان منشأ الحكم التكرار وعدم علم المخاطب معا اذ لو لم يكن
 تكرار كان الاول عن الثاني فتحقق عدم علم المخاطب مع انه لا يوجب
 الحكم بالزيادة في الاول وما ذكره الناظرون ما في توجيه الدلالة بكون لفظ
 ثلث في الاول فسلطة وفي الثاني عمدة وانعاق النسخ في الثاني دون الاول
 وكون السهو في لفظ ثلث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الغاء به فانما يفيد
 اولوية الحكم دون صوابيته فان قيل لماوجب الحكم بزيادة احدهما وثبت
 ان الاول بهذا الحكم اولى ثبت المدعى لان الذهاب من الفاضل الراجع
 الى المفضل المرجوح من غير فائدة لا يخفى خطبه اوه قلت فرق بين الحكم
 بان لفظ ثلث ههنا زائدة وبين ان لفظ ثلث ههنا زيادة لان في الاول
 يمكن الحكم بخلافه على طريق المرجوحية واما في الثاني فلان الراجع
 في نفس الامر ممتنع خلافة مثلا كفتي المعيار اذا كان احدهما راجحا فيضع
 والاخر مرجوحا فيرتفع فبالضرورة مع وجود رجحان يمتنع وضع المرجوح
 ورفع الراجع وفيما نحن فيه الصواب الحكم بان لفظ ثلث ههنا زائدة والخطأ
 الحكم بخلافه فاو اوية الحكم لا يوجب الخطأ في خلافة وما قيل ان الاعادة
 لبعده العهد فينافي لعدم علم المخاطب اللازم في اما التفصيلية كما تقرر وما قيل
 ان المق الحكم بثلاثية المقالات المقيدة بحكم اويلها في المفردات قد فوع
 لان الثالثة لكونها معلومة مما سبق لا تصح ان تكون مقصودة ولو قيد بالف
 قيد مع ان ترك العطف في المقالة الثانية والثالثة يأتى عن ذلك كذا قيل

(قال الشارح الرسالة مرتبة على مقدمة اه) هذه القضية من القضايا
المستتمة للتركيب الذي اسند فيه الفعل المتعدي الى فاعل ومفعول لان مثل
هذا التركيب يشتمل على قضية باعتبار كل من الجهة مثلا جهة الصدور
وجهة الوقوع عليه وجهة الوقوع فيه وجهة الوقوع لاجله وغير ذلك كقولنا
ضرب زيد عمرا يوم الجمعة للتأديب فان هذا التركيب يشتمل على قضية زيد
ضارب وعمرو ومضروب ويوم الجمعة ومضروب فيه وغير ذلك والغرض قد يتعلق
في مثل هذا الى قضية من تلك القضايا ويسوق لها البيان والاثبات وغير ذلك
وما نحن فيه مشتمل على قضيتين المص مرتب والرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث
مقالات وخاتمة والغرض يتعلق الى القضية الثانية لان الغرض بيان حصر
اجزاء الرسالة الواقعة وبيان وجه الضبط وترتيب الاجزاء على وجه الالاق
وان استلزم هذا البيان وجه جعل المص على هذا الاسلوب فلماذا مهد
المقصود بالذات بقوله الرسالة مرتبة على مقدمة الخ ليسوق لها التفصيل
ووجه الضبط ويكون اشارة الى مرجع ضمير رتبته وهو الرسالة الشمسية
باعتبار المسمى اذ الترتيب يتعلق بالمسمى دون الاسم واللفظ فيدفع بهذا
ما قاله العصام من انه لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لان
الضمير ليس راجعا الى الرسالة الشمسية وان تقرر في موضعه ان الضمير
اذا دار بين القريب والبعيد تعين القريب بل الى ان الكتاب يكون كالضمائر
المسرودة على منوال واحد ويكون المراد بالرسالة الشمسية لفظها
ففي رجوع ضمير رتبته اليه تكلف لان الضمير الراجع الى المؤنث يجب
تأنيته وان كان مؤنثا لفظيا لانه وان اشتهر كذلك لكنه خص منه مؤنث
لفظي لا يفيد معنى بدون علامة التأنيث كالرحمة والبركة واتركة انتهى
واجيب عنه بان ما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب فشاؤوه
قلة التدبر في المتن فانه قال اشار الى من ساعد بلطف الحق بتحرير كتاب
في المنطق جامع لقواعده فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في تبينه
وكتابته ملتزما ان لا اخل بشيء يعتد به مع زيادات شريفة الى ان قال
وسميت بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته فان الضمير في رتبته
وكتابته راجع الى مقتضى اشارته لانه اقرب وفي سميت الى الم شروع فيه
فانه المسمى لا المشار اليه لانه مفهوم كلي وليس فيه زيادات وفي رتبته
الى المسمى بالرسالة الشمسية وهذا التقرير يظهر ان الخطبة ابتدائية

وليس بالخاصة وان التسمية وقعت لما في الذهن بعد الشروع في كتابته
فيدفع ما قيل من انه لا بد في تعلق الترتيب بالكتاب من اعتبار تجوز لان
حقيقة الترتيب ان يكون الكتاب كتابا قبل الترتيب مع انه كتاب بهذا الترتيب
فالتركيب من قبيل قتل قتيل (قال الشارح اما المقدمة ففي ماهية المنطق)
الخ هذا تفصيل على سبيل طي بعض القيد في المتن لعدم دخله في التفصيل
وفي سوق الدليل على الضبط * اعلم ان كلمة في موضوعة للظرفية فلا بد
ان يكون مدخولها ظرف زمان او ظرف مكان ان حلت على حقيقتها
وان حلت على المجاز لا بد ان يكون لها مدخول يشابه للظرف الزمان
او المكان فلماذا تدخل على العام والكلي والجزئي والمحلل بالنسبة الى
المظروف والخصب والراحة وغير ذلك مما يشبه لمعناها الحقيقي وههنا
ليس من الظرف الزمان والمكان فيحمل على المجاز على انه يلزم ظرفية
الشيء لنفسه حيث قال المص اما المقدمة ففيها بحثان (وقال الشارح
المقدمة ففي ماهية المنطق اه) حيث يقتضي قول المص ظرفية المقدمة
وقول الشارح مظهرية البحث عبارة عن ماهية المنطق وغيرها
فيجاب بان مظهرية المقدمة من قبيل مظهرية الالفاظ للمعاني وظرفيتها
من قبيل ظرفية الكلي الجزئي فتأمل وبعبارة اخرى بناء على قول المص
ظرفية المقدمة للبحث ظرفية الكلي الجزئي تشبيها لاشتمالها عليهما
باشتمال الظرف على المظروف ومظهرية البحث لماهية المنطق وبيان
الحاجة والموضوع مظهرية الالفاظ للمعاني وذلك يستلزم مظهرية
المقدمة لهما فلا مخالفة بين عبارة الشارح والمتن وقد اشتهر فيما بينهم
ان الالفاظ قوالب المعاني فيلزم ان يكون كل منهما ظرفا ومظروفا لانه
لا محذور فيه لان ظرف الالفاظ هو بيان المعاني بناء على ان الالفاظ مسوقة
لذلك البيان الذي قد يحصل بغيرها وظرف المعاني هو الالفاظ بناء على ان
المعاني تؤخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصانها فكان
الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني بقدرها فلذلك ذكر البيان هنا مع
حذفه من ماهية المنطق لشيوعه ولتنبيهه على ان بيان ماهية المنطق
بغير بيان الحاجة لان احدهما بالتصورات والاخر بالتصديقات (قال
الشارح واما المقالات فاولها الخ) هذا معطوف على قوله واما المقدمة
والغرض الاصل من هذا التفصيل تحصيل ما في كل اجزاء الكتاب بانفراد

على الاجمال وسوق الدليل على الحصر ولما كان هذه الرسالة من المنطق
بين الحصر بتقسيم ما يجب ان يعلم في علم المنطق وحاصله ان ما يجب في هذه
الرسالة اما ان يتوقف عليه الشروع فيها اولاً فان توقف فهو المقدمة
ومن هذا الشق علم ان المقدمة مما يجب ان تعلم لكونها قسماً منه وان كان
الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات وهو المقالة الاولى ومن هذا
علم ان المقالة الاولى يبحث فيها عن احوال المفردات التي تقابل المركبات
مطلقاً او عن المركبات ولا يخلو اما ان يكون البحث عن المركبات الغير
المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي هي مقاصد
بالذات ومن هذا علم ان للمركبات مقالتين والمفرد مقالة واحدة فلا يخلو
اما ان يكون النظر فيها من حيث الصورة فهو المقالة الثالثة او من حيث
المادة وهو الخاتمة ومن هذا علم ان المبحوث عنه في الخاتمة هو المادة لا غير
فخرج اجزاء العلوم اذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة التفتازاني اعترض
على الشارح بان البحث عن المركبات المقصودة ان كان باعتبار الصورة فهي
المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة فهو الخاتمة مشعر بان الخاتمة مقصورة
على مواد الاقبسة وليس كذلك بل يشمل على اجزاء العلوم ايضا على انه
جعل مورد التسمية ما يجب ان يعلم في المنطق وكون المقدمة من هذا القبيل
محل بحث ثم ترتيب المص لابس كما ينبغي لانه جعل بحث الالفاظ في مقالة
المفردات مع شموله المفرد والمركب وجعل المقصود بالذات وغيره من
المركب مقالتين ومن المفرد مقالة واحدة انتهى فاستمع لما قاله الفاضل
الحشي في دفع هذه الاعتراضات فمضى فاوليها في المفردات ان المقالة الاولى
في بيان احوال ثابتة لما صدق عليه المفرد من حيث هو مفرد او في بيان
ما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بيانا بالتعريف او بيان
الاحكام فلا يرد ان المسائل كلها باحثة عن احوال ما يصدق عليه المفرد
اذما عن مسألة الا موضوعه الذكرى مفرد صادق على موضوعه الحقيقي
فلا يحصل الامتناع المقصود بقولهم الباب في كذا الفصل في كذا لانه
يقصد به الحصر ان في مثل هذا احدهما ان الباب لابس فيه الاكاذب والثانيهما
ان كذا لابس الا في الباب (قوله قد يطلق المفرد الخ) قد عرفت ان الغرض
من هذا دفع اعتراض العلامة التفتازاني بناء على ان القول فاوليها في
المفردات يقتضي ان يكون المبحوث عنه في تلك المقالة منحصرا في المفرد

بان يكون المفرد موضوعا ويحمل عليه الاحوال فينحصر المسائل المذكورة
بهذا ان يكون مقصودا بالاصانة وان ذكر بعض المسائل على سبيل
الاستطراد مع انه لابس كذلك اذ المبين في هذه المقالة بحث الالفاظ
والكليات الخمس والتعريفات وان كان الاولان مفردين لكنهما من المبادئ
للتعريفات والتعريفات مركبات فكيف يكون المق الاصل فيهما مباحث
المفردات فبين الفاضل الحشي اطلاقات المفرد لتعيين ميثاً اعتراضه وتمييز
المعنى المراد الشامل لمباحث الالفاظ والكليات والتعريف حيث قال المفرد
قد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع كما هو اطلاق الصرفين وهو
بهذا المعنى يتناول المركب والمضاف وقد يطلق على ما يقابل المضاف كما
هو اطلاق النحاة كقول ابن الحاجب ويبنى على ما رفع به ان كان مفردا
معرفة وبهذا المعنى يتناول المثنى والمجموع والمركبات الغير الإضافية
وقد يطلق على ما يقابل المركب كما في قوله لفظ وضع لمعنى مفرد وبهذا
المعنى يتناول المثنى والمجموع وقد يطلق على ما يقابل الجملة كما في قوله
اذ تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام وبهذا المعنى يتناول المثنى والمجموع
والمضاف والمركبات الغير المشتملة على الاسناد التام فسر المعنى الاول بقوله
اعني الواحد اشارة الى ان التقابل بين المفرد وبين المثنى والمجموع تقابل
العدم والملكية اي من شأن المفرد ان يكون مثنى ومجموعا بالحق علاقتها
فحينئذ لا يشمل بهذا المعنى على المركبات لانها من حيث هو هي لا مثنى ولا تجمع
اواشارة الى ان مفهومه وجودي فالتقابل بينهما كالتقابل بين الوحدة
والكثرة وهو تقابل التضاييف بالعرض والتقابل بين المعنى الثاني تقابل
الايجاب والسلب فحينئذ يشمل المفرد على المركبات الاخبارية والانشائية
ويجوز استعماله فيها لكن لم يقع الاستعمال فيها ولا محذور اذ لا يلزم
استعمال الاعم في كل الافراد بالفعل وكذا في الثالث والرابع حيث اشار اليه
بقوله فيقال هذا مفرد اي لابس بجملة وبقوله فيما سأتى اللفظ اما مفرد
اولا واعلم ان لفظ المفرد في هذا المعنى هل هو حقيقة او مجاز اضطربت
انظار النساطرين ذهب بعضهم الى الاشتراك اللفظي وبعضهم الى ان في
الاولين مجاز في الآخرين حقيقة واشهد بتعبير الحشي الفاضل حيث
قيد في الاولين الاطلاق بالارادة وفي الآخرين اطلاق الاطلاق من الارادة
بان التقييد بالارادة لكونهما معني مجازيا وهو مشروط بالارادة لجملة

الاستعمال فبهما بالقياس الى ما يقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك في انتفاء التركيب وبيان الاطلاق اشارة الى انهما معنيان حقيقيان على ما في شرح العضدي اذ يسمون غير الجملة مفردا ايضا بالاشتراك بينه وبين غير المركب ونحن نقول فيه بحث اذ الارادة لازم في الحقيقة كما في المجاز اذ الاستعمال المأخوذ في تعريفهما بمعنى ذكر الشيء واردة المعنى فلا يدل ذكر الارادة على المجاز ولا على الحقيقة بل هو من قبيل التفنن اولم يذكر في الاخير بن اكتفاء بالذكر في الاولين والظاهر مثل هذا الجمل على الاشتراك اذ اثبات المجازية والحقيقية اصعب من خبط القناد مع ان استعمال المفرد في المعنى الاول اشهر واعرف (قوله والمراد بالمفردات الخ) هذا دفع الاعتراض بتحرير المراد مع بيان منشأ الغلط وهو حمل المفرد على ما يقابل المركب وتقرير الاعتراض اما على قوله فاوليها في المفردات بملاحظة دليله او على وجه الضبط بان هذا يستلزم ان يكون المقصود بالذات في المقالة الاولى بحث المفردات مع ان المقصود بالذات هو التعريفات وبحث الالفاظ وبحث الكلويات من مبادئها وكل ما هو شأنه كذا فهو باطل وحاصل الجواب منع الصغرى باستناد ان المراد من المفرد هو ما يقابل الجملة وهو شامل للالفاظ والكلويات والتعريفات فيندرج فيها الكلويات الخمس والتعريفات انما يكون كذلك اذا كان المراد بالمفرد ما يقابل المركب مع انه ليس كذلك بقرينة مقابلته بالقضايا فان قبل دفع الاعتراض وبيان منشأ الغلط يحصل بمعنىين الاخيرين فلا فائدة في بيان معنيين الاولين وان قصد بيان كل ما يطلق لفظ المفرد فليس ينحصر لمذكور بل قد يطابق على ما يقابل المشترك قلت الغرض بيان الاشتراك بين المعاني لدفع دعوى الحصر ويكفي فيه بيان بعض المعاني واثبات معاني كثيرة له ادخل في دفع الاعتراض واشد تأثيرا في قلع توهم وغفلة من بيان معنيين واثبات معنى غير ما توهمه فقط (قوله والدليل على ذلك انه الخ) هذا نصب قرينة على تعيين المعنى المراد اذ لفظ المشترك يتساوى استعماله في المعاني لا يتعين المعنى المراد الا بوجود القرينة وهي مقابلته بالقضية تدل على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة لان القضية من الجملة فان قبل الجملة اعم من القضية لشمولها على الجمل الانشائية كالمركب الاعم من القضية والانشائية فالفرق بينهما حتى يدل بمقابلته القضية على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة دون ما يقابل المركب قلت الجملة قريب

الى القضية عن المركب لان الجملة قسم من المركب وهو اشد شمولاً وهذا وان افاد الاولوية دون القطعية المطلوبة ههنا لكن مع انضمام قرينة اخرى يفيد القطع لانه حيث لا يراد به ما يقابل المركب والاخرج البحث عن المركبات عن المقاليتين وهو باطل فاما ان يراد به ما يقابل القضايا باستعمال المطلق في المقيد بخصوصه فيكون مجازا متفرعا على المعنى الاخير ويكون المركبات الانشائية داخلية في مقاصد المقالة الاولى واما ان يراد به ما ليس بجملة فيكون حقيقة وهو الظاهر اذ لا يصار الى المجاز الا عند تعذر الحقيقة ههنا ليس بمتعذر وبهذا الانضمام يتعين المراد من المفردات فان قيل فعلى هذا يخرج المركبات الانشائية من المقالة الاولى مع انه اورد فيها مباحث الالفاظ فيها بحث المفردات والمركبات القائمة والانشائية قلت لا بأس بخروجها عن المقاصد في المقالة الاولى بل عن المقاليتين اذ البحث في المنطق عماله دخل في الاتصال ولا دخل له فيه واما ذكره في مباحث الالفاظ فعلى سبيل الاستطراد لان مباحث الالفاظ من المقدمة لا من المقاصد على ما اشار اليه الفاضل انحش حيث خص الاندراج بالكلويات والتعريفات واما من جعلها من المقاصد فنظر الى شدة ارتباطها بالمعنى لكن هو مخالف للمجموع وكذا ذكر المص مبنى على شدة الارتباط (قوله اراد بها المركبات القائمة الخ) يعني المركب الذي يشمل الاستناد الاصلى هذا دفع الاعتراض بان المركب المطلق يلزم ان يبحث في المقالة الثانية مع انه ليس كذلك اذ بعض المركب في المقالة الاولى ويلزم عدم امتياز ما يبحث في المقاليتين وعدم حصر المعنوي بالمتنوي لكن الاوجه ان يقتيد بالخبري لاخراج الانشائي اذ يدخل في المركب التام لانه وان كان داخلا في الجملة المقابلة للمفرد لكنها خارجة عن المقالة الثانية الا ان يقال ان الغرض دفع الاشباه عن عبارة الش بان ظاهرها يشعر بان المراد بالمفرد ما يقابل المركب حيث قال عن المركبات بلا تقييد فاراد دفع هذا الاشباه فقط (قوله على ما ذكرنا الخ) من ان المفرد هنا مقابل الجملة فانه يدل على ان المراد بالمركبات التامة والا لم يصح تقابلها بذلك المفرد ولا يقال فيد دور لان معنى المفرد علم بالمقابلة وان علم معنى المركب بالمقابلة بالمفرد وايضا يلزم توقف الشيء على نفسه قلنا ان قرينة معنى المفرد المقابلة بالقضايا في كلام المص وقرينة معنى المركب في كلام الش المقابلة بالمفرد (قوله

فلا اشكال في كلام الشايع اي فلا يرد اشكال بانه يارزم المحذورات المذكورة
كما لا يرد على عبارة المص حيث صرح بقوله المقالة الثانية في القضايا باللفظ
القضايا لا تشمل المركبات السائرة قدم المحشى هذا القول مع انه مؤخر في الشرح
لشدة ارتباطه بما سبق (قال الشارح والثانية في القضايا الخ) اي في التعريفات
القضايا وتقسيمها واحكامها من العكسين والنقيض وانما ذكرها في العنوان
احكامها لانهم كانوا يجعلون الاحكام بابا مستقلا من باب القضايا فلما جمع
للمناسبة اراد التنبيه على ذلك فلم يكتف بذكر القضايا مع سمولها للاحكام
الحكم قد يطلق على الايقاع والانتزاع وعلى المحكوم به وعلى النسبة وتسمية
العكس والنقيض بالحكم باعتبار المعنى الثاني اذ يحكم على القضية بانها
نقيض كذا او عكس كذا قال الفاضل المصنف انما سميت احكام القضايا
لانها يحكم على القضايا باحكامها باعتبارها فيقال القضية الموجبة الكلية
تعكس الى الموجبة الجزئية ولا يقال القضية الموجبة الجزئية عكس الموجبة
الكلية انتهى وفيه بحث اذ القواعد العقلية لا توقف على السماع ولا على
الاستعمال (قال الشارح الثالثة في القياس آه) اي في تعريفه وتصويره
وتقسيمه من حيث الصورة فيقابل الخاتمة التي في اقسام القياس من حيث
المادة وانما لم يقيده بقوله من حيث الصورة لانه باب مستقل ومقصود
من باب التصديقات وعبارة عن الصورة والمادة لكن اذا قسم باعتبار
المادة حصل الصناعات الخمس فجعل الخاتمة للبيان للاقسام فقط فلا حاجة
الى القيد للامتيان والتقابل (قال الشارح وانما ترتيبها على آه) قيل في القاموس
رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتب ورتبه انا ترتيبا لمعنى اثبت الرسالة واقراها
على هذا الاركان وفي التاجيك ازيس ديكر فرا كرون يقال رتب الطلابع
موضع كذا والترتب يدل على الاستقرار والانتصاب وحينئذ يكون متعلقه
امورا متعددة فيحتاج الى التقدير اي رتب اجزاء الكتاب على هذه المراتب
وعلى التقديرين الاستملاء والترتيب عقلي كما في وعليه دين كانه يحمل ثقله
فما قيل انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من المعنيين اللغوي والاصطلاحي
الا بتضمن معنى الاشتغال او الحصر او الجمل لبس بشئ لما عرفت من صحة
التعلق انتهى اقول ان الترتيب على ما بينه صاحب المطالع في اللغة وضع
كل شئ في رتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها
الواحد ويكون بعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر وعلى هذا

المعنيين لا استملاء فيه فيحتاج الى التضمن او التقدير واما في غير هذا
المعنى ولو وجد الاستملاء لا يضر للقبائل بالتضمن والتقدير بناء على هذا
المعنيين فتأمل (قوله قيل عليه ان ما يجب الخ) هذا تصويرا اعتراض العلامة
التفاضل حيث جعل الشارح مورد القسمة ما يجب ان يعلم والاقسام يجب
دخولها في المقسم واعتراض عليه بان دخول المقدمة في المقسم محل بحث
ولم يبين وجه النظر والفاضل المحشى بين وجهه حاصل الاعتراض ابطال
التقسيم بانه يستلزم كون المقدمة جزء من المنطق لكونها مما يجب ان يعلم
وهو بط بوجهين احدهما مخالفة الاجماع وثانيهما لزوم توقف الشئ
على نفسه يعني يكون تناقض مستقلا بهذا الدليل واثبت الكبرى الثانية
النظرية بقوله لان ما هو خارج عنه لا يعلم قطعا تصويره هكذا لان ما هو
خارج عنه لا يعلم فيه قطعا وما لا يعلم فيه قطعا لا يجب ان يعلم في المنطق
فينتج ان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس بعكس النقيض
الى قولنا وما يجب ان يعلم في المنطق لا يكون خارجا عنه فهو المطر ويمكن
تصويره هكذا كما قيل لان ما لا يكون جزء منه لا يعلم فيه قطعا وما لا يعلم فيه
قطعا لا يجب ان يعلم فيه فينتج ان ما لا يكون جزء منه لا يجب ان يعلم فيه وينعكس
بعكس النقيض الى قولنا ما يجب ان يعلم في المنطق لا يكون جزء منه فهو المطر لكن ترتيب
القياس على طريق العبدول فيها واثبت الكبرى وهي باطل لان كون
المقدمة جزء من المنطق بقوله لانهم اتفقوا وهو الاثبات لمخالفة الاجماع
وتصويره ظاهرا وبقوله وايضا اذا كانت الخ حاصلة قياس مركب من
الاستثنائية التي بعض مقدماته مطوية وبعضها نظرية اثبت بذكر
مقدمة اخرى هكذا اذا كانت المقدمة جزء منه كان الشروع فيها
شروعا في المنطق لكن المقدم حق فينتج الشروع في المقدمة شروعا
في المنطق والملازمة نظرية اثبت بقوله اذ لا معنى للشروع الخ فيضم
الكبرى الى النتيجة هكذا واذا كان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق
فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على الشروع في المقدمة قطعا لكن
المقدم حق والتالي مثله فينتج الشروع في المقدمة موقوف على الشروع
في المقدمة لكن الملازمة ايضا نظرية فاثبت بقوله والمفروض ان الشروع
في المنطق الخ فيضم الكبرى الى النتيجة ولو كان الشروع في المقدمة
موقوفا على الشروع في المقدمة يلزم توقف الشئ على نفسه وهو مح

فيلزم منه استحالة كون المقدمة جزء من المنطق قول المحشي فنقول
 الشروع كأنه مأل القياس المذكور تصوير على صورة الشكل الاول
 فعملك تصوير الدلائل المسوقة للمقدّمات النظرية ومنشأ الاعتراض كون
 الوجوب الوجوب العقلي ولزوم دخول القسم في المقسم وكون كلمة في الظرفية
 بلا توسع وكونها متعلقا بيلم وظاهر العبارة هذا واما اذا حل على الوجوب
 العرفي وعدم لزوم الدخول وحل الظرفية على التوسع وجعل متعلقا يجب
 فلا يرد اذا الحاصل ح ما يجب في حصول المنطق علمد او ما يجب علمد
 في تحصيل المنطق فلا يلزم الجزئية (قوله لان ما هو خارج آه) قطعاً قيد
 للنفي يفيد التأكيد والكلية اذا الخارج عن الشيء لا يكون فيه فامتنع ان يعلم
 فيه اذ ثبوت شيء لشيء في الظرف فرع ثبوت الماهية له في ذلك الظرف
 فضلا عن ان يجب فلا يحتمل ان يكون قيداً للنفي اذ لو كان كذلك لزم
 نفي القطعية وجواز العلم فيه مع انه فاسد لما عرفت قال بعض الفضلاء
 تصوير الدليل من الشكل الثاني هكذا ان ما يجب ان يعلم في المنطق جزء
 من المنطق لان ما يجب ان يعلم فيه يعلم وما هو خارج عنه لا يعلم فيه
 فينتج ان ما يجب ان يعلم فيه لا يكون خارجاً عنه فلا حاجة الى ما قيل
 من ان الواجب على المحقق ان يقول لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم
 فيه على ان يكون فطم الدليل هكذا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب
 ان يعلم فيه وما هو خارج عن المنطق لا يجب ان يعلم فيه فينتج ان ما يجب
 ان يعلم في المنطق لا يكون خارجاً عنه لكنه هذان لان قوله ما يجب
 ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه لغو وان كان صادقا بـ لا ف ما يجب
 ان يعلم فيه يعلم فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحمول انتهى وانا اقول ان هذين
 هذا التصور بناء على تصوير الشكل الثاني واذا صورنا هكذا ان ما يجب ان يعلم
 يكون جزء منه لانه لو لم يكن جزء لكان خارجاً عنه وكلما كان خارجاً لا يجب
 ان يعلم فيه وانتالي بطلانه خلاف المفروض فينتج المطبلا محذور (قوله وح يلزم
 ان يكون المقدمة الخ) اي حين كون ما يجب ان يعلم جزء منه يلزم جزئية
 المقدمة لكونها بما يجب هذا اشارة الى صغرى اصل الدليل وهو ان التقسيم
 مستلزم لجزئية المقدمة وهو بط (قوله وهو بط الخ) من وجوه الاول الاجماع
 والثاني لزوم الدور والثالث ان المنطق باحث عن الامور التصورية والتصديقية
 من حيث الایصال والمقدمة ليست من هذا القبيل والرابع ان العلم عبارة

عن المسائل از حقیقة كل علم مسائله او عن المسائل والمبادئ على قول
 وليس شيء من المقدمة شيئاً منها اما بيان الحاجة الموضوع فلا تهمسا لبسا
 قضيتين كليتين حتى يكونا مسئلتين ولبسا من المبادئ التصديقية واما نعرف
 المنطق فلانه لبس من المبادئ التصورية كذا حقق (قوله لانهم اتفقوا على
 ان مقدمة الشروع الخ) القضية المنطق عليها اذا تصور طرفاها يكون
 النسبة نظرية ودليلاها الدليل المذكور بقوله وايضا فيكون مرجع الدليلين
 واحدا لكن بالنظر الى الاتفاق بلا ملاحظة دليل اتفاقهم بكون دليلين واذا
 جعل دليلين (قوله وايضا اذا كانت المقدمة جزء منه الخ) اذا الشروع يكون
 الى شيء ذي اجزاء ولا معنى للشروع الى ذي اجزاء الا الشروع الى جزء
 منه مفق ما كان او مؤخر او اما الشروع الى البسيط فباللبس بنفسه والا
 لامتنع الشروع مطلقا قيل هذا اذا كان مع قصد تحصيل اجزاء الباقية
 للمنطق لان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد منه
 تحصيل الكل لا مطلقا انتهى وفيه بحث لان الشروع الى الجزء شروع
 الى الكل مطلقا سواء قصد التحصيل اولا وسواء حصل اولا اذا الشروع
 الى الجزء مع قصد تحصيل الكل بلا قصد تحصيله يتعلق الى جزء واحد
 والقصد وعدم القصد من حال النفس فلا يتفاوت الجزء لمشروع فيه
 فلا وجه للمناقشة بان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد
 بالشروع في الجزء تحصيل الكل اما لو قصد تحصيل الجزء نفسه فلبس
 الشروع فيه شروعا في الكل فتأمل (قوله اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع
 في جزء من اجزائه الخ) يوههم ظاهر العبارة باعتبار اداة القصر وبتعبير معنى
 الشروع ان المستثنى تعريف الشروع في الشيء مع انه يحتمل ان يكون
 الشروع في الشيء بالشروع في نفسه كما في البسيط وان لا يكون الشروع
 الشيء بالشروع في جزئه اذ الم يقصد تحصيل الكل فلا يكون التعريف
 جاءعا ولا مانعا مع ان التحقيق لبس كذلك اذ حاصل المعنى انه لا يتحقق
 الشروع في المنطق الا بالشروع في جزء من اجزائه لا بالشروع فيه عبر
 عن عدم تحقق الكلي بدون فرد من افراده بانه لا معنى له الا ذلك مبالغة وليس
 ذلك تفسيره فضلا عن ان يكون جاءعا وما نعا وهذا دليل الملازمة
 في الشرطية (قوله والمفروض ان الشروع الخ) جملة حاله من الشروع
 فيها في قوله كان الشروع فيها وهذا اشارة الى دليل الملازمة للدليل الثانية

كما قررنا من قولنا كلما كان الشروع في المقدمة شروعا في المنطق يكون الشروع في المقدمة موقوفا على الشروع في المقدمة لكن هنا مقدمة مطوية وهي الموقوف على المقدمة يتوقف على الشروع في المقدمة حتى يتم التقريب (قوله فيكون الشروع في المقدمة الح) وذلك لان المقدمة ذات اجزاء ونظرية لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يقال الشروع في المقدمة شروعا في المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فان تحصل المقدمة على وجه يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها بوجد ما لان الشروع فيها امر اختياري يتوقف على تصورها بوجه وبفائدة يترتب عليها نعم لولم كون الشروع في المقدمة موقوفا على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها لكان محالا كذا قيل بعض المحقق رحمه الله تعالى (قوله فنقول الح) هذا نتيجة الداليل المذكورين ومخلصه اي اذا علمت مقامات القياس فنقول في تركيبها الشروع الح فان جعل تعدد الشروع بحسب اجزاء المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت القضيتين كليتين وان جعل اعتباريا كانتا شخصية والشخصية في حكم الكلية (قوله الشروع في المقدمة شروعا الح) هذا الدليل من الشكل الاول قبل عليه اللازم منه توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على الشروع فيها بقصد تحصيلها بنفسها فيتغاير الموقوف والموقوف عليه واجيب بوجهين الاول ان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقدمة يستدعي ان يكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك القصد وتحصيلها مع حصولها بين الاستحالة اذ يلزم تحصيل الحاصل وتقدم الشيء على نفسه والثاني ان تغاير الجهتين في الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان اذا كانتا مؤثرتين في التوقف فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وههنا لا تأثر لمقارنته قصد تحصيل المنطق في التوقف هذا وفيه بحث لان عدم تأثير المقارنة قصد تحصيل المنطق في التوقف اذ لو لم يكن قصد تحصيل المنطق كما زعموا لم يكن الشروع في المقدمة شروعا في المنطق بل الشروع في جزئه ونحن نقول في الجواب عن اعتراض ذلك القائل ان اللازم من هذا الدليل توقف الشروع في المقدمة مطلقا على الشروع

فيها مطلقا واما اعتبار قيد مع قصد تحصيل الكل فليس في عبارة المحشي صراحة ولا كناية ولا تنس الحاجة الى اعتباره بل زعم ذلك القائل بانه لو لم يعتبر هذا لم يكن الشروع في المقدمة شروعا في المنطق قد بينا آغا ان تلك الملازمة ليس بتمام اذا الشروع الى ذي الاجزاء شروعا الى جزء من اجزائه سواء قصد تحصيل الكل او سواء حصل الكل اولا وقال الغاضل عبد الحكيم معترضنا على ذلك الدليل ان الشروع في المنطق الذي كان محجولا في الصغرى مطلق والذي كان موضوعا في الكبرى مقيد بقيد على بصيرة فلا يلزم الدور لانه يصير القياس هكذا الشروع في المقدمة شروعا في المنطق مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشروع في المقدمة فلا يكرر الحد الاوسط ولا يصح التقييد المذكور في الصغرى كما لا يخفى هذا ونحن نقول ان هذا الدليل وان كان تقرير المحشي قدس سره هو من جانب المعارض وهو العلامة التفاضلاني وذلك الدليل حل التوقف على معناه الحقيقي وهو لولا الموقوف عليه لا يمكن الموقوف واعتراض عليه ولم يرتب بتقييده على وجه البصيرة لعدم انضباطه فيحمل دليله على ما ذهبه فذلك بقيد الكبرى على انه لو قيد فيسلم بادنى العناية والتغيير في الكبرى بان يقال الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق مؤخر عن حصوله المقدمة لتوقفه على وجه البصيرة عليها وهذا بين الاستحالة فتأمل (قوله وذلك مع الح) التقدم الشيء على نفسه لكون التوقف بمعنى الاخص وهو ما لم يكن الموقوف موجودا الا بعد وجود الموقوف عليه (قوله والجواب ان في الكلام مضافا الح) هذا جواب بالتحريم على سبيل كون التحرير سندا بمنع مقدمة وهي كون هذا التقسيم مستلزما لجزئية المقدمة من المنطق لكن في هذا الجواب نوع تسليم لسؤال المعارض لا حجة الى التقدير ولا تخلف لدفعه عن ظاهر عبارة القطب وان دفعه المحشي بضم شيء آخر وهذا القدر يكفي في الردول عن وجه الضبط ولذا عدل العلامة التفاضلاني حيث قال في وجه الضبط ان المذكور فيه ان كان خارجا عن ابواب المنطق ومقاصده فهي المقدمة والا فان كان البحث عن المفردات فهي المقالة الاولى والا فان كان عن المركبات الغير المقصودة بالذات فهي المقالة الثانية والا فان كان البحث عن المركبات المقصودة باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة والا فهي الخاتمة هذا لكن يرد على هذا

الخطبة ومسئلة اجزاء العلوم لانها خارجتان عن الابواب مع انها ليستا
مقدمة ويجاب بتخصيص المذكور بما يكون جزء منه او مرتبطا به بحيث يعد
كل جزء منه وهذا لا يراد لا يرد على القطب العلامة لان ما يجب ان يعلم عبارة
عما يكون جزء منه او يكون له مرئد اختصاص به والخطبة ومسئلة اجزاء
العلوم ليستا كذلك (قوله اي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق الخ) قدر
الكتب بصيغة الجمع اشارة ان ما يجب اما بان يكون جزء منه واما بان يكون
له مرئد ارتباط به ولا يترك شيئا منهما في كل كتاب المنطق فعلى هذا يكون
المقدمة مما وجب علمها في الكتب مع ان المقدمة يجوز ان يعلم في كتاب آخر
بل في علم آخر ويجاب بان المراد من الوجوب العرفي لا العقلي فان قيل فعلى
هذا يدفع السؤال اولا فلا حاجة الى التكلف اذ لو حصل الوجوب في قوله
ان ما يجب ان يعلم على الوجوب العرفي لا يلزم من كون المقدمة مما يجب
علمها في المنطق كونها جزء منه حتى يلزم المحذوران واجيب بان الجواب
الاول مبني على تسليم كون الوجوب بمعنى الوجوب العقلي يعني بدفع السؤال
اولا بان الوجوب العرفي فلا يلزم جزئية المقدمة وثانيا بالتسليم
بان يقال ولو سلم كونه بمعنى الوجوب العقلي يلزم جزئية المقدمة من الكتب
لان المنطق (قوله فيلزم ان يكون المقدمة الخ) لان ما يجب ان يعلم في
الشيء يجب ان يكون جزء منه لان ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعا
كما في السابق قيل في وجه اللزوم لانه لا يترك ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب
الا نادرا فلا يرد ان ما يجب ان يعلم لا يلزم ان يكون مذكورا فيها لان الوجوب
استحساني انتهى فيه بحث لان عدم الترك الا نادرا لا يستلزم اللزوم وهو
امتناع الانفكاك على ان الوجوب ليس باستحساني لبناء هذا السؤال
على الوجوب العقلي والجواب مبني على تسليمه كما عرفت (قوله فاندفع
المحذوران الخ) للزوم على جزئية المقدمة من المنطق فالغاء تغريع على
قوله لاجزاء منه بملاحظة تقدير المضاف (قوله والدليل على تقدير المضاف
الخ) وجه دلالة كون المقى بيان انحصار الرسالة في الاشياء الخمسة على تقدير
المضاف انه لو لم يقدر المضاف لزم وجه انحصار العلم ولا يلزم من انحصار العلم
انحصار الكتب لانه قد لا يكون بعض جزء العلم جزء من الرسالة لعدم
ذكره فيها وقد لا يكون بعض جزء الرسالة جزء من العلم كالمقدمة فاذا كان
المقى هذا يلزم من تقدير المضاف حتى يثبت وجه الانحصار وقيل ولك

ان تجعل القرينة عدم صحة المقدمة كونها جزء من المنطق وصحة كونها
جزء من الكتب وفيه بحث لان مادة الفساد لا تكون قرينة لدفع الفساد
والا لم يفسد عبارة اصلا (قوله فاصل الكلام الخ) هذا التصريح يدل على ان
الترتيب في الكتب على وجه المياقة دون اللزوم والدليل على لزوم الترتيب
بل على لياقة الترتيب وفيه اشارة الى ان الوجوب استحساني والالزام ان يكون
الترتيب على طريق الوجوب العقلي مع انه ليس بواجب لا يقال ان الجواب
مبني على تسليم الوجوب العقلي فاصل الكلام يدل على الوجوب الاستحساني
فكيف يلزم الحاصل لذى الحاصل لانا نقول الحاصل لا يلزم ان يكون عين
ذى الحاصل لان الجواب قد يكون تحقيقا وقد يكون الزاميا والغرض من
الالزامي اسكات الخصم ودفعه فقد يكون لا يتفرغ علمه اصل المطلوب
وقد يتفرغ فلا يلزم ان يكون الكلام الحقيقي والالزامي مبنيان على شيء
واحد وهما الجواب الحقيقي عن اصل السؤال وهو ان الوجوب فيما يجب
ان يعلم الوجوب العرفي وهو مطابق لبيان حاصل الكلام والجواب الالزامي
عنه مبني على تسليم كون الوجوب وجوبا عقليا فاندفع الخصم بدفع ايراده
من المحذوران على طريق الالزام ثم بين خلاصة كلامه على وجه التحقيق
فلاخلل ولا منافاة بين الكلامين (قال الشارح اما ان يتوقف الشروع
فيه الخ) صحة الجمل في مثل هذا التركيب اما بتقدير ذوا وبالناويل بالصفة
او بالجمل على المبالغة من قبيل رجل عدل واما التفرقة بين المصدر المجرد
وبين الفعل المصدريان حتى يصح الجمل في الثاني دون الاول فبعد ادسبب
الاحتياج الى التأويلات عدم اتحاد الخارجى بالمصدر مع ما يجب وذلك
السبب متحقق بالفعل المصدريان لان مدلول المصدرين باعتبار الذات
متحد وان فرق بينهما بان المصدريان يدل بهيته على الزمان دون الاول
فلا فائدة لهذه التفرقة في صحة الجمل وعدمه (قال الشارح فهو المقدمة الخ)
قيل الجمل مبني على المسامحة لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى والمراد فهو
مدلول المقدمة هذا وانا اقول ان في مثل هذا التركيب لا تمس الحاجة الى
الجمل بالمسامحة لان اللفظ يدل على المعنى وعلى الذات وهو عبارة عما صدق
عليه ذلك المعنى واللفظ يذكر قد يراد به المعنى وقد يراد به الذات بلامسامحة
كالانسان اذا اطلق قد يراد به المعنى وهو الحيوان الناطق وقد يراد به الافراد
هو الذات والمقدمة كذلك قد يكون عبارة عن اللفاظ وقد يكون عبارة

عن المعاني (قال الشارح فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات الخ) لفظ البحث في اللغة للتفتيش والتفحص وفي الاصطلاح لا يثبت شيء شيء وقد يطلق على المناظرة والمباحثة فالمراد ههنا المعنى الثاني ويصل البحث بعن ومدخولها يكون موضوعا وهنا يكون الموضوع المفردات ويحمل عليه الاعراض الذاتية يعني يكون موضوع المسائل وعنوانها مفهومات يكون المفردات ذات الموضوع وما صدقه لا بان يكون لفظ المفرد او ما صدق عليه المفرد موضوعا حتى يرد ان يقال ما من مركب الا وهو مفرد باعتبار دلالة لفظ المفرد عليه واقله هذا او ذلك او هو وان المسائل كلها باخنة عن احوال ما يصدق عليه المفرد اذ ما من مسألة الا موضوعه الذي ذكرى مفرد صادق على موضوعه الحقيقي (قال الشارح ولا يخلو اما ان يكون البحث فيها عن المركبات الخ) اعلم ان المقصود بالذات ما لا يكون واسطة للاخير بل يتعلق الغرض له بذاته وذلك قد يكون بالنسبة الى الفن وقد يكون بالنسبة الى الكتب مثلا المقصود بالذات بالنسبة الى فن المنطق الموصل الى المطلوب المجهولي سواء تصوريا او تصديقا والموصل الى الاول التعريفات والى الثاني الاقضية فلما ادى بحثهما الى معرفة ما يتوقف عليه الموصل فبحث في المنطق عن هذا الموقوف عليه لكونه موقوفا عليه فيكون مقصودا بالغير في ما نحن فيه يكون المركبات الغير المقصودة بالذات القضايا واحكامها لكونها مقصودا بسبب توقف الموصل الى التصديق والمركبات المقصودة بالذات القياسات تتعلق الغرض اليه بذاته في المنطق واما بالنسبة الى الكتب يكون القضايا والقياس كلاهما مقصودا بالذات لتعلق الغرض ببيانها معا والمقاصد بالغير بالنسبة اليها المبادئ المسوقة لتصورات القضايا والقياس ولا يثبت الاعراض الذاتية الثانية لهما فقد علم ان المراد بالمقاصد بالذات ههنا بالنسبة الى الفن لا بالنسبة الى الكتاب فلذلك قيل لا يرد ان الحجج ليست مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطالب لان المطالب مع انها مقاصد بالذات في مقام التحصيل مقاصد بالتبع في الفن فلا يرد ان القضايا مخبوث عنها ومسائل معنون بعنوان الباب ومسئلة لانها مقاصد بالذات في الكتب ومقاصد بالتبع في الفن (قال الشارح فلا يخلو اما ان يكون النظر فيها الخ) النظر ههنا بمعنى البحث يعني يثبت لتلك المقاصد بالذات اعراض ذاتية اما بواسطة جزئها الصوري وهو الصورة وهي عبارة عن

الاشكال الاربعة او صورة الافتراض او الاستثنائي او بواسطة جزئها المادة وهو عبارة عن القضايا التي يحصل منها الصناعات الخمس فان كان الاول فهو المقالة الثالثة وان كان الثاني فهو الخاتمة فلا يرد ان القضايا من المادة فكيف لا يكون مقصودا بالذات اذ المسألة ليست من حيث هي مقصودا بالذات بل كانت واسطة لثبوت الاعراض الذاتية للمقاصد بالذات (قوله اورد عليه الخ) المورد هو العلامة حيث قال القول بان البحث عن المركبات المقصود ان كان باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة فهي الخاتمة مشعريان الخاتمة مقصورة على مواد الاقضية وليس كذلك بل يشتمل اجزاء العلوم هذا اورد الشريف قدس سره خلاصة حاصله اعتراض بعدم تمامية دليل الحصر بانه لو تم الحصر لزم ان لا يبحث في الخاتمة الا الصناعات الخمس مع انه ليس كذلك اذ يبحث عن اجزاء العلوم ويمكن ان يقرر السؤال على النقص التفصيلي يمنع تقريب الدليل وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب (قوله وما ذكرته في الحصر الخ) من قوله ومن حيث المادة وهو الخاتمة وجه الدلالة ان التعريف المستفاد من بيان الحصر لا بد من ان يكون جامعا وما نعا وان المبدأ والخبر اذا كانا معرفتين يفيد القصر على سبيل قصر المستند للمستند اليه فيلزم الاشتمال على المادة فقط (قوله واجيب بان المقصود الخ) مبنى السؤال عدم التفرقة بين المذكورين في الاول وفي الحصر وحاصل الجواب التفرقة بينهما بان المذكور اعم من المق اصالة وتبعاً والمق اصالة هو المادة لان غرض المنطق بيان ماله دخل في الايضال والمادة لها مدخل فيه فحق واجراء العلوم ليس لها مدخل فلا يكون مقصودا بالاصالة بل مقصودا بالتبع في المنطق لمناسبتها بالمنطق في عدم اختصاصها بعلم من العلوم وخص بيانها في الخاتمة لمناسبتها بها في عدم اختصاصها بشيء اذا الموضوع والمبادئ والمسائل تكون مادة لكل علم فاذا عرفت هذا ان الحصر مسوق لبيان المق بالاصالة لا المذكور مطلقا فذكر في الحصر المادة فقط وذكر في الاول المذكور الا اعم فلا محذور في خروجها عن الحصر وقيل في الجواب ان المادة يتناول مواد الاقضية واجراء العلوم او هي من مواد العلوم وح يكون المركبات في قول الشارح اعم من القضايا والاقضية والعلوم وهذا مدفوع بانه لا يساعد عبارة الشارح لان المركبات المنقسم بجهة حقيقة هي المق بالذات وهي الحجج

واجزاء العلوم ليست موادها ضرورة فلا يقال ان اجزاء العلوم عبارة
عن المسائل والموضوعات والمبادئ ولكل منها دخل في المقصود الاصيل
اذ المسائل مثلا يقع صغرى القياس وكبراه كما يقال هذا شكل اول وكل شكل
اول يتنج وصدق هذا الموضوعات والمبادئ ايها دخل في ذلك المط فلا يصح
ان يقال ان المادة هي مادة الاقيسة فقط قلنا ان المراد من اجزاء العلوم
ليس المسائل والمبادئ والموضوعات انفسها وانما المراد البحث عنها وبيان
انها ثلاثة ولا دخل لهذا البيان في ذلك المقص وهو ظاهر (قوله هو المادة
وحدها الخ) وحدها تأكيد للقصر المستفاد من ضمير القيل وهو تعريف
المسند فلا يضر خروج اجزاء العلوم وحاصل الجواب منع الملازمة المذكورة
في دليل الناقض اعني قوله لو تم الحصر لزم ان لا يبحث في الخاتمة الا الصناعات
الخمس بالانتم لزم عدم البحث اذ البحث اعم من ان يكون المبحوث عنه مقصودا
بالاصالة او بالتبع والحصر لحصر الحق بالاصالة وهو المادة واجزاء العلوم
مقص بالتبع فليس الحق لا يستلزم حصر البحث بالبحث في ضرورة
منع للتقريب باختصاص الدعوى (قوله اذ لا مدخل لها في الايصال الخ) دليل
على الحكم الغير المذكور المستفاد من الحصر اذ هو عبارة عن اثبات شئ
لشيء مع نفيه عن جميع ما عدا ذلك او عن بعضه وحاصل القصر ان اجزاء
العلوم المذكورة تبعا لامذكورة اصالة والدليل لهذا الذي ودليل الاول ما قررنا
اتفاقا قبل هذا الدليل جار في المقدمة ايضا اذ لا مدخل لها في الايصال
الذي هو الحق اجيب عنه بان المقدمة وان كانت كذا لكنها مقبولة
في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقاصد بالذات لتوقف الشروع في العلم عليها
وبان الحق من باب جمع فيه ما هو من الفن وما هو خارج عنه ما هو من
الفن بخلاف ما اقتصر على الخارج عن الفن وبعبارة اخرى ليس الحق بعد
الشروع في الفن لا يدخل فيه وانما هو ان المقدمة وان خرجت عن الفن
بالاصالة ليست خارجة عما يجب ان يعلم في المنطق بخلاف اجزاء العلوم
لكن اسند خروج اجزاء التي الحق دون ما يجب ان يعلم لوقوع الخاتمة في شق
الحق بالذات فلا يضر دخول المقدمة في وجه الحصر وخروج اجزاء العلوم
مع اشتراكهما في عدم المدخلية في الايصال (قال الشارح والمراد بالمقدمة
ههنا آه) اعلم ان القوم صدر واكتب الميزان بذكر حده وغايته وموضوعه
وعتونه بالمقدمة وذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما يتوقف عليه

الشروع وآخرون لما رأوا عدم توقف الشروع على هذه الامور بل على
تصور العلم بوجه ما والتصديق بان له فائدة مطلوبة للشارع اذ الشروع
فعل اختياري توقفه على تصور العلم بوجه من الوجوه وعلى التصديق
بفائدة يترتب عليه ضروري سواء كان جازما او غير جازم مطابقا للواقع
او غير مطابق له زاد واقيد البصيرة وحصر واتاة ما يتوقف عليه الشروع
على بصيرة في الامور الثلاثة وتارة زادوا عليها قيما رابعا والحق توجيبه
ما صدر وابه الكتب لا حصر المقدمة فيها بالبرهان فلا يرد عليهم البصيرة
ليست امرا مضبوطا يقتضي الانحصار على ما ذكره بل ان وجدت خامسا
للاربعة مشاركا اياها في افادة البصيرة فلك ان تضم اليها وتجعله منها
فانهم لم يمنعوا عن ذلك ولم يدعوا حصر عقليا وقال العلامة التفقازاني
مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به وهي ههنا
امور ثلثة الاول بيان الحاجة والثاني بيان ماهيته والثالث بيان موضوعه
ثم قال واما ما ذهب اليه السارحون من ان المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف
عليه الشروع في العلم ففقد نظر لامكان الشروع بدون هذه الامور
وما ذكره من البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضي الاختصار على ما ذكره
ثم بين وجه اعتبار الثلثة ووجه تقديمها بان لكل علم جهة وحدة باعتبارها
يعد علما واحدا وتلك الجهة اما ذاتية كالموضوع واما عرضية كالغاية
والتعريف المأخوذ من الجهة الاولى يسمى حدا وبغيرها يسمى رسم من حق
كل طالب كثرة تضبطها جهة وحدة ان يعرفها ولا تلك الجهة وان يعرف
غايته ومنفعته فقد علم وجه اعتبار الثلثة ووجه تقديمها فاستمع لما حققه
الشریف قدس سره (قال الشارح يتوقف عليه الشروع في العلم آه)
التقييد بقوله في العلم دون في المنطق مع انه هو المعلوم من الحصر اشارة الى
عموم بيان المقدمة بالنسبة الى كل العلوم وشمول وجوها بالنسبة اليه ويعلم
منه مقدمة الشروع في المنطق لانه جزئي من مطلق العلم فلا يرد ان بيان
المراد منه مستغن عنه بما علم من وجه الحصر لان الاول معنى اخص المقدمة
والثاني اعم وله فائدة اخرى وهي بيان اطلاق المقدمة على الامور الثلاثة
واما المقالة الثانية والثالثة والخاتمة ووجه اطلاقها على مباحثها فظاهرة
لا يمس الحاجة الى بيانها فلذا اخص بيان المقدمة بالذكر قبل ان المقدمة
جعلت جزءا من الكتاب الذي هو الالفاظ فكيف يصح تفسيرها لما يتوقف

عليه الشروع وهو المعاني واجيب بان المراد اى مراده بالمقدمة ههنا
اى فى هذا المقام الذى هو مقام بيان وجه الحصر ما يتوقف عليه الشروع
وفائدة قوله ههنا ح الاحتراز عن مقام دعوى الحصر فان مراده بالمقدمة
ههنا لك الطائفة المخصوصة من الفاظ التكلم والرسالة فان المدعى هناك
حصر الرسالة التى هى الانفاظ والعبارات فى اجرائها التى من جملتها المقدمة
على ما سبق اشارة اليه والمدعى فى مقام وجه الحصر حصر ما يجب ان يعلم
وهو المعاني لا الانفاظ على ما لا يخفى انتهى وانا اقول ان العلوم المدونة
قد تطلق على معلومات مخصوصة تصديقية وتصورية والشروع فى
تحصيل تلك المعاني وادراكها على بصيرة يتوقف كما هو المشهور على
ادراك معان آخر تصورية والتصديقية فاذا اريد ان يعبر بالانفاظ عن
المعاني الاولى والثانية تعلما وتفههما وجب تقديم الانفاظ الدالة على المعاني
فى الثانية الموقوف عليها على الانفاظ الدالة على المعاني الاولى المقصودة
ليفهم الموقوف عليها اولا ويشرع فى ادراك المقاصد ثانيا وكذا اذا اريد
الدلالة عليها بالنقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات اعنى الكتابة كان
تقديم ما يازم الموقوف عليها واجبا واذا تمهد هذا فنقول المقدمة سواء
كانت مقدمة العلم او مقدمة الكتاب تجري عليها اى بانها تصورات والتصديقات
والدلائل فلا تفاوت بين مقدم العلم ومقدمة الكتاب فيما يجب ويمتنع فان عرفت
بما يتوقف عليه الشروع يكون تعريفها شاملا لهم الكون الشروع اعم للعلم
والكتاب وان عرفت ما يتوقف عليه الشروع فى العلم يكون المقدمة العلم
ويعلم منه مقدمة الكتاب فلا وجه للقول بان لفظ ههنا احتراز عن مقام دعوى
الحصر ولا معنى لقول القائل المذكور المقدمة جعلت جزء من الكتاب فكيف
يصح تفسيرها بما يتوقف عليه الشروع وهو المعاني الخ (قوله وانما قال
ههنا الخ) يعنى ان التقييد بههنا اشارة الى ان المقدمة يطلق عند ارباب
هذا الفن على معنى آخر لكن المراد فى اول كتاب المنطق ما يتوقف عليه
الشروع فى العلم واطلاقه على مقدمة المنطق ومقدمة الحكمة مثلا من قبيل
اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بل لكونها فردا من افرادها قبل
فيه اشارة الى ان لها فى اللغة معنى آخر والى ان لها معنى آخر يطلق باعتبارها
على جزء الكتاب وهو ما يتوقف عليه المباحث الآتية وبهذا المعنى وقعت
فى المقامة الثانية هذا وفيه بحث لان سوق عبارة الحنى واختصاص معناها

الاخرى الى معنيين يدل على ان فائدة هذا القيد احتراز عما عند ارباب هذا
الفن مخصصا بها فليتوقف عليه المباحث الآتية ليست مختصة برباب هذا
الفن ولا المعنى للفرق معنى عندهم حتى يكون فائدته اشارة اليهما فان قيل
ان تعريف المقدمة يصدق على جزء العلم لتوقف شروعه عليه قلت
الشروع فى العلم لا يتوقف على ما هو جزء منه بل على ما هو خارج عنه
والادار (قوله لان المقدمة فى مباحث القياس يطلق على قضية الخ)
دليل لمى على لزوم التقييد بههنا يعنى لو لم يقيد به لزم ان تعريف بالاخص
اذ المقدمة يطلق بالاشتراك اللفظى بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي على
معنى كذا وكذا فقد علم ان المذكور دليل لاثبات ملازمة الشرطية الاستثنائية
المطلوبة ويمكن ان يقال ان هذا دليل على فائدة مترتبة على هذا القول يعنى
انما قال كذا اشارة الى اى اى معنى آخر لان المقدمة يطلق كذا الخ (قوله جعلت
جزء قياس اوجه الخ) نقل عنه فى حاشيته على شرح المطالع ان تقدير
او على جزء حجة ولها ثلثة امثلة القياس والاستقراء والتثيل وهى اعم من
الاول انتهى كلامه قوله او على جزء حجة معناه او على قضية جعلت
جزء حجة اى المقدمة تطلق تارة على معنى واحد وهو القضية التى
جعلت جزء قياس او القضية التى جعلت جزء حجة ووجه هذه
الحاشية الاشعار بان كلمة او المقصود منها التردد لا التعميم ووجه ذلك معنى
واحد المقدمة كما يدل عليه كلامه حيث قال يطلق على قضية الخ وقد يطلق
فيفهم انه يطلق على معنيين احدهما الاطلاق الاول والثانى الاطلاق
ولفظ او يشعر بان المراد هو التردد لان ههنا مذهبين لا يذهب عليك
ان معنى التردد قال بعض انها مختصة بجزء القياس وقال بعض آخر غير
مختصة به بل يعم على جزء التمثيل والاستقراء ايضا فلا يكون من قبيل
ما يقابل العام بالخاص حتى يراد بالعام ما وراء الخاص كما رهم قيل لا يخفى
ان استعمال المقدمة فى القضية المذكورة ليس صريحا فى انها يكون بمعنى
قضية جعلت جزء قياس او حجة بل يجوز ان يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل
ويكون اطلاقها على القضية المذكورة لانها من افرادها فللاشارة الى هذا
الترديد قال السيد الشريف فى حواشى شرح المطالع كان الثانى اعم من الاول
انتهى وفيه بحث لان عبارة الشريف فيها ان المقدمة يطلق على معنيين
آخرين احدهما القضية التى جعلت جزء القياس او الحجة والثانى ما يتوقف

عليه صحة الدليل كاجاب الصغرى وكلية الكبرى في الشكل مثلا وكان
هذا الثاني اعم من سابقه انتهى وهذا صريح في انها بمعنى قضية جعلت
جزء قياس او حجة وانما قال كان ولم يجزم لاحتمال ان يراد بالثاني ما يتوقف
عليه صحة الدليل من غير المقدمات الصريحة التي هي القضايا ودل عليه
التشيل بقوله كاجاب الصغرى وقيل عبارة الشيخ في الاشارات هكذا واتبع
الحشي له واول التردد في الاصطلاح كايضا اول التردد في الاصطلاح والثاني
اظهر لان عدم التردد فيه شبه بحال الشيخ وكلمة او بمعنى بل الاضربية
انتهى وفيه بحث لان التردد في الاصطلاح يقتضي ان لا يكون معنى واحدا
مع ان الحشي جعله معنى واحدا لان كلمة او بمعنى بل وان جوز بعض النجاة
خلاف الظن يحتاج الى قرينة مع وجود الانطهرا فامل (قوله وقد يطلق ويراد به
ما يتوقف صحة الدليل آه) الدليل ان كان عبارة عن القياس المنطقي الذي
يكون بالاستدلال من الكل الى الجزئي وهو قول مؤلف من اقوال من
سلمت لزوم عنها قول آخر يكون بين المعنيين عموم وخصوص مطلق
اذا جعلت جزء قياس ومن وجه اذا جعلت جزء حجة وان كان عبارة عن اعم
من القياس المنطقي الشامل للجسمات الخمس والاستقراء والتشيل وهو قول
يكون عنه قول آخر يكون بين المعنيين عموم وخصوص مطلق والمراد
من التوقف التوقف بلا واسطة فلا يرد ان الموضوع والحمول مما يتوقف
عليه الدليل اذ هما بالواسطة اذ الدليل موقوف على المقدمة وهي موقوفة
على الطرفين ولان المقدمات البعيدة خارجة عن التوقف بلا واسطة
لانها مقدمات دليل المقدمة للدليل فلا يضر خروجه ولان ارادة المستدل
بما يتوقف عليه لانها بواسطة توقف الدليل على العلة الفاعلية الخارجة
عن الدليل لان الارادة يؤخذ من العلة الفاعلية فان توقف عليه بالواسطة
(قوله فبتناول مقدمات الادلة الخ تفريع على المعنى الثاني والظن انه اشارة
الى المعنى الثاني اعم مطلقا من الاول قيل يتنا في كلام الحشي هنا الى كلامه
في حواشي شرح المطالع حيث قال بعد بيان المعنيين كان هذا الثاني اعم من
سابقه اذ كلامه هنا يقتضي الجزم في العمومية وهنالك يقتضي الظن المستفاد
من لفظ كان وانا اقول يحتمل ان يكون النسبة بين المعنيين باعتبار ان المعنى
الاول عبارة عن المادة والثاني عما كان مادة وصورة فيكون الثاني اعم من الاول
جز ما وكان كلامه هنا مبني على هذا ودل على هذا ذكر مقدمات الدليل

وان تكون النسبة بينهما باعتبار تعميم الدليل المأخوذ في التعريف وتخصيصه
كايضا وح يحتمل ان يكون بينهما عموم مطلق او من وجه وكان كلامه هنالك
مبني على هذا ويحتمل ان يقال ان ما يتوقف عليه صحة الدليل اعم من الشطر
والشرط بناء على التبادر والعرف مع احتمال ان يكون باعتبار الصورة فقط فهنا
نظرا الى العرف والتبادر وهنالك الى الاحتمال فاقى هنا بما يقتضي الجزم وهنالك
بضعفة انطاني (قال الشارح ووجه توقف الشروع الخ) الوجه قد يطلق على
الغلة بحسب العرف وقد يطلق على الذات كما في قوله تعالى * ويبقى ربك *
اي يبقى ربك وعلى العضو المخصوص وههنا لا يحمل على المعنى الثالث
فان حمل على الاول فاللام في تان الشارع لا يخفى عن الركائز وان حمل على
الثاني فيحمل الاضافة على البيان فيكون الحاصل ذات توقف الشروع
اما على تصور العلم فلان الخ وقيل ووجه على ضيغة الماضي المجهول من التوجيه
ويصح تعليله بقوله فلان من غير كلفة هذا بعيد وان ساعده رسم الخط
لانه يكون التفضيل بما على تصور العلم فلان آه بيان تعليل توجيه التوقف
مع ان السبق لتعليل التوقف وقيل ان مبني الركائز والخلل ان يكون قوله
فلان خبرا عن قوله وجه توقف الشروع وان لا يكون اللام زائدة اما ان صرف
الكلام عن ظاهره وجعل اللام زائدة او جعل قوله فلان الخ خبرا المحذوف
ويكون تقدير الكلام هكذا ووجه توقف الشروع على الامور المذكورة
المقدمة امور وما يتوقف الشروع في العلم على تصويره فلان اه او جعل قوله
لان علة الخبر محذوف اي وجه توقف الشروع اما على تصور العلم فتحقق
لان الشارع الخ فلا يرد عليه ما قيل انتهى فيه بحث اذ على تقرير الاول يلزم
ما يلزم في عدم التقرير اذ كلمة اما يكون تفصيلا لالامور المفردة فيكون
الحاصل اما امر توقف الشروع في العلم فلان الخ هذا عين المحذوف المهروب
عنه وعلى تقدير التحقيق اما ان يقدر قبل الفاء او بعده فعلى الاول يلزم توسط
الفاء بين المتعلق والمتعلق واما على الثاني يلزم تعليل تحقق التوقف لانفسه
مع ان المبدأ بالعكس (قال الشارح اما على تصور العلم الخ) التفصيل يدل على
ان ما يتوقف عليه هو العلم اولو بالذات والمدرجات ثانيا وبالعرض فلا يرد
ان التلبس بالجزء على قصد تحصيل الكل مما يتوقف عليه الشروع لانه يتوقف
عليه توقف الكل على الجزء ولان ارادة الشروع مما يتوقف عليه لكون
الشروع فعلا اختياريا مسبوق بالارادة قيل المراد بالشروع شروعا مافهو

من قبيل سوق في ادخل السوق فيشمل ما يتوقف عليه الشروع على وجه
البصيرة لانه يتوقف عليه شروعه ما هو الشروع على وجه البصيرة وكذا
ما يتوقف عليه الشروع على وجه زيادة البصيرة وبهذا التدفع انه كان
من الواجب على الشئ ان يعدل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان
وجه التوقف على التصور بوجه ما فيعرفه بما يتوقف عليه اما مطلقا
او على وجه البصيرة او زيادتها انتهى (قال الشارح فلان الشارح في العلم
الح) هذا دليل على كون تعريف المنطق قبل الشروع الى المقاصد مما
لا بد منه حاصله ان الشروع في المنطق لا بد فيه تعريف المنطق اولاً لان
الشروع موقوف على تصور العلم اولاً وذلك التصور يحصل بالتعريف
فينتج ان الشروع موقوف على التعريف اولاً والصغرى نظرية ثابتة
بقوله لان الشارح على طريق الخلق هكذا لو لم يتصور اولاً ذلك لكان
طالباً للمجهول المطلق لكن التالي بط فيلزم التصور اولاً واثبت بطلان
التالي بقوله لا متنازع توجه النفس نحو المجهول المطلق على طريق الخلق
ايضاً وحاصل نظرا للشئ العلامة المنع بالترديد منع التقريب على اعتبار
منع الصغرى على اعتبار باعتبار رجوعه الى ملازمة دليل الصغرى مع بيان
منشأ الغلط (قال الشارح لا متنازع توجه النفس نحو المجهول الح) دليل
على المحالية هكذا لو امكن لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق لكن
اللازم ممتنع فثبت المط وبعبارة اخرى لان الطلب المذكور توجه النفس
نحو المجهول المطلق او مستلزم لتوجهها وذلك التوجه مح على الاول
فظ واما على الثاني فلان استحالة اللازم يستلزم استحالة الملزم واعتراض
عليه بان هذا مصادرة على المط اذا الكبرى عين المدعى او الاستثائية عينه
قيل في الجواب عن هذا الاعتراض انما يلزم ذلك لو كانا معبرين بعبارة
واحدة وليس كذلك اذ يجوز ان يكون الشئ معلوماً بعبارة وغير معلوم بعبارة
اخرى وفيه بحث لان الاختلاف بالعبارة لا يدفع المصادرة لان وجه بطلان
المصادرة لزوم الدور وهو من لوازم المعنى لا العبارة سيما في علم المنطق وقيل
في دفع المصادرة الطلب ملزوم التوجه لآعينه والظاهر ان يقال في دفعها
ان الفعل الصادر من ذوى الشعور مسبوق بامور مترتبة التصور بوجه ما
ثم التصور الجزئي ثم الارادة المنبعث منه ثم صرف القوة المودعة في الاعضاء
ومن هذا يعلم ان تصور المشروع فيه مقدم على الشروع ذاتاً وزماناً

وانه لا يمكن بدون تصور بوجه مخصوص والطلب عبارة عن صرف القوة
المودعة مع قصد تحصيله المط والعزم عليه وتوجه النفس عبارة عن التفاتها
واقبالها المنبعث عن التصور الجزئي السابق على الطلب فلو لم يتصور
اولاً ذاتاً وزماناً لان طلبه وقصده متعلقا به حال عدم التصور فكان طالباً
للمجهول المطلق حال طلبه وهو مح لا متنازع توجه النفس الذي سببه
التصور وموقوف عليه للطلب الذي هو العزم والقصد للتحصيل ومن انتفاء
السبب والموقوف عليه يلزم انتفاء السبب في دفع المصادرة اذ توجه النفس
ليس عين الطلب بل مقدم عليه ذاتاً وزماناً فان قبل توجه النفس نحو المجهول
المطلق او كان محالاً لزم ان لا يحصل علم بشئ من الاشياء وان يلزم الدور
اما الاول فلان كل شئ قبل تعلق العلم وجهها من الوجوه بمجهول مطلق
البنية فلو تعلق العلم لزم توجه النفس نحو المجهول المطلق واللازم مح واما
الثاني فلانه لو كان توجه النفس نحو شئ موقوفاً على معرفتها لذلك الشئ
قبلياً ومعلوم ان معرفة الشئ مرفوعة على سبق التوجه اليه وذلك دور
مح قلت عن الاول فرق بين توجه النفس بالشئ وبين علمه التصوري به
اذ الاول فعل اختياري عبارة عن التفات واقبالها والثاني ضروري اعم
من التفات النفس وعدمه اذ قد يحصل الشئ عند المشاعر بدون التفات
والتوجه فلا يلزم من محالية توجه النفس نحو المجهول المطلق محالية العلم
التصوري وعن الثاني توجه النفس نحو المجهول المطلق لتحصيله مح لا مطلقاً
لانه اذا نسخ للنفس مباد مترتبة دفعة توجه النفس نحو ما هو نتيجة اهلها
من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا نسخ على احدي
الحواس شئ دفعة من غير اشتياق النفس اليه توجهت اليه بلا سبق معرفة
فالموقوف على المعرفة توجهها نحو شئ لتحصيله والموقوف عليه للمعرفة
توجه النفس نحو مطلقاً فاندفع الدور (قال الشارح لان الشروع في العلم
يتوقف على تصور الح) هذا صغرى الدليل المطوية فيكون النظر على
قانون التوجيه يدل على هذا قول الشارح اذ المقي بيان سبب ابراده قيل
الرجح المذكور لشارح الدهشفي ذكره الشارح على سبيل النقل واعتراض
عليه هذا وتكلفوا في توجيه النظر فحلوا هذا القول على الدعوى ونجوزوا
في قوله قسماً بان يقسم اي مسلم مقدمات داللة فان منع المدعى وتسليمه
يرجعان الى مقدمات الدليل والاخرجا عن التوجيه هذا تكلف ورجوع

الاسليم الى مقدمات الدليل اصطلاح جديد وكيف ان التسليم هو
الدعوى فلا حاجة الى رجوعه (قال الشارح لكن لا يلزم منه ان لا بد الخ)
اذ الموقوف عليه المصور المطلق وهو تحصيل بالحد والرسم فيكون اعم
فلا يلزم اثبات الاعم ثبوت الاجض بل يقتضى نفي كونه سببا ليراد رسم
العلم لذاته (قال الشارح فلا يتم التقريب الخ) اعلم ان النظر سواء جعلناه
نفس الترتيب او الحركة المفضية اليه يستدعي علو ما مترتبة على هيئة
مخصوصة يسمى الموصل منها الى التمسك بقى دليلا وتكون العلوم
اي الامور الحاضرة مادة لذلك الموصل والهيئة المحصلة صورة له واتفق القوم
ان صحة المادة والصورة فالنظر صحيح يؤدي الى المطب والافقاسد لا يؤدي
اليه وصحة المادة في الدليل ان تكون المقدمات مناسبة للمطاسد فقه قطعا
او ظنا او فرضا بحسب المطالب على ما بين في الصناعات الخمس وصحة
الصورة فيه ان يكون على الشرائط المعبرة في الانتاج على ما فصل في ابواب
القياس والاستقراء والتثيل فلا بد في الدليل من حيث يتوصل به الى المطب
اعني المحكوم به من المستلزم له والا لم ينتقل الذهن منه اليه ولا بد ايضا
من ثبوت المستلزم للمحكوم عليه ليلزم من ثبوته له ثبوت لازمه له فيكون
الحاصل منه دطوبا خبريا وواجوب المستلزم الموصوف بالاحصول وجب
في الدليل مقدمات اثنى احدىها عن اللزوم وهي الكبرى والاخرى
من ثبوت الملزوم للمحكوم عليه وهي الصغرى وذلك الاستلزام يحمل
على امتناع الالفكك في القطعيات فيختص الدليل وان حل على المناسبة
المستحقة للانتقال بعم الدليل للاستقراء والتثيل ايضا فقد علم ما كان
في الدليل من صحة المقسمة والصورة ووجود الاستلزام للمط وان لم يوجد
فيه ذلك الامور لم يصح الدليل واما عدم وجدان الصحة في المادة والصورة
فظ واما عدم وجدان الاستلزام فيان يكون النتيجة اخص او اعم بحسب
الحق من المدعى وبعبارة اخرى ان يكون احدهما مطلقا والاخر مقيدا ففي
الصورة الاولى يعترض عليه بانه لا يتم دليلك وفي الثانية لا يتم تقريبه دليلك بنفي
التمامية دون اصل الدليل واصل التقريب لعدم استلزام الاعتراض نفي الاصل
بل نفي التمامية لكن عدم تمامية التقريب في صورة كون النتيجة اعم
والمط اخص لعدم ثبوت الاخص بثبوت الاعم بخلاف العكس للزوم ثبوت
الاعم بثبوت الاخص فتأمل في كلام بعض الحواشي (قال الشارح اذا لمق

بيان سبب ايراد آه هذا دليل على كون ان لا بد من تصويره برسمه دعوى
للدليل المذكور ودفع بما يوههم ظاهر العبارة من ان الدعوى كون تصور العلم
ما يتوقف عليه الشروع فعلى هذا يلزم ان يتم التقريب فقد علم تحقيق
ما قررنا آنفا ووهيمات الحواشي (قوله هو سوق الدليل على وجه الخ)
مرجع الضمير التقريب يعني ايراد الدليل على طريق صحة المادة كما يعلم
في الصناعات الخمس مثلا كون المقدمات من اليقنيات وصحة الصورة كما يعلم
في شرط انتاج الاشكال الاربعة مثلا كون الصغرى موجبة كلية والكبرى
موجبة كلية مقارنا بدعوى موجبة كلية وجامعا جميع شرائط انتاج الشكل
الاول بحيث يلزم النتيجة المساوية للدعوى وان لم يلزم ذلك النتيجة فلا يتم
التقريب وعدم لزوم تلك النتيجة ينشأ من عدم مراعات ما يتوقف عليه
الدليل مادة وصورة وقد يكون ذلك النقصان ظاهرا فيعين منشأ الاعتراض
فتورد بعينه وقد يخفى ذلك فلا يلزم المساوات المطلوبة بين الدعوى
والنتيجة فيمنع تمامية الاستلزام وهو التقريب (قوله يستلزم المط وبعبارة
اخرى آه) قيل عليه التعريف الاول يختص بالدليل المنطقي ويخرج تقريبا
الاستقراء والتثيل او ايس فيهما الاستلزام فيلزم ان لا يكون التقريب
فيهما والتعريف الثاني اعم ويطلق على تقريبيهما فيكون التعريفان
مختلفين اختلا فاما معنويا لكن يمكن ان يقال قد يراد بالاستلزام المناسبة
المستحقة للانتقال فبعم كل دليل فيكون الاختلاف بينهما بالعبارة كما قال قدس
سره في حاشيته على شرح مختصر الاصول فان قلت الاستلزام انما يكون
في القطعيات دون الظنيات على ما سبق قلت ان اريد التعميم كما هو الظاهر
الاستلزام ههنا على المناسبة المستحقة للانتقال لا على امتناع لالفكك انتهى
اعلم ان الاستدلال اما ان يكون بحال الكلى على حال الجزئي واما ان يكون
بحال الجزئي على الكلى واما ان يكون بحال الجزئي على الجزئي واما ان يكون
بحال الكلى على الكلى فان كان الاول فهو القياس المنطقي وهو قول مؤلف
من اقوال من سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخرون كان الثاني وهو الاستقراء
وهو اثبات الحكم الكلى ثبوته في جزئياته اما في كليها فيفيد اليقين كقولك
كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج يعدد الواحد فكل عدد يعدد الواحد
او فرد مثل ذلك يسمى قياسا مقسما واستقراء تاما وهذا القياس من المنطقي ايضا
او في بعضها ولا يفيد الا الظن لجواز ان يكون ما لم يستقرا من جزئيات

ذلك الكل على خلاف ما استقرأ منها كما يقال كل حيوان عند المضع يحرك
فكه الأسفل لأن الإنسان والفرس وغيرهما مما نشاهده من الحيوانات
كذلك مع ان التماسح بخلافه وهذا هو القياس الاستقراء المفيد لظن المقابل
للدليل المنطقي وان كان الثالث وهو التمثيل ويسميه الفقهاء قيا سا وهو
مشاركة بامر الى امر آخر في علة الحكم وهي الكلى الشامل لذيئك الجزئين
فلذا قائما لا بد بين الدليل والمدلول من مناسبة مخصوصة وتلك اما باشتغال
الدليل على المدلول وهو القياس او باشتغال المدلول للدليل وهو الاستقراء
او باشتغال امر ثالث بينهما وهو التمثيل وان كان الرابع فلا يخفى من ان يدخل
الكليان المذكوران تحت كلى ثالث مشترك بينهما يقتضي الحكم فلهما جزئيان
له لأن المراد بالجزئي ههنا المندرج تحت الغير وهو الاضافي لا ما يمنع نفس
تصوره عن وقوع الشركة فيه اعني المسمى بالحقيقي اولا يدخل فان دخل
كان الاستدلال باحدهما على الآخر داخل في التمثيل لا قسما برأسه ان لم يدخل
فلا تعلق بينهما فلا يتعدى حكم احدهما على الآخر اصلا فاذا تمهد هذا
فغير بين القياس المنطقي والاستقراء والتمثيل وقيل ان الدليل المسوق للدعوى
وان كان مستلزما للدعوى موافقا لها فانه قريب تام والا فلا تقريب اصلا
فاللزام ان يقال لا تقريب دون لا يتم التقريب فقد علم مما قررنا من انه لو كان
استلزما في نفس الامر لثم التقريب وان لم يستلزم في نفس الامر لا تقريب
اصلا في نفس الامر لكن الاعتراض على الدليل لا يقتضي عدم الاستلزام
في نفس الامر حتى لزم ان يقال لا تقريب لاحتمال خطأ المعترض وعدم
فهمه اصل الدليل فلذا يقال في العرف لا يتم التقريب وقيل في الجواب
ان هذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللزام لان الدليل لما يكون دليلا
اذا كان تاما فيلزم دليلا كونه تاما فيلزم في اصل التقريب او مدعى المص
توقف الشروع على تصور العلم بوجه ما وان يكون ذلك الوجه رسما له
وهو مركب من جزئين وذلك الدليل يثبت الجزء الاول منه لا الثاني فبعض
التقريب حاصل دون بعض فلا يتم التقريب وفيه نظر لانه في مقام دعوى
وجوب التصور بالرسم فاذا يستلزمه الدليل لم يستلزم شيئا من الدعوى
وان استلزم وجوب التصور بوجه لانه ليس الدعوى فلا يكون استلزام
الدليل تقريبا (قال الشارح رسم العلم في مفتتح الكلام الخ) يعني ان المص
اورد تعريف العلم بطريق الرسم في اول الحقيقي في الكلام فقصد المستدل

بيان سبب ايراده في هذا الاول فتوهم انه لم يورد في اول الحقيقي تعريف
مطلق العلم فلا يكون السبب مفضيا الى السبب على انه لا يقتضي ايراده
المفتتح بلا في المقدمة فاسمع لما قاله المحشي (قوله اراد به رسم المنطق آه)
هذا تخرير المراد بانخاذ القرينة من كلام الش وحل المفتتح على المعنى العرفي
حاصله ان المراد من رسم العلم رسم المنطق لما قاله فيما سيأتي ورسموه ومعنى
العرفي للمفتتح موسع لما قبل الشروع فيكون السبب مفضيا الى السبب
ويقتضي ايراده في اثناء المقدمة سواء اول الشروع الحقيقي اولا والتقييد وفي اثناء
المقدمة لوقوعه فيه وانفي لزوم ولي الشروع الحقيقي للمق فلا يرد ما قبل
من انه لو كان المراد بالمفتتح ما قبل الشروع يكون الغرض بيان سبب ايراد
في المقدمة سواء كان في مفتحتها او خاتمتها او اثنائها (قوله واجاب عن هذا
النظر بعضهم آه) حاصل الجواب احتيار الشق الاول ودفع المجذور وهو
عدم تمامية التقريب ببيان ان لزوم تصور العلم برسمه يكون بجهتين احديهما
ان يكون مقصودا بخصوصه ولا زما بخصوصه واخرى بان يكون مقصودا
لغيره ولا زما لغيره وذلك الغير وهو استلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما
ومنهذا الاعتراض الجهة الاولى ومنشأ الجواب الجهة الثانية ويكون الدعوى
بلزومية التصور برسمه لتوقف الشروع عليه باعتبار الجهة الثانية وكذا
النتيجة فيتساويان في العموم والخصوص والاطلاق والتقييد فبتم التقريب
وحاصل اثبات التقريب ان هذا الدليل يستلزم ان لا بد من تصور العلم برسمه
لان من هذا الدليل لزم وجوب التصور بوجه ما ولما وجب التصور
بوجه ما لم يكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المص
التصور برسمه لاستلزامه ما هو الواجب لا بخصوصيته فيتج ان من هذا
الدليل لزم اختيار المص التصور برسمه لاستلزامه واذا لزم اختيار المص
لزم التصور برسمه فيتج المط ولما توهم في لزوم الاختيار للمقدم المذكور
في الشرطية دفعه بقوله وكون غيره مستلزما الخ (قوله ولم يمكن تحصيله
الا في ضمن تصور بوجه مخصوص الخ) اذا العام لا يحصل الا في ضمن الخاص
وحصول التصور بالنسبة الى المتعلم الشارع فاذا لم يعرف بتعريف ما سواء
حدا اورسما فلم يحصل فلا يرد ان التصور بالرسم مستغن عنه في تحصيل
ما هو الواجب لحصوله بتصور المرسوم لم يمكن تحصيله بالرسم لان شرط
الاستغناء لو لم يذكر المستغنى عنه لحصل المقى بلا تفاوت وههنا اول ما يذكر

الرسم وما يفيد المتق لم يحصل التصور فكيف يكون مستغنى عنه واما لزوم
تصور المرسوم حين الترسيم فلا يضر لانه من لازم الرسم ومن انتفاءه ينتفى
ذلك اللازم (قوله لاستلزامه ما هو الواجب الخ) هذا تعليل للاختيار
لاداء ما واجب وهو التصور بوجه ما وذلك الاداء قد يكون بغيره ومرجعه
على الآخر بناء على مذهب المتكلمين الارادة المختار ومن شأنها ترجيح
احد المتساويين واو على مذهب الحكماء فيمكن ان يقال ان الغرض وهو
التصور بوجه ما يحصل بالرسم على سبيل السهولة بخلاف الحد على
ان القوم لم يصرحوا بالحد تعريف المنطق لتعسر الوقوف على الذاتيات
(قوله لا بخصوصه آه) هذا عطف على قوله لاستلزامه يعني لبس موجب
الاختيار رسم المنطق من حيث هو رسم مفيد للعلم بما هيبة المنطق بل من حيث
انه يحصل منه التصور بوجه ما بل كل ما يفيد التصور بوجه ما يصلح ان يختار
فيكون نوع ما يفيد التصور بوجه ما موقفا عليه للشروع دون فرد
كما يقال في مبادئ العلم ان الموقوف هو نوع المبادئ لا شخصه اذ لا توقف
للمسئلة على دليل خاص بحيث لا يثبت الابه (قوله وكون غيره مستلزما لذلك
الواجب آه) جواب عن سؤال مقدر مبني على ان ترجيح احد المتساويين
بلا مرجح مح وههنا يلزم ذلك الترجيح بلا مرجح لان ذلك الاستلزام
يحصل بالحد كما يحصل بالرسم فاوجه اختيار الرسم دون الحد والجواب
مبني على ان ترجيح المختار احد المتساويين جائز بل واقع اذ ارادة المختار صفة
من شأنها ان يرجح الفاعل بها احد المتساويين على الآخر او المرجوح
على الراجح فان قيل اختيار المختار احد المتساويين ترجيح من غير مرجح
قلنا الارادة والاختيار لا تعليل بانه لم اختار هذا دون ذلك لان الترجيح
صفة ذاتية لها كما ان الايجاب بالذات لا يعمل بان الموجب لم اوجب
واورد المتكلمون لتجوز ترجيح المختار احد المتساويين بين المثال المشهور
وهو ان الهارب من السبع اذا رأى طريقين متساويين فحاصل الكلام ان اختيار
المص التصور برسمه بارادته المرجحة لاحد المتساويين اعني التصور برسمه
والتصور بوجهه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح ولولزم بطلانه من الفاعل
المختار (قوله فانه يختار احدهما بعينه آه) قيل اصل اختياره لاستلزامه ما هو
المط لا بخصوصه وترجيحه على الآخر لمرجح سوى الارادة او نفسها فتأمل
(قوله وكان في عبارة الشن اشارة الى ذلك آه) الكلام المصدر بكان يفيد

الظن في الحكم وههنا ما نأش من اصل الحكم او من دليله اما الاول فلان المشار
اليه مطلق الجواب والجواب المذكور بخصوص يكون على طريق الظن
واما الثاني فلان لفظ الاول يستعمل في مقام الراجع كثير او ان يستعمل
في بعض الازمان في مقام الصواب فدلالته على الجواب المطلق او على الجواب
المخصوص يكون على طريق الظن ويحتمل ان يكون الاولوية بالنسبة
الى الوجه المذكور سابقا بان يكون ما قاله الش راجحا وما قاله الموجه
مرجوحا وان يكون بالنسبة الى وجه آخر بان يكون الوجه السابق بالغا وخطأ
ويكون لاصل التوقف او لاراد رسم العلم مفتوح الكلام وجوه الاولى من تلك
الوجوه ما قاله الش فعلى هذا الاحتمال الاخر لا يكون اشارة الى الجواب مطلقا
ولا بخصوصا لكن هذا الاحتمال بعيد فلذا يقيد القول بالاولى الظن فتأمل (قال
الشارح وان اراد به التصور برسمه الخ) شق الثاني للترديد منع الصغرى
برجوعه الى ملازمة الشرطية لدليلها بانا لانم لزوم طلب المجهول عند عدم
تصور العلم برسمه لجواز تصور بوجه ما انما يلزم طلب المجهول اذ لا تنفي تصور
بوجه ما بانتفاء التصور برسمه لكن انتفاءه بانتفاءه مما اذ لا يلزم من انتفاء
السبب الاخص انتفاء السبب الاعم قبل حق البيان ان يقال ان اراد بقوله
لولم يتصور التصور بوجه ما فسلم لكن لا يستلزم وجوب التصور بالرسم فلا يتم
التقريب وان اراد التصور برسمه فلا يتم انه لو لم يكن العلم الخ هذا لبس
بشيء اذ لا فرق في التردد كونه في القياس الخفي وفي قوله الشروع في العلم
يتوقف على قصوره مع ان الاصل في التردد ان يكون في اصل الدليل كما
بيننا والقياس الخفي دليل الصغرى لا يقال التردد لبس بحاصر لاحتمال
ان يكون التصور بوجه لا نأش نقول يجري فيه ما يجري في الشق الثاني من
الابطال والاثبات فلا حاجة الى بيانه (قال الشارح فالاولى ان يقال لا بد
من تصور الخ) تفريع على النظر بحيث يتوجه على الوجه المذكور دون
وجه نفسه حاصله تغير الدليل بان الاول ان يقال المقدمة ما يتوقف عليه
الشروع في العلم ووجه التوقف اما على تصور العلم برسمه فليكون الطالب
على بصيرة في طلبه لاحاطته بجميع المسائل اجمالا حتى ان كل مسألة ترد عليه
يعلم انها من تلك العلم قبل رد على هذا الوجه مثل ما ورد على الوجه السابق
بان يقال ان ارادة التصور برسم ما فسلم انه لا بد منه لكنه لا يتم التقريب
اذ المق بيان سبب هذا الرسم بخصوص وان اراد به التصور برسمه هذا الرسم

فلا تخم انه لو لم يتصور العلم بهذا الرسم لامتنع الشروع على وجه البصيرة
واجيب بان المقصود بالتصور برسم ما و اراد هذا الرسم لاستلزامه ما هو
الواجب وانما يكون هذا الوجه اولى لانه يجعل بعض خصوصيات لم يكن
من المقدمة في الوجه السابق من المقدمة فهو اقرب من الاصل الذي هو
كون جميع الخصوصيات من المقدمة والحق في الجواب ان يختار الشق
الثاني ويدفع المحذور بانه لما لم يكن تصور ماهية المنطق الا بالرسم لامتناع
الحد اختار الرسم الخصوص للاتفاق عليه كما يشعر قوله ورسموه وما قيل
في الجواب انه لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال ليكون
على بصيرة فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع
في العلم فلم يسبق بشيء اذ التوقف مأخوذ في مفهوم المقدمة فالتغير بقوله ليكون
على بصيرة في مقام قوله فلان الشارع فيكون الحاصل ووجه التوقف اما
على تصور العلم برسمه فليكون الخ فالمقدمة على هذا ما يتوقف عليه الشروع
على وجه البصيرة واعتراض عليه العلامة انتقازاني بان كون الطالب على
بصيرة مما ليس له معنى تحصل يقتضي الاختصار والانتصار على ما ذكره
فقال ان المقدمة مقدمة الكتاب وهي ما يذكر قبل الشروع في المقاصد
لارتباطها به وهي ههنا امور ثلاثة كما تقدم بيانه قال قدس سره في حواشيه
على المطول ان الارتباط الذي اعتبره الشارع في المقدمة ليس امر اضبوطا
يقتضي الاقتصار على عدد معين بل هو على احواء مختلفة فيختلف بحسبها
المقدمات كما يشير اليه قوله وهي ههنا امور ثلاثة على ان ماله ارتباط بالمقاصد
ونفع فيها انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد
بصيرة في الشروع لان مجرد الارتباط والنفع لا يقتضي الا مجرد كونه مذكور
في المقاصد دون تقديمه عليها فالصواب ان لا يتجاوز البصيرة واما ما ذكره
بعض الافاضل من ان الاولى ان يفسر مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع
فراجع اليها لان الاستعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين
(قال الشارع ان يكون الشارع على بصيرة الخ) البصيرة قوة في المشاعر الباطنة
يدرك بها المدركات ونسبتها الى المدركات كنسبة البصر الى المبصرات
اللام لتعليل للزوم التصور برسمه على سبيل التحصيل وهذا يستلزم حكيم
احدهما اذا تصور العلم برسمه يكون الشارع على بصيرة في طلبه والا فلا
لعدم التصور بحده كما عرفت فثبت الحكم الاول بقوله فانه اذا تصور الخ

تصوره اذا تصور برسمه وقف على جميع مسائله اجمالا وكما وقف على
جميع مسائله اجمالا يكون الشارع على بصيرة في طلبه فينتج المط فثبت
الصغرى ايضا على طريق الانية بقوله حتى ان كل مسألة ترد آه ثم اتى
بالتنظير بقوله كما ان من اراد سلوك طريق آه على سبيل تشبيه المعقول
بالحسوس ادعاء الكمال ظهور المعقول فان قيل اللام التحصيلي يكون غاية
للفعل الاختياري والوجوب والالزام ليس فعلا اختياريا قلت ان الالزام
والوجوب من كيفية التصور باعتبار الجهة واللام متعلق بالتصور في الحقيقة
او ان اللام متعلق بالتصور ولا بد من مساط على المقيد ببقية فلا محذور اصلا
وسعى كون الطالب على بصيرة بسبب تصور برسمه ان لا يفوت ما هو من
العلم اذا لقيه ولا يشتغل بما ليس من العلم للتحصيل مطلوبه والبصيرة بهذا
المعنى لا تحصل الا بتصور العلم برسمه لانه اما ان يحصل بتصور بوجه ما
او برسمه او بوجه لا سبيل الى الاول وهو ظاهر ولا سبيل الى الثالث لامتناع حده
فثبت المط فعلى هذا اذا دل الدليل على ان البصيرة حاصلة به يلزم منه انه
اولاه لم يحصل البصيرة فلا يرد ما قيل من ان المط ان البصيرة لا يحصل بدون
التصور برسمه وما ذكره يدل على ان البصيرة حاصلة به ولا يدل على انه اولاه
لما حصلت البصيرة فلا يتم التقریب واجيب عنه بان المراد لابد من تصور
برسمه ان اللائق المناسب للشارع ان يتصور العلم برسمه ان يكون على بصيرة
في طلبه فتح يتم الاستدلال وهذا التأويل يستلزم التأويل في تفسير المقدمة
بما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه البصيرة ان يراد بما يتوقف
عليه الشروع الامر اللائق المناسب للشارع انتهى وفيه بحث اذ لو اول
التوقف بهذا التأويل فالحاجة الى التقييد بقوله على وجه البصيرة اذ يصح
الكلام من اول الامر بلا تكلف على ان هذا التأويل به بعد فتأمل (قوله
الوجه السابق يدل على وجوب الخ) هذا اعتراض على الشارع في الجملة
بان الوجه السابق بناء عليه يطابق التفصيل للاجمال بخلاف الوجه
الثاني لان المختل الذي هو تعريف المقدمة يتوقف فيه مأخوذ لا بشرط
شيء بان يكون بحيث لو لا الموقوف عليه لامتنع الموقوف وهو الشروع
والتوقف على الوجه الاول كذلك لا بشرط شيء لتوقف الشروع مطلقا
على التصور بوجه ما وعلى الوجه الثاني ان يكون بشرط شيء وهو على وجه
البصيرة فكيف الاولوية بل لا يصح الوجه الثاني اذ التفصيل مندرج

في الاجال وهما متحدان فيما يجب ويمتنع والفرق بالاجال والتفصيل يمكن ان يقال الشروع المأخوذ في تعريف المقدمة يراد به شروع ما على سبيل مداول اللام العهد الذهني فبمع الشروع المطلق والشروع على بصيرة فبطابق التفصيل للاجال لكن لا يثبت او اوية الوجه الثاني لاحتياجه الى تأويل اذا حل التوقف المأخوذ في التعريف على الماهية لا بشرط شيء واما اذا لم يحمل عليه بل على وجه البصيرة بناء على التفصيل الاخر وهو بيان الحاجة اليه وموضوعه اذ هما يقتضيان كما سيظهر فثبت الاولوية ايضا (قوله وهذا الوجه يدل على انه لا بد في الشروع الخ) يعني اذا تصور الطالب للعلم برسمه يكون على بصيرة بحيث اذا لقيه مسألة يعرف انها من العلم المط لا يفوته ومسألة اخرى يعرف انها ليست منه فلا يشتغل بها لتلايفوت ما عينه فيلزم الشروع على بصيرة وذلك لان رسم العلم اماماً مأخوذاً معه جهة واحدة ذاتية كالموضوع او عرضية كالغاية او خاصة لازمة لذلك العلم حتى يمتاز عن سائر العلوم ويكون جامعاً ومانعاً والالتم يصح الرسم فبسبب الرسم يمتاز مسائل العلم المط من مسائل العلوم السائرة على الاجال فيكون الطالب على بصيرة فيتفرع الكون على بصيرة على تصور العلم بالرسم فلا يرد الاوهام الفاسدة في هذا المقام وقال بعض الافاضل ان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تميزها عن علم اخر فاذا علم بتلك الجهة امتاز عنده عما عداه تميزاً تاماً وان علم بوجه اعم او اخص لم يحصل التمييز التام فان اريد بتصور العلم برسمه التصور بوجه يوجد ما يفيد تمييزه عما عداه فالوجوب المستفاد من قوله لا بد عقلي لامتناع حصول البصيرة بحيث يمتاز عما عداه بغيره وان خص التصور باللازم النظري فالوجوب استحساني فتأمل فيه فان قيل لم لا يجوز ان يحصل البصيرة والوقوف على المسائل كلها بان يكون للعلم خاصة يكون لكل مسألة مدخل فيها ويعرف الطالب ايها بدون التعريف او يحصل بالتصديق بالموضوعية قلت ان المراد من التصور برسمه اعم من ان يكون حالاً ومرجعاً اذا الخاصة والتصديق بالموضوعية الموجبة للعلم على كل المسائل باعتبار ملاحظة التعريف المأخوذ منهما فيكون من قبيل التصور برسمه مرجعاً فلا حاجة على حمل الوجوب على الاستحسان (قوله اراد به ان من تصور الخوا) حاصل هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على الدليل بتحرير المراد مع بيان منشأ غلط المسائل

وحاصل الاعتراض منع الصغرى القائلة بالوقوف الاجمالي على كل المسئلة من العلم بسند انه خلاف الواقع اذ ليس كل من تصور العلم برسمه حصل له العلم بكل مسئلة منه ترد عليه انها منه وحاصل الجواب ان المراد بالوقوف الاجمالي العلم بالقوة والامكان بحيث لو تأمل تقدر العلم بالاستنتاج بسهولة الحصول اذ يحصل بالرسم على غلب قضية كلية يدخل في ذات الموضوع كل مسئلة ذلك العلم فيحمل عنوان الموضوع على مسئلة ترد عليه ويضم تلك القضية الكلية اليها فيحمل العلم له وليس المراد به العلم بالفعل حتى يتميز مسائله بالفعل عن غيرها كالعلم في قولك اتاني اخوتك اما زيد فعالم واما بكر ففقيه واما بشر فحكيم فان العلم الاجمالي للاخوة هو بالفعل يتميزها عما عداها (قوله علم باصول يعرف بها احوال او آخر الكلام الخ) اي ادراك او ملكة متعلق باصول اي بقواعد كلية يعرف بها اي يستنبط بها معرفة احوال او اخرى اعراض ذاتية يعرف بها احوال او آخر الكلام من حيث الاعراب والبناء هذا امتياز من سائر العلوم الذي موضوعها الكلمة الممتازة بقبود الحياتك قيل اورد العلم على صبغة المفرد اشارة الى ان الوحدة معتبرة فلا يرد النجوم مع غيره نقضاً انتهى وسائر قبود التعريف معلوم فائدة (قوله حصل عنده مقدمة كلية الخ) لانه لما اشترط اطراد التعريف وانعكاسه سواء كان العلم عبارة عن المسائل او عن الادراك او عن الملكة لم ان يكون متعلقاً بقواعد التي تكون لها مدخلا في معرفة الاحوال المذكورة سواء كان لها مدخل قريب او بعيد وكل ما يكون من النحو يكون من تلك القواعد وكل ما يكون من تلك القواعد يكون من النحو والصحة الطرد والعكس فيلزم حصول تلك المقدمة الكلية بالضرورة ومقدمة اخرى وهي كل مسئلة لم يكن لها مدخل في تلك المعرفة لم تكن من مسئلة النحو وانما لم يتعرض هذه المقدمة لعدم تعلق الغرض لها (قوله فاذا اورد عليه آه) اي على الطالب المتصور توصيف المسئلة بالمعينة منها باعتبار الواقع ونفس الامر والا لما احتاج الى الاستدلال وجه الاقتدار ان الكبرى على هذا يكون بديها يكون ثبوت محمولها على ذات الموضوع التي من فردها تلك المسئلة معلوماله فيجعل سهولة الحصول صغرى يحمل موضوع المساعدة على تلك المسئلة ويضم تلك المساعدة على هيئة الشكل الاول فيستنتج وما قيل انه يجوز ان يكون اندراج هذه المسئلة تحت موضوع الكبرى نظرياً قد فوع

بان الاندراج انما يكون الا بعد العلم بان المسئلة لها مدخل في تلك المعرفة
واما الكبرى فديهي البتة لكونها مأخوذة من التعريف واما اذا لم يعلم
الاندراج فلا يحصل الاستنتاج فلا خير فيه (قوله وكل مسئلة كذلك فهو
من النحو الخ) قيل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة قلت ان المقدمة
السابقة تنعكس بنفسها لزوما باعتبار المقام لانها مأخوذة من عكس
التعريف وعكسها مأخوذة من طردها وهما متلازمان اذ لو لم يصدق كل ماله
مدخل في تلك المعرفة فهو من مسئلة النحو لصدق تقيضه وهو بعض ماله
مدخل في تلك المعرفة ايس من مسئلة النحو فيفسد طرده لكن الاولى ظاهرا
اخذه من التعريف والثانية ظاهرا في الانتاج فلذا اتى بالظهور واجب
عن هذا بالتكلف في العبارة حيث تصرف في المقدمة الاولى وجعل لفظ
كل مسئلة مبتدأ وقوله من مسائل النحو خبره لاصفته وقوله لها مدخل
في تلك المعرفة حالا من ضمير الخبر والتقدير كل مسئلة كاشفة من مسائل
النحو حال كونها بحيث لها مدخل في تلك المعرفة ولا يخفى تكلفه مع ظهور
الوجه (قوله وكذا اذا تصور المنطق بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الخ)
الآلة ما يكون وسيلة لحصول شيء يسمى المنطق به لكونه وسيلة الى تحصيل
سائر العلوم في العقلية والنقلية والقانون لفظ سر باني استعماله المنطقون
في الاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعريف احكامها
منه وبالتفصيل مقدمة كلية يصلح ان تكون كبرى اصغرى سهولة الحصول
حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل ولا خفا في ان المنطق كذلك لانطباقه
على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه وباقي القواعد معلوم من التفصيل
فليس كثير فائدة في بيانها اتى المحشى رحمه الله تعالى انما تسهلا وتفهيميا
للمبتدئين بحيث مثل بما هو انيس للشارع عادة للعلم المنطق ثم ترقى الى المط
فصوره فيه ثم اشار على سبيل الاجمال في كل العلوم وهذا احسن اسلوب
التعليم الذي يكون بمناجسة قدرة الطالب المبتدى على سبيل التدرج كما يقال
في حقه عادات السادات سادات العادات او اشارة الى ان رسوم العلم قد تؤخذ
بالقياس الى الجهة الواحدة ذاتية او عرضية كالموضوع والغاية وفي المثال
الاول تعريف النحو مأخوذة باعتبار الجهة الاولى والثانية باعتبار الجهة
الثانية وقد يؤخذ بالخاصة للرسوم غير تلك الجهة للزوم كونه جامعا ومانعا
لكن هذا غير مشهور ولهذا لم يفضل واومى اليه والمثال الثاني كالمثال

الاول في حذف المقدمة الكلية بسبب طرد التعريف وعكسه وفي كيفية
الاستنتاج (قوله وبالجملة اذا تصور علما برأسه الخ) يعني حاصل الكلام
اذا تصور علما من العلوم لا بد ان يعرف خاصية لذلك العلم يمتاز بها عن غيره
فاذا لاحظ تلك الخاصة يعلم ان كل مسئلة من ذلك العلم لها مدخل في تلك
الخاصة فيحصل له ان كل مسئلة لها مدخل فيها فهي من هذا العلم وقد يعرف
بها ان كل ما ليس له مدخل في تلك الخاصة ليس من هذا العلم فاذا اورد عليه
مسئلة ليس لها مدخل فيها يعلم انها ليس من مسائل العلم لكن لم يتعرض
الشارح لعدم تعلق الغرض بها قبل التعريف بالرسم هو والتعريف الجامع
المانع بالغرض وذلك لا يقتضي الا ان يصدق رسم العلم على افراده ولا يصدق
على غيرها واما ان تميز شكل مسئلة منه عن مسئلة غيره فليس من شرائط
التعريف الرسمى اجاب عنه فاضل العصام بانه التزاموا في رسم العلم ذلك
لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يزيد شرط في باب التعريف واهملوا
بيانه في محله وهو انه اذا كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرف
يكون الخاصة لكل جزء من المعرف دخل فيها ولا يكون لغيره دخل فيها
وح يكون جمع التعريف ومنه بالقياس الى الاجزاء لا بالقياس الى الافراد
على انه لو دخل جزء من اجزاء علم في التعريف الرسمى لصدق على ما ليس
فردا للعلم وهو مجموع العلم وجزءه غيره ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من
اجزاء العلم لصدق التعريف الرسمى على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق
عليه انتهى وانا نقول ان رسم العلم وان كان ظاهرا لمجموع المسائل من حيث
المجموع لكن التحقيق انه لكل مسئلة من ذلك العلم وذلك بادي عنانية
وتغير يحصل وهو تقدير ما يشمله او ما يتضمنه في جانب المعرف والتعريف
او ان تعريف المجموع يستلزم لكل مسئلة تعريفا مأخوذا من تعريف
المجموع وهذا التعريف المأخوذ يميز كل مسئلة منه عن مسئلة غيره فتأمل
* اعلم ان كلمة بالجملة اشارة الى كلية المذكور بعده لان الباء الجارة يحيط مدخوله
فيفيد العموم والكلية بخلاف في الجملة وههنا لما فصل اولا بعض العلوم
لاشياء المط اشارة ثانيا الى وقوعه في كل علم على سبيل الاجمال لانه اذا تصور
رسم كل علم من العلوم يكون بالخاصة البتة ويحصل المتصور مقدمة مذكرة
(قوله فكأنه قد علم ذلك آه) تفرع على كون البيان المذكور من قبيل
الاستعداد التام اقرب الى الفعل والمنقضى اليه وفيه اشارة الى ان علم في قول

الشارح حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من العلم ليس على طريق الحقيقة بل على طريق التشبيه التمكن التام بالعلم بالفعل في عدم انفكاك العلم من الشارح او في ترتيب الآثار على التمكن التام كما ترتب على العلم بالفعل واما التمكن التام على جميع المسائل لا يستلزم حصولها بالفعل ولا ينافي عدم حصول بعض المسائل كما لا ينافي في العالم بالفعل لوقوع لا ادري في بعض المسائل من المجتهدين مع عدم منافاته لاجتهادهم (قوله ولم يرد انه بمجرد تصور العلم برسمه آه) معطوف على اراد وبيان لمشاء غلط المسائل لكن الاراد وارد على ظاهره والجواب بخلاف الظاهر بقريضة ظهور كون العلم بالفعل خلاف الواقع فتأمل (قال الشارح واما على بيان الحاجة اليه آه) معطوف على قوله واما على تصور العلم الخ وذلك لان العلوم اما نظرية غير آلية واما عملية آلية وغاية العلوم الغير الآلية حصولها لنفسها لانها مقصودة بالذات وغاية العلوم الآلية حصول غيرها وذلك لانها متعلقة بكيفية العمل ومبنية لها فالمراد منها حصول العمل سواء كان ذلك العمل مقصودا بالذات او مقصودا لآخر يكون هو غاية اخيرة لتلك العلوم ولما كان المنطق علما آليا لانه واسطة بين القوة العاقلة والمقاصد الكسبية يكون له غاية والغاية متقدمة في التصور على تحصيل ذي الغاية فلا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله لان تحصيله فعل اختياري فلا بد ان يكون مسبوقا بتصوير الغاية اي بتصورها من حيث انها غاية له اذ لا بد من التصديق بترتيبها على ذلك الفعل كما بين في موضعه زاد لفظ البيان اتباعا للمص الذي زاده لكون ما يتوقف عليه الشروع تصديق الغاية وكذا تصديق موضوعية الموضوع وتصديق كون الغاية معتداه بخلاف تصور العلم (قال الشارح) فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه الخ) دليل كون الحاجة مما يتوقف عليه الشروع على بصيرة بناء على توجيه الش فالغاية عبارة عما يترتب على الفعل سواء كانت مقدما للفاعل او لا والغرض عبارة عما يترتب على الفعل وما كان مقدما للفاعل على الفعل وفيه اشارة الى كون فائدته معتداه لكونها مقدما للفاعل واطارة الى تمامية الدليل لان الغاية اعم مما يكون مقابلا ومكافيا للمشقة او لا وفي الصورة الثانية ولو علم غايته لكان طلبه عبثا تصوير دليله لو لم يصدق غايته والغرض منه لكان طلبه عبثا ولو كان طلبه عبثا لم يكن الشروع على بصيرة والتالي بطل والمقدم مثله فثبت نقيضه وهو لا بد

من ان يصدق الغاية والغرض قبل اعلم ان المذكور في مقدمة هذا الكتاب امور ثلاثة هي تعريف العلم برسمه وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهذه الثلاثة مفيدة لامور ثلاثة هي تصور العلم برسمه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعه بموضوعه الشروع على وجه البصيرة وعلى وجه لا يكون عبثا موقوف على الثلاثة المفيدة بلا واسطة وموقوف ايضا على الثلاثة المفيدة بواسطة توقف الثلاثة المفيدة عليها لكونها نظرية فيصدق تعريف المقدمة على الامور الستة فيجوز ان يكون مقصود المص من المقدمة ههنا اثبات المفادة فقط وهو الغرض ويجوز ان يكون المجموع فعلى الاول مقصود الش من قوله ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم دون على تعريفه برسمه كما قال في الفصل الثاني واما على بيان الحاجة وفي الفصل الثالث واما على موضوعه التنبيه على ما هو مقصود المص من المقدمة والاعتماد على هذا التنبيه تقن في اداء مقصود المص في الفصول الثلاثة انتهى مال كلامه اتي في الاول بالتصور وفي الثاني والثالث بالبيان وساق الدليل في الاول على التصور وفي الثاني على البيان مع ان الموقوف عليه مفاد البيان وهو التصديق بالغاية وموضوعية الموضوع وتكلف في بيان المقدمة والعبارة لفظ ان البيان يطلق على الدليل والتعريف وعلى العلم الحاصل منهما وعلى الفصل المبين واذا اخذ في الاول التصور وفي الثاني والثالث ايضا المراد بالبيان التصديق الحاصل من ما به التبين فلا حاجة الى التكلف وتكرار افراد المقدمة اذ المقدمة قد يكون جزء العلم وتكون عبارة عن الثلاثة وهو من العلم والمعنى وقد تكون جزء الكتاب فيكون عبارة عن دوال هذه الثلاثة فلا يطلق المقدمة باعتبار واحد على الامور الستة (قوله الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم آه) اذ الفعل الذي له تمكن لتركة فاعترفا مساويان فلا بد ان يعتقد الفاعل فائدة معينة لاخذ الطرفين حتى يرجح فلا يلزم الترجيح بلا مرجح سواء كان الاعتقاد مطابقا لواقع او لا وان يظن واما اتوهم والشك فلا يرجح احدا المتساويين بخلاف التصديق ولو كان المصدق متوهما وغرض المحشي من هذا الكلام تخصيص كلام الش حيث يفهم من قوله لو لم يعلم غاية العلم الخ شقان لا يصدق غاية ما اصلا ولم يصدق غاية معتداه وفي كلا التصورين يكون طلبه عبثا مع انه ليس كذلك اذ في الصورة الاولى لا يمكن الطلب حتى يكون عبثا فالمراد لو لم يصدق غاية معتداه للعلم الخ فلهذا فرع العبث العرفي

على عدم الفائدة المعتدة بها بقوله والا لكان وفيه دفع لما يتوهم من المنع للضرورة
 بان العيب ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او فائدة غير معتدة في نفس الامر
 وان ترتب في نفس الامر لا يعد من العيب ومن ثنى العلم الى الغاية لا يلزم في ترتب
 الفائدة لجواز ان يكون مع عدم تصديق الشارع وجود غاية معتدة بها في نفس
 الامر فيكون حاصل الدفع ان اصل العلم بغاية ما لا بد من فاعل مختار والا
 لامتنع الشروع واما العلم بغاية معتدة بها لازم لئلا يكون عبثا عرفا وان ثبت
 الغاية المعتدة في نفس الامر بلا علم الشارع فيعد كذلك من العيب عرفا قيل
 العيب على ثلاثة اقسام عيب حقيقي وعيب عرفي وعيب نظري العيب الحقيقي
 هو الذي لا يترتب عليه فائدة اصلا والعيب العرفي هو الذي لا يترتب عليه
 فائدة معتدة بها بالنظر الى المشقة التي يكون للمشغلين في تحصيل ذلك العلم
 والعيب النظري وهو الذي يكون فيه فائدة ولا يكون تلك الفائدة من الفائدة
 التي يترتب على العلم (قوله والا لامتنع الشروع فيه كما بين في موضعه الخ)
 وذلك لظهوره لم يتعرض الشارح له وان اعتقد فائدة غير ما هو فائدته امكنه
 الشروع فيه الا انه لا يترتب عليه ما اعتقده بل ما هو فائدته وفيه صورة
 اخرى ان الشارع اعتقد فائدة ما ولم يترتب على فعله بل ترتب فائدة اخرى
 عظيمة معتدة بها وتلك الفائدة ان لم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه في تحصيله
 عبثا وان كانت موافقة لغرضه هل يعد عبثا عرفا ام لا لفظ ان لا يعد عبثا
 وح لا يصح دليل الشارح فتأمل (قوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة الخ) قال
 المحشي رح في حاشيته على مختصر الاصول من حق كل طالب علم ان يعرف
 فائدته المترتبة عليه المقصودة منه اي يعتقد ذلك اما جز ما اوظنا اذ لو لم يصدق
 بفائدة استحالة اقامه عليه وان اعتقد ما لا يعتد به بما يترتب عليه عبثا
 عبثا وان اعتقد باطلا فربما زال في اثناء سعيه وكان عبثا في نظره انتهى ونقل
 عنه في منهجواته العيب بحسب العرف ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب
 عليه ما لا يعتد به نظر الى ذلك الفعل المشتمل على المشقة وقد فسر العيب
 بعبارة اخرى وهي ارتكاب امر غير معلوم الفائدة وقيل ارتكاب امر لا فائدة
 فيه وقد علم من هذا ان مراده قدس سره ان الفائدة المعتد به لازم في نظر
 الطالب فان لم يكن فائدة اصلا او فائدة غير معتدة عند نظر الطالب يكون
 عبثا عرفا وان كان لذلك العلم فائدة معتدة في نفس الامر فعيب ايضا لانه
 يستدل عليه بان الشروع والطلب للعلم الذي له غاية معتدة في نفس الامر

فعل يترتب عليه فائدة غير معتدة عند نظر الطالب وكل ما هذا شأنه عبث
 عرفا فيصح المط فقيه ان الفائدة المعتدة في نفس الامر اذا كانت موافقة لنظر
 الطالب حين تصديقه فائدة اخرى تكون من قبيل النعم الغير المترتبة فكيف
 يكون عبثا عرفا (قوله والا لكان شروعه فيه وطلبه بعد عبثا الخ) اي وان لم يكن
 معتد بها لكان شروعه عبثا ومن هذا يفهم اذا وجد الغاية المعتدة بها
 سواء اعتقد الطالب او لا يكون عبثا وان لم يوجد يكون عبثا على الاطلاق
 يرد عليه انه لا يوجد ذلك العيب في العلوم اصلا لانه يترتب عليه الفائدة
 المعتدة بها لان لكل علم سواء آليا او غير آلي فائدة معتدة يترتب على طالب
 تحصيله يمكن ان يجاب عنه بان التقدير ان لم يكن معتدة في اعتقاد الطالب
 فتح وان كان في كل علم فائدة معتدة لكن اذا لم يعتقد الطالب فيعد عبثا قبل
 هذا التقييد لازم في ما نقل عنه في تحرير العيب ادفع التدافع بين ما نقل عنه
 وبين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية ان الفعل الذي يترتب عليه ما لا يعتد به
 عبثا عرفا وان اعتقد الفاعل المعتد بها ويفهم من المتن الذي في حاشية
 المختصر ان الفعل الذي اعتقد فيه الفائدة الغير المعتدة عبثا وان ترتب عليه
 الفائدة المعتدة هذا توجيه كلام المحشي في كتاب آخر وهو حاشية المذكورة
 وما نقل عنه فيها الا ما في الكتاب الذي نحن فيه وان قيل ان العلوم الآلية يكون له
 غاية فيحصل فيها الطالب في تصور فيها الاعتداد وعدم الاعتداد وتقديم
 بيانها وعدم تقديمها فيمكن اجزاء ما تقدم واما العلوم الغير الالية فغايتها
 حصولها لنفسها مع انه لا بد ان يكون غاية الطالب نفعا لا بدالاب بحيث
 يترتب الشوق على تصورها ونفس العلم لا يكون نفعه انما النفع فائدة يترتب
 على حصول العلم فقلت العلوم الالية بالنظر الى ذاته ليس له شرف ورتبة
 بل شرفه بالنظر الى الغير وبسبب كونه وسيلة لتحصيل غيره واما العلوم الغير
 الالية فيالنظر الى ذاته له شرف ورتبة فتح في تحصيل العلوم الآلية يحصل
 شين حصول نفسها في لطالب وحصول غايتها كالتدقيق فان من طالب
 تحصيله يترتب عليه حصول نفس مسائله في نفس الطالب وحصول نياته
 وهو العصمة عن الخطأ في الفكر لكن لما لم يكن في نفس العلم بالنظر الى ذاته
 شرفا لم يعد حصول نفسه غاية معتدة بها وعد غايتها بالنظر الى الطالب
 غاية معتدة بها واما العلوم يحصل في تحصيلها للطالب نفسها فعد نفسها
 غاية لشرفها في ذاتها فغايتها نفسها بالنظر الى حصولها في نفس الطالب

وذايتها غير غايتها مع قطع النظر عن حصولها فيكون الغاية غير ذي الغاية
فيتصور فيها الاعتداد وغير الاعتداد واما تقديم بيانها قبل الشروع فلا يمكن
الا ان يقال بالتصور برسم العلم يحصل في الجملة (قوله) وبذلك يقوى حده
فيه قطعه (الح) والنسخة ههنا مختلفة وفي بعض النسخ وبذلك يفترجه
قطعا فعمل النسخة الاول المشار اليه بذلك كون تلك الفائدة معتدة بها وعلى
الثاني المشار اليه عدم كونها معتدة بها لكن الكلام الاكبر يؤيد النسخة
الثانية على ما لا يخفى وجد القوة ان هذا يكمل رغبته ويزيد نشاطه وسعيه
ويكون سبب لتكميل مطلوبه بحسب القيمة والوسع ووجد الفترة ان عدم
الاعتداد يضعف اعتقاده واعتباره في تحصيله حتى يكون سبب التزك اول عدم
سعيه وتكاسله ومن شأن العلم الكسلان في الجملة يستبغ التنزل وكذا السعي
الترقي كما يظهر بالوجدان (قوله) ولا بد ان يكون تلك الفائدة هي الفائدة (الح)
لما قال الش اولى يعلم غاية العلم والغرض منه الخ يفهم منه على الاجمال الفائدة
ومن الغرض كونها معتدة بها ومن اضاقتها الى العلم كونها مرتبة على ذلك
العلم ويلزم ان يكون كليهما مطابقا للواقع حتى يلزم صدق الملازمة وان لم يوجد
واحد منهما لم يثبت الملازمة والشريف المحقق فصله على الانفراد وساق
الدليل على لزوم كل واحد منهما ثم اشار الى فائدة العلم بالغاية بقوله واما
اذا علم الفائدة الخ وجه الفهم ان كل حكمة ومصلحة ترتب على الفعل يسمى
غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وقائدة من حيث ترتبها
عليه فتختلفان اعتبارا او يعمان الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض
فهو ما لا جله اقدم الفاعل على فعله ويسمى غلة غايية ولا يوجد في افعاله تعالى
وان كثرت فوائدها وقد تختلف الغرض فائدة العمل كما اذا اخطأ في اعتقادها
(قوله) اذ لو لم يكن اياها لربما زال اعتقاده (الح) يعني لو لم يكن مرتب على العلم
المطل قد زال اعتقاده بان هذا الفائدة غاية هذا العلم على وجه التحقيق
ليكون الترتب مأخوذا في تعريف الغاية وان حل ربما على التقلب يراى
من بعد الشروع في اول المط المشروع قبل التمام لاحتمال بقاء اعتقاده بتوقع
الترتب على تمام العلم ويدل على هذا التعليل بقوله لعدم المناسبة والألکان
معلوما بالضرورة بعد الاتمام ان الفائدة المتقدمة ليست غاية العلم فلا يمس
الحاجة الى الاستدلال (قوله) لعدم المناسبة (آ) اي بين العلم المشروع وبين الغاية
المعتدة مع ان المناسبة لازمة بين الغاية وذي الغاية (قوله) فيصير سعيه

عينا (الح) اي بحسب العرف وان ترتب عليه فائدة اخرى معتدة بها ومن تغرب
الفاء يعلم ان ضرورة سعيه عينا بالنظر الى ذلك الاعتقاد الزائل واما اذا اعتقد
فائدة اخرى يرتب على العلم المشروع بعد زوال الاعتقاد الاول قيد خل
في كون سعيه مفيد فلا يضر هذه الملازمة اعلم ان لزوم الضلالة في النظر
لا مدخل له في ما نحن فيه فتأمل (قوله) واما اذا علم الفائدة المعتدة بها المرتبة
(الح) التالي مطوى ودليله قائم مقامه تقديره اذا علم هكذا يكون الطالب على
بصيرة في الشروع ويوصل الى المط فان الطالب يكمل رغبته بسبب تصديقه
الفائدة ويبالغ في تحصيله بما هو حقه بسبب كون الفائدة معتدة بها ويزداد
الاعتقاد بعد الشروع بسبب كون الفائدة المعتدة مرتبة فقد علم حسن
المقابلة والترتيب على سبيل اللغ والنشر المرتب (قال الش) واما على موضوعه
(الح) عطف على قوله واما على بيان الحاجة موضوع العلم ما يبحث فيه
عن اعراضه الذاتية اي يرجع البحث فيه اليها وهو الخارج المحمول الذي
يلحق الشيء لذاته او لما يساويه سواء كان المساوي جزءا او خارجا (قال الش)
فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات (الح) لما كانت السعادة الانسانية منوطة
لمعرفة حقايق الاشياء واحوالها وكانت تلك الحقايق والاحوال متكررة
وكانت معرفتها مختلطة متعسرة تصدى الاوائل لضبطها وتسهيل
تعليمها فافردوا الاحوال الذاتية المتعلقة بشيء واحد امام مطلقا او من جهة
واحدة او باشياء متناسبة تناسب مقاديرها سواء كان في ذاتي او عرضي ودونوها
على حدة وعدوها علما واحدا وسموا ذلك الشيء او تلك الاشياء موضوعا لذلك
العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت كل طائفة من احوال بسبب
تشاركها في الموضوع علما متفردا بتمتازا في نفسه عن طائفة اخرى متشاركة
في موضوع آخر فتمايزت العلوم في انفسها بموضوعاتها فهذا التمايز لا بد منه
مع جواز الامتياز بشيء آخر كالفائدة مثلا وهذا امر استحسناه في التعليم والتعلم
والا فلما منع عقليا من ان يعد كل مسألة علما على حدة ولا من ان يعد مسائل
متكررة غير متشاركة في الموضوع علما واحدا يتفرد بالتدوين لكونها متشاركة
في انفسها احكاما بامور على اخرى فقد علم ان التمايز في العلم قد يكون بالذات
وقد يكون بالاعتبار فالتمايز بالذات يكون بالموضوعات لان حقيقة كل علم
مسائله والمسائل عبارة عن الموضوع والمحمول وهو موضوع العلم يكون موضوع
المسئلة اما بالرجوع او بالحقيقة فيكون جزء العلم فالتمايز بالجزء يكون بالذات

والتمايز بالا اعتبار يكون بالفرضيات المتبعة بالحقيقة كتمايز العلوم العربية التي موضوعها اللفظ العربي وبقبوض الحيشات بتفرد كالتحوي والمعاني والبيان وغيرها وكتمايز بعض العلوم الحكمية بالا اعتبار مثلا ان اجرام العالم من حيث الشكل موضوع للهيشة ومن حيث الطبيعة موضوع للعلم السيماء والعالم من الطبيعي فلذلك قد يتفق اتحاد بعض المسائل فيهما بالموضوع والمحمول واختلا فهما بالبراهين كالقول بان الارض مستديرة قيل الاولى ان يقال لان تمييز العلم المشروع بتمييز موضوعه عما عداه لان قول الش يفيد ان يكون التصديق بالموضوعية مقدما للشروع على وجه البصيرة بمجرد توقف البصيرة على تمييز العلوم عن العلوم الاخرات هي وفيه بحث لان قول الش اشارة الى قضية كلية يستلزم احكام جزئياتها وهو كل علم يتمايز عما عداه بتمايز موضوعه والعلم المشروع من جزئياتها فيعرف بها حكمه فتأمل (قوله وذلك لان المق من العلوم الخ) اي كون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ثابت اوجه كذا حاصله انه لا شك ان كل علم من العلوم الخصوصية المدونة مسائل كثيرة لها جهة واحدة تضبطها شيئا واحدا ذلك الكمال مشاركة في انها تصديقات واحكام بامور على اخرى وانما صار كل طائفة من هذه الاحكام علما خاصا بواسطة امر ارتباط بعضها ببعض وصار المجموع متمازا عن الطوائف الاخر ولولا ذلك لم يعد واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم ثم ذلك الامر يحتمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة الى شيء واحد كالاعداد الحساب وان يكون غايته كالحكمة في مسائل الطب الباطن بحث عن احوال بدن الانسان والادوية والاعذية من حيث انها تتعلق بالحكمة وقد يجتمعان كما في اصول الفقه اذ يبحث فيه عن احوال الدليل السمعى لاسيما بطر الاحكام ويحتمل ان يكون راجعا الى المحمولات باندراجها تحت جامع لها على قياس الموضوع الى غير ذلك من الاحتمالات العقلية وان لم يكن واقعا والاصل الذي لا بد من اعتباره في جهة الوحدة هو الموضوع لان المحمولات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات فان اتحد فذلك وان تعدد فلا بد من تناسبها في امر واتحادها بحسبه اما ذاتي كاتواع المقدار المشاركة فيه لعلم الهندسي او عرضي لموضوعات الطب في الانساب الى الحكمة وكاقسام الدليل السمعى في الدلالة على الاحكام اذا جعلت موضوعات لهذا الفن ومن ثمه تراهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث في هذا من احوال شيء

واحد او اشياء متناسبة وفي ذلك عن شيء آخر او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون رجوع المحمولات الى ما يعمها فالموضوع اما واحد او في حكمه كما اذا قيس المتعدد الى وحدة الغاية مثلا فان قلت قد صرحوا بان الموضوعات اي هليتها والمبادئ بالمعنى الاخص من اجزاء العلوم وجعله من المقدمة يشعر بخلافه واجيب بانه لما كان نظرا لمص فيما هو المق من العلم عده من المقدمة وقد يقال عدا الموضوعات من الاجزاء انما هو اشدة اتصالها بالمسائل بل التي هي المق بالذات في العلم (قوله بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها الخ) الاجوال الاعراض الذاتية لها وهي ما يلحق الشيء لذاته او لما يساويه على قول او ما يلحق الشيء لذاته او لجزئه او لخارج مساويه على قول والاحكام بالنسب الخبرية العارضة للاشياء بالقياس الى الاحوال وتحصيل هذه الاحوال والاحكام مناط كمال النفس الانسانية لكونه موجبا ومؤديا الى تحصيل اعتقاد وجود الواجب وصفاته بسبب معرفة تلك الاحكام على ماهي عليه بقدر الطاقة البشرية ووجه تسمية الموضوع انه وضع لان يبحث عن احواله (قوله متعلقة بشيء واحد او اشياء متناسبة الخ) التناسب بان يكون بينهما ما به الوحدة اعتبارية كانت او ذاتية كما قررنا والتعلق من قبيل تعلق الحال بالحال سواء كان الحلول والعروض خارجية كما في الاعراض الذاتية للكلمة التي هي موضوع العلوم العربية المتميزة بقيد الحيشة في موضوعها اذ الكلمة من قبيل الالفاظ الموجودة في الخارج واصكبر اعراضها الذاتية عارضة بوجودها الخارجية كالاعزاب والبناء او ذهنية كما في الاعراض الذاتية للمعلومات التصويرية او التصديقية اي هي موضوع المنطق اذ الاعراض الذاتية لها الكلية والجبرية والجنسية والفصلية والنوعية والخاصة والعكس والنقيض والقياسية والتمثيلية والاستقرائية كلها من المعقولات الثانية التي لا يخادى بها امر في الخارج (قوله واو كاتما متعلقين بشيء واحد من جهة واحدة الخ) اني بكلمة او الفرضية تدل على اتقاء المقدم لا اتقاء التالي مع ان المقام من قبيل الفرضية المحضة والتمثيل اشارة الى ان الطائفتين المذكورتين اذا تعلقا بشيء واحد وجعلتا علمين متمازين لا يكون بعدتهما علمين بشيء واحد من جهة واحدة اخرى حتى يكونا علما واحدا من جهة واحدة اخرى فلا يجتمعان في كونهما علمين من جهة وعلم واحد من جهة اخرى

فالتقييد بقوله من جهة واحدة مع ان عدليه لم يقيد به اشارة الى ان التعليق
 بشئ واحد مطلقا لا يكفي في عددهما علما واحدا بل يحتاج الى كونهما متعلقين
 بشئ واحد من جهة واحدة لجواز ان يكونا متعلقين بشئ واحد ويتفارقان
 باعتبار الجهة فلا يعدان علما واحدا بل علمين متعددين كالاخوال والاحكام
 المتعلقة بالكلمة مطلقا اذ يتعلقان بشئ واحد مع انهما لا يعدان علما واحدا
 بل يتعدان بقبود الحقيقة كما لا يخفى (قوله ولم يستحسن عد كل واحدة منهما
 علما على حدة الخ) عطف على قوله لكانت يعني اذا وجد تعلق الطائفتين
 بشئ واحد من جهة واحدة المستحسن عددهما علما واحدا لعددهما علمين
 ولم يستحسن افرادهما بالتدوين والتعليم عبر بعدم الاستحسان اشارة الى
 جواز عددهما علمين بل كل مسألة علما واحدا او كل المسائل اجنتين علما
 واحدا لعدم سبب الامتناع العقلي (قوله فاعلم ان الواجب على الشارع
 الخ) الفاء للتفريع على الاقوال الثلاثة السابقة او من قبيل الفاء الذي دخل
 على الاجمال بعد التفصيل وهو يسمى بالفاء الفذلكة وحاصله تحقيق بين
 كلام المستدل على المقدمة وكلام الشارح وبين كلام العلامة التفاضل
 بتبيين كلام الشارح حيث قال العلامة لا يحصل للمعنى الحقيقي للتوقف
 ولا لقيده على وجه البصيرة كما فصلناه فتذكر وحقق قدس سره بان ما يطلق
 عليه المقدمة تصور العلم وبيان الحاجة والموضوع الاول على وجهين
 التصور بوجه ما وهو واجب عقلا والا لامتنع الشروع والتصور برسمه
 وهو انما يجب ليكون الشارع على بصيرة والثاني ايضا على وجهين التصديق
 بفائدة ما مرتبة على الشروع جازما ولا مطابقا للواقع اولا وهو واجب
 ايضا وجوبا عقليا لكون الشروع فعلا اختياريا فلا بد ان يصدق
 اولا بفائدة والا يلزم الترجيح بالمرجح وهو بط على مذهب الحكماء وان جوزه
 المتكلم والتصديق بما هو فائدة ذلك العلم وغرضه في الواقع وهو انما يجب
 لئلا يكون سعيه عبثا عرفا والثالث تصديق الشارع بموضوعية الموضوع
 وهو ليس بواجب للشروع بل هو لزيادة البصيرة فاذا تمهد هذا فتناول
 لا يصح اعتراض العلامة التفاضل على المستدل الاول والشارح على اطلاقه
 ولا يفسد كلامهما على اطلاقه فالمستدل الاول نظر الى التصور بوجه ما
 والتصديق بفائدة ما حكم بالتوقف والشارح نظر الى التصور برسمه والى
 التصديق بما هو فائدة وغرضه في الواقع وحكم بالتوقف على وجه البصيرة

وبان لا يكون سعيه عبثا فلا يرد اعتراض العلامة على الشارح وان ورد
 على المستدل الاول بناء على ظاهر كلامه وحقق قدس سره في حواشيه
 على المطول ان عدول العلامة من قيد على وجه البصيرة لعدم كون البصيرة
 امرا مضبوطا يقتضي الاقتصار على ما ذكره والذهاب الى الارتباط بحيث
 ان يقال المقدمة ما يذكر في الكتاب قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به
 ليس بصواب لان الارتباط الذي اعتبره ليس امرا مضبوطا يقتضي الاقتصار
 على ما ذكره مع محذورات اخرى واردة عليه فالصواب ان لا يتجاوز
 البصيرة هذا (قوله والا لامتنع الشروع فيه الخ) والا لزم طلب المجهول
 المطلق (قوله وان يعتقد ان ذلك العلم الخ) عطف على قوله ان يتصور
 بوجه ما اشارة الى ان بيان الحاجة التي هي اليقين والظن سواء كانا صادقين
 او كاذبين يوجب اختيار فعل الفاعل المختار (قوله واما الاعتقاد بما هو
 قائده آه) جملة استنباطية جواب لسؤال مقدر او معطوف على مقدر تقديره
 واما الاعتقاد بكذا فواجب واما الاعتقاد بكذا فانما يجب آه لانه مطوف
 على قوله وان يعتقد ان يحصل ح ا قوله فانما يجب (قوله فيما بعد عبثا آه) عرفا
 كما بينا وجهه (قوله واما معرفته بان موضوعه اي شئ آه) هذا اما اعتراض
 على الشارح بعدم تمامية ملازمة دليله او توجهه لكلامه بتقدير لفظ زيادة
 لدفع اعتراض العلامة ومن هذا التفصيل علم ان الامور الثلاثة موقوف
 عليها على وجه البصيرة وان الاولين مستلزمان لما يتوقف عليه الشروع
 بالمعنى الحقيقي في التوقف وان الاول من قبيل التصور والاخرين من قبيل
 التصديق فان قيل زيادة البصيرة لحصول اصل البصيرة بالاولين وذلك
 الحصول موجود في الثاني بالنسبة الى الاول وكذلك يجوز تقديم بيان الموضوع
 على الاولين فلا وجه لحصر زيادة البصيرة بالموضوع قلت ان الاولين
 لا يستلزامهما لما يجب عقلا مقدم على بيان الموضوع ولهذا لا ترتيب بين
 الاولين في الرتبة والشرف يقدم ابهما شاء فلا يتعين اصل البصيرة فلا يقال
 يجوز ملا حظته احدهما الانفراد به لا ملاحظة الاخر لا توقف بينهما (وقال الش
 فان علم الفقه انما امتاز آه) هذا دليل على كون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات
 على سبيل الاستدلال من الجزئي الى الكلّي وهو يفيد الظن والتصور بهذا
 لان علم الفقه منها ممتاز عن علم الاصول منها بحسب الموضوع وكل شئ
 شأنه كذا ممتاز بالموضوع فينتج المط فالصغرى نظرية قائدها بقوله لان علم

الفقه تصويره هذا لان علم الفقه يبحث فيه عن افعال المكلفين حال كون علم الاصول باحثا عن الادلة السمعية من حيث كذا وكذا كان كذا كان لكل واحد منهما موضوعا آخر ولما كان لهذا موضوعا ولذلك موضوعا آخر صار علمان متميزين بحسب الموضوع فينتج ان علم الفقه وعلم الاصول صار علمين متميزين بحسب الموضوع وهو الباطن (قال الشافعي فلو لم يعرف الشارع في العلم آه) الفاء تغريغ ونتيجة لقوله فلان تمايز العلوم آه واصل الدليل لاصل الدعوى وهو على صورة القياس الخلقى وملازمة نظرية واثبت بقوله فلان تمايز العلوم آه فلذا فرع عليه اشار بقوله اى شئ هو الى ان مقدمة الشروع في العلم هو التصديق بان الشئ الفلانى موضوع له فان قلت كما صرحوا بكون الموضوع من المقدمات فقد صرحوا بكونه جزء من العلم على حدة وبكونه من مبادىء التصورية فواجه ذلك قلت ارادوا ان التصديق بهلية ذات الموضوع كالعقد في الحساب جزء منه بدليل تعليلهم ذلك بان ما لا يعلم بثبوته كيف يطلب ثبوت شئ له وتصوره من المبادئ والتصديق بموضوعيته من المقدمات واما تصور مفهوم الموضوع اعني ما يبحث في العلم عن اعراض الذاتية ففي صناعة البرهان من المنطق فهذه امور اربعة ربما وقع فيها اشتباه وانما يعملوا التصديق بهلية الموضوع من المبادئ التصديقية كما جعلوا تصوره من المبادئ التصورية لانهم ارادوا بها المقدمات التي منها يتألف قياسات العلم وانما يعمل التصديق بالموضوعية من الاجزاء لانه انما يتحقق بعد كمال العلم فهو بمراته اشبه منه باجزائه مثلا اذا قلنا العدد موضوع الحساب لانه انما يبحث عن اعراضه الذاتية لم يتحقق ذلك بعد الا حاطة بعلم الحساب فكان التصديق بالموضوعية اجالا من سوابق العلم وتحققها من اواقعته وينبغي ان يعلم ان ازوم هذه الامور انما هو في الصناعات النظرية البرهانية واما في غيرها فقد يظهر كافي الفقه والاصول وقد لا يظهر الا بتكلف كما في بعض الادبيات اذ ربما تكون الصناعة عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات وتنبهات متعلقات من امر واحد من غير ان يكون هناك اثبات اعراض ذاتية لموضوع بادلة مبنية على مقدمات فان قيل ان معرفة ان موضوعه اى شئ هو مفهوم تصوري فلا يثبت به انه لا بد من التصديق بان الشئ الفلانى موضوع المنطق قلت ان كلمة اى قد يطلب بها التصور وقد يطلب بها التصديق فالمراد بمعرفة ان موضوعه اى شئ هو جواب هذا السؤال

فيكون

فيكون تصديقا والتصديق يثبت بالتصديق فيكفي في الاثبات به انه لا بد من التصديق بان الشئ الفلانى موضوع المنطق (قوله اراد به لم يتميز زيادة تميز آه) هذا التصحيح الملازمة والبصيرة كلى مشكك يقبل الزيادة والنقصان والزائد والنقصان كلهما بصيرة فيدخل في تقييد المقدمة بقوله على وجه البصيرة بلا مزية وتلك الزيادة قد يحصل بتصديق موضوعية الموضوع فقط او بالتصديق شئ آخر وهو التصور برسمه اولا واختار المحشى الوجه الثانى بناء على انه لا تفاوت بين حصول البصيرة بتصديق الموضوعية وبالتصوير بالرسم لان كل واحد منهما يفيد علما اجاليا على جميع مسائله اذ يقال في التصديق كما يقال في التصور برسمه اذا حصل التصديق المذكور للطالب حصل عنده قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيها عن هذا الموضوع او عن انواعه فهو من هذا العلم فيقدر بهذه الكلية الى استنباط احكام فروعها على سبيل سهولة الحصول قبل زيادة العلم بحتم على وجهين احدهما انه يحصل له من التصديق بالموضوعية تميز له فضل ورجحان على التميز الحاصل له من التعريف الرسمى لان هذا التميز تميز بالذاتى وعموم الموضوع والتميز الحاصل له من التعريف الرسمى تميز بالعرضى اعني الغاية والتميز الذاتى راجع على التميز العرضى والثانى ما ذهب اليه قدس سره من ان المراد ان اصل التميز حاصل من التعريف الرسمى فالتميز الحاصل من بيان الموضوع والعلم به فضل تميز لاصلته وهذا حق على تقدير تقدم التميز الحاصل من التعريف الرسمى لا مطلقا والوجه الاول حق مطلقا فالاول اوجه انتهى وفيه بحث لان التعريف الرسمى للعلم الخاص لا بد ان يؤخذ من جهة واحدة فان تعددت جازا لاخذ من كل جهة والموضوع اولى اومن المجموع فالتعريف الرسمى قد يؤخذ من الجهة الواحدة الذاتية فيكون التميز الحاصل منه تميزا ذاتيا فكيف يتفاوت التميز (قوله وقد تحقق بما قررنا ان مقدمه آه) هذا نوطية وتعميد للبحث الا اني فقد علم ان تحقيقه خمسة اثنان واجب وجوب باعقايها وثلاثة باقية واجبة على وجه البصيرة الواجب وجوبا عقليا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما والواجب على وجه البصيرة لتصوير برسمه والتصديق بفائدة معدة والتصديق بموضوعية الموضوع ذكر الشئ الثلاثة الاخيرة من قوله فالاولى الى آخر بيان المقدمة وذكر التصور برسمه يستلزم التصور بوجه ما وذكر التصديق بالفائدة المعتمدة يستلزم

قائدة ما لكن المحشى نظر الى تصريح الش (قوله والاولى ان يجعل مباحث
الالفاظ ايضا من المقدمة آه) الاولى يستعمل في مقام الراجح ويكون خلافه
جائزا على سبيل المرجوحية فهذه الاولية راجع الى اختلاف المنطقيين
في كون مباحث الالفاظ بابا مستقلا معدودا من ابواب المنطق او لارتباط
المعاني بها ان يجعل من ما يتوقف عليه وقدر سره احدى ركوبها من المقدمة
لعدم مدخليتها في الاتصال وتوقف الافادة والاستفادة عليها ومعلوم ان ما قال
قدس سره وان كان في فن المنطق يجري في كل العلوم التي لم تكن موضوعها
اللفظ العربي والا لكان الشئ مقدمة لنفسها وكذلك الموقوف عليه
بعض مباحث الالفاظ كالموضوعية والدالية والافراد والتركيب والاشراك
والترادف والتساوي ونحو ذلك وكون هذه المباحث مبنية في سائر العلوم
لا يتنافى توقف العلم بخصوص عليها على طريق الاستعداد كما يستند العلم
الاصول من العلوم السائرة كما حقق في موضعه فلا يراد من العلوم جميعها
اولا من المباحث جميعها لعدم التوقف بينهما بالضرورة فلا حاجة الى
تطويل الكلام فتأمل فان قيل كيف يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة
حيث فسر المقدمة لما يتوقف عليه الشروع او ما يوجب البصيرة وهذا
المعنى متنف في مباحث الالفاظ قلت المراد ان الاولى ان لا يفسر المقدمة بهذا
التفسير بل بتفسير يشتمل تلك المباحث وسائر ما يمهده في الاثني كالتفسير
بما يعين في تحصيل الفن المطا كابدل عليه قوله فلذلك قال بعضهم آه وقيل
في الجواب ان المراد بموجب مزيد البصيرة اعم من موجه في العلم او طريقه
(قوله الا ان المص اوردتها في صدر المقالة الاولى الخ) كلمة الابعى لكن دفع
توهم ينشأ من بيانه قدس سره وهو ان المص ترك الوجه الاول حاصل الدفع
ان ذكر في صدر المقالة الاولى بناء على كونها خارجة من العلم وما يتوقف
عليه والا لكان بحث الجملة الانشائية والخبرية من المقاصد فلا يتم المقالة
بالمقالة الثانية ووجه ذكرها في المقالة دون المقدمة لشدة الارتباط بمباحث
الكليات الخمس والتعريفات يعني يكون لمباحث الالفاظ جهتين جهة كونها
موقوفات عليها من حيث الافادة والاستفادة وجهة كونها مرتبطة لمباحث
الكليات اشد ارتباط راعى المص كلا الجهتين حيث اورد في المقالة الاولى
باعتبار الجهة الثانية وفي صدر المقالة الاولى باعتبار الجهة الاولى فلا يضر
كونها مقدمة فلا يرد ان هذا اشارة الى توجه شبهة على المص يعني ان

الاولى ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة الا ان المص ترك الوجه الاول
واوردتها في المقالة الاولى ولم يجعلها في المقدمة اتباعا لبعض من المنطقيين
(قوله وقد يجعل ايضا بيان مرتبة الخ) اعلم ان عادة المحققين ان يقدم تلك
الامور المبنية لكونها معينا للطالب حصول مطلوبه فاما مرتبة العلم الذي
يطلب ان يشرع فيه فليعرف قدره ومرتبه فيما بين العلوم فيوفى حقه
من الجهد والاعتناء في اكتسابه واقتنائه وكذا سبب تقديم شرفه اعلم ان
شرف العلم شرف موضوعه وبشرف غايته وبوثاقه براهينه اما الشرف
بشرف الموضوع فلان الموضوع يكون موجودا في المسائل ولا شك ان
المعلومات اذا كانت اشرف كان العلم به اشرف واما شرفه بشرف الغاية
فلان الافعال الاختيارية اذا كانت معتمدة بالاغراض ولا شك ان الغاية
المتفرعة على الفعل اذا كان اشرف كان اعظم نفعا فكان العلم الذي غايته
اشرف اشرف من العلم الذي ليس غايته اشرف واما شرفه بوثاقه الدليل
فلانه لما كان البراهين المسوقة لاثبات مسائل ذلك العلم موثوقا عاريا عن
الشكوك والالوهام لا يبقى شبهة في اصل المط ولا في فرعه ويكون مسأله
اقوم واقوى فيكون العلم اشرف بالضرورة واما تقديم الاشارة الاجالية
الى مسائل العلم الذي يطلب الشروع فيه وتقديم بيان واضع ذلك التنبيه
الطالب على ما يتوجه اليه من المطالب فلان فيه تنبيهها موجبا لمزيد استبصاره
في طلبها ولها تقديم تسميته ذلك العلم فلانه في بيان تسميته يتوجه الطالب
الى تحصيل مطلوبه لمزيد اطلاع على حال يقضى بالطالب الى كمال استبصاره
في شأنه (قوله وبيان شرفه الخ) فرق قابل بين شرف العلم ورتبه فلذا جمع
صاحب المواقف بينهما في بيان المقدمة وفرقه ان الرتبة يلاحظ بالنسبة
الى تحصيل العلم الاخر بكونه آله او غير آله ومقصودا بالاصالة او بالتبعية
والمنطق بالنسبة الى علم الكلام على قول او على علوم الحكيمية آله ومقصود
بالتبعية فيكون ادون منها رتبة لان استعداد تلك العلوم منه على سبيل الاستعداد
لا على سبيل الاستملاء (قوله فهذه امور تسعة ثمانية منها متعلقة بالعلم الخ)
يعني ان تلك الثمانية من حيث المجموع تفيد زيادة في البصيرة فلا يلزم ان يفيد
كل واحدة منها زيادة بصيرة وقد بين افادة كل منها اصل البصيرة واصل
التمييز وزيادة التمييز مع انضمام بواحدة آخر واما الالفاظ وان افادت البصيرة
بسبب تعلقها على سبيل الافادة والاستفادة لا يفيد التمييز عن علم آخر لتساوي

نسبتها على جميع العلوم ولهم هذا افرده بالذكر (قوله والاحسن في التعليم الخ) يعني ان هذه الامور المذكورة يصلح ويحسن ان يعد من المقدمات لكونها معينة للاطالع لكن ليس على طريق الوجوب العقلي الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما فيكون تقييد التوقف بعلى وجه البصيرة مقيدا للحسن لا للوجوب حتى يقال ان وجه البصيرة ليس امرا مضبوطا من حيث ان يقال انه يتوقف على الامور الثلاثة لا يحصل بواحدة منها وبأكثر منها والحاصل ان ماله ارتباط في المقاصد انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد بصيرة في الشروع (قوله ولذلك قال بعضهم الاولى ان يفسر آه) مثلا يرد السؤال على ظاهره ويحتاج الى الجواب لكن مال هذا مال الاول لان الاستعانة والاعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين المذكورين * اعلم ان مثل هذا التركيب يكون اشارة الى الاستدلال بالاني او بالمي ان استدلل بما بعده لما قبله يكون دليلا على سبيل الاني وان استدلل بما قبله لما بعده يكون دليلا على سبيل المي فليهما معلوم والاخر مجهول يستدل بالمعلوم على المجهول والمذكور بعد لذلك قد يكون حقيقة المقدم وقد يكون بطلان التالي فتأمل (قال الشارح ولما كان بيان الحاجة الى المنطق الخ) هذا بيان وجه لا يراى بيان الحاجة ورسم المنطق في بحث واحد وبيان وجه التقسيم * اعلم انه لما علم انه لا بد من تقديم معرفة غاية المنطق على تحصيله وكما ان غاية المنطق من مقدمات الشروع فيه كذلك معرفة حقيقته ليكون الشارح على بصيرة في طلبه لكن تصور حقيقته موقوف على معرفة ثبوته لان هلبدا شي البسيطة متقدمة على ماهية بحسب الحقيقة فيجب بيان هلبة المنطق حتى يمكن بيان حقيقته فلذلك بين احتياج الناس الى المنطق في اكتساب الكمالات لانه اذا ثبت ان الناس يحتاجون اليه في اكتسابها ولا شك ان الكمالات ثابتة وما لا يتم الشيء الثابت الا به فهو ثابت يلزم ان يكون المنطق ثابتا ولما اشتمل بيان الحاجة على هذا الامور الثلاثة اما على غاية المنطق فلانه اذا علم ان الاحتياج اليه لا ي سبب كان ذلك السبب غايته واما على حقيقته فلان البحث بالاخيرة يساق اليه وذلك لان التصديق بالاحتياج اليه في امر موجود يثبت وجوده وبصور غايته فيحصل تصور ماهية الموجود باعتبار الفانية وهو المراد من تصوره بحسب الحقيقة سواء كان بالكنه او بالعرضيات واما على الاحتياج فلان اثبات الاحتياج

يستلزم التصديق بالاحتياج جمعهما في بحث واحد ومن هذا علم وجه تقديم بيان الحاجة على الرسم وهو دفع التكرار في البيان لاشتماله اياه او تصور الحقيقة متوقف على التصديق بالوجود المستفاد من التصديق بالاحتياج على الوجه المذكور المستفاد من بيان الحاجة واما تقديم بيان الماهية على بيان الحاجة في العنوان فللتنبية على اصالة بيان الماهية وكونه مقصودا اصليا لا فائده تمييزا تاما مع اشارته الى جهة الوحدة العرضية او الذاتية فان قيل بيان الموضوع ايضا ساق الى معرفته بجهة الوحدة الذاتية وهي تصور العلم بالامر الذاتي الذي هو الموضوع فكل واحد من البحثين يتضمن بيان الماهية الذي هو الملق الاصل فلم ذكر بيان الماهية مع البحث الاول دون الثاني اجيب بوجهين احدهما شدة مناسبة بينهما هي متفقة بين بيان الماهية والبحث الثاني وهي تضمن كل منهما بما يتوقف عليه الشروع نفسه اعني التصور بوجه ما والتصديق بفائدة بخلاف بيان الموضوع وثانيهما ان ساق البحث الاول الى بيان الماهية اولا ولا شبهة في ان ذكره مع الاول الامرين اللذين يقضيان اليه انساب انتهى وانا اقول الغرض من هذا الكلام بيان وجه عدم افراد كل من بيان الحاجة والماهية لبيان سبب جمعهما حتى يرد هذا السؤال على انه لا يعمل بعد الوقوع ولان بيان الحاجة ح ان اخر عن بيانها فيلزم التكرار كما عرفت وان قدم يلزم من بيان الحاجة بيان الماهية فلا يحتاج الى بيانها مع بيان الموضوع (قال الش صدر البحث بتقسيم العلم آه) اي جعل البحث المذكور الذي اورد فيه بيان الحاجة ورسم العلم مصدرا بتقسيم العلم يعني جعل التقسيم صدره فح يكون البناء في تقسيم صلة لصدر لا للملابسة ويتعلق له التام في قوله لتوقف الحاصل المعنى جعل المعنى في صدر البحث التقسيم لكونه موقوفا عليه لبيان الحاجة قال الش في شرح المطالع واذا قد توقف بيان الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفعل بهما انتهى افهم من كلامه هنا الموقوف عليه هو معرفة التصور والتصديق لا التقسيم قلت في عبارته مساهلة فانه لما كان مفهوما للتصور والتصديق موقوفا عليه لبيان الحاجة والتقسيم يوضح مفهومهما فاسند التوقف الى التقسيم واما سوق الدليل الى التصدير بناء على الاولوية واليقينية لان ذكر ما يتوقف عليه ذاتا اولا ليق و امرى واما بيان الفاضل المحشى بيان الحاصل الكلام و خلاصته

فلا يرد ما قبل من ان الموقوف عليه هو معرفتهما لا تقسيم العلم بهما ومن ان
التوقف على التقسيم لا يقتضي تصديره اليه كيف وهو يتوقف على باقي مقدماته
ايضا فلا وجه لتوجيه داوود بارتكاب تكلف بعيد وهو حمل البحث على
المعنى الاصطلاحي مع ان اللفظ اللغوي لكون التعريف موردا فيه وحمل
الباء على الملازمة وجعل قوله لتوقف تعليلا للالتباس لا للتصدير وغير ذلك
بالاستناد الى كلام الفاضل المحشي على انه لو سلم ان تكلفه مطابقا للقواعد
اللفظية لا يكون كلاما في هذا الشرح وفي شرح المطالع موافقا
في المال على ما لا يخفى (قوله وذلك لان بيان الحاجة الخ) يعني بيان ذلك
ثابت اذ البيان عبارة عن ان يبين ان الناس اى شئ يحتاجون اليه واذابن
حصل العلم بسبب الاحتياج اليه وذلك السبب هو الغاية المرتبة عليه ومقصد
المدون وذلك التصديق بالاحتياج اليه في امر موجود وهو الكمالات الثابتة
ثبت وجوده وتصور غايته فيحصل تصور ماهيته الموجودة باعتبار الغاية
وهو المراد من تصوره برسمه * اعلم ان الغاية للشئ لما كانت جهة وحدة ذلك
الشئ لا يكون اخص منه ولا اعم وان كان اعم منه باعتبار الذات لكن يخصص
باعتبار الحبشيات ليكون من جهة الوحدة فلا يرد ما قبل ان اريد معرفة العلم
بغايته مطلقا فتصوره برسمه فهذا الكلام م م كيف وتصور الشئ برسمه تصوره
بخاصته المهيئة الشاملة وتلك الخاصة لا يكون المساوية وغاية الشئ يجوز
ان يكون اعم منه لجواز الامر الواحد غايته لامور متعددة وان اراد ان معرفته
بغاية المساوية كذلك فممكن من ان يلزم مساواتها للعلم واجيب بان لزوم
المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسميه في حصولها وبيان ذلك
ان الامر الواحد لو كان غاية لامرين لم يكن شئ منهما بخصوصه محتاجا
اليه في حصوله وانما المحتاج اليه احدا الامرين (قوله واما بيان تصور ماهية
العلم الخ) هذا اشارة الى وجه تقديم بيان الحاجة على تعريف المنطق والش
ساق وجهها الى ارادتهما في بحث واحد واهمل وجه التقديم حاصل بيانه قدس
سره ان تصور ماهية العلم برسمه غير مستلزم لبيان الحاجة لعدم اختصاص
الرسم بان يؤخذ من غاية العلم لجواز ان يؤخذ من جهة الوحدة الذاتية وغيرها
بخلاف العكس كما بين والمستلزم للشئ اصل لذلك الشئ من جهة التحقق
فصار بيان الحاجة مضمنا لبيان ماهية برسمه فابتداء بيان الحاجة فلهذا فرغ
عليه بقوله فلذلك فتصوره هذا يلحق اراد بيان الحاجة وبيان ماهية المنطق

برسمه في بحث واحد مع تقديم بيان الحاجة على بيان ماهية لان بيان الحاجة
يستلزم بيان ماهية بدون العكس فكما استلزم كذا صار بيان الحاجة
اصلا مستلزما لبيان ماهية فكما كان كذا يلحق ارادتهما في بحث واحد
مع تقديم بيان الحاجة على ماهية لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المط
(قوله لجواز ان يكون رسمه الخ) لان الغرض من الرسم تمثيل المرسوم من الاغيار
وذلك يحصل بكل ما يميزه وما يميز العلم ليس مقصودا على الغاية فيحصل
بغير الغاية كما في رسم المنطق بقوله علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية (قوله فصار بيان الحاجة
اصلا الخ) هذا فرغ على عدم استلزام بيان الحاجة * اعلم ان الاصلالة
تتعلق من جهات شتى وهنا ان العلم بالبيان للحاجة يستلزم العلم بالبيان
للماهية والا فلا يقتضي ان يكون المرسوم اصلا بالنسبة الى اللازم من جميع
الجهات فكيف ان جميع الاخص مستلزم للاعم وجميع المعلوم يستلزم
وجود العلة الشاملة فلا اصلالة لجميع الاخص بالنسبة الى الاعم ولا لجميع المعلوم
بالنسبة الى العلة (قوله فلذلك اوردتهما في بحث واحد الخ) اى لاجل ما تقدم
من كون بيان الحاجة اصلا مستلزما للتعريف بالرسم بخلاف العكس اوردتهما
في بحث واحد وابتداء بيان الحاجة في المق من البحث فلا يتا في الابتداء
بالشروع في التقسيم وافتاء في قوله فشرع تفرعية على الابتداء ببيان
الحاجة فثبت تفرعه بقوله لتوقفه عليه ولما سككت الش من بيان وجه ابتداء
بيان الحاجة بل ضمه الفاضل المحشي فيكون قوله وصدر البحث معطوفا
على الشرط والجزاء دون الجزاء لعدم ترتيب التصدير على الشرط بل ملاحظة
مضموم المحشي قدس سره فيكون حاصل كلام الش لما كان بيان الحاجة
ساق اوردتهما آه ولما توقف بيان الحاجة على التقسيم صدر آه فلا وجد
لما قبل من ان الفاء تفسير لقوله وابتداء بيان اى ابتداء بيان الحاجة بان شرع
وفيه اشارة الى ان قول الش وصدر البحث آه معطوف على قوله اوردتهما
وترتبه على الشرط باعتبار ان تصوير البحث بالتقسيم اى جعله في اوله كما هو
صدرت الشئ بالشئ يتضمن تصدير بيان الحاجة بالتقسيم لان التقسيم
من مقدماته فكانه في الحقيقة حكمان تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع
في التقسيم كل واحد منهما معاليه اشارة واحدة انتهى لان كون التصدير معطلا
مبنى على بيان وجه ابتداء بيان الحاجة على التعريف وسكت الش عنه

مع ان التفسير يلزم ان يكون عين المفسر فكيف يحمل الفاء على التفسير لان
الشروع مصدر به والبحث مصدر الذي فيه ابتداء بيان الحاجة فهما متغايران
بالضرورة (قوله فان قلت لاحاجة فيه الى هذا التقسيم آه) هذا اعراض
على دليل الشروع في تقسيم العلم اولاً بمنع الصغرى وهي ان بيان الحاجة
موقوف على التقسيم قوله لاحاجة فيه الى هذا التقسيم تصوير المنع وقوله
بل يكفي ان يقال الخ سنده هذا سؤال الش في شرح المطالع حيث قال
في الفصل الاول في الحاجة الى المنطق على مذاق المص واذ توقف بيان
الحاجة على معرفة التصور والتصديق صدر الفصل بهما ثم في آخر هذا
الفصل تقسيم العلم الى التصور والتصديق مستدرك اذ يكفي ان يقال العلوم
ايسر بأسرها ضرورية ولا نظرية الى آخر البيان انتهى فلا يخفى ان الثاني
مريض له والاول على مذاق المص وههنا لم يتصد الى مرضيد فتابع الى مذاق
المص فلا يرد المناقاة بين كلاميه في الكتابين فتصدي المحشى قد سن سره
بطريق السؤال واجاب عنها بما اجابه في حاشيته على شرح المطالع (قوله
بل يكفي ان يقال العلم منقسم آه) اذ توقف بيان احتياج الناس الى المنطق
على اكتساب النظرى من الضروري فقط واما توقفه على معرفة التصور
والتصديق لتوقف النظرى والضرورى عليهما ليكون كل واحد منهما
منقسماً لهما (قوله قلت المقي بيان الاحتياج الى علم المنطق لقسميه آه) حاصله
اثبات المقدمة المتنوعة بعنى المنطق مجموع المسائل والاحتياج الى المجموع
انما يثبت اذا ثبت الى كل واحد من المسائل فلا بد في الاحتياج الى المنطق من بيان
الاحتياج الى طرق التصور والى طرق التصديق فلم يبين ان بعض التصورات
يديهي وبعضها كسبي وبعض التصديقات يديهي وبعضها كسبي لجاز
ان يكون جميع التصورات يديهي فلا يحتاج الى الجزاء الذى هو طرق
لاكتساب التصورات او ان يكون جميع التصديقات يديهي فلا يحتاج الى
الجزء الذى هو طرق لاكتساب التصديقات فلم يعلم الاحتياج الى جميع اجزاء
المنطق بل انما يعلم الاحتياج الى بعض اجزائه وهو لا يستلزم الاحتياج
الى جميع اجزائه (قوله اعنى الموصل الى التصور آه) اعنى ماله دخل في الايصال
الى التصور سواء موصل بالفعل كباحث التعريفات او بالقوة كباحث الكليات
الخمس ونحوها (قوله فلو لم ينقسم العلم اولاً آه) هذا التقدير يحتمل على وجوه
شئ لا يتفرع على كل احتمال (قوله لجاز ان يكون آه) مثلاً ان لا ينقسم العلم

على سبيل السلب الكلى او ينقسم ثانياً بعد بيان الحاجة وكذلك في قوله
لم يبين يحتمل ان يكون على سبيل السلب الكلى او على رفع الايجاب الكلى
او ان يكون بيان بعض منهما ضرورى ونظري بعد بيان الحاجة او ينقسم
الضرورى والنظري الى التصور والتصديق ثانياً وغير ذلك ومن هذه
الاحتمالات يتفرع الجزاء على احتمال ان لا ينقسم العلم على التصور والتصديق
على سبيل السلب الكلى وان يبين ان العلم اما ضرورى واما نظري فكيف
يصح الملازمة بين الشرط والجزاء قلت يمكن ان يجاب عنه بان المراد
دفع ما ذهب اليه السائل من عدم الاحتياج الا التقسيم والكفاية بتقسيم
الى الضرورى والنظري كانه قيل لو كان كما زعمت لزم هذا المحذور (قوله
لجاز ان يكون التصورات آه) او التصديقات بأسرها لاحتمال العلم المنقسم
ان يكون تصوراً لجواز اعم من الجواز العقلى او الوقوعى لكفايته في السندية
للمنع لاستلزام دليل الاحتياج الى المنطق وقال بعض الفضلاء ليس المراد
الجواز العقلى لان معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز الوقوعى
والمراد الجواز بالنظر الى الشرط المذكور لاني نفس الامر حتى يرد ان اللازم
امكان الجواز لا الجواز انتهى فهل يقتضى السند الحكم باحد الطرفين
ام لا فتأمل (قوله فلم يثبت الاحتياج الى جزئى المنطق الخ) هذا جزاء لقوله
فلو لم ينقسم فهو على الخلفى فثبت الا الاحتياج الى جزئى المنطق على تقدير
التقسيم اولاً ثم البيان بان كل واحد منهما ضرورى ونظري يمكن اكتسابه
من الضروري وهذا التحقيق مبنى على كلام جمهور المنطقيين من انه ليس
كل من التصور والتصديق يديهي والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظرياً والادار
او تسلسل بل بعضه يديهي وبعضه نظري مستفاد منه قرره المص فلا وجه
لما قيل ان المص اختار في التصديق مذهب الامام وهو عند الامام مركب
من امور اربعة تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم كما سمجى
تحقيقه والتصديق اليديهي عنده ما يكون مجموع اجزائه يديهي والتصديق
النظري عنده ما يكون جزء من مجموع اجزائه نظرياً سواء كان ذلك الجزء
هو الحكم او غير فلا يثبت من نظرية التصديق الاحتياج الى الحجة ومباحثها
نعم لو اختار المص مذهب الحكم في التصديق وهو الحكم للزم من نظريته
الاحتياج اليها تنهى على ان المص ولو اختار مذهب الامام في تركيب التصديق
من الامور الاربعة لم يلزم اختيار جميع ما قاله حتى يلزم المص بالقول

بان التصديق الديني ما يكون مجموع اجزائه والتصديق النظري ما يكون
جزءه من مجموع اجزائه نظريا واجاب داود من هذا السؤال بالجواب الذي
ليس يرضى صاحبه كما يشعر عبارة المصل في بيان الاحتياج (قوله وقد عرفت
ان المقي ذلك الخ) قيل ان كان المقي اثبات الحاجة الى المنطق في الجملة وهو
مستدرك وان كان اثبات الحاجة الى كل جزء من المنطق فالبيان لا يقي به
وفيه بحث لان كتب المنطق كلها مرتبة على طرفين وهو مباحث التصورات
ومباحث التصديقات وكذلك الطرفان مشتركان في الغاية فيقتضي ان يكون
المقي اثبات الحاجة في كل جزء من المنطق لمدخل كل واحد في الاتصال
فلا وجه للشك والشك والاما وقوع الخطأ في الفكر الواقع في كسب التصورات
فتحقق بملاحظة مطابقة تصوره المتصور الموجود كقصد النقاش في اجاز
النقش مطابقة نقشه الى نقش آخر فثبت الحاجة الى شيء يمتاز به الخطأ
عن الصواب (قال الش فاعلم الخ) وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند
المدرک سواء كانت الصورة عين ماهية المدرک وهي في التصور بالكتب
او غيرها وهو في غيره وسواء كانت غير الصورة الخارجية وهو في العلم بالحصول
او عينها وهو في العلم بالتصورى فعلى هذا هو من مقولة الكيف اعلم ان جمهور
المتكلمين المنكرين للوجود الذهني ذهبوا الى ان العلم اضافة مخصوصة
بين العلم والمعلوم هي السمات بالتملق وبعضهم الى انه صفة حقيقة ذات
تعلق ويعرف بانه صفة توجب تمييز الاحتمال بعلقه النقيض لاحاد ولا مالا
واما الحكماء القائلون بوجود الذهني اختلفوا اختلافا ناشيا من ان العلم
ليس حاصل قبل حصول الصورة في الذهن بداهة واتفاقا وخاصل عنده
بداهة واتفاقا والحاصل معه امور ثلثة الصورة الحاصلة وقبول الذهن الصورة
من المبداء الفياض واضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم
الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثاني فيكون
من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة
واما انه نفس الحصول فلم يقل به احد منهم والاصح من هذه المذاهب
هو الاول كما حققه المحققون وقسم صاحب المواعظ على تقدير كون العلم
ادراكا بان العلم بمعنى الادراك ان خلا عن الحكم اي يقع النسبة او ان تراعيها
فتصور سواء كان المعلوم مما لا نسبة فيه اصلا كالانسان او فيه نسبة تقييدية
كالحيوان الناطق او انشائية كقولك اضرب او نسبة خبرية لم يحكم باحد

طرفيها كما اذا شككت في زيد قائم فان هذه كلها علوم خالية عن الحكم المذكور
والافتصديق والمتبادر من هذه العبارة ان التصديق هو الادراك المقارن
الحكم كما يقتضيه عبارة المتأخرين لا نفس الحكم كما هو مذهب الاوائل
ولا المجموع المركب منه ومن تصورات النسبة وطرفيها كما اختاره الامام
لرازي هذا التقسيم بناء على جعل الحكم فعلا كما ينبغي عنه التمييز عند الاسناد
والايجاب والايقاع والسلب والانتزاع كذلك تقسيم المص مبنى على كون
الحكم فعلا لا ادراكا فاستمع واعلم ان المقسم التصور الذي لا يكون مشروطا
بشرط عدمه او وجوده او هو الماهية لا بشرط شيء قسمه الاول ماهية
مشروطة بشرط لا شيء وهو عدم الحكم وقسمه الثاني مشروط بشرط شيء
وهو الحكم واصطالحوا التصور مع الحكم تصديقا كما ينبغي عنه عبارة المهرة
في هذا الفن مقيم التصور المطلق الى التصور المقيد والتصديق لا على
التصورين كما وهم ظ العبارة (قال الش اما تصور فقط الخ) اي بشرط
عدم الحكم سواء امكن الحكم ولكن لم يعتبر كالتعريفات بالنسبة الى المعارف
وكا تركيبات الانشائية والترديدية والوهمية التي لها الحكم في اللفظ ولم يكن
الحكم كما في تصور المفردات المجردات وفي تصور اطراف القضايا (قال الش
اي تصور لا حكم معه الخ) هذا تفسير باللازم بمقابلة قسميه لكون التقسيم
حقيقيا اذا فظ فقد يفيد التفرد وفي الحكم معه لازم مخصوص فلا يصدق
هذا التفسير على نفس الحكم لانه خارج عن التصور الذي في مقام الجنس
اذالتفسير المجموع للمجموع وقبل ان قوله لا حكم معه قضية سالبة والسلب
انما يتصور فيما يتصور فيه الايجاب ولا امكان للايجاب في الحكم فلا سلب
فان قيل فلما اعتبر عدم الحكم في هذا القسم يلزم امتناع اعتبار التصور
في التصديق لانه لو كان التصور معتبرا في التصديق وعدم الحكم معتبرا
في التصور فيكون عدم الحكم معتبرا في التصديق فيلزم اما تقوم الشيء
بالنقيضين او اشتراطه بنقيضيه فكلاهما محالان قلت ان اردت بقولك
ان التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه فلا ثم ومن البين
انه ليس بمعتبر فكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور وان اردت ان ماصدق
عليه التصور معتبر في التصديق فسلم ولكن لانم ان عدم معتبر في التصديق
وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتيا لما تحته وانه مم (قال الش ويقال له
التصور السازج الخ) السازج بمعنى العاري التوصيف به للتقيد لا للاطلاق

ويكون مشروطا بشرط لا شيء بذاته كون هذا التصور قسما من التصور المطلق فاللزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وبهذا التقييد فاصطلح للمقابل للتصديق واما اتساف التصور المطلق به بحسب اللغة فلا بأس لكن غير واقع فقد علم من هذان التصور ان لم يكن مجزا عما الحكم مقارنة له فهو التصور والافه والتصديق ويرد عليه ان كل واحد من تصور الطرفين والنسبة داخل في تعريف التصديق دون تعريف التصور فبنتقضان طرد او عكسا اجيب بان المراد لمقارنة التصور الحكم ان يكون الحكم لاحقا به عارضاه ولا شك في انه انما يلحق التصورات الثلاث لا كل واحد ولا اثنين منهما فمجموع التصورات الثلاث من حيث انه ملحق بالحكم معروض له تسمى تصديقا وما عداها تصور افانجه عليه ان هذا مذهب ثالث يكون الحكم فيه خارجا عن التصديق عارضاه مع كونه موصوفا بصفات الحكم من كونه ظاهرا وجازما يقينيا وغير يقيني الى غير ذلك فالترمه هذا المجيب وقال لا مناسقة في الاصطلاحات بل لكل احد ان يصطلح على ما يشاء ولا عليها وقد اعتبر في احدهما انتفاء ما اعتبر بثبوته في الآخر ولا يخفى عليك ان هذا الوجه مشترك الورد بين المذهبين فان احد المتقابلين كما لا يكون جزء للآخر لا يكون مشروطا لايضا والذي يدفعه عنهما ان المتقابل انما هو بين مفهومي التصور والتصديق والمعتبر في التصديق جزء او شرطا هو ما يصدق عليه التصور السازج لامفهومه وتو لم يجز ان يكون ما يصدق عليه احد المتقابلين جزء للآخر لا منتهى ان يكون شيء جزء لغيره فان جزء الجسم مثلا ليس بجسم ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد من التصور الذي يحصل مع الحكم ليس ادراكا يكون مقارنا للحكم ومجاها له بل معناه انه ادراك يكون حصوله مقارنا لحصول الحكم البتة ويكون حصولها معا ولا يتصور شيء منها حصول بدون الآخر فان قوله مع الحكم يفيد فاذا نظرنا الى كل واحد من الامور الاربعة التي هي تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والحكم لا نجد شيئا منها يكون حصوله مقارنا للحكم البتة ولا يحصل بدونها اصلا اما الحكم فلان مقارنة حصول الحكم لحصول الحكم ليست بمتمصورة اذا المقارن لا بد ان يكون غير المقارن لان المقارنة اكونها نسبة يقتضي تغير المتنسبين واما المتنسبين تصور المحكوم عليه فلحصوله قبل حصول الحكم سابقا عليه لامقارنا له وكذا تصور المحكوم به وتصور

النسبة الحكمية فالادراك الذي يحصل مع الحكم بالتفسير الذي قلنا ليس الا مجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم لان الحكم جزء اخر للمجموع فلا يمكن ان يكون شيء منهما حصول الا مع الآخر (قال الش من غير حكم عليه بنفي او ثبات آه) يوهم هذا التقييد ان تصور الانسان مع حكمه به يكون تصديقا مع انه ليس كذلك والظاهر ان يقال من غير حكم معه او ينضم لفظ وبه حتى يدفع هذا الوهم يمكن ان يقال ان التقييد ليس للاحتراز بل بيان للواقع في الجزئي وان يقال ان ضمير عليه راجع الى التصور لا للانسان وعلى متعلق بصفة محذوف الحكم اى من غير حكم طار على التصور (قال الش واما تصور معه حكم ويقال للمجموع تصديق الخ) اشارة الى المذهبين الواقعيين في التصديق حيث ذهب الحكم الى ان التصديق هو الحكم وذهب الامام الى انه مجموع التصورات والحكم ومنشأ الخلاف بين الفريقين حصول التصديق حين حصول الحكم وعدم حصوله عند عدم الحكم بيانه ان يقال اذا تصورنا الطرفين والنسبة من غير ان يجزم بوقوعها وذلك قبل قيام البرهان فلا شك في عدم حصول التصديق واذا جزمنا بوقوع النسبة وذلك بعد قيام البرهان حصل الحكم فيوجد امران احدهما الحكم وثانيهما المجموع المركب من الامور الثلاثة والحكم والتصديق متحقق جزما فالامام يقول ان التصديق هو المجموع لان الحاصل عند حصول الحكم هو المجموع ويكون التصديق نفسه ويقول الحكماء ان التصديق نفس الحكم لان الحاصل عند الجزم بوقوع النسبة ليس الا الحكم فالتصديق يكون نفس الحكم * واعلم ان ما قاله الامام ليس بسديد لانا لانعنى بالتصديق الا ما حصل من الحجة والحاصل من الحجة ليس الا الحكم فقط فكيف يكون التصديق هو المجموع كما اذا قلنا العالم متغير وكل متغير حادث فالمكتسب من الحجة ايقاع الحادث على العالم لامفهوم العالم ولا مفهوم الحادث ولا مفهوم نسبة الحادث الى العالم اعنى النسبة الحكمية لانا قد تصورنا قبل الدليل فان قيل ان التصديق ان كان نفس الحكم لا يصدق عليه انه تصور مع الحكم وان كان هو المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم فكذلك لان الحكم ح يكون سابقا عليه فلا يكون معه قسما في تفصيل جوابه ان شاء الله تعالى فاستمع (قال الش كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا آه) غير الاسلوب في التمثيل للتصديق اشارة الى ان التصديق يلزم ان يكون من كمال

سواء اخذ جزء المركب شرطا خارجا من التصديق او شرطاً داخلاً فيكون
كلمة ما في كالموصولة او موصوفة بالجملة الظرفية عبارة عن جملة التصديق
او يكون كافة فيكون الجزاء مقدرا اي اذا تصورنا هكذا يحصل جملة من
التصورات والحكم فالتصور مع الحكم او المجموع تصديق قبل ان هذا
التقسيم يستدعي ان لا يوجد فرد للقسم الاول اذ لا تصور الامعة حكم ولا قبل
عن الحكم بان هذه الصورة صورة له ففيه نظر لانه على تقدير تسليمه فرق
بين الحكم الصريح والضمني والمراد ههنا الحكم الصريح كما هو المتبادر
ولا يلتزم لكل تصور حكما لزم الشك كذا قبل (قوله هذا التصور قد يكون
الح) اعلم ان التقسيم في التحقيق من قبيل التصور لكون الغرض منه حصول
الاقسام من حيث يحصل لها التعريف بضم القيود المتباينة في المقسم فعلى هذا
يكون المراد من المقسم المساهمة من حيث هي هي فيكون من قبيل الامم
الجنس الشامل للقليل والكثير او من قبيل المفهوم المشترك بين الكل والجزء
كالعالم الذي يطلق على ما سوى الله تعالى وعلى بعض ما سوى الله تعالى
فلا يضر التعدد في الاقسام فلا حاجة ان يقال ان المقسم واحد بالنوع
والوحدة النوعية لا ينافي الوحدة الشخصية ومتعلق التصور المطلق اما فرد
واما مركب ملفوظ كان او مفعولا والمركب اما تام او ناقص والنام اما خبري
واما انشائي والخبري اما مجزوم النسبة او مظهر او مجهول بالجهل المركب
واما موهوم واما مشكوك فتعلق التصديق الاقسام الثلاثة الاول الخبري
وسائرهما من المفرد والمركب متعلق التصور السازج فيكون ما صدق عليه
التصور واحدا ومتعددا بسبب كون المتصور مفردا او متعددا سواء كان
بلا نسبة او مع نسبة غير تامة تقييدية او اضافية سواء كانت التقييدية توصيفية
او امتزاجية او مع نسبة تامة غير خبرية او خبرية يشك فيها او يتوهم فان هذه
التصورات لعدم مقارنتها بالحكم يكون من افراد التصور السازج والغرض
من تعداد دفع توهم الواسطة بان الاقسام بان التصور المتعدد بلا نسبة
او مع نسبة خارج عن القسمين مع انه من المقسم سيما في الانشاء والخبر الموهوم
والمشكوك اذ هذا الخبر وان صدق عليه مفهوم القضية بناء على الظاهر لكن
في التحقيق ليس فيه حكم فبناء على الظاهر يدخل في التصديق وبناء على التحقيق
يدخل في التصور السازج (قوله فان كان كل ذلك من التصورات الح) تعليل
لكون المذكور من التصورات السازجة والمشار اليه بذلك هو المذكور من

التصورات بلاملا حظة القيد والاطلاق والمراد من التصورات المحمولات
التصورات السازجة لئلا يلام على العهد ليسيد الحمل فلا وجه لكون الامثلة
مشارا اليه اذ الغرض بيان اقسام التصور السازج لا بيان المنصور وحيث يكون
المراد من الحكم في قوله لخلوها عن الحكم الايقاع والانتزاع او الايجاب
والسلب لا عن الوقوع واللاوقوع لكونها من المعلومات لا من العلم (قوله
لخلوها عن الحكم الح) اي لعدم مقارنتها بالحكم في زمان الحصول فلا وجه
لان يفسر بخلوها معلوماتها عن الوقوع واللاوقوع (قوله واما اجزاء الشرطية
الح) جواب عن سؤال مقدر ناش عن عدم دخوله في المذكور من الاقسام
وسبب اثباته بصيغة انما كيد تنبيه على ان لها مظنة لدخولها في التصديق
اذ طرفي الشرطية جملة خبرية بل الحكم عند العربية في التالى والمنطقي
حكم بان اداته يخرج الطرفين عن القضية فلا يكون فيهما حكم بل الحكم
في المجموع بالاتصال والانفصال فبين المحشي رحمه الله ايس الحكم في
الطرفين بالفعل بل بالقوة القريبة منه حتى اذا زال ادات الشرط بخل
الطرفين الى القضيتين فلما لم يكن الحكم بالفعل لم يكن تصديقا بل تصورا
سازجا قال بعض الافاضل في كلام السيد رحمه هفوات نحن سنتبهنك عليها
ان الحكم اسم للوقوع واللاوقوع لا مطلقا بل بشرط كونها متعلق الايقاع
والانتزاع فليس في اجزاء الشرطية حكم ولو جرينا على كون الحكم الوقوع
واللاوقوع على اي وجه كان فاضرب لا يخ عن الوقوع الا انه مط لا يذ عن
والنسبة المشكوكه ايضا مشتملة على الوقوع واللاوقوع لان التردد بينهما
وثانيهما ان النسبة المشكوكه لا تنحصر في الخبرية بل الانشائية ايضا تكون
مشكوكه كما في قواني ازيد قائم وثالثها ان ما ذكره في اثبات وجوب تعدد القسم
الثاني لا يدل عليه التماثل على وجوب تحقق متعدد حتى يتحقق القسم الثاني
انتهى وفيه بحث ان الوقوع واللاوقوع على رأى القدماء هما صفتان
للمحمول ومعناهما اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحادهما معه وعلى رأى
المتأخرين صفتان للنسبة بين وبين وهي عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع
ومعناهما المطابقة لما في نفس الامر وعدمها واذا تمهد هذا فاعلم ان الحكم
اذا اطلق على الوقوع واللاوقوع لا يكون بشرط شئ فيكون في طرفي
الشرطية وقوع ولاوقوع لكن بالقوة لا بالقول اذا المطابقة وعدمها باعتبار
الاتصال والانفصال وكذلك لا يكونان في الانشاء مثلا في اضرب لكونه الانشاء

الطلب نعم يكون باعتبار تضمنه معنى الاخبار مثل ان انت مغلوب منك الضرب وكذلك لا يكون النسبة المشكوك في الانشاء اما في مثل ازيد قائم فلبس من قبيل المشكوك بل مجهول طلب بالاستفهام وهو اطلب حصول صورة الشيء (قوله هذا التصور لا بد ان يكون الخ) اشارة الى ان التصور المقارن للحكم لا بد ان يكون متعددا بخلاف قسمه اذ قد يكون واحدا لان الحكم الوارد على الوقوع والا وقوع يتوقف على تصور الطرفين والنسبة والا لا يمكن الاقتران وهذه التصورات قبل الاقتران من القسم الاول و بعد الاقتران يصير نوعا مغايرا للقسم الاول فعلى القول بان التصديق مجموع التصورات والحكم يكون من قبيل اقتران الهيئة السريرية التي يخرج اجزاء السرير من المتعدد ويجعله امرا مغايرا لها في الاحكام واما على القول بان التصديق هو الحكم يكون التصورات شروطا للتصديق لا مغايرا للقسم الاول فلا يرد على الصورة الاولى ان هذه تصورات متعددة لم يعتبر معها هيئة حتى يصير نوعا واحدا مغايرا للاول فان قيل ان التصديق اما نفس الحكم او مجموع الادراك والحكم وايا ما كان لا يتدرج تحت العلم اما اذا كان الحكم فلانه عبارة عن ايقاع النسبة وهي من مقولة الفعل فلا يدخل تحت العلم الذي هو من مقولة الكيف او الانفعال واما اذا كان التصديق هو المجموع فلان الحكم ليس بعلم والمجموع المركب من العلم ومما ليس من العلم لا يكون علما قلت ان الحكم وايقاع النسبة والاسناد كلها عبارات والفاظ والتحقيق انه ليس هنا تأثير وفعل بل ادعاء وقبول للنسبة وادراك ان النسبة واقعة وابست بواقعة فهو من مقولة الكيف وقد ثبت في الحكمة ان الافكار ليست اسبابا موجدة للنتائج بل هي معونات للنفس لقبول صورة الفعلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية لما صح ذلك (قوله حتى يمكن اقتران الحكم به الخ) تعليل للزوم التصورات اذ لما كان مورد الحكم النسبة الحكمية التي لا تحصل الا بالعلم بالطرفين يلزم تلك التصورات في الاقتران والا لما امكن (قال الش اما التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل الخ) اعلم اولان العلم اما حصولي او حضوري معنى الاول حصول صورة المدرك عند المدرك ومعنى الثاني حصول نفس المدرك عند المدرك فعلى هذا قد ثبت المدرك في نفس المدرك كما في علم النفس الانسانية بالكلية والجزئيات المجردة او ثبت في آلات المدرك كما في علمها بالحواس بواسطة الحواس الخمسة الباهرة هذا على قول بعض وحقق البعض الآخر

بان المدرك ثابت في النفس بالذات او بالواسطة وهذا العلم قد يكون حادثا كعلمنا وقد يكون قديما كعلم الله تعالى فالتعريف لا ينج عن المساحة لان الحصول عبارة عن النسبة بين الصورة والعقل وهو من مقولة الفعل والعلم من مقولة الكيف على الاصح فيلزم التعريف بالمباين وان المباين من صورة الشيء بناء على الاضافة المفيدة للاختصاص التام الصورة المطابقة لذى الصورة فخرج الجهليات المركبة عن التعريف مع انها من العلم والمباين من الفعل بناء على الاصطلاح المشهور انه جوهر مجرد غير متعلق بالبدن او جوهر متعلق بالبدن متعلق التدبير والتصرف فعلى الاول يخرج علم الانسان من التعريف وعلى الثاني يخرج علم الله تعالى وعلم العقول والعلم بالجزئيات المادية عند من يقول بارتسام صورها في الآلات وكذلك المباين من ظرفية في الفعل ظرفية الحقيقة فيخرج العلم بالجزئيات المادية والعلم الحضورى والعلم ان كان المدرك عين المدرك كادراكنا بذاتنا وعلم الله تعالى بذاته فلهذا عرف بعضهم بانه هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فتأمل فيه فحاصل توجبه التعريف ان الحصول بمعنى الحاصل والاضافة من قبيل جرد قضيعة وضافة الصورة لشيء من قبيل الاضافة لادنى ملائمة فعلى هذا يكون الصورة اعم من المطابقة لذى الصورة والعقل مراد به مطلق المدرك سواء نفسا مجردة اولا و ظرفية الحصول اعم من الظرفية الذاتية او الاعتبارية والحصول قد يطلق على المعنى الاخص المقابل للحضور وقد يطلق على المعنى الاعم منه وهو الثبوت مطلقا سواء بالحصول او بالحضور فالصورة لمطلقة اعم من ان يكون عين ماهية المدرك وهي في التصور بالكنه او غيرها وهو في غيره واعم من ان يكون غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحسولي او عينها وهو في العلم الحضورى واعم من ان يكون عين المدرك كما في علم الله تعالى بذاته او غيره كما في علمه بسلسلة الممكنات وقد يمكن تخصيص العلم بالعلم الحسولي والحادث لان المقام مقام تقسيمه الى البديهي والكسبي وهما يجريان فيها وفيه تأمل فعلى هذا يكون حاصل التعريف هو الصورة الثابتة من الشيء عند المدرك فيتمثل العلم الحضورى والحصولى والعلم القديم والحادث والعلم بالكلية والجزئيات المجردة او مادية لكن هذا التصرفات في التعريفات لا ينج عن التكلفات (قال الش فلبس معنى تصور الانسان الخ) الفاء يحتمل ان يكون تفصيلا بناء على ما قيل ان هذا القول تصور الكلى في مادة جزئية

للايضاح لكن فيه بحث اذ لا وجه اني احصر فالظن ان الفناء للتعلم من قبيل الاستدلال من الجزئي الى الكلي والتعريف وان لم يثبت بالدليل لا بد من الحمل المواظمة بين المعرف وبين ما في مقام الجنس وما في مقام الفصل والا لزيم التعريف بالمباين والاستدلال بملاحضة هذا الحمل فمح يتوجه الحصر فاصلته التصور صورة الشيء حاصلة في العقل اذ تصور الانسان منه لا يكون الا صورة مرتسمة مأخوذة منه في العقل التي يمتاز الانسان بها عند العقل عما عداه فكلما كان كذا يكون التصور صورة حاصلة في العقل في جميع جزئيات التصور واتي بالنظير من المحسوسات للمعقولات في حصول الصورة من الصورة الخارجية عنهما مع مطابقة المأخوذة للمأخوذة منها بالاتفاوت الا ان المنطبعة في النظير مثل المحسوس واشباحه والمنطبعة في النظير له شبح المعقول ومثله اعلم ان الصورة الحاصلة التي يمتاز بها ذوا الصورة عن غيره قد يكون صورة فعلية وهي التي تكون قبل وجود ذي الصورة في الخارج ويتبع الصورة الخارجية للصورة الذهنية كما في صورة المصنوع بالنسبة الى الصورة الحاصلة في عقل الصانع وقد تكون صورة انفعالية وهي التي تكون حاصلة بعد وجود ذي الصورة في الخارج ويتبع الصورة الذهنية للصورة الخارجية كما في صورة الانسان الحاصلة للعقل من صورة الانسان الموجود في الخارج (قال الش الا ان يرسم صورة الخ) الارتمام مأخوذ من الرسم من العلامة لكون الصورة مما يعلم به ذي الصورة فيكون بمعنى الانطباع والانتقاس لكن هذا القول بناء على كون العلم بطريق الارتمام لا على طريق الحضور وذلك الارتمام ظهر في حالة غيبوبة ذي الصورة عن المدرك واما حالة الحضور كحضور المبصرات عند البصر فكان ما يطلق عليه العلم ليس صورة عين المبصر بل الصورة وانعكس المتعكسة من صورة عين المبصر في ذات البصر كمنعكش الصورة في المرأت حانة حضور رائي المرأت (قال الش منه في العقل) قيل متعلق بصورة لتضمن معنى الاشعار والحكاية اي صورة حاكية منه لانا شية منه لانه يخرج العلم الفعلي وفيه اشارة الى انه لا يجب مطابقتها وانه يجوز ان يكون مساوية واعم واخص ومباينة وفي اعادة في العقل من غير تغيير اشارة الى ان الظرفية على الحقيقة انتهى ونحن نقول ان اسم الجوامد لا يملكها شيء واعتبار صحة التعلق للملاحظة لازمه لا يفيد والا لزم في كلها الحصول ويارى صحة التعلق في كلها فلا وجه اني صحة التعلق اليها مع انه ينفي القوم برمتهم على انه مثال

جزئي لتوضيح الكلي اول اثباته فلانم مطابقته على العلم الفعلي والانفعالي بل يكفي مطابقته على الانفعالي وعلى انه لو كان مطابقا لجميع ما يشمله التصور لزم ان يكون مثالا للعلم الحضورى مع انه ليس كذلك وان ظرفية في العقل وان كانت على الحقيقة بالنسبة الى تصور الانسان لا يضح ان يحمل على الحقيقة في التعريف بل لا بد ان يحمل على الاعم من الحقيقة والاعتبار كما كان المدرك ذات المدرك مثل ادراك نفس الناطقة نفسها فالحق ان كلمة منه مستقر صفة للصورة وفي العقل متعلق له اي صورة حاصلة من الانسان في العقل على سبيل الانفعالي ويمكن تطبيقه على العلم الفعلي والانفعالي بهذا المعنى اذ العالم بالعلم الفعلي يتخيل اولاملا السرير الموهوم ويتزعم منه الصورة في العقل فيوجد السرير في الخارج فيكون الصورة الخارجية للسرير تابع للصورة الذهنية التي انتزعت من السرير الموهوم (قال الش بهما يمتاز الانسان عند العقل الخ) اشارة الى فائدة العلم التي ليسب لازمة للعلم بل اذا قيس الى الاخر لحصل الامتياز عن الغير فيكون الصورة الذهنية ما بها الامتياز كالصورة الخارجية فلا يرد ان الامتياز عن الغير ان كان لازم العلم لزم من علم شيء واحد علم جميع الاشياء الغير المنتهية سواء كان الغير مرادا منه جميع الاغيار او بعض منه لان الامتياز بين الشئين امر نسبي والعلم بالنسبة يتوقف على العلم بالنسبين احدهما الغير وكذلك علم الغير يستلزم الامتياز عن غير ذلك الغير وكذلك الامتياز الثاني امر نسبي يتوقف علمه على العلم بالنسبين الى غير المنتهية فيلزم الدور والتس وجميع الاشياء بسبب علم شيء واحد واللازم مح (قال الش من غيره الخ) اي ما يكون مغايرا للمعلوم في ما به يحصل الصورة لذلك المتصور مثل تصور الانسان بالحيوان الناطق بغيره عن المغاير في الحيوانية والناطقة وتصوره بالشبيه بغيره عن المغاير في الشبيهة وغير ذلك (قال الش والنفس مرأة ينطبع فيها مثل المعقولات الخ) المراد من النفس النفس الناطقة التي هي جوهر مجرد متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف المثل بضمين شبح الشيء وظله والمراد من المعقولات ما عدا المحسوسات اذ العلم ينقسم باعتبار المشاعر الى الحس والتوهم والتخيل والتعقل اذ العلم بالحواس الخمسة الظاهرة هو الحس وبالقوة الواهية التوهم وبالقوة التخيلية التخيل وبالقوة العاقلة التعقل والتصور شامل للاقسام الثلاثة الاخيرة وكذلك التوهم منطبع في الواهية والتخيل في الحافظة والتعقل في النفس الناطقة على قول البعض اللهم الا ان يقال

المراد المعقولات حقيقة والغرض التلبيح والايضاح في الجزئي وبعلم غيره
بالمقايضة (قال الشافعي) وهو حصول صورت الشيء في العقل اشارته الى
تعريف (الح) الغرض من هذا الكلام تحقيق عبارة المص حيث يشعر بظاهره
ارجاع الضمير الى التصور فقط اذ عرف القسم الاخر كذلك على عادة
بعض المحققين من تعريف القسمين واهمال تعريف المقسم حلا على حصول
التعريف له من تعريف القسمين وحقق الشافعي بحمل التقسيم على الحقيقي
وحل التردد على الانفصال الحقيقى احترازا عن تقسيم الشيء الى نفسه
والغيره وعن وقوع التردد بين العام والخاص وحل العلامة التفارقات
على التقسيم الاعتبارى بحمل الانفصال على منع الخاوب بالاستناد الى كلام
المص في غير هذا الكلب من ان التصور فقط هو الادراك من حيث هو ادراك
من غير اعتبار شيء آخر معه من حكم او غيره وهو يرادف العلم فارجع الضمير
الى التصور فقط لحقق قدس سره فانتظر (قال الشافعي) لانه لما ذكر التصور فقط
(الح) هذا دليل على كون التعريف لمطلق التصور حاصله لما ذكر التصور
فقط يكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفه لانه المقدم حق والثاني
مثله فينتج المطلق والملازمة نظرية ثابتها به لما ذكر التصور فقط فذكر
التصور المطلق والتصور فقط اثبت الشق الاول بقوله لان المقيد (الح) فلما
ذكر هكذا اما ان يعود الضمير الى مطلق التصور او التصور فقط لا سبيل الى
الاشاق واثبت بلزوم كون التعريف غير مانع لا غياره فتعين الشق الاول
وهو يعود الضمير الى مطلق التصور وكما تعين فيكون حصول الصورة
في العقل تعريفه فينتج لما ذكر التصور فقط فيكون حصول الصورة تعريفه
وهو المطلق (قال الشافعي) لان المقيد اذا كان مذكورا (الح) المذكور التصور الساذج
والتصور المطلق ذكر الاول بدعي مستغن عن البيان وذكر الثاني نظري
فاحتاج الى البيان لان المطلق له حيثيات الاولى عدم ملاحظة الاطلاق
والثانية ملاحظة الوصفية بالاطلاق فباختبار الثانية يغاير المقيد ولا يكون
مذكورا معه ولا يكون محمولا على المقيد واما باعتبار الاول فمذكور مع ذكر
المقيد قيل المذكور ثلاثة امور فلا وجه المحصر الى اثنين التصور المطلق
والتصور الساذج والحكم الذي تضمنه فقط قلنا ولو سلم لزوم ذكر الحكم
ان سبب عدم ارجاع الضمير الى التصور فقط جار بعينه في الحكم اذ لو عاد
اليه لم يكن التعريف مانعا لا غياره فلا جل اشتراك العلامة لم يتغرض لذكر

الحكم (قال الشافعي) لاجاز ان يعود (الح) قال بعض الافاضل فتح الجاز فهو اسم
وان يعود فاعله فكلية لاهذه استغنت بفا على الاسم عن الخبر كما استغناء
المبتدأ في ما قائم زيد بالفاعل عن الخبر وهذا مما استخرجناه من القوة الى الفعل
ولا اثر منه فيما بين العلماء العربية انتهى هذا من قبيل الشكر والا ان بنى
نعم لا يثبتون الخبر الكلمة لالتفى الجنس اصلا لانقطاع ولا معنى فقولون معنى
قولهم لاهل ولا مال اى اتنى الاهل والمال فكيف لا ثرين العلماء العربية
وعلم مذهب غيرهم يحدفون الخبر كثيرا اذا كان الخبر عاما كالوجود والحاصل
وههنا لم لا يجوز ان يكون محذوفا (قوله القسم الاول يشتمل على شئين (الح)
الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام حيث يفهم من نظ كلام الشافعي انه بين القسمين
الاشاق ومطلق التصور من القسم الاول حيث كان التعريف لهما مع
ان الايق ان بين القسمين المركبين بيان اجزاء التركيب وبين قدس سره
بان يحتاج في اجزاء القسمين الى البيان امور اربعة اثنان منها في القسم
الاول وهما التصور المطلق وعدم الحكم واثنان منها في القسم الثاني التصور
المطلق والحكم وعرف التصور المطلق المشترك بين القسمين وعرف الحكم
ومن تعريفه يعرف عدم الحكم لان الاعداد اثنا عشر بملكاتهما فانضح
القسمين واما ما اشتمله القسمان من المعاني المتعلقة بالتركيب كالنسبة والتوصيف
والعدم فمعلوم من اللغة فلا يمس الحاجة الى البيان (قوله فاحتجج الى بيان
التصور (الح) متفرع على اشتمال القسمين على الشئين اذ المركب لا يعرف
الا بعرفه اجزائه (قوله فان عدم الحكم (الح) لتعليل المحصر المستفاد في موقع
بيان الحاجة كانه قيل احتجج الى امرين دون غيرهما من عدم الحكم المشتمل
عليه فعلم على هذا التنى (قوله فتعرف بالمقايضة اليه (الح) قيل القسم
في انتاج اندازه كردن جبرى بجبرى ويتعدى الى المفعول الثاني بالباء وعلى
فتعديته باليتضمن معنى الاضافة اى يعرف بالتقدير حال كونه مضافا الى الحكم
(قوله فان قيل يجوز ان يعود (الح) اعتراض على المحصر المستفاد من زديد
العود بين التصور المطلق وتصور المقيد باحتمال شق آخر وهو رجوعه
الى العلم مع انه تكلف برجوعه الى التصور المطلق بسبب ذكره في ضمن ذكر
المقيد والحال ان التصور المطلق والعلم مراد فان وحاصل الجواب تسليم
كونه محمولا وانطاله لاستلزام الرجوع بنفسه في الجملة وهى توسيط تعريف
المقسم بين القسمين بلا موجب وترك ما ينبغي بلا داع ولزوم الفصل بين

المعرف والتعريف بقسم لا يقال في تقديم التقسيم على التعريف تنبيه على كون
التقسيم مقصودا بالذات دون التعريف لانا نقول التنبيه لا يحصل من التقديم
على ان التنبيه يحصل بالرجوع الى مطلق التصور وكذا الاصل في رجوع
الضمير الاقرب (قوله بل ينبغي ان يقدم عليهم الخ) اما اضراب على سبيل
الاتصال من عدم الحاصل الى ترك ما ينبغي يعني ولو كان جازا توسطه
لناسبة تامة بين الاقسام والمقسم لكن لا ينبغي تأخير اداع آخر وهو
ان التعريف للتقسيم ليكون معلوما اولا ويعلم التقسيم والاقسام وهذه الفائدة
اذا كانت حاصلة قبل التعريف شئ آخر ولا حاجة الى التعريف وان لم يكن
حاصله فلا بد ان يقدم قبل الاقسام ويمكن ان يقال ان كلمة بل للاتصال
من المدعى الى الدليل (قوله فان قلت مطلق التصور مراد ف للعلم آه)
انني بالفاء للتنبيه على انه متفرع على الجواب والسؤال الاول والجواب تصرف
بعد الوقوع والسؤال الثاني والجواب تصرف في فعل المس قبل الوقوع
فبح ان ما الاستفهامية ان حمل على معناها الحقيقي يكون اطلب الفائدة
لجمله على هذا الاسلوب اذ لما كان العلم والتصور المطلق مراد فان فالمناسب
اما ان يجعل العلم مقسما والتعريف له او يجعل التصور المطلق مقسما
والتعريف له بتقديم التعريف على القسمين وان حمل على الاستفهام
الانكارى يكون نقضا على جعل المص التقسيم على هذا المطلوب باستلزام
خصوص الفساد وهو عدم الفائدة في هذا مع انه الاصل ان يجعل المقسم
والمعرف مرادفا واحدا لا يقال عدم الفائدة لا يكون مفسدة فكيف يكون
النقض باستلزام خصوص الفساد قلنا العدول عن الاصل والراجع بلا فائدة
داعية الى العدول مفسدة عند العقلاء على ان ترك تعريف المقسم ولا يشعر
عدم احتياجه الى التعريف وتعريف مرادفه ثانيا بعد القسم يشعر احتياجه
الى التعريف والالتي التعريف وما هذا الامفسدة (قوله الذي هو تعريفه
بالحقيقة الخ) اذ المراد فان ما يكون الشبهان مساويان في المفهوم والذات
مغايرين في اللفظ فقط فثبت باحد المترافين باعتبار المفهوم والذات ثابت
لمرادف الاخر بلا تفاوت فالتعريف باعتبار المفهوم فيكون تعريف التصور
المطابق تعريف العلم بالحقيقة (قوله قلت الخ) ان الملازمة بين السؤال
والجواب مبنى على العرف او بملاحظة قيود في جانب السؤال ككونه ملتزما
للحجة وقادرا على الجواب مع ارتفاع الموانع (قوله الفائدة في ذلك التنبيه

على ان التقسيم آه) يعني ان اصل توقف بيان الحاجة هو التقسيم دون
التعريف وان كان موجبا للعلم بالمقسم واصلا وعمدة في مقام العلم وههنا
العلم بوجه ما كاف ولا حاجة اليه ووجه حصول التنبيه ان في مثل هذا التركيب
يعرف المقسم اولا ثم تقسم لتوقف التقسيم الحقيقي على معرفة المقسم حتى
يحصل الاقسام ولو قدم التقسيم واخر تعريفه فضلا مع تعريف مراده
لحصل التنبيه على عمدة التقسيم دون التعريف ونحو اصل الجواب على
التقدير يكون بيان الفائدة وعلى الثاني منبغ لمقدمة ان هذا بلا فائدة مع بيان
الفائدة (قوله دون تعريفه لانه معلوم آه) بيان الحصر في العمدة بالنسبة
الى التعريف والاستدلال على عدم عمدته بان مقصوديته لا يكون الا لمعرفة
المقسم ولا حاجة اليه لكفاية العلم بوجه ما وفي كفاية العلم بوجه ما بحث
اذا كان التقسيم حقيقيا الا ان يقال وان اخر لحصل العلم بالمقسم بسبب
تعريفه بالمرادف او بملاحظة التنبيه الثاني (قوله والتنبيه على ان تفسير
العلم بذلك آه) اني بكلمة او اذا المقسم سوق نكتة وفائدة على عبارة فبشير
باو الدالة على الانفصال يمنع الخلو الى ان كل واحد منهما كاف في الجواب
ولا عناد في الجمع لحاصل هذه النكتة وان كان تعريف المقسم من المحتاج
اليه فشهرة تفسير العلم قائم مقام ذكره واما تفسير مطلق التصور بعده للتنبيه
على ترادفه للعلم بقريضة تصريح الش اولينضج القسمين بمعرفة اجزاء
القسمين كما يذهب المحشي رجه فبح سواء تقر بالسؤال واحدا بان الفائدة في افتتاح
العلم بالتقسيم ثم تعريف مرادفه او اثنين بان ما فائدة الافتتاح بتقسيم العلم
وما فائدة تعريف مرادفه بما هو تعريفه في الحقيقة يجاب بكل واحد
من الجوابين فتأمل (قوله بتفسير مطلق التصور آه) الفاء تفرع على كونه
مشهورا او استغناء عن الذكر فيكون المجموع جوابا واحدا لا معطوف
بتقدير الشرط على التنبيه كما توهم لاقتضائه ان يكون جوابا آخر مستقلا
(قوله فان قلت بتقسيم العلم الى التصور فقط الخ) هذا غير اض على قول الش
انما عرف مطلق التصور دون التصور فقط آه وعلى التنبيه الثاني بناء على كونه
بأن كلام الش خاضع ان كلام الش ينبي ان هذا التقسيم تقسيم حقيقي
وهو عبارة عن ضم قيود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام ومن شرط
مساواة المقسم للاقسام بحيث لا يخرج منه الاقسام ولا يدخل فيه الاغيار
فيكون المقسم فقط قدرا مشتركا بين الاقسام وههنا كان التصور مقبلا

ياقترا ان الحكم كان قسما واحدا او مقيدا بعد ما كان قسما آخر فيلزم كون
التصور قدرا مشتركا بينهما ولما لم يكن قدرا مشتركا بين الاقسام الا المقسم فقد
علم ان التصور مرادف للعلم فلا حاجة الى تعريف مطابق للتصور يحصل العلم
بالتزادف فحاصل اعتراضه ابطال يكون هذه النكتة لغوا او مستلزما لتخصيل
الحاصل لا يقال اللازم من هذا البيان ان يكون المراد منهما واحد او لا يلزم ان
يكون الموضوعان لهما واحد حتى يثبت التزادف لانا نقول ان المقسم المأخوذ
في القسم باعتبار المعنى الموضوع له لا باعتبار الذات حتى يحصل التعريف
للاقسام فاذا اتحد في الكون امر مشترك في الاقسام لزم اتحادهما في المعنى
الموضوع له بلا رتبة (قوله فبقيد تارة ياقترا ان آه) الفاء للتعليل لقوله يدل اذا التقيد
بقيد تارة وبقيد آخر تارة وحصول الاقسام يقتضي ان يكون المقيد امر مشترك
بالاشتراك المعنوي (قوله فقد علم بذلك ان التصور يصدق آه) تفرع على
كون التصور امر مشترك بين هذين القسمين وجه العلم قد علم بما قررنا من
ان التقسيم من شرطه المساواة وحصول الاقسام بالضم بسبب حصول
التعريف الجامع والمانع لهما فلا يرد ما قيل مما قرره الحواشي (قوله فلا حاجة
في ذلك الى تعريف آه) تفرع على حصول العلم بالتزادف واصل الاعتراض
على سوق النكتة بان تفسير تصور المطلق ليعلم لتزادف (قوله واما اطلاق
التصور على ما يقابل التصديق آه) جواب عن سؤال مقدر من جانب الش
بان تعريف التصور المطلق له فائدتان العلم بالتزادف والعلم باطلاق التصور
بلا قيد على ما يقابل التصديق كما يطلق على العلم المطلق فان حصل الفائدة
من بيانك فلا يحصل الثانية فلا يكون التعريف لغوا وغير محتاج اليه على
ان التقسيم يستدعي ان لا يجوز اطلاق مطلق التصور على ما يقابل التصديق
لكونه مقسما والمقسم لا يطلق على القسم حقيقة وان اطلق مجازا فيقتضي
تعريفه حتى يدفع الاستدعاء فاجاب عنه الفاضل المحشي بان هذه الفائدة
لا يحصل من التعريف بالضرورة ولا من التقسيم اذ يعلم منه فقط اطلاقه
على المشترك دون اطلاقه على خصوصية القسم الاول وعدم اطلاقه
اذ اطلاقه معلوم من العرف المشهور ولا مدخل فيه للتعريف ولا للتقسيم
فن هذا قد علم ان لقوله ولا للتقسيم مدخل في الجواب لامن تاب المحاورات
مع الخصم للتبكي كما وهم (قوله قلت الحاصل على ما ذكرت لكن التعريف
آه) حاصله تسليم الدليل الموجب للعلم بالتزادف ومنع التقريب اذا الش ادعى

ان فائدة التعريف التنبيه على التزادف والتنبيه يقتضي ان يكون المنبه حاصلا
ويكمل الذهول عنه وههنا كذلك اذ التقسيم يقصده به تحصيل الاقسام
فالتوجه الى ما هو المقصود بصير سببا للذهول عما تضمنه مما يزيد على اصل المق
ودليلكم يدل على حصول العلم بالتزادف لا حصول التنبيه حتى يتم التقريب
(قوله واهذا التنبيه فائدة آه) وهي دفع الاعتراض الذي اورده الش قريبا
وفائدة قيد فقط اذ بسببه يقابل التصديق واخرى ان التصور فقط كصورة
معه حكم نفس القسم من غير حاجة الى اعتبار العلم الذي هو المقسم فيهما
كما هو مقتضى التقسيم لان التصور نفس العلم قيل بقي ههنا اشكال قوى وهو
ان تعريف التصور اورد ديدنه بين القسمين يدل على انه عين المقسم وبذلك
لا يكون مرادفا للعلم انما يصير مرادفا لو كان المقسم ما وضع له لفظ العلم وليس
كذلك بل قسما منه وهو العلم الكاسب نعم او ثبت اشتراك لفظ العلم بين العلم
المطلق والعلم الكاسب لثم هذه النكتة ولم يثبت ولم يمد من معاني العلم العلم
الكاسب انتهى يمكن ان يقال ان المقسم في هذا الكتاب يدل على هذا وينبذ به
وان خص المقسم بالعلم الكاسب يخص التصور كذا وان عمم فما المحذور فيه
فمليك البيان وعلينا الجواب (قال الش اصدق حصول صورة الشيء في العقل
الح) هذا دليل على ملازمة اصل الدليل وهو قوله فلو كان تعريفا للتصور
والذا فرع عليه فح لا حاجة الى قوله لدخول غيره فيه الا ان يقال اشارة الى كون
المصدق عليه من الاغيار (قال الش وانما عرف مطلق التصور آه) قيل
ما سبق بيان المصحح لكونه تعريفا لمطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان
لمرجحه فلذا قال دون التصور فقط يعني انما عرف مطلق التصور دون التصور
فقط مع انه المق تنبيهها على المراد فذ مع حصول المق انتهى ونحن نقول
المصحح عبارة عما يجعل الغير الممكن ممكنا وهذا الممكن يساوي طرفاه والسابق
ليس كذلك لانه اثبت بالدليل الترديدي بين النفي والاثبات ان الضمير يعود
الى مطلق التصور لا غير فكيف يكون مصححا بل الوجه ان يقال ان التعليل
قد يكون بعد الوقوع وقد يكون يلاحظه فعل الفاعل بلا ملاحظة الوقوع
فيسوق النكتة الى مرجح فعل الفاعل فح السابق من الش تعليل بعد الوقوع
للزوم التعريف لمطلق التصور مع مساعدة عبارته واشتاني بيان مرجح لفعله
قبل الوقوع (قال الش تنبيهها ان التصور كما يطلق الح) يعني ايقاظا للسامعين
ودفعاً للذهول الواقع عنهم من ان لفظ التصور بلا قيد قد يطلق على

ما يقال بل التصديق اعني التصور السازج وعلى ما يراى في العلم وهو مطلق
التصور ومن هذا قد علم فيه اشعار على حصول الفائدة تين المذكورتين
بدون التعريف لكن في التعريف تنبيه واما بيان الفاضل المحشى بانه فسر
مطلق التصور ليعلم انه مرادفه مبنى عليه الاعتراض بان تلك الفائدة يحصل
من التقسيم فلتحقيق المقام بان السائل يتوهم شيئا فيبنى عليه اعتراضه
فيجاب عنه بالتحقيق (قال الش واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر الخ)
قد يطلق الحكم على اسناد امر الى آخر اى نسبته اليه بالايجاب والسلب
وهو عبارة عن ضم كلمة او ما يجرى مجراها الى كلمة بحيث يفيد ان مفهوم المضموم
ثابت لذات المضموم اليه او منفي عنه وعلى ادراك ان النسبة واقعة اولست
بواقعة وعلى النسبة لتامة بين الامرين التي العلم بها تصديق وبغيرها تصور
بناء على الاول يكون التصديق من مقولة الفعل وعلى الثاني من مقولة لانفعال
والش لم يفرق بينهما كما يظهر بالتأمل وسيمى تحقيقه فان حل على الاول
فتصریح بالايجاب والسلب لبيان نوعيه ولكونه مدار البيان والتحقيق ولم يحمل
على الثالث لعدم كونه من العلم بل من المعلوم فلا وجه لحمل الاسناد على النسبة
المطلقة وحل قيد ايجابا وسلبا الى القيد الاحترازي ولا يساعده نتيجة كلامه
قيل وجوب لازم مدن والايجاب متعدد منه والسلب ربودن وفي التاج الاتباع
افكنندن والانتزاع بكنندن انتهى حاصله الايجاب عبارة عن جعل الشيء
لازما للشيء والانتزاع نزع الشيء وتفرقه عن شيء في صورة لاثبات يكون
المحمول لازما للموضوع وفي صورة التي تفرق المحمول من الموضوع فالظ
تسمية الاثبات والنفى بالايجاب والسلب والاتزاع بحسب العرف
بمناسبة المعنى اللغوي في الجملة (قال الش فاذا قلنا الانسان كاتب آه) هذا
من قبيل التوضيح والاستدلال من الجزئي على الحكم الكلي وقصر على
صورة الحملي لكثرة شيوعه وحصول العلم على ما في الصورة الشرطية
بالمقايضة (قال الشارح فقد استندنا الكاتب الى الانسان ووقعنا آه) اى استندنا
الكاتب الى الانسان بالايجاب اى اوقعنا نسبت ثبوت الكتابة اليه فمع الواو
لحظف التفسير وازدادة النسبة ببيان اى هي ثبوت الكتابة فيل اعتراض
على كون النسبة للنسبة الجمالية هي ثبوت شيء لشيء بان الطرفين فيها
متحدان ولا يثبت احد المتحدين للآخر فهو اتحاد شيء لشيء ويدفعه انه
اريد ثبوت المفهوم لما صدق عليه على وجه الاتحاد وماله للاتحاد وغيره

ثبوت شيء لشيء تنبيهها على ان المحمول ينبغي ان يكون ظلا للموضوع والموضوع
اصلا له (قال الش فلا بد ان يدرك اولا الانسان الخ) اى بتقديم ادراك المسند
اليه مع ان تعريف الحكم يشعر بتقديم النسبة ثم المنسوب ثم المنسوب اليه لان
الموضوع مقدم ذاتا اذ لما لم يتصور ذات الموضوع لم يتصور ثبوت المحمول
وكذا الطرفين مقدم على النسبة لان النسبة امر نسبي قائم بالطرفين وعلمها
موقوف على علم الطرفين (قال الش ثم مفهوم الكاتب آه) اى ثم وزاد
لفظ المفهوم اشارة الى تأخره من ادراك المسند اليه والى ان المراد من جانب
المسند اليه الذات ومن جانب المسند المفهوم ويمكن ان يقال اطلق جانب
الموضوع ليعم القضية كلها من الطبيعية والحقيقية اذ الموضوع الذكري
وذا الموضوع قد يتحدان كما في قولنا الانسان نوع وقد لا يتحدان كما في قولنا
الانسان كاتب فيعم لفظ الانسان الى ارادة الموضوع الذكري او ذات
الموضوع ولانه قد اختلف المنطقيون في جانب الموضوع هل الحكم على ذات
الموضوع او على المفهوم بشرط السراية على الافراد فعلى القول الاول
يراد به ذات الموضوع وعلى الثاني يراد به المفهوم (قال الش ثم نسبة ثبوت
الكتابة الخ) اى الى الرابطة بين الموضوع والمحمول التي يقتضى اتحادهما
في الخارج وكذا النسبة الاتصالية والانفصالية يقتضى لزوم التالى للمقدم
او عدم جوده ومنعه فالاولى ان يقال نسبة ثبوت الكاتب لكن بينهما تلازم
يفيد احدهما ما يفيد الآخر (قال الش ثم وقوع تلك النسبة آه) يعنى باعتبار
المطابقة واللامطابقة في الخارج وفي نفس الامر هذا على قول من اثبت
النسبة بين فائهم لما روا ان في صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم
فالم يتصور النسبة لا يحصل الشك حكموا بثبوتها وعند ارتفاع الشك ينضم
الى الادراكات الحاصلة ادراك آخر وهو الوقوع والا وقوع كما يشهده
الوجدان لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر لكن فيه مناقشة اذ لا حد
ان يلتزم ان المدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم اعني
الوقوع واللاوقوع فالتفاوت في الادراك فانه في الاول مدرك بادرار غير
اذ عانى وفي الثاني بالادراك الاذ عانى واما عند قدماء المنطقيين اجزاء
القضية المعقولة ثلثة ادراك النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم
المسمى بالتصديق عند هم وليس مسبوقا بتصور نسبة هي مورد الحكم
وحقق المحققون مذهب المنقذين ونقل عن الشيخ في الشفاء ما يؤيده

اذ قال الشيخ القضية الجملة يتم بامور ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة
بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة بل يتخرج
الى ان يكون الذهن يعقل مع ذلك النسبة التي بين المعنيين باليجاب او سلب
فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي به ما في الضمير يجب ان يتضمن ثلث دلالات
دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة
على العلاقة ولا ارتباط بينهما ثم قال فظهر من هذا ان فيها معنى غير
الموضوع والمحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ الدال
على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات واما لغة العرب فربما
يحذف الرابطة فيها التكاء على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت هذا كلامه
(قال الش فادرك الانسان هو تصور آه) هذا تفصيل للحكم وما يتوقف عليه
مناسبة المادة الجزئية في كل القضية الجملة والشرطية حيث عبر عن الانسان
بالمحكوم عليه وعن الكاتب بالمحكوم به وعن ثبوت الكتابة بتصورا نسبة الحكمية
وغيرها هذا لبيان شامل لكل القضية بادنى عناية ويحصل التمييز بين العلم
والمعلوم تمييزا تاما لا يشبهه على احد (قوله نعم الحكم الجملي والاتصال
والانفصال الى الخ) اذ الحكم اما عبارة عن نسبة امر الى آخر بالايجاب او السلب
واما عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة والنسبة نعم نسبة
الجملي وهي ثبوت شيء او نفيه عنه ونسبة الانفصال وهي ثبوت شيء
عند ثبوت شيء آخر والاتقاء ونسبة لانفصال وهي ثبوت المباينة بين الشئين
او نفي المباينة فيكون الحكم ثابتا في مطلق القضية جملة او شرطية متصلة
او منفصلة فيدفع توهم اختصاص الحكم بالجملي ونسبة الجملي والانفصال
من قبيل نسبة الحال بالجملي او نسبة المتعلق بالمتعلق (قوله تأخر ادراك
مفهوم الكاتب عن ادراك الخ) يعني ان كلمة ثم موضوع للتراخي الزماني يدل
على تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان وكذلك تأخر ادراك
نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان من ادراكهما لكن هذا التأخر فيها ليس
متحددا بل الاول على الوجوب الاستحسانى والثاني على الوجوب العقلي اتوقف
النسبة على ادراك الطرفين بخلاف الاول اذ لا يتوقف لادراك المحمول على
ادراك الموضوع بل الاولى ان يدرك الموضوع اولا لكونه عبارة عن الذات
والمحمول عبارة عن المفهوم والمفهوم وان يتوقف على الذات باعتبار وجوده
الخارجي لا يتوقف عليه باعتبار الوجود الذهني والغرض من هذا الكلام

تحقيق الكلام وبيان وجه التأخير المستفاد من كلمة ثم الذي يفيد التساوي
وبين المتأخرين اما في الوجوب او في الاستحسان واما كل واحد من
الادراكات الثلاث فواجب وجوبا عقليا في التصديق فلا وجه لما قيل ان
وجوب التأخر هو المستفاد من كلمة لا بد ههنا فعلى هذا ينبغي ان يحمل
الوجوب المستفاد من قوله فلا بد ههنا ان يدرك على العرفي الذي هو اعم
من العقلي ليناوولهما انتهى لا ينبغي وجه ضعف هذا الكلام كيف يحمل
الوجوب المستفاد من قوله لا بد على الوجوب العرفي ولو حمل لزم جواز
التصديق بدون احد الادراكات الثلاث بل الوجوب محمول على العقلي البتة
والأخر مفهوم من كلمة ثم والوجوب العارض للتأخر ليس مستفادا من كلمة
لا بد بل هو ما في نفس الامر ثابت في ادراك النسبة دون المحمول (قوله فان
الاولى ان يلاحظ الذات الخ) المراد من الذات ما يقوم به الغير سواء كان
قائما بنفسه او بغيره وسواء كان موجودا في الخارج او في الذهن فيتناول
القضية التي موضوعها جوهر او عرض وعلى القضية الخارجية او الذهنية
مثلا العتقاء موجود والحركة مستقيمة وكذا المقدم يلاحظ اولا ثم الثاني لكونه
ملزوما والتالي لازما في المتصلة صريحا وفي المنفصلة استلزاما اعلم ان القضية
الجملية يلاحظ فيها اخذ الموضوع والمحمول على اربعة امور بان يراد من
الموضوع الذات او المفهوم وكذا من المحمول الذات او المفهوم فمن نسبة
الاثنين يحصل امور اربعة ارادة الذات من كليهما او ارادة المفهوم
من كليهما او ارادة الذات من الموضوع والمفهوم من المحمول او بالعكس
فالصورة الاولى فاسدة لان ما صدق عليه الموضوع بعينه ما صدق عليه
المحمول لاشتراط الاتحاد الخارجى سواء انحصر ما صدق عليه المحمول في ما
صدق عليه الموضوع او لم ينحصر كان مفهوم القضية ثبوت الشيء لنفسه
فيكون ضروريا فينحصر القضاء في الضرورية والصورة الثانية ايضا فاسدة
لانحصار القضية كلها طبيعية لكون الحكم على طبيعة الموضوع واما الصورة
الرابعة فهي ليست من القضايا المتغيرة لان المتغيرة ان يكون الحكم فيها
على الافراد دون المفهوم والحاصل ان المتغير ان يؤخذ في جانب الموضوع
الافراد وفي جانب المحمول المفهوم ليفيد الجملي ويكون معتبرة في العلوم (قوله
واما ادراك نسبة ثبوت الكتابة الخ) جواب عن سؤال مقدربه يفهم من
السابق ان مقتضى تراخي كلمة ثم كان وجوبا استحضاريا فيكون تأخر النسبة

الثبوتية وجوبا استحسانيا واجاب بان تأخر ادراك النسبة عن ادراكهما واجب عقلا فقد علم ان مراد المحشي ان الوجوب الاستحسانى وكذا الوجوب العقلى ليس مقتضى كلمة ثم بلا بيان الواقع فلا يرد ما قاله الافاضل من الجواشي وفيه ان الوجوب بعد تسليمه بالنسبة الى الموضوع والمحمول اذا كان استحسانيا كان تأخر النسبة عن المحمول المتأخر عن الموضوع ايضا استحسانيا كما يفيد العبارة وكذا تأخر الوقوع عن النسبة المتأخرة عن المحمول المتأخر عن الموضوع فالوجوب في عبارة الش استحسانى حرق لا يختلف معتبرة تارة استحسانيا وتارة عقليا كما يفيد سوق كلامه وان دأله على الاستحسان لو تم انما يتم في الموضوع والمحمول دون المقدم والالى وكلام الش في بيان ترتيب ما يجب تحققه في مقام تحقق الحكم المتناول لجميع الاحكام انتهى قد عرفت ان منشأ غلط حل وجوب الاستحسانى على كونه مقتضى كلمة ثم مع انه ليس كذلك وكذلك المقدم من جهة كونه ملزوما صراحة او استلزاما يدخل في الذات بمعنى ما يقوم به الغير فيتم الدليل للافضل المحشي متناولا كلام الش لجميع الاحكام (قال الش ادراك وقوع النسبة اول وقوعها الخ) هذا الكلام لبنائه على مذهب المتأخرين من المنطقيين بيانه ان النسبة التي هي مورد الوقوع واللاوقوع يقال له النسبة بين بين الوقوع واللاوقوع صفتان للنسبة بين بين وهي عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع ومعنا الوقوع واللاوقوع مطابقة ذلك الاتحاد لما في نفس الامر وعدمها فيكون الادراك المتعلق بهذا الوقوع واللاوقوع حكما بمعنى ادراك ان النسبة واقعة اولست بواقعة واما على مذهب المتقدمين الوقوع واللاوقوع صفتان للمحمول ومعناهما اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحادهما مع ذلك زيد قائم وزيد ليس بقائم يكون معناه على مذهب المتقدمين ان القائم متحد مع زيد وان القائم ليس بمتحدد مع زيد وعلى مذهب المتأخرين ان اتحاد القائم مع زيد مطابق لما في نفس الامر وانه ليس مطابقا له (قال الش بمعنى ادراك ان النسبة واقعة اولست بواقعة الخ) وقوع النسبة مضمون النسبة واقعة فيكون المعنى ادراك النسبة واقعة وزيادة كلمة ان يفيد ان المراد من الادراك اذعان النسبة كما عبره مثل هذا بعض الافاضل فح لا يدخل فيه التخيل والوهم والثبت ضرورة ان المدرك في هذه الصورة الوقوع واللاوقوع الا ان تلك الادراكات ليست على وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخيل والتجوز

وقيد اشارة الى ان التصديق نوع آخر من الادراك متساير للتصور منازرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجدان * اعلم ان القوم اختلفوا في ان التصديق ممتاز عن التصور باعتبار المتعلق اولافهم من قال ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق من وقوع النسبة اول وقوعها بل يتعلق لغيره من السبب واطرافها فالتصديق عندهم ادراك متعلق بوقوع النسبة اول وقوعها مطلقا والتصور ادراك متعلق بغير ذلك فيكون بينهما امتياز باعتبار المتعلق ومنهم من قال لا يجرى في التصور بل يتعلق بما يتعلق به التصديق وغيره من الاشياء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات والوازم كاحتمال الصدق والكذب دون المتعلق وهذا هو المقصود عند المحققين بشهادة الوجدان الصادق وفيه اشارة الى ان متعلق التصديق ليس تفصيل ان النسبة واقعة اولست بواقعة كما يتبادر منه والا لزم في كل تصديق تصديقات غير متناهية مثلا قضية زيد قائم تصديقه ادراك ان نسبة قيام الى زيد واقعة وهذا ايضا قضية فتصديقه كذلك ثم وثم الى غير النهاية بل اصر اجمالى ذات فصل ان النسبة واقعة اولست بواقعة على ما حقق في محله (قوله يريد انا لا نعى بادراك وقوع النسبة آه) الغرض من هذا بيان فائدة التفسير وباعث التفسير وقوع النسبة لكونه تقييدا ادراكه بحتم على وجه ثلثة ادراك المضاف فقط وادراكه مع قيد الاضافة وادراكه من حيث كونه مضمون الجملة الخيرية فالاولان من قبيل التصور ليسا تصديقا والثالث فقط يكون تصديقا ورفع هذه الاحتمالات وتعيين المقى بادر الى التفسير فلا يرد ما قيل من انه لا فرق بين قوله ادراك وقوع النسبة وقوله ادراك ان النسبة واقعة في المعنى لما اجمع عليه النحاة من الثاني في تأويل الاول لانه تأويل ليس جار في فن المنطقى وكذلك لا يلزم ان يكون المأول كالاصل في جميع الاحكام الجارية على الاصل مثلا الاصل جملة خبرية والمأول ليس كذلك ومدار التصديق كونه جملة خبرية وفيه اشارة الى كون الادراك المتعلق بهذه النسبة بمعنى الاذعان لا كسائر الادراك كما قررنا من الاختلاف الواقع في ذلك الادراك فلا يرد ان ادراك ثبوت نسبة الكتابة يحتاج ايضا الى التفسير لاحتماله ادراك مفهوم المركب التقييدى المستعمل في الملاحظة القابل للحكم عليه وبه مع انه ليس ادراك النسبة الحكمية كذا انه هو ادراك معنى غير مستقل ملحوظ بتعيينه ملاحظة الطرفين على وجه يكون آله

بملاحظة فلا وجه لبيان احدهما دون الاخر انتهى لعدم الاختلاف واعلم
 مزيد الاهتمام بشأنه ولدلالة السباق على المعنى المقى (قوله يسمى حكماً
 ايجابياً) قيل من قبيل نسبة الكل الى الجزئ وكذا السلبى (قوله ولا شك
 ان ادراك وقوع النسبة آه) لان وقوع النسبة عبارة عن مطابقة النسبة
 لما في نفس الامر على ما ذهب اليه المتأخرون فيكون الوقوع واللاوقوع
 من قبيل النسبة بين النسبة الذهنية المأخوذة في القضية وبين النسبة النفس
 الامرية او الخارجية واعلم بالنسبة يترقف على العلم بالمتنسبين احدهما
 النسبة الحكمية المضاف اليه للوقوع فيلزم تأخر ادراك وقوع النسبة
 عن النسبة الحكمية فيكون للوقوع واللاوقوع طرفان باواسطة وهما ح
 المحكوم عليه وبه او طرفان بلا واسطة وهما النسبة الخارجية والنسبة
 الذهنية (قال الش و ربما يحصل ادراك النسبة الحكمية الخ) هذا تعليل
 المستفاد من قوله فلا بد ههنا الخ) وهو ان نسبة ثبوت الكتابة جزء مستقل
 من القضية وادراكه غير ادراك وقوع النسبة وهذا الادراك سبب عدول
 المتأخرين الى كون اجزاء القضية اربعة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
 بين بين ووقوع النسبة اولا ووقوعها حيث لما رأوا ان في صورة الشك
 قد تصورت النسبة بدون الحكم فلم يتصور النسبة لا يحصل الشك وعند
 ارتفاع الشك ينضم الى الادراكات الحاصلة ادراك آخر كما يشهد به الوجدان
 لانه يزول ادراك ويحصل ادراك آخر بدله فاثبتوا تلك النسبة غير الوقوع
 واللاوقوع فلما اختار الش مذهب المتأخرين فتصدى الى بيان سبب اثباتها
 ومغايرة ادراكها للادراك الذي هو الحكم (قال الش فان الشك في النسبة
 او توهمها الخ) ضرورة انه بعد ادراك الطرفين ليس شاكا ولا متوهمها
 ما لم يحصل له ذلك الادراك الثالث وهما في هذا الحال يجوز كلا من طرفي
 الحكم اما من ترجيح او بدونه فيظهر ههنا ادراك امر آخر هو مدار الحكم
 وهذا تعليل لحصول النسبة الثبوتية بدون الحكم لكن يفيد حصول النسبة
 ولا يفيد قيد بدون الحكم فضم قوله لكن التصديق لا يصدق ما لم يحصل
 الحكم يعني ليس في الجملة الاولى تصديق الا بعد حصول الحكم فثبت
 حصول النسبة بدون الحكم في صورة الوهم والشك اذ لو كان حصول النسبة
 عين الحكم لكان الوهم والشك تصديقا مع انه ليس كذلك فعلى هذا يكون
 قوله لكن معطوف على قوله الشك في النسبة وان كان وقع توهم ان في صورة

الشك والوهم يحصل التصديق قيل ان لكن التصديق معطوف على قوله
 وربما يحصل اثبت بالمقدمة الاولى مغايرته لادراك النسبة وبالمقدمة الثانية
 انه لا بد منه في التصديق فأمل ويمكن ان يقال قوله لكن التصديق لا يحصل
 آه دفع توهم يورد على الاول ان المدرك في صورة الوهم والشك هو بعينه
 المدرك في صورة الحكم اعني الوقوع واللاوقوع والتفاوت في الادراك فانه
 في الاول مدرك بادراك غير ادعائى وفي الثاني بالادراك الادعائى فلا يثبت نسبة
 بين بين غير الوقوع واللاوقوع فدفعه بان التصديق او الوهم والشك
 مشترك في ادراك النسبة بين بين ثم يزول الشك والوهم فينضم الى الادراكات
 الحاصلة ادراك آخر مغاير بالذات للادراكات الحاصلة فيحصل التصديق
 (قوله لا خفا في تمام ادراك الانسان الخ) هذا توجيه لاختصاص بيان
 التمييز من بين الادراكات الاربع بالتمييز بين الادراك الثالث والرابع بان الالتباس
 والخطا لا يكون الا بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذي سمي به
 حكماً وجهه ان متعلق الادراكات الثلاث متميز بخلاف الثالث والرابع فقد علم
 ان عدم التميز باعتبار المتعلق بالنسبة الحكمية التي هي مورد الوقوع واللاوقوع
 والنسبة التي هي مورد الحكم وهو وقوع النسبة الحكمية اولا ووقوعها وان كانتا
 متميزين بالذات والمنهوم بداهته لا يكونان متميزين باعتبار كونهما متعلقا
 بالحكم فالالتباس والخطا في ايهما متعلق بالحكم وموجود في القضية بحيث
 ذهب المتقدمون الى انه لانسبة في القضية غير النسبة التي هي مورد الحكم
 فهي الوقوع واللاوقوع وذهب المتأخرون الى وجود النسبة بدونهما
 لحصول الالتباس في النسبة التي هي جزء القضية فانفس في ادراكها فلا وجه
 لما قيل هذا الكلام منه قدس سره انما يصح اذا كان النسبة الحكمية هي النسبة
 التامة الخبرية الثبوتية كما في المرجية والسلبية كما في السالبة كما ان الحكم كذلك
 كما عرفت واما اذا كانت النسبة الحكمية هي النسبة التقييدية الثبوتية في
 الموضوعين فلا يصح اذ لا نزاع في ان الحكم هي النسبة التامة الخبرية الثبوتية
 في الايجاب والسلبية في السلب وبين النسبة التقييدية والنسبة التامة الخبرية
 بون بعيد وكذا بين النسبة الثبوتية والسلبية فكيف يتصور الالتباس بينهما
 انتهى هذا لا يساعد عبارة الشارح كما لا يخفى على انه لا يثبت النزاع بين
 المتقدمين والمتأخرين (قوله فان لم شكك في النسبة الحكمية مژد الخ)
 هذا تعليل لحصول ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم اذ المسك لما كان

مترددا في وقوع النسبة او لا وقوعها يتساوى الطرفان ويمكن وجودها
عنده والوقوع واللاوقوع صفتان للنسبة والموصوف لو لم يتصور كيف
يمكن وجود الوصف بدون الموصوف فيلزم حصول ادراك النسبة الحكمية
بدون ادراك الوقوع واللاوقوع المسمى بالحكم فيلزم التغاير بينهما جزما
(قوله وكذلك من ظن الخ) هذا التحقيق التغاير بين الادراك النسبة الحكمية
والادراك التصديقي في صورة الوهم على سبيل الشك وعلى سبيل الاجال
قبي الصورتين لو لم يحصل الادراك للنسبة الحكمية لم يتحقق الوهم وهو
احتمال وقوع النسبة على سبيل المرجوحية ولو حصل بعد الادراك للنسبة
ايضا الحكم السليبي او الحكم الايجابي لم يتحقق بالوهم ايضا لحصول الجزم
على اللاوقوع او الوقوع فيلزم تغاير ادراك النسبة الحكمية لادراك المسمى
بالحكم في صورة الوهم فتصوره لان في صورة الوهم اما ان يظن وقوع النسبة
وتوهم عدم وقوعها واما ان يظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فان كان
الاولى حصل ادراك النسبة الحكمية وتجويز جانب السلب تجوزا مرجوحا
ولم يحصل الحكم السليبي وان كان الثاني حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجويز
جانب الايجاب تجوزا مرجوحا ولم يحصل له حكم الايجابي فاياما كان يحصل
المغايرة بين الادراك للنسبة الحكمية والادراك المسمى بالحكم فثبت المظ
الش وعند متأخر المنطقيين الخ) معطوف على مقدر وهو هذا البيان عند
التحقيق وعند المتأخرين يعني الامام الرازي وتابعيه وهذا من توهم العبارة
التي يعبر عنه فيها بالاستناد والايجاب والابقاع والانتزاع والا فالتحقيق
ليس لانفس ههنا تأثير وفعل بل اذعان وقبول للنسبة وادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة فهو من مقولة الكيف وقد صرح بعض المحققين
ان في حصول الصورة في الذهن ثلثة امور الصورة الحاصلة وقبول الذهن
الصورة من المبدأ الفياض واصفاة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب
بعضهم الى ان العلم هو الاول فكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثاني
فيكون من مقولة الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة
واما انه نفس حصول صورة في الذهن فيكون من قبيل الفعل فلم يقل به
اخذ فعلى هذا ان كان الحكم فعلا لا يكون من العلم على هذه المذاهب فيكون
خارجا من المقسم (قال الش فلو قلنا ان الحكم ادراك آه) هذا تفضيل على
المذهبين فعلى التحقيق يكون التصديق تصورات اربع وهو داخل في المقسم

وعلى القول الثاني يكون مركبا من الانفعال والفعل وقول المص ويقال
للجموع تصديق اما عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة كما هو الحق او عن
ادراكات ثلثة والحكم الذي هو الفعل فعلى هذا لا يصح التقسيم اذ الفعل والداخل
فيه الفعل لا يكون علما فتأمل (قال الشارح هذا على رأى الامام آه) كلمة هذا اشارة
الى القول الثاني على ما اشتهر مذهب الامام من الحكم من مقولة الفعل لكن
عبارة المص يحتمل على القولين بناء على هذا يمكن ان يكون هذا اشارة الى
المذكور الاعم من تصورات اربع ومن تصورات ثلثة مع الحكم * اعلم ان ضبط
هذا المقام ان يقال ان الحكم اذا كان ادراكا فحقه ان يسمى تصديقا ويجعل
قسما من العلم مقابل للتصور الذي هو ما عداه من الادراكات كما ذكره الاوائل
اذلا اشكال ح في انحصار العلم فيها وامتناع كل منهما عن الآخر بطريق
يوصل اليه ولا في اجزاء صفات التصديق من الظنية وغيرها عايه لانها
من صفات الحكم واما جعل التصديق عبارة عن المجموع لا يخرج عن الاعتراضات
التي قررنا انفا على سبيل الاجال على انه ليس له موصل يخصه بل التصورات
الثلاث انما يكسب بالقول الش والحكم وحده يكسب بالحجة ولا يشبه على ذي
فطنة ان المقي من التقسيم بيان ان كلاما من القسمين له موصل على حدة بل نقول
انا لانعني بالتصديق اما حصل من الحجة وهو الحكم فقط دون المجموع
وان كان الحكم فعلا كما توهمه اكثر المتأخرين فالصواب ان يسمى ايضا
تصديقا واذ قسم العلم الى التصور الساذج والتصور المقارن للتصديق
فيكون العلم مطلقا طريق واحد هو المعرفة والتصديق المقارن له طريق
آخر ولا سبيل ح الى جعل الحكم قسما من العلم ولا جزء من احد قسميه لان الحكم
من مقولة الفعل والعلم من الكيف ولا يصح ان يكون الحكم قسما من العلم
ولا جزء من احد قسميه وذهب بعضهم الى ان لفظ العلم على هذا التقدير
مشترك اشتراكا لفظيا بين الادراك الذي هو التصور وبين الحكم الذي هو
التصديق وجعل تقسيم اليهما كتقسيم العين الى الباصرة والجارية (قال الش
واما على رأى الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط الخ) لا غير من التصورات
بل هي من الشروط وهذا المذهب على رأى جميع الحكماء لا اختلاف بينهما
الا في المتكلمين والحكم عند هم من مقولة الانفعال او الكيف لامن الفعل
(قال الش وفرق بينهما من وجوه الخ) هذه التفرقة مفهوم من السابق
على سبيل الازوم وقد صرح بالتصديق على مذهب الحكماء يكون عبارة

عن ادراك واحد لا تعدد في الادراك كما كان في ما ذهب اليه الامام ولكون
البساطة بالاضافة فلا يضر تركيب الحكم من الجنس والفضل اذ هو قسم
العلم الذي هو قسم من الكيف لا يقال في ادراك ان النسبة واقعة اولست
بواقعة ادراكات متعددة كما قررنا لانا نقول هذا الادراك حالة اجمالية مبدأ
لتفصيل لا تعدد فيه بالفعل وكذلك تصور الطرفين على سبيل الجزئية
فيما ذهب اليه الامام وهو على سبيل الشرطية في مذهب الحكماء وبور
على ما قاله الامام ان الموصل له لا يكون واحدا دون ما قاله الحكماء وكذلك
ان الحكم يكون نفس التصديق على مذهب الحكماء وجزؤه على مذهب
الامام وهذه الوجوه الثلاثة وان كانت متلازمة بحسب التحقيق ليست متلازمة
بحسب المفهوم وتكون كل واحد منها منشأ للفرقة بحسب المفهوم على
ان هذه الوجوه يكون كل واحد منها منشأ الاعتراض على الامام وسبنا
مرجحا لقول الحكماء (قوله توهم ان الحكم فعل من الافعال النفسانية الخ)
يعني من افعال القلب لكون متعلقه من الامور المعقولة غير بالتوهم اذ كون
الحكم من مقولة الفعل مخالف لمذهب الحكماء والمتكلم لان الحكم المسمى
بالتصديق حاصل بالنظر الصحيح وقبل النظر ليس حكم وتصديق في القضية
والحاصل بالنظر عند المتكلمين بطريق العادة يعني يخلق الله تعالى على
جري العادة فيكون فعل الله تعالى والنفس يد عن هذا الفعل فهو من مقولة
الانفعال وعند الحكماء ان الانفعال ليست موجودة للنتائج بل هي معدة للنفس
لقبول صورتها العقلية عن واهب الصور ولولا ان الحكم صورة ادراكية
متعلقة بوقوع النسبة او لا وقوعها لما صح ذلك اي فيضان تلك الصورة من
واهب الصورة لان الحكم اذا لم يكن صورة ادراكية لم يكن قابضا عن واهب
الصور عقيب النظر لان الفائض منه عقيب ليس الا الصورة الادراكية
واذا لم يكن الحكم فائضا لم يكن صور النتائج فائضا منه لان صور النتائج
ليس الا الحكم واذا كان الحكم صورة ادراكية فائضا عن واهب الصور
لم يكن فعلا من افعال النفس والالكان النفس قابلا وقاعلا له وهو ما (قوله
بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم يدل الخ) مذيبيان منسأ التوهم
وجد لمناسبة ان الالفاظ المعبرة بها في بناء الافعال لتعريف ذلك من صفات
المتكلم من جهة الصدور فهو من قبيل الفعل ولهذا عبر الش بالايقاع
والانزع وحقق كونه من مقولة لفعل على هذا التعبير وهذا يدل على ان كونه

من الفعل باختيار التغيرات والالفاظ لباختيار الامر المعنوي قيل ان القول
بفعلية الحكم التي ذهب اليه الامام ومن تبعه منبأ امر معنوي وهو ان الايمان
مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به
لا بد ان يكون فعلا اختياريا بالتصديق لا بد ان يكون فعلا اختياريا انتهى
* اعلم ان بعض المشايخ ذكر فرقا بين معرفة اهل الكتاب نبوة محمد عليه السلام
وبين التصديق للمؤمن ان التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم
من اخبار الخبر وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق ولذا يثبت عليه وقال
بعض المحققين هناك هذا القول امر مشكل لان التصديقات من اقسام العلم
وهو من اقسام الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية لانا اذا تصورنا
شهادتين الشكك في انها بالاثبات او بالنفي ثم اقيم البرهان على ثبوتها
فالذي يحصل لنا هو الادعاء والقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم
والاثبات والايقاع نعم نحصيل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة
الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وبهذا الاعتبار يقع التكليف
بالايمان وهذا هو المراد بكونه كسبيا او اختياريا فقد علم من هذا التحقيق
وان ذهب البعض الى فعلية الحكم والتصديق وهو خلاف التحقيق (قوله
لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك النسبة واقعة الخ) هذا الدليل وان كان
مركبا من الوجداني فيفيد القطع اذ ار جعنا الى وجدنا اننا اذ ليس هناك نفس تأثير
وفعل بل ادعاء وقبول للنسبة واما ما قيل من انه ان اريد انه لم يحصل شيء
سوى ذلك مطلقا فم اذ لا يحصل التصديق بمجرد ان يحصل في ذهنك
كون الشيء منسوب اليه للوقوع في نفس الامر بل لابد من الايقاع وهو ان ينسب
اليه الوقوع نفس الامر باختيارك فان العالم بالوقوع المعاند لا يسمى مضدقا
كالكفار العالمين بصديق الرسول عليه السلام المعاندين له ولورده هذا المنع
عليه بنى الكلام على الوجدان فليس بشيء اذ التصديق الشرعي واو سلم
عين تصديق المنطقي يجوز ان يكون التصديق الشرعي معتبرا بسبب مباشرة
الاسباب وصرف النظر ورفع الموانع والكفار المعاندين ليس لهم هذه
المباشرة ويمكن ان يقال ولو حصل اهم التصديق الضروري يربدون
دفعه ولا يتقانون وتحمّلون على الاوهام فلهذا لا يعبد تصديقا (قوله
اي مطا بقته لما في نفس الامر الخ) هذا التفسير بناء على اختيار مذهب
المتأخرين من المنطقيين حيث اثبتوا النسبة بين بين فم وقوع تلك النسبة

عبارة عن مطابقة لما في نفس الامر كما قررناه (قوله وذلك لان العقل الخ) هذا
اثبات للمقدمة النظرية اصل الدليل منسوق لعدم كون الحكم الذي هو الفعل
انفعالا على صورة الشكل الثاني هكذا اذ لا شيء من الفعل بانفعال وكل ادراك
انفعال ينتج انه لا شيء من الفعل بادراك واثبت المحشى قدس سره الصغرى
النظرية بان الفعل هو التأثير ولا شيء من الانفعال يتأثير بل هو يتأثر وقبول
الاثري ينتج انه لا شيء من الفعل بانفعال وهو مال قوله فلا يصدق احدهما
على ما صدق عليه الاخر بالضرورة وعدم صدق احدهما على الاخر
ح لا لزوم كون الشيء فاعلا وقابلا وهو بطبا بالضرورة على ان الاجناس العالية
على ما حصرها الحكماء الى العشرة متباينة كل واحد منها على الاخر
والا لم يكن جنسا عاليا مستقلا والفعل جنس منها والانفعال جنس آخر
منها فليزعم التباين بينهما (قوله واما ان يكون الادراك انفعالا) هذا اشارة
الى عدم صحة الكبرى على اطلاقه اذ وقت حصول الصورة في النفس يحتمل
فيه امور ثلاثة نسبة الصورة الى ذى الصورة ولم يقل بها الحكماء وانتفاش
النفس بالصورة الحاصلة والصورة الحاصلة لكل منهما قائل من الحكماء
فان فسر ادراكه بالاول يكون من الانفعال وان فسر بالثاني يكون من الكيف
فلا يصح الكبرى على الاطلاق لكن عدم صحتها على الاطلاق لا يضر
اثبات المدعى وهو ان لا يكون الفعل ادراكا اذ على اى تفسير كان يستدل
بهذه الصورة في التفسير الاول كما بين وفي التفسير الثاني يقال لا شيء من الفعل
بكيف وكل ادراك كيف فينتج المط والى هذا اشار قدس سره بقوله فلا يكون
فعلا ايضا (قوله فيكون من مقولة الكيف الخ) اذ يكون الصورة الحاصلة
هيئة مرتسمة منتزعة من ذى الصورة لا تقتضى قسمة ولا نسبة وهى الكيف
وهو هيئة في شئ لا يقتضى ذاته قسمة ولا نسبة ان الحكماء حصروا الممكنات
الموجودة تحت الجوهر والعرض قسموا العرض الذى هو عرض عام للمعقولات
الى تسعة بالاستقراء الكم والكيف والابن والتمنى والاضافة والملك والوضع
والفعل والانفعال فكل ممكن موجود قائم بذاته داخل تحت الجوهر وكل
موجود قائم بغيره داخل تحت المعقولات التسع وهذه تسمى اجناسا عالية
احدها الجوهر وباقيها العرض وكل من هذه الاجناس وما تحتها مبين بالذات
الى كل واحد منها وما تحتها ومما زك كل واحد منها من الاخر بالامتيار الذاتى
واذا تمهد هذا فاختلّفوا في العلم قال بعضهم من مقولة الكيف وبعضهم

من مقولة الانفعال والاصح قول الاول على مذهب من قال منهم الحاصل
في العقل اشباح الاشياء لانفسها واما على مذهب من قال منهم العلم والمعلوم
متحد بالذات متغاير باعتبار الوجود الذهني والوجود الخارجي فالحق
ان يحكم على العلم بالمعلوم جوهر او عرضا كيفا وانفعال او اضافة فتأمل
(قوله هذا هو الحق الخ) دون سائر من مذهب الامام وما لزمه من كلام
المصن وحقيقته باعتبار موافقته للغرض بمعنى الرجحان ويمكن حقيقته باعتبار
مطابقته لما في نفس الامر اذ مع قطع النظر عن اصطلاح القوم التصور
والتصديق وذاهما ممتازان في نفس الامر فالحق دون الاخر على ان التصديق
ما صدقه الى ما صدقه في نفس الامر فهو الحق دون الاخر على ان التصديق
ليس امرا اعتباريا حتى لا يلاحظ المطابقة في نفس الامر والمطابقة كما يظهر
بالقياس الى علم الله تعالى امر لا يعاد بالايان والتصديق والمأمورية وجود
وذا والاصطلاح في معنى التصديق يحتمل الموافقة واللا موافقة لذات
المأمورية الموجود (قوله انما هو لامتياز كل واحد منهما الخ) اللام محمول
على التخصيص لا الحصول لان اصل القسمة والامتيار ثابت في نفس الامر
لا بسبب الموصول فح لا يتم القصر واذا جعل على التخصيص يكون الحاصل
ان للعلم جهات متعددة يصح بكل منها تقسيمه مثلا كونه على طريق الحصول
والحضور وعلى طريق الاجال والتفصيل وكونه من المقولات وغير ذلك
ليكن لم يحصل من التقسيم بسبب تلك الجهات امتياز لكل واحد منهما
عن الاخر بطريق الموصول بل يحصل بالتقسيم الى التصور والتصديق
اذا الموصول الى التصورات هو القول الش والموصول الى التصديقات هو الحجة
وذلك الامتياز يلازم غرض المنطقيين اذ غرضهم بيان سبب تحصيل المطالب
الجزئية تصور يا وتصديقا وكان يباين على طريق الجزئية امر عسير او متعذرا
لكثرةها وعدم انضباطها فاذا كان بيان الموصول الى التصور والموصول
الى التصديق على وجه الكلى امرا مضبوطا ومشتتلا لاكتساب جميع المطالب
حاولوا الى هذا التقسيم لتخصيص الامتياز لا تمام غرضهم (قوله ثم الادراك
المسمى بالحكم له طريق الخ) معطوف على قوله لان تقسيم العلم الى هذين آه
وهاتين المقدمتين تمهيد مقدمة ودليل في الحقيقة على قوله فلا فائدة في ضمها
الى الحكم آه على وجه الترتيب فلذا اتى بتم والمراد ومن الادراك المسمى بالحكم
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وذلك لو كان نظريا يوصل اليه

بالنظر الصحيح حيث يعد الترتيب النفس الى قبضان النتيجة من الغياض
فيه بض فيذ عن الذهن النتيجة فهذا الادراك اما انفعال او كيف فلا يرد
ما قبل من ان المحض ان يمنع ذلك وتقول ان ادراك ان النسبة واقعة اولست
بواقعة اذا كان مع الايقاع وهو ان ينسب باختيارك الوقوع اليها فطريقها
الحجة اما اذا حصل في ذهنك كونها منسوبة اليها للوقوع من غير اختيار
فلا يحتاج الى الحجة فالمكنسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم وليس
كذلك الادراك نفسه كما زعمت بل الحكم فعل مقارن به انتهى اذ لم يدع جميع
الادراك حاصل بالحجة بديهي او نظريا وسواء كان الحكم ادراكا او فعلا
على انه من قبيل اختلاط المذاهب اذ كلام قدس سره مبنى على كون
الحكم ادراكا (قوله فتصور المحكوم عليه آه) الفاء للتفصيل والتخصيص
بالذكر لكون هذه التصورات الثلاث مناط الخلا ف (قوله فلا فائدة في ضمها
الى الحكم الخ) الفاء نتيجة متفرعة على قوله لان التقسيم آه اصل الدليل
والدعوى هكذا ان مذهب الحكماء حق دون مذهب الامام لان في مذهب
الامام يضم تصور المحكوم عليه وبه وتصور النسبة الى الحكم بغير فائدة
ويجعل المجموع قسما واحدا من العلم المسمى بالتصديق دون مذهب
الحكماء وكل ما لا يضم فيه شيء بغير فائدة حق دون ما يضم فيه فينتج المط
واثبت الصغرى النظرية بقوله لان تقسيم العلم آه تصويره لما كان تقسيم
العلم الى قسمين ليمتاز كل واحد منهما عن الآخر بطريق الموصل وكان
الادراك المسمى بالحكم له طريق واحد وهو الحجة وما عدا ذلك طريق
واحد وهو القول الش فلا فائدة في ضم تلك التصورات الى الحكم آه لكن
المقدم حق والسالى مثله اثبت الملازمة بقوله لان في هذا المجموع حقيقة
المقدم بقوله فن لا حظ مقصود الفن آه فعملك التصور في صورة الاقتراحي
قبل الملازمة مسلمة على تقدير كون الحكم ادراكا واما على تقدير كونه فعلا
فلا ادراك النسبة من حيث الايقاع الذي هو فعل النفس له طريق خاص
لادراكه من حيث الذات انتهى انا اقول لاله طريق خاص غير الحجة والقول
الش فعملك البيان وعلينا الجواب مع انه سلم هذا القائل قبيل هذا ان ادراك
النسبة اذا كان مع الايقاع فطريقها الحجة وقيل لقائل ان يقول ان ذلك
الادراك اكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها لا تلاحظها
بمنزلة الهيئته للسري بالمر او احدا الحقي فكما ان الحاصل في الخارج

السري مع ان العمل لم يتعلق الا بالهيئته وكذلك الحاصل بعد الحجة
هو المجموع وان كان متعلقا بالادراك المذكور وكما ان متعلقه اعني النسبة
الخبرية بمنزلة الهيئته للقضية بسببها صار الكل اعني الطرفين والنسبة
امر واحدا حقيقة مغاير الكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل
بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة جزءا من المعلوم
فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الامور المذكورة شرطا
في الاول وشرطا في الثاني فح النزاع لفظي فن نظر الى ان الحاصل بعد الحجة
ليس الا الادراك المذكور قال ببساطة ومن نظر الى ان الادراك المذكورة
بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجة ادراك واحدة متعلق بالقضية
قال بتكبيته ومن نظر الى انه لا يكتفي في التصديق بمجرد الادراك المذكور
بل لا بد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والالكان ادراكا تصوريا متعلقا
بالقضية مسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروض للحكم سواء قلنا انه الادراك
المذكور او مجموع الادراكات الثلاث فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق
باي معنى تريد واما النظر الى مقصود الفن اعني بيان طرق الاكتساب
فلا يرجع شيئا من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالكاسب اما
باعتبار نفسه او باعتبار جزئه انتهى نحن نقول ان جعل الادراك بمنزلة
الهيئته للسري ليس بشيء لانه وان كان الحاصل هو المجموع فيهما ليس
جزء السري جزء من العمل ولا من الهيئته وفي التصديق يلزم ان يكون جزء
من الادراك ومن عمل المصدق مع انه ليس كذلك اذ المكنسب بالحجة هو
الحكم فقط دون التصورات فيكون قياسا مع الفارق وكذلك جعل الادراك
بمنزلة الهيئته للقضية اذ جعلوا الطرفين والنسبة اجزاء من المعلوم كذلك
جعلوا متعلقاتها جزءا من العلم المطلق الاعم الشامل للتصور والتصديق واما
الجعل جزءا من قسم العلم وهو التصديق فغير صحيح اذ ليس جزء منه فكيف
يجعل جزءا فعلى هذا يكون النزاع معنويا راجعا الى المعنى في التحقيق
فيرجع خصوص الموصول بجانب مذهب الحكماء بالضرورة اذ سلم كون
الغرض من التقسيم الامتياز بالموصل (قوله لان هذا المجموع او متعلق بقوله)
فلا فائدة لاشي للمجموع طريق خاص بغير الحجة والقول الش بحيث
يكنسب المجموع من حيث المجموع منه بل بعضها وهو الحكم يكتسب
بالحجة وبعضها وهو التصورات الثلاث يكتسب بالقول الش (قوله فن لا حظ

نقصود الفن الخ) هذا اشارة الى اثبات كون الغرض من التقسيم الاختيار بطريق يستحصل به اذا لما كان المقصود من الفن بيان الطرق الموصلة الى المطالب ولما حصرنا على طريقين وهما القول والش والحجة لم يشبه الى من يلاحظ ان الواجب في تقسيم العلم ملاحظة الامتياز فيلزم ان يكون مكسب احد الطريقين احد قسمي العلم ومكسب الحجة هو الحكم فقط لكنه لما كان الحكم ثابتا للوقوع الذي هو صفة النسبة الموقوفة على المشيئين توقف وجود الحكم ذهنا وخارجا الى امور ثلاثة تصور المحكوم عليه وبه وتصور النسبة فجعل تلك الامور الموقوفة عليها من افراد القسم الاخر شروطا في وجود الحكم لاشطر اذا خلا في التصديق (قوله واذا عرفت هذا الخ) هذا تمهيد على الاعتراض على تقسيم المص بعدم مطابقته على كل المذهبين وبيان حق التقسيم على كل واحد منهما فان قيل يرد على تقسيم على مذهب الحكماء اذا كان التصديق عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة فاما ان يتوقف ذلك الادراك على التصورات الثلاث او لا لسبيل الى الثاني فالتفاء الادراك بالتفاء تلك التصورات بالضرورة وعلى الاول اذا كان الحكم غنيا عن الاكساب وكان تلك التصورات واحدا كسبيا كان التصديق كسبيا وح يكون اكسابه من القول والش وهو بطر واما ككون الحكم كسبيا بسبب كسبية طرفيه او احد طرفيه فلانه موقوف على تصور الطرفين فاذا كان تصور احد طرفيه كسبيا يكون الحكم كسبيا لتوقفه على الكسب ح لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فاكتسابه انما يكون بما يكسب به طرفاه وهو القول الشارح ذلك الكلام في الحكم الذي لم يحتاج في حصوله الى نظر بعد تصور طرفيه وان كانا بالكسب ومثل هذا الحكم لا يكسب من الحجة قلت ان مثل هذا الحكم لانم ان يكون كسبيا بل يديه عند الحكماء لان الاحتياج المنفي من التصديق البديهي هو الاحتياج بالذات وثبوت الاحتياج بواسطة لا يتاني ذلك (قوله واما ان يكون ادراكا لغير ذلك الخ) اي يكون ادراكا واحدا متعلقا لغير ان النسبة واقعة او ليست واقعة سواء تعلق بالمحكوم عليه وبه والنسبة او بغيره مر كبا ناقضا او مر كبا تاما انشائية او خبرية يشك فيها او يتوهم فرق بين ان يقال ادراكا لغير ذلك وبين ان يقال ادراكا غير ذلك اذ في الثاني يحتمل ان يكون الغرض صفة لا مفعولا فتح يشمل على الادراك

المطلق اذا المطلق غير المقيد لقائل ان يقول الغير اعم من ان يكون ادراكا متعلقا بالحكم وحده وبالادراك المطلق وحده او كان متعلقا بان النسبة واقعة او ليست واقعة مع التصور الاخر فيكون المجموع مدركا فتح يلزم دخول التصديق في التصور وقد يجاب عن الاولين بانه ح يكون الحكم والادراك المطلق مدركا لا ادراكا ويمكن ان يجاب عن الثالث بان المراد الادراك الواحد بالوحدة النوعية وفي صورة الثالثة ليس واحد بالتويع او بان يقال ان الصورة الثالثة من حيث المجموع خارج من قسم التصديق داخل في قسم التصور فالاجيب ان يقال في التقسيم على مذهب الحكماء العلم اما حكم او غيره والاول التصديق والثاني التصور وهو مطابق لما ذكره الشيخ وغيره من محققى هذا الفن كذا قيل في شرح المطالع (قوله واذا اردت تقسيم على مذهب الامام الخ) اي على ما هو تحقيق مذهب الامام وان كان ظاهر مذهبه موهما ان يكون الحكم من مقولة الفعل وتحقيقه انه من مقولة الكيف او الانفعال وبيان المحشى قدس سره بوافق على التحقيق حيث جعل التصديق عبارة عن الادراكات الاربع دون الادراك الثلاث مع الحكم فلا يرد انه ليس موافقا لمذهب الامام (قوله ادراكا لامور اربعة آه) اي ادراكا واحدا متعلقا بامور اربعة حيث حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية فلا يرد ان وحدة المقسم معتبرة فكيف تندرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد وللتنبيه على ذلك قال ادراكا بلفظ الاربع كذا قيل وفيه بحث اذ تعدد الادراك بتعدد المدرك فكيف يتعدد المدرك بدون تعدد الادراك فلا يجاب بان وحدة المقسم نوعيه فلا ضير ولا يتاني تعدد الاشخاص كما قيل في السابق * اعلم ان المقسم في قولنا العلم اما كذا واما كذا لا يمكن ان يكون مطلق العلم اعم من ان يكون واحدا وكثيرا بل انما يكون العلم الواحد لانه لو كان موردا لقسمه مطلق العلم لم ينحصر العلم في القسمين لانه باعتبار ان يكون واحدا منقسم الى التصور والتصديق وباعتبار ان يكون كثيرا جاز ان ينقسم الى التصديقين والى التصورين والى التصورات والتصديقات وح لا ينحصر في القسمين بل يجب ان يكون المورد علما واحدا حتى يلزم الحصر فاد المقسم العلم الواحد فلا يندرج التصديق تحته لانه على ما قسمه المحشى قدس سره يكون عبارة عن ادراكات متعددة فيكون علوما متعددة فلا تندرج تحت العلم الواحد كذا حققه بعض المحققين وبني عليه الاعتراض على جعل

التصديق عبارة عن الادراكات وانا اقول اذا كان مورد القسمة مطلقا وكذلك
في الاقسام اذا لم يعتبر الوحدة فدخل التصورات المتعددة والتصديقات
المتعددة في القسمين فالمحذور فيه على ان شان المقسم ان يكون مفهوما مطلقا
ليحصل الاقسام فاما الاعتراض المبني على هذا التحقيق لوجعل التصديق
عبارة عن الادراكات الاربع فان الهيئة الاجتماعية اما ان يكون جزء
التصديق مع هذه التصورات اولا فان لم يكن لا يكون التصديق علما واحدا
بل علوما متكررة لان المركب مالم يكن معه صورة اجتماعية لا يصير شيئا
واحدا فذلك ضروري متفق عليه والتقدير بخلافه واذا كانت الهيئة
الاجتماعية جزء التصديق لا يكون علما لدخول ما ليس بعلم فيه وهو الهيئة
الاجتماعية اذ الهيئة الاجتماعية معلومة لانها هيئة عارضة بتصورات المذكورة
يجوز ان ينتزع منها صورة في الذهن يكون تلك الصورة علما لما لم ينتزع
يكون معلومة اي شيئا يكون من شأنه ان يعلم كما يكون في الهيئات الخارجية
واجب عنه ان التصديق هو حصول صورة المجموع في الذهن بشرط
ان ينتزع من الهيئة الحاصلة صورة ايضا حتى يكون علما والتوضيح ذلك
بان نقول اذا حصل في ذهنا الطرفين والنسبة حصل في ذهنا الطرفين
والنسبة حصل في ذهنا هيئة حاصلة عارضة لمجموعها فاذا تعلقنا هذا
المجموع مع تلك الهيئة الاجتماعية يكون ذلك علما واحدا ولا يكون علوما
متعددا اذ صارت الهيئة الاجتماعية متصورة ايضا فلم تدخل في مفهوم
التصديق ما ليس بعلم فيكون علما لكن يرد على هذا اذا كانت الهيئة متصورة
وكانت علما يزيد عدد العلوم على ما كانت فاما ان تعتبرها الهيئة الاجتماعية
مع المجموع الاول اولا فان لم يعتبر لم يكن علما واحدا بل علمين احدهما
المجموع الاول وثانيهما تصور الهيئة الاجتماعية المتصورة وان عبرت فكذا
نقل اليها مع المجموع الذي حصل من اجتماع المجموع الاول مع العلم الذي
هو الهيئة الاجتماعية للمجموع الاول المتصورة فيسلسل فالحق في الجواب
ان اعتبار الصورة الاجتماعية التي للمجموع الثاني للتصديق ليس بالجزئية
حتى يلزم تركه من العلم ومما ليس بعلم بل بالعرضية كما يعتبر الوحدة والهيئة
الاجتماعية في الواحد الغير الحقيقي بطريق العروض لا بطريق الدخول
بل الوحدة في الواحد الحقيقي ايضا عارضة لان الوحدة والكثرة خارجتان
عن الماهية كما تقررت في المسائل الحكيمة وح لا يلزم دخول ما ليس بعلم

في التصديق ولا يكون التصديق علوما متعددة هذا غاية ما يمكن ان يقال
في هذا المقام (قوله واما ان يكون ادراكا غير ذلك آه) يعني ادراكا غير ذلك
الامور الاربعة من حيث المجموع سواء كان لكل واحد من الامور الاربعة
على حدة او لغير ذلك اذ معلوم ان الادراك المشترك بين القسمين متمايزين
بالمعلق متعلق الاول الامور الاربعة مجتمعة او متعلق الثاني غيرها فيكون
انصاف الادراك بالغير باعتبار المتعلق لامطلقا فالمعنى ادراك المتعلق غير
متعلق الادراك الاول فلا يرد ان القسم الثاني يصدق على المقسم وذلك
مفسد للتقسيم لاستلزامه كون الشيء قسما من نفسه بعينه واجيب عن هذا
بان المراد بالغير المبين فح لا يصدق مبين القسم الاول على المقسم اذ هو ليس
بمباين للقسم بل اعم منه وبان معنى التقسيم هو ان ما يصدق عليه العلم اما
ان يكون شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا لامور الاربعة واما ان يكون
شيئا يصدق عليه العلم ويكون ادراكا غير ذلك الادراك وفيه بحث اذ لم يجعل
المقسم ما يصدق عليه العلم بل مفهوم العلم يجعل مقسما اذ التقسيم التحصيل
الاقسام بضم قيد مبين الى مفهوم المقسم فح لا يحصل تعريفا للاقسام
اذ التعريف مفهوم عارض لما يصدق لامعروض (قوله واما تقسيم المص
فلا يصح على مذهب آه) اذ لما كان في مذهب الحكم التصورات شروطا
خارجة ولزم من تعريف المص ان يكون التصورات داخلية فلا يوافق لمذهب
بالضرورة (قوله ولا على مذهب الامام ايضا آه) اعادة كلمة لا للاشارة
الى السلب الكلي ويرد ايضا اذا كان التصديق على مذهب الامام عن المجموع
المركب من الادراكات الاربعة يكون الحكم ح سابقا على التصديق لكونه
جزء منه فلا يكون معه وجوابه ان التصديق بمجموع الادراكات الاربعة
ولما كان الحكم جزء اخيرا للتصديق فحالة حصول الحكم يحصل التصديق
فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية وتقدم الحكم عليه بالذات لا بنافي
ذلك (قوله وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المص آه) اي بيان عدم صحة
تقسيم المص على مذهب الامام ثابت اذ يلزم على تقسيمه عدم جامعية التصور
السازج لافراة وعدم مانعية تعريف التصديق لاغياره اذ لما كان جامع
ما ذكره المص ان احد قسمي العلم هو ادراك غير مجامع الحكم والقسم الثاني
هو ادراك مجامع الحكم يصدق تعريف التصديق على تصور المحكوم عليه
وحده وعلى تصور المحكوم به وحده وعلى تصور النسبة وحده وعلى الاجتماع

منها فيدخل فيه ويخرج من تعريف التصور مع انها من افراد التصور
ومن اغيار التصديق فلا يتم التعريفان طردا وعكسا وهذا الاعتراض مبنى
على خلل المعية في قول المص او تصور معه حكم على مجرد المقارنة فيكون
المعنى او تصور مقارن او مجامع الحكم فيرد هذا الاعتراض واما اذا حل
على المقارنة في الحصول بان يكون مع الحكم طرفا مستقرا متعلقا يحصل
فيكون المعنى اما تصور يحصل مع الحكم او تصور يحصل مع الحكم والاول
التصديق والثاني التصور فالمراد من التصور الذي يحصل مع الحكم ليس
تصورا مقارنا للحكم ونجاءه بل معناه انه تصور يكون حصوله مقارنا
لحصول الحكم البتة ويكون حصولهما معا ولا يتصور لشيء منهما وحصول
بدون الآخر فاذا نظرنا بكل واحد من الامور المذكورة التي عدها الفاضل
المحشى من تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية
والحكم لا نجد شيئا مما يابى كون حصوله مقارنا للحكم البتة ولا يحصل بدونه اصلا
اما الحكم فلا مقارنة حصول الحكم لحصول الحكم البتة بمنصورة اذا المقارن
لا بد ان يكون غير المقارن لان المقارنة لكونها نسبة يقتضى تغير النسبين
واما تصور المحكوم عليه فلحصوله قبل حصول الحكم سابقا عليه مقارنا له وكذا
تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية فالتصور الذي يحصل مع الحكم
بالتفسير الذي قلنا ليس الا المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم لان
الحكم جزء اخير للمجموع فلا يمكن ان يكون لشيء منهما حصول الامع الاخر
فاذا عرفت هذا يدفع اعتراض المحشى بلاريب فتأمل فكن من الشاكرين
(قوله هو ادراك غير مجامع الحكم آه) هذا حاصل المعنى المستفاد من لفظ
فقط بقرينة مقابلة (قوله وهو ادراك مجامع للفعل الخ) هذا هو المعنى
المطابق بحمل ظرفية مع على اللغودون الاستقرار كما ينشأ (قوله ويرد عليه الخ)
قبل لا يخفى ان المتبادر من القيد المقارنة بلا واسطة والتصور الذي يقارنه
الحكم اعنى ايقاع النسبة وانزاعها بلا واسطة ادراك النسبة الخبرية او مجموع
الادراكات الثلاث ان قلنا ان الادراك الحاصل حين الحكم ادراك واحد متعلق
بالقضية والمقارنة بما عداها بالعرض فلا انتقاض على ان وحدة المقسم معتبرة
فلا يصدق الاعلى تصور واحد يجامع الحكم نعم يلزم خروج الحكم عن
التصديق وكونه شرطه وهو ملزم لذلك ومعتز على الامام بانه جعل
المركب من الادراكات وللفعل قسمان الحكم فتأمل فيه (قوله فليتأمل آه) يحتمل

ان يكون وجه التأمل الاشارة الى الجواب عن هذا الايراد كما قررنا واشارة الى عدم
ورود هذا الايراد على بيان تقسيم قدس سره ويحتمل ان يكون اشارة الى ترقى
التصديقات في هذا المثال من السبعة الى الثمانية فصاعدا وتكون التصورات
الثلاث والحكم مقارنا للحكم لجواز مقارنة الكل من حيث الكل الى الجزء فتح
يتصور ان يكون تصور المحكوم عليه والحكم مقارنا للحكم وتصور المحكوم به
والحكم مقارنا له وتصور النسبة والحكم مقارنا للحكم لكن يمكن ان يجاب بانه
في هذه الصور يلزم مقارنة الشيء لنفسه وهو فاسد لاقتضاء المقارنة تغير
المنسبين (قوله فلا يكون تقسيمه منطبقا على شيء آه) تفرغ على البيانين
قوله لان التصديق عندهم آه وقوله وبيان ذلك الخ ونعميد الى الترقى بكلمة
بل على عدم صحته في نفسه (قوله لان التصديق على هذا الخ) تعليل لعدم
صحته في نفسه مع قطع النظر عن عدم مطابقته للمذهبين وجه عدم صحته
ان التصديق كان عبارة عن التصورات الثلاث والحكم خارج مقارن له
والتصور يؤخذ من القول الشارح وان اعتبر هيئة الاجتماع لان الجزء
اذا اخذ منه يؤخذ المركب منه ايضا بالضرورة والقاعدة المقررة عند
المنطقيين وما ينشأ المحشى فيما سبق الموصل الى التصديق هو الحجة والموصل
الى التصور هو القول الشارح فيكون هذا خلاف القاعدة المقررة ولقائل
ان يقول هذا مشترك الورود بين تقسيم المحشى وتقسيم المس ادراكا التصديق
بناء على تقسيم قدس سره عن ادراك لامور اربعة هي المحكوم عليه وبه
والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة الحكمية واقعة اولست بواقعة يكون
ادراك الطرفين والنسبة من التصور فتح اذا كان الحكم مستغنيا عن الكسب
وكان تصور الطرفين والنسبة كسبيا لم يكن التصديق مستغنيا عن الكسب
لاستلزام كسبية الجزء كسبية الكل بداهة والطرفان والنسبة تؤخذ من القول
الشارح فيلزم كون التصديق مستفادا من القول الشارح فيلزم على النص
يلزم على المحشى وما هو جوابك فهو جوابنا يمكن ان يجاب بانه فرق بينهما
اذ على ما هو تقسيم المص يكون التصديق عبارة عن التصورات والحكم خارج
عنه يكون التصديق محتاجا احتياجا ذاتيا فيكسب من القول الشارح
بلا واسطة واما على ما هو تقسيم السيد قدس سره يكون التصديق عبارة
عن المجموع والحكم فاب كان مستغنيا غناء ذاتيا واحتاج بسبب الاطراف
احتياجا بلا واسطة فيكون مكتسبا بلا واسطة فلا يعد مثل هذا من الاكساب
بالذات والقاعدة المرجعية ان الموصل بالذات الى التصديق هو الحجة والموصل

بالذات الى التصور هو القول الشارح فلا منافاة بينهما قبل واقتل ان يقول
 ادراك ان النسبة واقعة او لا واقعة اذا كان مجامعا للايقاع كان مستفادا من
 الحجية واذا لم يكن مجامعا له كان مستفادا من القول الشارح فلا يلزم ما ذكرتهم
 نعم لو كان الحكم مستفادا من الحجية والتصور المجامع له مستفادا من القول
 الشارح يلزم لكن الحكم عنده فعل وليس مستفادا من شيء انتهى وفيه بحث
 اذ الحكم كونه فعلا ليس بتحقيق كلام الامام كما قررنا (قوله ومنهم من قال
 معنى هذا التقسيم آه) فانه شمس الدين الاصفهاني حيث قال ومنهم من قسم
 العلم الى التصور والتصديق واراد بالتصور الادراك الشارح اي الادراك
 الذي لا يلحقه حكم واراد بالتصديق الادراك الذي يلحقه حكم ومنهم من
 جعل التصديق عبارة عن مجموع الادراك والحكم فقال ولا يلزم خروج
 تصور كل من الطرفين عن التصور ودخوله في التصديق لان تصور كل من
 الطرفين تعقل شيء وحده اي لا يلحقه حكم فيكون خارجا عن التصديق
 داخل في التصور ولا يلزم ان تكون تصور المحكوم عليه مع الحكم تصديقا لان
 تصور المحكوم لا يلحقه حكم انتهى فاعترض عليه الفاضل المحشي بانه قلت
 نعم انما يلزم من دلائل هذا على تقدير صحة ان لا يكون تصور المحكوم عليه
 وحده مع الحكم تصديقا لعدم صدق تعريفه عليه لكن بطلان تعريف
 التصور بعدم الجامعة وتعريف التصديق بعدم المانعية باق على حاله
 بعد لان تصور النسبة الحكمية مع الحكم يلزم ان يكون تصديقا لانه يصدق
 عليه انه تعقل شيء ويلحقه حكم او لم يصدق ذلك يلزم ان يكون الحكم
 خارجا عن التصديق عارضا له فيلزم اطلاق التصديق عليهما مع انه لم يقل
 به احيد لان التصديق على مذهب الحكم هو الحكم وعلى مذهب الامام
 التصورات الثلاث مع الحكم ولا قائل بالفصل يمكن ان يجاب بان يلزم هذا
 القائل اطلاق التصديق عليهما ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وان كان
 معروضا للحكم فهو التصديق الخ) اعلم ان معنى العروض قد يكون بجهة القيام
 والصدور وقد يكون بجهة الوقوع فمثلا ان الضرب عارض للفاعل من جهة
 القيام والصدور وعارض للمفعول من جهة الوقوع حيث يقال الضارب
 لمن اتصف بالضاربة والمضروب لمن اتصف بالمضربة في الادراك صفة
 عارضة للنفس الناطقة من جهة القيام وصفة عارضة للنسبة الحكمية من جهة
 الوقوع هذا العروض متغاير بالجهات قبل ليس معنى العروض ههنا القيام

فانه بهذا المعنى معروضه النفس بل شبه ذلك العروض بمعنى كما ان قيام
 العروض بالحل يوجب كماله ويميزه في الخارج بحيث لا يلتبس بغير كذلك
 مقارنة الحكم يكون موجبا لكماله ويميز متعلقه في الذهن بحيث لا يبيح التزديد
 والخفاء ولا شك انه بهذا المعنى عارض بالذات للنسبة الحسرية وللمجموع
 بالتبع وليس لما عداها (قوله وح لا يلزم ان يكون الخ) اي كونه معنى
 الاقسام بملاحظة الحقوق والعروض دون المجامعة والمقارنة لا يلزم المحذور
 اللازم على تقدير الحمل على المجامعة (قوله لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات
 الخ) هذا اعتراض وارد على هذا القائل ووجه اللزوم ان الحكم لا يلحق
 التصور الواحد ولا الاثنين ويلحق الثلاثة البتة بل يلزم ان يلحق على تصور
 واحد وهو النسبة الحكمية اذ الحكم يلحق لها اولا بالذات ثم للمجموع
 فيلزم التصورات الثلاث بدون الحكم اذ العارض خارج عن المعروض وتصور
 النسبة الحكمية تصديقا مع انه لم يقل به احد (قوله فان قلت قد صرح
 المصنوع الخ) هذا اما على طريق المعارضة باثبات انطباق تقسيم المصنوع على
 مذهب الامام واما منع على قوله فيرتق عسدد التصديقات الى سبعة فاما
 المعارضة بانه لما اختار بقوله ويقال للمجموع تصديق ان التصديق مجموع
 الادراكات الاربعة ولما كان الحكم جزءا خيرا للتصديق فخاله حصول
 الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكا يحصل مع الحكم معية زمانية وتقديم
 الحكم عليه بالذات لا يتنافى ذلك ولا تصديره بلفظ مع واما المنع ان التصديق
 اذا كان عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فكيف يصدق على تصور
 الموضوع وعلى تصور المحمول وعلى تصور النسبة على الانفراد او على
 الاجتماع انهما تصديقات حتى يرتقى الى تصديقات سبعة (قوله قلت لا يجد
 به نفعا الخ) حاصله اثبات فساد التقسيم بتغيير الدليل بانه لما كان الخارج
 من التقسيم الادراك المجامع الحكم لا المجموع المركب لا يخ من ان يكون
 التصديق عبارة عن خارج القسم بناء على مقتضى التقسيم ومن ان يكون
 عبارة عن المجموع المركب فان كان عبارة عن الاول فيرد ما اورده ببلارية
 من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساده البين بنفسه وهو كون
 التصديق مستفادا من القول الشارح وان كان عبارة عن الثاني بناء على
 نصريح لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه مع امر آخر
 مقارن له وذلك بطر لزوم خروج القسم من المقسم بناء على ان الحكم من مقولة

الفعل يمكن الجواب عنه باختبار الشق الثاني ودفع المحذور بان الحكم وان كان
من مقولة الفعل بناء على ظاهر كلام الامام وظاهر التعبيرات لكنه من مقولة
الكيف او الانفعال في التحقيق كالمعلم كما يشعر قوله قدس سره في نفسه على
مذهب اما ان يكون ادراكا لامورا بعبارة الخ (قوله فان كان التصديق عبارة
عن القسم الثاني الخ) هذا تفصيل لشق الجمل المحوظ باقتضاء التقسيم الى
التصور والتصديق فلا يردان ما في التردد فبح اذ التردد انما يكون بين المعاني
المحتملة وبعد تصريح المص بتركب التصديق لاحتمال لكون التصديق عبارة
عن القسم الثاني الخارج من التقسيم عنده اذ التردد كان بناء على مقتضى
التقسيم وتصريح المص فلا فح فيه اصلا ولو سلم فهو من قبيل توسيع
الدائرة لتبكيك الخصم برفع جميع الاحتمال (قوله وان كان عبارة عن المجموع
الخ) اي المجموع الذي اخذ في القسم الثاني وهو الادراك مع الحكم فبح يلزم
ان لا يكون التصديق قسما من العلم مع انه قسم في هذا التقسيم فيلزم قسم
الشيء مباين له فهو فاسد فلا وجه لما قيل من ان القول بان التصديق عند
الامام قسم من العلم بم كيف وهو مركب عنده من العلم والفعل الذي يباينه
والمركب من الشيء وما يباينه لا يمكن ان يكون قسما منه انتهى او المباحثة في
هذا التقسيم وانطباقه على المذاهب واما على مذهب الامام التصديق
داخل في مطلق العلم ام لا فبحث آخر (قوله وايضا يصدق على تصور
الخ) معطوف على قوله لم يكن التصديق الخ هذا فساد آخر يلزم على كون
التصديق عبارة عن المجموع لان التصور المأخوذ في قوله او تصور معه
حكم واحد بالوحدة النوعية فيناول التصور الواحد وما فوقه من ذلك النوع
فيصدق على ما عده الفاضل المحشي فيرتقي الى سبع تصديقات احدها
تصديق على مذهب الامام دون غيره كله من الاغيار بخلاف السبعة السابقة
لكون الحكم خارجا في كل واحد منها لا يصدق واحد منها على مذهب قبل
هذا التصديق ليس بمضرة لان ما ذكره ليس بتعريف للتصديق حتى يجب
ان يكون جامعا وما عدا بل هو تنبيه على ان ما خرج من التقسيم ليس بتصديق
وذلك لان المشهور تقسيم العلم الى التصور والتصديق ههنا ليس كذلك
انتهى لعل هذا القائل زعم ان قول المص ويقال للمجموع تصديق للتنبيه
على ان الخارج من هذا التقسيم ليس بتصديق بل التصديق شيء آخر وهو
تصورات ثلث والحكم وبعد هذا مما لا يخفى اذ يخالف للاجتماع بان العلم ينقسم

الى التصور والتصديق على انه يلزم الاقسام والمقسم كلها تصورا فالقاعدة
في التقسيم بل الحق في الجواب ان التصور المأخوذ في الخارج من القسم
وهو تصور معه حكم ما يتوقف عليه الحكم بحيث يحصل مع حصوله بشهادة
المقام والواقع في نفس الامر فبح يكون التصور الموقوف عليه الحكم من هذه
الحيثية هو التصورات الثلاث لتوقف الحكم في الحصول على تصور المحكوم
عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية فلا يرد دخول الاغيار
فتأمل (قال الش واعلم ان المشهور الخ) هذا بيان لسبب العدول عن تقسيم
القوم وادفع ما اورد على تقسيم القوم دون تقسيم المص المشهور صفة
محدوفة الموصوف اي التقسيم المشهور في ما بينهم او المعروف المكتوب
في كتبهم لكن مدار العدول في القسم الاول فقط على ما بينه الشارح وان كان
في القسم الثاني باعتبار ان التصديق هل يطلق على تصور معه حكم في
مذهب الامام مع كون الحكم بمعنى الفعل واذا اطلق هل يكون من قسم العلم
كلام ويبحث لم يتعرض الشارح فلذا عبر بقوله التصديق في مقام او تصور
معه حكم تنبيهها على ان مدار العدول هو القسم الاول دون الثاني (قال الش
عدل عنه الى التصور) اي اختار العدول لثبوت العدول قبل المص ويحمل
على حقيقة العدول لتحقيقه وان كان تابعا للغير غير عن التصور فقط بالتصور
الساخر اشارة الى ان المعدول اليه هو التصور المقيد بعدم الحكم سواء عبر
بالتصور الساخر او بالتصور فقط او بغيرهما (قال الش وسبب العدول آه)
الظاهر ان يقال اورد الاعتراض عليه سبب الورود مبنى على ترادف
التصور بالعلم وهذا التقسيم من تقسيم الكلى الى الجزئيات ومن شرطه مساواة
المقسم للاقسام بمعنى ان لا يخرج جزئيات المقسم من الاقسام وان لا يدخل
ما ليس من جزئياته في الاقسام ومن شرطه ان يكون بين الاقسام تباين ان كان
حقيقيا وتغاير في الجملة ان كان اعتباريا ففي الوجه الاول ينتفي الاتمسك بين
القسمين وفي الوجه الثاني ينتفي التساوي ويدخل ما ليس من الجزئيات في
الاقسام وتصور الاعتراض هكذا تقسيم العلم الى التصور والتصديق فاسد
لان هذا التقسيم اما ان يكون فيه قسم الشيء قسما منه او قسم الشيء قسما له
اياما كان فهو فاسد فينتج المط واثبت الصغرى النظرية بان التصديق اما
ان يكون عن التصور مع الحكم او عبارة عن الحكم فقط ان كان الاول يلزم
المحذور الاول وان كان الثاني يلزم المحذور الثاني فثبت الصغرى (قال الش وذلك

اي لزوم احدا الامر بن ثابت بناء على انه لا قائل بالفصل بان يكون التصديق غير هذين الامر بن (قال الشك كما فعله المصالح) اي كما فعل المص تصور مقيدا لا مطلقا ولا يلزم ان يكون المشبه به عين المشبه في كل حال (قال الشك فلا ورود له الخ) اذا الفرق بين التقسيمين ان التقسيم المشهور جعل التصور فيه مطلقا قسمنا من العلم وفي تقسيم المص جعل التصور المقيد قسمنا منه فعلى التقسيم المشهور يتحد القسم مع المقسم بناء على الترادف دون تقسيم المص فلا ورد عليه ما ورد على الاول بسبب الاطلاق (قال الشك لانا نختار ان التصديق الخ) هذا بناء على كون التعبير بالتصديق دون بقوله او تصور معه الحكم اذ لا يصح التزديد في التصديق حتى يختار الشك الواحد لكن لكون مدار ورود الاعتراض وعدمه تقدير التصور السازج واطلاقه لم ينال الى تعبير المص في شق التصديق وبين على الاطلاق يرد على تعبير المص المخدور الاول فيندفع بهذا الجواب وكذلك يدفع هذا الاعتراض باختار الشك الثاني بهذا الجواب على تقدير التقسيم الى التصور السازج والى التصديق قيل واعلم ان ما ذكره من ان المص قسم العلم الى التصور السازج والى التصديق انما يصح اذا حل المعية على الزمانية الدائمة كما سبق اما لو حل على المجامعة مطلقا او على وجه العروض والمحقق كما ذكره فلا كيف وقد صرح المص بتركب التصديق من التصور والحكم بل هو تقسيم للعلم التصوري الى قسمين انتهى انا اقول هذا كلام مخيف من قبيل اختلاط البحث بالبحث الآخر اذا اشارح بين الامر اد المص وصح تقسيمه الى التصور السازج والى التصديق وبني عليه وجه عدوله عن التقسيم المشهور والمحشى قدس سره اعترض على المص في تعبير التصديق بقوله او تصور معه حكم وحقق بعض مقالة الفضلاء وهو بحث آخر ليس بمتعلق بهذا البحث وقد حققنا ان اعتراض المحشى مدفوع فتذكر ولم سلم ورود اعتراض المحشى لا يضر الى عدم ورود الاعتراض الوارد على تقسيم المشهور على تقسيم المص لان مدار دفعه تقيد التصور بقيد فقط او بما يؤدي مؤداه (قال الشك قوله التصور منه حكم آه) اي من قوله قلنا هكذا بحذف حرف الجر من لفظ القول لكون المصدر مأولا بان حذف الجار قياس وجعله قلنا تأكيد من قوله لانا نختار او بدل منه بدل الاشتغال ولذا ترك العطف فاصله انا نختار شق الاول ونقول محببا من مخدوره هكذا في دفع تكلفات الناظر بن

في هذا المقام من ان قوله مبتداء والخبر محذوف بتقديره قوله التصور آه لا يرد لانا قلنا في دفعه آه ومن ان قوله مبتداء والخبر لفظ قلنا بتقدير في دفعه اي قوله التصور آه قلنا في دفعه وكذا الحاجة الى جعلهما جمليين مستأنفين من قوله لانا نختار فتأمل (قال الشك فظ انه ليس كذلك الخ) اي ليس التصور مع الحكم قسمنا من التصور السازج بل قسمنا له فلا يلزم ان يكون قسم الشيء قسمنا وان اردتم ان قسم من مطلق التصور قسمنا لكن ظ انه قسم التصديق في التقسيم ليس مطلق التصور فلا يلزم الاعتراض على تقسيم المص (قوله قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه الخ) التقسيم على قسمين قسم تقسيم الكل الى الاجزاء وهو تفضيله وتحليله اليه فلا يصدق المقسم على اقتسامه ضرورة ان الكل لا يحمل على الجزء من حيث هو جزء ويكون كل قسم داخلا في ماهية المقسم وقسم تقسيم الكل الى الجزئيات وهو ان ينضم اليه قيود متباينة او مخالفة غير متباينة فيحصل بانضمام كل قيد قسم منه فعلى الاول كان التقسيم حقيقيا يتبين فيه الاقسام وعلى الثاني اعتباريا يتصادق فيه وايما كان ففيه ضم وتركيب والمقسم صادق على اقسامه وهو جزء لمفهوما فيكون الاقسام مندرجا تحت المقسم اندراج الجزئ في الكل حقيقة في الحقيقي واعتباريا في الاعتباري فيكون الاقسام اخص منه حقيقة او اعتبارا ضرورة كون المقيد اخص من المطلق فيلزم ان يكون تعريف المقسم هو ما كان مندرجا تحته واخص منه سواء كان المقسم حقيقيا واعتباريا ومعنى الاندراج ان يكون المقسم عاما شاملا للقسم محمولا عليه هو في مقام الجنس وقوله اخص في مقام الفصل واستثناء قيود التعريف في مثل هذا ليس لمخدور اذ فائدة القيود لا تنحصر على الاحتراز ويكون التحقيق الماهية على انه لا استثناء اذا الاندراج اعم من اندراج الفروع المندرجة تحت القضايا الكلية مع انه ليس شيء منها اقسما وقيد الاخص يحترز به عن هذا اذا الفروع والقضايا جزئية اعم من القضايا الكلية بحسب التحقيق وما قاله داود وهم محض وكذا ما قاله عبد الحكيم من ان معنى الاندراج فتحه ان يكون محمولا عليه فيشمل المساوي فيح فساد كون قسم الشيء قسمنا لزوم اجتماع القيصيين ومعنى الاندراج ان لا يكون بواسطة فلا يصدق تعريف المقسم على فرد القسم من حيث كونه نوعا وان صدق عليه من حيث كونه افرادا منه ولا يصدق مجموع القسمين اذ مجموع القسمين ليس اخص من المقسم

فلا يرد ما قاله العصام من انه يرد على تعريف القسم خروج القسم الاعتباري الذي يساوي المقسم ودخول قيدي القسمين فلا يكون منعكسا ومطرذا واستدراك ذكر الاخص لتسام التعريف بقوله ما كان مندرجا تحت شيء انتهى على ان قيدي القسمين بلا ملاحظة انقسام المقسم لا يكون اخص من المقسم كالحيوان والناطق اذ مفهوم الناطق بلا ملاحظة الحيوان يكون عبارة عن ذات قام به النطق وذلك المعنى اخص من الحيوان بحسب المفهوم وان كان اخص بحسب الذات (قوله وقسم الشيء هو ما كان مقابلا له ومندرجا تحت الخ) هكذا يفهم من تعريف تقسيم الكلبي الى جزئياته اذا ضم قيد مابين المقسم مرتين يكون المقسم مع المضموم مقابلا للمقسم المضموم اليه قيد آخر مابين مع انهما داخلان في المقسم فيحصل هذا التعريف للقسم وكذا اذا ضم قيد يخالف في الجملة فيصدق تعريف القسم على القسم الحقيقي والاعتباري بضم لفظ مقابلا عن المقابلة الحقيقية والاعتبارية فلا يرد ما قاله العصام من انه يرد على تعريف القسم خروج القسم الاعتباري اذا كانا متساويين للمقسم في الحقيقة (قوله ومعنى كون قسم الشيء قسمه آه) يعني ان التصديق اما قسم من التصور في نفس الامر واما قسم منه فيه فلا يكون قسمه منه وقسمه منه في نفس الامر بالضرورة والالزام اجتماع التقيضين في نفس الامر فان كان قسمه منه في نفس الامر بناء على كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم يلزم من التقسيم المشهور الذي هو عبارة عن الجعل كون قسم الشيء قسمه في نفس الامر بناء على الجعل وان كان الثاني بناء على كون التصديق عبارة عن الحكم يلزم منه كون قسم الشيء قسمه منه في نفس الامر بناء على الجعل المذكور في دفع به هذا ما قبل من انه لا تفاوت بين سني التزديد لان كون قسم الشيء قسمه هو بعينه كون قسم الشيء قسمه منه فلامعنى للتزديد ولا تخصيص كل شق بشق من التزديد فلا يرد ما قبل من انه لو اعتبر كل منهما نظرا الى الواقع لكان احسن واولي اما اولا فلانه المتبادر من اللفظ واما ثانيا فلانه ادخل في لزوم الفساد واما ثالثا فلان معنى لزوم الشيء من تقسيم دلالة عليه والتقسيم انما يدل عليه دون السابقين انتهى وفيه ضعف اما ضعف الاول فلانه لو جعل الكون في عبارة الش بمعنى الضرورة لكان ما ذكره قدس سره مستفادا منه بلا خفاء واما الثاني فلان جعل القسم قسمه على تقدير صحته يستلزم كون القسم قسمه واما

الثالث فدلالة التقسيم عليه دون الاولين ثم قال بعض الافاضل مجيبا عن هذا القائل ان الاصل في الاضافة العهد فعنى قسم الشيء ما هو معلوم كونه قسمه منه ولزوم كونه قسمه من التقسيم ان التقسيم يقتضيه وهو معنى الجعل وعكس ذلك معنى كون قسم الشيء قسمه منه (قوله هذا عبارة عن الادراك آه) اعلم ان القوم اذا عبر في التقسيم في شق التصديق بقوله او تصور مع حكم اضطررت الاقوال قال بعضهم التصديق عبارة عن الادراك المجامع للحكم وهو مذهب الماض وقال بعضهم الادراك المعروف بالحكم وهو مذهب شمس الدين الاصفهاني وفي كلا المذهبين الحكم خارج عن التصديق وحقق بعضهم بان كلمة مع محمول على المعبية الزمانية وظرف مستقر متعلق يحصل فيكون التصديق عبارة عن المجموع التصورات والحكم كما قررنا تحققة وكذا اختلف في تحرير مذهب الامام قال بعضهم التصديق عبارة عنه عن التصورات اثلث مع الحكم بناء على ظ كلامه وقال بعضهم عن ادراكات اربع بناء على تحققة فيكون خمسة اقوال فقول الش ان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور يطابق على الاقوال الخمسة الا القول الرابع والمحشى قدس سره فسر على القولين الاولين بناء على دلالة ظاهر العبارة وكذا بناء على ظ كلام الامام فلا يرد على المحشى انك قسمته على مذهب الامام وجعلت التصديق عبارة عن ادراك امور اربعة فاصل هذا القول منه قدس سره اعترض على الش بان قوله التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم يكون قسمه من التصور لا يصح على اطلاقه اذ على مذهب الامام يكون التصديق عبارة عن التصورات مع الحكم الذي يخرج عن العلم فيكون التصديق عبارة عن داخل وخارج وهو خارج عن العلم وحاصل الدفع ان الكلام مبنى على اللفظ بدلالة ظ عبارة المس ويمكن دفعه بناء على التحقيق كما قررنا ويمكن تقرير الاعتراض بمنع حصر التصديق بكونه عبارة عن التصور مع الحكم او عن الحكم فقط لا احتمال وجود الواسطة على ما بيناه من الاقوال المختلفة وتقرير الجواب ان اللفظ من عبارة القوم هذان الشقان وهذا القدر يكفي في العدول المشهور عن تقسيم وامكان وجود الاخر لا يضر وجه العدول (قوله كما يدل عليه ظ عبارة الخ) اي على كون التصديق عبارة عن الادراك المجامع او المعروف بالحكم لان كلمة مع يدخل بين الغرض والمعروض وبين المقارن والمقارن

و يكون مدخول مع خارجا عما قبله الذي يكون مقيدا بالمقارنة والعروض
 فيكون هذان القولان مدلول ظاهري (قوله) واما اذا اريد بالتصديق ماهو
 مذهب الامام (الح) هذا مدار الاعتراض بان التصديق على هذا يكون
 مركبا من العلم وغير العلم والمركب منهما خارج من العلم فكيف يتصور ان يكون
 قسما من التصور حتى يلزم ان يكون قسم الشيء قسما له خاصا له ان كان
 الحكم ادراكا يلزم على تقسيم المشهور قسم الشيء قسما وان لم يكن ادراكا
 فلا يلزم على الاطلاق بل ان فسر التصديق بالتفسيرين المذكورين واما
 ان فسر مجموع التصورات والحكم فلا يلزم كون قسم الشيء قسما ولهذا
 تعرض المحشي الى الجواب كما مر قيل كون التصديق عبارة عن التصور مع
 الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصورات في الواقع سواء اريد في التصور
 مع الحكم تصور مركب من الحكم او تصور مقارن للحكم لان المقيد قسم
 من المطلق في الواقع وليس لك ان تقول التصور المركب من الحكم يستحيل
 ان يكون قسما من التصور لانا نقول هذا امر يلزم المذهب لاعتباره انقسام
 ونحن بصدد ترجيح عبارته في التقسيم على عبارة اخرى فيه بانه يلزم احديهما
 فساد ناش منها دون الاخرى واما نفس التقسيم فاسد فخارج عما نحن فيه وبهذا
 يتدفع ما ذكره السيد السند انتهى هذا بما يقبله العقل فلا وجه لما قيل من ان هذا
 مبني على عدم الفرق بين المقيد والمركب هذا لان مراد القائل ان الاعتراض
 بفساد التقسيم بناء على مذهب الامام مشترك بين تقسيم المشهور وتقسيم
 المص ومراد الش توجيه عدول المص من تقسيم المشهور بوجه آخر يلزم
 على تقسيم المشهور دون تقسيم المص فتأمل (قوله) فلا يظهر ان التصديق بهذا
 المعنى قسم من التصورات (الح) في الظهور من جواز ان يكون التصديق بهذا
 المعنى قسم من التصور ويؤيده في لزوم في دليلا دون في الكون اذا المركب
 من الشيء وغيره يجوز ان يكون قسما من ذلك الشيء ومندرجا تحته كالهية
 المركبة من الجنس والفضل اذا الفصل غير الجنس مع انها قسم من الجنس
 ومندرج تحته كالحيوان الناطق اذا الانسان مركب من الحيوان والناطق
 مع ان الانسان قسم من الحيوان ومندرج تحته ويجوز ان لا يكون قسما
 من ذلك الشيء ومندرجا تحته كالبيت المركب من السقف والجدار اذا البيت
 لا يكون قسما من السقف ولا مندرجا تحته وخلاصته ان كان المركب والاجزاء
 من الامور العقلية يجوز ان يكون المركب من الشيء وغيره قسما من ذلك الشيء

ومندرجا تحته وان كان المركب والاجزاء من الامور الخارجية لا يجوز ان يكون
 المركب من الشيء وغيره قسما منه كالبيت والسقف والجدار وما نحن فيه
 النظم من قبيل الثاني لان الحكم ان كان فعلا يكون من الموجودات الخارجية
 اذ قسم الموجود الخارجي عند الحكماء ينتهي الى مقولات عشرة احدها
 جوهر وباقية عرض موجود في الخارج فاذا كان التصديق مركبا
 من التصورات والحكم يكون من الامر العقلي والامر الخارجي فلا يلزم
 من التصور فتأمل (قوله) بل يحتاج (الح) معطوف على قوله فلا يظهر يعني
 يكون هذا الحكم نظريا فلا يثبت تفيده واثباته واذا اريد بالتصديق ماهو
 مذهب الامام يحتاج الى الاستدلال في لزوم المحذور المذكور بان يقال
 ان التصديق بمعنى المجموع قسم التصور لما خوذ في التقسيم الذي هو المشهور
 وهو يدعي بناء على الجملة وان لم يكن في نفس الامر كذلك وقد جعلته
 في التقسيم المعهود قسما من العلم وهو المقسم ونفس التصور الذي هو قسم
 في الجملة فيلزم ان يكون قسم الشيء قسما منه (قوله) كما انه بمعنى الحكم (الح)
 قيل انه قسم باعتقاد المص بناء على ما زعمه ان الحكم فعل انتهى نحن نقول
 ليس هذا على ما زعمه المص لان التقسيم المشهور الى التصور والتصديق
 والتصديق ان كان عبارة عن الحكم على ما ذهب اليه الحكم سواء كان
 فعلا او انفعال يكون مقابلا للتصور بلا قيل وقال ولذا جعله مشبها به في كونه
 قسما اذا كان التصديق عبارة عن المجموع (قوله) من قسم العلم الى التصور
 والتصديق (الح) هذا توجيه عبارة القوم في تقسيم العلم بتعريف المراد لكن المراد
 لا يدفع الايراد فيكون هذا الورود سببا كافيا للعدول وان ورد على التقسيم
 المعدول اليه اراد اخر من جهة اخرى غرض المحشي بحتم ان يكون ارادا
 على الش بان عبارة القوم يصح بادنى عناية فلا يقتضي هذه الدغدغة
 مع ان سياق كلامه يقتضي وروده بحيث لا يندفع عنه وان يكون تحقيقا
 للمقام ودفع الاعتراض عن القوم وتعريض المص بسبب العدول (قوله) لم يرد
 بالتصور (آه) بيان لمنشاء الايراد وسنده قوله بل اراد بالتصديق (آه) قوله ادراك
 ما عدا ذلك (آه) اضافة الادراك لامية والارز شمول القسم على المقسم فتأمل
 (قوله) متقابلان ليس احدهما (آه) لانصمام القبول المتباينة (قوله) واما التصور
 بمعنى الادراك مطلقا (آه) جواب عن سؤال مقدر بان يقال لا فرق بين ادراك
 ما عدا ذلك وبين الادراك مطلقا فيلزم المحذور ان المذكوران اذا كان

معنى التصور ادراكا مطلقا فيكون في ادراك ما عدا ذلك من قبيل استعمال
العام الشامل في بعض الجزئيات من حيث انه فردا من افراده لا من حيث
الخصوصية فيكون القسم مرادفا للقسم فاجاب عنه بانه ان التصور مشترك
لفظي قد يستعمل في الادراك المطلق فيكون مرادفا للعلم وبهذا المعنى
ليس مرادفا في القسم بل معنى الادراك المغاير للادراك المنعني بالحكم فلا يلزم
شيء من المحذورين (قوله) واما اذا اراد بالتصديق آه عطف على قوله
بل اراد بالتصديق يعني اذا اريد تطبيق تقسيم القوم على مذهب الامام
فلا يلزم المحذور اذ لما اريد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم
يراد بالتصور ما عدا ذلك فيكون التصديق قسم التصور بمعنى الاخص
وهو ادراك مغاير الى ادراك المجموع من التصورات والحكم وقسمها من التصور
بمعنى الاعم وهو الادراك المطلق العام الشامل للتصديق والتصور فلا
اشكال ولا محذور على مراد القوم من التقسيم وان ورد على ظاهره بسبب
عدم التقييد للتصور الذي هو قسم من التصور المطلق فان قيل كيف لا محذور
في تقسيم القوم اذ يرد عليه ان التصور والتصديق ينقسمان الى العلم والجهل
فلو انقسم اليهما يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وانه مع قلنا هذا مشترك
الورود بين تقسيم القوم وبين تقسيم المص والمراد من قوله لا محذور فيه ايضا
ففي المحذور الذي اورد على تقسيم القوم وهو لزوم قسم الشيء قسمين او تقسيم
الشيء قسمين وجواب هذا اليراد المشترك الورود ان العلم ههنا عبارة عن التصور
الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة وهو اعم من ان يكون مطابقا ولا يكون
ان كان مطابقا وهو العلم اليقيني وان لم يكن فهو الجهل المركب (قوله
لان التصديق الخ) دليل لقوله لا محذور اي المحذور المذكور لا مطلقا والا
قلنا تم التفرقة بين تصور هذا اذا اريد من التصديق هكذا في تقسيم القوم
لا يلزم كون قسم الشيء قسمين ولا قسم الشيء قسمين اذ لما اريد هكذا يكون
التصديق قسمين للتصور بالمعنى الاخص وقسمها من التصور بالمعنى الاعم
وكما كان كذا لا يلزم هذا المحذور فينتج المخط (قوله نعم ظ عباراتهم الخ)
كلمة نعم من حروف لايجاب موضوع لتقرير ما سبق كانه قيل وان لم يورد
على تقسيم القوم بناء على هذا التحرير لكن لفظ التصور في القسم والمقسم
شيء واحد لا يخفى عن الاضطراب والالتباس فاجاب بتقريره وتسليم الالتباس
فلهذا اشارة الى سبب عدول المص وهو الالتباس الظاهري (قوله هذا الكلام

يدل على ان الخ) وجه الدلالة ان قوله فلا ورود له لا نأخذ ان التصديق
آه اسلوب ورود السؤال بالترديد المذكور والجواب باختيار الشق الاول ودفع
المحذور بقوله قلنا ان اردتم به كذا وكذا مع ان هذا مسوق لبيان الفرق بين
تقسيم المص وبين تقسيم المشهور بالنسبة الى ورود هذا السؤال فان كان
في تقسيم المص واردا ومندفعاً لزم ان يكون في تقسيم المشهور واردا لا مندفعاً
والالم يفرق بينهما ولا وجه للعدول ولا فائدة للبيان فلا وجه لما قيل من ان
فيه نظر ان اراد ان هذا الكلام يدل على ورود هذا الاعتراض على ما هو
مراد القوم من التقسيم المشهور فهذه الدلالة ممتدة وقد ظهر عليك مما
ينالك آنفا ان اعتراض الشئ على تقسيمهم وهذا القدر يكفي وان اراد به
انه يدل على ورود على تقسيمهم فالدلالة مسئلة والاندفاع مما وادعاء قصد
التنبية غير مستوعب انتهى (قوله الا ان اندفاعه عن تقسيم المص آه) هذا
بيان تفرقة بين التقسيمين في الجملة اذا اخذ في تقسيم المص قيد فقط بخلاف
تقسيم المص (قال الشئ الثاني ان المراد بالتصور آه) حاصل الاعتراض
على تقسيم المشهور لزوم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره المستلزم لاجتماع
التقيضين او لزوم تقسيم الشيء بالتقيضين واشتراطه بنقيضين وكلاهما محال لانه
لا يخفى من ان يراد بالتصور الذي هو القسم الحضور الذهني مطلقا والمقيد بعدم
الحكم فان اريد الاول يلزم المحذور الاول وان اريد الثاني يلزم المحذور الثاني
لكون التصور جزء من التصديق على مذهب او شرطائهم على مذهب فقط
علم ان منشاء الاعتراض الثاني التصرف في قسم التصور من تقسيم المشهور
بلا تعرض الى قسم التصديق منه ومنشاء الاعتراض الاول التصرف
في قسم التصديق بلا تعرض الى قسم التصور فيحمل على الظ وهو التصور
المطلق ففي مثل هذه العبارة شان السائل اراد اعتراض كيف ما يشاء
ان شئت يعترض بوجه دون وجه مع التجاهل عند وان شئت بوجهين
وان شئت بسلم بوجه ويعترض بوجه وليس في القانون ان يدفع السائل
باستغناء سؤلئك عن سؤال آخر ويقول ان السؤال هكذا اولي من كذا على
مالا يخفى على من له بضاعة في قانون التوجيه فلا يرد ما قيل ان الوجه الاول
مبنى على الجزم بان المراد بالتصور الحضور الذهني مطلقا وهذا الوجه
مبنى على التردد فيه فلا يكون ورود الاعتراض على التقسيم من وجهين
بل من احد الوجهين والجواب عنه ان المراد انه يتوجه عليه الاعتراض

من وجهين وان كانا من شخصين انتهى لانه يبنى اولاسؤاله على كون التصور
بمعنى الحضور الذهني بناء على اطلاقه وتبادره بلا جزم ثم يتردد بين المعنيين
ويبنى عليه سؤال آخر فلا مانع لورود الوجهين معا نعم يحتمل ان يكون
الشئ حاكيا هذين الوجهين احدهما من شخص والاخر من شخص آخر
فان قيل وجهه الاولى والثانوية في الاعتراضين مع ان الظ بالاكس لان مدار
الاول التصرف في التصديق ومدار الثاني التصرف في التصور قلت
ان خلاصة الاعتراض الثاني برد على تقسيم المص ايضا فلا يصلح ان يكون
سميا لا عدول والورود ان التصور السازج لو كان معتبرا في التصديق كان عدم
الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه
في التصديق وانه مح فلذا تصدى الى الجواب بخلاف الاول (قال الش
اوالمقيد بعدم الحكم الخ) اذ لفظ التصور مشترك بين هذين المعنيين قيل
المراد بالمقيد بعدم الحكم المقيد بعدمه على انحاء ثلاثة من عدم معية الحكم
وعدم صدق الحكم عليه وعدم تركبه من الحكم فان عدم الحكم في القسم
الاول انما يتضح بالقسم الثاني فالترديد جامع لا يخرج عنه انتهى يعني
ان التصور مقابل التصديق وفي التصديق اذ ان ثلاثة هو الحكم او تصورات
مع الحكم او مجموع تصورات وحكم والتصور يكون ما عداه في نفس الامر
سواء كان ملحوظا في هذا الاعتراض اولا فلا وجه للقول بانه ليس بشئ لانه
مبنى على التفتيش عن حال التصديق وانه غير ملحوظ في الوجه الثاني (قال الش
ان عني به الحضور الذهني الخ) يعني ح بوجب الانقسام كون الشئ اخص
من نفسه واعلم من نفسه لكون القسم اخص والمقسم اعم ما هذا الاتنا قص
ويوجب كون الشئ اعم من شئ ومباياله لكون الغير قسمه منه وقسمه نفسه هذا
ايضا تناقض فقد علم ان هذا يستلزم فسادين البتة فلا يرد ان القسم لا يحاط
غير المقسم لبطالان التقسيم الى النفس فلا مدخل القول والى غيره في بيان
الفساد كما يوهبه البيان فيبني تركه انتهى على ان الانقسام يقتضي شيئين
فلا يتصور تركه ولا يخفى عليك انه على هذا الارادة يلزم ما يلزم في الوجه
الاول من قسم الشئ قسميا وقسم الشئ قسما وكذا يلزم في الوجه الاول
ما يلزم في هذه الارادة من انقسام الشئ الى نفسه والى غيره لكن اكتفى
بذكر بعض عن بعض آخر في الوجه الاول والثاني فتأمل (قال الش وان عني
به المقيد آه) يعني ان عني يكون مأخوذا في تعريفه على سبيل القيدية فيكون

تعريفه مركبا من التصور وعدم الحكم فح يلزم عدم اعتبار التصور في
التصديق لكن اللازم بط لكونه معتبرا فيه على وجه الجزئية او على وجه
الشرطية والملازمة نظرية انتهى بقوله فلو كان التصور معتبرا آه على طريق
الخلف وملازمة هذا الدليل ايضا نظرية انتهى بقوله لان عدم الحكم خ
يكون معتبرا آه والحاصل اذا كان عدم الحكم معتبرا وما خوذا في مفهوم
التصور اذا اعتبر التصور في التصديق يلزم اجتماع الحكم وعدم الحكم في
التصديق فلا يقال اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم
خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه
اذ لا يلزم من جعل الشئ جزءا من الشئ جعل عنده الخارج عنه جزءا له فلا معنى
لما قيل معنى قوله لكان عدم الحكم معتبرا فيه انه كان معتبرا في تحققه وكان
تحقيقه متوقفا عليه وهذا لا يستدعي كونه جزءا منه انتهى اذ مدار السؤال
كون عدم الحكم مأخوذا في مفهوم التصور فيكون ان يكون مأخوذا في
مفهوم التصديق بل ملاحظة التحقيق وما صدق اذا جاب السازج عن هذا
الاعتراض في شرح المطالع بان عدم الحكم معتبرا في مفهوم التصور والمعتبر
في التصديق ما صدق عليه التصور لا مفهومه فلا يلزم المخدور (قال الش معتبرا
في التصديق الخ) قيل اي فيما صدق عليه انتهى هذا ليس على ما ينبغي لان
في جانب السؤال لا يلاحظ اعتبار فيما صدق بل على اطلاقه سواء كان معتبرا
في ما صدق او في المفهوم ولما كان التصديق عبارة عن تصورات مع الحكم
يكون مأخوذا في مفهومه (قال الش كان عدم الحكم معتبرا فيه آه) لان المعتبر
في المعتبر في شئ معتبرا في ذلك الشئ (قال الش والحكم معتبرا فيه آه) نظرية
التصديق الحكم على تقدير كونه مركبا وظ وعلى تقدير كونه عبارة عن الحكم
على مذهب الحكماء التعار الاغباري يكفي في الظرفية المطلقة اذ التصديق
عبارة عن الحكم مع شروط خارجية وهي التصورات والمظروف الحكم المجرد
(قال الش والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني الخ) هذا جواب
باختيار الشئ الثاني ودفع المخدور * اعلم ان في كون التصور السازج معتبرا
في التصديق وجوه اعتبار مفهوم التصور السازج في مفهوم التصديق او في
ما صدق عليه مفهوم التصديق واعتبار ما صدق عليه مفهوم التصور
في مفهوم التصديق او في ما صدق عليه مفهوم التصديق وهي اربعة اوجه
الاول وهو اعتبار مفهوم التصور السازج في مفهوم التصديق ليس بمحقق

اذ مفهوم التصديق ادراك يحصل مع الحكم ولا شك ان المغير فيه مفهوم مطلق التصور الذي هو لا بشرط شيء لا مفهوم التصور الساذج الذي هو التصور بشرط لا شيء فانه يمكن لنا ان نتصور مفهوم التصديق بانه ادراك يحصل مع الحكم من غير ان نحيط ببياننا مفهوم التصور الساذج وهو ادراك لا يحصل مع الحكم والثاني وهو اعتبار مفهوم التصور في ما صدق عليه مفهوم التصديق ليس بتحقيق ايضا اذكم من مصدق لم يعرف مفهوم التصور بمعنى يحصل له علم يصدق عليه انه تصديق كمن علم ان العالم متغير ولم يحصل له مفهوم التصور الساذج وهو ادراك ليس معه حكم والثالث وهو اعتبار ما صدق عليه مفهوم التصور في مفهوم التصديق لتحقيق لان مفهوم التصديق هو ادراك مع حكم يعتبر فيه معنى الادراك ومعنى الحكم وصدق على كل واحد منهما انه ادراك ليس معه حكم والرابع وهو اعتبار ما صدق عليه مفهوم التصور في ما صدق عليه مفهوم التصديق لتحقيق ايضا فان كل علم يصدق عليه انه تصديق كالمجموع المركب من تصور زيد وتصور قائم وتصور النسبة الحكمية يوجد فيه علم يصدق عليه انه تصور ساذج وهو كل واحد من هذه العلوم الاربعة واذ تحقق هذا فقد علم اذا اجيب بهذين الاعتبارين الاخيرين يدفع الاعتراض بلا تكلف فتأمل فان قيل اذا كان ما صدق عليه التصور الساذج معتبرا فيما صدق عليه التصديق ومفهوم التصور الساذج معتبرا فيما صدق عليه التصور فمفهوم التصور الساذج معتبر فيما صدق عليه التصديق لان المعتبر في المعتبر في الشيء معتبر في ذلك الشيء فيلزم تقوم الشيء بالتقيضين او اشتراطه بتقيضيه على اختلاف المذهبيين قلت لان ما صدق عليه التصور اذا كان معتبرا فيما صدق عليه التصديق يلزم ان يكون مفهوم التصور الساذج معتبرا فيما صدق عليه التصديق وانما يلزم ذلك ان لو كان مفهوم التصور الساذج ذاتيا لما صدق عليه حتى يكون معتبرا في ما صدق عليه لكونه داخلا فيه فيلزم من اعتبار ما صدق مفهوم التصور اعتبار مفهومه فيه لاستلزام اعتبار الكل في الشيء اعتبار الجزء فيه وليس كذلك لان مفهوم التصور الساذج عارض لما تحته واعتبار المعرض في الشيء لا يوجب اعتبار المعارض فيه كما ان الحيوان معتبر في حقيقة الانسان وليس الجنسية التي هي عارضته معتبرة فيها (قال الش والحاصل ان الحضور الذهني الخ) حاصل الجواب ان الماهية قد يؤخذ بلا شرط شيء وهوهنهما

الحكم وقد يؤخذ بشرط لا شيء وقد يؤخذ بشرط شيء والاول اعم من الاخيرين والتصور المقسم ماهية لا بشرط شيء والتصور التقسيم ماهية بشرط لا شيء والتصديق ماهية بشرط شيء والمعتبر في التصديق التصور المقسم هو ماهية لا بشرط شيء فلا يلزم اشكال * اعلم ان اعتبارات الماهية بالقياس الى عوارضها هي ثلاثة تقييد الماهية بوجودها وتقييدها بعدمها واطلاقها بلا تقييد فالماهية اذا اخذت مع قيد زائد عليها تسمى مخلوطة وبشرط شيء ووجودها في الخارج مما لا شبهة فيه فان وجود الاشخاص في الخارج بين لاسترة فيه واذا اخذت بشرط الخلو عن اللواحق سميت مجردة وبشرط لا شيء وانها لا يوجد في الخارج والا يلحقها الوجود الخارجي والتعين فلم يكن مجردة عن اللواحق واذا اخذت من حيث هي مع قطع النظر عن المقارنة للعوارض والتجرد منها سميت مطلقة بلا شرط شيء وهذه اعم من الاولين وقد وجدت في الخارج باحدى قسميها وهي المخلوطة ووجو الاخص في الخارج مستلزم لوجود الاعم فيه فيكون هي موجودة فيه وذلك ط اذا كان التركيب في الاشخاص خارجيا اي مركبا في الخارج من الماهية والتشخص واختلف فيه قيل هل هو مركب في الخارج من الماهية والتشخص او هو مركب منهما في الذهن (قوله قيل بوجه على كلام المصن ايضا الخ) يعني ان الوجه الثاني للدول يجري في تقسيم المصن فلا يصح كونه سببا للدول اذ كما يصح التزديد في تقسيم المشهور يصح في تقسيم المصن فيلزم الحدور فيكون مشترك الوجود وفيه بحث اذ مثل هذا التزديد يجري في مقام يحتمل ارادة الشقين على الانفراد وهما اذا قيد التصور بلفظ فقط مع وقوعه في مقابلة التصديق فكيف يصح منه ارادة الحضور الذهني مطلقا وحمل لفظ فقط على اللغو فلو صح مثل هذه الارادة من مثل هذا المقام يرفع الامنية كليا من العبارات وانما حمل قيد فقط بياننا للاطلاق ودفعنا اتوهم تقييد التصور بعدم الحكم الناش من ذكره في مقابلة التصديق فبعد غاية البعد نعم يتوجه الحدور وهو لزوم امتناع اعتبار التصور في التصديق بناء على الظاهر لكن يدفع بان سبب الدول هو الوجه الاول فقط او مع تمام الوجه الثاني وان ورد بعض محذور من الوجه الثاني في تقسيم المصن وهذا القدر يكفي في السببية (قوله ولزم ايضا ان يكون قيد فقط لقوا الخ) لان المراد من التصور فقط ليس الا ماهو المراد من التصور قلا فائدة اصلا فان قلت

فأنته الدلالة على ان التصور خال عن الحكم وعدمه لم يشهد بشئ منهما
كما ان فائدته في الشق الثاني الدلالة على انه خال عن الحكم مقيدا بعدمه
قلت الفائدة الاولى يحصل من لفظ التصور بخلاف الثانية فانها لا يحصل
بدون القيد ففي ما نحن فيه القيد لبيان الاطلاق وفي الشق الثاني لتقييد
المطلق بصح قوله لاحاجة اليه اصلا قبل في كونه غير محتاج اليه مناقشة
لانه يحل ان يكون لبيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه كما في قولك الانسان
من حيث هو والمساهمة لا بشرط شئ فانه ليس بشئ منهما انما افادته دفع
ذلك التوهم والجواب ان الذهن لا ينساق في مقام التقسيم الا الى المطلق
فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع تلك التوهم ولذلك لم يتعارف فيما بين القوم
بيان الاطلاق في ذكر الاقسام (قوله بعين ما ذكره آه) من لزوم تركب الشئ
من التقييد او مشروطا بتقييده اذ يعتبر في التصديق الذي فيه الحكم
عدم الحكم (قوله فان قلت قوله وجوابه الخ) حاصله اعتراض على المفهوم
من القيد وهو ان الوجه الثاني غير صالح لكونه سببا للعدول الى الوجه الثاني
مشترك الزود فلا يصلح له وجوابه تسليم بوروده ومنع لعدم صلاحيته
اذا هو وارد على تقسيم المشهور المص ومندفع بخلاف تقسيم المشهور اذ هو
وارد عليه غير مندفع فيصالح للعدول وجه اندفاعه من عبارة المص ظاهر
من جهة ان القسم التصور فقط بقيد والمأخوذ في التصديق تصور بلا قيد
ويفهم منه ان لفظ التصور مأخوذ في القسمين بكونه قدرا مشتركا بين
القسمين فيعلم ان الاعتبار في التصديق التصور المطلق لا المقيد بخلاف تقسيم
المشهور على ما لا يخفى قبل هذا السؤال لا يلحق بكلام المص لانه اما ان يرد
في التصور كما هو ظاهر عبارة السؤال او في التصور فقط فان كان الاول
اختر المص انه اراد به الحضور الذهني المطلق لا يراد عليه تقسيم الشئ
الى نفسه لانه قسم العلم الى التصور فقط دون المطلق وان كان الثاني واختار
المص انه اراد به المقيد بعدم الحكم لا يرد عليه امتناع اعتبار التصور في
التصديق لان هذا الاختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في التصور لجواز
ان يكون مطلقا ويكون القيد مستفادا من قوله فقط انتهى انا اقول بعد
تصريح السائل التردد في التصور فقط فكيف يقال في مقابلة السائل
ان يرد في التصور الخ على انه على تقدير اختيار المص انه اراد به المقيد بعدم
الحكم يرد عليه امتناع اعتبار التصور في التصديق لان هذا الاختيار يقتضي

عدم اعتبار عدم الحكم في التصور لان التصور المطلق المعتبر في التصديق
متحقق في ضمن الفرد وهو التصور الساذج كما لا يخفى (قوله قلنا هذا الجواب
الخ) حاصله اثبات لعدم الوجه الثاني سببا للعدول لكون التقسيمين مشتركين
في وروده واندفاعه بلاثفاوت (قوله بل هو بكلامهم انسب الخ) معطوف
على قوله هذا الجواب وترق في اندفاع الاعتراض من تقسيم المشهور اذ مدار
الاندفاع كون لفظ التصور مشتركا بين المقيدين وهذا الاشتراك ظاهر من
عبارة القوم اذ اخذ في المقسم لفظ العلم بلا قيد وفي القسم ايضا التصور
بلا قيد ومعلوم ان القسم اخص من المقسم مع انه اطلق على كليهما فيظهر
اشتراكه بخلاف عبارة المص اذ اخذ فيها القسم بالقيد فلا يظهر الاشتراك
الا ان اطلاقه على المقسم وعلى ما يقابل التصديق فمعلوم من المتعارف
المشهور فلا وجه لما قيل فيه بحث لانه ان اراد بكلامهم مجرد عبارة التقسيم
فلا حفاء في عدم دلالة عليه وان اراد به ما يتناولها وغيرها كما يدل عليه
قوله مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم فيرد عليه ان كلام المص ايضا
يدل على الاشتراك لان عبارة المذكورة في التقسيم يدل على ان لفظ التصور
موضوع باراء الحضور الذهني مطلقا كما ان تعريفه بمطلق التصور بما هو
تعريف العلم يدل عليه ايضا مع انه يطلق لفظ التصور في مواضع من كتابه
على ما يقابل التصديق انتهى (قوله حيث ذكر والتصور في مقابل آه) تعليل
لقوله انما يظهر من كلامهم هذا القول يتضمن حكيمين بسبب القصير احدهما
يظهر من كلام القوم وانما يظهر من كلام المص دليل الاول قوله حيث
ذكروا آه ودليل الثاني قوله واما كلام المص آه حاصل الدليل الاول انه لما
ذكروا في كلامهم التصور بلا قيد في مقابل التصديق وادوا انه ما يقابل
التصديق قطعا مع انهم يطلقون التصور مرادفا للعلم كان للتصور عندهم
معنيين مقابل التصديق وثانيهما مرادف العلم مطلقا وكما كان كذا يظهر
من كلامهم اشتراك التصور لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المص وحاصل
الدليل الثاني انه لما جعل المص التصور فقط كان اعتبار عدم الحكم مستفادا
من قيد فقط وليس داخلا في مفهوم لفظ التصور وكما كان كذا لا يقتضي
الا ان يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط ولا تصور مع الحكم
بلادلالة على اطلاق التصور على ما يقابل التصديق وكما كان كذا لا يظهر
من كلام المص اشتراك لفظ التصور لكن المقدم حق والتالي مثله فينتج المص

فتفرع المحشى قدس سره على مجموع الدليلين قوله فالتضح بما ذكرنا آه
فتأمل (قوله مع انهم يطلعون الخ) هذا التقييد ليتفرع على المقيد قوله
فللتصور عندهم معنيان والا لم يتفرع فتأمل (قوله واما كلام المص آه)
امام مطوف على قوله انما يظهر او على قوله حيث ذكرناه على كلا الاحتمالين
اشارة الى دليل عدم الظهور من كلام المص (قوله لانه جعل التصور فقط
مقايلا آه) اما متعلق بقوله فلا دلالة له عليه واما بقوله فلا يقتضى الا
ان يكون آه واما متعلق بمقدر مشتمل على الكل على الاجمال اى المذكور
ثابت لانه كذا يدل عليه تفرعه (قوله وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان
آه) اما اندفاع الاعتراض الاول فلانه يختار كل واحد من الشقين فيدفع
المحدور يختار اولا كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فيقال فان اريد
بقوله والتصور مع الحكم قسم من التصور السازج لان كون التصديق قسما منه
وان اريد التصور المطلق لان قد جعل في التقسيم قسما له اذ القسم في التقسيم
هو التصور السازج ويختار كون التصديق عبارة عن الحكم فيقال ان اريد
بقوله هو نفس التصور السازج لان كون العلم نفس هذا التصور وان اريد
التصور المطلق لان قوله فيكون قسم الشيء قسما منه واما اندفاع الاعتراض
الثاني فلانه يختار الشق الثاني فيمنع قوله او كان التصور معتبرا في التصديق
كان عدم الحكم معتبرا فيه بانا لان لزوم كون عدم الحكم معتبرا فيه انما يلزم
او كان المعتبر التصور المقيد مع انه ليس كذلك بل المعتبر التصور المطلق
اذ التصور من الالفاظ المشتركة والمراد من التصور في التصور مع الحكم
التصور المطلق فافهم قيل فقول الشارح جوابه جواب عن قبل القوم
والضمير راجع الى الاعتراض من وجهين لا الى الوجه الثاني اذ لا دخل لاطلاق
التصور على المعنيين في دفعه بل يكفيه ان يقال ان المعتبر فيه المطلق دون
المقيد انما يحتاج اليه في دفع الاول انتهى وفيه بحث اذ لو لم يكن من الالفاظ
المشتركة لم يخص لفظ التصور في تقسيم المشهور على التصور المقيد فكيف
يقال التصور في التصور مع الحكم المطلق دون المقيد اذ لا معنى للتصور الا
المقيد فتأمل (قوله واما اندفاعهما عن تقسيم المص آه) اى باختصار ان
التصديق عبارة عن التصور مع الحكم اذ لا كان القسم عبارة عن التصور
المقيد لا يلزم شيء من المحدورين المذكورين ولا امتناع اعتبار التصور في
التصديق اذ المعتبر هو التصور المطلق لا المقيد فلهذا لم يعترض الشارح

الى الجواب من الاعتراض الثاني من جانب المص قبل انحصار الجواب
بالاول ثم اذ لا يخفى انه يندفع بالجواب الثاني كما صرح به بقوله كما يدفعه عن
كلام المص انتهى يمكن ان يجان بانه بملاحظة قصر الشارح بيانه الى هذا
الجواب وبانه اذا دفع الشيء بالجواب ولا يدفع بجواب آخر اذ المدفوع لا يدفع
وبان يقال انه لا دلالة في كلام المص على الاشتراك مع ان الجواب لا يتوقف
على الاشتراك اللفظي سواء كان مشتركا ولا يجاب بان المعتبر مطلق التصور
لا المقيد حتى يلزم اعتبار الحكم وعدم الحكم واما كلام المحشى هذا الجواب
كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المص بدفعه الخ فبني على السؤال الذى
حل لفظ فقط فيه على اللغو فتح يذل الكلام على الاشتراك اللفظي فههنا
الاعتراض الثاني المدفوع من كلام المص باعتبار ترديده الثاني وهو لزوم
امتناع التصور في التصديق (قوله وكذا المعتبر في التصديق الخ) قيل لا يلزم
كلام المص لان كلامه لا يحمّل ان التصديق عنده مشروط بالتصور انتهى
انا اقول وان لم يلزم على ظاهر كلامه لكن الاعتراض مبنى على كلال التقديرين
من كون التصديق عبارة عن الحكم او عن التصورات مع الحكم تقرير
السؤال بناء عليه لقصد المطابقة بينهما (قوله وذلك يلزم تركيب الشيء من
النقيضين آه) لما كان التصور مقيدا بعدم الحكم فالظاهر ان يكون القسم
وهو التصور المقيد عبارة عن المقيد والقييد مفهوما وذاتا يعنى يتحقق المقيد
واقيد معا في مصادفه هذا المفهوم فاعتبار هذا التصور في التصديق سواء
بالجزئية او بالشرطية يكون مفهوما وذاتا يعنى يكون جزء من مفهوم التصديق
او شرطاً له وجزء مما صدق عليه مفهوم التصديق او شرطاً له فيلزم على
مذهب الامام تركيب الشيء من النقيضين في المفهوم والخارج وعلى مذهب
الحكيم اشتراط الشيء بنقيضيه في المفهوم والخارج فالكل بط لاجتماع النقيضين
فعلى هذا قول الشارح اعتبار الحكم وعدمه في التصديق عام على المذهبين
بحمل ظرفية في على ظرفية المطلقة اعم من الحقيقة كما في مذهب الامام
ومن المجاز كما في مذهب الحكيم من قبيل ظرفية المشروط للشرط لكونه
محلا له فقد علم ان اجتماع النقيضين يلزم في شيء واحد وهو التصديق
في الخارج مثلاً في التصديق في زيد قائم وغير ذلك على كلا المذهبين فلا يرد
ما قيل وفيه ان الحال اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى حملها على شيء
واحد لا شيوئهما في الواقع الا يرى ان الانسان والانسان متحقق في الواقع

وما نحن فيه من قبيل الثاني دون الاول ولك ان تقول لاسلزامهما اجتماع
 التقيضين من القضايا اعني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا
 الحكم ليس بمعتبر انتهى ومنشاء هذا القائل عدم التفرقة بين لزوم اجتماع
 التقيضين من هذا الاعتبار ووجوده في نفس الامر اذ ليس متحققا في نفس
 الامر البتة لكن يلزم من هذا الاعتبار مثل استحالة اعتبار الحكم وعدمه
 في التصديق لا مناسبة له لمذهب الحكم حتى يستدل عليه بانه يستلزم
 اشتراط الشيء بنقيضيه على مذهب الحكم اذ التصديق على مذهبه وهو
 الحكم لا ما اعتبر فيه الحكم ولما اعتبر في تحققه الحكم اذ الشيء لا يعتبر في نفسه
 ولا في تحقق نفسه ويمكن دفعه بان اعتبار الحكم في التصديق بمعنى ان
 التصديق هو التصور بشرط شيء هو الحكم المشترك بين الحكم والامام
 وكذا ان اشتراط الشيء بنقيضه يلزم الامام ايضا لانه لا يترك ان الحكم مع
 كونه جزء من التصديق كالتصور يتوقف عليه ولا يمكن ان يقال ان تركب
 الشيء من التقيضين يلزم الحكم ايضا لانه لا يترك وجود المجموع الذي سماه
 الامام تصديقا الا ان يقال مراده بالشيء التصديق فكانه قال لانه يلزم
 تركب التصديق من التقيضين على مذهب الامام واشتراطه بنقيضه على
 مذهب الحكم (قوله وفيه بحث لان المعتبر في التصديق الخ) هذا بطلان
 الجواب الش في الخط وفي التحقيق جمع بين كلامي الش في شرح المطالع ههنا
 حيث اجاب عن هذا الاعتراض الوارد على التقسيم في شرح المطالع بانه
 ان اردتم بقولكم ان التصور معتبر في التصديق ان مفهوم التصور معتبر فيه
 فلا تم ومن البين انه ليس بمعتبر فيه فكيف من مصدق لم يعرف مفهوم التصور
 وان اردتم ان ماصدق عليه التصور معتبر فيه فسلوا لكن لانتم ان يكون
 عدم الحكم معتبرا فيه وانما يلزم ان لو كان مفهوم التصور ذاتا لما تحته وانه
 تم انتهى وجوابه ههنا ان التصور المطلق معتبر في التصديق دون التصور
 السازج فيخالف كلامه في الجملة مع انه يمتنع على ظاهره ان المعتبر
 في التصديق في نفس الامر تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور
 النسبة وهذه التصورات تصورات خاص مستفادة من القول الش فيكون
 تصور سازج البتة لعدم تحقق المطلق الا في ضمن الخاص وافراد التصور
 المطلق اما تصديق او تصور سازج فاذا اتى الاول تحقق الثاني بالضرورة
 فيبقى الاشكال وخلاصة جوابه ان المعتبر ذات التصور السازج يعني ماصدق

عليه مفهوم التصور السازج لكن عدم الحكم المأخوذ في المفهوم من قبيل
 الصفة والقياس يعني من العرضيات لامن الذاتيات ومن اعتبار المعروض
 والموصوف في الشيء لا يلزم اعتبار العارض والصفة سواء كان شرطا وشرطا
 فلا يلزم من اعتبار التصور السازج في التصديق الاكون ماصدق عليه
 بدون العارض والوصف جزء للتصديق او شرطا لتحقيق التصديق
 فيلزم تركب التصديق من الحكم ومن الموصوف بنقيض الحكم او اشتراط
 الحكم بالموصوف بنقيضه وليس بمحال وبهذا التحقيق يدفع الاشكال
 ويجمع بين كلاميه بان ما في شرح المطالع مبني على التحقيق واما الكلام
 ههنا مبني على ما هو انظر تقريبا الى فهم المبتدئ اذا لمعتبر في كل قسم
 هو مورد القسمة ويمكن ان يقال في التحقيق كلا الجوابين يرجعان الى شيء
 واحد وهو ان اعتبار التصور في التصديق ان كان بحسب المفهوم يكون
 مطلق التصور معتبرا فيه وان كان بحسب الذات وما صدق يكون ماصدق
 عليه التصور السازج وما صدق عليه التصور السازج عين ماصدق عليه
 التصور المطلق اذ عدم الحكم من الوصف والعارض لامن الذاتيات حتى
 يتحقق في ضمن ماصدق عليه فرجع الجوابين واحد فتأمل (قوله لان المعتبر
 في التصديق الخ) هذا على تقدير كون اعتبار ماصدق عليه التصور
 في ماصدق عليه التصديق لخاصة ان المعتبر في التصديق ليس التصور
 المطلق لان المعتبر فيه هذه التصورات وكل من هذه التصورات تصور خاص
 مستفاد من قول الشيء ولا شيء من التصور الخاص المستفاد منه تصورا
 مطلقا بل تصور سازج قوله فيكون اشارة الى النتيجة ويحتمل ان يكون اشارة
 للمقدمة المهمة من جانب الممتزج قوله فالاشكال باق على حاله يدل عليه
 واشير الى النتيجة (قوله اذا كان نظريا الخ) هذا قيد لكل واحد اما نظرية
 الطرفين بلا واسطة فقط واما نظرية النسبة بلا واسطة فلاته قد يكون
 المحمول مما يمتنع العقل بثبوته للموضوع كقولنا الانسان طائر في الهواء او ساير
 على الماء وغير ذلك مما لا يجوز العقل ثبوته بلا ملاحظة مطابقة الواقع
 او لا مطابقة ولان المقولة النسبية نظرية والالكان كلها يديرها مع انها
 وقع الاختلاف فيها فلا بد ما قيل ان نظرية كل من تصور الطرفين واحتياجه
 الى النظر انما هي بالذات ونظرية تصور النسبة انما هي بواسطة احتياج
 تصور طرفيها اليه فتصورها في حد ذاتها خال عن الاحتياج الى النظر

وعدمه بل احتياجه تابع لاحتياج تصور الطرفين كليهما واحده انتهى
وما قبل ان في استفادة تصور النسبة من القول الشئ تأملا فانها من الجزئيات
الحقيقية والجزئي الحقيقي لا يكسب وان كان نظريا على ما حقق فيما بينهم
ففيه بحث فان الجزئي الحقيقي وان لم تعرف تشخصه بالتعريف فعدم تعريفه
باعتبار ماهيته وحقيقته فغير مسلم على ان النسبة من الامور العقلية ومن الامور
المتنوعة (قوله فقد اعتبرت في التصديق شطرا او شرطاً الخ) اي اذا كانت
تلك التصورات في نفس الامر تصورات سازجة يكون المعتبر في التصديق
شطرا او شرطاً هذه التصورات السازجة في نفس الامر فلا يكون التصور
بمعنى الحضور الذهني مطلقا معتبرا فيه فيبقى الاشكال واما القول بان المعتبر
في التصديق هو التصور المطلق في ضمن هذه التصورات السازجة بدون
اعتبار الوصف بعدم الحكم فتحقيق المحشى قدس سره فاخذ هذا التحقيق
بعض الفضلاء فقال في تفرع هذا القول على ما تقدم نظرا لان كون كل واحد
منها تصورا سازجا لا يقتضي اعتباره من حيث انه تصور سازج لم لا يجوز
ان يعتبر من حيث انه تصور مع قطع النظر عن القيد بل الحق ذلك لانا
اذا رجعنا الى وحداننا نعلم بالضرورة ان المحتاج اليه في التصديق شطرا
او شرطاً تصور ذات المحكوم عليه المتصف في نفس الامر بعدم الحكم
لان حيث انصافه به فذات المقيد معتبر بدون القيد فصح ان المعتبر فيه
هو التصور لا بشرط شئ وان كان موصوفا بعدم الحكم يرجع الجواب المذكور
في هذا الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع فتدبر (قوله والجواب
ان يقال الخ) يعني ان عدم الحكم المأخوذ في تعريف التصور السازج على
انه صفة له وقيد يخرج اغياره وهذه الصفة لا يدخل في ذاته بل خارج مبرز
عن اغياره والمعتبر في التصديق ذات التصور السازج فلا يدخل عدم الحكم
فيه لعدم دخوله في ذاته وذلك لان الشئ قد يعرف بالذاتيات قيد دخل اجزاء
التعريف في ذات المعرف وقد يعرف بالعرضيات فلا يدخل شئ من اجزائه
في ذاته كتعريف الانسان بالحيوان الناطق وبالماشي الضاحك فهنا التصور
السازج من قبيل الثاني فلا يلزم من جزئيه ولا من شرطية جزئية عدم
الحكم وشرطية فلا يلزم المحذور فان قيل لا يلزم من اعتبار ذات التصور
فما صدق عليه التصديق اعتباره مفهوم التصور فيما صدق عليه التصديق
لكنه يلزم وجود مفهوم التصور السازج مع مفهوم التصديق في شئ

واحد وهو المجموع المركب من تصور زيد وتصور قائم وتصور النسبة
الحكمية بينهما والحكم اذ يوجد فيه مفهوم التصديق وهو وظ ويوجد مفهوم
التصور السازج لصدقه على كل واحد من اجزائه وما ذاك الا اجتماع
المتنافيين قلت المناقاة بين التصور والتصديق بحسب الصدق اي لا يكون
شئ واحد يصدق عليه انه تصور ومع ذلك يصدق عليه بعينه انه تصديق
ولامنافاة بينهما بحسب الموجود فانهما يختلفان بحسب الوجود اي يمكن
ان يوجداهما كما اذا قلنا ان زيدا قائم قد حصل لنا تصديق وهو المجموع
وتصور سازج وهو تصور زيد وتصور قائم وتصور نسبة القائم الى زيد
فقد اجتمع التصديق والتصور المغايران بالمفهوم وكذلك المناقاة بين
الحصول مع الحكم وبين عدم الحصول مع الحكم انما هي اذا اعتبر اتحاد
الموضوع اي لا يمكن ان يكون شئ يحصل مع الحكم وذلك الشئ بعينه
يكون يحصل لامع الحكم واما وجود الحصول مع الحكم في شئ ووجود عدم
الحصول مع الحكم في شئ آخر في ضمن ذلك الشئ فلان المناقاة بينهما فيمكن
ان يوجد الحاصل مع الحكم للمجموع وغير الحاصل مع الحكم يوجد لكل
واحد من الامور الاربعة كما بينا فاحفظ فلا وجه لما قيل من جواب المحشى
قدس سره جواب جدلي يدفع الاعتراض المذكور اعني تركب الشئ
من النقيضين على مذهب الامام واشترط الشئ بنقيضه على مذهب
الحكماء واما الاعتراض الاخر قد فوج لجواب آخر وهو تحقيق في انتهى
اذ الجواب الاول تحقيقي ومبنى على كون معنى النقيض بمعنى الرقي على حكم
ان نقيض كل شئ رقيه على ان الجواب من سؤال ثم يزود سؤال آخر على هذا
الجواب لا يقتضي ان يكون جدليا بالبداهة (قوله لا يلزم ان يكون صفة الخ)
اشارتني لزوم دون نفي الجواز الى جواز كون الصفة جزءا او غير جزء
فما يكون الموصوف جزءا منه كالحيوان الموصوف بالناطق اذا الحيوان جزء
من الانسان وصفته ايضا جزءا والتصور بالنسبة الى عدم الحكم يجوز ان يكون
من قبيل الثاني فلا يلزم على تقدير اعتبار التصور السازج في التصديق
اجتماع النقيضين فقد علم ان حاصل الجواب منع بملازمة المعارض (قوله
وليس كون تلك الخ) اذ هذا الكون صفة لقطع الحشيت فلو لم من جزئية
الموصوف جزئية الصفة لكان هذا الكون جزءا من السريير مع انه لم يقل به
احد ويلزم فساد آخر وهو تركب التصديق من الموجود والمعدوم اذ الكون

امرا اعتباري وكذا الوجود بالنسبة الى قطع وكسائر الاوصاف الاعتبارية
او غير الاعتبارية (قوله ولا استحالة في ذلك الخ) لانه لا يلزم اجتماع
التقيضين في شيء واحد لان اللازم منه حصول الشيء وتقيضه في موضعين
بمختلف ما اذا كانت الصفة داخلية في ماهية التصديق فانه يلزم اجتماع
التقيضين اعني ان الحكم معتبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر في التصديق
وكذا الحال اذا كان الموصوف شرطادون صفة (قوله فان شرط الصلوة آه)
يعني ان الصلوة مشروطة بالطهارة الموصوفة بانه ليس بصلوة ومن شرطية
الطهارة لها لا يلزم شرطية صفة وهي الكون ليس بصلوة والايان لم اجتماع
التقيضين وهو الصلوة مشروطة بانها ليست بصلوة (قوله هذا هو التحقيق
الذي افاده آه) افرض من هذا الكلام دفع التشيع الوارد على كلام الش
في هذا الكتاب وحاصله كما قررنا مخالفة كلامه بحسب الظادون التحقيق
اذا اعتبار التصور المطلق في التصديق بناء على ط الحال في التقسيمات واما
في التحقيق فيما صدق عليه المفهوم للتصور المطلق عين ما صدق عليه
مفهوم التصور السازج فبالنظر الى مفهوم التصديق المعبر فيه التصور
المطلق وبالنظر الى ما صدق عليه التصديق المعبر فيه ما صدق عليه
التصور السازج وهو عين ما صدق عليه التصور المطلق فلا وجه لما قبل
وانما اورد ههنا الجواب المردود لان التقريب الى فهم المبتدئ هو المقي
وانا اقول ما ظنه قدس سره لا يدفع عنه التشيع اذا لبيان بكلام فاسد
في معرض الجواب مع العلم بالفساد والعدول عن منهج الرشاد الذي هو
الجواب الخالي عن الفساد اوضح واشنع وغرض التقريب الى فهم المبتدئ
خصوصا عن المذهب المنتهى غرض فاسد لانه فساد والله لا يحب الفساد
انتهى وانما عجب من شأن الفضلاء الكرام لا يتحاشون عن مثل هذا الكلام
في حق الفحول العظام بل ملاحظة الكلام وبلا وصول الى حقيقة المرام
والله هو الغفور وذو الفضل والانعام (قال الش العلم اما بدیهي وهو لم يتوقف
آه) باذرا ولا الى تقسيم العلم الى البدیهي والنظري وتعرفهما ثم شرح كلام
المص لان في كلام المص يتصدى الى برهان عدم كون كل واحد من التصور
والتصديق نظريا وبدیهيا وذلك موقوف على تعريف البدیهي والنظري
لانه من المبادئ التصورية فان قيل ان التقسيم فاسد لان مورد القسمة
علم وكل علم اما ضروري او نظري فان كان ضروريا لا يشمل النظري

وان كان نظريا لا يشمل الضروري فلا يكون مورد القسمة شاملا للتقسيمين
قلت اولا لانم ان مورد القسمة الى البدیهي والنظري علم بل المورد هو التصور
والتصديق ولانم ان كل علم اما ضروري او نظري فان العلم من حيث هو ليس
بتصور ولا بتصديق بل اعم منهما فمورد القسمة ليس العلم الذي هو نفس
التصور او نفس التصديق او عين النظري او عين الضروري لامتناع كون
العام عين الخاص وثانيا لانم ان هذين المقدمتين يتجانسان شيئا فان الحكم
في الكلية على جزئيات العلم ومورد القسمة مفهوم العلم فلا اندراج للاصغر
تحت الاوسط سليمان لكن لم قلت انه لو كان مورد القسمة ضروريا لم يشمل
النظري وانما يكون كذلك لو لم يكن ضروريا في بعض الصور نظريا
في بعضها فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب اتصافها بالامور المتعاقبة الحقها
في الصور المتعددة * اعلم ان تقسيم العلم الى التصور والتصديق اولا ثم تقسيمه
الى البدیهي والنظري ثانيا يوهم ان التصور والتصديق من الاقسام الاولية
للعلم والبدیهي والنظري من الثانوية مع انه ليس كذلك بل كل من التقسيمين
اولية لا يكون احدهما بواسطة الآخر كتقسيم الجسم الى الحيوان وغيره
وبواسطة الحيوان الى الانسان وغيره لان حقيقة العلم هو الصورة الحاصلة
عن الشيء عند المدرك فمن جهة التصورة المنزعة عنه تقسم الى التصور
والتصديق ومن جهة الحصول الى البدیهي والنظري واما تقديم التقسيم
الى التصور والتصديق هنا لكونه موقوفا عليه لبيان الحاجة الى المنطق
بمرتبتين بخلاف التقسيم الثاني اذ هو موقوف عليه بمرتبة (قال الش وهو
لم يتوقف حصوله على نظر وكسب الخ) التوقف ههنا بمعنى ان لا يكون
شيء موجودا لا بعد وجود شيء آخر والحصول هو الحصول المعترف بتعريف
العلم المطلق والنظر عبارة عن ترتيب امور معلومة تصوريا او تصديقا
والكسب اعم منه لشموله على الاكساب بالالهام والتصفية وما به حصول
العلم كثير كالنظر والالهام والتصفية والتجربة والحدس والعقل والوجدان
وغيرها وانما العلم الحاصل منها شامل للبدیهي والنظري والقوم خصصوا
الحاصل بالنظر والالهام والتصفية بالنظرية ولما عداها بالبدیهية ثم قسموه
الى البدیهي والنظري حيث وجدوا في انفسهم احتياج بعض التصورات
والتصديقات الى النظر كتصور الملك والجن والتصديق بحدوث العالم
واستغناء بعضها عنه كتصور الوجود والعدم والتصديق بامتناع اجتماع

النقيضين والمراد من الاحتياج والاستغناء بالذات حتى يكون المستغنى
في نفسه ضروريا ولو كان غير مستغنى بالواسطة ويكون المحتاج في نفسه
نظريا ولو كان مستغنيا بالواسطة فعرفوا البديهي بأنه ما لا يحتاج في حصوله
الى نظرو وكسب والنظري ما يحتاج في حصوله الى نظرو وكسب ومن جم
تعريف المص هذا حيث لما كان التوقف بهذا المعنى الاخص يخرج العلوم
الحاصلة من الحدس والتجربة وغيرهم لانها وان توقفت على الحدس
والتجربة وتحوها لكن ليست متوقفة على الكسب والنظر والمراد من التوقف
التوقف القريب فلا يرد العلم بالعلم النظري الحاصل من النظري بأنه من العلم
البديهي مع انه يدخل في تعريف النظري لتوقفه عليه لان العلم الضروري
بالعلم النظري وان توقف على النظر ليس توقفا قريبا ولما كان المراد
من الحصول المأخوذ في تعريف العلم فلا يلزم الحصول حصول * واعلم ان
البديهي والنظري يتفاوتان بتفاوت الاستحسان بل بتفاوت الازمان فالبديهي
بالنظر الى شخص يكون نظريا وبالعكس وكذا بالنسبة الى الزمان فينتقض
تعريفهما طردا وعكسا يمكن ان يقال ان هذين التعريفين من الامور
الاعتبارية يعتبر فيهما قيد الحقيقة بل الحق في الجواب في مثل هذا ان البداهة
والنظرية يعتبران بالنسبة الى اوساط الناس بين الجزية والبلادة وهى
تقدر على استخراج الاحكام من الشكل الاول فلا يتغص بالبداهة عند
صاحب الجزية ولا بالنظرية عند صاحب البلادة فتأمل فقد علم ان اخذ
الكسب في تعريف البديهي دون النظري مبنى على تحقيق لامن قيل
التأكد حيث ذهب بعض القوم الى ان الكسبي يقابل الضروري ويرادف
النظري بناء على ان طرق الاكتساب هو النظر لا غير فلذا لم يؤخذ الكسب
في تعريف النظري وذهب بعضهم الى ان الكسبي اعم من النظري لا تلازم
ولا ترادف بينهما بناء على ان الكسب كما يحصل بالنظر يحصل بمثل الصفة
والالهياك فلذا اخذ الكسب في تعريف البديهي (قال الش ك تصور
الحرارة والبرودة الخ) هذا بناء على من تصور بقوة لامسة فلا يحتاج الى نظر
في حصوله وامان لم تصور ولم يحسن بقوة لامسة فلا يكون بديهي (قال الش
كالتصديق بان الشيء والاثبات الخ) الذى والاثبات بمعنى عدم ثبوت شيء
لشيء وثبوت شيء لشيء لا بمعنى ادراك ثبوت شيء لشيء وادراك عدمه لان
الادراكين فلا منفعة لاجتماعهما وارتفا عهما لعدم كونهما نقيضين

وان متعلقا هما نقيضين (قوله البديهي بهذا المعنى الخ) يعنى ان هذا مقام
مطلق العلم الاعم الشامل التصور والتصديق فيكون البديهي والنظري
لكل واحد منهما مع ان البديهي يطلق على ما يقابل النظري والتصديق
فيكون قاصرا فاجاب بان البديهي قد يستعمل اعم مراد فالضروري
ومقابل للنظري المطلق وقد يستعمل اخص فههنا اعم فيكون مساويا
للضروري في الشمول الى التصور والتصديق لكن يرد ان اطلاق الضرورى
على العلم مأخوذ من الضرورة بمعنى عدم القدرة على الفعل والترك كحركة
المرتفع وللهذا قد يفسر بما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق والبديهي
اعم من ان يكون قبل التوجه على التحصيل وبعد التوجه يعنى يحصل
بالاختيار والاضطرار اللهم ان يقال الغرض ههنا لم يتعلق الى حصول
العلم بالاضطرار والاختيار بل الى الاحتياج والاستغناء وبسبب هذا الغرض
ثبت الترادف ومن جهة اخرى النسبة مسكوت عنها (قوله وقد يطلق
البديهي على المقدمات الاولى آه) اى القضية التى بعد تصور الطرفين
يحصل الجزم بالنسبة فلا يحتاج الى نظر والتعبير بالمقدمة لان من شأنها
ان تجعل جزء قياس برهاني وكذا يعبر بالمقدمة مات اليقينية القضايا الست
التي يتركب منه البرهان لان مدار تخصيص هذه القضايا من بين القضايا
بالاعداد وباليقينية كونها جزء للقياس قيل وقد يطلق البديهي على ما ثبت
العقل بمجرد التفاته اليه من غير استعانة بحس او غيره تصورا كان وتصديقا
ذكره قدس سره في شرح المواقف الا ان الاطلاق الاول شائع فكذا ذكره
ولم يتعرض للثاني لعدم تعلق الغرض بضبط معانيه انتهى وانا اقول هذا
المعنى عين المعنى الذى به يرادف البديهي للضروري لانه لافى آخر الله اعلم
بالصواب (قوله تنبيهها على ان التصور الخ) تنبيه للتبيل واسارة الى ان المنبه
عائده معلوم من التعريف بادنى تأمل قوله وسأأتى في تحقيق ذلك بالدليل
يفتضى الاستدلال وهذا اما مبنى على التزل او معلوم ههنا بالوجدان
وسأأتى بالدليل التحقيقي فلا منافاة (قوله ولا اشكال في تعريف البديهي
والنظري آه) قيل في تعريف قسمي التصور من البديهي والنظري ايضا
اشكال لان تصور النسبة الحكمية اذا كان بديهييا وكان تصورا طرقيها
واحدتها نظريا كان تصورا بديهييا مع انه يصدق عليه انه الذى يتوقف
حصوله على نظرو وكسب ولا يصدق عليه انه الذى لا يتوقف حصوله

على نظر وكسب فلا يكون الاول مانعا والثاني جامعا انتهى وانا قول النسبة
الحكمية مما يتوقف تصوره على تصور طرفيه واللام بلا حظ في نظرية
طرفيهما يلزم نظرية النسبة وان كانت بديهية فيدخل في تعريف النظرية
بخلاف التصديق فان الحكم اذا كان بديهيا والاطراف نظريا يسمى هذا
التصديق بديهيا كما صرح به والاصطلاح على شيء لا توجب الاصطلاح
على شيء آخر غيره واجيب ان تصور النسبة ليس في حد ذاته بديهيا ولا نظريا
بل بديهية تابعة لاداهة طرفيهما ونظريته تابعة لنظريتهما ونظريته
احدهما فلا يتصور كون تصور النسبة بديهيا من نظرية احدهما او كليهما
فلا اشكال وفيه بحث لان الامور النسبية يتصور فيها البداهة والنظرية
والا لكان الامور النسبية كلها بديهية بالنظر الى ذاتها مع انها متنوعة
ومختلفة فيها في التصور فلا يقال قد يكون النسبة مجهولة والطرفان
معلومان فكيف تتبع الطرفين لانا نقول هذه الجهالة والتكارة مقابلة المعرفة
لامقابلة البديهية ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية
كالعلم بالغلم التصوري والنظري بعد التحصيل من النظر لان معنى كونها
ضرورية انها اضطرارية لا بديهية (قوله) واما التصديق ففي تعريف
قسميه اشكال آه) معطوف على قوله ولا اشكال في تعريف البديهي آه
حاصل الاشكال انه لمثل التصديق الذي طرفاه نظريان والحكم بديهي
يتضمن تعريف النظري والبديهي طرفا وعكسا حيث لا يكون تعريف
الضروري جامعا ولا تعريف النظري ما نفع يمكن ان يجاب بان التصديق
عند الامام عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فمع انما يكون بديهيا اذا كان
ذلك المجموع بديهيا وانما يكون ذلك المجموع بديهيا اذا كان كل واحد
من اجزائه بديهيا فلهذا يستدل الامام في كتبه الحكمية ببداية التصديق
الذي هو الشيء اما وجود واما معدوم على بداية تصور الوجود والعدم
لان بداية الكل مستلزم لبداية الجزء لان الجزء اذا كان كسبيا يكون الكل
كسبيا لانه اذا احتاج الجزء الى الكسب يكون الكل ايضا محتاجا الى الكسب
لان المحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء واما عند الحكم
فبناط البداية والكسب وهو نفس الحكم فقط فان لم يحتاج حصوله
الى نظر يكون بديهيا وان كان طرفاه بالكسب واما افتقار حصول
الحكم الى الطرفين بحيث لو كان احدهما محتاجا الى النظر يلزم احتياج

الحكم اليه فلا يضطر لان التوقف المتني في التعريف هو التوقف بالذات وثبوت
التوقف بواسطة لا يتاني ذلك فاخذ الفاضل المحشي الجواب عن طرف الحكماء
واستصعب من جانب الامام فانتظر (قوله) وذلك لان الحكم آه) يسان
لورود الاشكال هكذا ان التصديق قد يكون حكمه غير محتاج وتصور
طرفيه محتاجا ومثل هذا التصديق يصدق عليه انه يتوقف على نظر فيدخل
في تعريف النظري مع انه مسمى بالتصديق البديهي ويخرج عن تعريف
البديهي مع انه من افراد المعرفة فيبطلان طرفا وعكسا (قوله) ومثل هذا
التصديق الخ) لا اعتبارهم في بداية التصديق وحيث قالوا ان الممكن
محتاج الى مؤثر من التصديق البديهي لانه اذا تصور مفهوم الممكن وهو
ما لا يكون وجوده ولا عدمه من ذاته ومفهوم محتاج الى مؤثر يكون الحكم
ضروريا وانما يخفى على بعض الاذهان اعدم ملاحظة معنى الامكان ومعنى
الاحتياج الى الموجد وهذا لا يتاني الضرورة والضرورة قد يهمل عليه
بصورة الاستدلال لكن هذه المقدمة غير مسلمة عند الامام فتأمل (قوله) وهذا
هو المراد الخ) فان التوقف وان انقسم الى ما بالذات والى ما بالواسطة الا
ان المتبادر منه عند الاطلاق هو التوقف بالذات فاذا انفي كان هو المتني دون
التوقف بالواسطة كالوجود المنقسم الى الخارجي والذهني مع انه اذا اطلق
منفيا او مثبتا يتبادر منه الخارجي (قوله) واذا جمل التصديق عبارة الخ) لانه
على مذهب الامام يكون الاحتياج باعتبار الجزء واحتياج الجزء يستلزم
احتياج الكل على مذهبه بخلافه مذهب الحكم لانه يكون الاحتياج باعتبار
الشرط ولا يستلزم احتياج الشرط احتياج المشروط وجه قوة الاشكال
انه لا يمكن ان يدخل مثل التصديق الذي طرفاه نظري وحكمه بديهي في
البديهي دون النظري بتعميم التوقف من ان يكون بذاته او بالواسطة فمن هذه
الجهة قوة الاشكال والاسهل الجواب عن هذا الاشكال بان مثل هذا
التصديق داخل في النظري كما قررنا آنفا فان قيل لم يصح الجواب بان
الاحتياج المتني في تعريف الضروري هو الاحتياج بالذات فيكون التصديق
الذي احد طرفيه كسبي وحكمه بديهي ضروريا لان هذا الاحتياج فيه
ليس ذاتيا بل بواسطة الجزء فليحمل على هذا على مذهب الامام كيلا يلزم
هذا الاشكال فلما يمتنع شيان احدهما استدلاله ببداية التصديق على
بداية التصور وثانيهما انه لا فرق بين جزء وجزء في ان الاحتياج بسببه

احتياج بالواسطة فعلى تقدير حل كلامه عليه اذا توقف الحكم وحده
على الكسب لزمه ان يجعل التصديق ضروريا وان توقف حصوله على
استدلاله كثيرة وذلك مما لا يقول به احد قيل يمكن ان يفرق بين جزء وجزء
بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة وتصورات الاطراف سابقة
في الحصول فدار البدهية والنظرية عنده ايضا هو الحكم وح لا يلزم
اكتساب التصديقات من القول الشارح واستدلاله ببدهية التصديق على
بدهية تصورات اطرافه فتصديق لا يكون موقوفا على النظر اصلا حاصلة
لله والمصيان كالتصديق باننا موجود مثلا (قال الش واذا عرفت هذا آه)
اى المقسم وتعريف القسمين وعدم الوساطة بينهما وهما من المبادئ
انتصورية للدعوى الاتية (قال الش فنقول كل واحد من كل واحد آه)
يعنى ان كلمة الكلين الواقعة في عبارة المص من كل الافرادى لا المجموعى
على ماوهم من العبارة اذا اللام الداخلة على الكل قد يكون لاحاطة الافراد
بانضمام المقام فيحمل الواحد الاول على الوحدة الشخصى والثانى على الوحدة
النوعى والا كان لكل فرد من التصورات افراد كثيرة لكن هذه القضية قاصرة
عن اداء المق لا احتمال تسلط النقي على قيد الموضوع فلهذا تصدى المحشى
الى بيان المق منه فتأمل فانه دقيق (قال الش فانه لو كان جميع التصورات آه)
هذا نقيض الدعوى وهى رفع الایجاب الكلى ونقيضه موجبة كلية واغفل
الجميع من ادات الموجبة الكلية كالكل فلا وجه لما قيل الموافق لما ذكر
في تحرير الدعوى ان يقال فانه لو كان واحد من التصورات والتصديقات
لكنه اشار الى انه يجوز ان يكون المضاف اليه المحذوف جمعا مع رفا اى ليس
كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم الكل الافرادى والمجموع ههنا واحد
انتهى لان الاشارة بالشئ الى الشئ يقتضى صحة اصله ثم يصح اشارته هذا
دليل اثبات ان بعض التصور بديهى وبعضه نظرى وكذلك التصديق
لكن لا يلزم هذا من الدليل اذ لا يلزم من بطلان بدهية كل فرد من افراد
القسمين وبطلان نظرية كل فرد من افراد القسمين بدهية بعض من كل
منهما ونظريته بل بدهية بعض من مجموع افرادهما ونظريته مثلا كون
بعض من التصور بديهى وباقي الافراد من التصور والتصديق كلها نظريا
وبالعكس واجيب بانه قد يدكر لفظ كل في مقام اجمال مفصل تشارك الاجزاء
في المحمول والدليل ومناط القصد التفصيل فالمراد وليس كل تصور بديهى

وليس كل تصديق بديهى الا انه لما شارك القضيةتان في المحمول والدليل جمع
بينهما اختصارا في العبارة وكذلك جمع بين دليلهما ومثله متعارف في عادة
البيان عند ظهور المق من المقام كما نحن فيه (قوله يريد انه ليس كل واحد
من التصورات آه) والغرض من هذا دفع توهم بعدم تمامية التقريب حيث
ان هذه القضية يحتمل على ما بينه الفاضل المحشى وعلى غيره بحمل النقي على
القيد للموضوع بان يكون بعض التصورات بديهى وبعضها نظريا وجميع
التصديقات نظريا وبالعكس وكذا يحصل التفصيل المق بسبب هذه
الارادة من هذا الاجمال ووجه الجمع في الدليل مع تعدد الدعوى في التحقيق
(قوله لكنه جمع بين التصورات آه) استدراك من الارادة كانه قيل فلم جمع
بقوله ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات فدفعه
بانه قصد الاختصار في العبارة مع الاشتراك في الدليل حال كون المراد
التفصيل المذكور وبقوله فكانه قال بين تفصيل الدليل على نهج الدعوى
(قال الش وفيه نظر لجزا ان يكون آه) الجهل مقابل العلم وسبب العلم متعدد
كالبداهة والاحساس والتجربة وغير ذلك والعلم قد يحصل بسبب واحد
وقد لا يحصل بل يحتاج الى اسباب متعددة فمن تحقق بسبب واحد في كل شئ
لا يلزم تحقق العلم بذلك الشئ حتى اصح نفي مقابله وهو الجهل فلا يتم الملازمة
في قوله لما كان شئ من الاشياء مجهولا وتمنع باستناد الجواز توقف العلم بالشئ
على شئ آخر من البدهية فمن وجود سبب واحد لا يتحقق العلم كالعلم
لمحسوسات والحدسيات مثلا فانه لا يحصل بها بمجرد البدهية بدون الحس
والحدس ويمكن ان يجاب عن هذا بان الجهل كما كان مقابلا للعلم المطلق
كالنكارة المقابل للمعرفة قد يكون مقابلا للبديهة على سبيل الاشتراك اللفظي
وعلى سبيل الاستعمال في الفرد من حيث كونه فردا من افراد من غير ملاحظة
الخصوصية فلذا لزم انتفاؤه من وجود البدهية فبهذا يندفع النظر فتأمل
(قال الش الحدس آه) وهو عبارة عن سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب
دفعه لاعلى سبيل التدرج فلا يحتاج الى الحركة (قوله هذا النظر وارد
على ظاهر العبارة آه) الغرض من هذا الكلام اما دفع الاعتراض عن عبارة
المص بانه هذا الاعتراض وارد على ظاهر العبارة دون المراد فلا وجه لقول
الشارح فالصواب ان يقال لان الصواب يقابل الخطاء كما يشعر به عبارة
في شرح المطالع حيث قال فيه لو كان ضروريا لم يخرج في تفصيل شئ ومنها

الى نظر وهذا التعبير اول مما قيل لو كان كذلك لما جهلنا شيئا لان الجهل لا يتنافى الضرورة فان كثيرا من الضروريات كالتجريبات وما لم يتوجه اليه العقل الجاهل ثم يعقل انتهى اللهم الا ان يحمل الصواب بمعنى الاصوب جمعا بين كلاميه في الكاين واما ابقاء لسؤال الش على المص ودفع جواب العلامة التفارزاني عنه حيث قال لما كان شيء من الاشياء محمولا بمعنى انه لا يحتاج شيء من التصورات والتصديقات الى نظر وفكر كذا ذكره المص في شرح الكشف وح لا يرد عليه الاعتراض بان البداهة لا يتنافى آه انتهى فاحصل كلامه قدس سره ح ان السؤال وارد على ظاهر العبارة واما تغييرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر فغير مفيد لانه تفسير الاعم بالاخص ولا دلالة للاعم على الاخص وجهها من الوجوه واوسلم دلالة بانضمام القرينة لا يدفع الابراد عن ظاهر العبارة ولو دفعه عن المراد (قوله فكان ما يحتاج الى نظر معلوما لنا آه) هذا التفرع من ضم المحشى كانه اشارته الى ان فائدة التقييد ان كانت هذا التفرع فيصح الكلام والا فلا واما كون هذا فائدة التقييد فغير مسلم اذ لا يلزم من تحقق سبب ناقص تحقق المسبب لان انتفاء الجهل المحجوج الى النظر سبب ناقص لاهل كالم بالتجريبات والمجوسات لعل وجه التأمل هذا ويمكن ان يقال وجه التأمل ان الجهل المحجوج خاص والعام لادلالة على الخاص وان قيل الجهل المحجوج الفرد الكامل من الجهل المطلق والمطلق ينصرف الى الكامل فلا يفيد لانه لا يلزم من التقييد ايضا العلم والحاصل ان قول بعض الافاضل لا يخفى من الاضطراب (قال الش فالصواب ان يقال آه) الصواب يقابل الخطأ وههنا ان حمل كلام المص على الخطأ فلا وجه لما قيل في شرحه المطالع ويمكن ان يقال جمعا بين كلاميه الصواب بمعنى الاصوب ويقال الصواب ناظر الى العبارة بدون ملاحظة المعنى والاول ناظر الى العبارة والمآل لانه وان صحح المعنى بالتأويل والتخصيص لا يخفى العبارة عن التعسف (قال الش ولا نظريا آه) عطف على قوله بديهيا واعادة حرف السلب لتعيين المعطوف وللإشارة الى السلب الكاين مع دفع احتمال تسلط النفي على مجموع المعطوف والمعطوف عليه (قال الش انما ليس كل واحد من كل واحد من التصورات آه) صرح الدعوى اعتناء بشأنه والمق منه كالمق مما سبق سيظهر من المحشى ومآل دليله لو كان كل التصورات وكل التصديقات نظرية لزم الدوران والنس واللازم بطل والمزوم

مثله ولما كان المزوم موجبة كلية فن بطلانها يصدق نقيضه وهو رفع الایجاب الكلى وهو المطرود الاعتراض على التصورات دائرا بين حكمى البداهة والكسبية بانه ان اردتم بالتصور التصور بوجه ما قلتم اننا نحتاج في حصول شيء منها الى نظر ومن البين انه ليس كذلك اذ كل شيء يتوجه اليه العقل فهو متصور بوجه ما وان اردتم به التصور بكنه الحقيقة فلا نم ان الكل لو كان نظريا دارا وتسلسل وانما يلزم ذلك لو لم ينفذ سلسلة الاكتساب الى التصور بوجه ما واجيب عنه من وجهين الاول ان الاكتساب اما ان ينتهى الى التصور بوجه ما ولا ينتهى فايا ما كان يلزم الدور او التسلسل اما ان لم ينته فظاهر واما ان ينتهى فلان ذلك الوجه ان كان متصورا بالكنه فكذلك وان كان متصورا بوجه آخر تنقل الكلام اليه حتى يلزم النس في تصورات الوجوه الثاني ان المراد بالتصور مطلق التصور اعم من ان يكون بوجه ما او بكنه الحقيقة لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين بطلانه لاننا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه (قوله وقد جمع ههنا ايضا آه) يعنى جمع بينهما كما في السابق لتكنة الاختصار والاشترك في الدليل والمق بيان كل واحد منهما على حدة اذ لو لم يرد ذلك وكان الكلام باقيا على ظاهره لم يثبت المطلق لان المح المذكور ح لازم للمجموع من حيث هو المجموع اى نظرية جميع افراد التصور والتصديق فيكون ذلك المجموع متفيا وانتفاء المجموع يكون بانتفاء جزئه وانتفاء الجزء بان يكون بعض التصور نظريا وبعضه بديهيا وكذلك التصديق و بان يكون بعض التصور نظريا وبعضه بديهيا ومجموع التصديق نظريا او بالعكس والمط هو الشق الاول فيكون الدعوى اعم من المط بحسب الاحتمال فلا يتم تقريب الدليل وذلك ثابت بحمل كل الاول والثاني على الافراد بالضرورة اذ موجبة هذه العبارة كل واحد من كل واحد من التصور والتصديق نظريا وصدقها يصدق كل فرد من الكلين ونقيضه يتحقق بانتفاء فرد من الكلين وانتفاء فرد من الكلين محتمل على الوجهين كما قررنا فلا وجه لما قيل من انه قد نشأ هذا السؤال من الغفلة عن لفظ كل او عن جملة على الافرادى فتأمل (قوله فان قلت جاز ان يكون جميع التصورات آه) هذا منع للاحكام الدليلين على التبادل لاقتضاء السؤال بتسليم بداهة بعض ونظرية بعض من احدهما

ومنهذا هذا السؤال كون المتيقن خال كل واحد منهما على حدة والالزام
تسليم دعوى الخصم بالنسبة الى الاجتماع بينهما من غير شعور واجب
عن هذا بتغيير الدليل بان يقول ليس كل من كل منهما نظريا لاننا علم بعض
التصورات والتصدقات بالضرورة كتصور الحرارة والبرودة او يقول لو كان
العلوم التصور او التصديقية نظرية لا منع حصول علم هو اول العلوم
والثاني بعد اما الملازمة فلان كل علم فرض لابد ان يتقدمه علم آخر وعلى
ذلك التقدير فلا يكون اول العلوم واما بطلان التالى فلان الانسان في مبداء
القطرة خال عن سائر العلوم ثم يحصل له التصور والتصديق وهو علم اول
(قوله قلت هذا البرهان موقوف على آه) هذا الجواب الخام في الجملة اذني
صحته على شئ غير معلوم بثبوته ونفيه وجهه ان البرهان لم يتم على امتناع
اكتساب التصور من التصديق وبالعكس غاية ما في الباب اننا لانعلم طريق
اكتساب احدهما من الآخر وعلى هذا يجوز ان يكون جميع التصديقات
كسبية وينتهي سلسلة اكتسابها الى تصور ضروري او يكون جميع
التصورات نظرية وينتهي سلسلة الانظار فيها الى تصديق ضروري لا يقال
يمكن دفعه عنها بانها او اكتسبت احدهما عن الآخر لشعرنا بذلك الاكتساب
الصادر عنا بالاختيار لانا نقول لا يلزم من الشعور به حال الصدور دوام ذلك
الشعور ولا الشعور بذلك الشعور قبل يمكن اتمامه بدون ذلك بان يقال لو كان
الكل من كل واحد منهما نظريا لا منع الاكتساب متوقفه على تصور المط
وعلى التصديق بالقائدة وبمناسبة المبادئ فيلزم الدور والنس وفيه نظر
لانه انما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منا بالقصد والاختيار لم لا يجوز
ان يكون نظرا منا من غير قصد فيحصل به تصور او تصديق من غير تقدم
شئ مما ذكر انتهى انا اقول ليس الجواب والقبيل بشئ مناسب للمقام لان
حاصل قول القبيل تغيير الدليل لا اتمام البرهان المتنازع فيه والدليل الذي
هو غير هذا البرهان ليس بعزيز كما قررنا وحاصل الجواب مخالف الوجدان
على ان الاكساب فعل اختياري يكون موقوفا على تصور اختياري
وتصديق اختياري (قوله على امتناع اكتساب آه) هذا مبني على ان لزوم
الدور والنس معناه امتناع انفكاكهما عنه وهو موقوف على امتناع
الاكتساب اذ لو امكن لا يمكن عدم الدور والنس فاندفع ما قيل انه موقوف
على انتفاء الاكتساب المذكور لا على امتناعه اذ الانتفاء اهم من الامتناع

والامكان الذي لم يعلم بثبوته (قوله على ان البيان في التصورات يتم آه) علاوة
على اتمام بيان التصورات على تقدير امتناع الاكتساب المذكور يعني يمكن
دفعه عن التصور دون التصديق بان يقال ان لم يمكن اكتساب التصور من
التصديق فذلك وان امكن فذلك التصديق يتوقف على تصور هو نظري
اذ المفروض كسبية جميع التصورات فيحتاج الى آخر اما تصورى او تصديق
وايا ما كان يلزم الدور والنس (قوله فان قلت على تقدير ان يكون آه) يعني
ان قولكم لو كان الكل نظريا يلزم الدور والنس والقضايا التي ذكرتم في بيانها
نظرية على ذلك التقدير فلا يمكن الاستدلال بها والالزام الدور والنس
فواصل السؤال نقض بان يقال ما ذكرتم من الدليل لا يتم لجميع مقدماته فانه
اواريد تمامه يلزم الدور والنس لان القضايا المذكورة فيه كسبية على ذلك
التقدير فيحتاج الى كاسب ويعود الكلام فيه فيدور او تسلسل ويمكن انه
الاراد بطريق المنع بان يقال صدق هذه القضايا في نفس الامر ثم فقط
لا يمكن التفصي عن هذا المنع بل الخام المعمل لازم لان السائل اذا منع صدقها في
نفس الامر لا يجوز ان يقال المعمل معك مكابرة لان المعمل انما يقول ذلك لو كانت
مقدماته بديهية وليس كذلك لان السائل لان ذلك واوقال المعمل له ان هذه
بديهية فيقول السائل ان قولك هذه بديهية قضية فلام صدقها فلا يمكن
التفصي فيلزم الخام المعمل او بان يقال لان صدق تلك القضايا على ذلك
التقدير وبين توجيه المنع بانها كسبية على ذلك التقدير والكسبي يمكن بطرق
المنع اليه او يقال ذهب ان تلك القضايا معلومة الصدق في نفس الامر لكن
لانها معلومة على ذلك التقدير وكيف تكون معلومة على ذلك التقدير
وهي كسبية على ذلك التقدير فلو كانت معلومة يلزم الدور والنس فهذا
المنع مندفع بالترديد فانه تلك القضايا لما كانت صادقة في نفس الامر فلا يخ
اما ان يكون صادقة على ذلك التقدير اولا يكون وايا ما كان يحصل المط
اما اذا كانت صادقة على التقدير فتمام الدليل سالما عن المنع المذكور واما
اذا لم تكن صادقة فلكون التقدير منافيا للواقع ومناف الواقع مشتق في الواقع
(قوله قلت هذه المقدمات الخ) هذا جواب عن النقص بانه لانم ان تلك
القضايا كسبية على ذلك التقدير بل بديهية غاية ما في الباب استحالة ذلك
التقدير ولو سلم كون تلك القضايا كسبية لكن غير مسلم انها لو كانت كسبية
على ذلك التقدير لاحتاجت الى كاسب وانما يلزم لو كانت كسبية في نفس

الامر وهو (قوله فيتم الاستدلال قطعا الخ) يعني يكفي معاوية المقدمات في نفس الامر في اثبات المدعى ولا يضر عدم معلوميته على التقدير (قوله نعم يلزم ايضا آه) جواب عن سؤال مقدر بانه لو كانت المقدمات معلومة فينا في تقدير نظرية الكل فيلزم الثاني في مقتضى الكذب اخدهما وحاصل الجواب لان المناقاة لان صدق نظرية الكل في التقدير وصدق المقدمات في الواقع فيلزم صدق تقيض التقدير في الواقع فلا مناقاة مع انه مئود لمطوينا وهو تقيض التقدير وهو ان لا يكون جميع التصورات والتصدقات نظريا ولا ضروريا (قال الش الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه آه) التوقف وهو ان لا يكون شيء موجودا الا بعد وجود شيء آخر وذلك التوقف يكون بالذات والاعتبار فيلزم من تحقق الدور التوقعان من الشئين بالذات والاعتبار فلا يرد النقص بالدور المعينة ولا يتوقف الشيء بجهة على ما يتوقف عليه بجهة اخرى ولا يتوقف شيء في زمان على ما يتوقف عليه في زمان آخر اما الاول فلان التوقف في الدور المعينة ليس بهذا المعنى بل بمعنى لولاه لا امتنع على ان التوقف فيه باعتبار الوجود الذهني لا باعتبار الوجود الخارجي كالابوة والبنوة وسائر المتضايفان واما الثاني والثالث فلان التوقف فيهما ليس باعتبار الذات والاعتبار معا بل باعتبار الزمان او الجهة وبهذا الاعتبار لا يلزم التوقف باعتبار الذات ويندفع ايضا ما قيل من ان هذا التعريف يصدق على توقف كل واحد من طرفي الدور مع ان الدور مجموع التوقعين لكل واحد منهما والالزم ان يكون في كل موضع من مواضع الدور دوران ولم يوجد دور واحد مع انه لم يقل في موضع من تلك المواضع فيه دور ان بل يقال فيه دور لانه وان كان الدور عبارة عن التوقعين وظ التعريف يشعر بكونه عبارة عن التوقف المقيد لكن التحقيق انه عبارة عن المجموع كما في تعريف الانسان بالحيوان الناطق المشعر ظاهره بان الانسان عبارة عن الحيوان المقيد بالناطق فانه في التحقيق عبارة عن المجموع وعرف صاحب المواقف الدور المتع بانه ان يكون شئان كل منهما علة للآخر بواسطة ودونها انتهى وامتاع الدور اما بالضرورة كما ذهب اليه الامام ارازي واما بالاستدلال على مذهب الغير وهو على ثلاثة وجوه الاول ان العلة مقدمة على المعلوم فلو كان الشيء علة لعلته لزم تقدمه على علة المتقدمة عليه فيلزم تقدمه على نفسه والاشائي ان كل واحد منهما مقتدر الى الآخر المقتدر اليه

فيلزم افتقار كل واحد الى نفسه وهو محاذ الافتقار نسبة لا يتصور الا بين المتشئين فكيف يتصور بين الشيء ونفسه والثالث ان نسبة المقتدر اليه وهو العلة الى المقتدر وهو المعلوم بالوجوب لان العلة المعينة يستلزم معلولا معيناً ونسبة المقتدر الى المقتدر اليه بالامكان لان المعلوم المميز لا يستلزم علة معينة بل علة ما والوجوب والامكان متا فيان فلو كان شئان كل واحد منهما مقتدر الى الآخر لكان نسبة كل منهما الى صاحبه بالوجوب والامكان معا وهو محاذ ولا يرد على الدليل الثاني والثالث المتضايفان كالأبوة والبنوة نقضا بان يقال كل منهما مقتدر الى الآخر فيلزم من افتقار كل الى نفسه ان يكون نسبة كل واحد الى الآخر بالوجود والامكان وبان يقال الافتقار نسبة بين الشئين لا يتصور بين الشيء ونفسه فلو صح الدليلان لامتنع المضافان لانهما اعتبار ان لا يوجد ان في الخارج ولا يوصفان بالافتقار اصلا فضلا عن ان يقتدر كل الى الآخر وعلى تقدير كونهما موجودين بتلازمان لو حدة السبب الذي يقتضيهما لا لاقتدار كل منهما الى صاحبه فلا يقتضيهما بهما (قال الش اما بمرتبة آه) العبارة الجامعة للزوم الدور والاش وهي ان تترافى في عروض العلمية والمعلولية لا الى نهائية بان يكون كل ما هو معروض للعلمية معروضا للمعلولية ولا ينتهي الى ما يعرض له العلمية دون المعلولية فان كانت المعروضات متناهية فهو الدور بمرتبة ان كانا اثنين ومرتبان كانت فوق الاثنين والا فهو الالز فقدم علم ان المرتبة الواحدة باعتبار ان التوقف واحد فيكون المروض اثنين وهو الموقوف والموقوف عليه يعرض عليهما العلمية والمعلولية فان كان بمرتبة يسمى دورا مضمرا مظهرا وان كان زائدا غائبا يسمى دورا مضمرا خفيا فيلزم ولس قوله بمرتبة او مراتب بيان للدورين المذكورين اذ لا في العبارة به لانهما ان تعلقا بالتوقف الثاني يدخل في التوقف على ما يتوقف عليه بمرتبة التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور مضمور وقس عليه ما اذا تعلقا بالتوقف الاول ولو تعلقا بالتوقفين على سبيل التنازع لزم تعريف الدور المصريح لكن اختلف تعريف الدور المضمير بل اشارة الى ان شئان من التوقفين لا يلزم ان يكون بلا واسطة كما يتبادر من التوقف لو اطلق انتهى فالظن ان هذا خارج عن التعريف وبيان بمجملات التعريف وعمومه سواء تعلق باجراء التعريف او بتعلق محذوف يقتضي المقام فلا يعتبر اخذه من اجزاء التعريف حتى يرد عليه ما قاله داود فتأمل قال

بعض الافاضل قال الش في بحث المعرف ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة وتسمى دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى مضمر اذ صرح في تعلق الجار بتوقفه وبيان لنوع الدور انتهى انا اقول لا يقتضي تعلق الجار في مقام تقسيم الدور الى المصريح والمضمر بالتوقف تعلقه هنا بالتوقف لان هذا المقام مقام تعريف مطلق الدور لا تعريف تقسيمه بل يقتضي خلافه لان قوله بمرتبة او بمراتب من قبيل قيود المتبانية المضمومة الى المقسم وهما خارجان عن مطلق الدور (قال الش والنس وهو ترتيب امور غير متناهية الخ) الترتيب كون كل واحد معلولا للذي قبله وهو النس من جانب العلة او علة للذي بعده وهو النس من جانب المعلول وما نحن فيه من قبيل الاول وعرفه بعض الفحول بانه ان يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة فيه ويستند تلك العلة المؤثرة الى العلة الاخرى المؤثرة فيها وهما جرا الى غير النهاية وهو نس في جانب العلة والنس من جانب المعلول فيعرف بالمقايضة بان يكون شيء موجد للشيء وذلك الشيء موجد لشيء آخر وتنزل الى غير النهاية وذلك النس مع سواء من جانب المعلول او من جانب العلة ومبرهن برهان التطبيق المشروط بوجود الخارج والرتب والاجتماع في الوجود قبل النس في العمل مع عند الحكم دون النس في المعلول والتعريف المذكور منطبق على كلا القسمين ففيه خلل في هذا المقام اذا لم يبق بالتعريف هناك كما عرفت في الدور وهو النس اللازم الذي حكم عليه بانه مع الالهم الان يقال هذا الكلام مسوق على مذهب المتكلمين القائلين باستحالة كل منهما لكن لا يكون هذا ملايما للفن اذ هو مما دونه الحكماء انتهى وانا اقول ان تخصيص مذهب الحكماء على محالية النس في جانب العمل دون المعلول فليس بمسلم واما بيان بعض البرهان الذي يستلزم محالية النس في جانب العمل دون المعلول فلا يقتضي تخصيص دعواهم واوسلم ففهمنا النس اللازم من نظرية كل التصورات والتصديقات النس في جانب العمل وكذلك الدليل يثبت هذا النس وتخصيص العموم باقتضاء المقام ليس بمحذور (قال الش اما الملازمة فلان على ذلك التقدير الخ) لان اكتساب النظرية انما يكون بعلم آخر وايضا يكون باخر وهما جرا تلك الملازمة ملازمة اصل الدليل وهو قوله لو كان كل التصور والتصديق نظريا لدارا وتسلل لخاصات الملازمة يكون دليل على تلك الشرطية فيؤخذ مقدمها هكذا لو كان كل التصور والتصديق

نظريا فلا بد ان يكون بعلم آخر وقت طلب التحصيل شيء منهما وكذلك العلم الاخر لا بد فيه من علم آخر فلهما جرا فيلزم النس فلا وجه لما قيل ان نظرية الكل في نفسه لا يستلزم الدور والنس واذا قيل نظرية الكل يستلزم الدور او النس في الواقع لتحقيق العلم بشيء من الاشياء فلا حاجة بقوله اذا ما ولنا انتهى لان نظرية الكل وان لم يستلزم الدور والنس لكن عند طلب التحصيل يستلزم واذا استلزم يلزم بطلان نظرية الكل في نفسه وكذلك تحقيق العلم بشيء من الاشياء لا يستلزم الدور والنس في الواقع بل يبطل اصل الدعوى وهو كون الكل نظريا فلا بد من قيد اذا ما ولنا حتى يستلزم المع عند الطلب (قال الش وهما جرا الخ) فلم من استواء الافعال بمعنى الامر والماضى اى جرا الى ما لا نهاية وفي كل رتبة يحتمل الدور بان يقال في اول المرتبة اما ان يحصل بالعلم الى الموقوف او يحصل بعلم آخر فان كان الاول فهو الدور وان كان الثاني وهكذا في كل رتبة (قال الش فيلزم الدور آه) ان كان بمرتبة وهو دور مصرح والافذور مضمر لكن التقرير يقتضي الثاني لكن لظهور الاول اطلاق الدور ليشمل القسمين قبيل امامت لزيم الدور والنس لجواز الانتهاء الى نظري بمشع الاكتساب او الى علم حضوري فيخرج لا يضطر المستبدل كما لا يخفى هذا اذ غرض المستبدل على تقدير نظرية الكل عدم حصول العلم باى وجه كان فلا يضطره هذا المنع (قال الش اما بطريق الدور آه) اى امتناع التحصيل بطريق الدور لانه يستلزم ان يكون الشيء اى العلم حاصل قبل حصوله وهو مستحيل للزوم وجود الشيء حال عدمه وهو اجتماع التقيضين والزم توقف علة الشيء على الشيء وهو بطلانه يستلزم اجتماع تقدم الشيء وتأخره بالنسبة الى شيء واحد وهو من قبيل اجتماع المتقابلين من جهة واحدة في محل واحد والحاصل ان في الدور لا يحصل العلم وجهها من الوجوه لان النظرى لعدم العلم الاحتياج الى شيء آخر واذا احتاج ذلك الشيء الاخر بالواسطة او بلا واسطة الى ذلك النظرى الاحتياج الى شيء آخر لا يحصل العلم بواحد منها لعدم العلم بالاحتياج والاحتياج اليه (قوله اذا كان بمرتبة واحدة آه) حاصله بيان عدد التقدم بحسب المرتبة يعنى اذا كان المرتبة واحدة يكون التقدم بمرتين واذا كان بمرتين يكون بثلاث مراتب بزيادة مرتبة واحدة في كل رتبة لا غير فلا ينقص التقدم من مرتبتين لان الدور يحقق بالتوقفين فصاعد الا بالتوقف الواحد والتوقفان لا يتحقق الا بالتقدم بمرتين وغرض الحشى دفع توهم ان يكون

التقدم بمرتبة واحدة مع انه لا يلزم من الدور (قوله يلزم ان يكون الف الخ)
 قيل الشرط مقيد بالطرف فلذا جعل الجزاء تقدم الى نفسه لا لزوم تقدم
 الشيء على نفسه انتهى ليس فيه حاصل اذا الجزاء متفرع على المقدم في كل
 الشرطية فواجه اعتبار جزء المقدم قيداً متفرع عليه خصوصية الجزاء
 نعم لو قيل ان الدعوى لزوم تقدم الشيء على نفسه والدليل بقيد الخصوص
 لكافة وجه على ان هذا من قبيل التوضيحات في المادة الجزئية (قوله وقس
 عليه حال ب الخ) فاذا توقف امثلا على ب وب على الف كان ب موقوفا
 على ب اذا المفروض ان اموقوف على ب لانه اذا توقف ب على التوقف ايضا
 على ما يتوقف عليه او من المعلوم ان ما يتوقف عليه هو نفس ب فيكون
 موقوفا على ب فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين وذلك لان ب سابق على
 سابقه واو كان في مرتبة سابقة فقدم على نفسه بمرتين (قال الش واما بطريق
 النفس الخ) اي امتناع التحصيل والكسب بطريق النفس لتوقفه على استحضار
 ما لا نهاية له وهو مح لان العلم بالشيء يكون موقوفا على العلم بالامور الغير
 المتناهية على سبيل التفصيل واحاطة الذهن بها وذلك مع لا يقول البشرية
 ويتقدم امكانها يلزم انتهاء غير المتناهية اذا احاطة الشيء بالشيء يقتضي
 انتهاء المحاط به ولما قيل ان يقول العلم بالامور الغير المتناهية ليست محالة
 في نفسها اذا احاطة علم الباري تعالى بها واقعة مسلمة فجاز ان يعلم الله تعالى
 الامور الغير المتناهية كما جاز كون علمه تعالى محيطا بها فدعوى انها محال للعقول
 البشرية لا بد لها من برهان وايضا لو كان احاطة الشيء بالشيء يقتضي نهايته
 لكان في حق الباري تعالى ايضا كذلك فامتنع احاطته والحق في ذلك
 ان الاحاطة الجسمانية التي يجب ان يكون لها حد مشار اليه هي التي يوجب
 تنهاى المحاط به واما احاطة النفس المجردة التي لا جهة لها فلا يقتضي ذلك
 وبالجمله يسكل بيان امتناع النفس بما قالوه (قال الش والموقوف على الموقوف
 ح الخ) اي الموقوف على المح بالذات مع بالغير مع انها يحصل التصور والتصديق
 (قال الش فان قلت ان عتبت الخ) هذا السؤال منع بالترديد فباستبعاد منع
 الصغرى وباعتبار منع الكبرى خاصله ان اراد توقفه على استحصار ما لا نهاية له
 دفعة فهو مح لان الافكار المتسلسلة معداة لا يجامع المط والمعلوم التي
 يتعلق بها تلك الافكار لا يجب مجامعتها ياه فان العلم بالقيى بمساواة زوايا
 المثلث للقاسمتين حاصلة للمهندس مع غفلة عن تفصيل مباديه وان اراد

توقفه على استحصاره ولو في ازمة غير متناهية فاستحالة لم لجواز ان يكون
 النفس قديمة قد حصلت مبادئ مط الذي لطلبه الان على التعاقب في ازمة
 لا تنهى وحاصل جوابه ان كلامنا هذا مبني على حدوث النفس الناطقة
 وقد يبرهن عليه في الحكمة ولا شك ان استحصانها امورا غير متناهية
 في ازمة متناهية مع كاستحضارها اياها دفعة واحدة لا يقال فعلى هذا
 لا حاجة لنا الى حدوث لان النفس اذا شعرت بمط من وجه وتوجهت منه الى
 مباديه ثم رجعت منها اليه في هذا الزمان المتناهي يجب عليها استحصان
 تلك المبادئ باسرها او ملا حظتها بمرتها واذا كان المبادئ غير متناهية
 لم تقدر النفس على شيء منها سواء كانت حادثة او قديمة لاننا نقول الواجب
 في ذلك الزمان استحصان المبادئ القريبة بتفاصيلها دون البعيدة والذي
 يكشف عنه ان كون الكل كسبيا مع النفس يستلزم ان يكون اكتساب كل مط
 بعلم آخر واكتسابه ايضا باخر الى ما لا نهاية له واما اجتماع تلك الاكتسابات
 والعلوم التي تعلقت بها دفعة اوفى زمان متناه فليس بل لازم بل جاز حصولها
 متعاقبة في ازمة لا تنهى فان ذلك كاف في حصول المط الخاص
 بالدورات الفلكية التي لا تنهى في حدود الدورة الحاضرة على
 رأيهم (قال على استحضار ما لا نهاية له الخ) الاستحضار بمعنى طلب
 الحضور وهو اعم من ان يكون حاصلا مطلوبا او غير حاصل فهنا
 بانضمام المقام يستعمل في الاخص اي في طلب الحضور وحصول
 المط والام يلزم الاطلاع فالمعنى طلب حضوره وحصوله في الذهن مفصلة
 متعاقبة حال حصول العلم لانه فرض نظرية كل علوم فيكون تحصيل علم منها
 عن النظر في ثم ذلك النظري من النظري الاخر فهم جرافيلزم ان يكون الطلب
 والحصول متعاقبة مفصلة حاصلا حال حصول العلم المط وذلك لا يتصور
 في الان لكونه متعاقبا والطلب مسبوقا بالقصد وان يكون مجمعة في ازمة
 متناهية او غير متناهية لكن النفس غير قادرة على تحصيل امور غير متناهية
 في ازمة متناهية فيستحيل واما في ازمة غير متناهية فاستحالته غير ظاهرة
 (قال دفعة آه) اي في زمان واحد واما احتمال كونه في ازمة متناهية على سبيل
 التعاقب فبطالانه ظ فلهذا لم يتعرض الشارح (قال فان الامور الغير
 المتناهية آه) المعدات عبارة عما يتوقف عليه المط ولا يجامع في الوجود
 كالخطوات الموصلة الى الما قصد فانها لا تجتمع فالمدمايه يستعد اللاحق

الحصول ووجود المستعد مشروط بعدم المعد يعني يكون السابق علما
للاحق مع عدم السابق عند وجود اللاحق فهذه العلوم الموقوفة عليها
التي لا يتناهى من قبيل المعدات وليس من لازمها الاجتماع في الوجود حتى
يلزم اجتماع امور غير متناهية دفعة عند تحصيل علم نظري واحد لكن فيه
مناقشة ان كون العلوم المرتبة معدات ثم بل المعدات هي الافكار بمعنى
الحركات ضرورية ان العلوم المرتبة بجامع المط والمعدات لا يجتمع فلا يكون
العلوم المرتبة معدات كما قال الشارح فانظر الى ما قاله المحشي (قوله حاصل
السؤال استحضار امور غير متناهية آه) يعني سبب بطلان الامور الغير
المتناهية هو الزمان وذلك اما بسبب استلزام اجتماع امور غير متناهية
في زمان واحد او في ازمة متناهية او في ازمة غير متناهية فحاصل السؤال
ان الاستحضار الملح ليس بلازم وهو الاستحضار في زمان واحد او في ازمة
متناهية والاستحضار اللازم ليس بمع وهو الاستحضار في ازمة غير متناهية
فلظهور الشق الثاني لم يتعرض الشارح وادرج في قسم الاول بحمل دفعة
على ما عدا الازمنة الغير المتناهية بقرينة المقابلة فيكون قوله دفعة واحدة
من قبيل عموم المجاز وهذا من قبيل تمهيد المقدمة على تصور السؤال
بقوله فاذا فرض (قوله منعنا الملازمة آه) اي استلزام كون تحصيل جميع
التصورات والتصديقات بطريق النفس استحضار مالا نهية في زمان واحد
او في ازمة متناهية وسنده المذكور في الشرح وهذا المنع اشارة الى كون
الدليل على طريق الخفي وان كان الظاهر من الشارح الاقتراضي والقياس
الخفي يظهر الفساد فيه ظهورا جليا فلذا في الكتب الكثيرة يباحث على
سبيل الخفي فتصوره لو كان اكتساب النظرى على سبيل النفس لزم استحضار
مالا نهية له لكن اللازم بظ والمقدم مثله فحاصل السؤال منع الملازمة على
اعتبار ومنع بطلان اللازم على اعتبار باسناد كون النفس قديما ازايا موجودة
في ازمة غير متناهية في جانب الازل ويحصل لها في تلك الازمنة الازلية
ادراكات غير متناهية فحصل لها لان الادراك المط سبب اعتبار جانب الازل
دون جانب اللازال ان بعض النظريات حاصل لنا الآن فلو كان عدم
التناهي باعتبار جانب اللازال عدم الحصول في الآن بل امكان الحصول
في ازمة غير متناهية (قوله قيل عليه ان الامور الغير المتناهية آه) حاصل هذا
اثبات للمقدمة الهمة واما ابطال السند على اعتبار مساواته بالادعاء يعني ان

الامور الغير المتناهية التي توقف عليها حصول العلم بالمط على تقدير نظرية
كل العلوم تصورية او تصديقية اما العلوم والادراكات الحاصلة من الانتقالات
الفكرية واما نفس الانتقالات الفكرية لاسبيل الى الثاني لان الموقوف عليها
الحصول المط العلوم فقط سواء حصل بالفكر او بطريق آخر فلا مدخل
لمعدات الانتقالات الفكرية في مطلوبنا وتلك العلوم لمجامعتها مع العلم
بالمط ووجودها به لا يكون من قبيل علل موجبة للمط او شروط لحصوله
والعلل الموجبة والشروط يجب وجودها عند وجود المعلول والمشروط
فيلزم على تقدير لزوم النفس احاطة الذهن عند حصول المط امور غير متناهية
دفعة واحدة وهو مح قبيح المقدمة الهمة اولاً وباطال نقيضها (قوله التي
يقع فيها الحركات الفكرية آه) هي من جنس الحركة في الكيف بتوارد
الصور والكيفيات على النفس الحركة الحسية الواقعة في المسافة * اعلم ان
كل مط لا يحصل من اى مبدأ يتفق بل لا بد من مباد مناسبة له والمبادئ
لا توصل اليه كيف اتفقت بل لا بد من هيئة مخصوصة فاذا حاولنا تحصيل
مط تصوري او تصديقي ولا محالة يكون مشعور به من وجه تحركت النفس منه
في الصورة المخزونة عندها منتقلة من صورة الى صورة الى ان تظفر لمبادئه
من الذاتيات والعرضيات والحدود الوسطى فيستحضرها متعينة متميزة ثم
يتحرك فيها لترتيبها ترتيبا خاصا يؤدي الى تصور المط بحقيقته او بوجه يمتاز
بعما عداه او الى التصديق به يقينا او غير يقين فهنا حركتان يحصل باولها
المادة وبالثانية الصورة والمبادئ من حيث الوصول اليها منتهى الحركة
الاولى ومن حيث الرجوع عنها مبدأ الثانية ومن حيث التصرف فيها بالترتيب
الترتيب المخصوص مادة الثانية وحقيقة النظر والفكر مجموع الحركتين
وعبارة عن الانتقال من الكيف والصورة الى كيف وصور اخرى ولا محالة
يلزم هناك توجد نحو المط وازالة لما يمنع من العقلة والصورة المضادة والمنافية
وملاحظة المعقولات ليؤخذ البعض ويحذف البعض وترتيب المأخوذ وغاية
يقصد حصولها وكثيرا ما يقتصر في تفسير النظر على بعض اجزائه
اولوازمه اكتفاء بما يفيد امتياز او اصطلاحا على ذلك فيقال هو حركة
الذهن الى مبادئ المط او حركته على المبادئ الى المط او ترتيب المعلومات
للتأدي الى مجهول فمن هذا قد بين الحركات الفكرية والانتقالات الذهنية
والترتيب الواقعة (قوله فالك اذا اردت آه) تغليل لقوله ان الامور الغير

المتناهية هي العلوم التي يقع فيها آ (قوله فالعلوم السابقة ليست معدن
 آ) يعني العلوم التي يقع فيها الانتقالات سابقة على العلم بالمط سواء كانت
 تصورا أو تصديقا فجميع العلم بالمط ولا شيء من المعدنات بمجانسة آية فينتج
 ان العلوم ليست معدنات فثبت الصغرى بقوله فان العلم باجزائها يعني ان العلم
 باجزاء المعرفة على سبيل الانفراد لا على سبيل الاجتماع فانه يكون تفصيلا
 وعلم المعرفة يكون انجالا والعلم التفصيلي يشاقق العلم الاجمالي فلا يجمع كعلم
 الحيوان والناطق يجمع مع العلم بالانسان وكذا العلم بان العالم متغير وبان
 كل متغير حادث يجمع مع العلم بان العالم حادث واثبت الكبرى بقوله لان
 المعدنات يوجب الاستعداد وهو كيفية وتنتهي في القابل لحصول الفعل يسمى
 بقابلية المحل وهو من الكلي المشكك بترديد وينقص فلذا يتصف بالقورية
 والعدنية بالنسبة الى الفعل ولا يجمع مع وجود المط بالفعل كالاستعدادات
 في طبقة الالباء في الرحم الى كونها انسانا ولما كان الاستعداد الذي اوجبه المعدن
 غير يجمع بالفعل وعدم مجامعة المعدن الموجب بالفعل فبظري في او اوية
 اذ لو ثبت المعدن ثبت موجب وهو الاستعداد (قوله استعداد الشيء آ) الاستعداد
 فعل لازم عبارة عن قبول المحل اثر المعدن وفعل المعدن الاعداد فيكون صفة
 قائمة بالمستعد بكسر العين فيكون مصدرا بمعنى الحقيقي ويصح المحل فلا وجه
 لما قيل بهذا تفسير المصدر المبني المفعول اعني كون الشيء مستعدا له فلذا
 اضيق الى المفعول لان المضاف اليه هو المستعد له فيصح تفسيره بالكون
 المذكور (قوله نعم الانتقالات الواقعة آ) نعم كلمة مقررة لما سبقها وبيان المنشأ
 الغلط للسائل يعني ان المعدنات هي الانتقالات والحركات الواقعة في العلوم
 وليست بموقوفة عليها والموقوفة عليها العلوم وليست بمعدنات اما كون
 الانتقالات والحركات معدنات لانها سواء كانت حسية او عقلية كل واحد
 من الانتقال والحركة مسبوقا بحركة وانتقال آخر معلول به وموقوف على
 عدمه ولا بد في كل واحد منهما من متقل منه ومتقل اليه ومتقل فيه كالخطوات
 الحسية والكيفيات النفسانية المختلفة بالظنون والشكوك والاهام والايقان
 فيلزم ان يكون الانتقالات والحركات معدنات (قوله فالعلوم السابقة اما علم
 موجبة آ) يعني اما علم ان العلوم بما يتوقف عليه المط دون الانتقالات وعلم
 انها ليست معدنات فنتهي اما علم موجبة المط او شروط له فايانا كان يلزم
 وجوده مع حصول المط فيلزم اجابة الذهن باوز غير متناهية دفعة واحدة

وهو مح واما احتمال كون العلوم الموقوفة عليها من قبيل ارتفاع الموانع
 فلا لان العلوم السابقة امور موجودة بالضرورة (قوله واجب عنه بانه
 لا شك آ) حاصل الجواب ان كان مرجع كلام القيل الى اثبات المقدمة المنة
 منع تلك المقدمة ايضا بالترديد يادني تغيير اصل السند بان لا يلزم لزوم اجتماع امور
 غير متناهية في زمان واخذلانه ان اريد من الامور الغير المتناهية الحركات
 الفكرية فهي معدنات لحصول المط متممة الاجتماع معه فلا يلزم اجتماع
 امور غير متناهية في زمان واحد وان اريد منها العلوم والادراكات
 وان لم يمتنع اجتماعها مع المط لكنها ليست مما يجب اجتماعها باسرها معه
 فذلك لا يلزم اجتماع امور غير متناهية فثبت كون العلوم مما يجب اجتماعها
 باسرها معه بقوله فانا نجد من انفسنا على سبيل الوجدان وان كان مرجع
 كلام القيل ابطال السند المساوي الادعائي يكون حاصل الجواب منعا ايضا
 كما قررنا او اثباتا للسند المذكور يادني تغيير فان قيل لما اثبت السائل ان العلوم
 من العمل او من الشروط فايانا كان يجب وجوده مع المعلول فكيف يقال
 ان العلوم ليست مما يجب اجتماعها باسرها معه قلت العمل والشروط
 قد يكون بلا واسطة وقد يكون بعضها بالواسطة وبعضها بلا واسطة
 فالاول يجب وجوده مع المعلول والثاني لا يجب وجوده مع المعلول لجواز
 ان يكون بعض من ذلك العمل والشروط معدا بالنسبة الى غلة وشرط آخر
 من مجموع تلك العمل والشروط ومن استدلال القائل اني كون مجموع
 العمل والشروط معدنات ومن ذلك الانتفاء لا يلزم ان يكون جميع العمل
 والشروط بلا واسطة (قوله فانا نجد من انفسنا في القياسات المركبة ان
 القياس المركب ما كان زائدا مقدما على مقدمتين هي الصغرى والكبرى
 او الشرطية والاستثنائية في الافتراضي والاستثنائي سواء كان موصولة النتائج
 او مفصولة النتائج وذلك التركيب يكون بطريقتين ان يكون المقدمات كلها
 مأخوذة في القياس وان يكون الصغرى والكبرى او كلاهما نظرية فيسوق
 الدليل لاثباتهما بمرتبة او بمرتبتين فصاعدا الى ان ينتهي الى مقدمة بدئية
 من اليقينات حتى ينتج اليقين وفي هذه الصورة قديدا من المقدمات القرينة
 من المط ثم ينتقل منها الى مقدمة ثم منها الى ان ينتهي الى المقدمة البدئية
 البعيدة من المط ثم ينتقل منها الى مقدمة اخرى ثم منها ثم قثم الى المقدمة
 القرينة من المطلوب فيكون البداء والانهاء بطريقتين ففي الطريق الثاني

الذهول من المقدمة البعيدة أو البعدى ممكن الوقوع لكن في الطريق الاول
كيف يذهل عن المقدمة القريبة منه المط فلو يذهل لما حصل المط مع
ان مانحن فيه من قبيل الطريق الاول اذ لو كان المط نظرا يبدأ من المقدمة
القريبة النظر ثم منها الى المقدمة الاخرى ثم تأمل (قوله وعلم ايضا
انه يلاحظ تلك المسائل آه) اذ فيه اشارة الى ان المقدمات البعيدة يذهل عنها
الممارس عند حصول المط دون المقدمات القريبة اذ عند حصول المط لابد
من العلم بها لكن بعد الحصول يلاحظ ويجزم بالعلم المط قد يغفل عن
المقدمات القريبة نعم يعلم اجالا ان هناك آه جواب عن سؤال مقدر بانه كيف
يحصل العلم بالمط عند الذهول عن المقدمات بالكلية اجاب عنه بانه يذهل
عن العلم التفصيلي دون الاجالى وهو العلم بجميع المقدمات من حيث هو
مجموع كالأروية الواقعة على الجماعة وليس المراد العلم بالقوة القريبة من
الفعل اذ لم يكن العلم حاصل بالفعل وهو بعيد عند حصول العلم منها
بالمط مع الجهل عنها بالكلية (قوله وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية
آه) دفع لما يرد من ان هذا الجواب لا يساعد عبارة الشارح اذ العلوم لا يكون
من المعدات والشارح جعل الامور الغير المتناهية من المعدات بان كلام
الشارح محمول على المجاز اما على طريق المجاز المرسل او على طريق الاستعارة
واما خل المعدات على الحقيقى بحمل العلوم على كونها معدات باعتبار
وقوع الانتقال فيها فغير جيد لان الامور الغير المتناهية الموقوفة عليها
وقت كونها عبارة عن العلوم ليست موقوفة عليها باعتبار الانتقال فيها
بل على الاطلاق فلا يفيد الاعتبار قبل لانه يحصر الزيد المذكور قبها
اذ لا معنى لقوله ان عنيتم بقولكم اذ يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية
من حيث وقوع الحركات فيها انه يتوقف على استحضارها من حيث انه
كذلك دفعة واحدة فتأمل (قوله فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب آه)
هذا اثبات للمقدمة ايضا باختيار كون الامور الغير المتناهية معلوما بان العلوم
وان لم يجب اجتماعها مع المط تفضيلا لكن يجب اجتماعها اجالا فيلزم
استحضار امور غير متناهية فهو بط وحاصل الجواب ولا منع بط استحضار
امور غير متناهية على سبيل الاجال كما استحضار جميع افراد الانسان مثلا
بمفهوم الانسان وكذا استحضار الجزئيات الغير المتناهية بمفهوم الكلى على
الاجال وانما المبحر باستحضارها بتخصيصاتها وتعييناتها وثانيا منع وجوب

استحضار العلوم الغير المتناهية على الاجال بل يجوز ان يكون حاصله
مفصلة بالفعل ولا محملة بالقوة فلا بد من نفي الجواز بالدليل (قوله مفصلة
اي بالفعل آه) قبل العلم التفصيلي بالاشياء عبارة عن حصول صور متعددة
بقدر تلك الاشياء العلم الاجالى عبارة عن صورة واحدة متعلقة بالكل
من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة
بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة فلذا فسر قوله مفصلة بقوله اي بالفعل
وقوله محملة اي بالقوة والا فالعلم الاجالى ايضا علم بالفعل بالجمال من حيث
كل انتهى وانا اقول التفصيل والاجال من قبيل التضاف وانضاف العلم
بهما باعتبار المعلومات فان كان المعلوم جزئيات متشخصات متعينات باعتبار
تخصيصها وتعيينها يكون المعلوم مفصلا والعلم تفصيلا وان كان كلييات غير
متشخصة لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرى شاملا على
الجزئيات بلا قصد الى التعينات والتشخصات الجزئيات يكون المعلوم كليا
بجملا والعلم بها علما اجالا وكذلك ان كان المعلوم كلا او جزأ اما معنى الفعل
والقوة كون الشيء داخلا تحت الحصول والوجود وعدم كون الشيء داخلا
تحت الوجود لكن يكون صالحا للدخول والصلاحية يكون اقربا وبعيدا
والاول يسمى بالقوة القريبة والثاني بالقوة البعيدة وتوصيف المفصلة بالفعل
والمحملة بالقوة ههنا باعتبار الامور الغير المتناهية لان في المفصلة يحصل العلم
بها بالفعل وفي المحملة لا يحصل العلم بها بل بالقوة القريبة لان الامور الغير
المتناهية في العلم الاجالى يكون معلوما بعنوان شئ واحد فلا تعدد فضلا
عن غير التناهي لكن يمكن ان يعلم على التفصيل كما كان المعلوم كليا وافرا
منحصرا تحت حاضر كما علمنا بالرؤية على جماعة قليلة من حيث الجمع ثم
باعتبار تفصيل احادها (قوله ليس مع فاما المبحر آه) لان ادراك الامور غير
متناهية بالاجال يكون باحضار شئ واحد شامل للامور الغير المتناهية فلا
استحالة في احضار شئ واحد بالضرورة مثبلا كالشبهة والعلمية بخلاف
ادراكها على التفصيل دفعة (قوله على انا قول آه) حاصله منع لوجوب
ان يجامع المط امور غير متناهية محملة لجواز ان لا يكون حاصله بالقوة
القريبة عند حصول المط ولو كان العلم الاجالى ثانيا اذ العلم الاجالى اعم
من حصول الامور الغير المتناهية بالقوة القريبة او بالقوة البعيدة ولا يلزم
من ثبوت الاعم ثبوت الاخص (قال الشافعى) ان استحضار الامور الغير المتناهية

(آه) الامور الغير المتناهية قد يكون عدم تنهاها باعتبار المبدأ دون المنتهى
وقد يكون باعتبار المنتهى دون المبدأ وقد يكون باعتبار المبدأ والمنتهى جميعا
قالوا يسمى بالازل والثاني بالابزالي والثالث بالسرمدي والكل مع
عند اهل الحق من المتكلمين الا اذا كان المراد باللاتناهي ما لا تنقضي عند حد
كما في نعم الجنة فتح زم المح عندهم من لزوم استحضار ما لا نهاية باى وجه كان
واما عند الحكماء فالكل مع اذا كانت موجودة مرتبة مجمعة الاجزاء في
الوجود والا فلا فلذا اختلفوا في النفس قال ارسطو ومن تبعه بحدوثها مع
حدوث البدن وبطلان التناسخ والاشراقية قالوا ببقائها وبجواز التناسخ
ولزم على ارسطو ان يكون النفوس امورا غير متناهية لعدم تنهاى الابدان
ليكن غير مح لكونها غير مرتبة فلحدوثها تكون في ازمة متناهية باعتبار المبدأ
وادراك امور غير متناهية باعتبار المبدأ لا يتصور فيلزم استحالة استحضار امور
غير متناهية واما على مذهب الاشراقية فلما قدمها بجواز ادراك امور غير متناهية
في المبدأ باعتبار الماضي ولكن حصول العلم بالمط الان باستحضار امور
غير متناهية فلا يلزم استحالة واذا عرفت هذا اعلم ان الشارح بنى السؤال
على مذهب الاشراقية واجاب بمذهب المشائية لان المنطق من حكمه
المشائية (قال فتقول هذا الدليل مبنى على حدوث آه) قد عرفت وجه البناء
بما قررنا قبل يمكن بناء الدليل على حدوث البدن يستغنى عن ابطال التناسخ
ويمكن ان يبنى على قدمه وحدث التعلق بالبدن التناسخ فان الحصول
تابعة بالكسب يتوقف على القوة المودعة في الدماغ كما تقرر في محله فاذا كان
التعلق جادنا بحدوث البدن وبطلان التناسخ لزم استحضار الامور الغير
المتناهية في زمان متناه هو زمان حدوث البدن وانما جعلنا حدوث التعلق
بحدوث البدن وبطلان التناسخ لانه لو لم يبطل التناسخ لاحتمل ان يكون
التعلق قديما بان يحدث بدن بعد بدن من الازل ويتعلق النفس بها
فلا ينجم على الشارح ان الدليل غير مبنى على حدوث النفس لجواز البناء
على قدمه وحدث البدن وبطلان التناسخ لانه اذا امكن في دفع الشبهة
بناء الدليل على امرين يصح ان يتدفع بدعوى البناء على ايها شاء المحيى
ولا توجه المناقشة معه بانه ليس مبنيا على هذا الجواز بناء على الاخر انتهى
انا اقول هذا الكلام ناش من عدم الرسوخ على مذهب الحكماء لان من قال
بحدوث النفس قائل ببطلان التناسخ لا يبناء الحدوث على بطلانه ومن قال

بقدمها قال بجواز التناسخ ولا قائل بالفصل من الحكماء حتى يبنى عليه
والاحتمال العقلي من غير اثبات مذهب بين المذهبين غير مفيد فان قيل يمكن
ابطال نظرية الكل بناء على مذهب من قال بقدمها وبجواز تناسخنا بان
النفس بعد انتقالها من بدن الى بدن آخر لا يبقى له علم من الاحوال السابقة
ولا تقدر على استحضار امور غير متناهية في بدن واحد فلا يمكن تحصيل
شئ قلت عدم بقاء العلوم السابقة غير معلومة معينة انما المعلوم عدم العلم
بها ولا يستلزم عدمها كذا حقق (قال الشافعي قول هذا الدليل مبنى آه)
قيل الاولى في الاستدلال على اصل الدعوى ان يقال ليس الكل يندبها
بضرورة ان الاحتياج في البعض الى النظر كتصور العقل والنفس
وكالتصديق لحدوث العالم ولا نظر بضرورة الاستغناء عن النظر في البعض
كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان النقي والاثبات لا يمتنعان ولا يرتفعان
وذلك لان دليلهم مع انه اخفى من المداول يشتمل على دعوى الضرورة في
البعض على تقدير نظرية الكل ويتوقف على ان التصديق لا يكسب
من التصور والالجاز ان يكون كل التصديقات كسبية وينتهي الى تصور
يدبها ويكون اول العلوم والتصديقات باسرها كسبية او بالعكس (قوله)
قد يتوهم عدم ابتداء آه) المتوهم العلامة التفاضلية حيث قال لاحاجة
الى البناء الى حدوث النفس آه وما من كلامه انه اذا شعرنا بمط من وجهه وتوجهنا
الى مباديه ثم رجعنا منها اليه في هذا الزمان المتناهي يجب علينا استحصال
تلك المبادى باسرها او ملاحظتها بزماتها واذا كان المبادى غير متناهية
لم يقدر على شئ منهما سواء كانت حادثة او قديمة وحكم الفاضل المحشى
بفساد هذا التوهم بان الناظر المتوجه الى تحصيل المط لا يجب عليه الا
ملاحظة ما هو مباديه القريبة ليتمكن من النظر واما ملاحظة المبادى
البعيدة فلا يجب حتى يلزم في ازمة متناهية ملاحظة امور غير متناهية
نعم حصول المفيد بطريق التسلسل يستلزم ان يكون تلك الامور خاضعة له
في نفس الامر ولو كانت متعاقبة في ازمة غير متناهية لكن لا يستلزم حصولها
في وقت التوجه الى التحصيل كما نشاهد من وجدنا في تحصيل المطالب تذهل
عن مقدمات بعيدة وتحصيل المط ولولزم استحضار جميع المبادى لما حصل لنا
العلم بالمط وانا اقول ان الكلام مبنى على نظرية كل التصديقات فتح يكون
النفس خالية عن جميع التصديقات مابدا او مطالبا قريبة او بعيدة فتح

اذا توجه الناظر الى تحصيل مط وحصل العلم بالفعل فكيف لا يلزم استحضار
امور غير متناهية عند حصول العلم بالمط بين زمان مبدأ قصد التحصيل
وبين حصول العلم وهو زمان متناه اذ توقف المط على علم المبادئ القريبة
وعلم المبادئ القريبة الى علم المبادئ الاخرى الى غير النهاية وان ذهل
عن بعضها لكثرةها فيلزم تحصيل كلها على سبيل الترتيب وهو مع الالهام
الا ان يقال كلام الفاضل المحشى مبنى على انه لا يلزم استحضارها مجتمعة
ولو كان لازما متعاقبة وفي عدم استحالة مثل هذا تأمل (قوله لان حصول
المط بطريق التمسك) هذا بيان لمنشاء غلط التوهم بانه ناش من عدم الفرق
بين الحصول وقصد الحصول بالنظر والاول يستلزم حصول الامور الغير
المتناهية في نفس الامر عند حصول المبدأ بطريق التمسك وحصولها يجوز
في نفس الامر على تقدير قدم النفس وانما لا يستلزمها بل يقتضي ملاحظة
المبادئ القريبة واحضارها لوقوع النظر فيها دون الملاحظة المبادئ
البعيدة لعدم وقوع النظر فيها وجواز الحصول عند الملاحظة عنها (قوله نعم
يجب ان يكون قد حصل الخ) جواب عن دخل مقدر بانه كيف يحصل
المبادئ القريبة بدون المبادئ البعيدة على تقدير نظرية الكل فاجاب عنه
بانه نعم يجب حصولها في الماضي قبل حصولها المبادئ القريبة ليتصور
حصول المبادئ القريبة لاعتماد التوجه وعند قصد التحصيل فتأمل (قوله
فالاول ان يقال آه) هذا هو العمد في هذا المقام فانا كما نعلم بالضرورة احتياجنا
في بعض التصورات او التصديقات الى نظر كصورة حقيقة الملك والجن
والتصديقات بوجود الصانع وحدث العالم نعم ايضا عدم احتياجنا اليه
في بعض كتصور الحرارة والبرودة وامثالهما والتصديقات بان التني والاثبات
لا يجتمعان ولا يرتفعان وقد بالغ بعضهم في ظهور هذه القضايا الاربع
حتى قال وجود الاقسام الاربعه بديهي والمنازع فيها اما مكابر مباحث
وتعرض واما جاهل لمعاني تلك الالفاظ فتفهم فظهر وجه الاولوية ان في هذا
الدليل اغناء من كثير من المؤنات الشاقة على المتعلم المبتدئ واغناء المنطق
عن الحكمة المحتاجة اليه بخلاف البرهان المذكور فان المنطق باعتبار
في حصوله بالشروع في التحصيل الى الحكمة لاثبات حدوث النفس والبنلان
الدور والنس فان قيل في هذا الدليل دور لان اصل الدعوى بعض التصور
بديهي وبعضه نظري وكذا التصديق وقوله ليس جميع التصورات

والتصديقات

والتصديقات رافع للايجاب الكلي لاثبات اصل الدعوى وان ثبت القضية
الرافعة بهذا الدليل يلزم الدور قلت ان هذا الدليل جهة اوليته من حيث
اثباته للقضية الرافعة بلا تعرض الى اصل الدعوى واما ان حل على اثبات
الدعوى فالاولى ان يترك رفع الايجاب الكلي من البين فمع كون الدلائل بالنسبة
الى اصل الدعوى من قبيل التنيهاات اذ الدعوى البعض المطلق والدليل
البعض المقيد فتأمل (قال الش امان يكون جميع التصورات الخ) هذا اشارة
الى ان عبارة المص مومية الى دليل بطريق الانفصال الحقيقي بين الامور
الثلاثة ولما بطل القسمان ثبت الثالث فان قيل القسمان الاولان وهما كل
التصورات بديهي وكل التصورات نظري وكذا التصديق موجبتان كليتان
وليس يلزم من كذب هاتين الموجبتين الكليتين الا تصديق نقيضهما اللذين هما
السالبتان الجزئيتان اعني قولنا ليس بعض التصورات بديهي وليس بعض
التصورات نظري لكن السالبة الاولى لا يستلزم الموجبة الجزئية القائلة
بعض التصورات لا ضروري اي نظري وكذا الثانية لا يستلزم قولنا بعض
التصورات لا نظري اي ضروري لان السالبة البسيطة اعم من الموجبة
المعدولة ولك ان تقول ان قولنا ليس بعض التصورات بديهي معناه ليس بعضها
لانظريا فيكون سالبة معدولة ولا يستلزم الموجبة المحصلة القائلة بعض
التصورات نظري وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظريا معناه ليس
بعضها لا ضروريا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات ضروري لان السالبة
المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وبالجمللة النظرى بمعنى اللا ضروري
والضروري بمعنى اللا نظري وان شئت اعتبرت ذلك في الموجبتين وان
شئت اعتبرت في السالبتين وقس حال التصديقات على ما قررناه لك
في التصورات قلنا ان لنا تصورات وتصديقات يعنى ان الموضوع موجود
فالسالبة البسيطة والموجبة المعدولة متساويان وكذلك السالبة المعدولة
والموجبة المحصلة يتلازمان فان قيل هذا التساوى والتلازم انما يصلح
اذا كان الموضوع موجودا في الخارج ولا وجود للتصورات والتصديقات
الا في الذهن اجيب بان القضايا المستعملة في هذا الفن كلها ذهنية لانا نحمل
المعقولات الثانية وما بعدها على المعقولات الثانية التي لا وجود لها الا في
الاذهان كما ستقف عليه فالوجود الذهني لموضوع هذه القضايا كاف
لتلازم السالبة والموجبة المذكورتين واما الوجود الخارجي المحقق والمقدر

فانما يعتبر اثلا زهما في القضايا الخارجية والحقيقية المستعملة في العلوم
الباحثة عن احوال اعيان الموجودات ويمكن ان يقال لانم ان التصورات
والتصديقات لا وجود لهما في الخارج بل هي من الكيفيات النفسانية الثابتة
في ذهن الموجود في الخارج فيكون من العرض الموجود في الخارج يتبعه
المعرض الموجود فيه (قال الش منحصرة فيها آه) يعني الى الاقسام الثلاثة
بحسب الاجمال والى الخمسة بحسب التفصيل لا غير كما وهم البعض فتأمل
(قال الش والنظري يمكن تحصيل الخ) يعني لما نقرر ان البعض من كل
من التصور والتصديق نظري والبعض الاخر بديهي قصد الى بيان
انه هل يمكن اكتساب النظريات من الضروريات ام لا حتى يحسم الحاجة
المنطقية يعني ان ثبتت الاكتساب يثبت الاحتياج والافلامع ان امكان التحصيل
بالفكر يكفي في الاحتياج ولا يتوقف على تحصيله بالفعل فاستشهد الى امكانه
بان اشارة الى وجه كلي الى قياس استثنائي من المتصلة ينتج الاحتياج وكذا
القياس الخلفي والافتراضي لان من علم لزوم امر الى اخر ثم علم وجود الملزوم
يعلم وجود اللازم كذلك يعلم عدم الملزوم من عدم اللازم وايضا من حصل
عنده ان كل ج ب وكل ب فلا بد ان يحصل عنده ان كل ج افترض ان اكتساب
النظريات من الضروريات ممكن في الجملة سواء كان بالذات كما في الشكل
الاول او بواسطة كما في الاشكال الباقية فان كانت المبادئ المذكورة
في القياسات ضرورية كان الاكتساب اول والا يوجب انتهائوه اليها (قوله
يعني ان التصورات اما ان يكون الخ) يعني ان المتي من جميع هذه القضية
التفصيل لا المجموع من حيث المجموع اجل الش الاختصار فينحصر
الاقسام لكل من التصورات والتصديقات الى ثلثة اقسام فاذا بطل الاثنان
ثبت واحد منهما بلامرية الفرض هذا دفع ما قاله العلامة التفقازاني من ان
المعط ان يكون البعض من كل منهما بديهيا والبعض الاخر نظريا واذا كان
الثالث عبارة عما ذكرتم لم ينحصر الاقسام في اثلثة لامكان صور اخرى
وان اريد بالثالث ان يكون البعض منهما لا من كل منهما بديهيا والبعض
نظريا لم يتم المعط وحاصل الدفع انما يكون كذلك اذا لاحظ المجموع من
حيث المجموع مع انه ليس كذلك اذا المتى التفصيل فينحصر الاقسام الى ثلثة
(قوله فاندفع ما قبل آه) اذا لوحظ الاجتماع يكون في التصورات احتمال
كون جميعها بديهيا وجميعها نظريا وبعضها بديهيا وبعضها

نظريا وكذا في التصديقات ومن ضرب الثلثة الى الثلثة يحصل
تسعة احتمالات هذه الاحتمالات ليست صريحة من كلام القائل
لكن يلزم من أسلوبه (قوله ولما كان شيء من التصورات آه) اشارة الى سؤال
وجواب مذكور في شرح المطالع على وجه الاختصار حيث قيل ان الشقين
الاولين موجبتان كليات وبطلانهما يكون رفعاً للايجاب الكلي فيكون
سالبة جزئية فالسالبة الجزئية اعم من الموجبة الجزئية لعدم اقصائها وجود
الموضوع بخلاف الموجبة الجزئية فلا يلزم من تحقق السالبة الجزئية الاعم
ثبوت الموجبة الجزئية الاخص فلا يلزم ثبوت الشق الثالث وحاصل الجواب
ان السالبة الجزئية ههنا واقعة في التصورات والتصديقات التي من الامور
الموجودة فاذا كانت واقعة في الامور الموجودة تساوى الموجبة الجزئية
وتلازم فيلزم من تحققها تحقق الموجبة الجزئية مثلا ليس كل التصورات
بديهيا في حكم قولنا بعض التصور ليس بديهي وهي مستلزم لقولنا بعض
التصور نظري (قوله فان النظري بمعنى اللا بديهي آه) فهو نقض
للبديهى بمعنى العدول لا بمعنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة تكون
القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشيء
اما بديهى او ليس بديهى كذا قيل فتأمل (قوله وجاز ان لا يكون الشيء
بديهيا آه) هذا القضية صادقة بلا لزوم ارتفاع النقيضين لانه لما اقتضى
السالبة وجود الموضوع فعدم الموضوع يصدق سلب النقيضين
بغير عدول عن الموضوع المعدوم والسرفى ذلك ان حرف السلب
لو كان جن من المحمول يكون المجموع من صفات ثابتة الموضوع فلا بد عند
ثبوت من الموجود اذ ثبوت شيء لشيء فرغ ثبوت مثبت له فعدم المتي له
يصح سلب ثبوت النقيضين بالعدول (قوله اورد الدليل على اكتساب
التصديقات آه) الفرض من هذا اما اراد اعتراض على الش اقصور العبارة
الى اراد نكتة الى تخصيص دليل الاكتساب بجانب التصديقات وهي تحقق
اكتساب التصديقات فانه واضح لا ينكره من يعتبه بخلاف اكتساب التصورات
اذ لا يحج اكتسابها عن الريب مع انه ذهب الامام الى بدهية كل التصورات
لكن لا يظهر ح الاحتياج الى اجد قسمي المنطق اعني مباحث قول الش
ويرد ايضا ان هذا الدليل ليس بتمام التقريب اذ المدعى امكان تحصيل
كل من نظرية التصديق والتصور فالاولى ان يحمل عبارة المحشى على

الاعتراض دون سوق التكنة ووجه بعض الفضلاء بأن المق ليس اقتضاه
على دليل اكتساب التصديقات لأجل انتفاء في التصورات فلا يثبت الاحتياج
إلى جزئي المنطق بل لأن البيان في التصورات يحتاج إلى كشف شبهة
يطول الكلام بذكرها ولا يليق بحال المبتدئ إيرادها انتهى أنا أقول ولو سلم
مسا عدة عبارة المحشي على هذا التوجيه لا يرفع نقصانية التبريد ولا يلزم
صكلامه في حاشية المطالع فتأمل (قوله فان اكتسابه لا يخفى وصحة الشبهة آه)
وجهه ان اكتساب التصور اما بالذاتيات او بالعرضيات او بالمختلعات
منهما فلا يوصل على ذاتيات الشيء على وجه التحقيق بحيث لا يبقى فيها شبهة
ولا ريب في دفع لا يدفع الشبهة في القسمين وان دفع التحصيل بالعرضيات
الضرورية في الجملة (قوله وقد ذهب إلى ان التصورات آه) هذا التأييد وان كان
مفيدا بعدم خلوه عن وصمة الشبهة لكن لا يفيد بعدم إيراد دليل اكتساب
التصورات إذ لما ثبت بالدليل اولادها بعض الصور ونظرية بعضه
فيبطل مذهب ولا يخل الإيراد فان قيل لما كان بداهة جميع التصورات مذهب
الإمام ومذهبه ايضا بداهة الاجزاء مستلزم بداهة الكل يلزم ان يكون
جميع التصديقات ايضا بديهية ولا يجري فيها اكتساب فيخل على كون
اكتساب التصديقات محققا لا ينبغي ان لا يشك فيه قلت هذا لزوم وان نشأ
من مذهب مع انه مخالف لتصريحه حيث يذهب إلى اكتساب التصديق
فهو من قبيل إيراد المفسدة على مذهبه فلا يكون صريح مذهب فلا يخل
على تحقق اكتساب التصديقات (قوله اورد مثالا للتصور ومثالا للتصديق آه)
أي توضيحا المقدمة القائلة والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر حتى
يظهر المبتدئ الاحتياج إلى المنطق بجزئه لان المثال اذا كان عاريا عن التعليل
لا ينبغي ان يرد عليه السؤال بطريق المناظرة بخلاف ما اذا اورد دليلا فانه
يورد عليه السؤال من الأدلة التي ذكرها الامام في امتناع جريان الاكتساب
في التصورات فلا يظهر الاحتياج المذكور ولهذا ترك الدليل فتأمل (قال الش)
لان من علم لزوم امر لاخر ثم علم آه) هذا تصوير للقياس الاستثنائي على وجه
الكل قيل لان من علم الملازمة وعلم وجود الملزوم علم وجود اللازم
بل لا بد منه من الترتيب الخاص هذا مدفوع بان كلمة ثم للترتيب بين الملازمة
ووضع المقدم على سبيل المجاز قال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقال ما ذكره
ملخص كل قياس فانه ليس العلم بالملازمة بين الدليل والنتيجة والعلم بالملزوم

الذي هو الدليل المرتب من مقدمتين فمن علم ان الموجبتين الكلتين على
هيئة الشكل الاول ينتج موجبة كلية ثم علم وجودها على هيئة الشكل الاول
في مادة النتيجة انتهى هذا لا يخفى عن التكلف مع ان العلم بالملازمة بين الدليل
والنتيجة بعد العلم بالملزوم فكيف يصح كلمة ثم (قال الش بالضرورة آه) هذا
متعلق بالتالي يفيد بداهة الملازمة بينه وبين المقدم وذلك لان اللازم اما
ان يكون مساويا واعم فاما ما كان يتحقق مع تحقق الملزوم بالضرورة في نفس
الامر فاذا علم الملازمة ووجود الملزوم يحصل العلم بما في نفس الامر قيل هذا
متعلق بالشرطية لا بالتالي ولا بالعلم فنتبه انتهى فتنبه (قال الش بالسابقين
آه) توصيف العلم بالسابقين للإشارة إلى الحركتين في الدليل فهو بمعنى
السبق الذاتي (قال الش والفكر آه) حركة النفس في المحسوسات يسمى
تخيلا وفي المعقولات يسمى فكرا هذا هو المشهور وتلك الحركة الفكرية
قد يكون لطلب علم او ظن فيسمى نظرا وقد لا يكون كذلك فلا يسمى به
فعلى هذا التكرار من النظر فلذا عرفه ابن الحاجب بان النظر الفكر الذي
يطلب به العلم والظن وكان لفظ الفكر في مقام الجنس وقيل الفكر والنظر
مراد فان والتحقق ان لفظ الفكر يطلق على حركة النفس بالقوة المسماة
بالدودة اعم من ان يكون في المحسوسات او المعقولات وعلى حركتها اذا كانت
من المطالب إلى المبادي ورجوعها عنها إلى المطالب وقديرسم بالمعنى الثاني
بانه ترتيب امور حاصلة في الذهن ليتوصل بها إلى امور غير مستحصلة هذا
ما اختاره الش وقد يطلق على حركة النفس من المطالب إلى المبادي من غير
ان يجعل الرجوع منها إلى المطالب جزءا منها فلذلك كان في الفكر مذهبين
أحدهما انه عبارة عن الحركتين وهو رأي الحكماء المتقدمين وثانيهما عبارة
عن حركة واحدة أي الأولى منهما وهو رأي المتأخرين قال بعض الفضلاء
هذا على تقدير ان يقال الفكر لا يغير الانتقال اما من قال بالمغايرة ففسره بانه
ترتيب امور حاصلة يتوصل بها إلى تحصيل غير الحاصل واعلم ان لفظ من
كلام الش حيث عرف اول النظرى بانه ما يتوقف حصوله على نظره ثم قال
والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر ان الفكر والنظر مترادفان وحاصلهما
اكتساب المجهولات من المعلومات وح نقول لا شبهة في ان كل مجهول لا يمكن
اكتسابه من أي معلوم اتفق بل لابد من معلومات مناسبة اياه ولا شك ايضا
في انه لا يمكن تحصيله من تلك المعلومات على أي وجه كانت بل لابد

ههناك من ترتيب معين فيما بينهما ومن هيئة مخصوصة عارضة لهما
بحسب ذلك الترتيب فاذا التناشعور ما بامر تصوري او تصديقي وحاولنا
تحصيله على وجه اكل فلا بد ان يتحرك الذهن في المعلومات المخزونة عنده
مشتقلا من معلوم الى آخر حتى يجد المعلومات المناسبة لذلك المط وهي السمات
بالمبادئ ثم لا بد ايضا ان يتحرك الذهن في تلك المبادئ لترتيبها ترتيبا خاصا
يؤدي الى ذلك المط فهناك حركتان مبدأ الاولى منهما هو المط المشعور به
بذلك الوجه الناقص ومشتهاها آخر ما يحصل من تلك المبادئ ومبدأ الثانية
اول ما يوضع منها للترتيب ومشتهاها المط المشعور به على وجه الاكل
حقبة النظر المتوسط بين المعلوم والمجهول هي مجموع هاتين الحركتين
هما من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية واما الترتيب الذي ذكره
في تعريفه فهو لازم للحركة الثانية ويوجد هذه الحركة بدون الاولى بل
الاكثر ان ينتقل اولا من المطالب الى المبادئ ثم منها الى المطالب ولاخفا
في ان هذا الترتيب يستلزم التوجه الى المط وتجريد الذهن عن الغفلات
وتحقيق العقل نحو المعقولات فتأمل (قال الش هو ترتيب امور معلومة
للتأدي آ) الامور المعلومة عبارة عن مواد النظر وهي في التصورات الكليات
الخمس وفي التصديقات القضايا مطلقا فتح يشمل التعريف على الاقوال
الشارحة باسمها والاقبسة باقسامها فيدخل في الصناعات الخمس والاسم
الكامل الذي هو مركب عن الذاتيات والعرضيات لان الغرض منها التأدي
الى مجهول قوله للتأدي الاشارة الى الغرض الباعث للترتيب والغرض لا يلزم
ان يتفرع على الفعل لجواز تخلفه فيشمل التعريف على الفكر الفاسد صورة
او مادة قبل اي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الى المجهول بقينا
اوطنا او احتمالا فيخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها للتأدي بل
لتحصيل المقدمة داخل فيه ترتيب المقدمة المشكوكه المناسبة لوجود غرض
التأدي احتمالا وكذا الرسم الكامل لان المط في ذلك هو المباشرة على الوجه
الاكل المعلول الواحد لا بد له من عملة واحدة على ما اتصل عليه في شرح
الاشارات فالترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليهما وان كان
كل واحد من الترتيبين الذين يشملهما في نفسه فكل واحد منهما موصل الى
الكنه والشاق الى الوجه انتهى وفي هذا التعريف اشكالان مشهوران
احدهما انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما وكونه

قليل نافعا كما قاله ابن سينا لا يشفي قليلا لان هذا الحد انما هو بمطلق الفكر
فيجب ان يدرج فيه جميع افراده التامة والناقصة قل استعماله اوكثر
قد اجيب عنه ايضا بانه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية مخصوصة
لانها بحسب مفهوميها اعم من الحدود فلا يتصور الانتقال فيهما الا مع
مع امر زائد يكون بينهما ترتيب وايضا هما مشتقان ومعنى المشتق شئ له
المشتق منه فهناك تركيب قطعا فتأمل وثانيهما انه تعريف لمطلق الفكر
الشامل لجميع اقسامه لا للصحيح فقط والاوجب تقييد العلم المذكور بالمطابقة
ليخرج عنه النظر الفاسد بحسب مادته ووجب ان يوضع في الحد مكان
قوله للتأدي قولنا بحسب يؤدي ليخرج عنه النظر الفاسد بحسب صورته
واذا كان هذا التعريف لمطلق الفكر فقد سادته قد لا يكون معلومة
ولامظنونة بل مجهولة جهلا مركبا فلا يكون التعريف جامعاً ويمكن ان يجاب
عنه بان يحمل العلم على المعنى الاعم الشامل للظن والجهل المركب ولذا ترك
في التعريف قيد قوله او مظنونة كما ذكره صاحب المواقف حيث قال النظر
ترتيب امور معلومة او مظنونة للتأدي الى امر آخر (قال الش كما اذا حاولنا
آه) في مثل هذه العبارة يمكن حل كلمة ما على الموصول او الموصوف او الكافة
فان حل على الموصول او الموصوف يحمل كلمة اذا لا ظرفية لعامل مقدر
صلة او صفة فهنا لا مساغ له لان ترتيبها جزاء وكذا في المثال الثاني
وسطنا فتقتضي ان يكون اذا شرطية فتعين ان يكون كلمة ما كافة واذا شرطية
فحمل العصام على الموصول او الموصوف فقال فالصواب ذكر ترتيبنا ووسطنا
بالعطف فتأمل (قال الش فالترتيب في اللغة جعل كل شئ آه) بيان معنى
اللفظي والاصطلاحي الاشارة الى جواز حل على كل واحد منهما في
التعريف وللتنبية على المناسبة بين المعنى اللفظي والاصطلاحي وجعل كل شئ
في مرتبة اعم من ان يكون مرتبة في نفس الامر او في اعتقاد المرتب ويدل عليه
سياق كلامه من مخالفة بعض العقلاء ببعض ومخالفة الانسان نفسه في وقت
دون وقت فيشمل الفكر على الصحيح والفاسد فلا وجه لما قيل ثم بيان معنى
الترتيب وعدم تبيين المراد بشعر بانه يمكن ان يحمل على ايها سنت وفيه
انه لو حل على اللفظي لا يشمل التعريف الفكر الفاسد صورة لانه لم يوضع
كل شئ في مرتبة ويجب ان يشمله ليصح قوله وهو ليس بصواب دائما ولذا
احتار قوله للتأدي مقام بحيث يؤدي لان التعريف مع قيد بحيث يؤدي

يخص الفكر الصحيح فليحمل كلامه على ان المراد بيان المعنى اللغوي لبس الترتيب
 الترتيب على المنقول عنه للفظ المصطلح وعدم تعيين المراد لان استعمال اهلي
 الاصطلاح يعين ارادة المعنى الاصطلاحي (قال الش جعل كل شيء في مرتبته
 آه) ان الضمير في مرتبته اما ان يرجع الى شيء او الى كل شيء فاما ما كان فهو
 فاسدا لاستلزامه ان يكون جعل كل شيء في مرتبته شيء واحد وهو مح
 والجواب انه محمول على التوزيع بان يجعل شيء واحد في مرتبة نفسه
 وهكذا بقرينة العقل وظهور الاستحالة واهيب عن هذا السؤال بان
 التعريف اجمال مفصلات لا تحصى فان المراد ان ترتيب الحيوان الناطق وضع
 الحيوان في مرتبته ووضع الناطق في مرتبته وهكذا والخلل المتوهم ناش
 من الاجمال يدفعه ملاحظة التفصيل الذي هو المقي والاجمال في مقام ضبط
 التفصيل من متعارفات اللغة والعرف انتهى انا اقول ان المراد هذا المعنى
 بلا شك لكن لا يؤدي هذا المعنى بهذه العبارة جلا على ظاهرها فلا يدفع
 الاعتراض بهذا الجواب ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير اذا رجع الى ذكره
 مختصة قبل الحكم من الاحكام يكون الضمير لهذا المرجع المخصوص نحو
 جاءني رجل فضرته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجاني دون غيره من
 الرجال كذا حققه الرضى فتح يختار ان الضمير في مرتبته راجع الى كل شيء
 والمعنى وضع كل شيء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع
 متعددة بحسب تعدد الاشياء اذ اكل واحد منها مرتبة مختصة به وضع
 عند الوضع لبس لغيره فاندفع المحذور وصار مأل المعنى ما في التاج الترتيب
 نهادن يجيرى رابس ديكري كذا قيل وانا اقول هذا ان كان على سبيل
 التوزيع فيها ويم والالم يخلص عن السؤال اذ وضع كل شيء يقتضي ثبوت
 الوضع لكل واحد من الاشياء على سبيل الاستغراق في مرتبة كل واحد من
 الاشياء التي يتعلق بها الوضع فيعود المحذور والله اعلم بالصواب وان الترتيب
 لاقتضائه امور متعددة ووضع كل منها موضعه زاد لفظ كل حتى لو اتى
 في شيء منها اتى الترتيب وكذا لا يصدق على جعل شيء واحد في مرتبته
 كالجنس وحده والفضل وحده في التعريفات وكالصغرى وحدها والكبرى
 وحدها في الاقبسة (قال الش وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة آه)
 توصيف الاشياء بالتعدد يلمح الى ان الغرض الاصيل من الاشياء التعدد
 لان الجمع فيحمل للماهية والتعدد وجه كونه غرضا اصليا جعل التعدد بحيث

يطلق

يطلق عليه الواحد مدار الترتيب وفيه تنبيه على ان الاشياء متعددة حال
 الترتيب لكن يطلق عليه اسم الواحد ويدل عليه قوله بحيث يطلق آه
 والا لغال جعل الاشياء المتعددة واحدا فلهذا لا يقال جعل المائتين في المائتين
 في اثناء واحد ترتيب (قال الش بحيث يطلق عليه اسم الواحد كالحوان الناطق
 وكان العالم متغير وكل متغير حادث حيث يطلق عليهما الحسد الواحد القياس
 الواحد وهذا الواحد واحد في الحقيقة وقد يكون القياس مركبا من القياسين
 فصاعدا وكذا التعريف المركب من تمام الذاتيات والعرضيات وهو الرسم
 الاكل ويطلق عليها اسم الواحد لكن بالوحدة الاعتبارية (قال الش
 فيكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر آه) قال العلامة التفتازاني
 اي بحيث يضح ان يقال هذا متقدم على ذلك وذلك متأخر واحترز به
 عن مثل تركيب الادوية فانه ليس بترتيب وغلط من زعم ان المراد بالتقدم
 والتأخر فيما بين الاشياء يكون مناسبا انما نشأ من معناه اللغوي اعني وضع
 كل شيء في مرتبته انتهى لعل وجه الغلط انه اذا كانت مرتبة فيما بين
 الاشياء المترتبة يلزم ان يكون تعريف الفكر غير جامع لخروج الاشكال الثلاثة
 غير الاشكال الاول اذا المناسبة ليست مرتبة فيها لانها ليست على نظم طبيعي
 لاسما في الرابع فقد علم ان هذا القيد معتبر في الترتيب فلذا قال الش في شرح
 المطالع والترتيب اخص من التأليف اذ لا اعتبار لنسبة التقدم والتأخر فيه
 انتهى لا يقال ان التأليف ليس اعم من الترتيب بل هو مساو له لان التأليف
 هو ضم الاجزاء بعضها الى بعض آخر فلا بد من ان يكون بعضها متقدما
 على بعض بالضرورة وكل تأليف فيه نسبة بعض الاجزاء الى بعض
 بالتقدم والتأخر فيكون مساويا للترتيب لانا نقول لاشك ان كل تأليف مشتمل
 على تقدم وتأخر للاجزاء الا ان ذلك التقدم والتأخر ليس بمعتبر في مفهوم
 التأليف ومعتبر في مفهوم الترتيب او نقول العموم والخصوص بين الترتيب
 الخاص والتأليف الخاص مثلا في الشيء المركب من اب في ترتيب خاص
 وهو تركيب من هذه الحروف على هذا النسق وهو ان يكون مقدما على ب وب
 مقدما على ج وتأليف خاص وهو هذه الحروف على اي نسق وقع سواء
 كان اب ج ا واج ب او ب ا ج او ج ا ب او ج ب ا هنا يوجد
 ست صورت فذلك الترتيب الخاص يستلزم كذلك التأليف الخاص بدون
 العكس اذ ذلك الترتيب الخاص لا يوجد الا في صورة اب ج ولا يوجد في

الصورة الخمس الباقية وذلك التأليف الخاص يوجد في الصورة الست كلها (قوله أي اسم الواحد آه) ليس المراد لفظا لو اُخذ بل هم يتصف بالوحدة حقيقة كالأحد والرسم والقياس والحجة او اعتبارا كالأحد التام والرسم التام والقياس الاستثنائي والقياس الافتراضي وغير ذلك ويمكن ان يراد لفظ الواحد بمعنى يطلق عليه لفظ الواحد ويصدق عليه مفهومه وايضا يطلق عليه ما يصدق عليه لفظ الواحد واللفظ اذا اطلق قد يراد به لفظه وقد يراد به مفهومه وقد يراد ما يصدق عليه وفي عبارة المحشي اسم هو الواحد يحتمل الارادة بالواحد لفظه وما يصدق عليه (قوله والاضافة بيانية آه) أي موضح وكاشفة للمضاف اذ هو اعم والمضاف اليه اخص والمراد هو الاخص فقد علم ان المراد من البيانية بيان معنى الاصطلاح وهو الاضافة بمعنى من وان كان من اقسام الاضافة يكون بمعنى اللام لان الاسم اعم والواحد اخص وضافة الاعم للاخص بمعنى اللام كيوم الاحد (قوله هذا داخل في مفهوم الترتيب آه) يعني هذا القيد لازم في المعنى الاصطلاحي ومدار المناسبة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي وما به الامتياز مفهوم ما بين الترتيب والتأليف اذ يعتبر هذا القيد في الترتيب دون التأليف فيكون الترتيب اخص من التأليف مفهومهما اذا اكتفى في التأليف بالجزء الاول من مفهوم الترتيب والعقل اذا لاحظ المطلق يجوز تحققه في شيء بدون المقيد من غير عكس واما بحسب الصدق فقد قيل هما متساويان اذ لا يمكن ان يوجد تأليف من اشياء لها وضع أي يكون هي قابلة لان يشار الى كل واحد منها اين هو من صاحبها اما حسبا او عقلا بل لا ترتيب بل كل تأليف منهما يشتمل على تقدم وتأخر بين الاجزاء وقيل هو اعم بحسبه ايضا اذ قد يوجد تأليف بين اشياء لا وضع لها اصلا كما اذا لو خط دفعة مفهومات اعتبارية على هيئة وحدانية نعم التأليف الواقع في امور تعلق بهما النظر لا يمكن ان يوجد بل لا ترتيب لانه تأليف المبادئ بحسب حركة الذهن فلا بد ان يقع بعضها في اول الحركة وبعضها في آخرها فيكون هناك تقدم وتأخر هذا كله اذا اخذ الترتيب والتأليف مطلقين واما اذا اخذ معينين فالترتيب المعين يستلزم التأليف المعين من غير عكس وذلك معلوم مما قررنا سابقا فتذكر (قال الشئ والمراد بالامور ما فوق الامر الواحد آه) سواء كان مبتكرا او كالمقياس الموزن والرسم الكامل والقياس والحد المعرفين والارادة من الجمع ما فوق

الواحد على سبيل المجاز على مذهب من قال اقل الجمع ثلاثة وهو المذهب المنصور وعلى سبيل الحقيقة على مذهب من قال اقل الجمع اثنان فاحتاج على تقدير مجازيته على القرينة فقال وكذا كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن اشارة الى انه من قبيل الحقيقة العرفية في فن المنطق فلم يحجج الى قرينة ولا يجب التحرز عنه في التعريفات قيل هذا اكثر بناء على ما قررنا من عام الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان المجموع المأخوذ في تعريف الجنس والنوع ليست كذلك ولعل وجههم ان الاصل في الفن مباحث الموصول الى التصور والتصديق وفي تحققها يكفي الامر بن فالجمع المستعمل في تعريفهما ما فوق الواحد وكذلك في ما بينهما الا نادرا انتهى وانا اقول ان المقى الارادة من الجمع ما فوق الواحد يكون اقل الجمع في التعريفات اثنين فلما يراد به الاثنان يكون حقيقة عرفية لانه يراد في كل موضع ذكر الجمع يراد به اثنان بل يتفاوت باقتضاء المقامات (قال الشئ وانما اعتبر لان الترتيب الخ) قيل يريد ان اعتباره ليس لاجراء شئ عن التعريف بل لتوضيح التعريف ببيان ما لا بد للترتيب منه وح لا بد من تجريد الترتيب عن ذلك المتعدد بحسب اضافته الى الامور انتهى اقول مراد الشئ سوق النكتة على اتيانه بالجمع دون الافراد لا على اراد اصل الامور وقيد التعريف لا يلزم ان الاجزاء بل قد يكون التحقيق مع انه لا يحتاج الى التجريد لان الاشياء المأخوذة في تعريف الترتيب ليس الامور المعلوم بل المطلق والمطلق غير المقيد فلا يحتاج الى التجريد (قال الشئ وبالمعلومة الحاصلة صورها عند العقل آه) معطوف على قوله بالامور فسر المعلومة بالحاصلة لان الترتيب شامل للنسبات الخمس وتلك الامور اعم من البقي وغيره والعلم يتبادر في اليقين فان قلت الامور المرتبة هل المعلومات او العلوم كما في قول من عرفه بانه ترتيب علوم ليتوصل بها الى علم آخر قلت هي المعلومات لانك اذا ادركت جالسا في النظر وجدت انك في تلك الحالة تلاحظ الامور المعلوم على ترتيب معين وتنقل من بعضها الى بعض وتلاحظها على ذلك الوجه تبين صورها في الذهن فتؤدي تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصول صورته فيه فالملاحظة بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة فالمرتبة قصدا هو الماهية المعلومه وانما يترتب صورها تبعا لها ومن قال علوم فقد اراد به المعلومات او اعتبار الترتيب التبعي (قال الشئ وهي يتناول التصورية

والتصديقية الخ) أي المعلومات التصورية والتصديقية هذا بناء على نسخة وقع التصور والتصديق وقرينها نية النسبة فح لا حاجة الى التكلف وفي بعض النسخ وقعت هذه الامور بلا نية النسبة فح بأول المصدر بالمفعول في الكل وتعريف الترتيب شامل على الصناعات الخمس وتخصيص اليقين والظن والجهل المركب بالذكر لشبوعها ولايتوهم ان العلم المأخوذ بخصوص في اليقين لان العلم بمعنى الصورة الحاصلة عام شامل للتصورات وجميع اقسام التصديقات من اليقين والتقليد والجهل المركب والظن وغيرها (قال الشافعي فان الفكر كما يجري في التصورات الخ) قبل جريان الفكر في التصديقات محقق لا شبهة فيه بخلاف التصورات فبينما ان يجعل جريان الفكر في التصديقات مشبها به على ان المقى بيان ما يقتضي حمل العلم على ما يتناول التصورات ايضا والملايم له ان يقال لان الفكر كما يجري في التصديقات يجري في التصورات فلا يصح حمله على ما يخص التصديقات الا ان يقال انه بالشبهة المقلوب مبالغة في جريان الفكر في التصورات كحماقة ضيقها المقام انتهى انا اقول جريان الفكر في التصديقات محقق دون التصورات غير مسلم بل جريان الفكر فيهما سواء بالنسبة الى التصديق اليقيني واما بالنسبة الى الظن والجهل المركب فالامر بالعكس فلذا احتاج الى بيان وقوع الترتيب فيهما دون التصور والتصديق اليقيني فلذا جعل التصورات مشبها بهما على ان تشبه المقاب في مثل هذه العبارة التي يقصدها افادة المأل فقط دون الفصاحة والبلاغة بعيد جدا بل يكفي في دخول اداة التشبيه في مثلها مقارنة الفعلين في الوجه فتأمل (قال الشافعي واما في الظن الخ) كل من مقدمتي القياس الظني يحتمل ان يكون ظنية ويحتمل ان يكون بعضها ظنية سواء كانت صفراء او كبراه وكذا القياس الجهلي بعينه اذ القياس البرهاني الذي يفيد اليقين يستلزم ان يكون جميع مقدماته يقينية او لا وبالاثبات اذ عدم يقينية واحد منها يخل افادة اليقين وكذا انقياس الظني والجهلي بظنية مقدمة من مقدماته ويجهلية مقدمة من مقدماته يفيد الظن والجهل والمذكور ههنا مقدمتي الظني يحتمل ان يكون كلاهما ظنيا ويحتمل ان يكون صفراء يقينية وصفراء الجهلي جهلية وكبراه يقينية (قال الشافعي لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة الخ) هذا اعتراض على تعريف الترتيب باشماله على لفظ المشترك وهو محترز عنه

في التعريفات لاختلاله الايضاح المطلوب في التعريف وحاصل الجواب ان استعمال اللفظ المشترك محترز عنه ان لم يكن قرينة دالة على ما اريد به فهنا موجود اذ العلم في التقسيم السابق بمعنى الحصول العقلي ولم يبين اطلاقه الى غير هذا المعنى وهذا قرينة على تعيين المراد * اعلم ان اشتراك لفظ العلم بانه قد وضع لمعنى عام شامل لجميع التصورات والتصديقات وقد وضع للاعتقاد الجازم المطابق الثابت فح قد يستعمل لفظ العلم على وجهين الاول انه قد يذكر ويراد به الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لانه موضوع له مستقلا فيكون حقيقة ويثبت الاشتراك الثاني قد يذكر ويراد به الاعتقاد المذكور لكونه جزئيا من معناه الحقيقي وهو الحصول العقلي فح قد يكون حقيقة باعتبار مجازا باعتبار ولا يثبت الاشتراك بهذا الاستعمال لا يقال ان لفظ المعلوم في التعريف بسبب اشتراك مبداء اشتقاقه كان لفظ مشترك واحتجاج الى الجواب كذلك لفظ المجهول مبداء اشتقاقه وهو الجهل لفظ مشترك بين الجهل المركب الذي هو من اقسام العلم وبين الجهل البسيط الذي هو مقابل العلم المطلق فيكون لفظا مشتركا ويحتاج الى الجواب لا نأقول كون المراد من الجهل المأخوذ في التعريف جهلا بسيطا ثابتا متعين بقرينة قوية لان الدليل لحصول المط النظرى والمط النظرى يلزم ان يكون مجهولا جهلا بسيطا وكذا التعريف بالنسبة الى المعرف ولان الجهل المركب من قسم العلم قبل تلزم استعمال المعلوم وتخصيل الحاصل كما قاله الشارح (قال الشافعي وهو اخص من الاول آه) هذا تنبيه على مغايرة المعنى الثاني للمعنى الاول وعلى ان اطلاقه على هذا المعنى ليس باعتبار جزئيا من جزئيات المعنى الاول فلا وجه لما قبل من ان هذا مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال (قال الشافعي اذا قلنا قرينة على تعيين المراد الخ) اللفظ المشترك حقيقة في الاستعمال في جميع معانيها لتعدد الوضع في كل واحد منها ودلالة اللفظ على المعنى الحقيقي لا تكون بالقرينة وليس ما يحتاج الى القرينة الا المجاز ويحجب عنه بان القرينة قد تكون لدلالة اللفظ على المعنى وقد تكون لدفع المزاحم للدلالة فالاول مختص باللفظ المجازي والثاني في لفظ المشترك بحيث يزاحم ارادة المعنى الواحد الى ارادة المعنى الاخر فالقرينة يدفع المزاحم ويعين المعنى المراد في المقام (قال الشافعي لم يفسره في هذا الكتاب آه) يعني ان المص ذكر اولا تقسيم العلم المطلق وعرف بالحصول العقلي لا غير

فتمسكه وتمزيقه فيما سبق قرينة ذالقة على ان المراد من المعلوم المأخوذ
في تعريف الفكر اذ لو لم يستمع المتعلم المخاطب للعلم غير هذا المعنى اذا اطلق
العلم يبادر الى ذهنه هذا المعنى دون غيره ولان الفكر اعم التصور والتصديق
لان الاحتياج الى الفكر ينشأ من فرض نظرية الكل والحكم بنظرية البعض
وينداهة البعض منهما فيهما فمفهوم الفكر يكون قرينة على المعنى المراد
فلا يخالف كلام الشن هنا كلامه في شرح المطالع الاولى ان يقال ترتيب
امور خاضعة دون معلومة لان القرينة هنا واضحة دون في ذلك الشرح
بإقرره قدس سره في حواشيه (قال الشن وانما اعتبر الجهل في المط آه)
هذا القصر بالاضافة الى المبادئ حيث اعتبر العلم فيه بدون العكس يعني
اعتبر الجهل في المط لئلا يلزم استعمال المعلوم وتحصيل الحاصل والعلم
في المبادئ لئلا يلزم استعمال شيء من مبادئ مجهولة فكلاهما مستحيل
قبل لو قال للتأدي الى المجهول لكان اعون على المراد من وجود تعيين
المجهول حتى لو رتب امور معلومة للتأدي الى مجهول مامن غير تعيين مجهول
لم يكن فكرا ويرد على التقريب ترغيب امور معلومة للتأدي الى بديهي
كاشاع في التنبيهات الا ان يقال انه ليس للتأدي الى مجهول بل لتسهيل
التأدي اليه انتهى ويمكن ان يقال ان البديهي في التنبيهات من حيث انه
بديهي ومعلوم عند الفطن لم يدخل ترتيبه للتأدي اليه في تعريف الفكر
ومن حيث كونه غير معلوم عند البليد داخل في التعريف فلا محذور فيه
(قوله بتصوير الترتيب فيها الخ) لان الترتيب في الامور المعقولة فاذا لم تكن
المبادئ حاصلة في العقل لم يمكن ترتيبها وفيه اشارة الى ان قيد المعلوم ليس
قيدا احترازيا بل لازم الامور وكذا قيد المجهول ليس قيدا احترازيا بل لازم
للمط (قوله واما المط فنبغي ان لا يكون معلوما الخ) يعني ان المط قبل التصديق
الى تحصيله بالفكر لا بد ان يكون له جهتان معلومة من وجه ومجهولية
من وجه اخر والطلب يكون باختيار جهة مجهولية والازم تحصيل الحاصل
ومعلومية لكون الطلب فعلا اختياريا لزم ان يكون المط معلوما بوجه ما والا
لزم طلب المجهول المطابق وهو مح قوله فنبغي اما بمعنى يلزم بناء على ما يقتضي
دليل الشن واما بمعنى يليق وهو المعنى الحقيقي فمح يلزم جواز معلومية المط
من الوجه الذي يطلب بالنظر تحصيله يمكن ان يقال ان العلم من الكلي
المشكك يقبل الشدة والضعف والمط اذا كان معلوما من هذا الوجه لا يلزم

من النظر تحصيل الحاصل بل يحصل من النظر العلم القوي الغير الحاصل
قبل النظر ولا يلزم اجتماع المثلين فلهذا ستر الى المط الواحد الادلة الكثيرة
وهذا شائع واما من شرط مجهولية المط من هذا الوجه فقائل بان الادلة
الواردة على مط واحد كانت على سبيل التبادل يعني ان يثبت باحدهما
لا يثبت بالآخر لكن يصلح ان يثبت بكل واحد منهما على الانفراد (قوله
وان وجب ان يكون معلوما الخ) وجه المعلومية من وجه والمجهولية من وجه
ان يكون لشي واحد وجوه كثيرة يصلح لكل واحد منهما على الانفراد (قوله
للاسان شبيهة وجوهرية وحيوانية وناطقة وغير ذلك فيكون من جهة
الشبيهة والجوهرية معلوما ومن جهة الحيوانية والناطقة مجهولا فيطلب
بالنظر تحصيله من هذه الجهة دون الجهة الاولى فلا يرد ان الوجه المعلوم
معلوم مطلقا والوجه المجهول مجهول مطلقا فلا يمكن طلب شيء منهما بالدليل
يعني ان طريق اكتساب الخ الغرض من هذا التفسير دفع ابهام عبارة الش
ان اكتساب المجهول التصوري واجب من الامور التصورية ولا يمكن
من الامور التصديقية وبالعكس وبين المحشى قدس سره ان اكتساب
التصوري من الامور التصورية وكذا التصديقية امر معلوم واما اكتساب
التصوري من الامور التصديقية والعكس فغير معلوم الوجود فعدم معلومية
التحقق لا يستلزم عدم تحققه في نفس الامر فيمكن اكتساب التصوري
من الامور التصديقية وبالعكس فلا يجب اكتساب التصوري من التصورية
وكذا التصديق (قوله وان لم يقر برهانا على امتناعه الخ) انا اقول على
ما نصح للخاطر ان المجهول التصوري يمكن اكتسابه بالامور التصديقية
لان اثبات جنس الشيء وفصله بطريق الاستدلال ممكن لان الجنس والفصل
وغيرهما من الاجزاء المحمولة تثبت بالدليل من جهة محمولته ويلزم كسب
التصور اما المجهول التصديقي فلا يمكن اكتسابه من الامور التصورية لان
اكتساب المجهول التصديقي بان يحصل العلم اليقيني بان النسبة الواقعة
في المجهول التصديقي مطابق للنسبة الخارجة في نفس الامر وذلك العلم
اليقيني لا يحصل بتصورات اجراء القضية ذاتية ما يحصل من هذه التصورات
حصول الاجزاء في الذهن لا غير فكيف يعلم المطابقة وعدم اللامطابقة
لنسبة الخارجة فتأمل (قال الشن ومن لطائف هذا التعريف الخ) كلمة
من للتبيين فيقتضي ان تكون للتعريف لطائف غير الاشتمال الاربع

فيمكن باعتبار الجمع والمنع وجمع الجمل والعلم المتقابلان من صنعة الطباقي
ويمكن ان يقال ان مدخول كلمة من التمييزية قد يلاحظ اضافته قبل
ملاحظة تسليط من عليه فيقتضي ما تقدم وقد يلاحظ بعد ملاحظة
دخول من فيكون المضاف بعض اللطائف لا اللطائف مجردة فيقتضي ان يثبت
للتعريف بعض اللطائف فلا يلزم ان يكون له لطائف غير هذا قيل والحق
ان صحة كلمة من في امثال هذا الموضع يكفي كون المذكور معضما في مدخول
من ولا يقتضي وجود امر آخر بل جواز * اعلم ان اشتمال التعريف على العمل
الاربع اما ان يكون باعتبار ما صدق عليه الفكر لاشتماله على المقدمات وهي
المادة وعلى الهيئة من الاشكال وهي العلة الصورية وعلى الفكر وهو العلة
الفاعلية وعلى العلة الغائية وهي التأدي الى المجهول واما ان يكون باعتبار
مفهوم الفكر لاشتماله على العمل الاربع فان كان الاول لا يظهر اشتمال
ما صدق عليه الفكر لليلة الغائية اذ القول الش والدائم لا يشتملان التأدي
الى المجهول كما لا يخفى وان كان الثاني على ما بينه الش فلما قيل ان يقول
في العلتين المادية والصورية نظيران العلة المادية وكذا الصورية يجب
ان يكون داخل في الماهية المعلولة فان العلة الداخلية في الماهية ان كانت
الماهية المعلولة حاصلة بها بالقول يسمى علة مادية وان كانت حاصلة بها
بالفعل يسمى صورية وههنا ليس الامور الحاصلة داخل في الفكر الذي
هو ترتيب الامور الحاصلة او انتقال الذهن وحركتها فيها والامور المعلومة
موضوعات تتعلق بها الفكر تعلقا ما وليست بداخل فيهما فلم يست علة
مادية له بل العلة المادية له هي ترتيب الامور وحركة النفس وايضا الهيئة
الحاصلة للامور الحاصلة ليست بداخل في الفكر فلم يست علة صورية له
بل العلة الصورية للفكر الهيئة الحاصلة لحركة النفس حالة انتقالها
من امر الى آخر اول ترتيبها حالة ترتيبها تلك الامور الحاصلة فتأمل فانه نظر
ثم ان وجه لطافة الاشتمال على الاربع انه يفيد الامتياز والايضاح وجودا
وماهية وهو الغرض من التعريف اذ لا يوجد امر ان متوافقين في المادة
والصورة والغاية والعلة الفاعلية والاربع ان يكون الامر ان امرا واحدا
فيحصل كمال التمييز والتوضيح (قوله كل مركب صادر عن المختار الخ)
قيد بالتركيب والصدور عن المختار اذ لو لم يكن الصادر مركبا بل بسيطا
قديكون علة التامة علة فاعلية اما وحدها كالفاعل الموجب الذي صدر

وجه التأمل اشارة الى الجواب
بان المستعمل والمشير الى العمل
الاربع تعريف الفكر لكن العمل
ليست على التعريف بل على
ما صدق عليه الفكر وهو المعرفة
والحجة والمسير بخلافه لانه
مستعمل على عمل نفسه

عنه بسيطا اذ لم يكن هناك شرط يميز وجوده ولا مانع يعتبر عدمه واما
امكان الصادر فهو معتبر في جانب المعلول ومن تمته فانا اذا وجدنا ممكنا
طلبنا غلته وامام الغاية كما في البسيط الصادر عن المختار ولو لم يكن المصدر
مختارا بل موجبا لا يكون له الغائية اذ الغاية لا يكون الا للفاعل بالاختيار
فان الموجب لا يكون لفعله علة غائية وغرض مقصود له فلزوم كون العلة
التامة مجمعة من الامور الاربعة لا يكون الا في المركب الصادر عن الفاعل
المختار (قوله وهما داخلتان فيه آه) اعلم ان المحتاج اليه في وجود شيء يسمى
غلقه وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا والعلة اما تامة وهي ما يوجب
وجودها وجود المعلول واما ناقصة وهي التي ليست كذلك والناقصة
اما جزء الشيء داخل في اوجارحة عنه والاول ان كان به الشيء بالفعل
كالهيئة للسريفة والصورة وان كان به الشيء بالقوة كالخشب له فهو المادة
وليس المراد باليلة الصورية والمادية ما يختص بالجواهر من المادة والصورة
الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التي يوجد بها
الاعراض بالفعل او بالقوة وهاتان العلتان علتان للماهية داخلتان في قوامها
كما انهما علتان للوجود فيختصان باسم علة الماهية تمييزا لهما عن الباقيين
المشاركين اباهما في غلبة الوجود والثاني اما ما به الشيء كالنجار للسرير
وهو الفاعل والمؤثر واما ما لاجل الشيء كالجلاوس عليه له وهو العلة الغائية
وهاتان العلتان يختصان باسم علة الوجود وتوقفه عليها دون الماهية * واعلم
ان العلة الناقصة متقدمة على المعلول تقدما ذاتيا سواء كانت داخل في
اوجارحة واما التقدم الزماني فيجوز الا في العلة الصورية فانها مع المعلول
بازمان واما العلة التامة فاما ان تكون مركبة من اربع او ثلث واما ان تكون
للفاعل وحده او مع الغاية فالثاني متقدمة على المعلول بلا اشكال واما الاول
فمجموع امور بمعنى كل واحد منها مقدم بلا شك واما تقدم الكل من حيث
هو كل فقيه نظر اذ المادية والصورية هو الماهية بعينها من حيث الذات
ولا يتصور تقدم الماهية على نفسها فضلا عن تقدمها على نفسها مع انضمام
امر ينخرن بها الفاعل والغاية (قوله ومن علة فاعلية وعلة غائية الخ)
سبب لزوم العلة الفاعلية ان المركب ممكن محتاج الى الموجد ولزوم العلة
الغائية ان الممكن يساوي طرفاه ولا بد من مرجح يرجح جانب احد المتساويين
اذ لا يلزم الترجيح بلا مرجح ومن جوز جواز ترجيح احد المتساويين بلا مرجح

لم يلزم عنده العلة الغائية كما لا يلزم في كون الفاعل موجبا (قوله هما خارجان عنه الخ) لان الفاعل مؤثر بتقديم بالذات ذلك غير المتأثر وخارج عنه وكذلك الغاية غير ذى الغاية البتة وخارجة عنه (قوله وقد يعرف الشيء بالقياس الخ) يعني يؤخذ في التعريف احدى العلل فيحصل التعريف المطرد والمتعكس كما في الكوز فان العلة الغائية للكوز شرب الماء واذا قيس الكوز الى شرب الماء يؤخذ منه اجزاء محمولة فيعرف بها وهو يشرب منه الماء ويقال الكوز انا يشرب منه الماء واذا قيس الى العلة المادية وهو الطين يؤخذ منه امر محمول فيقال هو المتخذ من الطين وكذا الصورة والفاعل عليه فيقال هو ذو هيئة كذا هو مصنوع اصانع كذا وكذا الفكرة قنأ مل (قوله كان ذلك اكل آه) وجه الاكلمية انه اذا اخذ التعريف من العلل الاربع يكون تعريفا بالرسم الاكمل وهو مركب من تمام الذاتيات والعرضيات لان المأخوذ من المادة والصورة يكون ذاتيا له ومن الفاعل والعلة الغائية يكون عرضيا له وفيه اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من اضافة اللطائف الى التعريف بالنسبة الى هذه الاقسام (قوله وليس المراد ومن التعريف آه) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان التعريف بالعلل الاربع تعريف بالمباين لان وجود العلة مقار لوجود المعلوم لانه متقدم عليه فلا يصدق عليه لان معنى الحمل الاتحاد في الوجود والوجود المتقدم لا يمكن ان يكون عين الوجود المتأخر وتقرير الجواب ان معنى قولنا هذا التعريف مشتمل على الاربع ليس ان العلل الاربع انفسها معارف الفكر بل المعرف في هذه الصورة بالحقيقة امور يحصل بها هيئة الفكر باعتبار مقايستها الى الاربع لا تباينها اى امور محمولة عليها فتعرف تلك الامور المحمولة لا بنفس العلل المباينة كما في الكوز على ما قررنا مثلا اذا قيس الفكر الى العلة الغائية وهي تحصيل غير الحاصل فيقال الفكر وهو ما يتوصل بها وهو يتوصل بها الى تحصيل غير الحاصل وقس عليه الباقي (قوله بل المراد انه يؤخذ الخ) عطف على قوله ليس المراد واثبات بعد النفي يعني ان كل تعريف فيه محمول واحد فيه اشارة الى الاربع يؤخذ للمعلوم بالقياس الى العلل محمولات عليه فيعرف بها ذلك فتعرف الفكر من قبيل هذا (قوله وما ذكره من ان فاعل النظر هو آه) هذا رد لمن قال ان العلل المذكورة في تعريف الفكر ليست

عللا بالحقيقة بل انها علل على سبيل التشبيه كما يدل عبارة الش في شرح المطالع على ان العلل كلها على سبيل التشبيه لابعضها دون بعض وذلك لان الامور المعلومه ليست علة مادية والهيئة الاجتماعية ليست علة صورية بالحقيقة لاختصاصها بالوجودات الجسمانية والفكر ليس من الموجودات الجسمانية حتى يكون له صورة او مادة لكن الامور الحاصلة لها شبه بالعلل المادية من حيث ان الفكر يحصل لها بالقوة كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة المادية بالقوة والهيئة الاجتماعية لها شبه بالعلل الصورية من حيث ان الفكر يحصل بها بالفعل كما ان الموجود الجسماني يحصل بالعلة الصورية بالفعل واما ان القوة العاقلة ليست علة فاعلية للفكر فلانها ليست فاعلية للصورة الذهنية بل قابلة لها من المبدء الفياض الذي هو الماعل بالحقيقة لكن لها شبه بالعلة الفاعلية من حيث انها سبب اوجودها وظهورها واما ان تحصيل غير الحاصل ليست علة غائية فلانها ليست لغرض المبدء الفياض الذي هو الفاعل بالحقيقة لكن له شبه بالعلة الغائية من حيث ترتيبها على فعل ذلك الفاعل كما يترتب الغاية على فعل الفاعل لغرض فعله ان اطلاق العلة عليها على سبيل التشبيه والمجاز والفاضل المحشى رد هذا بان العلة الفاعلية هو المرتب الشاظر وهو القوة العاقلة والغاية وهي التبادى على سبيل الحقيقة والتشبيه في العلة المادية والصورية فقط والرد مبنى على ان اطلاق اللفظ على المعنى يكفي فيه جهة القيام ولا يحتاج فيه الى الصدور فالترتيب قائم بالقوة العاقلة والى لم يصدر منه فيكون فاعلا بالحقيقة كما ومرض زيد والعلة الغائية يكون غرضا للقوة العاقلة فلا ريب فيكون الاطلاق حقيقة فيهما وفي الآخرين يكون على التشبيه (قوله فهو قول على سبيل التشبيه الخ) هذا يشعر بان العلة الصورية والعلة المادية لا تطلعان حقيقة على اجزاء الاعراض التي يوجد بها الاعراض اما بالفعل او بالقوة هذا ينافي كلامه في شرح المواقف في مرصدين بان العلة والمعلوم في قول المص ان كان به شيء بالفعل كما لهيئة السرير فهو الصورة وان كان به بالقوة كالحشب له فهو المادة وليس المراد بالعلة الصورية والمادية ما يختص بالجواهر من المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التي يوجد بها الاعراض اما بالفعل او بالقوة انتهى يمكن ان يحاسب عنده بان كلامه هنا مبنى على المشهور وهو ان اختصاص

بالجزأهر وههنا مبنى على التحقيق بمعنى ان المادة الجزء الذي لا بد
ان يكون الشيء معه بالقوة مطلقا وصكذا الصورة الجزء الذي
لا بد ان يكون الشيء معه بالفعل وبان المادة والصورة والمادية والصورية
كل منهما على معنى واحد مختص بالاجسام واستعماله في المعنى الاصح
على طريق التشبيه في غير الاجسام قال بعض الافاضل قوله المادة
والصورة انما تكونان للاجسام صرح في حاشية التحرير بان العلة المادية
والصورية لا يختصان بالاجسام ووجه التوقف ان المادة والصورة مختصان
دون العلة المادية والصورية اذا المراد بهما جزء يكون معه المعلول بالقوة
وجزء يكون معه المعلول بالفعل فعنى كلامه ان ههنا اطلاق الصورة على
تلك كما وقع صريحاً في عبارة الش وإطلاق المادة على الامور المعلومة كما يستفاد
من عبارته لان الهيئته اذا كانت صورة تكون الامور المعلومة مادة على سبيل
التشبيه لان اطلاق العلة المادية والصورية عليهما كذلك وبما ذكرنا يدفع
المنافاة بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر اولاً من ان كل مركب صادر عن فاعل
مختار لا بد له من علة مادية وصورية فانه شامل لامراض المركب الصادر
عن المختار فافهم (قوله لان النظر من الاعراض النفسانية آه) لكونه من
مقولة الكيفيات النفسانية فان قيل ان لم يكن للفكر مادة وصورة يكون العلة
المادية والصورية له غير موجودتين فتكونان خارجتين عن ماهية الفكر
فقد علم ان العلة المادية والصورية داخلتان في الماهية فيلزم ان يكون على
طريق التشبيه بالضرورة فلا حاجة الى الدليل بقوله لان النظر من الاعراض
الح قلت ولو سلم ان لا يكون للفكر مادة وصورة في نفس الامر لكننا لا نعلم
حتى يصح دعوى التشبيه ويعلم خروج المادية والصورية عن ماهية الفكر
فلا بد من التعليل فلا وجه لما قيل ان التعليل بقوله لان النظر على سبيل التنزل
اما باعتبار انه قد يطلق النظر على مجموع الامور المرتبة بالخصوص واما
باعتبار ان المادية قد يطلق على ما به الشيء بالقوة مطلقاً (قوله ولا شك
انها ليست نفس الترتيب الح) لان معنى الترتيب لغة واصطلاحاً معلوم مما سبق
ليس هيئته على ان الهيئته التي هي العلة الصورية جزء مبان للنظر فكيف
يصح الحمل على تقدير كونها معنى مطابقاً للترتيب بل الترتيب صفة قائمة
بالمرتب ويحصل منه الهيئته فيكون علة له ثم يترتب عليه العلة الغائبة وهي
التأدي فيلزم ان يكون مبنياً للفاعل وصفة المرتب والتأدي علة لفعله فلا بد

ما قبل ان الترتيب اذا جعل مصدراً مبنياً للفاعل فهو علة للهيئته الاجتماعية
متقدمة عليها وان جعل مصدراً مبنياً للمفعول فهو ليس علة للهيئته الاجتماعية
الحاصلة للامور المعلومة بل هما متحدان بالذات ليس احدهما متأخراً والآخر
متقدماً على انه لو جعل مبنياً للمفعول يكون عبارة عن الترتيب المتعلق بالامور
المعلومة بمعنى مرتبة الامور وهي غير الترتيب الذي هو صورة باعتبار انها هيئته
حاصلة بالامور المعلومة فيكون دلالة الترتيب على الترتيب التزاماً فأمل (قوله
فيكون دلالة الح) وذلك لانه لا بد من وجود المعلول عند وجود العلة
باللزام البين (قوله ويمكن ان يقال الح) عطف على قوله واعتزس وحاصل
الجواب تسليم ورود الاعتراض على ظاهره باعتبار معناه الحقيقي ودفعه
بالحمل على المعنى المجازي تنبيهاً على ان دلالة الترتيب على العلة الصورية
وعلى العلة الفاعلية وان كانت بالالتزام لكن دلالة على العلة الصورية
اظهر من دلالاته على العلة الفاعلية لان دلالاته على العلة الصورية من قبيل
دلالة العلة على المعلول ودلالاته على العلة الفاعلية من قبيل دلالة المعلول
على العلة والاول اظهر يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بالحمل على المجاز
بان جعل الامور المتعددة بحيث يطلق عليه اسم الواحدة فيكون في الامور
المجسوسة وقد يكون في الامور المعقولة في الاول لا بد من مغايرة الصورة
الحمل المذكور كما في السرير واما في الثاني فالحمل المذكور عبارة في التصورات
عن كون الجنس مثلاً متقدماً في العقل على الفصل او في التصديقات عبارة
عن كون الصغرى مقدماً على الكبرى في العقل فهو عين الهيئته الاجتماعية
والفكر والترتيب في الامور المعقولة فيكون دلالة الترتيب على الصورة بالمطابقة
(قوله لان دلالة العلة على المعلول الح) دال على اظهرية دلالة الترتيب
على الهيئته الاجتماعية والصغرى مطوية والمذكور هو الكبرى هكذا لان
دلالة الترتيب على الهيئته الاجتماعية دلالة العلة على معلولها ودلالة العلة على
معلولها اقوى واظهر فيفتح الميد والكبرى نظرية اثبت بقوله لان العلة الح
فعليك تصويره (قوله لان العلة المعينة تدل على معلول الح) المراد من العلة
المعينة العلة النامة وهي التي يلزم من وجودها وجود المعلول ومعلول هذه
العلة اما ان يكون واحداً او متعدداً فان كان واحداً يلزم من وجودها وجوده
واحداً وان كان متعدداً كذلك يلزم من وجودها وجوده متعدداً كوجود النهار
ومضيئه العالم اطلوع الشمس فلا يختلف المعلول مطلقاً عن العلة المعينة

واما المعلوم فيجوز ان يكون علته واحدا وان يكون متعددا وكل احد منها
مستقل في التأثير لكن يكون العمل المستقلة على سبيل التبادل لئلا يلزم
توارد العمل المستقلة على معلول واحد كالحرارة والاحراق للنار والشمس
والحركة فان كان العلة واحدا والمعلول واحدا يدل احدهما معينا على
الاخر معينا وان كان الثاني لا يدل المعلول المعين على العلة المعينة اذ لم يلزم
من وجود المعلول المعين وجود العلة المخصوصة بعينها لاحتمال وجود العلة
ال اخرى قد ادلالة العلة المعينة على المعلول المعين لزوم وجود المعلول واحدا
او متعددا عند وجود العلة ومدار دلالة المعلول المعين على علة مادون العلة
المعينة عدم لزوم وجود العلة المعينة عند وجود المعلول المعين فتح يصدق
القضيتين على الكلية سواء كان التعين بالنوع او بالشخص فلا يرد ما قاله بعض
الافاضل من الاعتراض قبل نقلا عن المحقق الطوسي العلم التام بالعلة التامة
من غير العلم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يتضمن العلم
بلوازمها التي منها معلولاتها الواجبة بوجوبها فالعلم التام بالعلة التامة
يقضي العلم بما هي المعلول وانتهى المعلول من حيث هي معلول لا يقتضي علمه
المعينة وانما يقتضي غلة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حيث هو معلول يقتضي العلم
بأنه العلة دون ماهيتها وخلصته انه لا بد في العلة من خصوصية بها يصدر
المعلول المعين دون غيره فاذا علم تلك الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة
بخلاف المعلول المعين انتهى (قال اذ لا بد لكل ترتيب من مرتب الخ) هذا دليل
على دلالة الترتيب على العلة الفاعلية بالالتزام والفاعل لازم للترتيب بوجوده
الذهني والخارجي اذ لترتيب مطلقا اخر ممكن لا بد له من مؤثر وهذه القضية
صغرى وكلية شاملة للترتيب الذهني والخارجي فيكون لازم الماهية لا لازم
الوجود الخارجي فلا وجه لما قيل الاولى اذ لا بد للترتيب من مرتب اذ لا ينع في
كون الشيء مداولا لتزامه للترتيب كونه لازما لافراد ثم اللزوم في الخارج لا ينع
في الدلالة الالتزامية واللزوم العقلي ثم انتهى على انه لو قيل اذ لا بد للترتيب
من مرتب يلزم المحذور المذكور لان هذا القول دليل والمذكور هو الصغرى
وهي قضية والحكم في القضية الافراد فيلزم ان يكون لزوم المرتب لافراد
الترتيب (قال وهي قوة العاقلة الخ) هذا من قبيل اسناد الشيء الى سببه الكامل
او المراد منها النفس الناطقة اذا الفاعل في الحقيقة هو النفس والقوة العاقلة
المقابلة للقوة العاملة حالة في النفس تدرك بها المعقولات (قال كالتجار للسري

(الخ) هذا المثال بناء على الظاهر اذا الفاعل في الحقيقة هو الحركات المختلفة
المعددة للتجار وهو فاعل الحركات وفاعليته بالنسبة الى حدوث السرير
لا الى دوامه فتأمل (قال يخلوس السلطان للسري الخ) قيل هذا قول ظاهري
والافهون غاية لايجاد السرير هذا. وانا نقول العلة الغائية وان كان يترتب على
الفاعل لكن يسند الى المركب كما قال المحشي لا بد من كل مركب من عمل اربع
(قال وذلك الترتيب الخ) هذا بيان لوجه تفرع قوله فست الحاجة الى البيان
السابق من تقسيم العلم الى هنا اذ لما انفجر آخر كلامه الى ان انساب النظريات
من الضروريات ممكن في الجملة سواء كان بالذات او بواسطة فلا يخ امان
يكسب كل مط من كل ضروري وهو اولي البطلان او يكون لكل واحد من
المطالب ضروريات مخصوصة وطرق معينة مثل الحد والرسم في التصورات
والقياس والتتميل في التصديقات وح امان يحصل المط من تلك الضروريات
والطرق كيف ما وقعت وهو حظ الاستحالة ولا يحصل الا اذا كانت على شروط
واوضاع مخصوصة كما اواة المعرفة وتقدمه في المعرفة وكونه اجلي
في التصورات واجاب صغرى الشكل الاول وكلية كبراه في التصديق وج اما
ان يعلم وجود تلك الطرق والشرائط ويحتمل بالضرورة اولا والا اول بط
والا لم تعرض الغلط في انظار العقلاء ولم يمتور الضلال لاراء العلماء لكن
بعض العقلاء يتناقض بعضا في مقتضى الافكار بل الانسان الواحد يتناقض
نفسه بحسب اختلاف الانظار فست الحاجة الخ (قال اي الفكر آه) فسر
الترتيب بالفكر اذ الترتيب جزء الفكر لا تمامه ويحتمل ان يراد باعتبار كونه
جزءا وان كان الاشارة بالدالة على ارادة الترتيب المخصوصة لكن لا يخ عن الوهم
والاحتمال مع ان مدار الخطأ والصواب هو التأدي الى مجهول (قال ليس
بصواب دائما الخ) هذا سلب الدوام لا دوام السلب فيتحقق بعض الفكر
ليس بصواب وبعضه صواب والصواب والخطأ قد يتصف بهما الخير فيكون
بمعنى المطابقة وعدم المطابقة للواقع وقد يتصف بهما الفعل وغيره فيكون
بمعنى المرافقة للغرض وعدمهما وههنا الفكر ان كان موافقا للغرض بمعنى
كون التوصل والتأدي الى المطالب موافقا لما في نفس الامر فهو الصواب
والا فهو الخطأ فان قيل لا يكون الفكر الواقع في قولنا زيد نجار وكل حمار
حيوان غير صواب لانه يوافق الغرض وهو التأدي الى زيد حيوان قلت هذا
الفكر ليس موافقا للغرض في نفس الامر لان الحيوان الثابت لا زيد حصة

الحيوانية الجسدية وأبش في نفس الامر كذلك (قال لان بعض العقلاء آه) دليل على قوله الفكر ليس آه قوله والفكر ان ليسا بضوايين اشارة الى الكبرى قوله فلا يكون كل فكر الخ نتيجة على سبيل رفع الایجاب الكلي تقريره ان مقتضى فكر بعض العقلاء يتناقض مقتضى فكر بعضهم بل مقتضى افكار انسان واحد بالنسبة الى الوقتين وكلما تناقضا مقتضيهما ليسا بصوابين والا لزم اجتماع التقيضين والمستلزم للمخ مع فليزعم ان لا يكون كل فكر صوابا وهو المط قوله فن واحد تفصيل للصغرى او لميل لها تقديم الجار والمجرور واشارة بسبب القصر المستفاد من التقديم الى ان كل واحد منكم لمقتضى فكر الاخر بالادعاء وزيادة من اشارة الى انه تفصيل لتناقض المقتضيين لا تفصيلي العقلاء (قال والالزم اجتماع آه) اجتماع التقيضين اعم من ان يكون صراحة اذا كان المقتضيان متناقضين او استلزاما اذا كانا متافيين اذ التناقض بمعنى الاصطلاح والنتيجتان قد لا يكون كذلك فان قيل المنطق يحتاج اليه لافادة الصحة في الفكر مادة وصورة والعصمة عن الخطأ عنهما وعدم صوابية الفكر دائما يحتمل ان يكون باعتبار الصورة فقط او باعتبار المادة فقط او باعتبارهما والاحتمال الثالث يوجب الاحتياج الى المنطق دون الاولين والبيان قاصر عن افادة المعنى الثالث وان خيل عليه لايساعده دليله قلت عدم صوابية الفكر مطلقا وكذا مناقضة المقتضى مطلقا يوجب الاحتياج الى ذلك المنطق وان لم يعلم عدم صوابيته باعتبار الاحتمال الثالث لانه كالم يعلم الاحتمال الثالث لم يعلم ايضا خطاءه باعتبار الاحتمال الاول او باعتبار الثاني فاذا لم يعلم يكتفى الاحتمال المطلق في الاحتياج الى المنطق حتى يعلم منه حال الخطأ في المادة والصورة يتكشف احوال الافكار باعتبارهما فلهذا بين الشارح على الاطلاق (قوله دل هذا الكلام آه) وجه الدلالة على هذا المداول ان تعليق الحكم على المشتق كما يفيد عليه مأخذ الاشتقاق بقيد يفيد المحكوم عليه بهذا المبدأ والمفكرون من حيث انهم عقلاء يطلبون الصواب ويعربون عن الخطأ في قصد التوصل الى المجهولات ولو في بديهة العقل في تمثيل الخطأ عن الصواب لم يتناقضوا في مقتضى افكارهم وقوله وان بديهة العقل آه رد لمن قال ان عدم الاصابة دائما لا يوجب مباس الحاجة الى المنطق لجواز ان يكون طرق الاكتساب وشرايطها وتفسير صحيحها من فاسدها امرا بديهيّا والخطأ انما يكون من جهة انهم لم يلاحظوا ان هذا صحيح

ام واسير

ام فاسد توصيف العقلاء بالطالبين للصواب والها رين عن الخطأ دفع احتمال ان يكون مناقضة العقلاء لعدم اعمال الرتبة وجواز ان يكونوا مجادلين فراعى جميع شرائط الجدل ويكون نتيجة فكريهما متناقضين لانهم ليسوا طالبين الحق بل للالزام (قوله وانما قال بل الانسان آه) ان كلمة بل اضرب فان تلاها جملة كان معنى الاضرب اما الابطال نحو * وقالوا اتخذ الزجن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون * واما الانتقال من غرض الى غرض آخر وههنا المراد الثاني بمعنى الانتقال من مناقضة بعض العقلاء بعضا الى مناقضة الانسان الواحد نفسه لكونه اظهر في الدلالة على المط اذا الانسان الواحد اذا يرجع الى وجدانه يجد من نفسه كذلك بلارية فبقيد التعيين في المط بخلاف الاول لكونه محتملا لامور عديدة كما بينا (قوله اى يفكر في وقت آه) هذا دفع ابهام ناش من تعلق قوله بحسب الوقتين على التناقض وهو ان تناقض معتقدات انسان واحد باختلاف الاوقات ويرد عليه ان شرط التناقض اتحاد الزمان فلا يتحقق التناقض فدفعه بالتفسير ان الوقتين طرفان للفكر لا للمعتقدات بل الاعتقاد الى المتناقضين في زمان واحد فيتحقق شرط التناقض في التيجنين (قوله واقتصر على بيان الخطأ آه) حيث قال يتناقض مقتضى الافكار بالنسبة الى العقلاء وبالنسبة الى الانسان الواحد والتناقض لا يتحقق في التصورات لكن في المحشى قدس سره ظهوره لا اصل الخطأ لان الكاسب للتصورات مستلزم للدعوى الضمنية كدعوى الحديثة والرسومية وكدعوى الجنسية والفصلية وباعتبارها يثبت الخطأ اولدعوى جواز كسبية التصورات وعدم جوازها على ما هو مختلف فيه بين الامام وغيره واما في الظهور مستلزم رجحان الاقتصار على بيان الخطأ في الافكار الكاسية للتصديقات لان بيان الشارح دليل ومقدمات الدليل تقتضى ان تكون ظاهرة (قوله يريدان المقصود الخ) الغرض من هذا الكلام بيان وجه تفرع قوله فست الحاجة آه على وقوع الخطأ في بعض الافكار للعقلاء مع عدم ابقاء بديهة العقل على تمثيل الخطأ عن الصواب اذ هذا بناء على الظاهر لم يتفرع عليه اذ اللازم من وقوع الخطأ في الافكار الجزئية مباس الحاجة الى بيان الافكار الجزئية من جهة صحة وفسادها حتى يتمر خطاء الفكر المخصوص عن صوابه فلا حاجة الى القانون وحاصل بيانه ان الملقى المتفرع على السابق في نفس الامر وان كان معرفة تفاضل

أحوال الأفكار الجزئية لكنها لتعذر احاطتها لعدم تناسلها لا يمكن معرفتها
تفصيلا بل على وجه الأجمال بعنوان شئ واحد وهو موضوع القضية
الكلمية وهي القانون فيكون معرفة الأفكار الجزئية موقوفة على القانون
فثبت مساس الحاجة إليها لكن بالواسطة وهي تعذر معرفة الأفكار الجزئية
تفصيلا بناء على ظهورها ترك بيان الواسطة قبل المق من هذا الكلام دفع
ما أورده الجلي من أنه انما يلزم الحاجة إلى القانون المذكور لو لم يكن طريق
آخر في تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكن ذلك ثم فانه من الطرق
تخليه النفس عن الشواغل والتوجه إلى العالم الكلي ليقاض الحق الصريح
وقيل يتوجه على المحشى قدس سره ان اراد ان المق معرفة أحوال جميع
الانظار بالتفصيل اذ لا غرض يتعلق بمعرفة الانظار التي لم يرد على الناظر
وان اراد ان المق معرفة جميع الانظار التي يرد عليه فان اراد ان المق معرفتها
دفعه فهو ايضا ثم اذ لا يتعلق غرض لمعرفة النظر قبل الورد على الناظر
وان اراد ان المق معرفتها في حال الورد فسلم لكن لانها متعذر اذ يمكن
ان يعرف كل احد أحوال النظر الوارد عليه في حال الورد بالتفصيل وقيل
علل بالتعذر وانما لم يمل يلزم الدور والتسلسل لانه يحتاج كل فكر إلى آخر
او يلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء إلى فكر جزئي يكون
محمداً وغيره عن الخطاء بديهي اوليا وقد يعلل بان معرفة صحة الفكر الجزئي
الواقع معرفته بعينه لا تحصل الا من القانون الكلي الذي يندرج فيه لان
الطريق المقر لها ليس الا الاستدلال بحال الكلي على الجزئي او بحال
الجزئي على الكلي او بحال الجزئي على الجزئي الاخير ان لا يفيد ان اليقين
فتمين الاولى هذا وانا اقول هذه الاقوال موهومات اما القول الاول فلان
طريق تحصيل المطالب اما بالاستدلال والعلم الحاصل به يسمى الحكمة
المشائية والعلوم الاستدلالية الحكمية والمنطق منها واما بالتصفية وهو تخلي
النفس عن الشواغل والعلايق الجسماني بفيض العلم بالنتائج من القياس
والعلم الحاصل بها يسمى حكمة اشراقية وما نحن فيه من قسم الاول ومبنى
على احتياج الناظر المستدل فلا يرد السؤال حتى يدفع الفاضل المحشى
كما ينبغي عنه عبارة الشارح فيما من قوله النظري يمكن تحصيله بالفكر حيث
غير بالامكان وبني التفرع على امكن تحصيله بالفكر واما القول الثاني
فلانه لما وقع الخطاء في بعض الفكر ولم يف العقل إلى غيره يحتمل الخطاء

والصواب في كل فكر على ان ذلك البعض غير معين بل البعض الذي وقع
فيه الخطاء والتناقض في مقتضاه افراد كثيرة بتعذر احاطته فيكون المق
معرفة جميع أحوال الانظار بالتفصيل والغرض يتعلق بجميعها واما القول
الثالث فلانه كيف يتصور الدور والتسلسل حتى يمل يلزمها اذ ليس المراد
ان الفكر الجزئي لو لم يبين بالقانون لا يحتاج بيانه بالجزئي وذلك الجزئي لجزئي
آخر وهم جراف لم يلزم الدور والنس بل المراد ان المق الأفكار الجزئية وتلك لا يخ
اما ان يبين بالتفصيل او بالأجمال واذ تعذر البيان بالتفصيل تعين بالأجمال
فقد علم ان التعليل الثاني ايضا ليس بشئ فتأمل (قال من ضروريا لهما الخ)
المراد بالضرورة ههنا ما لا يحتاج إلى نظر آخر فيشمل المعلومات الضرورية
والمعلومات التصديقية فضروريات المعلومات التصورية ان لا يحتاج
التعريف ولا جزائها إلى تعريف آخر وضرورية المعلومات التصديقية
ست مقدمات بل سبع الاوليات وقضايا قياساتها معها والمشاهدات
والجربيات والحدسيات والنوازل وزاد صاحب المواقف الوهيات
في المحسوسات فان حكم الوهم في الامور المحسوسة صادق نحو كل جسم
في جهة فان العقل يصدق في احكامه على المحسوسات ولا تطابقهما كانت
العلوم الجارية بحري الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف
الا راء * واعلم ان العمدة في هذه المبادئ الاول السبعة الاوليات اذ لا توقف
فيها الا ناقص الغريزة كالملة والصبيان وتمدن الفطرة بالاعتقاد المضادة
للاوليات كالبعض الجمال والعوام ثم القضايا القطرية القياس ثم المشاهدات
ثم الوهميات واما الجربيات والحدسيات والنوازل فهي وان كانت حجة
للشخص مع لكنها ليست حجة على غيره الا اذا شاركه في الامور المتضمنة
لها في التجربة والحدس والنوازل (قوله لم يرد ان اكتساب النظريات آه)
دفع لما يرد من ان توصيف القانون بقوله يفيد آه للتفيد بان المحتاج اليه هو
القانون المفيد لا اكتساب النظريات من الضروريات ويخرج القانون الذي
يفيد اكتساب النظريات من النظريات مع انه من المنطق ودفعه قدس سره بان
لم يرد كذا بل اراد كذا ببيان منشأ الغلط وتعميم الاكتساب من الضرورية من
ان يكون بلا واسطة او بواسطة واقائل ان يقول ان النظريات من حيث هو
نظري لا يكسب منه شئ حتى ينتهي الضروري فاذا انتهى بت اكتساب
من الضروري ايضا والا فلا يحصل الاكتساب على النظري المكتسب

من النظري وهذا من النظري الاخر لعدم وجدان مقدماته الضرورية
واما اذا وجد مقدماته الضرورية فيفيد القانون اكتساب ذلك النظري
من هذه الضرورية فبدخل في المذكور بلا حاجة الى التعميم واما القول بانه
يلزم ح استدراك قوله من ضرورياتها فليس بشئ اذا السبب الى الاحتياج
الى المنطق امكان اكتساب النظري من الضرورية ووقوع الخطأ في الفكر
فلا بد في المنفرع بيان اقادة المحتاج اليها اكتساب النظريات من الضرورية
بلا لزوم دور وتس (قوله قد عرفت الخ) الاحالة الى المعرفة اشارة الى تحقيقة
فيما سبق من ان يكون الامور المعلومة مادة على سبيل التشبيه وان دلالة
الترتيب على الهيئة بالالتزام لكن عبر عن دلالة بالمطابقة لئلا يظهور
فلا مسا محنة في عبارته قدس سره (قوله فاذا صححنا كانت الفكر صحيحا آه)
انظر ينقسم الى صحيح وهو الذي يؤدي الى المط وفساد وهو لا يؤدي
اليه والصحة والفساد صفتان عارضتان للنظر حقيقة لا بحارزا والسبب
في اتصافه بهما انه لما كان النظر عبارة عن ترتيب امور معلومة فلا شك ان هذا
الترتيب يتعلق بشئين احدهما تلك الامور المعلومة وهي بمنزلة المادة والثاني
تلك الهيئة المرتبة وهي بمنزلة الصورة فاذا انصف كل واحدة منهما بما هو
صحيحهما في انفسهما انصف الترتيب قطعاً بصحة في نفسه والا فلا فكلاً
صح المادة والصورة الحاصلة من رعاية الشرائط المعتبرة في ترتيب المعارف
والادلة صح النظر وكلا فسدنا ففسد سواء بفسادها معاً او بفساد احدهما
فقط ففسد علم ان هذا القول على طريق الكلية في الازوم وان كان مهملة
لجواز تحققها في ضمن الكلية فلا يتوجه ان يقال ان الفكر في بعض الصور
مصيب الى المط مع فساد المادة بخور يد فرس وكل فرس حيوان فانه يصيب
المط وهو قولنا زيد حيوان لان هذه الصورة لا صحة فيها على طريق
الكلية اذ في الازوم لو كان صحيحاً يلزم ان يثبت زيد كل ما ثبت على الفرس
مع انه ليس كذلك بخو كل فرس صهيال واما صحة المادة في التصورات فمثل
ان يكون في موضع الجنس مثلاً جنساً لا عرضاً عاماً وفي موضع الفصل فصلاً
لا خاصة واما في التصديقات فمثل ان يكون القضايا المذكورة في الدلائل
مناسبة للمط اما قطعاً او ظناً او تسليمياً (قوله اذ افسدنا او فسدنا احدهما
كان فاسداً آه) قيل يتجه عليه ان فساد الصورة في المعارف لا ينافي في استلزامه
المط الاعلى قول من يحكم بوجود تقديم الجنس على الفصل في الحد التام

واما على من لا يحكم به وهو الحق فلا ينافي فيه هذا انا اقول منشاء هذا الاتجاه
حل الصورة في المعارف مثلاً في الحد على الهيئة الاجتماعية من تقديم
الجنس على الفصل فقط والامر ليس كذلك اذ المراد من الصورة الهيئة
الاجتماعية من جمع المواد مع شرائطه وارتفاع موافقه كالهية الحاصلة
الحد من جمع الجنس والفصل مع كون التعريف مساوياً للمعرف في العموم
واجلي منه عند العقل وعدم كون التعريف بالمعرف وعدم كونه اخفى منه
وتحذ ذلك كما كان الهيئة الحاصلة في التصديقات الهيئة الاجتماعية من جمع
المواد مع جمع شرائطه وارتفاع موافقه كهيئة الشكل الاول اذهي الحاصلة
من تقديم الصغرى على الكبرى ومن ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فاذا كان
الامر كذا يلزم من فساد الصورة فقط في المعارف فساد التعريف قطعاً
وبهذا يدفع تكلف الناظرين في هذا المقام فتأمل (قوله فاذا اريد اكتساب
تصور آه) هذا تفصيل لصحة المادة وصحة الصورة وسبب صحة المادة
تناسب المبادي المطالب مثلاً في التصورات كون الجزء الاعم جنساً والجزء
المساوي فصلاً للمعرف مثلاً وفي التصديقات كون الحد الاوسط عرضاً صادقا
على الحد الاصغر ومستلماً للحد الاكبر في الشكل الاول ونحوه (قوله فذلك
مط آه) ناظر الى صحة المادة وقوله ثم ان اكتسابه ناظر الى صحة الصورة
ان بكلمة ثم اشارة الى ان حصولها بالحركة الثانية (قوله من طريق مخصوص له
شرائط مخصوصة آه) كالحد والرسم في التصورات او القياس والاستقراء
والتمثل في التصديقات هذا يؤيد ما ذكرنا في الهيئة الحاصلة في التعريفات
(قوله احدهما تميز مباديه الخ) كتمييز الجنس عن العرض العام والمباين
وكتمييز الفصل عن الخاصة ومباينه في التعريف واللازم عن غير اللازم
والحد المحمول المستلزم عن غير المحمول وغير المستلزم في الدلائل (قوله
لم يصب الخ) اذا حل عدليه على الكلية في الازوم يحمل هذا على الكلية
فيه وعدليه لولم يحمل على الكلية لزم في بعض الازمان عدم الاصابة
وقت تحصيل المبادي والسلوك الى ذلك الطريق وهو غير جيد فاذا حل
كلاهما على الكلية لا يرد اتفاق الاصابة عند خطأ المادة في بعض الصورة
كما قررنا وقيل لم يصب اي لم يلزم الاصابة الى المط الصحيح وان اتفق في بعض
الاحيان كما في قولنا زيد حمار وكل حمار جسم وما قيل ان اللازم ههنا
هو الحسمية التي في ضمن الحمار فقيه انه على تقدير تسليمه لا يجري في نحو

كل انسان فرس ولا شيء من الفرس بخسار انتهى (قوله والمتكفل بتحصيل هذا آه) لما كان للفكر مادة وصورة وهما تحصيلان بالحركتين فالحركة الاولى لتحصيل المادة والثانية لتحصيل الصورة وكان الثانية محتاجة الى قواعد يقدر بها على تحصيل صورة مخصوصة لكل مط كذلك الحركة الاولى محتاجة الى قواعد يتوصل بها الى تحصيل مادة مناسبة لمط فبحسب الصناعات الخمس المستعملة على تحصيل مبادئ الحد والبرهان وسائر الحجج وغير بعضها عن بعض جزء لهذا العلم الكافل لما يحتاج اليه في استحصا المجهولات من المعلومات ولولا ذلك لاحتج لي فن آخر اعصمة الفكر عن الخطاء في المواد اذ لا يمكن ان يدعى ان مناسبات المبادئ للمطالب كلها معلوم بالضرورة غير محتاج الى ما يستنبط هي منه فقد علم ان الفكر المتأخوذ في قول المص يفيد هذا الاحتياج الى المنطق بكلام طرفيه من التصورات مع مبادئها ومن التصديقات مع مبادئها فلا يرد ان دليل المص لا يفيد الاحتياج الى جميع قواعد المنطق فتأمل (قال وذلك القانون هو المنطق آه) القانون لفظ سرياني روي انه اسم المسطر بلغة قديم وفي الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كلي منطبق على جزئياته عند تعرف احكامها منه وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان تكون كبرى اخرى سهلة الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل ولا خفاء في ان المنطق كذلك لانطباقه على جميع المطالب الجزئية عند الرجوع اليه كذا في شرح المطالع وفيه اشارة الى ان الحد المنطق هو القانون الموصوف بصفة الافادة المذكورة ومعناه الحقيقي المصطلح ولذا استند الرسم الى القوم واداه باداة القصر الحمل اشارة الى اطراده وانعكاسه وهذا التعريف مشتمل على العمل الرابع لا يساعد المقام تفصيله (قال الشارح وانما سمي آه) المنطق في اللغة مصدر كالنطق يقال لصوت وحروف يفهم منه المعنى وقد يطلق على ادراك المعقولات وفي الاصطلاح عبارة عن القواعد المخصوصة وكذلك للقانون معنيان لغوي واصطلاحي كما عرفت نقل لفظ القانون اولاً من معنى اللغوي وهو المسطر الى المعنى الاصطلاحي وهو القواعد المخصوصة بمناسبة ان المسطر اما مسطر الكتاب او مسطر الجدول واياها كان فهو امر واحد يتوصل به الى امور كثيرة فيناسب المعنى الاصطلاحي ثم نقل لفظ المنطق باعتبار معناه اللغوي الى القانون باعتبار معناه الاصطلاحي لمناسبة انه كالمنع والمعدن للمنطق

(قوله)

(قوله المنطق يطلق على النطق الخ) الغرض من هذا الكلام بيان وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ولفظ النطق يطلق على معنيين فقط وهذا الفن يقوى التكلم لان الكلام اللفظي على نهج الكلام النفسي في القوة والضعف كما لا يخفى على من له الوجدان وبهذا الفن يقوى الكلام النفسي بسبب ادراك النفس المعقولات على ما هي فيقوى الكلام اللفظي ويسلك اي يسوق ويوصل النطق الباطني الى ملك الصواب لان هذا الفن ما يتوصل به الى المعقولات على وجه الصواب فيظهر قوة في النطق بكلام معينية فكان الفن كالسبب للنطق وبكفي هذه المناسبة في ترجيح التسمية لكن سمي بالمنطق الذي اشتق من النطق لكونه كالحل والمنع قبل النطق يطلق على ادراك الكتابات وعلى مصدره ان الذي هو القوة العاقلة وعلى مظهره الذي هو التكلم والتلفظ وهذا القانون يعطي اصابة في الاول وكما لا في الثاني واقتداراً على امثالث انتهى لم يلتفت قدس سره على اطلاقه على القوة العاقلة بناء على عدم وجدانه اولاً عدم مساعدة عبارة الش او ظهور القوة لا يظهر فيه وليس المراد من القوة النطقية النفس الناطقة كما وهم البعض اذ النفس جوهر والقوة عرش ولا القوة العاقلة المقابل للقوة العاملة كما وهم البعض الاخر بل المراد القوة التي هي مقابل الضعف في التلفظ كما ينبغي عنه قوله قدس سره يقوى ويظهر كلاماً معني النطق (قوله ادراك المعقولات الخ) المعقولات قد يطلق على ما يدركها العقل بالقوة المتصرفه فتقابل الموهومات والخيالات والمحسوسات وقد يطلق على ما عدا المحسوسات وهما المراد هو الثاني لشمول النطق الباطني على الموهومات والخيالات (قوله المسماة بالناطق آه) صفة للنفس بيان للتسمية الجوهر المجرد المتعلق ببدن الانسان وتعلق التدبير والتصرف بالنفس الانسانية وبالنفس الناطقة وجه بيانها مناسبة ثبوت النطق للنفس لا ما قبل من ان التعبير بالنفس الانسانية اشارة الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفي التوصيف بقوله المسماة بالناطق الى وجه التعبير بقية النطقية هي اذ النفس على ما صرحوا في مواضع كثيرة جوهر من الجواهر المجردة لقوة من القوى لان اقوى من الاعراض نعم ان العقل كما يطلق على ما يرادف النفس يطلق على قواها كما قالوا في تعريفه قوة للنفس يستعمل بها المعلوم والادراكات على انه لو حمل عليها لا يكون معنى لقول الشارح لان ظهور القوة النطقية انما يحصل بسببه اذ الحاصل يكون

هكذا لان ظهور النفس الانسانية الخ ولا معنى له كما لا يخفى على من له ادنى دراية
(قال ورسموه بانه آله آه) غير بالرسم لان هذا التعريف مأخوذ من جهة واحدة
العرضية وهي الغاية وهي خارجة عن ذي الغاية الخلد والرسم في اسماء
العلوم ان حقيقة العلم مسائل كثيرة فادراكها بتجدها انما يكون بتصور
خصوصيات المسائل التي هي اجزاؤها وادراكها بخصوصياتها متعذر
لكثرتها ولا زيادتها بتلاحق الافكار فالعلم مدلول اسمه المطابق ومسماه الحقيقي
الذي هو عارض المسائل باعتبار وحدتها فالأخذ ان كان تفصيلا له كان
خدا له بحسب الاسم والا فهو رسم بحسبه واما بالقياس الى العلم فرسم لانه
على تقديرين تعريف بالعارض لحقيقة العلم وهي المسائل واما حديثه بحسب
الاسم لیس بالمعنى المصطلح في علم المنطق بل لان الاسم انما وضع لهذه
المفهوم فلا يكون له حقيقة سوى ذلك لما تقرر من انهم اذا خصوا مفهوما
ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة مسماه فلا يقدح في كونه خدا اشتغاله
على ما هو خارج عن العلم كالمعلق والغاية وغير ذلك لكن القوم لما ذهبوا الى ان
هذا التعريف رسم بتوا رسمية على تركبه من الغاية فأمل وفي اخذ الآلة
في مقام الجنس على صيغة المفرد اشارة الى ان العلم الى واحد بالتدوين
والتعلم اذ العلم اما ان يكون مقصودا بالذات كالحكمة فان مسائلها كعلم
وجود واجب الوجود ووحدانيته وقدمه وغير ذلك مقصود بالذات لا مقصود
بالغير بكونها واسطة في تحصيل ذلك الغير وهو نظري غير آلي واما ان يكون
مقصودا بالغير كالمطابق فان مسائله كعلم انعكاس السالبة الضرورية الى
الدائمة وكعلم انتاج الموجبتين الكليتين في الشكل الاول الموجبة الكلية ليست
مقصودة بالذات بل انما هي مقصودة لكونها آلة واسطة في حصول
المجهولات الكسبية حتى انه لو فرض ان المجهولات ليست مقصودة لنا لم يكن
المنطق محتاجا اليه وهو على آلي فظهر وجه كونه آليه وهوانه واسطة بين
القوة العقلية والمقاصد الكسبية ولا نغنى بالآلة الا هذا كما ستعرف (قال
قالالة واسطة آه) الواسطة جنس شامل لكل ما يتوسط بين الشئيين كما نسب
وبغيرها ويخرج بقوله بين الفاعل ومنفعله ما عدا ما لا يكون طرفا فاعلا
ومنفعلا واما الشرائط وارتفاع المولف والمعدلة والقابلية في المحل فهي
لا يكون واسطة لان بعضها تؤخذ من الفاعل وبعضها من المنفعلة
والواسطة خارجة من الطرفين اذا المراد من الفاعل المستقل في التأثير وهو

بالفعل وكذا المنفعلة ماله قابلية للتأثير بالفعل والشروط وارتفاع الموانع تؤخذ
من الفاعل والقابلية والامكان من المنفعلة (قال والقيد الاخير آه) توصيف
القيد بالاخير بقيد خروج العلة المتوسطة به دون الاول قوله فانها الخ دليل
له فاصله ان العلة المتوسطة واسطة بين فاعلها ومنفعلهما مع انها ليست
واسطة بينهما في وصول الاثر وكما كان كذلك يكون مخرجا بالقيد الاخير
دون الاول فيفتح المطا ثبت الصغرى بقوله اذ علة علة الشئ آه وقيد بها
بقوله لان ارا العلة البعيدة الخ وفيه رد لمن قال لابد من تقييد الفاعل والمنفعلة
بالقريب ليخرج العلة المتوسطة لانها واسطة بين فاعلها ومنفعله البعيد
في وصول اثره اليه والفاعل البعيد يؤثر في المنفعلة البعيد واغناء من القول بان
المتبادر من الفاعل والمنفعلة القريب والاحتراز بالصرح اولى واقدم من
الاحتراز بالمتبادر كما لا يخفى (قال اذ علة الشئ الخ) قيل تعليل اقوله فانها
واسطة ان رجوع الضمير في منفعلهما الى الفاعل بتأويل العلة وان رجوع الى العلة
المتوسطة فهو تعليل للمقدمة المطوية اي فيكون واسطة بين فاعلها ومنفعله
ايضا لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لمدخلته على ما قالوا من ان
مطلق العلة ينصرف الى الفاعل اولان الشئ اذا كان محتاجا اليه لامر هو
محتاج اليه لاخر كان الشئ الاول ايضا محتاجا اليه لاخر بالضرورة فهو
اثبات لكون منفعلة العلة المتوسطة منفعلة فاعلها باثبات الفاعلية بالواسطة
وبمقدمة كلية ضرورية تشمل الفاعل وغيرها واپس بمصادرة على ما وهم
ولقد احس في التحقيق رجح الله تعالى لكن لا يخفى الكلام في نفسه عن خلل لانه
على تقدير الاول يلزم ان يصل الى المنفعلة البعيد ارا الفاعل البعيد مع انه خلاف
ما سبأني وعلى التقدير الثاني لا يلزم المقدمة المطوية المقدمة المذكورة والاي يلزم
المحذور المذكور فتأمل ٨ (قال لان ارا العلة البعيدة آه) فقد علم ان المراد
من العلة القريبة والبعيدة العلة الفاعلية المستقلة في التأثير فيكون عبارة
عن العلة لتامة فتح اما ان يصل ارا العلة البعيدة الى المنفعلة مستقلا اولان كان
الاول لم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد وان كان الثاني يكون العلة
البعيدة من جميع ما يتوقف عليه العلة المتوسطة فيصل الى المنفعلة ارا العلة
المتوسطة فقط دون ارجزها في دفع المنع على هذه المقدمة بانه لا معنى
للفاعل الا المتأثر والمنفعلة الا المتأثر فان كان قريبا فيلا واسطة والا فيواسطة
(قال فضلا عن ان يتوسط آه) مفعول مطلق لفعل محذوف اي فضل فضلا

٨ وجه التأمل اشارة الى الجواب
بان هذا الاستدراك منبى على
عدم الفرق بين الفاعل
والمفعول وان فرق بينهما
بما سبأني فلا استدراك

عنه فكلية فضلا يستعمل في مقام يترقى فيه في التي من الأدنى الى الأعلى فلا بد
في ما قبله من التي صريحا او ضمنا وههنا كذلك لان في الوصول ادنى
من في التوسط اذ الوصول مق بالذات والواسطة والآلة مق بالتبع فمن في
المق بالذات يتنى الواسطة بطريق الاولى ولان الواسطة موقوفة على
ما يحصل بالواسطة ونسبة بين الشئين ومن انتفاء الموقوف عليه واحد
الشئين يلزم انتفاءها بالاولوية ولا يتصور تباينها بوصف الواسطة فيكون
حاصل المعنى اتنى الوصول حال كون انتفائه متجاوزا عنه انتفاء التوسط قبل
عليه كلمة فضلا يتوسط بين الشئين يكون الثاني منهما اخرى بالتي من
الاول للدلالة على كونه اخرى بالتي منه كما في قولهم فلان لا ينظر الى الفقير
فضلا عن ان يعطيه شيئا فالاعطاء لكونه ابعد اخرى بالتي من النظر
وههنا ليس كذلك اذ ليس الوصول بالواسطة ابعد من الوصول بلا واسطة
لجواز توقفه على الواسطة واجيب بان الامر بين الذين توسطت تلك
الكلمة بينهما ههنا ليسا هما الوصول بلا واسطة والوصول بواسطة بل
المطلق والمقيد ولا شبهة في ان تحقق المقيد ابعد من تحقق المطلق انتهى
هذا السؤال والجواب انما يشي لان الامر بين كما عرفت هما الوصول والتوسط
لاما قاله المعترض ولا ما قاله المجيب (قال لانه صادر منها وهي من البعيدة آه)
يعني ان المعاول صادر من العلة المتوسطة والعلة المتوسطة صادرة من العلة
البعيدة والشئ الواحد لا يكون مصدور الشئين على شئين التأثير فيكون
فرق بين المصدور والمنفعل وهو اعم من المصدور ليتحقق المنفعل بالنسبة
الى العلة البعيدة دون المصدور فعلى هذا يكون معنى المنفعل ما يكون
متأثرا في الجملة سواء كان الار في نفسه او في علة فلا يمت اول كلام الشارح
الى آخره فعلى هذا يكون الفرق بين المصدور والفاعل وعليه اتفاق الحكماء
بناء على ان الواجب فاعل لكل ممكنات بلا واسطة او بواسطة مع انه
من القاعدة المقررة عندهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد (قوله قيل آه) هذا
اعتراض على الشئ بمخالفة اول كلامه الى آخره بناء على ان المنفعل لا يكون
منفعا الا بعد حصول اثر الفاعل فيه واذ لم يصل اثر الفاعل البعيد لا يكون
منفعلا له فتح ان صح هذه المقدمة لا يصح دعواه واستدلاله لانه لا يكون
العله المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل فيخرج العلة
المتوسطة بقوله بين الفاعل ومنفعله لا ضمير منفعله راجع الى ذلك الفاعل

فلا يحتاج

فلا يحتاج الى الخروج بقيد الاخير وان صح اول كلامه لا يصح هذه المقدمة
وحاصل الجواب تعميم المنفعل من حصول اثر الفاعل فيه بان المنفعل للشئ
ما يكون للشئ مدخل في وجوده في الجملة سواء حصل اثر الفاعل فيه اولا
والعله البعيدة لها مدخل في وجود المعلول لكونها موقوفة عليها للعله
القريبة وكذا لا بعد (قوله فتأمل آه) اشارة الى دفعه ودفع منع ينفذ العلامة
التفاضلاني حيث قال وقد يقيد المنفعل بالقرب ليخرج عن التعريف العلة
المتوسطة فانها واسطة بين المعلول والعله البعيدة واعتراض عليه بان اثر
البعيدة لا يصل الى المنفعل فضلا عن ان يكون فيه واسطة واجيب بالمنع
اذ لا معنى للفاعل الا المؤثر والمنفعل الا المتأثر فان كان قريبا فلا واسطة والا
فهو واسطة انتهى ومن بيان الفاضل المحشى يدفع هذا المنع اذ فرق بين
المنفعل والمتأثر بالفعل (قوله اذا قلت مثلا آه) اراد قدس سره تفصيل
هذا التعريف حيث اجل فيه امور ثلاثة الاول ان الامر الكلي يحتمل
ان يكون مفهوما ماصكليا وقضية كلية بل الاول اخرى بالارادة الثاني ان
الجزئيات يحتمل ان يكون جزئيات ذلك الامر الكلي او جزئيات موضوع
القضية الكلية الثالث تعرف احكام الجزئية كيف تعرف وكيف الانطباق
فيكون خلاصة التفصيل قضية كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة
الحصول حتى يخرج الفرع من القوة الى الفعل (قوله وهذه القضية ايضا آه)
يحتمل ان يكون الامر الكلي افظا مشتركا بين المفهوم الكلي وبين القضية
الكلية وان يكون قدرا مشتركا بينهما وعلى الثاني لا تكلف في التعريف
وبعضهم ذهب الى انه مخصوص بالمفهوم الكلي حيث حل على المفهوم
الكلي واراد به موضوع القضية الكلية لكن هذا وان صح لكن يخالف
لما وقع عليه اصطلاح القوم فعمل المحشى على القضية الكلية بناء على شهرتها
وعلى ان سياق التعريف لا يساعد على المفهوم الكلي كما لا يخفى ورد ذلك
البعض ببيان اطلاقه على القضية الكلية وتوجيه اضافة الجزئيات الى
القضية الكلية كما يضاف الى المفهوم الكلي واسار الى اطلاقات القوم
على القضية بقوله القانون والاصل آه (قوله قد حكم فيها الخ) هذا التوضيح
اشارة الى وجه نسبة القضية بالكلية من قبيل نسبة الكل الى الجزء والى وجه
اضافة الجزئيات الى الامر الكلي اذا كان بمعنى القضية الكلية يعني ليس المزاج
جزئيات تلك القضية الكلية اذ ليس للقضية جزئيات تحمّل هي عليها

فضلا عن ان يكون لهما احكام تعرف منها بل المراد جزئيات موضوع تلك القضية (قوله ولهما فروع هي الاحكام الخ) اي المحمولات الواردة على جزئى مخصوص كايبنى عن التمثيل وسمى بالفروع لكونها مقابلا لاصل ولكونها حاصللا بالاستدلال (قوله وهذا الفروع الخ) هذا بيان المعنى الانطباق في التعريف ان كان الامر الكلى بمعنى المفهوم الكلى يكون الانطباق بمعنى الحمل وان كان بمعنى القضية الكلية لا يكون بطريق الحمل لان القضية الكلية لاجزئيات لهما حتى تحمل عليها بل بطريق الاشتمال فيكون حاصل التعريف مشتمل على احكام جزئيات موضوعها واحكام الجزئيات قد تكون بطريق العموم وقد تكون بطريق الخصوص والاول بالقوة بالنسبة الى الثانى والثانى بالفعل ولذا كان الاشتمال بالقوة القريبة الى الفعل فلا يردان الاشتمال بالفعل (قوله اسماء لهذه القضية آه) بمعنى هذه الالفاظ كلها على اصطلاح المنطقين تطلق بالتزادف على القضية الكلية من حيث اندراج الفروع تحتها معنى اخذ واو حظ قيد الحثية في المعنى المصطلح لهذه الالفاظ وفرق بين حصول الشئ وملاحظته وهذا رد لمن حمل الامر الكلى على المفهوم الكلى واراد به موضوع القضية الكلية فصحيح التعريف على هذا بان القانون ونحوه موضوع للقضية الكلية مع ان معنى الانطباق اشتمال الامر الكلى على الفروع المندرجة تحته فيكون هذا الحمل خلاف اصطلاح القوم ولا معنى اصلا لانطباق موضوع القضية احكام الجزئيات ولا معنى لقوله لتعرف احكامها منه لان الاحكام لا يستخرج من الموضوع بل من القضية (قوله فقد خرج بهذا آه) هذا التفرع لبيان استخراج جميع الاحكام المندرجة تحت قاعدة بهذا العمل وهو ضم صغرى سهلة الحصول الى القاعدة او بالعكس فيحصل النتيجة على طريق الكياسة لانه بخصوص بمادة دون اخرى (قوله فقوله امر كلى آه) هذا خلاصة التعريف لاجل الشئ وفصله المحشى قدس سره ففرع الخلاصة على التفصيل ووصف القضية بالكليسة لان القضية الجزئية والشخصية لا تسمى قانونا ولا اصلا ولا قاعدة ولا مضابطة وهذه الخلاصة عين ما ذكره الشارح في شرحه المطالع ولعتراضات بعض الفضلاء عليه قدس سره ليس بشئ اذ صاحب البيت ادرى بما فيها والمحشى بشرحه على مذاقه (قوله اى مشتمل بالقوة آه) هذا الاشتمال وان كان لازم الكلية لكنه صرح اشارة الى قيد الحثية (المعتبرة

في مفهوم القانون لان القضية المشتملة على احكام مساوى موضوعه او اعم بدون هذه الحثية لا تسمى قانونا والجزئيات اعم من الجزئى الاضاق والحقى كزيد بالنسبة الى الانسان والانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم مثلا كل جسم متخير قانون يستخرج منها احكام زيد وانسان وحيوان فليس عليه فيخرج عن التعريف الشرطية الكلية دون السالبة الكلية مع ان شئنا منها ليس من اجزاء الفن لما تقرر ان اجزاء الفن حليات موجبة كلية فلا بد من تقييد القانون بالموجبة لاجراج السالبة الكلية ولك ان يزيد بالجزئيات جزئياتها زيادة تعلق بتلك القضية بان يتوقف صدقها على وجودها وهي جزئيات موضوع الموجبة ضرورة ان صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوع طرفها فعلى هذا يخرج من تعريف القانون كالشرطية واذا عرفت هذا فلا وجه لما قاله المصمم لاجراج السوالب والشرطيات من ان قوله ينطبق على جزئياته اى يشتمل على جزئيات تعبير فيه باعتبار تحققه لا باعتبار تعقله ويستدعى تحققه تحققها فهذا يخرج الشرطيات اذ لا تعتبر فيها جزئيات باعتبار تحققها بل اوضاع وازمان والسوالب اذ لا يشتمل ولا ينطبق على الجزئيات المعتبرة فيها ولا وجه لما قال وانما اضيف الجزئيات الى الامر الكلى مع ان الواضح اضافتها الى موضوعها لان المضاف الى الكلى اعم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته العرضية التى يتحقق بها كلية الكلى فباضافته الى القضية اتضح في الغاية ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعتبرة فيها انتهى على انه يلزم على هذا خروج القضايا الكلية التى موضوعها كليات فرضية محصورة في فرد واحد كما بحث الواجب والعقول والافلاك فلا تكون قوانين لعدم جزئياتها في نفس الامر بل بالفرض مع ان ارادة هذا المعنى خلاف المتبادر وكذا زل اقدام الناظرين في حل هذا المقام فلا حاجة الى بيانه (قوله لتعرف احكامها منه آه) تعرف الاحكام منها اما بطريق النظر كما في القوانين التى احكام جزئياتها نظرية واما بطريق التنبيه كما في القوانين التى احكام جزئياتها بديهية غير اولية فيخرج القضية الكلية التى احكام جزئياتها بديهية اولية غير محتاجة الى تنبيه ايضا كقولنا كل نار حارة واما لزوم خروج بعض مسائل المنطق كما ان الشكل الاول منتج فعلى تقدير تسليمه من البديهى الاولى فقد يذكر مثل هذا

على طريق المبدائية بناء على تحقيقهم ان مسائل العلوم نظرية فن هذا قد علم ان هذا القول مع اتساع بصيرة التكليف اشارة الى قيد الحبشية اى من حيث انه يتعرف احكامها منه على وجه التكاف والمشفة فيكون التعريف مطردا ومتعكسا وفي نسخ الشرح ثلث روايات التي يتعرف ليتعرف يتعرف فعلى الاول الاعراب ظ وعلى الثاني اللام للعاقبة لا للتعليل اذا لا يطابق لا يكون معلولا بل ثابت في نفس الامر وعلى الثالث يكون صفة لمفعول مطلق محذوف اى انطبق يتعرف الخ (قال وانما كان المنطق آه) لما كان تحصيل النفس الناطقة للمجهولات التصورية والتصديقية بواسطة مسائل مخصوصة وهى المسمى بالمنطق يكون المنطق آلة لانه يكون واسطة بين الفاعل ومنفعلة في وصول اثر اليه فيكون آلة لكن هب عن النفس الناطقة بالقوة العاقلة اذ للنفس قوتان عاقلة وعاملة وبالعاقلة تدرك النفس التصورية والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة النظرية وباعتبار هذه القوة لها مراتب اربع العقل الهوى والعقل بالملكة والعقل بالفعل والعقل بالمستفاد وبالعاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والرغبة على مقتضى آراء تخصها فلما كان ادراك النفس للمجهولات بسبب القوة العاقلة جعل القوة فاعلا دون النفس مبالغة وفي كون القوة العاقلة فاعلة له لا يستقيم على مذهب من قال الفاعل هو المبدأ الفياض والنفس اذ القوة العاقلة قابلة للاسوار الذهنية لافاعل لها تعرض لهذا البيان المحشى قدس سره ويمكن ان يجاب عنه ان مثل هذا لتأليف لكونه لتعلم المتدئين القاصرين عقولهم عن تحقيق كلام الحكماء بنى الكلام على ما يفهم من اهل اللغة من انهم لا يفرقون بين القابل والفاعل والمفعول والمقبول حتى قالوا ان القابل اسم فاعل والمقبول اسم مفعول فاطلق الفاعل على القابل بناء على ذلك فتأمل (قوله قيل عليه آه) اعتراض على دليل كون المنطق آلة بالترديد بان يقال ان اريد بالقوة العاقلة فاعلة لآتم الصغرى لكون القوة العاقلة قابلة لافاعلة وان اريد بها القابلة فلا تم الكبرى اذا لا آلة ما يكون واسطة بين الفاعل ومنفعلة لابين القابلة والمنفعلة وحاصل الجواب اختيار الشق الاول ودفع المحذوران التصديق الحاسل من الفكر ان كان من مقولة الفعل كما قال به بعض القوم وهو صادر من القوة العاقلة فيكون فاعلة له وان كان ادراكا كما قاله بعضهم فيكون العاقلة ايضا فاعلا بناء على ظ كلامهم

من ان المنطق واسطة بين القوة العاقلة والمعلومات فالبناء على الظاهر للتسهيل على المتبدى واما على تحقيقهم فمحمول على الجواز فتسأني قال بعض الافاضل لا يخفى ان افادة المبدأ المطالب على وجه الصواب بواسطة المنطق فيصح ان يكون واسطة بين المبدأ والمطالب الا ان الشايع استعمل الفاعل الآلة لا استعمال الغير ليفعل بواسطة الفاعل وان النفس تعصم نفسها عن الخطأ بمعونه فهو واسطة بينها وبين نفسها في وصول اثر العصمة اليها وهو الوجه اللامح من التعريف في آية وان النفس بواسطة يستفيد المطالب على وجه الصواب فالنفس فاعلة للمطالب باعتبار الاستفادة وان كانت قابلة لها باعتبار ادراكاتها فان اريد بالاكتساب الاستفادة الخصوصية كما هو الظاهر لان الظاهر انه استفادة لا التحصيل الخصوص ولذا صح استناد الاكتساب الى النفس فلا مزية في صحة كلام الشارح انتهى انا اقول كون المطالب الكسبية منفعة لا باعتبار الاستفادة بعيد على ان الاكتساب له لو كان بمعنى الاستفادة لكان اثرا واصلا الى الفاعل لا المنفعلة مع انه لزم في الآلية ان يصل الاثر الى المنفعلة فتأمل (قوله لافاعله لها الخ) عدم كونها فاعلة يستلزم ان لا يكون المطالب الكسبية منفعة ايضا لكن لم يتخذ هذا اللازم في السؤال لاكتفاء عدم كونها فاعلة في ثنى كون المنطق آلة فلا وجه لتصوير السؤال على الوجهين والفاعل اعم من ان يكون فاعلا لذات المنفعلة كالصانع بالنسبة الى المصنوع وان يكون فاعلا لاثر يتعلق به كالتجار بالنسبة الى السرير والقوة العاقلة ليست واحدا منهما اما الاول فقط واما الثاني فلان فعلها الترتيب واثره الهيئة الحاصلة المتعلقة بمادة لا بمطالب (قوله ان كان فعلا الخ) يعنى ان الحكم الذى هو الارتفاع والانتزاع ان كان من مقولة العقل كما هو مذهب الامام فلا اشكال في التصديقات اى في النتائج لان المراد من المطالب التاميم في جانب التصديقات وان العاقلة ليست قابلة لان الحكم ان كان فعلا اى ضمنا خصوصا اى ضم المحكوم به على المحكوم عليه على وجه الافادة النامة يكون العاقلة فاعلة وضامة لاحد طرفي الحكم الى الاخر على الوجه المذكور ويكون النتائج التصديقية منفعة باعتبار اطرافها لان الاثر الذى هو الانضمام الحاصل في اطرافها بضم العاقلة اياها على الوجه الصواب وهو واسطة هذا الفنى ويمكن ان يقال ان التصديق هو فعل لنفس والمنفعلة النتائج التصديقية

والمنطق واسطة بينهما في حصول التصديق وهو اثر الابقاع فتأمل
(قوله وان كان ادراكا آه) هذا دفع الاشكال نظر الى التصورات والتصديقات
وان كان الاول في التصديقات فقط يثبت كون المنطق آلة على الظ المتبادر
الى فهم المبتدى اذا ادراكات الحاصلة للنفس بفعالها كالنظر وتوجه
النفس الى اخذها في المعقولات وكما لاحساس والتجربة في المحسوسات
والجربيات ولذلك يطلق فاعل هذه الافعال في اللغة والظاهر على النفس
كالناظر والمتوجه والحساس والمجرب فبناء على هذه الاطلاقات يكون القوة
العاقلة فاعلة فيكون هذا القدر في كون المنطق آلة كما يكفي في اطلاق الفاعل
على القوة العاقلة على سبيل الحقيقة كما لو من والمتصدق لاهل الايمان لكن
لا يخفى ضعف هذا الجواب لان الغرض تحقيق كون المنطق آلة والبناء
على هذا التحقيق على الظ واطلاق اللفظ على الشيء بحسب اللغة بعيد
والجواب الحق ان يبنى على التشبيه كما يبنى عبارته قدس سره في حاشية
شرح المظالم حيث قال فيه ان نسبة النفس الناطقة الى المعرفة والعلم نسبة
القابل الى المقبول لان نسبة الفاعل الى مفعوله الا ان يبنى الكلام على الشبه
في العلة الفاعلية بان يلاحظ انه صدر عنها ترتيب وكسب حتى صار عارفا لما
(قوله واما بناء الخ) يعني ان المراد من المطالب الكسبية يجوز ان يكون
المعلومات المرتبة والتعبير عنها بالمطالب باعتبار طلبها عند الحركة الاولى
وان يكون المضاف محذوفا اي وبين مبادئ المطالب الكسبية فعلى هذين
الارادتين يكون القوة العاقلة فاعلة للترتيب والاثر الحاصل هو الهيئة
المختصة للمعلومات الحاصلة من هذا الترتيب الذي كونه على وجه الصواب
انما هو بواسطة هذا الفن فيكون معنى قول الش في الاكساب في حالة
الاكساب فلا يرد ان قوله في الاكساب يأتى عن هذا التوجيه لانه يدل
على ان الاثر الواصل من العاقلة اليها الاكساب ولا شبهة في انها ليست
بمكتسبة حتى يكون الاكساب واصلا اليها (قال وانما كان قانونا الخ)
قيل الظان يقول وانما كان قانونا لانه في شرح رسم المنطق والمذكور فيه
القانونية وكأنه اراد دفع الثاني بين قوله فست الحاجة الى قانون وقوله
قانونية حيث دل الاول على انه نفس القانون والثاني على انه منسوب الى القانون
مغاير له فيبين ان وصفه بالقانون وصف له بحال كل جزء منه وبهذا بين حال
النسبة المستفادة من القانونية فلم يتعرض لها ولا يبعد ان يقال اطلاق القانون

عليه مع انه قوانين تجوز لطيف مشتمل على لطفه اشارة الى ان القوانين
المتكررة انما يعدلها واحدا باعتبار وحدة تعرضها وقوله عرفنا منه ان قولنا
لاشيء من الانسان بحجر ينعكس الى قولنا لاشيء من الانسان بحجر فيه نظر
فنبغي ان يقول عرفنا ان قولنا لاشيء من الانسان بحجر ينعكس سائلة دائمة
لانه الحاصل من التعريف ومعنى تعريف احكام الجزئيات من القنا عدة
انتهى انا اقول لما اتى المنطق تعريفين احدهما صريحا والاخر اشارة
واخذ فيها القانون بلانسية ونسبة اراد بيان كون المنطق قانونا بلانسية
ونسبة فظهر انه باعتبار جزئه لا باعتبار ذاته قوله كلية منطبقة خبر بعد خبر
للمسائل هذا الاخبار للتفصيل بعد الاجال اشارة الى ان مدار القانونية كون
المسائل كلية ومنطبقة لاسالة ولا شرطية لما عرفت من معنى الانطباق
لا توصيف للقوانين ولا بيان تعريفه حتى يقال الاولى الاكتفاء بالقوانين
او وصفها بتمام تعريفه ولا وجه لما قيل من ان وصف القانون بالصفة الكاشفة
لا يثبت كونها قوانين لان صدق الحد دليل على صدق الحدود ولم يذكر
ليعرف احكامها لانه خارج عن الحد يسان الثمرة الانطباق هذا كلام
لاحاصل له واوقال الكلية والمنطبقة صفة للمسائل وهذا التوصيف للاشارة
الى تعليل كون المسائل قوانين لكان له وجه فتأمل لفظ السائر ههنا بمعنى
الجميع على ما في القاموس وقال صاحب الكشف بمعنى الباقي في اللغة واستعماله
بمعنى الجميع توهم وان وقع في كلام المصنفين (قال وقوله تعصم الخ) بمعنى
استدانة العصمة الى مراعاتها مع انه لم يفهم من مسائل الحاجة الاعصمة
المنطق نفسه لان القواعد من حيث هي بلا اهتمام الى شروطها ولوازمها
قد ينسى ويغفل عن اجتماع ما يجب وارتفاعه ويمنع عن مقتضاها فلا يحفظ
الناظر ذهنة عن الخطأ في بعض الصور من الافكار فلا يكفي المنطق
في العصمة الدائمة ويحتاج الى الرماية والالم يعرض للمنطق خطأ اصلا
مع انه ليس كذلك فقد علم ان المنطق كالمادة والرعاية كالصورة لهما مدخل
في العصمة لكن مع الرعاية العصمة دائمة ومع المنطق بالرعاية ليس بدائمة
قد يخطأ وقد لا يخطأ كما يبنى عنه دليل الش ومن هذا علم ان قوله ليس نفسه
تعصم في دوام العصمة لان اصل العصمة فلا يرد اوهام الناظرين (قال
هذا مفهوم الخ) توطئة للاتى وفصل بين بيان المفهوم وبين بيان قوانين
القيود واراها المعطوف عليه وفي مثل هذا المقام قد يحذف ويلاحظ ويقرر

فافهم (قال واما احترازاته الخ) اى ما يحتز به في التعريف والاختراز يقتضى
ان يدخل بقيد حتى يحتز بقيد آخر ولذا تعرض الى بيان الاغم الذى هو بمنزلة
الجنس والاله كان بمنزلة الجنس لكونها عرضا عاما على ماسياتي والمنزلة
قد تستعمل في مقام التشبيه يعنى ان الاله يشبه بالجنس في سموه الى الافراد
والاخبار وذلك التشبيه لا يقتضى ان يكون المشبه به جنس المطلق بل اعم
منه ومن مطلق الجنس وما قيل لا جنس ولا فصل للمنطق فليس بشئ
اذ سواء كان عبارة عن التصديق او الملكة او المسائل يدخل تحت الاجناس
العالية البتة وعدم معرفة الشئ لا يدل على معرفة عدم الشئ ولا يتجه
ان التعريف بالعرض العام خلاف مذهب المتأخرين والمص منهم بهتم
عنه بان رسموا مسند الى المنفعة من (قال والقانون يخرج آه) خروج الاله
الجزئية لنوات الكلية المأخوذة في تعريف القانون قبل ايس خروجها الفوات
الكلية بل لانها ليست بقضايا واهذا يخرج الالات الكلية لارباب الصنائع
وفيه بحث اذ لا وجه تخصيص المخرج بالاله الجزئية على ان الالات لارباب
الصنائع كلها موجودات خارجية وكل ما هو موجود في الخارج فهو جزئي
متشخص وكون الالات لارباب الصنائع كليا غير مسلم (قال يخرج العلوم
القانونية آه) كالعلوم الالهية التي لا يكون الغاية منها العظمة او يكون
غايتهما العظمة لكن لا عن الخطاء في الفكر بل عن الخطاء في البحث او عن
الخطاء في الاعمال الدينية او عن الخطاء في اللفظ كالعلوم العربية (قال وانما
كان هذا التعريف رسميا آه) لانه مركب من العرضيات دون الذاتيات لان
الذاتي ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه فلو قدر عدمه في العقل لارتفع
الذات كاللونية للسواد والجمعية للانسان اذ لو خرجنا عن الذهن لبطلا
فهمهما فرفع حقيقةهما بخلاف المتضامين ومن اجل انه
لا يعقل الذات قبل فهم الذاتي كان الحد الحقيقي يتعقل جميع الذاتيات
وذلك لا يتصور فيه التعدد فلم يكن للشئ حد ان ذاتيان الامن جهة العبارة
بان يذكر بعض الذاتيات بالمطابقة تارة وبالتضمن اخرى واما غير متعدد
لجوار تعدد اللوازم واسماء المشهورة وقد يعرف الذاتي بانه غير مفعل
اى لا يثبت للذات بعلة فالسواد دية للسواد وليس بعلة اصلا وكذا اللونية
لتقدمها عليه بخلاف الزوجية للاربعة فان الزوجية معللة بالاربعة بخلاف
المعرضي وهو ما يتصور فهم الذات قبل فهمه او المعلن بعلة فاذا عرفت

هذا فالاله عارض للمنطق لانه يتصور قبل تصور كونه آله لان حقيقة مسائل
ذلك العلم والاله صفة له وكذلك ذات المنطق وهو المسائل علة للالهية
وكذا حال الغاية عرضي لانه يتصور ذو الغاية بدونها وعلة لها فقد علم
معنى قول الشارح فان الذاتي للشئ يكون له في نفسه يعنى لا يكون بعلة
وبالقياس الى الغير والالهية له يكون كذلك فلا يرد ما هو من مقولات النسبة
لان ذاتياته يكون بالقياس الى الغير لكن لا يكون بعلة كالفعلية والانفعالية
بالنسبة الى الكسروالا تكساره مثلا فاقبل من انا لا تقتصر بيان الرسمية
على خروج الاله والعظمة ولا بيان خروجهما على ما ذكره اما بيان الرسمية
بغير ما ذكره فهو ان القانونية للقانون انما يثبت بالقياس الى القروع المندرجة
فيه وبالقياس الى المستخرج عنه تلك القروع فليس بشئ لان القانون
عين المسائل لا يثبت لها بالعلة فتأمل (قال والالهية للمنطق ليست له الخ)
اشارة الى كبرى القياس من الشكل الثاني تصويره ان الذاتي للشئ ما يكون له
في نفسه ولا شئ من الية المنطق له في نفسه فينتج لاشئ من الية المنطق
من الذاتي بالعكس المستوي وهي مستلزمية لكون الاله عارضا للمنطق فان قيل
ان المنطقي واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية كما قرره والمطالب
الكسبية اعم من ان يكون مسائل النظرية للمنطق ومن غيرها من العلوم
الحكمية فيلزم ان يكون المنطق الاله بالقياس الى بعض مسائله والى سائر
العلوم الحكمية فلا وجه لنفي الالهية بالقياس الى نفسه قلت ان المنطق من
العلوم الالهية وهو ما لا يكون مقصودا بالذات بل مقصودا بالغير لانه انما هو
مقصود لكونه الاله وواسطة في حصول المجهولات الكسبية كمسائل الحكمية
وغیرها حتى انه لو فرض ان المجهولات ليست مقصودة لنا لم يكن المنطق
محتاجا اليه ولا آليا فكون المنطق الاله بالنسبة الى جميع مسائله وبالنسبة الى المق
بالذات واما كون بعض المسائل مطلوبة كسبية واكتسابها بالمنطق
فلا يكون مقتضا للالهية بالنسبة الى جميع مسائله وبالنسبة الى المق بالذات
بل لاثبات صلاحية تلك المسائل المطلوبة لكونها واسطة ومقصودا
بالغير فلا يكون المنطق آله بالقياس الى نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم
فلا وجه لما اجيب به عن هذا السؤال بان المنطق انما يحصل من الانظار
البيانية المستغنية عن المنطق على ان حصوله من الانظار البيانية
مطلقا سم انما المسلم انتهاء تحصيله الى طريق بيدي فهذا لا يدفع السؤال

وقد اوجب بان المراد من الغير في قوله بالقياس الى الغير اعم من ان يكون غيرا بالذات او بالاعتبار لان المسائل المنطقية المكنسية وان لم يكن غيرا بالذات الا انها غير بالاعتبار لانها باعتبار انها يعرف منها صحة النظر الواصل غيرها باعتبار كونها مطلوبة كسبية وهذا القدر من المغايرة كاف في حصول المنق وهو كون الالة عارضة من عوارض المنطق فتأمل (قال اولانه تعريف آه) علة آخر على الرسمية وخروج الغاية عن ذى الغاية لان الغاية اثر معلول لذى الغاية المؤثرة والعلة وخروج المعلول والاثر من العلة والمؤثر ضروري بجلوس السلطان للسري خارج عن السري (قال وههنا فائدة جلية آه) اى في قوله ورسموه في مقام المقدمة منفعة جلية حيث اختار فيها الرسم على الحد لان معرفة المنطق بحسب حده وحقيقته لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله وهى مخ في مقام المقدمة لاستلزامه الدور مع ان معرفته بالحد ليست من مقدمات الشروع فيه فقد علم ان الفائدة الجلية ان تحديد المنطق لا يمكن ههنا ولو امكن لم يكن من المقدمة في اختيار الرسم على الحد اشارة الى هذه الفائدة ويحصل منه التنبيه على ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده بناء على كون اسماء العلوم كلها موضوعات باراء المسائل لتلك العلوم لا يقال ان سبب الاختيار من قبيل المبرجات وعدم امكان التحديد ههنا موجب لانا نقول واوسلم لكن تحديد العلوم ليس كتحديد الامور الموجودة في الخارج بل مبنى على وضع ارباب الاصطلاح ويجوز ان يستحضروا امورا ذهنية منترعة من المسائل فوضعوا اسم العلم لامور ذهنية منترعة فيمكن تحديدها او لا كما غير القاضي عضد عليه رجة الودود في شرحه لمختصر الاصول من تعريف الاصول فالماضى حده وفائده واستمداده ووجهه الفاضل المحشى بانه انما كان حدا له لان الاسم انما وضع لهذا المفهوم فهو حده بحسب الاسم لما تقرر من انهم اذا خصوا مفهوما ووضعوا باراءه اسماء كان ذلك حقيقة مسماه وحداله والخصر المستفاد من تقديم الطرف على عامله مبنى على كون هذا القول في المقدمة فليس هذه الفائدة في سائر التعاريف بالرسم الذى وقع في هذه الرسالة فلا وجه لما قال بعض الناظرين فتأمل (قال وهى ان حقيقة كل علم الخ) اى الفائدة الجلية وصحة الحمل بناء على ان القوم يتساءلون في مثل هذا المقام حيث اقاموا دليل المحمول على مقام المحمول كما اقاموا دليل الدلى على مقام الدلى كثيرا اذاصل العبارة هكذا وهى ان معرفته بحسب حده

لا يحصل

لا يحصل آه لان حقيقة كل علم كذا ومعنى حقيقته ما به الشئ هو هو بحسب وضع ارباب الاصطلاح فيكون حقيقة اعتبارية لاحقيقة في نفس الامر كلى لحقايق الخارجية فلهذا يمكن التعدد فيها فتأمل (قوله اسماء العلوم المخصوصة آه) هذا بيان اطلاقات اسماء العلوم على ما يستفاد من كلام الشارح اولا وآخره حيث يستفاد من اوله اطلاقها على المعلومات وهى المسائل ومن الثانى على العلم وهو التصديق بالمسائل والا تطلق على الملكة ايضا ويمكن ان يقال ان العلم بمعنى الاسم لا المصدر يدل عليه استعماله بالباء والمراد بالاسم ما حصل من المصدر وحاصله انه يحصل عقيب الادراك حالة وراء الادراك وهو العلم سواء كان ملكة اولا اذا الحالة الحاصلة اعم من ان تكون راسخة اولا وقد يطلق على معان آخر كيداً الانكشاف والتصور والتصديق المتعلقان بالمسائل والامور الثلاثة التى بينه قدس سره لكن الثلاثة الاول مشهور ومتبادر من مفهومات العلوم مثلا الصنف علم باصول تعرف بها احوال البنية الكلم والتحصيل باصول تعرف بها احوال اواخر الكلم والاصول علم بالقواعد التى يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية وغير ذلك وهذه المفهومات تدل على ان اطلاق العلم على الامور الثلاثة مبنى على المسامحة وعلى شدة الارتباط والام يتم واحد منها وكذلك لا يخ رسم المنطق بانه آلة قانونية آه وكونه محتاجا الى علم عن تكلف بارد اذ على تقدير كونه عبارة عن الامور الثلاثة رسم المنطق لا ينطبق الا على بعض اجزائه وهو المسائل وان بيان الحاجة لم يثبت الا على بعض المنطق فتأمل (قوله مثلا فلان يعلم النحو آه) يعنى هذا الكلام شائع بين الانام صحيفا واسناد يعلم بالنحو يدل على ان المراد به هو المعلومات لا العلم بالمسائل ولا الملكة والا فلا وجه لاسناد يعلم به (قوله واخرى على العلم بالمعلومات آه) اى التصديق بتلك المعلومات عن دلائل لا مطلقا سواء كان يقينيا او ظاهريا قال المحشى في شرحه الموافقات العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها في ادلة تناسبها منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما بل حاكيا (قوله وهو ظاهر آه) لشيوعه بالقياس الى المعنى الاول وتبادره من مفهومات العلوم كما قررنا (قوله كما عرّج به ثانيا آه) حيث قال فنقول العلم هو التصديقات بالمسائل باداة الخصر المفيد كونها معنى حقيقيا ولو في العرف اذ لا خصر في المعنى المجازى (قوله واعترض عليه آه) حاصل الاعتراض النقص

بالتفاضل بين الكلامين بالنسبة الى الاطلاق الاول وبالنسبة الى الاطلاق الثاني بناء على انه على تقدير الاطلاق على العلم يكون علما بالمسائل وبالموضوع وبالمبادئ دون بالمسائل فقط لا بالنظر على اطلاقه على العلم مطلقا اذ لا يتم ح تقرب الجواب ويحتمل ان يكون نقضا لمحصر المستفاد على الاطلاقين باطلاقه على معنى آخر فتم الجواب على هذا التقدير فتأمل (قوله واجب بان المق بالذات آه) حاصل الجواب دفع التدافع بين الكلامين بان الكلام ههنا مبني على التحقيق وفيما سياتي مبني على التشبيه والمساخنة اذ المق بالذات من الثلاثة هو المسائل وانما كان تسمية المبادئ والموضوع جزء تشبيها للمبادئ والموضوع بالجزء لشدة احتياج المسائل اليهما كاحتياج الكل الى الجزء فيكون جواباه مطابقا للسؤال على التقادير المذكورة فتأمل لا يقال يفهم من هذا التقرير ان الموضوع خارج من العلم على التحقيق مع انه لو كان العلم عبارة عن المسائل يكون كل مسألة جزء منه والموضوع جزء المسألة وجزء الجزء جزء فيلزم ان يكون الموضوع جزء من العلم لاننا نقول ان الموضوع الذي يعد من اجزاء العلم وهو هليته يعني التصديق بوجود الموضوع لانفس الموضوع ولا تصور فلا يلزم من جزئية نفسه او تصوره جزئية هليته قال الشارح في بحث اجزاء العلوم كما سياتي وفي كون الموضوع جزء من العلم على حدة نظرا لانه ان اريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزء آخر بالاستقلال انتهى والجواب عنه ان الموضوع هو ما يبحث في العلوم عن اعراضه الذاتية كما عرفت ومعنى كونه جزء من العلم انه لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه او مبرهنا في علم آخر فوجه الى ان ينتهي الى العلم الا على الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود لان ما لا يعرف بثبوته كيف يطلب ثبوت شيء له فقط ظهر ان الموضوع الذي عد جزء مستقلا هو التصديق بوجوده وهذا ليس داخلا في المبادئ التي هي مقدمات يتركب منه الادلة المسائل وتصورات اطراف المسائل ولا من مقدمات الشروع اذ ما هو من مقدمات الشروع هو التصديق بموضوعيته وقيل وان كان داخلا في المبادئ الا انه لا اختصاص له بمبدأية لمسئلة دون مسئلة فلكونه مبدأ لجميع المسائل عدوه جزء برأيه (قوله واما الموضوع آه) لما كان كل العلوم مشاركة في انها تصديقات

واحكام بامور على اخرى وانما صار كل طائفة من هذه الاحكام علما خاصا بواحدة امر ارتباط به بعضها ببعض وصار المجموع متمسكا عن الطوائف الاخر ولولا لم يعد واحدا ولم يستحسن افزاده بالتدوين والتعظيم وذلك الامر قد يكون موضوعا فيكون الارتباط ذاتيا وقد يكون غايية وغير ذلك يكون ارتباطا عرضيا فلكون الموضوع محتاجا اليه للارتباط الذاتي عند جزء من العلم (قوله وكذا المبادئ الخ) وهي التصورات والتصديقات التي يتبنى عليها اثبات المسائل (قوله فالانساب الخ) لانه لما كان المق في العلم هو المسائل ولولاها لم يلتفت الى ما عداها فالمناسبات ان يعتبر وحدها حقيقة يرشدك الى ذلك ما اوردته تفسير لمفهومات العلوم كما يقال المنطق آلة كذا وكذا والنحو قواعد كذا وكذا فان الآلة والقواعد هي المسائل لاهلية الموضوع ولا المبادئ (قوله فن جعل الخ) قيل معطوف على قوله ان المق بالذات مقدمة ثابتة من الجواب انتهى هذا خلاف الظاهر لفظا ومعنى بل هو تفريع على المذكور بملاحظة مجموع ما ذكره الشارح استعمال اللفظ في غير ما وضع له بلا قصد علاقة مع وجودها لكن المبادئ منه ههنا التسامح في الجمل لكن اطلاق جزء العلم عليهما على سبيل التشبيه كما يدل عليه قوله فنزلا منزلة الاجزاء (قوله مع انه الخ) متعلق بالتسامح وعلاوة عليه يعني جعل الموضوع والمبادئ جزء من العلم امر اصطلاحى فليكن ان يستطاع على ما ترجح عنده بما قيل هو متعلق بقوله فالانساب والاولى مع ان هذا القائل عطف قوله فن جعل على قوله بان المق بالذات آه فليس بشيء لان هذه المعينة مضمرة للاولوية والانسية فلا وجه للمعينة على ان يتعلق ما في حيز المعطوف بما في حيز المعطوف عليه بعيد جدا (قوله لكن الاول والاخر الخ) هذا ليس من قبيل التكرار بل اولوية الاول قد يكون بالنسبة الى جعل الموضوع والمبادئ جزء من العلم بالتسامح والنزول وقد يكون بالنسبة الى جعلهما جزء حقيقة باعتبار الاصطلاح ووجه الاولوية بالقياس الى الثاني ان المحتاج اليه غير المحتاج واعتبارهما واحدا باعتبار وحدة الاسم غير جيد وكذا المعنى الواحد اعون ضبطا واسهل حفظا من المعنى الكثير مع ان المق في نفس الامر هو المعنى الواحد قيل يعني جعل الموضوع والمبادئ جزء مسامحة اولى من جعلها جزء حقيقة فهذه الاولى غير الاولى السابق فانه عبارة عن ان اعتبار المسائل على حدة اولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ وهما متغايران في المفهوم

كما يدل عليه فاء التفرع في الموضعين وان كانا متلازمين في الوجود فتأمل
فيه (قوله قبل عليه ان مسائل العلوم آه) حاصل هذا السؤال ان في وضع
العلم للشيء لا بد ان يكون الموضوع والموضوع له معلوما معينا حتى يصح
وضع اللفظ ومسائل العلوم ليست معلومة معينة حتى يصح الوضع لان مسائل
العلوم يتزايد ويتكامل بتلاحق الافكار فلا يكون منسدرجة تحت ضبط
فلا يكون معلومة معينة فيكون في القانون منعا مع السند للصغرى وحاصل
الجواب تحرير المقدمة الممة بان المراد من التحصيل التحصيل الذهني اذ وضع
الاسم لمعنى يتوقف على التحصيل الذهني دون الخارجي فتح الملاحظة الاجمال
كاف فيه والمسائل يمكن تحصيلها في الذهن بالامر الاجمالي وهو بجهة
وحدة العلم مثلا كون العلم باحثا عن اعراض ذاتية لموضوع مخصوص
(قوله بل في الذهن آه) كما هو التحقيق من ان الالفاظ موضوعات للصور
الذهنية والصور الذهنية قد تؤخذ من الموجودات الخارجية ومن المعدومات
الصرفية فلذا يوضع الاسم على المعلوم والصور الذهنية قد يكون تفصيلا
وقد يكون اجمالا وفي المسائل الملحوظة اجمالا فقد علم ان التحصيل الذهني
لا يستلزم التحصيل الخارجي ولا يتوقف عليه * اعلم انه قال بمض الافاضل توهم
هذه العبارة ان تحصيل العلم في الخارج يمكن مع انه قدس سره ذكر في مواضع
من كتبه انه لا يمكن بل يكون في الذهن وذكر ذلك الفاضل في دفعه انه قدس
سرهم ذكر ايضا ان العلم وجودا اصليا اصلا بمنزلة الوجود الخارجي كما اذا حصل
بالعلم بذاته في الذهن وجودا ظاهريا كما اذا حصل بصورة انتهى اقول على تقدير
كون العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل ان العلم وجودي احدهما وجود
اصلي بمنزلة الوجود الخارجي كما اذا حصل العلم بذاته ومعنى حصول العلم
بذاته وهو حصول التصديقات بالمسائل في الذهن وثانيهما وجود ظلي
كما اذا حصل بصورة ومعنى حصول العلم بصورة وهو حصول العلم
على ذلك التصديقات في الذهن بعد الذهول عن التصديقات بتوجه الذهن
اليها هذا معنى حصول العلم بصورة واما اذا كان العلم عبارة عن المسائل
لا يكون له علم في الذهن الوجود واحد وهو الوجود الظلي لان الوجود
الاصلي للشيء حصول ذلك الشيء في الذهن والجمال ان المسائل لا يحصل
في الذهن بل الحاصل في الذهن التصديقات بها وهي الوجود الظلي للمسائل
لا الاصلي ومن هذا قد بين ان المعلوم قسمان احدهما ما يكون معلوما من وجه

وعلم من وجه آخر كالتصديقات المتصورة فانها من جهة انها متصورة
معلومة ومن جهة انها امر آه للملاحظة القضايا علم وثانيهما اما لا يكون كذلك
كالمسائل وللعلم الصغرى هو الثاني والاول يكون موجودا في الذهن بذاته
وصورته والثاني لا يكون موجودا ابصورته وقد اجيب عن هذا التوهم بان
الظن انه اراد بتحصيله في الخارج تدوينه على وجه التفصيل فنزل وجوده الكتابي
متمثلة الوجود الخارجي يدل عليه قوله فلم يرد بتحصيلها اولا انها استخرجت
ودونت بنامها وان ما ذكره ذلك الفاضل في دفعه فانما يصح اذا جعل العلم
عبارة عن التصديقات بالمسائل لا عن المسائل انفسها كما في هذا المقام فان
من المعلوم ان المعلوم الصغرى لا يوجد في الذهن الا بوجود ظلي ونحن نقول
ان تحقيق المقام ان مبنى السؤال ان ظاهر قول الشارح لانه حصل تلك المسائل
اولا ثم آه يستفرك المسائل فيكون حاصل المعنى ان الواضع حصل اولا جميع
المسائل تفصيلا ثم وضع بازاها اسما فاعترض عليه بان تحصيل المسائل على
سبيل الاستفراق وعلى وجه التفصيل غير قابل بسبب زيادتها بتلاحق
الافكار واجيب عنه بانه اراد بتحصيل المسائل التحصيل بالاجمال لان الوضع
اما ان يتوقف على تحصيل الموضوع له في الخارج او يتوقف على تحصيله
في الذهن فان توقف على تحصيله في الخارج يلزم تحصيله بالتفصيل لانه
لا اجمال في الموجود الخارجي لكنه غير متوقف على تحصيله في الخارج سواء
امكن تحصيله في الخارج كما اذا كان الموضوع له موجودا خارجيا اولا كما اذا
كان الموضوع له موجودا ذهنيا كالمسائل فثبت توقفه على تحصيله في
الذهن التحصيل في الذهن قد يكون على التفصيل وقد يكون على الاجمال
فالشارح اراد تحصيله بالاجمال فتأمل دفع التوهم والاجوبة الغير المرضية
فكن من الشاكرين (قوله لوحظت اجمالا وسميت آه) يعني يلاحظ المسائل
على وجه يشترك جميع المسائل في هذا الوجه وذلك الوجه جهة الوحدة
ذاتيا او عرضيا مثلا يلاحظ جميع مسائل الاصول بانها يبحث فيها عن احوال
الدالة السمية فيكون الملحوظ والموضوع له هو المسائل والامر الاجمالي
آلة للملاحظة التي اقتضيتها الوضع وهذه الملاحظة يكفي في الوضع فلا يكون
الامر الاجمالي موضوعا له ولا من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
لان فيه لا بد من تعدد الموضوع له ومن ان يكون المعنى المستعمل خاصا من
مرآت الملاحظة كاسماء الاشارة والمضمرات وههنا ليس كذلك لان

الموضوع له هنا المسائل المستخرجة بالفعل وغير المستخرجة بالفعل بل بالقوة
فيكون من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص اذا سماء العلوم من قبيل
اعلام الاشخاص وان اعتبر تعدد المحال كانت من اعلام الاجناس والعالم
بذلك العلم باعتبار الملكة او باعتبار التصديق ببعض المسائل الذي يعد عالما
عرفا بسبب علمه على ذلك البعض ككثر مسائل ذلك العلم * واعلم ان اعتبار
الوضع المسائل دون المفهوم الاجمالي لان هذا التحقيق مبني على ان اطلاقات
العلوم عند القوم على المسائل دون المفهومات وان لم يكن مانع عقلي على
اعتبار الوضع للمفهوم فتأمل (قال الش فلا يكون له ماهية وحقيقة آه) الفاء
التفريعية يدل على ان هذا الحكم بناء على هذا الوضع وان تعدد الوضع
يكون المعنيان الموضوع لهما حقيقتين لذلك اللفظ الموضوع واما تعدد
الحقيقة والماهية فم في الامور الموجودة المحققة في الخارج دون الحقيقة
الاعتبارية كالهـ مثلا قد يكون عبارة عن التصديق بالمسائل وقد يكون
عبارة عن المسائل فيكون له حقيقتين اعتباريتين وعطف على الماهية لفظ
الحقيقة بنها على ان المراد بالماهية ماهية الشيء وهو هو وقد يكون اعتباريا
وقد يكون حقيقيا (قال الش فعرفته بحسب حده آه) الحد اما حد بحسب
الحقيقة او حد بحسب الاسم والاول قول دال على تفصيل ماهية الشيء
وحقيقته وهو يختص بالماهية الموجودة في الخارج والثاني قول دال على
تفصيل مدلول الشيء ومفهومه وهو يعبر عن الموجودات والمعذومات وهذا الحد
الاسمي لبيانته على انهم خصوا مفهوما ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة
مسماه فلا يفسدح في كونه حدا اشتماله على ماهو خارج عن العلم كالتعلق
والغاية ونحو ذلك فقد علم ان الحد بحسب الاسم لا يكون فيه حدا ناقضا
ولا مركبا من جنس وفصل قريبا او بعيدا بل تمام ذاتياته تمام المفهوم
الموضوع له وحدود اسماء العلوم من قبيل الحد الاسمي فعرفتها بحسب
الحد لا تحصل الا بمعرفته مفهوما هو الموضوع له وهو المسائل فلا يرد ما قيل
من ان ما ذكرته انما هو في الحد التام لافي مطلق الحد لان معرفة الشيء ببعض
ذاتيته معرفته بحسب حده الناقص فعلى هذا لا يلزم من قوله وليس هذا
من مقدمة الشروع انحصار مقدمة الشروع في الرسم قبل فان قلت شي
من المسائل لا يحتمل على العلم والجدا انما يكون بالاجزاء المحمولة له بل بالجنس
والفصل وحده فكيف يصح ان معرفته بحده بالعلم بجميع مسائله قلت

ما اشهر من تحقيق الحد هو مبني على الغالب في الحدود واما الماهيات المركبة
من الاجزاء الخارجية اعني الغير المحمولة كتعريف البيت بالجدر ان الرابع
والسقف الا انه لم يلتفت المتأخرون الى بيانه كذا ذكره في شرح المطالع
مع ان المسائل لا اشتماله على النسب الحزبية جزئيات وكذا العلم جزئي حقيقي
والجزئي الحقيقي لا يحد ولا يحد به وكذلك لا يرسم والقول بان الجزئيات الغير
المحمولة كالكلبات تكون كاسسبة ومكاسبية خلاف المشهور انتهى هذا
السؤال والجواب مبني على كون الحد منطقياً وهو الحد بحسب الحقيقة
وقد عرفت ان اسماء العلوم تحديدها بحسب الاسم فلا يجري فيه هذا
السؤال والجواب وان كان كلاما حسنا في نفسه لكن ليس في محله فتأمل
(قال الش وليس ذلك من مقدمة الشروع الخ) اي ليس العلم بجميع المسائل
مقدمة الشروع في الواقع اذا المقدمة تصور العلم بوجه يمتاز عما عداه عند
الشارع وتصوره بهذا الوجه قد يحصل بالحد وقد يحصل بالرسم لكن
لا سبيل للاول لانه يستلزم الدور لكون الشيء مقدمة لنفسه فثبت كون التصور
بالرسم لا بالحد فقد علم ان الحصر المستفاد من قوله وانما المقدمة الخ بالاضافة
الى المعرفة بالحد لا بالنسبة الى سائر المقدمات المذكورة في اوائل الكتب
(قال الش فلهذا آه) اي لاجل ما تقدم من المقدمتين وهما قوله فعرفته آه
وقوله وليس ذلك الخ لاجل ان المقدمة معرفته بحسب الرسم دون الحد
بملاحظة الحصر فتأمل (قال الش صرح بقوله ورسموه آه) المشار اليه بقوله
فلهذا لا يستلزم التصريح بالرسم دون سائر الجواز ان يؤدي التعريف الرسمي
بعبارة اخرى على سبيل الحقيقة او المجاز فلهذا علل بقوله تنبيهها اشارة الى
مقتضى التصريح وهذه التكنية تقتضي نصريح الرسم وترك سائر من العبارة
المذكورة لعدم وجودها فيه فان قيل ترك قوله وحده لعدم الصحة للتنبيه
واما ترك البواني للتنبيه اجيب عنه بان انحصار المقدمة في الرسم يكفي لترك
حده لا يحتاج الى بيان وانما يحتاج الى البيان ترك غيره فقوله تنبيهها ابيان
هذا وكانه قال لم يقل حدوده لانحصار المقدمة في الرسم ولم يقل غيره فاختار
رسموه للتنبيه انتهى انا اقول هذا التوجيه لا يساعد عبارة الشارح بل
الوجه ان التنبيه ناظر الى التوك كلفها لان الحد وان لم يسمع على سبيل الحقيقة
يجوز على سبيل المجاز ان يستعمل بمعنى الرسم او يكون مراداً بالتعريف ويمكن
ان يقال يجوز تعدد التكنية فتترك حدوده لعدم صحته والتنبيه على كذا الخ

فان قلت لادلالة لقوله ورسموه على مقدمة الشروع في العلم رسمه لاحده
فضلا عن ان يستفاد منه ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده قلت
يمكن ان يستفاد ذلك من كون جميع المنطقيين راسمين معنيين عن الحد
مع ترجيح الحد واذا ثبت احد ذلك في المنطق لاحالة يتنبه ذلك في كل علم
لا يتنبه على ان حقيقة كل علم مسألة كذا حقيق (قوله اوقال ذلك لم يكن صحيحا
آه) يحتمل ان يقول ذلك في محل رسموه مع بقاء التعريف وهو آلة قانونية
ويحتمل ان يقول حدوده من غير ذلك التعريف بل اراد حده والاول غير
صحيح لان التعريف المذكور رسم لاحد اذا الحد بناء على ما ذكر جميع المسائل
والثاني غير صحيح لان الحد ليس مقدمة الشروع ولانه يستحيل اراد جميع
المسائل قبل الشروع واما باقي العبارات فصحيح على ما لا يخفى لكنه عار عن
التنبية والفرض من كلام الفاضل المحشي يحتمل ان يكون بيانا ان التنبيه
نكتة التصريح بالرسم بالنسبة الى ترك ما يصح اراده دون ترك حدوده وان يكون
بيانا لما اجله الش من ان المتروكات هل يصح اراد كل واحد منها ام لا والصحة
وعدم الصحة لا تضر عربي العبارة عن التنبيه ويصح ان يكون نكتة
بالتصريح والتزك كلها ويحتمل ان يكون اعتراضا على الشارح بان قوله
تنبيهها علة لمعية قوله فلهذا وتعليل تلك العلية تدل على ان في علمه خفا
والالم يحتاج الى التعليل وذلك الخفا يدل على صحة تلك العبارة مقام رسموه
وليس كذلك اذا اوقال وحدوه لم يصح لكن الحق الحقيق بالقبول هو الاحتمال
النهائي كما قررنا من ان لفظ حدوده ولو لم تكن صحيحا بالحقيقة يصح بالجواز
والترادف وذلك الجواز يكفي في كون التنبيه نكتة بالنسبة الى كل العبارة
الباقية (قوله اي ذلك القانون آه) اشارة الى انه كان الضمير يرجع الى القانون
دون المنطق مع قرينة لان المنطق هنا محمول ثابت على القانون والغرض
بيان حال القانون تصور وتصديقا دون حال لفظ المنطق ولهذا بين وجه
التسمية به (قوله لكنه عار عن التنبيه آه) يحتمل ان يكون استدراكا عن
قوله لكان صحيحا وهو ظاهر وان يكون استدراكا من قوله لم يكن صحيحا يعني
اولا لم يكن صحيحا لا يكون لتركه مدخل في التنبيه ودفعه بان عدم الصحة لا ينافي
خلوه عن التنبيه المذكور (قال فان قلت العلم بالمسائل آه) هذا وارد على قوله
فعرفته بحسب حده آه اما باعتبار قضيتين المستفادتين من الحصر احدهما
معرفة بحسب الحد تحصل بالعلم بجميع المسائل وثانيهما فعرفته بحسب

الحد لا يحصل بغيره او باعتبار القضية الاولى وحاصل السؤال اما معارضة
او منع مع السند على سبيل المجاز وتصويره ان معرفة العلم بحده تصوره
والتصور غير معلوم استفادته من التصديق وان امكن في نفس الامر والعلم
بالمسائل عبارة عن حصول المسائل في الذهن ومعلوم ان المسائل مشتملة
على نسبة خبرية تامة وحصولها في الذهن يكون تصورا مع الحكم فيكون
تصديقا فعرفة العلم بحده لا يحصل بالعلم بالمسائل بل يحصل بغيره ويمكن
تصور السؤال بعبارة اخرى وهي ان العلم لما كان عبارة عن المائل يكون
معرفة العلم المتعلق بالمسائل وهو التصديق فكيف يسمح بتقييد المعرفة بحسب
حده اذا المعرفة بحسب الحد يكون تصورا لكن الشارح لم يتعرض له لدفعه
بالجواب المذكور عن السؤال الاول فتأمل (قال فنقول العلم هو التصديقات آه)
اعلم ان لفظ العلم على ما بينه الش يطلق على معنيين بالاشتراك العرفي احدهما
المسائل وثانيهما العلم بالمسائل وعلى الاول يكون كل واحدة من المسائل
بخصوصه جزء من العلم وعلى الثاني يكون علم كل واحدة منهما بخصوصه
جزء من العلم فح بناء على المعنى الاول تصور العلم بحده انما يكون بتصور
خصوصيات المسائل التي هي جزاءه من حيث هي الاجزاء لامن حيث هي
المسئلة وكذا على المعنى الثاني تصوره بحده انما يكون بتصور تصديقات
المسائل التي هي اجزائه من حيث هي الجزء لامن حيث هي المسئلة وعلى
كلا التقديرين تصور العلم مع امتداح احاطة المسائل او تصديقات المسائل
تفصيلا اذا تم هذا فاعرف ان الشارح فرع قوله فعرفته بحسب حده
الح على تقدير كون العلم بمعنى المسائل فقال فعرفته بالحد لا يحصل الا بالعلم
بجميع المسائل فتشأ هذا السؤال بناء على ان العلم بالمسائل هو التصديق بها
فاجاب عنه على تقدير كون العلم بمعنى التصديقات بالمسائل فيكون كل
تصديق منه جزء من العلم واذا حصل الاجزاء حصل الكل بلا شك لكن
هذا الحصول ليس تصور العلم بحده بل تصوره تصور تلك التصديقات
لان تصور الكل بتصور الاجزاء فيوقف تصوره على تصور التصديقات
ويكون مكسبا منه لامن التصديق وان توقف على التصديق من حيث انه
جزء فيحصل الجواب بتغير الدليل ويمكن ان يجاب عنه بناء على الدليل
الاول وهو كون العلم عبارة عن المسائل بان يقال المراد من العلم في قوله لا يحصل
الا بالعلم بجميع المسائل التصور واما القول بان المسئلة مشتملة على نسبة

خيرية تامة وخصولها في الذهن يكون تصديقا مدفوع بان المسئلة من حيث هي مسئلة العلم المتعلق بها يكون تصديقا واما من حيث انها جزء والملاحظة من حيث الجزئية يكون غير تصديقي بل هو التصور فلا وجه لما قيل في التوجيه من ان العلم بالمسئلة قبل الاذعان بها تصور وبعده تصديقي ولا نعم ان العلم بالمسائل منحصري في التصديق انتهى لان المسئلة قبل الاذعان بها ليست مسئلة مع ان الجزء مسئلة ولا وجه لما قيل ايضا من التصور لا جبر فيه يتعلق بكل شيء فكما يمكن ان يتصور التصور بل عدمه يمكن ان يتصور المسئلة انتهى لان المسئلة من حيث هي هي تصور هابيعي حصولها في الذهن يكون تصديقا البتة لا يقال فليكن حده تصور بعض مسائله فانه يكفي في الحد الناقص تصور بعض الاجزاء وانما يجب تصور جميع الاجزاء في الحد التام لاننا نقول الحد الناقص لا يتصور في المركب الخارجي اعني المركب من الاجزاء الغير المحمولة وانما هو في المركب الذهني من الاجزاء الذهنية اعني الاجزاء المحمولة كذا حقق (قال اذا حصل التصديق بجميع المسائل الخ) اذ حصول الكل يحصل الجزء والحصول يقتضي ان يكون في الذهن والاعراض يتشخص بالمحال فيكون العلم عبارة عن تصديقات قائمة لكل احد من عالم ذلك العلم فيكون للعلم مسميات متعددة جزئية وذلك يوجب ان لا يمكن تحديدها اذ الجزئي لا يكون كاسما ولا مكسبا بل يوجب ان لا يمكن رسمها ايضا فان قيل ان العلم هو التصديقات بالمسائل اي مع قطع النظر عن خصوصية المحل لان اسماء العلوم المدونة لا تستعمل الا في التصديقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصلة من قيامها بذهن شخص من الاشخاص والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا يضر في تشخصها لانها غير معتبرة في الوضع كالاختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض المتبدلة بحسب الاوقات قلت لا يدفع بهذا لانه على هذا يلزم ان يكون العلم شخصا ولو سلم تشخصه كذلك يوجب ان لا يحد اذا الشخص لا يحد لان معرفته لا يحصل الا بتعيين مشخصاته بالاشارة ونحوه كالتعريف عنه باسمه العلم والحد لا يفيد ذلك لان غايته الحد التام وهو انما يشتمل على مقدمات الشيء دون مشخصاته والتعريف ان العلوم عبارة عن القواعد الخصوصية او عن العلم بالقواعد الخصوصية له اعتبار ان اعتبار قيامها بمحله واعتباره بنفسه مع قطع النظر عن محله فباختبار الاول يتعدد ضرورة ان الاعراض تتشخص

بمحالها

بمحالها فتتعدد بتعددتها وكذا الكلام في كل كتاب وشعر ينسب الى احد وبهذا الاعتبار يمكن ان يحد بما يقيد امثاله عن جميع ما عداه بحسب الوجود لا بما يقيد تعينه وتشخصه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل فان ذلك انما هو بالاشارة لا غيره وباعتبار الثاني لا يتعدد والمعتبر فيه هو الوحدة سواء علمه زيد او عمرو او بكر والحق هو الاعتبار الثاني لان ما يعلم كل احد من النحو والصرف وغير ذلك هو علم النحو والصرف لا بمثاله ولو كان عبارة عن شخص قائم بذهن سبويه مثلا لكان ما نعلم من النحو غير النحو لاعينه بل بمثاله مع ان كل احد يعلم تلك القواعد الخصوصية يقال له يعلم النحو لا يقال يعلم بمثال النحو فعلى هذا الاعتبار الحق لا يكون المنطق اسما للشخص الحقيقي القائم بذهن ابن سينا مثلا بل عبارة عن القواعد الخصوصية سواء علمها زيد او غيره فهذا المنطق هل يجوز تعريفه ام لا فنقول ان كان الكلام في تعريف الحقيقة لا يجوز واما اذا قصد التميز فهو ممكن بان يقال المنطق علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية للمعلومات التصورية والتعريفية من حيث الايصال والنحو علم يبحث فيه عن احوال الكلم اعرابا وبناءا واما عدم جواز تعريف حقيقته لانه لا يمكن معرفة حقيقته الا بالاشارة اليه بان يقال هذه المسائل تفصيلا وهو متنع واما جوازه اذا قصد التميز فانه اذا سئل عن المنطق بكلمة اي يطلب بهاميمه بما يخصه عما سواه يقال في جوابه آله قانونية تعميم مراعاتها الخ فيكون الجواب تعريف التميز وذلك التعريف يجري في الشخصي وغيره ولا بد فيه من مساواته للمعرف كذا حقق بعض الافاضل (قوله هو هذا المعنى الذي آه) بيان لما ذكره سابقا من انه قد يطلق العلم على التصديق بالمسائل كما صرح به ثانيا (قوله لما كان حقيقة هي آه) هذا الاثبات توقف تصور العلم على تصور تلك التصديقات حاصلة ان العلم ح كل والتصديقات اجزاء وتصور الكل موقوف على تصور الجزء واذا تصور جميع التصديقات حصل تصور العلم بحدده لان معنى تصور الشيء بحدده التام تصوره بجميع اجزائه فان قيل تحديد الشيء المركب يكون بالجنس والفصل والعلم اذا كان عبارة عن جميع التصديقات لا يكون بعض التصديقات جنسا وبعضها فصلا لان الجنس والفصل من الاجزاء المحمولة والمسئلة او العلم بالمسئلة ليسا من الاجزاء المحمولة حتى يصدق على هذا التعريف حدا قلت الغرض من الحد معرفة كنه الشيء وهذا الشيء قد يكون

مركبا من الاجزاء الذهنية وهي الاجزاء المحمولة فيكون تحديده بالاجزاء
المحمولة والاغم منها الجنس والاختصاص هو الفصل وهذا هو الغالب والمشهور في
الحد وقد يكون مركبا من الاجزاء الخارجية وهو الاجزاء الغير المحمولة فتحديده
بالاجزاء الغير المحمولة للحصول الغرض من الحد كتحريف البيت بالجدران
الاربعة والسقف ويمكن تحديده هذا المركب باجزاء ذهنية منتزعة من
الاجزاء الخارجية ان امكن الانتزاع كما قال المعتزلة رحمه الله قد اشترط فيما
بين القوم ان الحد التام مركب من الجنس والفصل القريبين لكن لا يجري
في جميع المواد لان الحدود الحقيقة للمعلوم المدونة اما يحصل بمعرفة جميع
الاجزاء تفصيلا كما ان المركب الخارجي لا يحصل العلم بالحقيقة له الا بمعرفة
جميع الاجزاء الغير المحمولة عليها فالمعلوم المدونة بمنزلة المركبات الخارجية
فافهم (قوله والتصور امر لا محال فيه آه) يعني لا يحجز ولا يمنع في التصور
يتعلق بالعلم والمعلوم لا يخرج عن تعلقه شيء ما هذا دفع توهم ان التصديق
مقابل للتصور واذا تعلق التصور بالتصديق يلزم اجتماع المقابلين وهو
فلا يتعلق التصور بالتصديق وحاصل الدفع لا يحجز ولا يلزم اجتماع المقابلين
من جهة واحدة بل من جهتين ولا يخدور فيه اذ التصديق من حيث تعلقه الى
المتصدق وامام من حيث كونه متعلقا بالتصور يكون متصورا معلوما لا تصديقا
فلهذا ينقسم المعلوم الى معلوم صرف ومعلوم غير صرف الاول يكون معلوما
لا علم من جهة اخرى كالمسائل والثاني يكون معلوما وعلم من جهة اخرى
كالصدقيات المتصورة لانها من جهة انها متصورة معلومة ومن جهة
انها امر آخر ملاحظة القضايا علم قبل ان يتعلق بكل شيء ولو بوجه ما فلا يرد
كنه الواجب وفرض اشتراك الجزئي على انه قد تقرر عندهم انه ما من عام
الا وقد خض منه البعض انتهى انا اقول هذا ليس بشيء لان التصور اعم من
تصور المخلوق وتصور الخالق هنا وتصور الواجب بكنهه وان كان محالا
بالنسبة الى المخلوق متعلق بالنسبة الى الخالق لانه عالم بنفسه وكذا فرض
اشتراك الجزئي (قوله وان يتصور التصديق آه) التصديق له وجودين
في الذهن وجود اصلي ووجود ظلي فان كان التصور بطريق الجوهر في مجرد
انتفاء النفس الى ما في النفس واستحضاره ان كان بطريق الحصول يكون
التصديق متصورا باعتبار الوجود الاصلي وتصديقات باعتبار الوجود
الظلي مع الاتحاد بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين كما لو وجدت

العينية فلا يخدور عند من حكم باتحاد العلم والمعلوم والتحقيق ان العلم قد يكون
حضوريا وقد يكون حصوليا بالنسبة الى العالم وهذا العلم بالتصديق
من قبيل الحضورى (قوله ولما كان تصورا آه) اشارة على تقدير كون العلم
عبارة عن التصديقات بالمسائل لا يكون حده ايضا من مقدمة الشروع
كما لم يكن على تقدير كونه عبارة عن المسائل لان تصور تصديقات المسائل
تفصيلا متعذر قبل الشروع وان امكن بعد الشروع لان تصورهما تفصيلا
يتوقف على الشروع ليحصل بذواتها في النفس فتعذر علم ان لا وجه لجل
الاعتذار على الاطلاق بانه سواء كان قبل الشروع او بعده لعدم تنهاها
لترأيدها بتلاحق الافكار اذ لا مدخل للاطلاق في لزوم التالي فتأمل (قال
المص وليس كله بديهي آه) هذا القول منه يحتمل ان يكون دليلا لما فهم
من الاسلوب السابق على سبيل الالتزام وهو اساس الاحتياج الى تدوينه
كاحتياج الى نفس القانون هكذا ان تدوين المنطق محتاج اليه لانه اما ان يكون
كله بديهي او كله نظريا او بعضه بديهي وبعضه نظريا لا سبيل الى الاول
والا لاستغنى عن تعلمه مع انه لم يستغن في الواقع ولا سبيل الى الثاني والا لدار
او تسلسل مثبت الثالث فاذا ثبت الثالث محتاج الى التدوين ليكتسب
النظري من البديهي ويحتمل ان يكون جوابا بالمعارضة على قوله مثبت الحاجة
بادعاء انه لا عس الحاجة اليه والا فاما ان يكون كله بديهي او نظريا فان كان
الاول لاستغنى عن تعلمه وان كان الثاني لزم الدور او النفس واللزام متغية
وكذا الملزوم مثبت نقضه وهو لا عس الحاجة وحاصل الجواب دفع المعارضة
باثبات شق ثالث ويحتمل ان يكون ما قاله الشق فتأمل (قال الش هذا اشارة
الى جواب معارضة آه) وهي المقابلة على سبيل الممانعة او هي اقامة الدليل
على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل * اعلم ان غرض المستدل الالتزام باثبات
مدعاء بدليله وغرض المعارض عدم الالتزام بمنعه عن اثباته بدليله والاثبات
يكون بحجة مقدماته لتصلح للشهادة وسلامته عن المعارض لينفذ شهادته
فيترتب عليه الحكم والدفع بهدم احدهما فهدم شهادة الدليل يكون بالقيد
في صحته بمنع مقدمته من مقدماته وطلب الدليل عليها وعدم سلامته يكون بفساد
شهادته في المعارضة بما يقابلها ويمنع ثبوت حكمها فان قيل ينبغي ان لا يكون
المعارضة من اقسام الاعتراض لان مدلول الخصم مثبت يتم دليله قلنا هي
في المعنى نفي لتام الدليل ونفاذ شهادته على المطر حيث قول بل بما يمنع ثبوت

مدلوله ولما كان الشروع فيها بعد تمام دلائل الاستدلال ظاهرا لم يكن غرضها
 لأن السائل قد حاشى عن موقف الإنكار إلى موقف الاستدلال فالخاضل أن
 قدح المعارض أما أن يكون بحسب الظاهر والغرض في الدليل أو في المدلول
 والاول أما أن يكون بمنع شيء من مقدمات الدليل وهو الممانعة والمنوع أما
 المقدمة المعنية مع ذكر السند أو بدونه ويسمى مناقضة وانما مقدمة لا يثبتها
 وهو النقص بمعنى أنه لو صح الدليل بجميع مقدماته لا يتخلف الحكم عنه في شيء
 من الصور وأما أن يكون على مقدمة من مقدمات الدليل وذلك إما أن يكون
 بعد إقامة المعلن دليلا على اثباتها وهو المعارضة في المقدمة فيدخل في اقسام
 المعارضة وأما أن يكون قبلها وهو الغصب الغير المسموع لاستلزامه الخطأ
 في البحث والثاني هو القدح في المدلول من غير تعرض للدليل إماما أن يكون
 بمنع المدلول وهو مكابرة لا يلتفت اليه وأما بإقامة الدليل على خلافه وهي
 المعارضة ويجرى في الحكم بأن يقيم دليلا على نقيض الحكم المطعون عليه
 بأن يقيم دليلا على نفي شيء من مقدمات دليله والاول يسمى معارضة
 في الحكم والثاني المعارضة في المقدمة هذا البيان خلاصة علم الاداب فقط
 ما قاله الفاضل المحشي (قوله اذا استدلل على المطأ الخ) هذا تفصيل خلاصة
 المناظرة والاستدلال ابتداء الدليل لمبا أو اثبات ههنا وان اشتهر في الاثبات
 وتصريح الدليل على سبيل التجريد لتعلق وظيفة الخصم اليه ولارجاع
 بعض الضمير له المنع طلب الدليل على المقدمة المعنية واحدة أو كثيرة
 والمقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا او شرطا وتلك المقدمة
 لكونها موقوفا عليها في وقت ورود المنع عليها لا يثبت الدليل المطلوب
 فيكون المنع ردا للدليل من الاثبات ولذلك يطلق بمعنى الرد على الوضائف
 الثلاثة لتحقيق معناه اللغوي فيها وهو الرد من الاثبات او الثبوت وهذا المنع
 إما أن يتعلق بالمقدمة اولا وان يتعلق بالمقدمة إما أن يتعلق بالمقدمة المعنية
 واحدة أو كثيرة وإما أن يتعلق بالمقدمة الغير المعنية فان تعلق بالمقدمة
 المعنية يسمى منعا ومناقضة ونقضا تفصيليا سواء قارن بالسند اولا وان تعلق
 بالمقدمة الغير المعنية يسمى نقضا اجماليا وقد يطلق النقض بلا قيد اجمال
 وان لم يتعلق بالمقدمة بل بمدلول الدليل فيسمى بالمعارضة فان اردت التفصيل
 فارجع الى الرسائل الادائية (قوله اوكل واحدة منها الخ) أي ما عدا واحدة
 لاحتمال منع الاثنين فصاعدا وكذا اواما لا تنوع بناء على ان المراد من المنع

المستفاد من قوله ان منع حقيقته من حيث هو بدون ملاحظة الفرد لكونه
 مدلول الفعل فيكون المنع المطلق على نوعين منع متعلق بمقدمة واحدة
 ومنع متعلق بمقدمات متعددة والتعدد يعرض له من متعلقه فلا يضر تنويعه
 فلا يرد ان قوله كل واحد منها مستدرك لانه ليس قسميا للمنوع لانه منوع متعددة
 لا منع واحد فيصدي على كل واحدة منها لانه منع مقدمة معينة ويمكن
 ان كلمة اول لتعميم بمعنى ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط (قوله
 على التعيين الخ) متعلق بان منع بملاحظة كلاً قسميه (قوله منعاً مجرداً آه)
 أي عارياً عن السند ودفعه بآيات المقدمة الممة ان كان نظرياً في نفسها
 او ازالة خفاها بالتبيين ان كانت بديهية خفية ان قدر او يرد المنع وعدم
 سمع ان كانت بديهية جلية وان لم يقدر على اثباتها بالدليل او بالتبيين غير
 الدليل وان لم يقدر على شيء منها يبطل الدليل ولا يثبت به شيء (قوله
 ومناقضة ونقضا تفصيليا الخ) المناقضة من النقص وهو ضد الاحكام
 او المناقضة بمعنى المخالفة فوجه التسمية بالمناسبة ظاهر وتفيده بالتفصيل
 لكون موزدة معينة بخلاف النقض الاجالي ولذا قيد بالاجال (قوله لا يحتاج
 في ذلك الى شاهد آه) لان حاصل المنع اطلب الدليل على المقدمة المعنية
 والطلب على سبيل الصواب يشأ من الجهل بالمقدمة والجهل من نظرية
 المقدمة فلا تحس الحاجة الى شاهد في الطلب بخلاف الكلام الا بطلان
 واما ذكر السند في البعض لتقوية نظرية المقدمة حتى يتقوى المنع وجه
 تقوى المنع من السند انه يكون مساوياً بالمنع او اخص منه فمن المساواة يلزم
 بطلان المقدمة اذ مساواته يكون باعتبار نقيض المقدمة ومن ثبوت احد
 النقيضين يلزم رفع الآخر ولذا يفيد بطلان السند المساوي ومن اخص
 ثبت المنع لاستلزام ثبوت الاخص ثبوت الاعم بدون العكس ولذا لم يفسد
 ابطال السند الاخص واما السند الاعم فليس بقوة المنع لعدم لزوم ثبوت
 الاخص وثبوت الاعم فتأمل فيه فانه دقيق (قوله بان يقول ليس آه) هذا بيان
 لمنع المقدمة الغير المعنية يعني ليس طلب دليل على المقدمة الغير المعنية
 اذ هو ليس بمسموع لانه تكليف بما لا يطاق بل الحكم بان في هذا الدليل خلل
 لكن موقعه غير معين ولذا يستدل على وقوع الخلل بالتخلف او باستلزام
 خصوص الفساد (قوله ولا بد هناك من شاهد آه) لان السائل في هذه الصورة
 يكون مدعياً والادعاء بلا شاهد يدل على مدعاه في مقام المناظرة غير مسموع

والا لم يحصل الغرض وهو اظهر الحق والشاهد في النقص الجريبان
والخلف واستلزام خصوص الفساد من الدور والتسلسل وغير ذلك
(قوله وان لم يمنع شيئا من المقدمات آه) قد عرفت ان المنع بمعنى الرد مشترك
بين الوطأ ثلثه فالتى مسلط الى القيد والمقيد باق ولذا اضرب بكلمة
بل ويستفاد من هذا البيان تعريف لكل منها مع قيد الحبشية في كل واحد
منها فلا خلل في كون الخصم الواحد مانعا وناقضا ومعارضا (قوله بل اورد
دليلا مقابلا الخ) دليل المستدل اعم من التحقيق والتقدير ولذا قد يعارض
لدعوى المجرد والتصريح بالدليل التحقيقي لاصالته (قوله فذلك يسمى
معارضة آه) وهذه المعارضة واردة على الدعوى في الظن وعلى الدلائل
في التحقيق اذ لو صح الدليل بجميع مقدماته لما قام دليل على نقيض مدعاه
(قال فلا حاجة الى تعلمه آه) فقد علم ان البدهي مالا يحتاج الى نظر وكسب
بل يكفي تصور طرفيه في الجزم بوقوع النسبة اولا ووقوعها ومعلوم ان بداهة
العلم ونظريته باعتبار احكامه الواقعة في المسائل لا باعتبار اطراف الاحكام
وان حكم الكل قد يتفاوت من حكم الاجزاء كقوة الجيش وضعف بعضه
وقد يتخذ حكم الكل مع حكم الاجزاء كقلية الجيش وانهزامه واسلامه
وكفره فان حكم البعض منه متخذ فيها مثلا وحكم المنطق بالنظرية
والبداهة بالنسبة الى اجزائه من قبيل الثاني فلا يرد انه يجوز ان يكون المنطق
محتاجا الى تعلمه باعتبار اطراف المسائل وان لم يحتاج باعتبار حكمها ولا يرد
ان المنطق مع كون كل مسألة منه نظرية بديهي لعدم توقعه لذاته على
النظر وان توقف عليه بواسطة كل جزء مع انه يحتاج الى التعلم بلا خفاء
فالبداهة لا تستلزم عدم الحاجة الى التعلم فتأمل * اعلم انه قد جعل في ترتيب
الدلائل جزء من الكبرى ومن النتيجة متفرعا بالفاء على الصغرى اشارة الى
الكبرى والنتيجة على سبيل الاختصار في حال مثل هذا التركيب على ملاحظة
المتفطن فيصور على ما يشاء فتصوره على الاقترا في المنطق بديهي وكل
بديهي لا حاجة الى تعلمه فالمنطق لا حاجة الى تعلمه فيبين الصغرى بقوله
وبيان الاول آه لكن المدعى المستفاد من قوله فست الحاجة الى قانون آه
المنطق محتاج اليه لا فائدة معرفة طرف اكتساب النظريات من الضروريات
فلا يثبت التعارض كما سيأتي تفصيله يمكن تقرير المعارضة على وجه يثبت
التعارض وهو انه لو احتج في اكتساب النظريات من الضروريات

الى المنطق لزم المح لان المنطق ليس بديهي والا لاستغنى عن تعلمه والتالى بط
ضرورة افتقار القوانين المذكورة الى التعاليم فتعين ان يكون نظريا والتقدير
ان اكتساب النظرى محتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر
ونقل الكلام اليه حتى يلزم الدور والنس كذا حقق (قال انه لو لم يكن
المنطق بديهي لكان كسبيا آه) ولما اعتبر ان المنطق عبارة عن مجموع المسائل
يكون كالشخص فيكون القضية شخصية فلا يتوهم ان قوله لو لم يكن
نقيض الموجبة الكلية فيكون سالبة جزئية فلا يتم الملازمة الاعلى وجه
الجزئية فلا يلزم الدور والنس فلو لم يكن المنطق من حيث المجموع بديهي
لكان كسبيا والتالى بط للزوم الدور والنس اذ لو كان كسبيا لكان محتاجا
الى النظر والنظر مجموع جزئتين حركة التحصيل المبادى وحركة لترتيبها
ولاشك ان تحصيل المواد وترتيبها يحتاجان الى القواعد المنطقية اذ التقدير
ان اكتساب النظرى محتاج الى المنطق وتلك القواعد لا يجوز ان يكون
بديهي اذ هي خلاف المفروض فثبت نظريتها فلهذا جازا فيلزم الدور
او التسلسل فعلى هذا التقدير لا وجه لقوله لا يقال الا ان يقال باعتبار ظاهر
الدليل ولذا عتقون بعنوان لا يقال فتأمل (قال لا يقال لان زوم الدور والنس
آه) هذا منع مع السند ملازمة دليل سبق لاثبات بطلان التالى للدليل
الاول وهو انه لو كان المنطق كسبيا لاحتج الى قانون آخر ولو احتج الى
قانون آخر لزم في تحصيل المنطق الدور والتسلسل وحاصل السؤال منع
لزوم الدور والتسلسل لجواز انتهائه الى قانون بديهي وحاصل الجواب اثبات
المقدمة الممة بان المنطق لما كان عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب فاذا
فرض كسبيته يكون القانون الذى اكتسب منه النظرى في اى مرتبة
كان قانونا منطقيا الذى فرض كسبيته فلا ينتهي الى قانون بديهي فيلزم
الدور والنس بالضرورة فقد علم من هذا ان السند ليس باخص بل مساو
كاي دل عليه قوله انما يلزم باداء القصروما توهم في ان السند اخص اذ مع
بطلان جواز الانتهاء المذكور المنع باق بسند جواز الانتهاء الى طريق
بديهي الجهة قلبى بشئ لان ما يحتاج اليه النظرى هو النظر الذى عبارة
عن مجموع الحركتين كما عرفت وتحصيل الحركتين انما يكون بالقانون
لا غير فيتهى اليه القانون الى طريق آخر (قوله وكذلك لان الاكتساب
الخ) يعنى المنطق هو العلم بجميع طرق الاشغال الى النظريات فانها انما

ان يكون تصورية واما ان يكون تصديقية ان كانت الاولى قطري في الانتقال
اليها القول الشارح وان كانت تصديقية قطري في الانتقال اليها الحجة
فلاطري في انتقال الاوهو في المنطق فلو كان نظري فاقطري يقرض
للانتقال يكون نظريا والا لزم خلاف المقدار فاصلته اثبات ان ما ينتهي
من القانون نظري فلا ينتهي الى الضروري فلا يرد انه قد علم ان القانون
الذي يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المنطق
فالحاجة الى اقامة الدليل على ان المنطق مجموع قوانين الاكتساب على
ان المعلوم مما سبق ان المنطق قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
التي هي غير نظريات المنطق لاجمعها مطلقا ومن هذا الاستدلال يعلم
ان القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب المنطق داخل فيه ايضا قال
وتقرر الجواب الخ اعلم ان من الوضائف الموجهة ابطال مبنى دليل الخصم
ليهدم من اساسه وههنا دليلين المعارض احدهما قوله المنطق يدعي
فلا حاجة آه ومبناه كون المنطق بجميع اجزائه بديهيا وثانيهما انه لو لم يكن
المنطق آه ومبناه كونه بجميع اجزائه كسبيل فلما ابطال المبدئين المذكورين
يتفرع ان يكون بعض اجزائه بديهيا وبعضها كسبيل فلا يلزم الدور
والاستدلال فيهدم المعارضة لا يقال ان دليل بطلان المبنى الاول عين دعوى
المعارض فكيف يدل على البطلان وان من كذب الموجبتين الكائيتين
لا يلزم صدق الموجبتين الجزئيتين بل صدق السالبتين الجزئيتين وصدق
السالبتين الجزئيتين اعم من الموجبتين الجزئيتين وصدق الاعم لا يستلزم
صدق الاخص لانا نقول اولان عدم الاستغناء عن التعلم بديهيا وواقع
تعلمه في نفس الامر ومثل هذا الدعوى ضعيف وخلاف البداهة ومثل هذا
يدل على خلافه وثانيا ان اجزاء المنطق من الامور الموجودة فالموجبة
والسالبة فيها متساويتان فيلزم من صدقهما صدق الاخر (قال كما ذكره
المعارض آه) هذا متعلق بقوله ليس مع ما عطف عليه وقيد المنطق ويحتمل
تعلقه بقوله لزم الدور آه على سبيل التنازع لا بالالزامين كما وهم اذا الازم
الاول ههنا متوق للبتلان دون ما ذكره المعارض وفي تعلقه بالالزام
الاخير الزام في الجملة فتأمل (قوله فان انتاج نتائجه بديهيا آه) اشارة الى
ان الاضافة في المثال لادنى ملائمة اي كسيلة يقع فيها الشكل الاول موضوعا
مثل الشكل الاول منتج وبداهة انتاجه باعتبار الهيئة واما باعتبار مادته

ان كان من المقدمات البديهية كالفضايا الست ولهذا لا يضرب بداهة الانتاج
نظرية مقدمة الشكل الاول فان قيل العلم بالنتيجة او كان لازما عن المقدمات
فالعلم بهما ويلزم النتيجة عنهما اما ان يكون ضروريا او نظريا ولا سبيل
الى شيء منهما اما الاول فلان العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشترك جميع
الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا يختلف الناس فيها فيكون جميع
الناس عالمين بشار العلوم النظرية وهو مح واما الثاني فلان الواحد من تلك
العلوم او كان نظريا افتقر الى قياس آخر والكلام في العلم بمقدمته ولزم
النتيجة عنها كالكل في القياس الاول فيسلسل قلت اشترك الكل
في الضروريات ثم فان معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها
بالنسبة بينهما جزئيا ومعنى كون اللزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمات
ونسبة المط اليها علمنا لزوما منهما فقد لا يتصور احد طرفي المقدمة
اولا يتصور النسبة بينهما اولا يعلم احدي المقدمات او نسبة المط اليهما
فلا يلزم اشراك الكل فيها هذا ان اريد بالضروري المعنى الاخص وح
يمكن منع الحصر ايضا وان اريد به المعنى الاعم فالمنع اظهر لجواز توقف
حصول الضروري على شيء آخر كالتجربة والحدس ومن هذا البيان
قد علم ان اللزوم في انتاج الشكل الاول والاستثانة بين بالمعنى الاعم
على التحقيق اذ لابد من ملاحظة نسبة المط الى الدليل ويجوز ان يكون
بالمعنى الاخص لتفاوت الازهان والفاضل اشار الى الاول في تصور الشكل
الاول لاني الثاني في تصور الاستثنائي كما سباني فلا تلتفت الى تحير الناظرين
(قوله بل كل من تصور الخ) اما اضرب عن البين بان بداهته من الاوليات
التي يلزم من تصور الاطراف الجزم بالنسبة بينهما واما انتقال من دعوى
البداهة الى دليله او تنبيهه بجميع جزئياته المنتجة كالضروب الاربعة فلذا قال
وهكذا حال باقي الضروب واما باقي الضروب العقيمة فمعلوم انه ليس بمنج
فضلا عن ان يكون بديهيا فلا حاجة الى التعرض له (قوله جزم بديهيا
باستلزامها اياها آه) اذ في هيئة الضرب الاول من الشكل الاول يثبت الحد
الاوسط للحد الاصغر اما على طريق المساوي او على سبيل الاعمية ويثبت
الحد الاكبر كذلك على الحد الاوسط وما يثبت على الحد المساوي او الاعم
يثبت بالمساوي الآخرة والاخص بالضرورة فيثبت الحد الاكبر للحد
الاصغر بالضرورة فيمتنع انفكاك النتيجة عن هذا الدليل فيحصل الجزم

بيداهة الاستلزام (قوله وكذلك القياس الاستثنائي آه) يعني كالشكل الاول
في بداهة الانتاج مطلقا فثبت بداهته بقوله فان من علم الملازمة على سبيل
الكلية اذ قوله من علم الملازمة الى قوله وعلم بديهته ان المقدمتين آه اعم
من ان يكون في صورة الاستثنائي اولا وقوله وعلم آه بيان لكونه في صورة
الاستثنائي لثبت المط وما قيل مستفاد في كلامه قدس سره ان الانتاج لازم
بين الشكل الاول بالمعنى الاعم وللقياس الاستثنائي المتصل بالمعنى الاخص
واستحسنت بعض الفضلاء فكلاهما ليس بشيء لانه قد عرفت ان اللزوم
البيان بين الدليل والنتيجة بالمعنى الاعم في التحقيق سواء في الشكل الاول
او في الاستثنائي اذ لا يد من تصور نسبة المط الى الدليل على انه لا يستفاد
من كلامه قدس سره ان لزوم النتيجة في القياس الاستثنائي بالمعنى الاخص
لان العلم في قوله من علم الملازمة وعلم وجود اللازم تصديق متعلق في النسبة
في القضية وهذا ليس بتغيير بيان اللزوم بالمعنى الاخص نعم اوقال ان من تصور
المقدمتين المذكورتين على هيئة القياس الاستثنائي جزم بداهة باستلزامها
النتيجة لاستفاد ان هذا وذلك (قوله فان من علم الملازمة آه) لان اللازم اما اعم
او مساويا بالنسبة الى اللزوم فكلاهما تحقق الاخص والمساوي تحقق الاعم
او المساوي ضرورة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان
فيلزم ان يكون هذا حيوانا وكذلك ان كان هذا انسانا كان ضاحكا
لكنه انسان فيلزم ان يكون هذا ضاحكا فالشرطية مقدمة دالة على الملازمة
والاستثنائية مقدمة دالة على وجود اللزوم وكذا الحال في القياس الاستثنائي
اذا استثنى نقيض التالي اذ اللازم فيه ايضا اما اعم او مساوي ومن نفي الاعم
او المساوي يلزم نفي الاخص او احدا المساوي الاخر ضرورة فانتاجه
ضروري فقس عليه الاستثنائي المنفصل فتأمل واعتراض بعض ههنا بان
القول بان الشكل الاول منتج جزء من المنطق يخالف لما سبق من تعريف
القانون لان الفروع المندرج تحته بديهى الانتاج فلا يعرف تلك الفروع
المندرجة منه فلا يكون قانونا بالنسبة اليها ومخالف ايضا لما سياتى في آخر
الكتاب من قول المص المسئلة ما يبرهن عليه انا قول ان المسائل فهي القضايا
التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهي
لا تكون الا كسبية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد القول باحتمال كونه غير

كسبية سهو ظاهر فعلى هذا القضايا الغير الكسبية المذكورة في العلم ليست
من مسائل العلم بل من القضايا المستطردة لمناسبتها المسائل او لتوقف
المسائل عليها واما اطلاق الجزء على مثل هذه القضايا بناء على شدة الارتباط
والاحتياج اليها لا انها جزء حقيقة كما يدل عليه كلامه قدس سره ويمكن
ان يجاب على تقدير تسليم جزئية الشكل الاول منتج عن السؤال الاول ان
القضية باعتبار التوصل بها الى معرفة الاحكام الجزئية تسمى قانونا والتوصل
بها اما بان يجعل من مبادئ اكتسابها وذلك اذا كانت تلك الاحكام الجزئية
كسبية او من مبادئ التنبه عليها وذلك اذا كانت بديهية فيها نوع خفا
بالنسبة الى بعض الاذهان الفاصرة (قوله فان قلت اذا كان هذه المباحث
الخ) عبر عن هذه القضايا بالمباحث دون المسائل اشارة الى انها ليست
مسائل كما علم وحاصل السؤال معارضة على بداهة هذه القواعد مستدلا
بانه لو كانت بديهية فلا يحتاج الى تدوينها في الكتب لكن اللازم بط وكذا
الملزوم فيلزم كونها كسبية وحاصل الجواب منع الملازمة مستددا بانه يجوز
تدوينها لقائدتين احدهما كون المباحث المذكورة بديهية خفيا فيحتاج
الى التنبيهات فبسبب التدوين يزول خفاؤها بايراد التنبيهات وثانيهما ان يكون
محتاجا اليها لمسائل الكسبية فيتوصل بها اليها ومن مثل هذه المباحث
المستطردة المعلوم مملوءة (قوله فان قيل استفادة البعض الكسبي الخ) يعني
ان الكسبي ملحوظ في معناه حصوله بطريق النظر كما استفادة انتاج باقي
الاشكال من بداهة انتاج الشكل الاول لطريق النظر وقد فرض ان
الاكتساب بقواعد المنطق فيحتاج في معرفة هذا النظر الى قانون آخر
وهلم جرا فيعود المحذور وحاصل الجواب ان استفادة النظرى من الضروري
قد يكون بطريق نظري وقد يكون بطريق ضروري بناء على كون بعض
اجزاء المنطق بديهيا وبعضها نظريا فلم لا يجوز ان يكون اكتساب النظرى
من الضروري بطريق ضروري في اول الرتبة او في الثاني الى آخره فلا يلزم
الدور او التسلسل (قوله فالكسبي من المنطق الخ) القواعد المنطقية على
هذا بعضها ضرورية كقولنا الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج
اذ لا يتوقف جزم العقل بها الا على تصورات اطرافها التي يكفيها التنبه
على مفهومات اصطلاحية وكما ان القاعدتين بديهيان كذلك الاحكام
الجزئية المندرجة تحتها فانك اذا وقعت على قياس مخصوص على هيئة

الشكل الاول مثلا وعرفت معنى الانتاج جزمتم بانه منتج بلا حقا وبعضها نظرية كقولنا الشكل الثاني او الشكل الثالث مثلا منتج وكذلك الاحكام الجزئية تحتها نظرية ايضا واذا اردنا انكسب النظرية من القواعد المنطقية الضرورية اما وحدها او مع قضايا اخرى ضرورية غير منطقية وربناها ترتيبا جزئيا من الجزئيات التي يكون انتاجها بديها فيحصل لنا العلم بالقاعدة النظرية ولا يحتاج في تحصيلها الى قانون اخرى فان تلك المبادئ الضرورية سواء كانت منطقية او غيرها ظاهرة المناسبة لذلك القاعدة النظرية والترتيب الجزئي الواقع فيهما يدهي الانتاج فلا حاجة في النظر الموصل اليها الى قانون يستخرج هو منه لا في تحصيل مادته ولا في تحصيل صورته وهذا معنى انكسب نظرية المنطق من ضرورية بطريق ضروري فان قيل القسم الضروري مع الطريق الضروري ان كان كافيا في انكسب القسم النظري كفي في سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق والا افقر انكسبه الى قانون آخر فيلزم الدور او التسلسل فلنا ان القسم الضروري مع الطريق الضروري ان كفي في سائر العلوم لم يفتقر الى المنطق اذ معنى الكفاية ان الضروري مع طريقه اذا حصل لاحد يمكن من انكسب النظرية من غير احتياج الى ضمنية واذا حصل لا يمكن من انكسب سائر العلوم بواسطة هذا لا ينشأ في الاحتياج اليها بل بوجهه على ان الكافي في الكافي في الشيء لا يجب ان يكون كافيا فيه لا احتياجه الى الوساطة ايضا قال واعلم ان ههنا الخ المقام محتمل ان يكون بفتح الميم اوضحها على الاول يكون محل قيام الدعوى والاحتياج الى المنطق مضمون الدعوى فيناسب وعلى الثاني يكون عين المدعي مأخوذا من الاقامة فلا يخ عن المساحة وحاصل هذا الكلام دفع المعارضة بعدم صلاحيتها للمعارض بناء على توجيه القانون وفيه امر بعض المصنف في الجملة حيث اجاب بالجل على المعارضة يعني ان المدعي في هذا المقام محتمل على الوجهين المذكورين والدليل قائم ومقصود على الاول ودليل المورد اما بناء على الدعوى الاول او على الدعوى الثاني فان كان على الدعوى الثاني ولو سلم تمامية الدليل لا يكون معارضا لدعوى المستدل لان دعواه ليس هذا وان كان على الدعوى الاول نعم يتم امر المعارضة لكن ليس دليله مستلزما لدعواه لكون دليله اجنبيا بالنسبة الى هذا الدعوى واما احتمال استلزام الاحتياج الى المنطق لاحتياجه الى

الى تعلمه حتى يلزم من بطلان اللازم بطلان الملزم فليس بواقع لجواز عدم الاحتياج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه او لكونه معلوما مع ثبوت الاحتياج الى نفس المنطق في تحصيل العلوم النظرية (قال الش وان فرضنا تمامها الخ) يعني او قدر صحة مقدمات دليلها مع عدم صحتها كما عرفت لا يصلح باعتبار استلزامها النتيجة المعارضة فلا يردانه لا يناسب بعد تسليم تماميتها في كونها في معرض المعارضة اذ التسليم باعتبار المقدمات والتي باعتبار وصف المعارضة (قال الش لانها المقابلة على سبيل الممانعة الخ) اي ابطال دليل الممثل بمقابلة دليل ممانع لذلك الدليل في ثبوت مقتضاه وفسر الجمهور بان المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل التفسير الاول ويقضي ان يعلق المعارضة بالدليل والثاني لعلها المدعي واختار الش الاول لتعرضه على الدليل بناء على ظاهر كلامه لان غرض المورد هدم دعوى المستدل باقامة الدليل على خلافه لا اثبات عدم الاحتياج الى تعلمه بالغرض الاصل فاللايق المستدل التعرض على ذلك الدليل التخليص مدغاه (قوله قبل عليه الخ) القائل هو التفتيزاني لكن المحشى قدس سره حرر خلاصته حيث قال هو لو افقر انكسب النظريات الى المنطق لزم الخ لان المنطق ليس بديها والا لاستغنى عن تعلمه والتالي بطر ضرورة افتقار القوانين المذكورة الى التعلم فتعين ان يكون نظريا والتقدير ان انكسب النظرية محتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر ونفل الكلام اليه حتى يلزم الدور او المناس انتهى لكن هذا التقرير يرد على السارج ان لم يقف على تقرير دليل المعارض على ما حرره في الشرح وان وقف على هذا الاسلوب فلا واما تقرير التفتيزاني يكون من قبيل تغيير الدليل واعتراض من وجه آخر وخ يحاج بجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديها ولا بجميع اجزائه كسبنا بل بعضه بديهي وبعضه نظري (قوله يدل على انتفاءه في نفسه الخ) يعني على معدوميته في النفس اذ المنطق سواء كان تصديقا او ملكة او مسائلا من الامور الذهنية والبداهة والكسبية عارضا له في الذهن وارتفاع الامر من المتناقضين من الشيء المحقق مح فيلزم ان يكون معدوما في الخارج والذهن ليحوز سلب التقيضين عنه لا يقال يجوز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون بمنع الحصول فلا يتصف باحدهما لانا نقول الامور الذهنية تكون على قسمين احدهما من الامور الذهنية المحققة كالامقولات الثابتة في الذهن

لا في الخارج وثانيهما من الامور الذهنية الغير المحققة كتصورات المدونات
الصرفية كشرى الباري وارتفاع النقيضين واجتماعهما والمنطق من القسم
الاول وحاصل الرد ابطال ذلك التقدير باستلزامه خصوص الفساد بانه لو كان
هذا التقرير صحيحا بجميع مقدماته يلزم انتفاء المنطق في نفسه مع ان ثبوته
وتحققه بديهى فيكون هذا الدليل مصادما للبديهي فلا وجه لما قيل من ان
هذا الرد ليس صالحا اذ يلزم من انتفاء المنطق في نفسه انتفاء عدم الاحتياج
اليه بطريق الاووية فثبت المط (قوله ولا تعلق له لكونها الخ) يعنى
لا يتحقق الملازمة بين شرطية القياس الاستثنائي فلا يثبت به المط اذ لو تحقق
الملازمة بين ككون المنطق محتاجا اليه وبين الانحصار الى هذين الشقين
لم يتحقق بين ككون المنطق محتاجا اليه وبين الانحصار اليهما لكونهما
متناقضين واللازم الواحد لا يكون لازما للمتناقضين واللازم في انتفاء ذلك
اللازم ارتفاع المتناقضين وهو محقق لكنها تحققت بينهما فثبت هذه المقدمة
الاستثنائية بقوله اذ يصح الخ فيكون حاصل هذا القول نقضا تفصيليا للدليل
القائل المقرر ويحتمل ان يكون قوله ولا تعلق عطف على قوله يدل على انتفاء
من قبيل عطف العلة على المعلوم بتقدير يدل على انتفائه لا غير ويؤيد هذا
الاحتمال قوله فظهر ان هذه شبهة يمسك بها الخ (قوله وكلاهما بط الخ)
وجه البطلان في الاول لزوم الاستغناء عن تعلمه وفي الثاني لزوم الدور او
التسلسل لما ثبت ان ماهية الاكتساب هو المنطق سواء كان المكتسب تدوريا
او تصديقا فيتوقف اكتساب القانون الموقوف عليه لاكتساب المنطق
على قانون آخر فهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور او التسلسل لازم
فلا وجه لما قيل من ان بيان البطلان على تقدير عدم الاحتياج الى المنطق
بما ذكره غير ممكن اذ على هذا التقدير كسبية الكل يستلزم الدور او التسلسل
بل وازالته الى قانون بديهي غير منطقي قلت سلمنا ذلك الا ان بيان البطلان
بما ذكره غير لازم او يمكن بان يقال كسبية الكل يطلانه خلاف الواقع (قوله
وانا ايضا تقول في تقرير الخ) يعنى ان هذا التقرير يسلم عن الواردات دون تقرير
الشارح وتقرير هذا القائل اذ على هذا التقرير يلزم عدم الاحتياج الى المنطق
فيصلح المعارضة في معرض المعارضة فلا يرد ايراد الشارح وكذا يسلم عن الايراد
على تقرير القائل بان ككون المنطق بديهيا او كسبيا يدل على انتفاء نفسه ولا تعلق له
لكونه محتاجا اليه الخ لان في تقرير المحشى قدس سره يكون لزوم الدور او التسلسل

في اكتساب

في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق فلا يدل على انتفاء في نفسه بل
يدل على بطلان كونه محتاجة اليه في اكتساب النظريات المحتاجة اليه
لكن عدم التفات الشارح الى هذا التقرير مبنى على سوق عبارة المص اذ نفي
اولا بداهة كل المنطق والمنفى يقتضى عدم الاحتياج الى التعلم وهو مدعى
تقرير الشارح وثانيا نفي نظرية كانه والمنفى يقتضى كونه دليلا لبداية كانه
وهذا الاسلوب يقتضى تقرير الشارح وان عكس الامر يقتضى تحيز المحشى
قدس سره وعلى هذا اشتاز بقوله اذ كان المناسب كذا وكذا الخ الظن ان
هذا التقرير للقاضل المحشى لاماهى المعارضة التي اوردها العلامة التفاتا الى
في شرحه للرسالة كما ظنه البعض يظهر بالتأمل لعبارة هذا الشارح (قوله
فلا يحتاج الخ) اشارة الى الكبرى المطوية والنتيجة اذ المذكور يصلح ان يكون
محمول الكبرى والنتيجة والفاء للابتنان وهذا اسلوب حسن واقع في عبارات
(قوله ولم يلتفت الش آه) يقتضى هذا التعبير ان هذا التقرير معلوم للش لكن
لم يلتفت هذا اما مبنى على حسن الظن او على انه مذكور في عبارة شرح
المطالع فلي تأمل (قوله اذ كان المناسب الخ) وذلك لان المعارضة لاى شئ
ثبت يتبعى ان يكون الجواب رداله ولما بني الش التقرير على بداهة الكل
والمحشى على نظرية الكل يكون تقرير الش مناسبيا لكلام المص وان لم يسلم
عن الايراد وتقرير المحشى غير مناسب له وان سلم عن الايراد فالخ مع الش
بناء شرح كلام المص على ما فهم منه ووظيفة الش بيان المراد من
المشروع بخلاف تقرير المحشى فلا وجه لما قيل من انه لا يخفى عليك ان الامر
في ذلك سهل وان هذا القدر من المحذور لا يقتضى عدم التفاته اليها كيف
وقد التفت الى معارضة لا يصلح للمعارضة كما اعترف هو به وهذا اشد محذورا
(قوله لا ان يقتصر على لزومها آه) كما يبادر من ظاهر العبارة وجه المناشئة
انه اذا اشير كذا لا يرد ما اورد على تقرير القائل والا فبطلان (قوله ويتمكن
ان يقال لما بين المص يعنى في حل عبارة المص على الجواب من المعارضة
لا يخفى التقريرات الثلاث من المحذورات المبينة مع انها مساعداة للحمل على
تحقيق بيان حال المنطق بدون الاشارة الى الجواب المذكور بحيث يظهر
من هذا التحقيق ان المنطق ليس مما يستغنى عن تعلمه وتدوينه ولا مما يستغنى
عن تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا اليه لكن الش لم يلتفت الى هذا التوجيه
الشهرة ورود هذا المعارضة في كتب هذا الفن في هذا الموضع وشهرة عين

هذا الجواب والمعارضة في الكتب وان اتحدت في المال لكنها مختلفة بالعبارة
كما في شرح المطالع وغيره (قوله يعني ان المعارضة آه) هذا بيان تعريفها
بان المقابلة المشاركة يقتضي الاثنين واللام للعهد فيقيد مقابلة دليل بدليل
والممانعة كذلك من الطرفين ويقتضي ما فيه الممانعة وهو ثبوت مقتضى
وتلك المقابلة والممانعة ليست موجودة في هذه المعارضة في مانحن بصدده
لان مقتضى احدهما عدم الاحتياج الى المنطق وثانيهما الاستغناء عن
تعلمه وهذان مقتضيان ليسا متماثلين حتى ثبت الممانعة وبعضهم يعرف
المعارضة باقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل ليس بينهما
كثرة تفاوت كما ظن (قال قد سمعت ان العلم لا يتميز آه) اي فضل تميز حتى
كانه احاط بجميع ابوابه احاطة تامة والا لجاز ان يكون تمايز العلوم بحسب
الغايات فانا اذا علمنا ان غاية النحو عدم تطرق الخطأ في المقال وغاية
المنطق عصمة الذهن عن وقوع الخطأ في الفكر جزمنا بالتمايز بينهما
وان لم يتصور موضوعهما لكن التمايز بحسب تمايز الموضوعات تمايز تام حتى
ان من تصور موضوع مسائله احاط بجميع مسائله احاطة ما يعني ان كل
مسئلة ترد عليه علم انه من مسائل ذلك لانه اذا نظر الى محمول المسئلة
فان كان من الاعراض الذاتية للموضوع وكان موضوعها موضوع المنطق
يعلم انها من المسائل والا فلا والغرض من هذا الكلام بيان وجه تقديم بحث
الموضوع على سبيل العموم (قال ولما كان موضوع المنطق الخ) هذا
كلام القوم قال اتباعا لهم والا فالحق ما قاله في شرح المطالع وهو ولما كان
التصديق بالمرضية مسبوqa بالتصور وجب تصدير الكلام بتعريف
موضوع العلم بزياد ان الموضوع وقع محمولا في هذا التصديق فلا بد من تصوره
ليتمكن التصديق بثبوته لشيء واما كلام القوم فلا يخفى من محذور ستقف من
كلام المحشي (قوله لا يتميز عنده الخ) يعني ظاهر كلام الش يقتضي قصر
تميز المطلق بالعلم بالموضوع مع انه ليس كذلك اذ هو يحصل بالغاية والمحمول
مثلا ايضا واما قصر التميز التام فصحيح لكون التميز بالعلم بالموضوع بجهة
وحدة ذاتية دون غيره وصرف المطلق على الفرد الكامل متبادر ومشهور
قد علم ان المراد بالتمييز التام ما كان موجبا لانفراد العلم ووحدته من سائر
وكذا زيادة البصيرة ما كان حاصلا في نفسه سواء كان ذلك التميز والزيادة
حاصلا او لا قبل ملاحظة العلم وتصوره بشيء او بعده فلا مدخل للتمامية

في الحصول اولا او آخر كما وهم اعني التصديق الخ يعني بعد التصديق
بموضوعية الموضوع والاستفهام لا بها الخبر من قبيل الكناية وحاصله
اذا سئل بماذا يكون الجواب مثلا هذا الشيء موضوع ذلك العلم فيحصل
التصديق بموضوعية الموضوع (قوله يتبادر منه آه) وجه التبادر ان
الاخص والاعم بين موضوع المنطق ومطلق الموضوع يكون بطريق
الحمل وهذا يختص بالمفرد والعلم المتعلق بالمفرد يكون تصورا وكذلك كون
العلم بالخاص مسبوqa بالعلم بالعام لا يتصور الا في التصور دون التصديق
فيتبادر منه ان المق في بحث الموضوع تصور مفهوم الموضوع فلاجل هذا
التبادر يعترض بان العلم بالخاص انما يكون مسبوqa بالعلم بالعام اذا اجتمع فيه
الشرطان والا فلا اما اذا اجتمع الشرطان فيكون العام الذاتي جزء للخاص
الذي يكون تعريفه يجمع الذاتيات بناء على ذلك التقدير فيكون الخاص
كلا والعلم بالكل مسبوq بالعلم بالجزء بالضرورة واما اذا اتى احد الشرطين
فلا يلزم هذا كما لا يخفى فاذا منع وجود هذان الشرطان لا يتم الملازمة في قوله
ولما كان كذا وجب اولا تعريف مطلق الخ (قوله وكلاهما ممنوع الخ) اما
الاول فلوسلم كون المقدمة هناك تصور الموضوع يكفي فيه التصور المطلق
سواء كان بالذاتيات اولا واما الثاني ان الموضوع المطلق عارض لموضوع
المنطق وهو المعلومات التصورية والتصديقية اذ هو صفة نهالامن ذاتياتها
بالبداهة فكيف يكون ذاتيا للخاص المذكور فتأمل واجيب بان الخاص
ههنا الخ يعني ان الخاص ههنا مقيد وهو موضوع المنطق والكلام مطلق
وهو موضوع العلم والمراد بهما المقيد والمطلق ومعرفة المقيد موقوف
على معرفة المطلق لان المقيد مطلق مع قيد زائد عليه فيكون المطلق جزء
والعلم بالكل مسبوq بالعلم بالجزء هذا مبني على الفرق بين المقيد بالنسبة الى
المطلق وبين الخاص بالنسبة الى العام فتأمل (قوله ورد هذا الجواب آه)
حاصل الرد ان هذا الجواب مبني على اشتباه العارض بالمعروض وهو مردود
اذ المق ماصدق عليه موضوع المنطق وهو المعروض دون مفهومه وهو
العارض لان المق من المقدمة ما يتميز بها العلم عن سائر فلا يتميز بالمفهوم
حتى يكون مق بالمقدمة بل يتميز بما صدق عليه (قوله وليس ذلك مقيد
الخ) اي بالنسبة الى موضوع العلم بل ماصدق عليه المقيد اعلم ان هذا
السؤال والجواب والرديء على ما يتبادر من كلام انقوم ولا مخالفة للتحقيق

الاني فلذلك ربط اللاحق بالسابق بالعطف لقصد الادخال في تحت فلذلك
(قوله بل الحق الخ) يعني التوجيه الصواب للكلام المنص حيث عرف اولا
مطلق الموضوع دون موضوع المنطق ان ما بعد من مقدمة الشروع
التصديق بموضوعية الموضوع دون تصور الموضوع وفي التصديق يكون
الموضوع المطلق محمولا والتصديق يتوقف على تصور المحمول فيجب اولا
معرفة مفهوم الموضوع المطلق فيتم الملازمة فقد علم ان هذا التوجيه حق
من وجهين احدهما كون المقدمة التصديق بالموضوعية دون التصور
وثانيهما تمامية الملازمة ووجه تقديم معرفة الموضوع المطلق دون توجيه
القوم واسار الى هذا بقوله والحاصل الخ حيث اتى بلوالا تنافية في الاحتمال
الاول مع عدم لزوم الاحتياج وتي باذا الدالة على التحقق في الاحتمال الثاني
وتفرع عليه لزوم الاحتياج واما ما قبل من ان قوله بل الحق في الجواب الخ
يمكن ان يكون جوابا من طرف القوم فيكون المراد من العلم الاول هو التصديق
ومن العلم الثاني هو التصور فلا يرد الاعتراض المذكور فليس بشيء لعدم
مساعدة عبارة القوم وحاصل الفاضل المحشى نعم يمكن توجيه كلام القوم
بتكلف بان يقال قوله ولما كان موضوع المنطق اخص الخ مقدمة ثانية
والمقدمة الاولى مطوية هكذا لما كان مقدمة شروع المنطق التصديق
بموضوعية الموضوع وبلا الشئ الفلاني موضوع المنطق ~~كان~~ المحمول
موضوع المنطق ولما كان من موضوع المنطق اخص من مطابق الموضوع
والعلم بالخاض مسبق بالعلم بالعام فح ان اورد الاعتراض السابق يجاب
بالجواب السابق بان موضوع المنطق مقيد ومطلق الموضوع مطلق ومعرفة
المقيد يتوقف على معرفة المطلق فح يكون الرد المذكور مردودا لان المط
ح تصوره مفهوم المنطق لكونه محمولا لا ماصدق عليه المنطق فبسم الملازمة
(قوله والحاصل الخ) اي خلاصة البيان بناء على ما يبادر من كلام القوم
مع سؤاله وجوابه ورده وحق التوجيه المقابل لكلام القوم في هذا المقام
اي في مقام بحث الموضوع المنطق المطمح على وجهين الاول غير تام لعدم
لزوم الاحتياج وللزوم كون المقدمة تصور ماصدق عليه المنطق مع انه ليس
كذلك والثاني تام لثبوت الاحتياج سواء كان مفهوم الموضوع محمولا في القضية
او موضوعا وثبوت كون المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع وهو الحق
(قال فوضوع كل علم آه) قيل قد اشار المشرح بقوله في ذلك العلم ان الضمير

في تعريف المص ليس راجعا الى كل علم وليس التعريف لما هو موضوع
كل علم اذ ليس لنا موضوع كذلك بل التعريف لموضوع العلم وضمير فيه
راجع الى العلم بحيث ينطبق على كل علم وصرح بادراج لفظ العلم بان المنطق
علم وبادراج لفظ الكل بان التعريف للعلم العام حتى انه اوقال موضوع العلم
لكان مخافة ان يحمل على المنطق بقريضة لمقام انتهى وانا اقول في مثل هذا
التركيب يحمل على التوزيع وان كان بالمساحة حيث اخذ في المعرف اداة
العموم وفي التعريف ذلك العلم مشار الى العلم العام فيكون تعريف موضوع
علم واحد وهو ما يبحث فيه عن اعراض الذاتية الى وكذا ساره لكن اتى بالكل
في المعرف وفي التعريف بلفظ ذلك العلم اشارة الى تعريف كل واحد على سبيل
العموم والمراد من البحث من الاعراض الذاتية الحمل بالعرضي الذاتي على نفس
الموضوع كقولنا في النحو الكلمة اما معرب او مبني او على انواعه كقولنا
الحروف كلها مبنية او على اعراضه الذاتية كقولنا المعرب اما اللفظي او التقديري
او على انواع اعراضه كقولنا اللفظي اما مرفوع او منصوب او مجرور (قال
كبدن الانسان بعلم الطب آه) فان قيل لا يطابق تفسيرهم مطلق الموضوع
لانهم فسروها ما يكون البحث فيه عن اعراضه الذاتية فح يكون الموضوع
معروض تلك الاعراض الذاتية مطلقا لامع قيد وجهة وانتم في الامثلة
المذكورة قيد والمعرض بالجهات المذكورة وجعلوه موضوعات وحي يجب
عليهم تقييد الموضوع او تجريد الموضوعات في الامثلة عن القيود وجعلها
موضوعات قلت هذا السؤال مبني على عدم اعتبار القيد من الموضوع
وخارجا منه واما اذا اعتبر المقيد مع قيده موضوعا فلا يرد شيئا وذلك لازم لان
الشئ الواحد قد يبحث عن اعراضه الذاتية فقد يكون موضوعا لعلم
وعن بعض الآخر فقد يكون موضوعا لعلم آخر كجسم الفلك فان الطبيعي
ينظر فيه من حيث بعض يتحرك ويسكن فيكون موضوعا للعالم الطبيعي
وصاحب الهيئة ينظر فيه من حيث الشكل والمقدار فيكون موضوعا للعالم الهيئة
فاوجعنا موضوع كل منهما جسم الفلك مطلقا لم يتمايز العلمان اما اذا اعتبر
الحيثيان المذكورتان في الموضوع حصل الامتياز بينهما فاذن يجب ان يقول
القيد والمقيد داخل في الموضوع والجموع موضوع او يقول موضوع
كل علم هو الذي يبحث فيه عن اعراضه الذاتية لا مطلقا بل من حيث انه
محل لتلك الاعراض فيطابق الموضوع المذكور في الامثلة (قوله واحد

الضميرين راجع الخ) يعني سواء كان الاول والثاني راجع الى ما الموصولة
والضمير الاخر الى الشيء وعلى كلا التقديرين معنى لما هو هو لذاته مثلا لو قلنا
ان الضمير الاول راجع الى ما الموصولة والضمير الثاني الى الشيء كان التقدير
هكذا الذي يلحق الشيء الامر ذلك الامر هو ذلك الشيء والامر الذي هو
نفس ذلك الشيء ذاته وان كان بالعكس من ذلك بان يرجع الضمير الاول الى
الشيء والثاني الى ما الموصول كان التقدير الذي يلحق الشيء الامر ذلك
الشيء هو ذلك الامر واعلم ان ما يلحق الشيء لذاته قد يكون مقتضى
الذات كالحرارة للنار وقد لا يكون بل لا يكون لثبوته المعروف واسطة
كادراك الامور الغريبة الثابت للانسان والمراد هنا الثاني (قال كالتعجب
الملاحق لذات الانسان آه) التعجب يعرف بانه حالة يغشي الانسان عند ادراك
الامور الغريبة قبيته وبين الانسان واسطة واحدة وهي الادراك ويلزم
الضحك التعجب قبيته وبين الانسان واسطتان التعجب والادراك فعلى هذا
لا يناسب المثال لان التعجب ح ليس من الامور التي يلحق لذاته بل يلحق
بواسطة الادراك وبعضهم يعرف التعجب بنفس ادراك الامور الغريبة
لابلحالة المذكورة فتح يصلح المثال والحق انها هي الحالة المذكورة فتأمل
قيل ان كان بمعنى ادراك الامور الغريبة فهو العارض للانسان بواسطة
جزئية اى الناطق والاحساس وكانه لذلك جعل السيد السند في خواشي
المطالع تمثيل العارض لذاته بالتعجب من قبيل التسامح (قوله فان قلت
العارض للشيء آه) العارض يطلق على مقابل الجوهر وهو ما يقوم بغيره وعلى
المحمول على الشيء الخارج منه والمراد من الاعراض الذاتية المأخوذة
في تعريف الموضوع العارض بمعنى الثاني لكونه محمولا في المثال والتثيل
بمقتضى ان يكون عارضا باعتبار المعنى الاول لان التعجب لا يحمل على الانسان
بما هو بل يقوم به وحاصل الجواب تسليم كون المراد العارض بمعنى الثاني
وحمل التمثيل على مسامحات القوم حيث عبروا عن المشتقات المحمولة بمبدأ
الاشتقاق مسامحة وباعتبار المجاز (قوله محمولا عليه خارجا آه) لكونها محمولا
في المسئلة ومسئلة العلم نظرية والمحمول في القضية لنظرية لا بد وان يكون
خارجا اذا لاقى لا يثبت للذات بعلة لذاته ولا لشيء آخر وكذا الذاتي بعد
العلم بكونه ذاتيا حمله على الذات بذهي لا يند مثل هذا من مسئلة العلم (قوله
واعلم ان العوارض آه) لعرض الاولى اللاحق بالشيء لما هو هو ما يثبت لشيء

ولم يثبت للآخر ولا يثبت للآخر الا وقد ثبت له ومعناه انه عارض لذلك
الشيء حقيقة وليس عارضا لغيره كذلك بل لو عرض لغيره لكان ذلك بتوسط
عرضة للشيء لاعلم ان هناك عروضين بل عرضة واحدة منسوب الى
الشيء اولا وبالذات والى الغير ثانيا وبالعرض كالمشي للحيوان والانسان
فانه عارض لهما عروضا واحدا الا انه الحيوان لذاته والانسان بتوسطه
فقد علم ان الواسطة المنفية في العرض اولى اللاحق للشيء لما هو هو والواسطة
في الثبوت وقد جعل بعضهم الواسطة على ما عرفت الشيخ ما يقرن بقولنا
لانه حين يقال لانه كذا فثبتت منه الواسطة هي الدليل فلما ثبت في الاعراض
الذاتية لم يكن اثباتها للموضوع من المسائل التي تطلب بالبرهان ضرورة
ان الذي بلا واسطة بذلك المعنى بين الثبوت والفاضل المحشى اراد دفع هذه
الشبهة بقوله واعلم ان العوارض الخ وحاصل الدفع ان هذا الشبهة مبينة
على عدم الفرق بين الواسطة في التصديق وبين الواسطة في الثبوت اذ فرقا
بين المقدمة الاولية وبين مقدمة محمولها عرض اولى لان المقدمة
الاولية ما لا يحتاج الي ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق
واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج الى الواسطة في التصديق مع ان لا واسطة
في الثبوت في نفس الامر (قوله واسطة في ثبوتها لها الخ) قال قد سن سره
في حاشية المطالع ثم ان المعبر في العرض الاولى هو اتقاء الواسطة في العروض
وهي التي يكون معرضة لذلك العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي
اعم بشهادة بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولية الجسم
العلمي مع ان ثبوته له بواسطة اتقائه وانقطاعه وكذلك الخط للسطح
وصرحوا بان الالوان ثابتة للسطوح اولا وبالذات مع ان هذه الاعراض
قد فاضت على محالها من المبدأ القياس انتهى وقد علم من هذا ان العارض
في الواسطة في العروض يعرض الواسطة وهذا الواسطة وفي الواسطة
في الثبوت قد يعرضها معا وقد لا يعرض الواسطة فيثبت بينهما العموم
والخصوص المطلق وقد علم ان لهيب النار ولا يمسها واسطة في عروض
الحرارة الماء وان كانت واسطة في ثبوته لانهما ليستا معرضين للحرارة
بل الحرارة عارضة للجسم المنصري عرضا اوليا فيكون عرضها الماء
والنار بتوسط الجزء الاخر واما ان التصور النارية يقتضى الحرارة في جميعها
وان الصورة المائية يقتضى البرودة فلا اعتبار له هناك اذ الكلام في عروض

العوارض لمعروضاتها انه هل هناك واسطة في ذلك المعروض اولا لكن ذلك الفاضل ذكرنا انتفاء الواسطة في الثبوت لتعلق غرض التفرقة بين الواسطة في الثبوت وبين الواسطة في التصديق لذكرها والا فالمراد هنا الواسطة في العروض البتة واللام يتحقق عرض ذاتي اصلا فتأمل (قال كالحركة بالارادة الخ) قبل اى المتحركة بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك بالارادة لا يجوز ان يكون فصيلين الحيوان اذا الماهية الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهما لازمان للفصل اقبا مقامه لجهتها هذا وبهذا يدفع ان الحركة بالازادة فصل الحيوان وبهذا يكون فصلا بعيد اللانسان فلا يكون من الاعراض (قوله وليست بصحيفة آه) لان الاعراض التي يعم الموجودات خارجة عن ان يفيد الموضوع اثر من الاثار المطلوبة له اى عرض من الاعراض المطلوبة للموضوع لان العرض الذي يطلب حله على الموضوع هو العرض الذي يحصل من حله على موضوع العلم واتواعه او اعراضه الذاتية او اتواعها قضية مختصة بذلك العلم ليكون مسئلة منه فيمتاز مسائله عن غيره فهو العرض الذي لا يوجد الا في الموضوع والعرض اللاحق الجزء الاعم يكون اعم من الموضوع ويوجد خارجا عن الموضوع فاذا كان اعم يكون محمولا لغير الموضوع تحقيقا لعمومه فلا يكون مسائل العلوم متميزة عن غيرها وكذلك العرض الذي يعرض للموضوع بواسطة الامر الاخص او المباين لا يبحث عنه في العلوم والتقدم لتحقيق ذلك مقدمة وهي ان العلم قد يكون مرتبة كما اذا اخذنا الموجود مطلقا وبحث عن الاعراض اللاحقة له من حيث انه موجود فهو العلم الالهي ثم اخذنا قسمين من الموجود اعني الجسم الطبيعي وبحثنا عن احوال العارضة له من حيث الحركة والسكون فهو العلم الطبيعي ثم اخذنا قسمين من الجسم الطبيعي اعني الانسان وبحثنا عن اعراضه الذاتية له من جهة ما يصح ويؤول عن الصحة وهو علم الطب فالعلم الالهي هو العلم الاعلى والطبيعي هو العلم الاوسط وعلم الطب هو العلم الادنى فهذه العلوم مرتبة على هذا المتوال وذا عرفت هذا فنقول لا يجوز في العلم عن الاعراض الغريبة وهي الاعراض التي تعرض للموضوع اما لامر اعم او لامر اخص او لامر مباين اما الاعراض العارضة لامر اعم فلانه لو بحث في العلم عنها لوجب البحث من علم الطب مثلا عن احوال العارضة للانسان

من حيث انه موجود او من حيث انه معتبر فيكون المسائل الطبيعية والالهية محبوسا عنها في علم الطب فلا يغير العلم الادنى من العلم الاعلى ويختلط العلمان واما الاعراض العارضة للامر الاخص فلانه لو بحث في العلم الالهي عن احوال العارضة للموجود ومن حيث انه جسم طبيعي او من حيث انه انسان لكان جميع المسائل الطبيعية والطبية محبوسا عنها في العلم الالهي فلا يغير العلم الاعلى من العلم الادنى بل يختلط العلمان واما الاعراض العارضة للموضوع لامر مباين فلانه لو بحث في العلم عن اعراض موضوعه العارضة لامر مباين لكان مسائل العلم المباين محبوسا عنها في العلم فيختلط العلمان المتباينة فقد ظهر انه لا يبحث في العلوم الا عن الاعراض التي تلحق لموضوعها لما هو هو او لامر مساو وهذه قاعدة جلية (قوله او لساوية الخ) اللفظ من المساواة بحسب الحمل كالنضاحك اللاحق للانسان بواسطة الناطق لكن يخرج العرض اللاحق للجسم بواسطة السطح كالاوان والاشكال مع انه من العوارض اللاحقة لما يساويه كما حققه قدس سره في حواشي شرح المطالع فيجعل التباين على المساوي بحسب الوجود والتحقيق حاصله انه لا يلزم بحسب التحقيق (قوله فاما ان يكون عروضه لذاته الخ) معنى لذاته سلب الواسطة لا بمعنى ما يكون منشأ العروض الذات فلانا لما قلنا العلوم وجعلنا الاعراض البحوث عنها في تلك العلوم لا نجد لها يقتضيها ذات موضوعاتها فان الالهي يبحث عن الوجود والقدم والحدث ولا شك ان الموجودات غير واجب الوجود لا يقتضي عروض وجوداتها فلما اعتبر في الاعراض الذاتية اقتضاء ذات الموضوع عروضها لم يكن البحث عن وجود العقول والنفوس والهياويل والصورة الى غير ذلك عن المطالب العلمية في الالهية من مسائلها وكذا الفقه يبحث عن حل الافعال وحرمتها ووجوبها وندها وهي لا يقتضي شيئا من الاحكام والالوجب القول بالحسن والقيح العقليين وكذلك النحو يبحث عن الاعراب والبناء مع ان الكلمات ليست مقتضية ايها وعلى هذا غير من العلوم (قال فالثلثة الاول آه) مثال العرض الاول كالشيء الحيوان فانه كان له ولم يكن لغيره وان كان له يكون بسببه مثال العرض الذي يمرض الشيء بواسطة الغير المباين الداخلى الاعم كالشيء للانسان بسبب انه الحيوان او لاو بسببه واسطته للانسان وهذا بناء على ان الشيء اذا كان غارضا للعلم مع قطع النظر عن الخاص يكون

عروضه للعام اولاً والمخاص ثانياً لكن عروضه للانسان ليس عروضاً آخر
في نفس الامر بل عروضه الحيوان هو بعينه عروضه للانسان مثال العرض
الذي يلحق الشيء بواسطة الغير المبين الداخل المتساوي كالتكلم فانه يعرض
للانسان بسبب كونه ناطقاً مثال العرض الذي يلحق الشيء بواسطة الغير
المبين الاخص كالمضاحك فانه يعرض للحيوان لالذاته بل عروضه للانسان
وعروضه للحيوان في نفس الامر هو بعينه عروضه للانسان (قال لاستنادها
الى ذات آه) يعني من الاستناد الاختصاص بالذات والشمول بافراده اولاً
كما في المعارض للذات او ثانياً كما في المعارض للجزء والمساوي والمختص
بالشيء مستند اليه بخلاف الثلاثة الباقية اما لمعارض بواسطة الاعم الخارج
فقط انه لا اختصاص واما لمعارض بواسطة الامر المبين لمعارضته لا يوجب
الاختصاص لجواز توسطه لعروض ذلك المعارض الى شيء آخر واما
المعارض بواسطة الامر الاخص وان وجد الاختصاص لا يوجد فيه الشمول
الى الافراد (قال فلان الجزء داخل في الذات آه) يظهر من هذا ان المراد
من الذات الماهية دون ما يقابل العرض سواء كانت الماهية قائمة بذاتها
اولاً فتأمل (قال مستند الى الذات في الجملة آه) يعني اذا كان الجزء مساوياً
يستند الى الذات ما يستند الى ذلك الجزء بخلاف الجزء الاعم وقيل بواسطة
مقومة وان لم يكن باعتبار مستندا اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج
المساوي فانه مستند اليه لكونه عارضاً له مساوياً له (قال فلان المساوي يكون
آه) لان المساوي للذات وان تغير مفهومها متحد بالذات وجوداً لازماً للحمل
مواطاة فيكون المساوي عارضاً والذات معروضاً له والمعارض مستند بالمعروض
بالضرورة وما يستند الى المعارض يستند بالمعروض فيلزم استناد المعارض
لامر مساوياً الى الذات لكن بواسطة وهذا القدر من المناسبة يكفي في النسبة
والتسمية (قال كالحركة للابيض آه) ان قيل ان اراد انه خارج عن مفهوم
الابيض فليس لكن الحركة لا تلحق لمفهوم الابيض بل لافراده وان اراد به
خارج عما صدق عليه الابيض فم لان الابيض لا يكون الا في الجسم قلت
ان مفهوم الابيض شيء له الياض واما كونه جسماً او غيره فخارج عن ماهيته
والمعتبر في العروض وان كان الذات لكن الغرابة والذاتية في المعارض
بالنسبة الى مفهوم الذات وهذا الخارج اعم مطلقاً وقد يكون اعم من وجه
كالانسان الذي هو واسطة في الحق الضحك للابيض (قال بواسطة انه

انسان آه) لان الانسان مركب من الحيوان وغيره والمركب من الشيء وغيره
خارج عن الشيء بالضرورة ولا محذور في كون الضحك عارضاً للانسان
بواسطة التمجيد وبواسطة الانسان كان عارضاً للحيوان (قال الش بسبب
النار آه) النار ليست سبباً بنفسها لحرارة الماء بل السبب بمماسستها فيقال اذا كان
مماسسة النار سبباً فالنار بطريق الاولى قال الفاضل المحشي قدس سره
في حاشية المطالع ومن البين ان ليست النار ولا مماسستها واسطة في عروض
الحرارة للماء وان كانت واسطة في ثبوتها فلا يكون المثال المذكور للمباين
مندرجاً في الاعراض التي اعتبر فيها الواسطة في العروض بل الحرارة
عارضه للجسم العنصري عروضاً اولياً فيكون عروضها للماء والنار بتوسط
الجزء اعم فمثال المطابق للقسم الساوس هو الابيض المحمول على الجسم
بتوسط حمله على السطح المبين له (قال يسمى اعراضاً غريبة آه) خبر اقله
والثلاثة الاخيرة يمكن ان يقال قد يبحث عن الالوان في العلم الذي موضوعه
الجسم الطبيعي مع انها عارضة له بواسطة مباينة له كالسطح والجسم
التعليمي مثلاً فكيف بعد المعارض بتوسط المبين عرضاً غريباً فنقول ان مثل
هذه الاعراض وان كانت عارضة بواسطة المبين بحسب الحمل لكنها
عارضه بواسطة المساوي بحسب الوجود والمراد بالامر المتساوي مطلق
المساواة سواء كان في الصدق او في الوجود فان المبين اذا قام بالموضوع
مساوياً له في الوجود ووجد له عارض قد عرض له حقيقة لكنه يوصف به
الموضوع كان ذلك المعارض من الاحوال المطلوبة في ذلك العلم وكذلك
يمكن ان يقال انه يبحث في العلوم عن الاعراض التي تلحق موضوع العلم بواسطة
امر اخص كما يبحث في الطبيعي عن الاعراض المخصوصة بالفلان والعناصر
النباتات والحيوان والجما مثلاً يبحث ان فيه الارض متحركة الى المركز
طبعاً ولا شك ان هذا التحرك لا يلحق الجسم الذي هو موضوع الطبيعي
من حيث انه جسم بل يعرضه بسبب انه عنصر تقبل وكذا يبحث في الهندسة
من الاحوال المخصوصة بالخط والسطح ولا شك انه لا يلحق المقدار الذي
هو موضوع صناعة الهندسة من حيث انه مقدار مطابق بل من حيث
انه مقدار خاص خطاً وسطحاً او جسماً وكذا في جميع العلوم فالقول بالمعارض
الذي يلحق الموضوع بواسطة امر اخص منه عرض غريب لا يبحث
عنه ليس كما ينبغي وانا اقول انه لا يتم ان يبحث في علم الطبيعي ان الارض

متحركة الى المركز طبعاً بل يقال فيه الجسم اما ان لا يكون له حركة اسه
او يكون له حركة من المركز او الى المركز فالمحمول في احد هذه الامور وهو
يلحق الجسم لذاته لا لامراضه وكذلك في سائر العلوم الاعراض الذاتية
قد تكون مختصة بانواع الموضوع لكن بعد مع ما يقابلها او بالرجوع من الاعراض
الذاتية (قوله ان الثلاثة الاول الخ) الغرض بيان وجه التسمية وصحة النسبة
في الاعراض الذاتية وعدم هذا الوجه في الاعراض الغريبة ووجود
مرجح التسمية بالغرابة والاستناد الى الذات يكفي في النسبة والتسمية بالذاتية
وهذا الاستناد ليس في الاعراض الغريبة بل ضد الاستناد وهو الغرابة
فمضى الاستناد كون الذات بحيث يكون الاعراض الذاتية آثاراً مطلوبة
منه كالاتصال بالنسبة الى المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية
والاعراب والبناء بالنسبة الى الكلمة وهذه الكيفية لا يوجد في الاعراض
الغريبة بالنسبة الى الموضوع فيكون الاعراض الذاتية قريبة تامة ونسبة
قوية الى الذات فنسب اليه بخلاف الاعراض الغريبة (قوله وان كانت
عارضه الخ) يشير به الى ان وجه التسمية والنسبة ليس العروض للذات
والا لوجود في الاعراض الغريبة ايضاً والظن ان وجه التسمية باعتبار الذاتية
والغريبة لا باعتبار العرضية اذ العرضية قدر مشترك بينهما والعروض الى ذات
الموضوع يصح اطلاق الاعراض لا القيد المذكورين فلا بد من وجه آخر
وهو الاستناد في الاول والغرابة في الثاني (قال والعلوم لا يبحث اه) والحصص
بالنسبة الى الاعراض الغريبة والبحث عن الاعراض الذاتية للموضوعات
يكون بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض
ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله شكل طبيعي او بان يجعل
نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كالحوان في قولهم
كل حيوان فله قوة المشي والفلك في قولهم كل فلك لا يقبل الحرق والالتيام
او يثبت له ما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم
كقول النخاع الاسم معرب والحرف مبنى او بان يجعل عرضه الذاتي
او نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له او ما يلحقه الامر
اعم بالشرط المذكور مثل كل متحرك بحركتين مستقيمتين لا بد
وان يسكن بينهما هذا تفصيل البحث عن الاعراض الذاتية انما في علم
الاوقد يوجد فيه مثل ذلك كما يظهر لمن تدبر (قال إشارة الى الاعراض الذاتية

الخ) هذا تعليل لطية العلة بناء على ان انحصار البحث عن العوارض
الذاتية يقتضي رفع احتمال كون تلك الاعراض غريبة احتمالاً قريباً او بعيداً
فان قيد بالذاتية وان رفع احتمال القريب لم يرفع الاحتمال البعيد لجواز المجاز
وان اقيم الحد بمقام المحدود يرفع كلا الاحتمالين فيصح عطف قوله واقامة
على اشارة فتأمل ولا تلتفت الى تحير الناظرين (قوله وذلك الخ) اثبات
لانحصار البحث الى الاعراض الذاتية لاشتمال الحصر الثبوت والنفي اتي
بالمقدمتين فقوله والاعراض الذاتية ناظر الى الثبوت فقوله واما الاعراض
الغريبة الخ ناظر الى النفي (قوله والاعراض الذاتية الخ) وبيان كون
الاعراض الذاتية احواله في الحقيقة ان كل شئ له استعداد مخصوص به
فهو بذلك الاستعداد طالب لآثار واعراض معينة هي المسميات بالآثار
المطلوبة اولاً شك انها مخصوصة به لاعامة شاملة له واخره ولا خاصة منه
والمبحث عنه في العلم هو الآثار المطلوبة التي هي منشأها استعداد
مخصوص بالموضوع فيكون احواله في الحقيقة يعني احواله التي يوجد
فيه ولا يوجد في غيره ولا يكون وجودها فيه بتوسط نوع مندرج تحته
فان ما يوجد في غيره لا يكون من احواله حقيقة اي في نفس الامر بل هو
من احوال ما هو اعم منه والذي يوجد فيه فقط لكنه لا يستعد لعروضه
ما لم يصرنوعاً مخصوصاً من انواعه كان من احوال ذلك النوع لامن احواله
الحقيقية فحق هذين الحالين ان يبحث عنهما في علمين موضوعيهما الاعم
والاخص فقد علم من هذا ان معنى الحقيقة هو نفس الامر لا ما يقابل الظاهر
ولا ما يقابل المجاز واما القول بان الاعراض الغريبة ايضاً احوال له في نفس
الامر فليس بشئ اذا الاعراض الغريبة وان صح حملها اذ الوحد وسائطها
باستقلال الوجود من وجود ذلك المعارض لم يبق تلك الاعراض في ذلك
المعارض والاعراض في نفس الامر ليس كذلك فتأمل (قال فنقول موضوع
المنطق الخ) اعلم انه مهد مقدمة اولاً ثم فرع عليه موضوع المنطق رداً
لما سبق الى بعض الاوهام ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على
المعاني وذلك لانهم لما رأوا ان المنطق يقال فيه ان الحيوان الناطق مثلاً
قول شارح والجزء الاول جنس والثاني فصل وكذا التعابير في الحجة
فظنوا ان هذه الاسماء كلها بازاء الالفاظ فذهبوا الى انها موضوعة وليس
كذلك لان نظر المنطق ليس الا في المعاني المعقولة ورعاية جانب اللفظ

انما هي بالعرض قال الشارح في شرح المقاصد وذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه المعقولات الثانية لامن حيث انها ماهي في انفسها ولا من حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهولات او يكون لها نفع في الاتصال اما تصور المعقولات الثانية فهو ان الوجود على نحوين في الخارج وفي الذهن وكان الاشياء اذا كانت موجودة في الخارج يعرض لها في الوجود الخارجي عوارض مثل السواد والبياض والحركة والسكون كذلك اذا تمثلت في العقل عرضت لها من حيث هي ممثلة في العقل عوارض لا يتحاذى بها امر في الخارج كالكلية والجزئية فهي المسماة بالمعقولات الثانية لانها في المرتبة الثانية من التعقل لان المنطق يبحث لما ثبت من التمهيد قضية كلية وهي كل ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيستدل على كون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق بسهولة الحصول ضم الصفري الى تلك القضية هكذا معلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق لانها ما يبحث عنه المنطق عن اعراضها الذاتية وكل ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية هو موضوع العلم وهو المنطق فينتج المط والمقدمات والنتيجة كلها مذكورة (قوله ليس المراد انها الخ) ان المص والشارح اطلقا المعلومات فيجتمعا اجرائها على اطلاقها اذ ليس علوما مشتركة في هذا الموضوع حتى يتميز بالقييد والحجية ويحتمل ان يقيد بقريضة سياق كلامهما والحشي حمل على التقييد ليطابق الواقع اذ في الواقع لا يبحث في المنطق عن جميع احوال المعلومات التصورية والتصديقية ولا يتعلق غرض المنطق لجمعها على هذا التحقيق لا يرد شي على مقدمات الدليل بناء على اضافة العوارض المفيدة للاستغراق (قوله مقيدة الخ) حال من ضمير المنصوب وهو اسم ان وفي ان معنى الفعل فيصح وقوع الحال منه يمكن ان يقال ان فائدة هذا التقييد بيان اشتراك الموضوعات المتعددة اذ لا بد من ان يكون موضوع العلم شيئا واحدا او اشياء متعددة مناسبة في امر واحد ذاتي او عرضي معتد به فيكون المعلومات التصورية والتصديقية مشتركة في صحة الاتصال لا في نفس الاتصال على ما افاده المحقق قدس سره لان الاتصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية للموضوع يبحث عنها في المنطق فاذا كانت تلك المعلومات مقيدة بالاتصال نفسه لا يمنع كون الاتصال مجعولا عنه في هذا العلم لانه

ح يكون

ح يكون قيد للموضوع وما هو قيده داخل فيه اوفي حكمه وهو في لزوم كونه مسلما في ذلك كالموضوع اذ لا بد في كل علم من كون موضوعه مسلما للثبوت فيه بخلاف صحة الاتصال فانها قيده وليس مجعولا عنها فيه ومعنى صحة الاتصال كون البحث عن المعلومات بحيث لوروي والثقت اليه لا يمكن الاتصال الى مط اطرى واما الاتصال بالغسل فليس بل لازم (قوله وذلك لان المنطق آه) بيان كون المراد انها موضوع مقيدة بصحة الاتصال لا المطلق لوقوع البحث كذلك في الواقع لكن الوقوع في نفس الامر لا يستلزم مطابقة البيان اجمالا لما في نفس الامر لجواز الخطأ في البيان اجمالا والاولى ان يسوق القرينة الى الارادة من السياق والسياق والقرينة اما اشتهاى حذف الحشية في مثل هذا المقام واما حمل اللام في المعلومات على العهد اوسباق كلام المص فتأمل (قوله وهي الاتصال وما يتوقف الخ) لا يقال لا مسئلة في المنطق مجعولها الاتصال البعيد او الابعد فلا يكون عرضا ذاتيا يبحث عنه فيه لانا نقول المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصديقات لكن لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل وكانت مشتركة في معنى الاتصال عبر عنها به على سبيل الاجمال قطعا للتطويل اللازم من التفصيل واما الاتصال القريب فواقع كما يقال ان الموجبتين الكليتين في الشكل الاول ينتج موجبة كلية والمحمول في هذه المسئلة ينتج ومعناه يوصل الى الموجبة الكلية وهكذا في قولنا الحد مستلزم للمحدود اى موصل له فوجد مسئلة مجعولها الاتصال القريب واما الاتصال البعيد والابعد فلا يوجد مسئلة يكون شي منها مجعولا فيها (قوله بل يبحث عن احوالها باعتبار آه) لا يقال اذا كان موضوع المنطق هذه المعلومات بهذه الحشية كان المجموع موضوعا له فلا بد لهذا المجموع من عرض ذاتي حتى يبحث المنطق عنه ولا عرض ذاتي بهذا المجموع يبحث المنطق عنه لانا نقول ليس المجموع موضوعا له بل موضوعه التصورات والتصديقات من حيث انه محل لهذه الحشية لا بان يكون المجموع موضوعا فانها محل وحال والموضوع هو المحل لا المركب منهما وان كان الحال معه كقولنا القول الشارح موصل الى مط تصوري فالحشية جزء لهذه القضية لانها مجعول والمحمول جزء القضية وخارج عن الموضوع (قوله ككونها موجودة الخ) اي كونها من الامور المحققة اثباته في الذهن وفي نفس الامر او من الامور

الاعتبارية الغير الموجودة في نفس الامر او من الوهميات الصرفة كانياب
 الاغوال وتصورات المحالات ومعنى كونها مطابقة لماهية الاشياء وعدم
 مطابقتها يحتمل ان يكون باعتبار الصدق والكذب اذ الصورة الحاصلة مطابقة
 لذى الصورة في الصدق وغير مطابق في الكذب وان يكون باعتبار ان
 المعلومات الذهنية كالموجودات الخارجية في الاحكام الثابتة في ظهور
 الآثار والاحكام وان يكون باعتبار ان الحاصل في العقل هو شبح يخالف
 لماهية الاشياء او هو عين ماهية الاشياء ففي الاحتمال الاول يرد ان المنطقي
 يبحث عن المعلومات باعتبار الصدق والكذب حتى يحتمل من مبادئ البرهان
 من مبادئ المفالطة واما في الاحتمالين الآخرين فلا يكون البحث بهذا الاعتبار
 من مسائل المنطقي بل هو وظيفة الفلسفة الكلية الباحثة عن احوال
 الموجود مطابقا من حيث هو هو (قوله فلا يبحث المنطقي الخ) اما البحث
 باعتبار وجوده وعدم وجوده فليس من وظيفة المنطقي لان تصديق وجوده
 لزم ان يكون مسلم الثبوت مبرهنا في علم آخر والا لزم الدور واما غيره من غير
 حثية الاتصال لا يحصل العصمة عن الخطأ في الافكار مع ان غرض
 المنطقي العصمة (قوله فموضوع المنطق مقيدة آه) تفريع على قوله لان
 المنطقي ونتيجة له وبها يحصل القرينة المراد ودفع بقوله لا بنفس الاتصال
 ما يقال ان الموضوع وقيد الموضوع لا بد من ان يكون مسلم الثبوت في العلم
 المط والدفع يحصل ايضا بان يقال ان قيد الموضوع هو الاتصال المطلق
 والبحث عنه هو الاتصال بخصوص كما قرر في حواشيه لشرح المطالع
 فان قيل صحة الاتصال بمعنى الاستعداد الى الاتصال يوجد في جميع المعارف
 والحجج الواقعة في المنطق وسائر العلوم بل في جميع المعلومات التي من شأنها
 الاتصال فيلزم ان يبحث في المنطق عن جميع المذكورات مع انه ليس كذلك
 وان ارادوا بالمعلومات التصورية والتصديقية مفهوماتها يلزم ان لا يكون
 المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات مسائله لا يلحقها
 من حيث هما بل لا مراحض فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض
 المعلوم التصوري الا من حيث انه ذاتي والاتصال الى الحقيقة المعروفة لا يلحقه
 الا لانه حد وكذا ذلك لا يمكن ان يكون الى السالبة الضرورية لا يعرض المعلوم التصديقي
 الا لانه سالب ضرورية ونتاج المطالب الاربعة لا يلحقه الا من حيث انه
 مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك قلت المراد من المعلومات

التصورية والتصديقية ما صدقت هي عليه من حيث انها يصح بها الاتصال
 الى تصور ما او تصديق ما لا الى تصور مخصوص والحدود والحجج المستعملة
 في العلوم لا تدخل لخصوصياتها في الاتصال الى مطلق التصور والتصديق
 بل انما توصل اليه من حيث انها حدود وحجج اطلاقا واجمالا وهي بهذه
 الحثية موضوع المنطق ويبحث عن احوالها (قال لانها يبحث عنها آه)
 هذا لاثبات الصغرى حاصلة ان المنطقي يبحث من حيث انها توصل الى
 مجهول تصوري او مجهول تصديقي وكذلك يبحث عنها من حيث يتوقف
 عليها الموصل الى التصور والموصل الى التصديق قريبا كان او بعيدا واذا كان
 كذا كان المبحث عنه موضوعا والبحثيات احوالا ثابتة له وتلك البحثيات
 الاتصال الى المجهولات والاحوال التي يتوقف عليها الاتصال وهذا الاتصال
 والاحوال المذكورة عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذاتها فيلزم
 ان يكون المنطقي باحثا عن الاعراض الذاتية لهما * واعلم ان البحث ههنا بمعنى
 الحمل ومدخول عن قد يكون محمولا وقد يكون موضوعا في المسئلة وهما الموضوع
 فالضمير راجع الى المعلومات التصورية والتصديقية قوله ومن حيث بيان البحث
 يعني يكون الاتصال محمولا يدل على هذا قوله كما يبحث عن الجنس وكما يبحث
 عن القضايا وقوله وبالجملة المنطقي يبحث عن احوال المعلومات التي هي اما
 اتصال الخ ومن ذهب الى ان ضمير عنها راجع الى الاعراض بخلاف المضاف
 فقد سهى سهوا وبني عليه التوجيهات الفاسدة اشتملها حمل القيد الحثية
 على التعليل فيلزم ان يكون الاتصال خارجا من الاعراض الذاتية مع بطلانه
 في نفس الامر يفسد عرض الشارح من هذا البيان فتأمل سائر المقام (قوله
 احوال المعلومات التصورية ثلثة اقسام الخ) لان المعلومات التصورية
 المبحث عنها في المنطق اتصال قريب واتصال بعيد واتصال ابعده لانها
 يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول اتصالا قريبا اي
 بلا واسطة ضمنية كالحد والرسم واتصالا بعيدا ككونها كلية وجزئية وذاتية
 وعرضية وجنسية وفضلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور
 مالم ينضم اليه آخر كاتصاف الجنس للفصل والعرض العام الخاصة وغير
 ذلك ويبحث عنها من حيث انها توصل الى التصديق اتصالا ابعدا اي متوقفا
 على اعتبار ضمنية بعد اخرى فعلى هذا يكون اقسام الاعراض الذاتية ثلثة
 الاتصال وما يتوقف عليه بعيدا او ابعدا كالكلية والجزئية والموضوعية

والمحمولية فان قيل ان التصديق لا ينسب من التصور فكيف هذا الحال
قلنا فذلك باعتبار الايصال القريب والبعيد دون الابدع والمقدم والنال
في الايصال كالموضوع والمحمول فانها لما لم يكونا قضيتين بالفعل كان
الادراك المتعلق بهما تصورا في الحقيقة الا ان بعضهم اعتبر الظاهر فعدهما
تصديقا وجمعهما مع القضية فعلى هذا كان الاولى به ان يعتبر الايصال
الابعد في التصديقات بالقياس الى التصديق فلذلك اعتبر الفاضل المحشي
الظاهر فجعل كون المعلومات مقدماتا وتاليا من احوال المعلوم التصديق
وجعل كون المعلومات موضوعات ومحمولات من احوال المعلوم التصوري
فتأمل (قوله توقفا قريبا آه) اي بلا واسطة بين الايصال وبين هذه الحال
لكن المعلوم بهذه الحال موصل ببعيد (قوله كلفة وجزية وعرضية آه) كون
هذه الامور من الاعراض الذاتية ان الكلية عارضة لما هو هو لبعض الامور
التصوره واذا تصورنا الناطق عرض له الذاتية بواسطة ما يساويه اعني
كونه جزءا لماهية الانسان والفصلية بواسطة كونه جزءا من صاها واذا تصورنا
الجوان عرض له الجنسية بواسطة كونه جزءا غير مختص واذا تصورنا الضاحك
عرض له العرضية باعتبار كونه خارجا عن ماهية الانسان وخاصة باعتبار
اختصاصه لافراد الانسان واذا تصورنا الماشي عرض له الكون عرضا عاما
بواسطة عدم اختصاصه بافراد الانسان (قوله فان الموصل الى التصور آه)
يعني التعريفات يتركب من ماصدق عليه هذه الامور بناء على التحقيق وهو
لزم التركيب في التعريفات ومن جوز الافراد فيها فدخل الايصال بالفصل
وحده والخاصة وحده في القسم الاول (قوله بلا واسطة الخ) لكون ماصدق
عليه هذه الامور يكون جزءا للموصل الى التصور بلا واسطة وجهة التوقف هي
الجزئية واما كونه ذاتيا وعرضيا وجنبيا وعرضا عاما ليس جهة توقف الايصال
نفسه بل الايصال بالكنه او بالوجه يتوقف عليه فلا يثبت به الواسطة بين
الايصال المطلق وبين هذه الاحوال فلا يضر عروض الذاتية بواسطة الجزئية
(قوله وذكر الجزئية ههنا الخ) لان الجزئية الحقيقية لا يصال له كالا يصال اليه
وقبل له ايصال ابعد بالنسبة الى التصديق قلت هذا الايصال ليس من حيث انه
جزء بل من حيث انه موضوع وايضا الايصال المذكور بالنسبة الى الايصال
بالتصور (قوله ونالكها ما يتوقف عليه الايصال الخ) لان ماصدق عليه
الموصل الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من الموضوع والمحمول

فالا يصال يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا
فان قيل لم لم يعتبر في الموصل الى التصور الايصال الابدع واعتبر في الموصل
الى التصديق حيث قال ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديق مع انه
يمكن ان يتعبر في الموصل الى التصور الايصال الابدع ككونه كليا وذاتيا
وعرضيا والا يصال البعيد ككونه جنسا وفصلا وخاصة قلت كان الموصل
الابعد في الموصل الى التصور والموصل البعيد يعرض لذات واحدة فان
معرض الجنس الذي هو الحيوان بعينه معروض الكلي والذاتي وكذا
معرض الفضل هو بعينه معروض الكلي والذاتي واما الموصل الابدع
في الموصل الى التصديق وهو الموضوعات والمحمولات فليس معروضه بعينه
معرض الموصل البعيد وهو القضية وعكس القضية وتقيضها (قوله
واما احوال المعلومات آه) كذلك للمعلومات التصديقية ايصالا قريب
وايصالا بعيدا وايصالا ابعد لانها يبحث عن التصديقات من جهة انها
توصل الى تصديق مجهول ايصالا قريبا كالقياس والاستقراء والتبثيل
او بعيدا ككونها قضية او عكس قضية او تقيض قضية فانها ما لم ينضم اليها
ضميمة لا توصل الى التصديق ويبحث عن التصديقات من حيث انها توصل
الى التصديق ايصالا ابعد ككونها مقدمات وكوالى فانها انما توصل اليه
اذا انضم اليه امر آخر يحصل منها القضية ثم ينضم اليها ضميمة اخرى حتى
يحصل القياس الاستثنائي استقامة او خلفا فيكون للمعلومات التصديقية ثلثة
اقسام من الاحوال فالا يصال الى التصديق بالمجهول عارض للمعلوم التصديق
المركب من مقدمات مشتملة على شرائط مخصوصة لذاته سواء كان ذلك
الايصال الى يقين او ظن قوي او ضعيف وكونه قضية بالحقة لما هو هو وكذلك
بعض القضايا بالحقة لذاتها انها عكوس لقضايا اخرى وتقايض لها (قوله
وذلك في مباحث القياس آه) القياس يطلق على قدر مشترك بين جميع الادلة
سواء كانت مفيدة لليقين او لا وقد يطلق على الاستدلال من الكلي الى الجزئي
او من الجزئيات المتحصرة بين النقي والاشيات وبهذا المعنى يقابل الاستقراء
والتبثيل والاستقراء هو الاستدلال من الجزئيات المستقراء غير متحصرة
بين النقي والاشيات الى الكلي والتبثيل من الجزئي الى الجزئي وهو القياس الفقهي
وهما يفيضان الظن القوي (قوله فان المقدم والنال آه) هذا اشارة الى
الفرق بين اطلاق القضية حيث جعل الموضوعية والمحمولية من احوال

المعلومات التصورية والمقدّمة والثانية من احوال المعلومات التصديقية مع ان كل منهما تعرض لطرف القضية وطرف القضية معلوم تصوري لاحكم فيه حقيقة سواء كان جملة او شرطية مع ان الشارح جعل احوال اطراف القضية مطلقا من احوال المعلومات التصديقية كما يشعر بعبارة هنا وصرح في شرح المطالع وحاصل الفرق ان اطراف القضية الشرطية وان لم تكن قضية بالفعل لكنها قضية بالقوة القريبة الى الفعل فلهذا عدوا من المعلومات التصديقية فجعل احوالها من احوال المعلومات التصديقية واما اطراف الجملة ليست قضية بالفعل ولا بقوة القريبة الى الفعل فعدت من المعلومات التصورية فجعل احوالها احوال المعلومات التصورية قبل ان يبحث عن المعلومات التصورية لا يخصص فيما يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفا بعيدا بل قد يبحث عنه من حيث يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفا قريبا كما يبحث عن موضوع الكبرى بانه يجب ان يكون بعينه محمولا للصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد الايصال توقفا قريبا لا توقفا بعيدا انتهى فيه بحث اما الاول لا يتم توقف الايصال عليه توقفا قريبا كيف ان هذا الاتحاد من شروط الشكل الاول والموقوف عليها قريبا هو المقدمات وشروطه من مبادئ بعيدة بالنسبة الى الايصال واوسلم لا يكون هذا من مسئلة المنطق بل انه لا بد من تكرار الاوسط وذلك مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى وقبل ان يبحث عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف عليه الايصال الى التصديق توقفا بعيدا لا يخصص فيما بعد قضايا تجوز او ساحة بل يبحث من هذه الجهة عن المعلوم التصديقي بالفعل اكثر من ان يحصى فان مقدمي القياس من حيث انها يتركب عنهما القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا قريبا ومن حيث يتوقف عليهما صورة القياس يتوقف عليهما الايصال توقفا بعيدا بل المعلوم التصديقي على مذهب الحكماء اعني الحكماء مما يتوقف عليه الايصال توقفا بعيدا ابدا لانه ليس في القياس الاجزى الجزئية انتهى وفيه بحث ان المحشى قدس سره لم يدع الانحصار وان توقف القياس على المقدمة اعم من ان يكون باعتبار مادته وصورته وباعتبار مجموعهما وتوقف الايصال الى المقدمات من اي جهة كان يكون توقفا قريبا على انه ليس للمقدمتين احوال يبحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس وتوقف صورة القياس نفسها عليها لا ينفع في بروت

التوقف البعيد بالقياس الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكماء الحكم بط لتصر بحكمهم بان المصدق به عبارة عن القضية (قال من حيث انها كيف الخ) متعلق يبحث والجنسية والفصلية من مبادئ القول الشارح وهو مركب البتة والبحث عن مبادئه يكون بحسبة التركيب منهما حتى يوصل المركب الى المطلق والمراد بكيفية التركيب الكون جوابا بالسؤال بكيف وهو الهيئة المخصوصة للمركب التام وكذا قوله كيف تؤلف فتصير قياسا اذا الغاء واللام الداخلتان على الغاية تقتضيان ان يكون ذي الغاية هو الهيئة المخصوصة وكيف الاستغناء لا يصلح لهذا على ما لا يخفى (قال الش وبالجمله آه) اي خلاصة الكلام المفصل وفائدة هذه الخلاصة التوطئة لقوله وهذه الاحوال عارضة الخ وعروض هذه الاحوال لذاتها قد تبين بما قررنا انما فتذكر (قال لذاتها آه) اي لا امر غريب عنها كالاخص والاعم فيشمل على ما يلحق لذاته او لا امر يساويه وعروض هذه الاحوال بملاحظة قيد الحبسية في المعلومات تصورية او تصديقية مثلا المعلومات التصورية من حيث يصح الايصال بها الى المجهول التصوري يكون حبا بالهيئة المخصوصة فيوصل به الى المطلق فيعرض الايصال لذاته وكذا المعلومات التصديقية مالم يكن مركبة من الصغرى الموجبة والكبرى الكلية لم يصلح الايصال الى المطالب الاربعة ومالم يصلح لذلك لا يكون موضوعا للعلم واذا حصل هذا التركيب فيوصل الى المطلق فلا يصال بعرض له لذاته وكذا المعلوم التصوري مالم يتصف بالذاتية الاعم لم يصلح للجنسية ومالم يصلح للجنسية لا يكون موضوعا للعلم ومالم يتصف بالذات الاخص لم يصلح للفصلية ومالم يصلح للفصلية لا يكون موضوعا للعلم وقس عليه الباقي فلا يرد ان عروض الايصال للمعلومات بواسطة التركيب وكذلك عروض الجنسية والفصلية ومحموه المعلوم مثلا بواسطة عروض الذاتية الاعماله وبواسطة عروض الذاتية الاخص وغير ذلك فتأمل (قال المص قد جرت العادة آه) قيل الفعل الاختياري اذا دام او غلب يسمى عادة واذا خلا عنهما بل كان قليلا يسمى نادرا فقوله وقد جرت العادة يدل على ان الغالب عندهم القول الشارح والحجة بخلاف المعرف والدليل (قال الش وقد عرفت ان الغرض من المنطق آه) الغرض من هذا الكلام بيان وجه التسمية للموصل الى التصور والموصل الى التصديق خاصة دون بيان تسمية مبادئهما مع انه صرح اولا ببيانهما معا والمراد من الغرض المقصود الاصل

حيث علم في بيان مساس الحاجة ان الحق الاصلي تحصيل العلوم النظرية من العلوم الدينية وما هو الا بالفكر وليس بصواب دائما فاحتاج الى المنطق لتصحيح الفكر وغاية المنطق وان كان العصمة عن الخطأ لكن ليست مقصودة اصالة بل لتحصيل العلم النظري وكذلك قد علم من قوله لان المنطق يبحث عنها من حيث انها يوصل الى مجهول آه ان الحق من المنطق معرفة الايضال الى المظالم المجهول فيكون الغرض منه استحصال المجهولات والمراد بالتسمية الوضع العرفي لامن الاسماء الغالبة التي يوهم قوله وقد جرت العادة اذ لا حاجة اليه فيبقى ان يقال وسهوه بكذا مثلا يمكن ان يقال وجه ذكر هذا القول ان الموصل الى التصور والموصل الى التصديق كذلك المجهول ينقسم الى مجهول غائبان (قوله لما انحصر العلم في التصور آه) حاصله ان الجهل البسيط يقابل تقابل الغدم والملكة والاعدام انما تميز بملكاتها ولا تنقسم الا بانقسامها فكما ان المعلوم ينقسم الى تصوري وتصديقي كذلك المجهول ينقسم الى مجهول تصوري اى مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصورا والى مجهول تصديقي اى مجهول اذا ادرك كان ادراكه تصديقا فيكون نسبة المعلوم الى التصور والتصديقي من قبيل نسبة المحل الى الحال او نسبة المتعلق الى المتعلق ونسبة المجهول اليهما من قبيل نسبة القابل الى المقبول (قوله انحصر المعلوم آه) لان انحصار المتعلق وهو العلم في الشيء يستلزم انحصار المتعلق وهو المعلوم بذلك الشيء والا لزم وجود معلوم بدون تعلق علم وهو محال كذا يلزم من انحصار المعلوم بوصف المعلوماتية الى المتصور والتصديق به انحصار العلم بهما (قوله وذلك آه) اى بيان كون الموصل الى التصور مركبا في الاغلب ثابت بان اقسام الموصل الى التصور اربعة اثنان منها مركب قطعا واثنان منها قد يكون مركبا وقد يكون مفردا وكونه مركبا اغلب في اقسامه وبهذا الوجه يرجح التسمية بالقول وقد علم ان الاغلبية بحسب الاقسام وقيل لاغلبية بحسب الاستعمال وفيه بحث لان الغلبة بالاستعمال لا يرجح التسمية على سائر التسمية لجواز ان يكون الغلبة في الاستعمال قليلا ونادرا بحسب الاقسام فتح الامر بالعكس فتأمل (قوله فان قلت القول الشارح آه) حاصل السؤال نقض باستلزام الثاني بين الكلامين حيث عرف النظر اولا بترتيب امور وهو يقتضي التركيب في الموصل الى التصور وقال ههنا انه مركب في الاغلب يقتضي جواز الافراد فيه فيلزم المناقاة وحاصل الجواب تسليم السؤال في الجملة

في الجملة

في الجملة وحل الكلام على المساحة حيث اختلط المذاهب لان من جوف التعريف بالمفرد عرف النظر بتخصيل امر او ترتيب امور ومن لم يجوز عرف النظر بترتيب امور والمص اخذ في تعريف النظر مذهب من لم يجوز التعريف بالافراد واخذ هنا لك مذهب من جوف التعريف بالافراد والتحقيق في هذا المقام ان النظر عرف بترتيب امور معلومة او مظنونة للتأدي الى امر آخر ونقص بخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما واجيب عنه بانه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية مخصصة لانهما بحسب مفهومهما اعم من المحدود فلا يتصور الانتقال منهما اليه الا مع امر زائد يكون بينهما بترتيب وايضا هما مشتقان ومعنى المشتق شيء المشتق منه فهناك تركيب قطعا وكلاهما مردودا ما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرجها عن كونه حدا لا ان يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج واما الثاني فلامد م انحصار التعريف بالمفرد في المشتقات والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائزة عقلا فيكون هناك حركة واخذة من المظن الى المبدأ الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المظن من غير حاجة الى قرينة الا انه لم ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للاصناعة والاختيار فيه مزيد مدخل فلم يلتفتوا اليه وخضوا احد النظرى بما هو المعترف به فعلى هذا التحقيق يمكن الجواب عن طرف المص بلا مساحة حيث عرف اولا النظر على وجه التحقيق وهنا في بيان وجه التسمية ذكر الشارح مذهب الضعيف بناء على اشتراك المذهبين في التسمية ووجه التسمية ظاهر بناء على التحقيق لكونه مركبا في الكل وخفى بناء على مذهب الضعيف فظاهر ووجه صلاحية لوجه التسمية فتأمل (قال الشارح وابطاحه آه) اما بالكثرة او بالوجه فيجوز في جميع اقسام المعرف والزيادة والاطلاق العام على الخاص يرجح التسمية بهذا الاسم (قال الشارح لان من تمسك به الخ) يعنى ان الموصل الى التصديق مائة الغلبة على الخصم حال الاستدلال دون سائر حاله فيكون المناسبة اما السببية ان كان الحجة مصدرا وان كان مائة بمعنى الحجة العموم والخصوص (قال الشارح من حج بحج الخ) اى مأخوذا من معنى حج بمعنى غلب لا بمعنى قصد الحج في الاصل القصد وفى العرف قصد مائة لذلك وبهذا وجه البرهان وخاذه فحججه من باب زناى غلبه بالحجة وفى المثال الخ فحججه في الصحاح (قال الشارح ويحب تقديم الخ) هذا مبروع الى ترتيب الابواب

وان ايها يقدم وايها يؤخير والموصل الى التصور يستحق التقديم بحسب
الوضع لانه لما كان مقدما على الموصل الى التصديق طبعاً يجب تقديمه عليه
وضعا اى يستحسن * اعلم اولاً ان النظر في الموصل الى التصور اما في مقدمته
وهو باب الكليات الخمس واما في نفسه وهو باب التعريفات وكذلك النظر
في الموصل الى التصديق اما فيما يتوقف عليه القياس وهو باب القضايا
واحكامها واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس او باعتبار المادة
فهو باب من ابواب الصناعات الخمسة لانه ان وقع طناً فهو الخطا او يقيناً فهو
البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف والتسليم فهو الجدل والافه
المغالطة واما الشعر فهو لا يقع تصديقاً ولكن لافادته الخيل الخارجى
بحرى التصديق من حيث انه يؤثر في النفس قبضاً او بسطاً في الموصل
الى التصديق وربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل الابواب عشرة تسعة
منها مقصودة بالذات وواحد مقصود بالعرض كذا حقق خلاصة المنطق
اجمالاً (قال الشان لان الموصل الى التصورات الخ) اى الادراكات السازجة
والموصل الى التصديق التصديقات اى الادراكات مع الحكم (قوله وذلك
لان الموصل آه) بيان الموصل القريب والبعيد تصوراً او تصديقات اشارة
الى ان دليل الشرح مسوق لاثبات تقديم مباحث الموصل الى التصور سواء
كان بطريق المبدئية كمباحث الكليات الخمس او المقصدية كمباحث القول
الشارح اذ الغرض من قوله يجب تقديم بيان ترتيب ابواب الكتاب في الواقع
على مباحث الموصل الى التصديق سواء كان بطريق المبدئية كمباحث
القضايا واكمامها او المقصدية كمباحث القياس وانواعها واشتار الى هذا
بقوله لان الموصل الى التصور التصورات بصفة الجمع دون التصور وكذا
الثاني فعلى هذا يلزم ان يراد من الموصل الاعم الشامل للقريب والبعيد
ليوافق الدليل المدعى واما الموصل الابعد في التصور على ما قاله قدس سره
والموصل الابعد في التصديق فليس لهما بحث مستقل في الواقع ولا مدخل
لهما في التقديم والتأخير فلا وجه للتعرض لهما على انه ليس موصلاً ابعداً
في التصور بالنسبة الى التصور بل بالنسبة الى التصديق وهو لا يضر بتقديم
الموصل الى التصور على الموصل الى التصديق بل يؤكد (قوله وبهما من
قبيل التصورات آه) قبل فيه اشارة الى ان في كلامه الموصل الى التصور
التصورات مساحجة اذا الحد والرسم هما التصورات لا التصورات ثم يصح

ان يقال هما من قبيل التصورات بلا مساحجة لان قبيل الشئ يتناول الافراد
ومطلقاته ايضا انتهى انا اقول ان الحدود والرسوم ونحوهما لهما جهتان
جهة متصورتها وجهة تصورهما والفرض ههنا يحصل باعتبار جهتها
الثانية والا لم يتم الدليل مع ان الموصل بهذه الجهة في الحقيقة اذ الموصل
الى العلم العلم بالمعلوم دون المعلوم بنفسه واذا كان هناك مساحجة يلزم ان يراد
التصورات والتصدقات فتأمل (قوله والموصل البعيد هو آه) قبل هذا
الكلام لافادته الحصر من الجانبين يقتضى ان لا يكون الموصل البعيد الى
التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضى ان
لكل واحد منهما موصلاً بعيداً حتى يرد انتقض بالتوسع والعرض العام
على ما وهم انتهى انا اقول ان ضمير الفصل قد يكون لجر داتاً كذا اذا وجد فاء
يفيد قصر المستند على المستند اليه او قصر المستند اليه على المستند وههنا المستند
اليه المعرف بلام الجنس يفيد قصر المستند اليه على المستند كقولهم الكرم
هو النقيض وههنا كذلك يفيد قصر الموصل البعيد على الكليات الخمس
دون العكس فلا يرد السؤال بالنوع والعرض العام بل تكلف فتأمل (قال الشان
فليقدم عليه وصفاً آه) اى يجب تقديمه عليه وصفاً واللام يصح دخول
فاء النتيجة قوله ايوافق لاثبات الكبرى تقريره ان الموصل الى التصور يجب
تقديم مباحثه على مباحث الموصل الى التصديق لانه التصورات والموصل
الى التصديق تصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً ينتج ان
الموصل الى التصور مقدم على التصديق طبعاً فيضم كل ما كان مقدماً على
التصديق يجب تقديم مباحثه التصديق وضعا فينتج المط والكبرى نظرية
اثبتها بقوله ليوافق آه ثم اثبت الكبرى الاولى بقوله لان التقدم الطبيعي هو
ان آه (قال لان التقدم الطبيعي آه) تقرير هذا الدليل ان التصور مقدم
على التصديق طبعاً لان التصور يحتاج اليه التصديق ولا يكون عمله له
وكل ما هو شأنه كذلك مقدم على التصديق طبعاً فينتج المط لكن الصغرى
مشتملة على مقدمتين واثبتها بقوله والا لزم من حصول آه وبقوله فلان كل
تصديق لابد الخ التقدم على خمسة اقسام عند الحكم التقدم بالزمان كالتقدم
نوح عليه السلام على ابراهيم عليه السلام والتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن
ان يوجد المتأخر الا وهو موجود معه اوقبله وقد يمكن ان يوجد المتقدم
وليس المتأخر بوجود كالتقدم الواحد على الاثنين والتقدم بالشرف كالتقدم

أبي بكر على عمر رضي الله عنهما والتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ
محدود كترتيب الصوف في المجد منسوبة الى المحراب والتقدم بالعلية
وهو الفاعل المستقل بالتأثير * اعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان
في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج على المحتاج اليه (قوله
اي لا يكون علة مأثرة آه) العلة مطلقا ما يتوقف عليه الشيء في حصوله وهذا
يشمل على التقدم بالطبع كتقدم الجزء على الكل فعلى هذا ان اجري العلة
على اطلاقه يخرج من تفسير التقدم الطبيعي افراد تقدم الطبيعي ولهذا
خصص المحشى ليشمل جميع افرادها لكما لها في العلة المستجمع لشرائطه
وارتفاع موانعه وهي العلة الفاعلية فان قلت العلة في التعريف مطلقة
واذا لم يشمل المطلق فكيف يشمل بالتقييد اذا المقيد اخص من المطلق
التيه قلت تقيض الاعم اخص من تقيض الاخص فلهذا يعرّف التعريف بسبب
التقييد فامل قبل العلة بالتأثير ليخرج العلة الفاعلية من حيث هي بلا اجتماع
الشرائط وارتفاع الموانع اذ تقدمها بالعلية وبالكافية في حصوله ليخرج
لعلة التامة المستجمع لجميع الشرائط لانها ايضا متقدمة بالعلية اما العلة
الاربع ماعدا العلة الفاعلية اذ الوحدت منفردا تقدمها بالطبع واما العلة
التامة الفاعلية متقدمة بالعلية دون العلية الفاعلية فقط فلهذا قال قدس
سره فان المحتاج اليه دون العلة الفاعلية هذا على تحقيق صاحب المحاكات
واما عبارة المحشى بنى عن كون تقدم العلة الفاعلية الغير المستقلة تقدما
بالطبع حيث زدد بين الاستقلال وبين عدم الاستقلال فيدخل في شئ عدم
الاستقلال العلة الفاعلية الناقصة ويؤيد كلامه في شرح المواقف في بيان
التقدم فارجع اليه (قوله ولما ثبت ان لهذا النوع آه) فيه اشارة الى ان تقدم
التصور على التصديق باعتبار النوع لا باعتبار الاشخاص وان تحقق في ضمن
بعض الافراد يعني ليس كل تصور متقدما بالطبع وهو ظاهر واما التصديقات
فكل تصديق منها مأخر عن نوع التصور على مذهب التحقيق والى
جواب عن سؤال وارد على تقريب الدلائل بان هذا الدليل يقتضي تقدم
التصور على التصديق لامباحثه على مباحثه والى ان الوجوب المذكور في
الدعوى بمعنى الوجوب الاستحساني لا الوجوب العقلي قبل قول الشارح
والتصور مقدم على التصديق طبعاً آه فيه نظر لانه ان اراد ان كل تصور مقدم
على كل تصديق فلا يساعده الواقع ولا دليله وكذا ان اراد ان كل تصور مقدم

على تصديق ما وان اراد ان نوع التصور مقدم على نوع التصديق فقصيه
ان العكس ايضا متحقق لان الهلية البسيطة متقدمة على الماهية الحقيقية
والتصديق بقاعدة النظر مقدم على التصور الحاصل به والجواب ان نوع التصور
مقدم على كل تصديق ولا عكس (قال الش امانه ليس علة فقط آه) اي يدعي عند
الغطين فالاستدلال لا يتنافى والابتناء على غير ترتيب الالف اطول بحث اثبات
المقدمة الاولى ولظهور المقدمة الثانية (قال والارزم الخ) صحة الدليل مبنى على
كون المراد من العلة العلة التامة وهذا قرينة لتخصيص المحشى (قال للعلم الاولى
بامتناع الخ) يتعلق بقوله لا بد يعني كلما كان احده هذه الامور مجهولا امتنع الحكم
بالارتباط بان المحكوم به ثابت للمحكوم عليه وكلما امتنع الارتباط امتنع تحقق
التصديق لان الحكم اما جزؤه او نفسه ينتج انه كلما كان احده هذه الامور مجهولا
امتنع تحقق التصديق وينعكس بعكس التقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق
فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من الامور الثلاثة (قوله كما ان التصديق
الخ) يعني ليس يعتبر في الحكم على الشيء تصور المحكوم عليه وبه الحكم
تحققا بقها بل يكفي حصول تصوراتها بوجه فقد يحكم على جسم معين بانه
شاعل لخير معين مع الجهل بانه انسان او فرس او حمار او غيرها وكذلك اكثر
القضايا وان كانت يقينية من هذا القبيل فانما يحكم بان الواجب هو وجود
عالم قادر الى غير ذلك من الاحكام مع انالم تصور اطرافها ولا تصور النسبة
بينهما الا بوجه دون حقايقها لانا نجزم بان الواجب قادر ولا نعلم كيفية
قيام القدرة بذاته تعالى والش بين استدعاء تصور المحكوم عليه بوجه ما
والص بين المحكوم عليه وبه و اشار المحشى قدس سره الى انه ليس البيان على
وجه الحصر بل على سبيل التمثيل (قوله اعم من ان يكون بكنهه او بوجه
آه) المراد بالكنه التعريف بالذاتيات وبالوجه ماعدا التعريف بالذاتيات
سواء كان بالعرضيات الصرفة او بالختلطات وهذا ان التعريفان يجري
في المحمول حالة الحمل وان صكان المراد به المفهوم اذ ارادة المفهوم
من المحمول والذات من الموضوع لاجل صحة الحمل ولا دخل لهذين
الارادتين في التصور بالكنه او بالوجه فلا يرد ما قيل من انه بما ذهب المتأخرون
الى ان المحكوم عليه بالحقيقة في القضايا افراد الموضوع لا مفهومه لكان
موجها ان يقال المحكوم عليه المعين قد يكون معقولا بذاته وكنه حقيقته
وقد يكون معقولا بوجه آخر اذ الوصف العنواني قد يكون عين ذات

الافراد وحقيقته اما مجملة كقولك كل انسان متنفس واما مفصلة كقولك كل حيوان ناطق متنفس وقد يكون عارضا لها كقولك كل حيوان متنفس واما المحكوم به فلما كان المراد منه المفهوم كما سبق في كل مفهوم جعل محكوما به كان متصورا بذاته اذ لو تصور بامر صادق عليه اصاب ذلك الامر محكوما به لانه المفهوم ح لا المفهوم المعروف الذي صار ماصداق عليه بهذا الاعتبار بناء على ان المحكوم به هو المفهوم لا ماصداق عليه مثلا اذا قلت زيد انسان كان ما فهم من لفظ الانسان محكوما به واذا تصور الانسان بالامر الصادق عليه كالمضاحك وقلت زيد ضاحك كان ما فهم من لفظ الضاحك محكوما به لانه المفهوم ح لا ماصداق هذا المفهوم اعني الانسان فتأمل (قوله سواء كان يكتمها) قيل النسبة الحكمية التي هي الثبوت والانتفاء آلة عملا حطة الطرفين ومرات لتعرف حالها غير ملحوظة قصدا واصالة فلا يتفاوت في تصورهما الاتفاوت تصورا طرافها وجهها وكنها فاعلم ارام بوجهها او كنهما هذا المعنى انتهى انا قول هذا مقوض بكل النسبة التي اجمع الحكماء على وجودها واحكامها وانواعها فكيف لا يتصورها الكنه والوجه على انها يتنوع بنسبة الحكمية ونسبة الاتصال والانفصال وما لم يكن له كنه كيف يتنوع مع اننا نجد في انفسنا التفاوت فيها حيث حكمنا بان زيد بصير وعمر وسميع وتعرف نسبة البصر والسمع كما في انفسنا وحكمنا بان الله تعالى بصير وسميع وجز منا بالنسبة ولا تعرف كيفية نسبة السمع والبصر الى الله تعالى (قوله حقايق المحكوم عليها) اجمع الحقايق لتعدد المحكوم عليه بتعدد نسب الاشياء واما اجمع المحكوم عليه فلا للاكتفاء بغير علمها فتأمل (قال حتى لو لم يتصوره) متعلق بليس قيد المعنى لبيان الغاية وهذا الذي مداركون الفائدة منها علمها الوسايقا بل العاطفة مدلول صريح عبارة المص والتنبية حاصل من تقييد التصور دون اطلاقه وتقييده بذاته فقط (قال فلو كان الحكم آه) هذا دليل لقوله ليس معناه بل المراد كذا وملازمة نظرية دليلها قوله فاما محكم آه فلذا فرع عليه بالفاء تقريره ان استدعاء التصديق للتصور اما استدعاء التصور بكنه الحقيقة واستدعاء بوجهها لا سبيل الى الاول فثبت الثاني وهو المط وثبت استثنائية المفصلة بانه او كان الاستدعاء بكنه الحقيقة لم يصح منا الحكم بان واجب الوجود عالم وهذا الشيء شاعل الخبر لكنه صحيح بالضرورة فعليك اثبات الملازمة (قال والثانية ان الحكم

فما بينهم آه) قيل لم يرد انحصاره في المعنيين حتى يرد انه يقال على وقوع النسبة اولا وقوعها ايضا كما سأتى في القضايا لان الحكم على الشيء باشتراكه بين معينين لا يوجب الحكم عليه بنى معنى ثالث انتهى والفائدة بيان التنبية لهذه الفائدة الثانية ان قوله والحكم في عبارة المص يحتمل ان يكون معطوفا على تصور المحكوم عليه فيكون ما يتوقف عليه التصديق نفس الحكم لا تصوره لان الحكم جزء من التصديق على مذهب الحق وان احبب منه بان الحكم فعل من الافعال الاختيارية وقد تقرر في الحكمة ان كل فعل اختياري لا يوجد الا بعد تصوره يلزم على هذا الجواب ان يكون اجزاء التصديق زائدة على الاربعة واما ما تليه الى استعماله في الموضوعين بالمعنيين المدفع الاشكال بخلافه حيث استعمل اولا معنى النسبة واعتبر تصوره وثانيا معنى الابقاع واعتبر نفسه لا تصوره فلا يحتمل الهطف على تصور المحكوم عليه بل على المحكوم عليه ولا يلزم ان يكون اجزاء القضية زائدة على اربعة فلا وجه لما قيل من انه لا يذهب عليك ان التنبية على معنى الحكم ليس كالتنبية على معنى التصور في تقسيم العلم لان التنبية على معنى التصور في مقام التقسيم فائدة جليلة كما به عليه المحقق الشريف في تقسيم العلم ولا يظهر للتنبية على معنى الحكم فائدة في هذا المقام (قال النسبة الالجابية الخ) اي النسبة الثبوتية التي هي جزء القضية لكن تقيدها بالالجابية لكثرة الالجاب على السلب او للاكتفاء كما اكتفى بالنسبة الابقاعية عن النسبة الانتزاعية في كثير عبارة اولان الالجاب بمعنى الثبوت حيث نسا محوا في عبارة المطلق ولا يلتفتوا على مدلول صيغة المريد والثلاثي واستعملوا في معنى واحد فيكون معناه نسبة حكمية متناولة للنسبة الالجابية والسلبية (قال وثانيهما ابقاع تلك النسبة الخ) اي ما صدق عليه الابقاع والانتزاع وهما مأخوذان من جانب العلم والاول من جانب المعلوم (قال فعنى بالحكم حيث آه) هذا تفصيل وبيان لكيفية التنبية على الفائدة الثانية اعلم ان التكت والمزايا يحتاج الى امرين احدهما ان يكون باعثا الى ايجاد الفاعل للفعل وان يكون في الخارج مترتبا على الفعل وترتبا لتنبية ههنا على فعل المص يتوقف على القصد والعناية من الحكم الاول النسبة الحكمية ومن الحكم الثاني الابقاع والانتزاع فلذا جعل تنبيهها مفعولا له للعناية لكن هذه العناية والارادة يقتضي نفى احتمال غير العناية عن فعل المص اعنى عن عبارة واثبت نفى

الاحتمال بقوله والافان كان المراد آه فيكون التشبيه باعنا للعقل الغير الضروري
 فلا يرد ان يقال انما يصح حمل التشبيه على المعنيين باعتبار على تلك العناية
 اولم يكن ضرورية لكنها ضرورية كما ينبغي بقوله والافان كان المراد آه
 لان الضرورية بعد الوقوع لاقبله (قال لم يكن بقوله لامتناع الحكم آه)
 لان هذا القول اشارة الى القياس الخلق والمذكور مضمون المقدمة الاستثنائية
 حاصله على تقدير كون الحكم بمعنى الايقاع لو لم يلزم للتصديق هذه التصورات
 لجاز الايقاع والحكم مع الجهل باحد هذه الامور لكن التالي ممتنع والمقدم مثله
 فيلزم المطوع على تقدير كون الحكم بمعنى النسبة الثبوتية لكان الحاصل لو لم يلزم
 له هذه التصورات لجاز النسبة الثبوتية مع الجهل باحد هذه الامور لكن الجواز
 ممتنع فهذا القياس ليس يتسام الملازمة في الشرطية اذ لا مناسبة بين المقدمة
 والتالي ولا يتسام المقدمة الاستثنائية لجواز صدور النسبة مع عدم الشعور
 كنسبة احراق النار وحركة الغير الارادية الغير المشعور بها للهابط من الاعلى
 الى الاسفل قبل اذ معنى امتناع الحكم من جهل امتناع قبول الحكم او صدوره
 عنه والنسبة الحكمية هي ثبوت امر لا مراواتفاه عنه في الواقع ونفس
 الامر ولا تعلق لاحد به لا بالقبول ولا بالصدور فلا معنى له هنا انتهى فيه
 اذ للثبوت تعلق بالصدور بلا شعور كما عرفت (قوله اي وان لم يكن آه) حاصل
 هذا القول ان قوله والانقيض العناية باعتبار الامرين وهذا النقيض يحتمل
 امور ثلاثة كلها مشتمل على الفساد لكن لم يتعرض الشئ للثالث لاشراكه
 في الفساد ولعدم منافاته المتى اما فساد الشئ الاول فعلى التقديرين على
 التقدير الاول يلزم ان يكون تحقق النسبة الحكمية في الواقع موقوفا على
 تصورهما وهو يمتنع لتحقيق النسبة الحكمية سواء تصورت اولا وهو ممتنع وعلى
 التقدير الثاني يلزم توقف الشئ على نفسه وتعايل الشئ بنفسه وهو يمتنع
 للزوم تقدم الشئ على نفسه واما فساد الشئ الثاني لزوم توقف التصديق
 على تصور الايقاع مع انه ليس بموقوف في الواقع على انه يلزم ان يكون اجراء
 القضية زائدة على اربعة مع انه لم يقل به احد واما فساد الشئ الثالث لزوم
 توقف النسبة الحكمية على الايقاع مع ان الامر بالعكس لان النسبة الحكمية
 معروض والايقاع عارض له والمعرض لا يتوقف على العارض (قوله
 فيلزم ان لا يكون آه) نفي اصل المعنى لان المتى من قوله لامتناع الحكم آه
 الاستدلال فاذا لم يصح الاستدلال صح نفي اصل المعنى واما ما دلالات

الالفاظ ليس معنى مجموع القول بل معنى الافراد واما المعنى الفاسد ليس معنى
 لان الفاسد والباطل يستلزم نفي المعنى قبل اي معنى صحيحا نفي افادة اصل المعنى
 مباينة لظهور فسادها هذا فتأمل (قوله وهذا بطل آه) لتحقيق النسبة الحكمية
 بدون تصور لان ثبوت احوال الاشياء في نفس الامر لا يتوقف على تصور
 متصور احد حتى لو فرض عدم كل متصور لا يضر الثبوت في نفس الامر
 واما عدم خلو الثبوت مثلا عن علم الله تعالى وعلم المبادئ بحث آخر ليس
 بطريق التوقف هذا مع بطلانه في نفس الامر لا يثبت المدعى اذ لو سلم
 توقفها على تصورهما لم يلزم توقف التصديق على تصورهما لا يقال التصديق
 لكونه عرضا لها قائما بها باعتبار التعلق بتوقف على النسبة وهي مؤوقفة
 على تصورهما فيلزم التوقف للتصديق على تصورهما لانا نقول المراد هنا
 توقف التصديق باعتبار ماهيته ووجوده لا توقفه باعتبار قيامه اذ المتى
 الاصلى بيان تقدم التصور على التصديق باعتبار الماهية لا باعتبار القيام
 بعمل (قوله وان كان معطوفا آه) هذا الاحتمال لتوسيع الدائرة والا لا يساعد
 لهذه العطف قوله من جهل باحد هذه الامور لان هذا الدليل لا يثبت
 ما يتوقف عليه التصديق بغرض خلاف الموقوف عليه والحكم بالامتناع
 على خلافه والجهل ليس خلاف نفس النسبة الحكمية ولهذا قال المحشي
 لامتناع النسبة الحكمية بدون النسبة الحكمية لا بدون تصور النسبة الحكمية
 ومن لم يقف على تحقيق المحشي قدس سره قال لامتناع النسبة اي بدون
 تصورهما ان كان لفظ الامور في قوله من جهل باحد هذه الامور على ظاهره
 او بدون تصورهما ان كان الامور بمعنى الامرين والاختصاص في العبارة
 اعتماد على وضوح الامر فتأمل (قوله وهذا اظهر فسادا الخ) لانه خلاف
 الواقع ولانه يلزم تعليل الشئ بنفسه مع عدم مناسبه المبط قطعيا اما وجه
 لزوم تعليل الشئ بنفسه لان تعليق امتناع الشئ بعدم الشئ الاخر يستلزم
 عليه وجود الشئ الاخر على وجود الشئ الاول كما يقال لامتناع المعلوم
 بدون العلة واما عدم مناسبه المبط لكون حاصل المعنى هكذا لا يد في التصديق
 من النسبة الحكمية والالزم جواز النسبة الحكمية بدون النسبة الحكمية
 لكن جواز النسبة الحكمية ممتنع بدون النسبة الحكمية والملازمة فاسدة
 وكذا الاستثنائية لاستلزامها توقف الشئ على نفسه بخلاف الوجه الاول
 اذ فيه مخالفة للواقع وعدم مناسبه المبط في الجملة ولا يلتفت الى ما يقال من انه

لا تفاوت بين هذا المعنى وبين معنى الاول في ظهور الفساد نظرا الى نفسيهما
واما بالنظر الى المقام فالثاني اظهر فسادا لان المعنى الاول عماله دخل في ثبوت
المط بانضمام مقدمة كاذبة معه هي قولنا وامتناع التصديق بدون النسبة
الحكمية مع تسليم تلك المقدمة تثبت المط بخلاف المعنى الثاني اذ لا يثبت
به المط اصلا وان انضم اليه قولنا وامتناع التصديق بدون التصور
النسبة الحكمية انتهى انا اقول الفرق بالنظر الى المقام فاسد لان الحصول
بانضمام مقدمة كاذبة لا يفيد الدخول في الثبوت مع ان المقدمة المضمومة
والمضمومة اليها كلاهما كاذبة فاما الفرق بينهما على ان هذا
التكلف نشأ من تقدير قوله بدون تصورها في المعنى الثاني وعرفت
محذور هذا التقدير (قوله فيكون المعنى آه) هذا التقدير على تقدير عطف
الحكم على المحكوم عليه واما على تقدير العطف على تصور المحكوم عليه
يلزم له ما يلزم على تقدير ارادة النسبة الحكمية من تعليل الشيء بنفسه
ولم يتعرض له كما لم يتعرض له الشئ بناء على ظهوره (قوله وهو بوط قطعا
آه) لما بينه الشئ من ان ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعها لا توقف له على
تصور ذلك الادراك في نفس الامر لان نسبة النفس الناطقة الى الايقاع
والانتراع نسبة القبول وانتاثر لان نسبة الایجاد والتأثير حتى يحتاج الى التصور
وانه ح لا معنى لقوله لامتناع الايقاع بدون تصور الايقاع فتأمل (قوله
فان قلت هناك الخ) هذا اعتراض على حصر الشئ على الشقين بانه غير
حاصر لاحتمل شئ آخر ان اراد الحصري ان لم يرد قلنا اهمل بيان هذا الشئ
وحاصل الجواب بوجهين احدهما ان هذا الشئ مشترك بالشقين المذكورين
في المفاصد واكتفى منه ببيان فساديهما والثاني ان هذا وان كان فاسدا
في نفسه لا ينسب في تنبيه المص من ان الحكم يطلق النسبة وعلى الايقاع (قال
فان قلت هذا انما يتم آه) هذا منع لقوله ولا توقف له على تصور ذلك الادراك
بسند جواز ان يكون الحكم فعلا كما ذهب اليه الامام هذا السؤال من قبيل تحقيق
المقام لتشجيد الاذهان لان مناه على ان يكون الحكم فعلا من افعال الاختيارية
على هذا يكون الحكم من مقولة الفعل وانت قد علمت ان التحقيق ان ايقاع النسبة
ولاستناد والنسبة كلها الفاظ وعبارات والكلام المحقق ان الحكم ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة وهو حالة ادراكية يحصل للنفس وكيفية انفعالية
فيكون من مقولة وكيف على انه لو صح قوله فالتصديق يستدعي تصور

الحكم فكيف يصح قوله لامتناع الحكم من جهل آه (قال فالتصديق يستدعي
الخ) اي حين كون الحكم فعلا هذا دعوى متفرع على السند قوله محصول
التصديق نتيجة والقياس على طريق المساواة والمقدمة متفرقة لكون
الكبرى نظرية متفرعة على دليلها تقريره حصول التصديق موقوف
على تصور الحكم لان حصول التصديق موقوف على حصول الحكم
وحصول الحكم موقوف على تصوره والموقوف على الموقوف على الشئ
موقوف على ذلك الشيء فينتج المط واثبت الكبرى النظرية بقوله لانه
من الافعال الاختيارية لنفس الخ فلذا فرع عليه الكبرى فملك تصويره
(قوله على ان المص الخ) علامة على استدعاء التصديق تصور الحكم كانه قيل
لو توقف التصديق على تصور الحكم لزم ان يكون اجزاء التصديق ازيد
من الاربعة التي هي التصورات اثبت مع الحكم الذي هو من الافعال
الاختيارية لان تصور الحكم جزء خامس فاجاب بانه ليس يلزم من ذلك
ان يكون تصوره جزء منه بل جاز ان يكون شرطاً له كما صرح له به المص
في شرحه للمخلص (قال فتقول قوله اذ كل تصديق الخ) وجه الدلالة
على كون تصور الحكم جزءا انه قال لا بد فيه دون لا بد له فيدل على كون
الموقوف عليه مظهروا لنفس التصديق والظروف لنفس الشئ وهو
جزء له والشروط لا يكون مظهروا لنفس المشروط فاذا كان كذا لو كان
المراد من الايقاع الفعل لزم ازيد اجزاء التصديق على اربعة والمص
مصرح بخلافه فلا وجه للقول بان مراد المص هذا المخالفة تصريحه فيكون
حاصل الجواب ابطال السند المساوي على تقدير ارادة الايقاع من الحكم
فلا يتوهم انه ليس بمساو اصل الدليل قوله فلو كان الخ والملازمة نظرية
اثبت بقوله اذ كل تصديق (قال قال الامام في المخلص الخ) هذا دفع الجواب
بان يكون تصور الحكم جزءا من التصديق مبني على الارادة من الحكم النسبة
الحكمية كما يدل عليه عبارة الامام في المخلص صريحاً واما على تقدير الارادة
منه الايقاع لا يدل على جزيئة تصور الحكم عبارة الامام والالفاظ في موضع
ثلاث تصورات اربع تصورات لان الحكم عنده فعل لا يد في التصديق
من تصوره ولا عبارة المص لجواز ان يعطف قوله والحكم على تصور المحكوم
عليه دون المحكوم عليه فوح يكون حاصل هذا القول منع دلالة قول المص
على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق (قال وفيه نظراً) حاصله اثبات

دلالة عبارة المص على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق بانه امان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه مع عدم كون الحكم تصورا او معطوفا على المحكوم عليه لاسبيل الى الاول فثبت كونه معطوفا على المحكوم عليه فيلزم الدلالة على الجزئية اما كونه لاسبيل اليه فلانه لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه لوجب ان يقول لامتناع الحكم من جهل احد هذين الامرين مع انه لم يقل واوسلم صحة هذا القول بحمل الجمع على ما فوق الواحد لم يتم التقريب لاختلاف اللازم والمدعى وللزوم كون قوله والحكم مستدركا اذ لم يكن الحكم تصورا فلما دخل له في بيان تقدم التصور على التصديق واذا عرفت هذا فلا وجه لما قيل ان السند اخص ابطال السند الاخص لا يجدي به نفعا (قوله الحق من هذا الكلام الخ) يشير به الى ان غرض الش من اتيان قول الامام وبيان التفرقة تحقيق المقام حيث تقتضي التفرقة بين كلام المص وكلام الامام بهذا عدم صحة هذا الجواب بناء على وقوع الاحتمال المتناهي للدلالة في كلام المص وحقق ان عبارة المص وان ساعد التفرقة ظاهر او لم يساعد في التحقيق لاستلزامها المفساد فلا يفرق بين كلام الامام وبين كلام المص في المال والمرجع والمنشأ لعدم صحة هذا الجواب هذا التفرقة واذا فسدت سلمت الدلالة فلما اراد من الحكم ايقاع النسبة لرا د اجزاء التصديق على اربعة فثبت اصل المط وهو الارادة من الحكم في الاول النسبة الحكمية وفي الثانية الايقاع والانتزاع (قوله اما تقرير الاعتراض الخ) حاصل هذا الاعتراض منع وارد على مقدمة دليل الملازمة بان هذا القول ان اريد انه صريح قول المص فلا يتم وان اريد انه لازم قوله لانهم لزومه حتى يدل على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق لجواز ان يمتطى قوله والحكم على تصور المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الايقاع لم يلزم محذور اصلنا نعم يتم في عبارة المختص حيث صرح بان الاعتبارية تصور الحكم لكن فرق بينه وبين كلام المص (قوله لم يلزم محذور اصلنا) اضلا قيد النبي وتعميم القضية في جميع الاوقات لكن المحذور هو زيادة اجزاء التصديق على الاربعة لا كل محذور حتى يرد ان اريد الايقاع وان لم يلزم هذا المحذور يلزم محذور آخر كما بين (قوله لا يقال اهل الامام آه) حاصله اعتراض على ما يفهم من قوله نعم ما ذكرته يتم في عبارة المختص بمعنى لو اريد من الحكم في عبارة الامام الايقاع والانتزاع

يلزم زيادة اجزاء التصديق على اربعة وحاصل الاعتراض منع لزوم زيادة الاجزاء لجواز ان يريد الامام من الحكم بمعنى الايقاع الادراك صكما هو عند الحكم لا الفعل ويكون تصور الحكم من قبيل اضافة يائية فبدعي ان كل تصديق لابد فيه من تصورات ثلث تصور المحكوم عليه وبه والتصور الذي هو الحكم ووجه مناسبة هذا السؤال في مقامنا مع انه في الظ خروج عن القانون لعله ان عبارة الامام دليل على ثبوت مدعى الحبيب كانه استدلال على لزوم زياد الاجزاء على تقدير ارادة الايقاع من الحكم في عبارة المص بانه يلزم هذا كما يلزم في عبارة الامام في المختص يح يفيد التعرض لكلام الامام ويكون من القانون الموجبة (قوله والتصور الذي هو الحكم آه) يعني الحكم في عبارة الامام معطوف على المحكوم عليه لكن اضافة التصور في المعطوف عليه من قبيل اللامية وفي المعطوف من قبيل اليائية فلا محذور فيه وما قيل انه اشارة الى ان الحكم يحكون معطوفا على تصور المحكوم عليه والالتكافؤ الاضافة يائية لكونها في المعطوف عليه كذلك فليس بشيء لانه لا وجه لهذا التعبير ولا لتقدير التصور لان الحكم يح بصير تصورا مع انه لا يساعد الاسلوب اهذ العطف فتأمل (قوله لانا نقول الخ) حاصل الجواب ان الارادة من الحكم بمعنى الايقاع الادراك خلاف مذهبه ولا يوجد عبارة على خلاف مذهبه على انه يلزم فساد آخر على ارادة الايقاع من الحكم وهو ازيد اجزاء القضية على اربعة عنده (قوله واما تقدير الدفع آه) حاصل الجواب والدفع اختيار شق الثاني واثبات رد هذا القول ودلالة على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق بعدم صحة كون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه لاستلزام هذا العطف المفساد المذكورة (قوله ولو جعل الامور آه) فيجبه اشارة الى ان ظهور المفساد يتفرع على الحمل لاعلى صحة اذ صحة الحمل ثابت في تعريفات هذا الفن * اعلم ان في هيشة الفعل امور ثلاثة نفس الحدث والفاعل ونسبة الحدث الى الفاعل وقد يترتب الحكم باعتبار المجموع وقد يترتب باحد الاجزاء فينسب على المجموع فهنا ترتب المفساد على قوله لوصح الحمل باعتبار الفاعل والتعرض لدفع المحذورات بتكليفات بعيدة بعيد جدا فتأمل (قال المصنف واما المقالات فثلث آه) معطوف على قوله واما المقدمة اعلم ان هذا الاسلوب يذكر في الكتب قبل الشروع الى المقاصد اشارة الى عدد الفصول والابواب والى موضوعات

هذا الفصول سواء كانت عين موضوع الفن او انواعه او اعراضه وبهذا
 يتميز الفصول والابواب ويحصل العلم اجمالا على العلوم ويسمى مثل هذا
 مقدمة البحث والحاصل يترتب عليها الفوائد التي يترتب على مقدمة العلم
 بالنسبة الى العلم وهنا موضوع المقالة الاولى المفردات وموضوع المقالة
 الثانية القضايا واحكامها وقس عليه موضوعات الفصول (قال الش
 لا شغل المنطقي من حيث الخ) اي لا بحث بالذات له عن الالفاظ اذ المنطقي
 من حيث هو يبحث عن اعراض الذاتية الموضوع للمنطق وهو الموصل
 الى المجهولات ولو امكن ان يلاحظ المعاني وحدها لكان ذلك كافيا فيما
 هو المن له وزعامة جانب اللفظ لاجل الضرورة الداعية الى استعمال الالفاظ
 في المحاورات والغرض من هذا دفع توهم ناش من جعل باب الالفاظ من مقاصد
 الفن دون في بيانه المقدمة وناس من تعبيرات القوم بان يقال الحيوان الناطق
 قول شارح وان مثل قولنا كل ج ب وكل ب د قياس والغرضية الاولى صغرى
 والاخرى كبرى وذلك التوهم ان الالفاظ موضوع للمنطق وحاصل الدفع
 ان الشغل المنطقي بالالفاظ ليس مقصودا بالذات بل بالعرض لتوقف
 الافادة والاستفادة عليها في الشغل اولام اثبات النظر ثانيا للمنطقي بتدافعان
 ظاهر فيحمل قوله لا شغل للمنطقي على التقييد بقرينة ومقابلة اي لا شغل
 مقصودا بالذات فلا وجه لما قيل من انه لا شبهة في ان مباحث الالفاظ ليست
 من النحو والصرف وغيرها من العلوم العربية ايضا فالتقييد بحث كونه
 منطقيا ليس الاحتراز عن كونه نحويا او صرفيا او نحوهما بما يتعلق بالعلوم
 العربية كما يدل كلامه قدس سره بل الاحتراز عن حبشية كونه مستفيدا
 او مفيدا انتهى لان مباحث الالفاظ كيف لا يكون من النحو والصرف
 وغيرها من العلوم العربية مع ان اللفظ العربية موضوع العلوم العربية
 بزمهم مما يرة بقوله الحبشية كما لا يخفى ولان المنطقي سواء كان من جهة كونه
 مفيدا او مستفيدا ومنطقيا لا شغل له مقصودا بالذات بالالفاظ فكيف يحتاج
 الى الاحتراز عن هذين الحليتين فتأمل (قال الش ولكن لما توقف الخ)
 يعني لما كانت المنطق محتاجا اليه في الاكساب لاحتياج الى التدوين والتعليم
 والتدوين التعليم موقوف على الالفاظ فصار مقصودا بالتبع لا يقال التدوين
 والتعليم يحصل بالكتابة فكيف ثبت التوقف على الالفاظ لاننا قول وضع
 اشكال الكتابة وان كان لاجل الدلالة على ما في النفس الا انها وسطت

الالفاظ بينها وبين ما في النفس فيشتغل من الكتابة الى الالفاظ ومنها الى
 ما في النفس واعلم ان الانسان لما خلق مدني الطبع لا يمكن تعينه الا بمشاركة
 من انباء جنسهم واعلامهم على ما في ضميره من المقاصد والمصالح وذلك
 الاعلام يكون بالكتابة والعبارة يعني الالفاظ وان كان بغيرهما لكن فيه
 مشقة عظيمة فوضعو الحروف اشكالا وركبت تركيب لتبدل على الالفاظ
 فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الذهنية وهي على الامور
 الخارجية لكن دلالة الصور الذهنية على الامور الخارجية دلالة طبيعية
 لا يختلف الدال ولا المدلول بخلاف الداليتين الياقيتين فانهما لما كانتا بحسب
 التواطوء والوضع يختلفان بحسب اختلاف الاوضاع اما في دلالة العبارة
 فالدال يختلف دون المدلول واما في دلالة الكتابة فكلاهما يختلفان فيكون
 بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الذهنية علاقة غير طبيعية
 الا ان علاقة العبارة بالصور الذهنية ومن عادة القوم ان يسموها معان احكامها
 واتقوا كثرة الاحتياج اليها وتوقف الافادة والاستفادة عليها حتى ان يعقل
 المعاني فلما يتفك عن تخيل الالفاظ فكان المفكر يناجي نفسه بالفاظ مختلة
 فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلي عن الالفاظ غير مختص بلغة
 دون لغة من مقدمات الشروع في المنطق (قوله واذا اعتبره الخ) بيان
 التقييد وهي قيد احترازي عن كون المنطق نحويا او صرفيا اذ يجوز ان يكون
 شخص واحد عالما بعلوم شتى فيجب الاحتراز والا لم يصدق القضية على
 اطلاقه لجواز ان يوجد منطقيا نحويا ويبحث من حيث كونه نحويا عن الالفاظ
 (قوله فالمنطقي اذا اراد الخ) يعني قصر الشارح توقف المنطق باعتبار
 الافادة والاستفادة دون ذاته لانه لا توقف باعتبار حصول نفسه وان كان
 عسير او انه توقف باعتبار الافادة يكفي في العمل بابا على سبيل المقدمة
 اذا ابواب المذكورة في الكتب قديكون مقصودة بالذات وقد يكون مقصودة
 بالتبع بناء على شدة الاحتياج والظ ان منشأ لسؤال جعل باب الالفاظ جزء
 المنطق في التدوين والمنطق باعتبار تدوينه محتاج اليه البته واما عدم
 احتياجه باعتبار ذاته فلا يحتاج الى جواب ولا يرد عليه سؤال قيل اورد الفاء
 اشارة الى ان المذكور في الشرح كلية يتفرع عليه هذه الجزئية وفي الاكتفاء
 على ان علم اشارة الى ان المراد بالمنطق العالم بالمنطق والى ان المراد بالاستفادة
 استفادة غير المفيد التي هي لازم الافادة لاستفادة بان يكون المفيد والمستفيد

شخصا واحدا (قوله) واما اذا اراد ان يحصل آه) يعني ان تعليم المعاني يحتاج الى الالفاظ واما تحصيلها باحد الطريقين فليس بمحتاج الغرض من هذا ان الش اطلق توقف استفادة المعاني على الالفاظ لكن لا يجري على الاطلاق لان استفادة احد المجهولين باحد الطريقين يحتمل على وجهين احدهما من نفسه وثانيهما من غيره وفي الاول توقف وان كان تعقل المعاني المجردة عن الالفاظ عسير او التوقف ثابت في الثاني فلهذا اضرب بقوله بل يقول يعني ان مراد الش من الافادة والاستفادة افادة المنطق الى الغير واستفادته عن غيره مح يثبت الاحتياج الى الالفاظ (قوله وذلك لان النفس آه) اي بيان العسرة ثابت في شهادة الوجدان اذ التعقل صفة قائمة بالنفس وهي لما كانت اللفظ بلا حطة المعاني عن الالفاظ حتى اذا لاحظت المعاني التي لا تعلم النفس لها الفاظ موضوعة يتخيل لها لفاظ وينقل منها الى المعاني فلو تعقل المعاني الصرفة بلا لفاظ وبلا تخيل الفاظ ضعف عليها صعوبة تامة بالوجدان بل نقول ان من اراد الخ قال في حاشية المطالع تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة المتوقفين عليها وبعد تعلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول شخص آخر فلا بد له من الالفاظ وان اراد تحصيله لنفسه احتاج اليها ليسهل الامر عليه فهذا الفن في تعلمه وحصول غرضه محتاج الى مباحث الالفاظ خصوصا من اللغة التي دون بها انتهى ومن هذا علم الفرق بين قوله بلا نقول وبين ما قبله ان الاول بعد كون المنطقي عالما والمستفيد اعم من استفادته من نفسه او من غيره والثاني اعم من ان يكون المنطقي عالما مفيدا او طالبا مستفيدا والمستفيد اخص بان يكون من الغير والثاني من الش والالم يتم التوقف كما عرفت (قوله وكذا الحل آه) اذ كل علم قصد تعلمه لا بد من المفيد والمستفيد المحتاجين الى الالفاظ لكن في بعض العلم يكتفي فيه عن مباحث الالفاظ بشيء على معلومته في علم آخر وفي البعض الآخر لم يكتف فيبحث فيه وعدت مقدمة فيه كافي المنطقي (قوله ثم ان المنطقي الخ) كانه قيل لما توقف افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كان جميع بحث الفاظ سواء على الوجه الكلي او على الوجه الجزئي مقدمة الشروع مع انه لم يبحث في المنطق كذلك فاجاب عنه بانه لما كانت مسائل المنطقية قنونية اخذوا بمباحث الالفاظ على الوجه الكلي غير مختص بلغة دون لغة ككون اللفظ مقردا او مركبا واوردوها

في مقدمات الشروع فيه لئلا يكون وحشية عن الفن بالكلفة وايضا لئلا يحتاج الى تغييرها اذا دون بلغة اخرى ولانه قد يكون تعلمه بلغة واستعماله لتحصيل المجهولات بلغات اخرى (قوله ورمما يورد الخ) يعني قد يبحث فيه عن احوال مخصوصة بلغة عربية مثلا ان دلالة الجمع على ما فوق الواحد وان دلالة الكلمة على الزمان بالهيئة مع انه لم يصح في لغة غير العرب على سبيل الندرة زيادة الاعتبار بلغة العرب والسادس كالمعدوم (قال ولما كان النظر الخ) لان نظر المنطقي في الالفاظ ليس من جهة انها موجودة او معدومة او من جهة اعراض او جواهر او من جهة انها كيف يحدث الى غير ذلك من نظائرها بل من جهة انها دالة على المعاني ليتوصل بها الى حال المعاني انفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علما بمجهول فلهذا قدم مباحث الدلالة على سائر مباحث الالفاظ من جهة الافراد والتركيب (قال وهي كون الشيء بحالة آه) المراد من اللزوم المنطقي وهو الكون متمم الانفكاك والمراد من الحالة الكيفية الدائمة للدال يلزم منها العلم بشيء آخر وهي ان يثبت بين الدال والمدلول علاقة ذاتية او غير ذاتية متى ادركت ينقل منه الى العلم كالعلاقة العقلية والوضعية والطبيعية وهذه العلاقة توجد بين الشئين مطلقا سواء كان احدهما لفظا والاول فلذا يتم الدلالة من اللفظية وغير اللفظية وينجى على هذا التعريف شئين احدهما ان المتبادر من لزم شيء من شيء ان يكون الشيء الثاني علته مستلزما للشيء الاول وقد يكون بعض المدلولات معلوما عند العلم بالدال فلا يتحقق الخ العلم بالمدلول من العلم بالدال ولا يلزم فهم المفهوم وتحصيل الحاصل وثانيهما ان اللزوم العلمي بين الدال والمدلول موقوف على العلم بالعلاقة بينهما وربما يحصل العلم بالدال والمدلول مع عدم العلم بالعلاقة فلا يلزم منه العلم بالمدلول فلا يصدق التعريف على شيء من الدلالات يمكن ان يحجب عن الاول بان المراد من العلم ههنا الالتفات واذا كان بعض المدلولات معلوما عند العلم بالدال يلزم من الالتفات اليه الالتفات الى ذلك المدلول لان الشئين لا يمكن ان يكونا ملتزمين في آن واحد وبان المراد من العلم بالمدلول العلم بوجه ما ولو كان ذلك المدلول معلوما قبل ذلك الدال يجوز ان يعلم شيء واحد بوجه متعددة متعاقبة على ما لا يخفى فلا اشكال وعن الثاني بان المراد كون الشيء بحيث يكون بينه وبين غيره علاقة على تقدير العلم بتلك العلاقة يلزم من العلم بالاول العلم بالثاني فتأمل قبل اللزوم عبارة عن امتناع

الانفكاك بين الشئيين بان لا يتخلل بينهما امر آخر سواء كان في التحقق في وقت واحد كالانسان والضحك او في وقتين مستعقباه كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة او في العلم بان يعلمها معا بان يكون احدهما متعقلا قصدا والثاني تبعيا والا فاحضار اميرين بالبال مح كما في المتضامين والمدلول المطابق والتضمني والالتزامي او يكون العلم باحدهما مستعقبا للعلم بالآخر بلا فصل كما في الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى انتهى انا اقول ههنا لزوم في وقتين مستعقباه لان العلم من الشئ يقتضي الاستعقاب كالايجي (قوله يريد بالعلم الادراك الخ) يعني من العلمين وهذا التعميم لا يدخل دلالة التعريفات على التصورات ودلالة الاقضية على اشتائها مطلقا ودلالة المفردات والمركبات مطلقا على مدلولاتها والاشارة التصديق من العلمين المذكورين فلا يصح التعريف (قال الشارح والشئ الاول هو الدال آه) يحتمل ان يكون المراد من هذا ان للدال والمدلول معنى مصطلح يفهم من تعريف الدلالة مثلا الدال الشئ الذي كان بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وان يكون المراد ان الدلالة بهذا المعنى يستق منها الدال والمدلول وقائدة بيانه توطئة للتقسيم والخصر بالاضافة ولا بأس في الاشتقاق من معنى الاصطلاح وان كان الغالب الاشتقاق من معنى اللغوي خصوصا في عبارات المولدين (قوله وكذلك دلالة آه) النصب جمع نصبة وهي العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق (قوله وهذه دلالة غير لفظية آه) ينادر من هذا ان الدلالة الغير اللفظية وضعية وعقلية فيكون للدلالة اقسام خمسة خمسة لفظية وضعية وطبيعية وعقلية واشان غير لفظية وضعية وعقلية وبويده كلام المش في شرح المطالع وتصريح المحشى في حاشيته حيث مثل الشارح للدلالة الغير اللفظية بقوله كدلالة الخطوط والنصب وكدلالة الاثر على المؤثر وقال المحشى فيه تنبيه على ان دلالة ما ليس بلفظ قسمان وضعية كدلالة الخطوط وعقلية كدلالة الاثر على المؤثر واعترض عليه بعض الاجلة بان الدلالة الطبيعية لا ينحصر في اللفظ فان دلالة الجمرة على الخجل والصفرة على الوجع من الدلالة الطبيعية الغير اللفظية فيكون الاقسام ستة من ضرب الاثنين الى الثلاثة انا اقول وجه ذلك ان الدلالة لما عرف بكوا الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر لا بد من علاقة بين الدال والمدلول حتى ينتقل بها منه اليه وتلك العلاقة اما ذاتية وهي العلية والمعلولية بينهما او كونها معلولين لشئ واحد

فلتعقل الحد تلك العلاقة الذاتية وتستند الدلالة اليها وهذه الدلالة عقلية واما علاقة غير ذاتية وهي اما جعل الجاعل الدال للمدلول وتستند الدلالة اليها وهذه الدلالة وضعية او احداث الطبيعة الاول عند عروض الثاني كاخ اخ على السعال واصوات الهائم عند دعاء البعض بعضها فان الطبيعة تبعث باحداث تلك الدوال عند عروض تلك المعاني وتستند الدلالة اليها وهذه الدلالة طبيعية فتح تصدق على دلالة الجمرة على الخجل وعلى دلالة الصفرة على الوجع فافوجه انحصارها للفظية اجيب بانه قدس سره اراد ان يحقق الدلالة الطبيعية للفظ قطعي فان تلفظ اخ لا تصدر عن الوجع وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها لبعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انهما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض منسوبة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فيكون عقلية انتهى انا اقول لا يخفى ضعف هذا الجواب لان الانحصار اذا كان مبنيا على تحققها القطعي يكون الوضعية والعقالية للفظ ولغيره مبنيا على تحققها لهما قطعا في ما عدا اللفظ كالم يكن الدلالة الطبيعية متحققة قطعا كذلك لا يكون الدلالة العقلية متحققة قطعا ولا يعلم في اي قسم يدخل دلالة الجمرة على الخجل ودلالة الصفرة على الوجع فيخرج عن الاقسام ويثبت قسم اخرى فالتحقيق انه اذا كان الكيفيات النفسانية مستلزما لتلك الالوان استلزما عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي ذلك تحقق الدلالة الطبيعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط العقلي بين تلك الدوال ومدلولاتها ينتقل اليها بمجرد ممارسة عادة الطبيعة ولا شك ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست مستندة الى العلاقة العقلية حتى او فرضنا انتفاها كانت باقية على حالها (قال والدلالة اللفظية اما بحسب جعل آه) وهي متحصرة بحكم الاستقرار في ثلاثة اقسام والاستقراء كاف في مباحث الالفاظ لان مباحثها طنية والاستقراء يغيد الفطن القوى لكن اورد انحصار في الامور الاستقرارية ضبطا عن الانتشار وتسهلا للاستقراء وان كان القسم الاخير مرسل لكونه اخص مما اخرججه التزديد بين النبي والانيات اذ القسم الاخير ما يحتمل الاخير في التقسيم وهو العقلية فيما نحن بصدد فانه مرسل بمعنى ان خصوصيته غير ملحوظة في القسم الاخير

الحاصل من التزديد كفهوم ما لا يكون هذا ولا ذاك فيما نحن بصدده فيكون
مرسلا من الاعتبار في المفهوم المذكور (قال اما بحسب جعل الجماعل آه)
يعني ان يكون الموضع مدخل في الدلالة وكذلك الطبيعية ما يكون بحسب
مقتضى الطبع وان كان للعقل منها مدخل فان مجرد العقل لا يقتضي دلالة اخ
على الوجع حتى لو لم يعلم ان طبيعة صاحب الوجع يقتضي التلغظ به لم يدل على
الوجع اصلا وكذا الدلالة العقلية ما لا يكون للموضع مدخل فيها ولا يكون بحسب
مقتضى الطبع وليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل فيها مدخل في الجملة
والا يلزم ان يكون جميع اقسام الدلالة عقلية لان للعقل في كل واحد منها مدخلا
فان فهم المعنى من اللفظ على اى وجه كان لا يمكن الا بواسطة العقل قبل
لم يتعرض للمجمول اشارة الى عموم اللفظ وغيره ف قوله وهي اى الدلالة بحسب
الجماعل وضعية تشمل اللفظية وغيرها والمثال المذكور مثال اللفظية الوضعية
وكذا الحال في قوله وهي الطبيعية وقوله وهي العقلية انتهى وفيه بحث
اذ المقسم الدلالة اللفظية وترك المجعول بناء على ظهوره كما يدل عليه تعريف
الموضع فتأمل (قال جعل اللفظ الخ) وهذا الجعل يتوقف على ملاحظة
الموضوع والموضوع له حتى يصح وملاحظة اللفظ يحتمل بخصوصه
او بوجه كلي وكذا ملاحظة المعنى والاحتمال اربعة فان كان اللفظ بخصوصه
والمعنى بوجه كلي فيكون الموضع شخصا كاعلام الاشخاص وان كان اللفظ
بوجه كلي والمعنى بخصوصه فيكون الموضع نوعيا كما في المشتقات والمعرف
بلام العهد الخارجي في التحقيق وان كان اللفظ بوجه مخصوص والمعنى
بوجه كلي فهو الموضع العام والموضوع له الخاص كما في المضمرات واسماء
الاشارات وان كان اللفظ بوجه كلي والمعنى بوجه مخصوص فلم يوجد فهنا
الجملة اعم من ان يكون بازاء المعنى بنفسه كما في الحقيقة او بآراء بواسطة
القرينة كما في المجاز (قوله هذا تعريف وضع اللفظ الخ) اشارة الى اطراد
التعريف وانعكاسه بتغيير المعرف بقرينة المقام فلا يرد النقص بوضع
الخطوط ولانقود واما تعريف الوضع الشامل للفظ وغير اللفظ فلم يتعرض
الش له لكونه غير مقصود هنا وهو جعل شيء بازاء شيء آخر بحيث اذا فهم
الاول فهم الثاني المراد من شيء لماهية من حيث هي هي بدون ملاحظة
الوحدة واتعدد ومن فهم الثاني اعم من ان يكون فهما بنفسه او بواسطة
القرينة وكذا في تعريف وضع اللفظ والاقوال جعل اللفظ بازاء المعنى للدلالة

١ يعني يكون اللفظ كليا والمعنى
كليا باعتبار تعقله بوجه
مخصوص وحكموا باستحسانها
عقلا لان الخصوصيات لا يمكن
كونها مرساة بملاحظة كلياتها
بخلاف العكس مثلا

بنفسه فيدخل في التعريفين الحقيقة والمجاز والمشارك والمراد دف فتأمل
(قوله هو بفتح الهمزة الخ) يعني ان اخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة
المشده يدل على الوجع وبفتح الهمزة يدل على الحزن وهذا عين ما بينه
قدس سره في حواشيه المطالع فقد علم ان قوله هو بفتح الهمزة آه ليس بيان
المثال بل بيان لمعنى آخر للكلمة اخ ويؤيده قوله يدل على الحزن فلا مخالفة
بين كلامه كما ظن على انه لا يكون هذا لبيان لغة حتى يقال لعلهما لغتان بمعنى
لان اللغة انما يطلق على الالفاظ الموضوعات على المعاني على ما قيل في تعريفها
والظنية اخ ليست كذلك والا لكانت دلالة وضعية لا طبيعية (قوله يقال اخ
الرجل آه) على وزن مد قال في حاشية المطالع ومن الطبيعة دلالة اخ اح
بالحاء المهملة على اذى الصدر ويدل كلامه هنا على ان اخ موضوع للسعال
فلا يكون دلالة طبيعية بل وضعية والظ ان مثل هذا من كلام المولدين
ويتساحون فيه اذ يعرف كل من لم يعرف اللفظ والوضع دلالة اخ على السعال
(قال فان طبع اللفظ آه) يحتمل ان يراد بالطبع طبع اللفظ وهو وطبع
السامع فان طبيعة يتادى اليه عند استعمال اللفظ لا العلم بوضعية وطبع معنى
اللفظ فانه يقتضى التلغظ والحاصل انه يمكن التقسيم بهذه الوجوه الثلاثة
فان قيل ان دلالة اخ على الوجع دلالة عقلية لان الانسان اذا سمع هذا اللفظ
حصل في ذهنه ان هذا الصوت بسبب دفع الطبيعة مؤذيا في الصدر وكما
كان كذلك كان اذى في الصدر فهذا المعنى حصل له بالدليل العقلي لا بسبب
الطبيعة بل الطبيعة ما اقتضت الا خروج هذا الصوت من المصوت بسبب
المؤذى والعقل انتقل من سماع هذا اللفظ الى المعنى ولا يجوز ان يعد بسبب
حدوث اللفظ ميبا للدلالة والا لكان ارادة اللفظ التلغظ بلفظ ما سببنا
للدلالة والجواب ما قدمناه آنفا فتذكر (قوله وبهذا الاقتضاء آه) يعني يكون
هذا الاقتضاء علاقة يكون اللفظ بهما دالا على المعنى ويكون مذبوبة الى
الطبع من حيث يكون الطبع مبدأ للعلاقة لكن مقتضى اول التلغظ وهو
صدور اللفظ وثانيا اللفظ وهو مابة التلغظ وانساب مقتضى الاول الى الطبع
اظهر من انساب الثاني ولهذا جعل انساب الاول مشبها به فيتحقق في لفظ
اخ دلالة عقلية ودلالة طبيعية فالاول بانسبة الى اللفظ دلالة الاثر على
المؤثر والثاني بانسبة الى المرض دلالة طبيعية من حيث يقتضى الطبع
صدوره بل ربما يجتمع الدلالات الثلاث باعتبار العلاقة الثلاث كما اذا وضع لفظ

اح للسعال بل تقول كل علاقة طبيعية يستلزم علاقة عقلية لان احداث الطبيعية عروض الدال عند عروض المدلول انما يكون علاقة للدلالة الطبيعية باعتبار استلزام تحقق الدال تحقق المدلول على وجه خاص لكن الدلالة المستندة الى استلزام الدال المدلول بحسب نفس الامر مطلقة مع قطع النظر عن خصوص المادة دلالة عقلية والدلالة المستندة الى الاستلزام بخصوص بحسب عادة الطبيعة طبيعية والامور الطبيعية اعم من ان يكون اختيارية كما اذا لم يكن الطبع مستقلا في حصولها بعد اقتضائه او غير اختيارية كما اذا كان مستقلا في حصولها كحمة الخجل وصفرة الوجل (قال وهي العقلية الخ) وهي ما عدا الوضعية والطبيعية سواء كانت بالمطابقة او بالتضمن او بالاستلزام واهل العربية يسمون الدلالة بالمطابقة وضعية والدلالة بالتضمن وبالاستلزام عقلية وانما الدلالة على المعنى المجازي ان اثبت له الوضع النوعي فتدخل في الوضعية على سبيل المطابقة على قول وعلى سبيل التضمن والاستلزام على قول آخر وان لم يثبت فتدخل في العقلية ان تحقق اللزوم المنطقية بينهما والا فلا دلالة (قوله انما اعتبر هذا القيد الخ) يعني انما قيده بقوله من وراء الجدار لئلا يكون الدلالة اللفظ على اللفظ بالعقل شركة بحسن البصر بل يكون عقلية صرفة (قوله فان المسموع من المشاهد الخ) يعني ان المشاهد بحسن البصر يعلم اولا ولا حاجة الى دلالة اللفظ عليه عقلا لان الدلالة العقلية معتبرة في مقام عدم العلم بالحواس هذا الدليل يقتضي عدم دلالة اللفظ عقلا عند المشاهدة وقوله يظهر يقتضي دلالة على وجه الخفاء قلنا ان تعليل اعتبار هذا القيد بالظهور بالنظر الى اطلاقه لا بالقياس الى اعتبار عدم هذا القيد اذ عدم الاعتبار لا يستلزم اعتبار عدم فاذا اطلق عن هذا القيد يحتمل كون اللفظ المسموع من المشاهد او من وراء الجدار فيكون دلالة ذلك اللفظ المسموع هي وجود اللفظ عقلا على الخفاء وعدم دلالة اللفظ المسموع عقلا عند المشاهدة وهو مقتضى الدليل فلا مخالفة بينهما (قوله واما المسموع الخ) يعني ان قيد بهذا يثبت دلالة اللفظ عقلا وان قيد من المشاهد لا يثبت بدلالة اللفظ عقلا اصلا وان اطلق عن هذين القيدين يحتمل الامرين فلا يظهر تطبيق المثال للمثل فلا بد من اعتبار هذا القيد المذكور واما اذا سمع اللفظ من وراء الجدار يظهر الاثر ومن تحقق الاثر يتحقق المؤثر فيعلم وجود اللفظ بدلالة الاثر على المؤثر لا بمجرد العلم

باللفظ اذ لو لم يلاحظ العلاقة الذاتية بينهما لم يلزم العلم بوجود اللفظ فلا وجه لما قيل فالحق ان يقال الا بالعلم باللفظ (قوله وانحصار الدلالة آه) انحصار اما عقلي مردد بين النفي والاثبات يحزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقراره فهو لا يكون كذلك فيستند انحصاره الى النفع والاستقرار سواء كان في الجزئيات كانهضار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية والاجزاء كانهضار المركب في اجزائه من العناصر فالقسمة ان كانت عقلية فهي بديهية لا يحتاج الى دليل وان كانت استقرارية فدليلها انه لو كان هناك قسم آخر لوجدنا بالتبع لكن التالي بط فالقدم مثله والملازمة طنية وهما انحصار الدلالة في اللفظية وغير اللفظية كذلك يحزم العقل بملاحظة مفهومه بالانحصار واما انحصار الدلالة اللفظية فيها استقراره لعدم حزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار لكون الشق الاخير مرسل لان مفهومه اعم من العقلية لكن يستدل على انحصارها بانه لو وجد اوجدنا بالاستقرار لكن لم نجد قسما لانحصار بطريق الظن (قوله الدائر بين النفي والاثبات الخ) يعني يكون الاقسام بطريق الدوران بين النفي والاثبات مثلا من اي طرف يلاحظ النفي يلاحظ من طرف آخر الاثبات وبالعكس ولا يحتمل النفي وراء ذلك القسم وكذا الاثبات لكن في العرف الارسل في طرف النفي واما الاستقرار المردد بين النفي الاثبات لضبط الانتشار فالارسل ثابت في شق النفي البينة كما في انحصار الدلالة اللفظية في اقسامها (قوله لا يلزم ان يكون مستندة آه) لان المعنى في الدلالة العقلية هو العلاقة الذاتية كما عرفت ومن الجائر ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شيء من العلاقة الذاتية والوضعية والطبيعية لكنها لم يوجد (قال والمثي ههنا آه) لان الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالات اللفظية غير منضبطة لاختلافها باختلاف الطبايع والافهام وكانت مع ذلك غير شاملة الاله ان قابلية اختص النظر بالدلالة الوضعية المنضبطة الشاملة لما يقصد اليه من المعاني (قال وهي كون اللفظ بحيث آه) هذا خلاصة ما علم مما سبق من تعريف الدلالة المطلقة ومن تقسيم الدلالة الى اللفظية وغير اللفظية وتقسيم اللفظية الى الوضعية واخويها قوله لا علم بالوضع متعلق لفظا بالفهم بملاحظة كونه مقيدا بالشرط وتعليل الملازمة معنى ولا محذور فيه كما ظن لكن يرد عليه انه يلزم الدور وذلك ان لنا مقدمة ضرورية هي ان العلم بالوضع

الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ ضرورة توقف العلم بالنسبة على تصور المنسبين وقد ذكر في التعريف ان فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلو صح هذا لم يتوقف كل من فهم المعنى والعلم بالوضع على صاحبه في الوجود واجيب بجوابين الاول ان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالوضع ومن المعلوم بالضرورة ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في زمان السابق فلا دور لتغير الفهمين والثاني ان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وليس العلم بالوضع موقوفا على فهم المعنى من اللفظ بل على فهمه مطابقة لفظه ههنا تغير الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد كما ظهر في الجواب الاول بحسب الزمان فان قلت لا يجب ان يكون صورة المعنى مرئية في النفس محفوظة لهما لم يتصور فهم المعنى من اللفظ ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم قلت ارتسام المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها اذ في خزانها كما في حال ذهول النفس عنه فاذا اطلق اللفظ ارتسم في ذات النفس بعد ذوال ارتسام فيها فيكون ادراكا ثانيا بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم اجتماع الفهمين لشيء واحد فتأمل (قوله اي كلما اطلق آه) يعني ان متى كلمة العموم للزمان وسور الايجاب الكلي الشرطي لظهورهما في هذا المعنى فسر بهما والمعتبر في الدلالة الوضعية عند المنطقيين اللزوم الكلي لانهم لما اعتبروا في مطلق الدلالة اللزوم الكلي لم اعتبروا في اقسامها فتح يلزم خروج ما كان اللزوم فيه في الجملة كالجزئات والكليات والجواب ان ما كان فيه اللزوم في الجملة ان كان المراد به اللفظ فقط فلا يحكمون بان ذلك اللفظ دال والدلالة المصطلحة ثابتة له فيكون خارجة من الدلالة مطلقا فلا يخذون في خروجه وان كان المراد به اللفظ مع القرينة فيكون اللزوم قيد كليا لوجود الوضع فيه نوعا وح نقول اذ فهمنا من اللفظ شيئا في وقت دون وقت ولا شك ان ذلك الفهم بسبب قرينة حالبة او مقابلة فلا يكون ذلك اللفظ دالا عليه اذ ليس بحيث متى اطلق فهم بل الدال المجموع وكلامنا في دلالة اللفظ واللفظ مع القرينة ليس بلفظ (قوله بخلاف اصحاب العربية والاصول آه) لانهم لما اعتبروا اللزوم في الجملة في تعريف الدلالة يعني عندهم اللزوم في الجملة في الدلالة الوضعية قيد خل فيه اللفظ الحقيقي والمجازي والكنا في فلهمذا عرفوا الدلالة بانها كون الشيء بحيث يعلم منه شيء

آخر وبانها كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم المعنى (قوله احتراز عن الدلالة آه) اذ فهم المعنى من دلالة آخ مثلا ليس للعلم بالوضع لاستغناء بل لتأدي الطبع عند التلطف به وعن الدلالة العقلية فان دلالة اللفظ المستوع من وراء جدار لا يتوقف على العلم بالوضع لاستواء العالم والجاهل فيه ولتحققها سواء كان اللفظ مهما لانا مسما لا (قوله لا يختص آه) يعني لو قال كذا اخرج النظم والالتزام لا يختص بالمطابقة لان اللفظ لم يوضع بازاء المعنى النظمي والالتزامي لانهما محازان لكن للوضع مدخل في كون المعنى النظمي والالتزامي مفهوما من اللفظ (قوله للعلم بوضعه آه) العلم بالوضع اعم من ان يكون الموضوع له متعددا او واحدا ومن كون الموضوع بوضع عام والموضوع له خاص فاذا اطلق المشترك يلتفت العالم بالوضع الى معانيه على وفق العلم باوضاعه وبقرينة تدفع المراجع بعين المعنى الواحد ان يريد الواحد او بعين جميع المعاني ان يريد الجميع فلا يخذون لعدم الوضع في الفهم عند الاطلاق وكذا الضمائر والمبهمات اذا اطلق هو مثلا يفهم المعنى الخصوص وهو المفرد المذكور القائب المعين لانه وان كان الوضع عاما والموضوع له خاصا لفهمه السامع دون المعنى العام حتى يقال العالم بوضعه لا يفهم جميع معانيه (قوله وانحصار الدلالة اللفظية آه) ضرورة ان حصر المدلول في نفس الموضوع له وجريته والخارج عنه عقلي يحزم العقل به بمجرد ملاحظة مفهوم هذه القيمة وذلك لان الدلالة الوضعية مبنية على علاقة الوضع بين الدال والمدلول وتلك العلاقة لا يتصور الا بالنسبة الى الموضوع له تماما وجزء والى لازمه لا غير ومعلوم ان معنى الحصر ان لا يوجد قسم من المقسم خارجا من الاقسام المبينة سواء بداخل الاقسام او لا فان قيل انما يكون حصرها عقليا ان لم يقيد مفهوماتها بقيد الخبيثة مع انها مقيدة لثلاث بداخل الاقسام كما سأتى والاقسام قبل التقييد كلها مطلقة وبعد التقييد مقيدة والمطلق اعم والمقيد اخض وان كان الحصر قبل التقييد عقليا يلزم ان يكون بعد التقييد غير عقلي لاحتمال الاقسام الخارجة لتحقيق العموم والخصوص والا لم يفرق بين المطلق والمقيد في العموم والخصوص قلت تقييد الاقسام لقبود الخبيثة قد يكون لاخراج امر خارج من المقسم وقد يكون لاخراج امر خارج من الاقسام دون المقسم وما نحن فيه من الصورة الثابتة فلا يلزم وجود قسم خارج من الاقسام حتى ينافي الحصر لان الامر المحترز عنه بقيد الخبيثة من قسم بعض من قسم

آخر مثلا اذا وضع لفظ باراء مفهوم مركب من الملزوم واللازم يجوز ان يدل ذلك اللفظ على جزء الموضوع له لا لكونه جزء منه بل لكونه لازما لجزء الموضوع له فيصدق تعريف الدلالة التضمني مع انه ليس من افراد بل من افراد الدلالة الالتزامي ويجوز ان يدل ذلك اللفظ على لازم جزء الموضوع له لكونه لازما لجزء الموضوع له بل لكونه جزء الموضوع له فيصدق تعريف الدلالة الالتزامي مع انه ليس من افراد الدلالة التضمني واعترض على الحصر العقلي بوجوه الاول ان دلالة الالتزام مشروط باللزوم الذهني فلم يكن الحصر عقليا اذ يجوز العقل ان يدل على الخارج اللازم وجوابه ان ذلك الشرط لتحقيق الدلالة الالتزامية وليس بمعبر في مفهومها الثاني ان لفظهما اذا رجعا الى الابوة والبنوة يدل على المجموع بالمطابقة وعلى احد الجزئين بالتضمن وكل جزء يستلزم الآخر لامتناع تعقل احدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم احدهما للآخر وهذه الدلالة ليست مطابقة وهو الظاهر ولا تضمنية لعدم اعتبار حيشية الجزئية والالتزامية لعدم الخروج وجوابه انا لان تحقق الدلالة بواسطة اللزوم بينهما لان تعقل احد المتضايفين انما يستلزم تعقل الآخر اذا كان يخطر بالبال والالزام تعقلات غير متناهية متعلقة بالمتضايفين عند تعقل احدهما وههنا لما كان فهم احدهما في ضمن فهم مجموعهما الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم احدهما مستلزما لفهم الآخر فلا يتحقق الدلالة الثالث ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وابست مطابقة وهو ظرر ولا تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل ولا التزامية والالزام تحقيق الالتزام بدون المطابقة وجوابه لان دلالة ضرب بدون الفاعل اصلا واوسم فيقال انها مطابقة لان دلالة الفعل على الحدث يحوهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بهيئة الموضوعه لهما نوعا الرابع انه اذا اطلق المشترك يفهم كل واحد من معانيه عند العلم باوضاعه ويفهم جميع المعاني ايضا مع انه ليس هذه الدلالة شيئا من الاقسام الثلاثة وجوابه انا لان فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم لاجتماع فهم كل واحد منها منه كذا حقق (قال وذلك لان اللفظ آه) هذا يسان ثبوت الحصر العقلي للدلالة الوضعية الى امور ثلاثة وقرع على الشقوق المرددة تعريفات الاقسام الثلاثة قيل في تعريف القسم الثالث خروج المدلول من المعنى لا يكون سنيا للدلالة والا لكان

كل خارج مدلول لا بل معنى يلزمه المدلول فذكر الخروج ذكر لما هو خارج عن السببية وترك اللزوم ترك لما هو مناط السببية فكانه انما وقع فيه اثلا يكون ذكر اشتراط اللزوم فيما بعد انما انتهى يمكن ان يقال ان هذه المذكورات ليست عين التعريف بل مبدأ للتعريف يفهم لكل واحد منهما تعريفا خاصا مثلا يفهم للقسم الثالث تعريفا وهو انها دلالة اللفظ على معنى خارج لازم للمعنى الموضوع له بواسطة ان ذلك المعنى خارج لازم الموضوع له والخروج والالزام لازم في التعريف للامتنان والسببية للدلالة اذ اللزوم المجرد لا يستقل في السببية لاحتمال ان يكون اللازم داخلا من وجه كما عرفت وترك اللزوم بناء على ظهوره اذ المدلول الخارجي لا بد وان يكون لازما والالم يكن مداولا ووضعت المعنى بالمدلول تنبيه على هذا (قال ما تسميه الدلالة آه) الدلالة نسبة بين الدال وهو اللفظ والمدلول وهو المعنى الموضوع له ولما لم يتفاوت الدالان في الصورة الثلاثة بل التفاوت في المدلول سميت الدلالة بحال المدلول بعلاقة التعلق او المجاوزة والمدلول ان كان تمام ما وضع له يكون مطابقا ووافقا للدال فسميت الدلالة بالمطابقة وهي حال المدلول وان كان جزء ما وضع له يكون المدلول ما في ضمن الموضوع له فسميت بالتضمن وهو بالمعنى المنقول حال المدلول وان كان لازم ما وضع له يكون المدلول التزاما المطناوعة فسميت بالالتزام وهو حال المدلول قيل والاحسن ان يقال الدلالة على تمام ما وضع له مطابقة بقصد ما الواضع والدلالة على الجزء مما تضمنه الدلالة المطابقة والدلالة على اللازم لازم على الكل ولما كانت هذه الدلالات انواعا للدلالة الوضعية اللفظية جاز نسبها اليها فيقال دلالة مطابقة وتضمنية والتزامية (قال آه) قيد بتوسط (الوضع آه) اعتبر في تعريف الدلالات الثلاث التي بشعرها التقسيم قيد الخلية فيكون الحاصل ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم (قال لانه لو لم يقيد لانتقض آه) فان قيل يمكن ان يوجه التعريفات من غير اعتبار قيد فيها بان المق تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى الاقسام الثلاثة القياس الى كل وضع وضع فاصول التعريفات ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له باعتبار وضع معين والتضمن دلالة اللفظ على جزء ما وضع له باعتبار ذلك الوضع والالتزام دلالة اللفظ على ما هو خارج عنه باعتبار ذلك الوضع ومن البين ان هذه التعريفات لا تنقض

بعضها ببعض فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحثية ان هذا التوجيه راجع الى اعتبار قيد الحثية فلا تفاوت بينهما الا بالعبارات (قال بعد بعض الدلالات بعضها آه) يعني ينتقض كل واحد من حدود الدلالات ببعض الدلالة دون كل واحد منها بحمل اضافة البعض الاول للاستغراق والبعض الثاني للعهد كما يشهد له بيان الآتي ويثبت له المدعى وهو تقييد جميع حدودها ولم يجعل الاضافة بالعكس لعدم تمامية التقريب وعدم وجدان مادة النقص ولم يكف الغرض فيها ولم يحمل في الاول والثاني على الاستغراق ولا الى العهد فيها لعل مذكورة تأمل فيه قيل قوله لو لم يقيد رفع الإيجاب الكلي فالمراد بقوله لا تنقض عدد الدلالات الإيجاب الجزئي لا الإيجاب الكلي بحمل الاضافة على الاستغراق أي حد كل بعض كما توهم لانه لا يلزم الإيجاب في الكلي لان عدم تقييد كل حد يكون لعدم تقييد شيء منها فتنقض كل منها وقد يكون بعدم تقييد بعض منها حتى واحد منها فيجيب بنقض بعضها فاللازم قطعا انتقاض البعض انتهى انا اقول ان قوله لو لم يقيد نعم تنقض الإيجاب الكلي وهو رفعه فيكون سالبة جزئية لكن هذه السالبة الجزئية قد يتحقق في ضمن السالبة الكلية وهناك كذلك اذا البيان الآتي يساعد هذا التوجيه حيث بين انتقاض كل حدود (قال والامكان العام وهو آه) هذا الامكان جزء والامكان الخاص كل على ما بينه الشارح لاشبهه في عموم الامكان العام والعام متى كان ذاتيا للخاص فيكون جزء منه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وكذلك الامكان العام بالنسبة الى الامكان الخاص فيكون الخاص عبارة عن السلبين والعام عبارة عن السلب الواحد فيكون ذاتيا داخلا في مفهوم الامكان الخاص (قال وان يكون مشتركا بين آه) لم يكتف في بيان دعوى الانتقاض بالجواز بل اتى المادة بتحقيق لان مادة النقص لا بد فيها التحقق ويمكن تصوير انتقاض كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والمزوم وبمجموعهما معا ويكون دلالة على اللازم من وجوه ثلاثة فاذا اريد به اللازم من حيث انه لازم كانت دلالة عليه التزامية ويصدق عليها انها دلالة على جزئية المعنى الموضوع له لكنها ليست من حيث هي جزئية واذا اريد به اللازم من حيث انه جزء كانت دلالة تضمنية ويصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم لكنها ليست من حيث انها لازم قيل يمكن ان يقال البحث في كتب المنطق على وجه يعم جميع الاوقات والازمان

ببحث لا يتغير ولا يتبدل بتبدل الاختصاصات فيجب اعتبار اقسام الدلالات وتعرفاتها على وجه لا يحتمل تطرق التغير اليه فيكفي للانتفاض جواز مادة النقص انتهى انا اقول ان الجواز سواء كان عبارة عن الغرض ممكنا او متعينا او عن التجوز العقلي لا يمكن تحليص التعاريف منه ولو اكتفى في الانتفاض لم يطرأ ولم يعكس تعريف واحد من التعاريف فلا بد من تحقق المادة (قال كالشمس فله آه) الجرم بالكسر هو الجسد قيل انه اشتهر في العلويات كالجسم في السفليات والمراد بالجرم المجهود لكن لا الشخص المحسوس والا لم يكن كليا مختصرا في فرد كما هو المقرر بل الجرم الذي هو الثير الاعظم أي هذا المفهوم هذا الظاهر ان هذا بيان اللفظة وفي اللفظة لا يلاحظ مثل هذا التحقيق بل هو من تحقيق المنطقيين فيكون المراد الشخص المحسوس (قال ويزاد به الامكان العام آه) ليس المق من قوله يريد ان دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى اذا اللفظ لا يدل بحسب ذاته والامكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز به الارادة الجارية على قانون الوضع الا يرى ان اللفظ المشترك مالم يوجد فيه قرينة ارادة احد معانيه لا يفهم منه المعنى لانا نقول نعم ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه ان يكون تابعة للارادة بل بحسب الوضع فاننا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ معنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوظة له في الخيال وصورة المعنى مرسمة في البال فكما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا أولا واما المشترك فلا شك ان العالم بوضعه لمعانيه بتعقلها عند اطلاقه نعم تعيين ارادة اللفظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى ودلالة اللفظ عليه بين بعيد فهنا آياتان لفظ يريد لبيان ارادة المتكلم الامكان العام للدلالة لفظ الامكان عليه فلا وجه لما قيل فتأمل (قال دلالة على الامكان الخاص مطابقة آه) يفهم منه انه اذا اطلق لفظ الامكان وريد به الامكان الخاص يكون دلالة على الامكان العام الذي جزءه بالتضمن لا بالمطابقة واذا اطلق لفظ الشمس وريد به الجرم كانت دلالة على النور الذي هو لازمه التزامية لا مطابقة فاللفظ المشترك اذا اريد به الكل او المزوم لم يدل على الجزئية او اللازم بالمطابقة فاللفظ المشترك اذا اريد به الكل او المزوم لم يدل على الجزئية او اللازم بالمطابقة بل يدل على الجزئية بالتضمن فقط وعلى اللازم بالالتزام فقط وهو ثم لان الجزئية كما تحقق في شأنه سبب الدلالة التضمنية اعني كونه جزء لما وضع

اللفظ له فقد تحقق أيضا سبب الدلالة المطابقة اغنى كونه موضوعا له فكلمها
 وجب ان يدل عليه بالتضمن وجب ان يدل عليه بالمطابقة وكذا الحال في اللازم
 فان قيل يلزم ثبوت دلالتين للفظ من جهتين مختلفتين في حالة واحدة قلت
 لا محذور فيه لان حقيقة الدلالة التفات النفس الى المعنى عند اطلاق اللفظ
 او تخيله ولا معنى لهذا الالتفات سوى الالتفات من اللفظ اليه مثلا اذا علم ان
 اللفظ موضوع لمعان متعددة كانت تلك المعاني مرتسمة في العقل فاذا اطلق
 هذا اللفظ انتقل الذهن منه الى جميع المعاني ولا حظ كل واحد منها فاذا كان
 مشتركا بين الكل والجزء واطلق انتقل الذهن منه الى الجزء لكونه موضوعا له
 والى الكل ايضا لذلك لكن انتقاله الى الكل متضمن لانقاله الى الجزء اجمالا
 فللذهن الى الجزء انتقالان تفصيلي قصدي بسبب كونه موضوعا له واجمالي
 صمعي بسبب كونه جزء الموضوع له فلا فظ عليه دلالتان وكذا في اللفظ المشترك
 بين المتزوم واللازم ينتقل منه الذهن الى اللازم ابتداء لكونه موضوعا له
 ويتوسط المتزوم ايضا وكذلك في التضمن والالتزام اي اذا اطلق لفظ
 الامكان على الامكان العام دل عليه بالمطابقة كما ذكره وبالتضمن ايضا واذا
 اطلق لفظ الشمس على التوز دل عليه بمطابقة والتزاما فان قيل فعلى هذا
 فوجه بيان الانتقاض المحدود قلت ان اللفظ الامكان دلالة على الجزء
 بالتضمن وبالمطابقة ولفظ الشمس دلالة على اللازم بالمطابقة والالتزام
 فاذا اعتبر دلالاته على الجزء بالتضمن وعلى اللازم بالالتزام يصدق عليها انها
 دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض جد المطابقة بهما ووقيد بالحقيقة اندفع
 النقض لانها ليست من حيث هو تمام الموضوع له وكذلك ان اعتبر دلالاته على
 الجزء او اللازم بالمطابقة صدق انها دلالة اللفظ على جزء المعنى لكنها ليست
 من حيث هو كذلك هذا تحقيق كلام الفاضل المحشي قدس سره فتعطين
 (قوله يريد ان لفظ آه) العرض من هذا دفع ما يشعر العبارة من ان لفظ
 المشترك اذا اطلق واريد به المعنى الواحد مطابقة لارادته الاخر مطابقة
 فالامكان والشمس كذلك اذا اريد به الامكان الخاص مطابقة لارادته
 الامكان العام مطابقة بل تضمننا لكن يصدق عليه تعريف المطابقة وحاصل
 دفعه ان سبب الدلالة للامكان مطابقة وتضمننا تحقيق ولا مدخل للارادة
 في الدلالة على مذهب التحقيق ولا مانع لتحقيق المسبب عند وجود السبب
 ههنا ولا فائدة لثبوت الدلالة المطابقة في بيان انتقاض التعريفات فتحقق

الدلالتان فاذا اعتبر الدلالة التضمنية ينتقض به تعريف الدلالة المطابقة
 فاذا قيد بقيد التوسط يطرأ التعريف وكذا القياس في الشمس (قوله وذلك
 لانه اجتمع آه) اشارة الى كون الامكان العام مدولا بدلالتين مطابقة وتضمنا
 واثبات له مع عدم منافاة بينهما حاصله ان الامكان العام اجتمع فيه كونه جزء
 للمعنى وكونه موضوعا له وهذان الكونان سببان للكون مدولا مطابقة وتضمنا
 وكما كان كذا يتحقق الدلالتين عليه فتفرع عليه لازم النتيجة وهو قوله فلا بد
 الخ (قوله ايضا آه) اي كدلالاته على الامكان العام تضمننا يعني حين الدلالة
 على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضمننا بدون التساوت
 زمانا ورتبة لا يقال كيف يلتفت في آن واحد وحالة واحدة الى شئين لانقول
 ولو سلم عدم الالتفات في آن واحد وهو من قصور مساعدة ذهن السامع
 لامن دلالة اللفظ بما قيل من انه لا شك ان استحضار الوصفين لا يكون في آن
 واحد فكذا الدلالتين ليس بشئ لان هذا بالنظر الى حال السامع لاني حال
 اللفظ (قوله فاذا اعتبرنا دلالاته الخ) قيل كلمة اذا مجرد الظرفية لا للشرط اي
 يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في زمان اعتبار دلالاته التضمنية
 وانما قيد بذلك لانه مدار الانتقاض ولا يرد ان الاعتبار لا يدخل له في الصدق
 لان الصدق يتحقق وان لم يتحقق الاعتبار انتهى وانا اقول ان الاعتبار
 قد يتعلق الى ما ليس متحققا في نفس الامر وقد يتعلق الى ما يتحقق في نفس
 الامر ومعنى الاعتبار في التعلق الثاني اذعانه ونسبته الى الحق والصدق وهنا
 المراد من الاعتبار هو الثاني فبح تحقيق الشرطية اذا لم يتحقق ولم يميز من
 الدلالة المطابقة فلا يكون مادة النقض (قوله تلك الدلالة آه) اي الدلالة
 التضمنية المعتبرة وهي دلالة الامكان بسبب دلالاته على الامكان الخاص على
 الامكان العام لا بسبب كونه موضوعا له (قال لتحقيقها آه) الضمير راجع الى
 دلالة الامكان على الامكان العام وهو دليل على قوله ليست بواسطة الخ
 حاصله انه لو كان بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لم يتحقق تلك
 الدلالة في فرض انتفاء هذا الوضع لكنه يتحقق فيلزم ان لا يكون بواسطة
 الوضع بازائه ولما اتى احد السببين الذين انفصرا السببية فيهما ثبت السبب
 الاخر فيتحقق مسببه وهو الدلالة تضمننا ولذا اضرب بقوله بل بواسطة ان
 اللفظ فلا يرد اعتراض البعض فتأمل (قوله فانها ثابتة الخ) يعني ان الدلالة
 التضمنية ثابتة هناك فلا يحتاج الى واسطة غير واسطة وضع اللفظ

للامكن الخاص حتى يقال ان لها واسطة وهو وضع اللفظ بازائه مع انه
لامدخل فيها لوضعه للامكان العام لان هذا سبب الدلالة المطابقة لا التضمني
هذا البيان بناء على ارجاع الضمير الى الدلالة التضمنية قبل قوله ولا مدخل
اشارة الى ان قوله وان فرضنا انتفاء وضعه كناية عن انه لا مدخل فيها لوضعه
للامكن العام وهو ظاهر فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق
الوضع فرض محذور ان يستلزم انتفاء الدلالة فان المحال جازان يستلزم المحال
فتأمل (قال واما الاتفاض بدلالة الالتزام آه) قد عرفت ان مادة النقص
لفظ المشترك الذي وضع للزوم واللازم وفي دلالة على اللزوم جهتان المطابقة
والالتزام وانتقض التعريف به فان قيل المشترك بين الملزوم واللازم انما يدل
على اللزوم بالمطابقة لان اللفظ اذا دل باقوى الدلاتين لم يدل بالضعفها
قلت انما يكون كذلك لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة فانه
اذا كانت احدى الدلاتين مطابقة والاخرى تضمنية او التزاما يكون كل واحدة
منهما مسببة بسبب ومعلولة بعلة يوجد كل واحد بوجودها ولا امتناع
في ذلك وانما الامتناع في ثبوت دلالة واحدة من جهة واحدة سببين احدهما
قوى والاخر ضعيف فقس عليه كل لفظ مشترك في السؤال والجواب (قوله
ولما كان الضوء آه) يعني ان المدلول سببين اللذين اختلف مقتضاها واذ اطلق
اللفظ الدال على ذلك المدلول يتحقق السببان فيلزم تحقق السببين المختلفين
فبانظر الى السبب الذي هو مقتضى الدلالة الالتزامية يكون مقتضى دلالة
الالتزامية بداهة مع انه يصدق عليه تعريف الدلالة المطابقة لتحقيق سببها
وهو الوضع بازائه فاذا قيد التعريف بتوسط الوضع يلزم فيه اخذ السبب
والسبب واعتبارهما معا فيتخلص التعريف عن النقص فان تحقق في مثل
الشمس عند دلالة على الجرم الدلالة الالتزامية والمطابقة معا بالنسبة
الى الضوء يصدق عليها تعريف الدلالة الالتزامية دون المطابقة لتحقيق
اعتبار السبب والسبب بالنسبة الى الدلالة الالتزامية دون المطابقة وقد علم
ان الدلاتين متحقق سواء اريد اولا فلا يتوهم من الاكتفاء على كون دلالتها
على الضوء التزاما انتفاء الدلالة المطابقة (قوله يعني ان هناك دلالة مطابقة
الخ) باعيت التفسير ان ظاهر العبارة يقتضي وجود الدلالة المطابقة منفردا
مع انهما وجودتان لتحقيق الجهتين كونه موضوعا له وكونه جبره من الموضوع له
وتصريح المطابقة لكونها مدار النقص واذا قيد فلا يتفاضل لما عرفت

من اعتبار السبب والسبب في التعريف (قوله وهناك ايضا دلالة الخ) لتحقيق
الجهتين كونه موضوعا له وكونه خارجا لازما للموضوع وجه التأمل اشارة
الى ما قررنا آفا من الدلالة القوية والضعيفة فتذكر (قال لما كان الدلالة
الالتزامية آه) اعلم ان هذا الشرط موقوف على تحقق الملزوم بناء على انه عبارة
عن امتناع الانفكاك عن الشيء فامتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية مطلقا اي بحسب كلا وجوديه بمعنى انها حيث وجدت
كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالوجبة للاربعه فان الاربع زوج سواء كانت
في الذهن او في الخارج ولا يمتنع انفكاكه عن الا في وجود خاص كالخبر المحسم
فانه انما يلزم في الوجود الخارجي وكالكناية للانسان فانه انما يلزمه في الوجود
العقلي ويقال للشمسين لازم الوجود ويختص الاول بل لازم الوجود والثاني
بالمعقولات الثانية لانها لازم ما حصل في العقل والمعتبر في الدلالة الالتزامية
اللزوم العقلي سواء كان لازم الماهية والمعقولات الثانية وهذا القول استدلال
على اشتراط الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني بين الموضوع له وبين الخارج
اللازم تقريره لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج عن
الموضوع له فاما ان يكون المدلول كل امر خارج عنه او بعض امر خارج
بشرط اللزوم او بعض امر خارج بشرط اللزوم لا سبيل الى الاول واللازم
ان يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو ظاهر البطلان
ولاسبيل الى الثاني اذ لم يكن اللفظ دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى
بحسب الوضع اما لا حل انه موضوع بازائه او لا حل انه يلزم من فهم المعنى
الموضوع له فهمه والبعض الخارج الغير المشروط بشرط اللزوم لم يتحقق
فيه سبب الدلالة فلم يكن للفظ دلالة عليه فثبت ان المدلول الخارج امر
خارج بشرط اللزوم وذلك اللزوم اما لزوم خارجي او لزوم ذهني لا سبيل
الى الاول لانه لو كان اللزوم الخارجي بشرط لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه
لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط مع انه متحقق كدلالة المعنى على البصر
فثبت المط وهو ان المدلول الخارج امر خارج بشرط لزوم الذهني فيلزم
ثبوت اصل ادعوى وهو اشتراط الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني هذا خلاصة
قول الش (قال فلا بد للدلالة آه) متفرع على قوله ولا يخفى يعني لما تحقق
الدلالة في الدلالة الالتزامية ردد بين الامرين الكلية والمعضية ومن انتفاء
الاول يلز ثبوت الثاني ونفي الدلالة عن كل امر خارج باعتبار كونه لا باعيتان

الفرد حتى يتنا في دلالة في البعض قيل متفرع على ما تقدم باعتبار العلم
كافي قوله تعالى * فانيكم من نعمتي على الله * اي فاعلم انه لا بد للدلالة على الخارج
من شرط اي من امر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى اللغوي للشرط
لما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعد انتهى فيه بحث لان الدليل
المسوق لاثبات هذا الشرط بملاحظة لزوميه وبملاحظة ذهنيته قوله
فان لم يتحقق في ناظر بملاحظة الاول قوله ولا يشترط الخ ناظر بملاحظة
الثاني فكيف لم يتحقق معنى الشرط الاصطلاحي وهو ما يتوقف عليه
وجودها ولم يساعد الدليل فتأمل (قال بحيث يلزم من تصور المسمى آه)
التصور هنا مرادف للعلم والادراك المطلق اي من ادراكه ادراكه سواء كان
تصورين او تصديقين او مختلفين (قال فانه لو لم يتحقق في هذا الشرط آه)
هذا تفسير قول المصنف واللامتنع فهمه من اللفظ فالتحقيق ان يقال لو لم يشترط
لانه يقتضى بشرط لكن عدل الى لازمه اذ التحقيق لازم الشرط اشارة الى ان
صحة الملازمة مبنية على عدم تحقق الشرط لاعلى الاشتراط اذ عدم الاشتراط
لا يلزم عدم التحقيق لجواز تحقق اللزوم مع عدم جعل الجاعل شرطا
ولم يمتنع الفهم (قال اولا لاجل انه يلزم من فهم آه) المشهور في كلام القوم
او بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه عدل الى قوله يلزم
من فهم المعنى الموضوع له فهمه لثلاث يتقضى بالتضمن اذ المداول التضمني
لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من المعنى الموضوع له اليه بل الامر بالعكس
وليم الدليل سائلا عن النقض سيظهر من كلام المحشي قدس سره قبل ان نفهم
من اللفظ شيئا في بعض الاوقات دون بعض عقيب فهم المسمى فدلالته
على ذلك المعنى التزامية ولا لزوم ذهني اجيب ان الدلالة مقوله بالاشتراك
على معنيين الاول فهم المعنى من اللفظ متى اطلق الثاني فهم المعنى منه اذا
اطلق والاصطلاح على المعنى الاول وان اعتبر في بعض العلوم بالمعنى
الثاني فلا دلالة للفظ اذا فهم منه المعنى بالقرينة بل الدال المجموع (قوله
والا لزم ان يكون الخ) لان المعاني الغير المتناهية خارجة عن الموضوع له
لذلك اللفظ وهو البطلان بالوجدان لانا لا نفهم من اللفظ الا معنى
واحد اذ لم يلاحظ الوضع ولا يخطر ببالنا غيره فضلا عن المعاني الغير
المتناهية فلا وجه لما قيل اي بالتفصيل ليصح قوله وهو البطلان لان
دلالة اللفظ على معان غير متناهية اجمالا ليست بطة فضلا عن ظهوره

بل هي واقعة كما في وضع العلم للموضوع له الخاص انتهى لان هذا القول
مبنى على الوضع مع ان ما نحن فيه على تقدير عدم الوضع (قوله ويكفي فيهما
العلم بالوضع الخ) سواء كان الوضع شخسيا او وضعيا نوعيا كما في المشتقات
وسائر الموضوع بالوضع النوعي فاذا اطلق اللفظ الموضوع اطلاقا صحهما
مع ما يحتاج اليه في الدلالة كالتعلق بالنسبة الى الحرف والفاعل بالنسبة
الى الفعل ينتقل من اللفظ الى المعنى بسبب العلم بالوضع فلا يحتاج الى شيء
آخر حتى يشترط بشيء كالدلالة الالتزامية وحاصل هذا جواب عن سؤال
مقدر بانه وقع شرط في الدلالة الالتزامية فبالدلالة المطابقة والتضمن
فاجاب عنه بانه يكفي فيهما العلم بالوضع ولا حاجة الى شيء آخر (قوله ينتقل
ذهنه من سماع اللفظ الخ) كلمة من غشائية فتح المتقل منه محذوف اي ينتقل
لاجل السماع من اللفظ الى ملاحظة او السماع مصدر بمعنى المفعول
من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فن الابداء وهو اللفظ ووجه هذا
التغير ان اللفظ الدال له جهة صدوره من اللفظ وجهة وجوده من حيث
هو وجهة سماعه السماع ومدار الدلالة هو الجهة الاخيرة فلهذا عبر بهذا
العنوان ولا تعلق الى التكررات (قوله وهذا هو الدلالة المطابقة آه)
المشار اليه هو الانتقال المذكور فملي هذا يكون الدلالة من صفات النفس
مع ان التعريف السابق للدلالة يقتضي ان يكون من صفة اللفظ وبعضهم
عرفها بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
وهذا يقتضي ان يكون من صفة المعنى قد استضعف فيه الاشكال وكثر فيه
الافعال والتحقيق ان ههنا امور اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات
المسموعة والمعنى الذي جعل اللفظ بازائه واصافة عارضة بينهما فهي
الوضع اي جعل اللفظ بازاء المعنى على ان المخترع قال اذا اطلق فافهموا
هذا المعنى واصافة ثانية بينهما عارضة لهما بعد عروض الاضافة الاولى
وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه ذال على معنى كونه اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل
انه مبدول هذا اللفظ بمعنى كونه المعنى متفهما عند اطلاقه وكلاهما لازم
لهذه الاضافة فامكن تعريفهما باليهما كان ولما كان المعنى والثر من دلالة
اللفظ ومدلولية المعنى انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى عرفها بالانتقال
من اللفظ الى المعنى وحقق الفاضل المحشي في حواشيه المقتطع ان الحالة

الثانية عارضة للفظ بواسطة كونه موضوعا مسماة بالدلالة فهي قائمة باللفظ متعلق بالمعنى كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا كالناسب مثلا وامامة مر يفهما بالفهم مضافا الى الفاعل او المفعول اعني السامع او المعنى او بانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فن المسامحات التي لا تلبس الحق اذا اشتباه في ان الدلالة صفة للفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان ذلك الفهم والانتقال من اللفظ انما هو بسبب حاله فيه فكأنه قيل هي حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى منه او ينتقل منه اليه وكانهم نهوا بالتسامح على ان الثمرة الحق من تلك الحالة هي الفهم والانتقال فكأنها هو (قوله وكذا اذا علم آه) يعني ان اللفظ اذا كان مشتركا كذلك يكنى في دلالة مطابقة العلم بالوضع ولا تفاوت بين دلالة اللفظ المشترك وغيره في كفاية العلم بالوضع اذ في اللفظ المشترك ينتقل الذهن من سماعه الى ملاحظة المعاني الموضوعات لها باسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة ومنشأ ذكر المشترك وقوع الاختلاف فيه قيل المشترك اذا اريد به احد المعنيين لارادته المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لاراد بالمشارك الا احد المعنيين فاللفظ ابدل الابدل الاعلى معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فطابقة وان كان جزءه فتضمن والافتراض فمع يكون الدلالة تابعة للارادة فلا يكون العلم بالوضع كافيا في دلالة مطابقة بل يحتاج الى قرينة معينة للمعنى المراد وقيل اللفظ المشترك يدل على المعاني الموضوعات بلا احتياج الى القرينة اذ لا شك ان العالم بالوضع يتعقل المعاني عند اطلاق اللفظ نعم تعين ارادة اللا فظ موقوف على القرينة لكن بين ارادة المعنى وبين دلالة اللفظ عليه بون بعيد والفاضل المحشي قدس سره اختار المذهب الحق لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانما قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللفظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا (قوله لان فهم الجزء لازم آه) فمع يكون دلالة اللفظ انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه فيلزم ان يكون الدلالة عقلية لا وضعية قلت نعم هذه الدلالة عقلية عند اهل العربية لكن المنطقيون يسمونها وضعية بمعنى ان للوضع مدخل فيها ويخصون العقلية الى ما يقابل الوضعية والطبيعية (قوله ولا يمكن ان يكون اللفظ آه) جواب عن سؤال

وللتعريف مشترك ذلك
ولا تدرى بيانته

مقدر وهو ان وجه اشتراط الدلالة الالتزامية لزوم الدلالة على امور غير متناهية عند عدم الاشتراط وكذلك في الدلالة التضمنية والمطابقة لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمركب من اجزاء غير متناهية ولجواز ان يكون اللفظ موضوعا باوضاع غير متناهية لكل واحد من معان غير متناهية وحاصل جوابه ان كون اللفظ موضوعا لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية لمحوطة بخصوصها وتفصيلها غير ممكن من العباد ان كان الواضع غير الله وكذلك ان كان الواضع هو الله عز وجل لعدم ترتيب الثمرة على هذا وهو الافادة والاستفادة لا يقال ان الوضع بامور غير متناهية باوضاع غير متناهية وكذا المعنى المركب من اجزاء غير متناهية وان لم يكن على وجه التفصيل يمكن على وجه الاجمال كالجملة والجميع لانا نقول ان الموجب للاشتراط في الدلالة الالتزامية لزوم دلالة على امور غير متناهية بالتفصيل حتى تمتنع وح يلزم ان يكون هناك كذلك حتى يصح الاراد فيهما وبصح الجواب واشارة الى هذا قال الفاضل المحشي بخصوصية معنى مركب الخ (قوله ان يوضع لفظ واحد لكل واحد الخ) هذا بان يوجد لفظ واحد ووضع ذلك لكل واحد من معان غير متناهية ولكل معنى وضع واحد ومن عدم تنهاى المعاني يلزم عدم تنهاى الاوضاع هذا بطريق التوزيع لا ان يكون لمعنى واحد اوضاع غير متناهية كما يوهن ظ العبارة وقيد اللفظ بالواحد لان اللفظ الكثير في جميع الالسنه واللغات على طريق التوزيع موضوع لمعان غير متناهية وتلك الالفاظ الغير المتناهية يؤدي بها المتلفظون الغير المتناهية المعاني الغير المتناهية ولا محذور فيه (قوله الدلالة التضمنية الخ) هذا بيان لتمامية الحصر ولقاعدة تغيير الاسلوب كما عرفت في شرح هذا الكلام فان قيل ان الدلالة التضمنية هي ملاحظة الجزء في ضمن الكل وهي مقدمة على ملاحظة الكل ومن قوله يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه قطعا يلزم تقديم فهم الكل على فهم الجزء كما لا يخفى قلت لما كان اللفظ لا يلاحظ منه اولا وبالذات الا المعنى المطابق بسبب العلم بالوضع كان المعنى المطابق متبوعا والتضمن والالتزام ان وجدنا تابعين وهذا لا ينشأ في تقدم ملاحظة الجزء على متبوعه بحسب الطبع (قال ولا يشترط فيها اللزوم آه) معطوف على قول المص ويشرط لتفسير محهما اذا الش ناقل اكلامه وان عد من عبارة الش معطوف على قوله فلا بد للدلالة آه اذ هو تفسير قوله ويشترط وهذا

الاشتراط وعدم الاشتراط مبنى على اعتبار كون اللزوم كليا بان يمتنع عقلا
تصورا للزوم بدون تصور اللازم واللازم الخارجى لا يتحقق للزوم فيه على
وجه كلى فلا يكون شرطا ومن اكتفى باللزوم فى الجملة كما هو مذهب اهل
العريسة فلا يشترط عندهم اللزوم الذهني ولا للزوم الخارجى بالمعنيين
المذكورين حتى قالوا لو اعتبر اللزوم الكلى لم يخرج دلالة الجاه على الجود
ومثلها من اللزوم العرفية مع انه لا ريب فى فهم هذا المعنى فاسقاطه عن درجة
الاعتبار غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادة غير مسموع
فان الوضعية ايضا يختلف باختلاف الاوضاع فتأمل قبل المراد باشتراطهم
وعدم اشتراطهم دعواهم الاشتراط وعدمها والافلامنى لاستناد الاشتراط
اليهم ونفيته عنهم لانه ليس منوطا باعتبارهم بل متحقق مع قطع النظر
عن اعتبارهم (قال هو كون الامر الخارجى بحيث آه) المراد من التحقق
الخارجى الثبوت الاصلى ما عدا الوجود الظلى اعم من ان يكون ثبوته فى نفسه
او فى غيره فيعم اللازم المتحقق بوجوده الاصلى فى الذهن والخارج كلزوم
الصفات النفسانية بعضها البعض كالحيوة للعلم فيشمل لزوم الجوهر الجوهري
كلزوم الهيولى للصورة والجوهر للعرض والعرض للجوهر كلزوم التعبير
للمجسم وبالعكس فيشمل اللزوم الخارجى فيما لا وجود للزوم او اللازم
فى الخارج كلزوم العمى او لزوم شئ له ولا يرد النقيض على التعريف بمثل هذه
اللازم فتأمل (قال بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الذهن آه) يعنى من وجود
المسمى بالظلى وجوده الظلى واما استلزام الوجود الاصلى لشئ للوجود الظلى
لشئ آخر فلا يمكن قيل بلى لزوم الامر الخارجى للمصور كلزوم المعلوماتية
المعلوم ولزوم الامر الذهني الحاصل فى التصور الخارجى كلزوم وجود العلم
الاصلى لوجود المعلوم فى التصور خارجين عن قسمي اللزوم وهما حقيقة ان
بان يدخلا فى اللزوم الخارجى الغير التام فى الدلالة ويخرجان عن اللزوم
الذهني المعتبر فى الدلالة انتهى يمكن ان يجاب عنه بان لزوم شئ لشئ له
اقسام ثلاثة اثنان منها ما ذكره الش وقسم ثالث وهو لزوم شئ لشئ فى نفسه
مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف الذهن كلزوم عدم
المعلوم لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققها فى الخارج وهو ظ ولا فى الذهن
بالمعنى المذكور بل فى نفسها وان كان ظرف اللزوم بينهما الذهن ولزوم الكلية
للصورة العقلية والمعلومية المعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المعقولات

الثانية اللازمة للمعقولات الاولى واما لزوم وجود العلم الاصلى لوجود المعلوم
فى التصور فوهم لان هنا وجود واحد للعلم والمعلوم وهذا القسم الثالث
ليس ايضا من شرط الدلالة الالتزامية لانه لم ينتقل من الملزوم الى اللازم
بسبب العلم بالوضع عند اطلاق اللفظ الموضوع للزوم لعدم لزوم ملاحظة
اللازم من ملاحظة الملزوم كما لا يخفى واما تعرض لعدم اشتراط اللزوم
الخارجى دون عدم اشتراط هذا اللزوم افلان اكثر الاحكام باعتبار الخارج
يخلاف هذا اللزوم (قوله المضاف من حيث هو مضاف الخ) يعنى وصف
العدم بالمضاف وهو لا تقيد فى التركيب الاضافى اذا تعلق حكم على المضاف
قد يؤخذ من حيث ذاته وقد يؤخذ من حيث هو مضاف فى الصورة الاولى
يكون المضاف اليه والاضافة جارجين عند وفى الصورة الثانية كانت الاضافة
داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه والعمى من قبيل الثاني لان العمى
ليس عبارة عن العدم المطلق والا لما كان بينه وبين البصر تقابل العدم
والمملكة فيكون الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا لازما وحاصله التقيد
داخل والتقييد خارج (قوله ومفهوم العمى هو العدم آه) قيل صرح الش
فى شرح المطالع ان البصر جزء مفهوم العمى فى بحث القضاء فى اوائله
وهو مخالف لكلامه هنا ووجه بان عدم ذكر البصر معه فى نحو قوله تعالى
*مهم بكم عمى وقوله تعالى بل هم قوم عمون يدل على دخول البصر فى مفهومه
وذكره معه فى قوله تعالى * فانها لا تعمى الابصار * يدل على خروجه عنه
كيلا يحتاج الى التجريد فاعلم الش بى كلامه فى الموضعين على الاحتمالين
الذين يؤيدهما الاستعمال انتهى الظاهر ان الاضافة داخلة فيه والتعبير بجزء
المفهوم لا يقتضى ان يكون جزء الموضوع له او جزء المفهوم عبارة عما يكون
فهم الشئ معه وهو اعم من الموضوع له ولا يلزم من كونه جزء للاعم جزء
للاخص والمضاف اليه فى صورة دخول الاضافة يكون مما يكون فهم الشئ
معه ونص على خروج البصر عن العمى انفاضل الجلال رحمه الله حيث قال
فان اسناده الى البصر شايع بدون قرينة مجازية قال الله تعالى عميت ابصارهم
الى غير ذلك من النظائر الشائعة والاصل الحقيقة فتأمل (قال بالاستلزام
وعدمه آه) متعلق بالنسبة على طريق التوزيع يعنى يكون بعضها مستلزما
لبعض وبعضه غير مستلزم له ويدخل فى البيان التوقف اذ لا يخفى فى نفس الامر
من الاستلزام وعدمه وتلك النسب باللزوم وعدمه منحصرة فى ست حاصلة

من مقايضة كل واحدة من الثلاث الى اختيارها ومعلوم النسب ليست من الاعراض
الذاتية فقولها والمطابقة لا تستلزم التضمن وامثاله ليس مسألة العلوم حتى
يقال ان السالبة في كونها مسألة يحتاج الى التأويل ويعلم من ثنى الاستلزام
ان النسب بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ في التصورات يجري فيها
النسب بهذين الاعتبارين وان اخصت في التصديقات باعتبار التحقق (قال
اي ليس متى تحققت تحقق الخ) هذا التفسير رفع الابهام الكلية الشرطية
لان متى سوزا لا يجاب الكلي واصدق الجزئين في نفسه والمراد من الاستلزام
امتناع الانفكاك على الوجه الكلي على ما هو الاصطلاح فيكون التفسير
بالمساوي فلا وجه لما قبل هذا التفسير بالاعم اذ مفهوم قوله متى تحققت تحقق
دوام عدم الانفكاك والاستلزام امتناع الانفكاك وهذا اخص منه انتهى
اذ لو سلم دوامية هذه القضية واعتميتها من الاستلزام لا يكون نقض اعم
اعم من نقض الاخص بل نقض اعم اخص منه ولا وجه للحمل الاستلزام
على الدوام حتى لا يتم استدلاله بالجواز فتأمل (قال لجواز ان يكون اللفظ
الخ) كالواجب والوحدة والنقطة انما اكتفى بالجواز في الاستدلال مع انه
استدل في شرح المطالع بالوقوع الكفاية في الحق لان المعاني البسيطة لما تحققت
لزم ان يوضع له اللفظ لاحضارها فوق اللفظ موضوعا بازائه وان لم يعلم
ذلك الوضع المقدم يجوز ان يوضع شخص بازائه اللفظ فيعلم عدم الاستلزام
بالضرورة قبل كما علم عدم استلزام المطابقة التضمن لجواز ان يكون اللفظ
موضوعا لمعنى بسيط يمكن ان يعلم عدم استلزامها الالتزام لجواز ان لا يكون
للدلول المطابق لازم ذهني فلا يصح الاستدلال بهذا الجواز على عدم العلم
بالاستلزام كما فعله والجواب انه فرق بين الجوازين لان الجواز الاول هو الامكان
بحسب الواقع والجواز الثاني هو الامكان العقلي الذي هو مجرد تجويز العقل
وهو لا يستلزم الامكان في نفس الامر قرب امز يمكن في نظر العقل ولا مكان له
في نفس الامر وقرينة استعمال الامكان في كل مقام بمعنى آخر هو الدعوى
اذ يقتضى في كل مقام بمعنى آخر الامكان فان ثنى الاستلزام يستدعي الامكان
بحسب نفس الامر وعدم العلم بالاستلزام يستدعي الامكان العقلي على ان امكان
وضع الالفاظ بحسب نفس الامر لمعنى بسيط بين لوجود البسيط واستعداد
كل احد لان يضع له لفظ بخلاف وجود لازم ذهني لكل ماهية فان امكانه
وامتناعه خفيان وغاية الامر التجويز العقلي (قوله بهذا الدليل يعرفه آه)

قد عرفت ان النسبة منحصرة في ستة بين الشارح خمسة منها ولم يبين ان
الالتزام يستلزم التضمن فينه المحشى رحمه الله معلوم من دليل عدم استلزام
المطابقة للتضمن فلذا لم يتعرض ووجه معلوميته انه لما جاز كون اللفظ موضوعا
بمعنى بسيط مع ان البساطة متحققة في نفسها ولها اوزم ثابتة كل اوزم واجب
الوجود والوحدة النقطة من عدم التعدد وعدم الانقسام ونحوهما تحقق
الدلالة الالتزامية في اللفظ الموضوع للبسيط دون التضمن فثبت عدم الاستلزام
الا التزام التضمن واثار الى تحقق اللازم للبسيط بكلمة ان الدالة على التحقق
فلا يرد ان امكان وجود المعنى البسيط لا يستلزم وجود اللزوم الذهني حتى يثبت
هذا الدعوى بهذا الدليل (قال فغير متيقن آه) غير الاسلوب بحيث لم يقل
المطابقة لا تستلزم الاستلزام لان ما ذكره من جواز ان لا يكون للمسمى لازم
بين يلزم فهمه فهم المسمى انما يفيد عدم العلم بالاستلزام وليس بمط لا العلم
بعدم الاستلزام وهو المط فلي هذا ينبغي ان يقول غير معلوم لان ثنى التيقن
لا يستلزم ثنى العلم على طريق الظن بل ما عدا اليقين مع ان الحق هو المشكوك
يمكن ان يقال الغرض ثنى التيقن فقط لوجود مثبت مستدل على اثبات الاستلزام
ونفيه فتأمل (قوله قد يقال آه) خاصله معارضة بانه لا يستلزم المطابقة الالتزام
لكان لكل شيء لازم لكن لا يجوز ان يكون لكل شيء لازما ذهنيًا واثبت الاستثنائية
بقوله والاى لو كان لكل شيء لازما لزم من تصور معنى واحد تصور لازمه
وذلك اللازم معنى واحد يلزم من تصور تصور لازمه وهكذا الى غير النهاية
فيلزم من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية دفعة لكون تصور المعنى
الواحد دفعا وهو محال بالبداهة والمراد من الدفعة زمان واحد لان الاعتبار
في الدلالة الالتزامية اللزوم الذهني كما عرفت ومعناه ان يكون تصور اللزوم
واللازم على وجه المعية لا التدرج فيلزم ادراك امور غير متناهية في زمان
واحد فسيب محالة هذا الادراك امتناع حصوله في الزمن تفضيلا فلا وجه
لما قيل من ان المراد من الدفعة زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ
الى المعنى الموضوع له ومنه الى اللازم فيترتب الانتقالات فلا يكون في زمان
واحد وسبب محاليتها ان ملاحظة الامور الغير المتناهية والانتقال من كل منها
الى آخر في زمان متناه مح بالضرورة ولا وجه ايضا لما قيل يمنع استحالة تعقل
مالا يتناهى معارضة لانه لا يضيق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة معا وان كثرت
(قوله ورد ذلك لجواز آه) هذا منع لللازمة وهي لزوم امور غير متناهية

بشئ جواز الانتهاء بان يكون بين معينين تلازم لا يقال ان لم ينشئ سيقط المنع وان انتهى كان الانتهاء مفصوما هو معنى فلا بد له من لازم لانا نقول ليس يلزم من ثبوت الانتهاء تصوره وكذا يدفع بهذا الجواب قول من قال ان المعينين المتلازمين معنى فاذا كان لكل معنى لازم ذهني يكون له لازم ايضا قيل يرد كلام المعارض بوجه آخر وهو ان اللازم الذهني ما يلزم من تصور الملزوم قصدا تصوره تبعيا فتصوره تبعيا لا يكون ملزوما لتصور لازمه الذهني وهو ظاهر فلا يلزم من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية وان كان هناك لوازم ذهنية مرتبة ويرد كلام المنجيب بانه يلزم في صورة التعاكس ان لا يسكن النفس من الانتقال من احد المتلازمين الى الاخر بل ينتقل من احدهما الى الاخر دائما والوجدان يكذبه قلت في كلا الردين ان منشأهما كون تصور الملزوم واللازم مرتبا بحيث يقدم تصور الملزوم على اللازم مع انه ليس كذلك والمعتبر في اللزوم الذهني كون تصور اللازم مع تصور الملزوم في الحصول في الذهن والقصدية والتبعية تتعلق الارادة اصالة فيلزم من ادراك معنى واحد ادراك امور غير متناهية ولا يلزم عدم سكون النفس في التعاكس فتأمل (قال وذلك آه) اى عدم الاستحالة ثابت بان التلازم في المتضايفين لا يستلزم توقف احدهما على الاخر توقفا بمعنى الاخص وهو ان لا يكون شئ موجودا الا بعد وجود شئ آخر وهو الدور البط لا يستلزم تقدم الشئ على نفسه واما التوقف بمعنى الاعم وهو كون الشئ بحيث اولاشئ آخر لا يمنع وهو اعم من ان يكون الشئان موجودين في الذهن معا او في الخارج معا وان يكون احدهما مقدما والاخر مؤخرا في الذهن اوفى الخارج فالاول هو الدور المعنى فلا بطلان فيه والثاني هو الدور المحال والتلازم في المتضايفين من قبيل الاول (قوله لجواز تعقل آه) وان لم يحسن امكن كما تعقلنا شيئا تعقلنا معه شيئا آخر امكننا تعلم بالضرورة انا تعقل كثيرا من الاشياء مع الذهول عن سائر اغياره لكن هذا الاستدلال مبنى على المقدمة الوجدانية وهو لا يدفع الخصم المكابر وان الزم المنصف اذ للمكابر مجال بان يقال الذهول عن الاغيار قد ينشأ عن عدم ملاحظة اللازم عند ملاحظة الملزوم وفرق بين حصول الشئ وملاحظته قيل وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفهومات اذا اخذت بحيث لا يشذ عنها شئ فوضع بارائه لفظ مثلا كالجملة والجميع فيكون دلالتها عليه مطابقة وليس له لازم ذهني واللازم خلاف

المفروض وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبانه لا يشذ عنها وكل واحد منهما خارج عنها لا تصافها به فدلالة اللفظ الموضوع له عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار انه مفهوم من المفهومات فتدبر (قال وزعم الامام آه) حاصل استدلاله ان الدلالة المطابقة مدلولها ماهية وكل ماهية يستلزم تصورها تصور لازم وهو انها ليست غيرها فينتج ان الدلالة المطابقة مدلوله يستلزم تصوره تصور لازم وهو انها ليست غيرها فيضم كل دلالة مدلولها كذا يستلزم الالتزام فينتج المطو وحاصل الجواب منع الكبرى الاول مع السند المذكور المراد من التصورين في قوله تصور كل ماهية تصور لازم من اوازمها التصور المطلق المرادف للعلم لا التصور الساذج المقابل للتصديق لان المساهية اعم من التصورية والتصديقية وكذا اللازم ههنا تصديق لكن المفهوم من هذا الكلام لزوم تصديق على كل ماهية تصورية او تصديقية ولزوم تصديق على كل تصور بطلان ضرورة لاستلزامه لزوم تصديقات غير متناهية التصور واحد لتركب التصديق من التصورات الثلاث والحكم فتأمل (قوله ان سلب الغير آه) ان المراد من السلب ليس مقابلا للايجاب بل بمعنى الانتفاء اذ انتفاء الغير عن كل معنى سواء كان علما او معلوما لازم في نفس الامر مع قطع النظر عن تعلق العلم بهذا الانتفاء والمعنى الاعم من كونه علما ومعلوما من جهة كونه مفهوما من اللفظ يلزم احضاره في الذهن من احضار اللفظ بواسطة الوضع فيلزم من حصول ذلك المعنى الاعم حصول هذا الانتفاء فيكون حصول المعنى في الذهن حصول صورته ولو كان علما اذح يكون له جهتان جهة كونه مفهوما من اللفظ بالوضع وجهة كونه علما وان حصل بجهة ثالثة نفسه لكن بجهة الاولى صورته كما كان معلوما من جهة وعلما من جهة فلا وجه لتعميم السلب من مقابل الايجاب ومن مقابل الثبوت والمعنى من الصورة الذهنية ومن ذى الصورة والارادة من الحصول في الاول حصول نفسه وفي الثاني حصول صورته فتأمل (قوله وليس بخحيح آه) هذا منع مقدمة وهي قوله كل ماهية يستلزم الخ بالترديد حاصله ان اريد بكون المعنى ليس غيره لازما ينفك بالمعنى لاخص فم اذا كثيرا يتصور المعاني مع العقلة عن سلب غيرها عنها وان اريد به انه لازم بين بالمعنى الاعم فسلم لكن لا يفيد اذ المعنى في دلالة الالتزام هو اللازم البين بالمعنى الاخص قوله ولو صح ذلك نقض في المقدمة على طريق المجاز او التقدير وجه البطلان قد عرفت لزوم ادراك تصديقات غير

متناهية قوله نعم بيان منشأ اللفظ (قوله وهو ان يكون تصور الملزوم آه)
 ان اريد باللزوم في قوله في الجزم باللزوم آه اللزوم الخارجى يلزم اعتبار اللزوم
 الخارجى في اللازم بمعنى الاخص اذ كل ما هو معتبر في مفهوم الاعم معتبر
 في مفهوم الاخص فلا يكون اللزوم بالمعنى الاخص معتبرا في الدلالة الالتزامية
 اذ لو اعتبر هو فيها كان اللزوم الخارجى شرطا للالتزام وقد بين بطلانه
 وان اريد به اللزوم الذهني فان كان بالمعنى الاول الذي هو الاخص كان العام
 عين الخاص او يصير معناه ما يكون تصويره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم
 بان تصور الملزوم يستلزم تصور اللازم فقد اخذ الاخص في مفهوم الاعم
 فكل ما كان لازما بالمعنى الاعم كان لازما بالمعنى الاخص فان لم يكن
 تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ان يكون تصورهما معا كافيا في الجزم
 باللزوم كان العام عين الخاص بحسب الذات وان تغايرا بحسب المفهوم
 وان لم يلزم ذلك كان العام اخص من الخاص وكلاهما بط وان كان اللزوم
 الذهني المعتبر في الاعم بالمعنى الثاني الذي هو الاعم لم يعرف الشيء بنفسه
 اى اخذه في تعريفه والجواب ان المعتبر في اللزوم المأخوذ في تعريف اللزوم
 بالمعنى الاعم مطلق اللزوم اعم ان يكون ذهني او خارجيا والذهني اعم من
 ان يكون بمعنى الاعم وان يكون بمعنى الاخص (قال فضلا عن انها آه) ان كلمة
 فضلا تستعمل في الترتيبي في النفي وهنا ما بعدها التصديق وما قبلها التصور
 وعدم خطو التصديق اقدم وارجح من عدم خطو التصور كما لا يخفى هذا
 السند يقتضي العلم بعدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان السائل يدعى
 التوقف وقد عرفت ما فيه من قول المحشى رجه آتفا لكن يصلح للسندية دون
 الاستدلال (قال ومن هذا بين آه) هذا بيان على مذاق المصنف ولا حذف
 فيه فلاحظ المحذوف في التحقيق وهو كما ان المطابقة استلزامها للالتزام
 غير متيقن لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا بناء على عدم العلم
 يكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك التضمن استلزامه للالتزام
 غير متيقن لجواز ان يكون من الماهيات المركبة مما لا يكون له لازم ذهني بناء
 على عدم العلم بوجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة فلهذا بين التضمن والالتزام
 عموم من وجه الحق لانهما يوجدان في كل ماهية مركبة ملزومة لآخر
 ويوجد الالتزام بدون التضمن في ماهية بسيطة ملزومة ويوجد التضمن
 بدون الالتزام في ماهية مركبة غير ملزومة لشيء (قال وفي عبارة المصنف نساه

(الح) حيث حذف المضاف اعتمادا على فهم المتعلم لان اتحاد الدليل يستلزم
 اتحاد المدلول اذ الدليل في الاول يقتضى عدم التيقن دون تيقن العدم وفي
 الثاني كذلك يقتضى عدم تيقن الاستلزام لاتبين عدم الاستلزام والفرق
 بينهما ظاهر وهو في الصورة الاولى يحمل الاستلزام نفيا واثباتا وفي الصورة
 الثانية يعلم عدم الاستلزام (قوله قد يتوهم ان مدلول آه) لانه اذا اطلق اللفظ
 الموضوع بآراء المعنى المركب يفهم الكل من حيث هو كل والجزء من حيث هو
 جزء واذا فهم من حيث هما كل وجزء يفهم الترتيب بالضرورة وهو امر خارج
 عن المسمى فالتضمن يستلزم الالتزام وهذا التوهم بط لان هذه الامور وان كان
 لازما هو بمعنى الاعم لا بمعنى الاخص المعتبر في الالتزام لانا نتصور ما صدق
 عليه المركب وما صدق عليه الكل او الجزء مع الذهول عن وصفية التركيب
 ووصفية الكلية والجزئية فلا يكون شيئا منهما لازما ذهني حتى يلزم من تصور
 الملزوم تصور حاصل الجواب انه من اشياء المعارض بالمعروض المتفهم ما صدق
 عليه الجزء والكل والمركب لا مفهومها اعلم ان لكل مفهوم ما وهو ما يتركب من
 شيء ومن غيره وما يصدق هو عليه وهو كل مجموع مركب من الاجزاء كالانسان
 والفرس فان الانسان مركب من الحيوان الناطق والفرس من الحيوان الصاهل
 والاجزاء ايضا مفهوم ما وهو ما يتركب من شيء ومن غيره وما يصدق هو عليه
 كالحيوان والناطق والصاهل فالمفهوم عند اطلاق الانسان ما يصدق عليه
 الجزء وهو الحيوان والناطق المعارضان لمفهوم الجزئية لا مفهوم الجزء نفسه
 الذي هو عارض لهما ولا يلزم من فهم ما يصدق عليه الجزء فهم التركيب وانما
 يلزم فهم التركيب من فهم ما يصدق عليه الجزء من حيث انه جزء لامن فهمه
 من حيث الذات لا يقال التضمن فهم الجزء في ضمن الكل من حيث هو الجزء
 لانا نقول الحقيقة المأخوذة في تعريف الدلالة التضمنية للتعليل لا للتقييد
 (قوله وقد ندعى آه) هذا الجواب بتفسير الدليل وحاصل التوهم المنع لقوله
 لم يعلم ايضا لازم ذهني لكل ماهية مركبة والتغير من الوظائف الموجهة
 بعد المنع ان لم يتغير المبدعى فيه ما فيه فتأمل ايضا كما ندعى الاستلزام بالتيقن قوله
 على قياس ما قبل يغني في الدليل ولا تكرار فيه (قال لانها لا يوجدان الا معهما آه)
 اللام لام المال فيكون تصوير الدهوى بعدم التضمن والالتزام بدون المطابقة
 مع وجودهما معهما بالضرورة لاستلزامهما الوضع المستلزم للمطابقة لان التضمن
 دلالة اللفظ على جزء المسمى من حيث هو جزؤه ولا ارتباط في ان دلالة

على جزء المسمى من حيث جزءه لا يتحقق الا اذا دل على المسمى وكذلك دلالة اللفظ على الخارج من المسمى من حيث هو خارج لا يتحقق بدون دلالة اللفظ عليه ولما قاله الش (قال والتابع من حيث انه آه) اي تابع لمبتوع مخصوص فيخص بالتابع المساوي ويخرج الاعم كالحرارة اذا اعم اذا قيد بهذه الحيثية يكون مساويا للاعم فلا وجه لما قيل من ان التابع الاعم كالحرارة اذا قيد بأنه تابع لمبتوع معين كالنار مثلا داخل في هذا الحكم فكيف يزاد القيد احترازا عنه والجواب الذي ذكره هذا القائل عن سؤاله من ان المراد بقوله احتراز عن التابع الاعم هو الاحتراز عن خروجه فانه سعة وطاوع شيل الحرارة للتابع الاعم بناء على الوجدان اذ لا تفاوت في اشخاص الحرارة من النار او من الشمس ولا في اثارها من الاحتراق وغيره فيكون ماهية واحدة بالوجدان فيكفي في التمثيل اعلم ان معنى التبعية اما التأخير في الفهم عن فهم المعنى المطابق زمانا واما ان يراد بها ان فهم المبتوع لا يكون بدون التابع سواء كان فهم التابع قبل فهم المبتوع او معه او بعده واما ان يراد بها ان فهم التابع محتاج الى فهم المبتوع ذاتا فعلى الارادة الاولى يرد على الصغرى ان الامر في التبع بالعكس يعني ان المطابقة تابع للتضمن ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل وهو في فهم الجزء مطلقا وكذلك فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن مقدم على فهم الكل منه وهو المطابقة وبيانه ان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها موقوفة على العلم بالوضع والحفاظ المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر الجزء اولا ولا معنى به تذكر الجزء مفصلا مخطرا بالبال بل تذكره مجعلا في ضمن الكل والعلم بتقدمه على تذكر الكل ضروري فيكون المطابقة تابعة للتضمن وكذلك الامر في التبع بالعكس في بعض المواضع كما في الاعدام والملكات فان فهم الملكة مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث هو مضاف اليها فيكون المطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام هذا وارجو ان الارادة الاولى فقط واما على الارادة الثانية فلا لان فهم المبتوع في المدلول المركب والمدلول الملزوم لا يكون بدون فهم التابع تضمنيا ولا زما سواء كان فهم التابع مقدما اولا وهو في فهم الجزء والالتزام في ضمن الكل والملزوم بتوسطهما والالتزام عبارة عن فهم الجزء والالتزام في ضمن الكل والملزوم بتوسطهما حتى لو قصد باللفظ مجرد الجزء والالتزام كانت مطابقة كما في المعنى المجازي

قبل خلاصة هذا الدليل يجري في المطابقة بان المطابقة متبوع والمبتوع من حيث هو متبوع لا يوجد بدون التابع فيلزم استلزام المطابقة اياهما واجيب بانه انما يلزم ذلك ان لو صدق انها متبوع دائما وهو مم اذ قد وجد مطابقة لا يتبعها التضمن كما في البسائط والالتزام كما مر (قال وانما قيدنا بالحيثية آه) يعني لو لم يقيد لم يحتز عن التابع الاعم ويدخل في موضوع الكبرى فيلزم كذبها لوجود التابع الاعم بدون المتبوع المعينة فهذا القيد يمنع عن دخوله في موضوع الكبرى ان كان قيد له وعن دخوله في الحكم اذا كان قيداً للمحكوم به يعني يكون احترازا عن زمان كون التابع غير موصوف بالتبعية لاعن التابع الاعم وانه ليس هذا الزمان الا للتابع الاعم (قوله اذا قلت التضمن تابع من حيث هو آه) ان قولك من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح ويؤول عن الصحة موضوع للطب وهناك التابع محمول ويراد به المفهوم لا الذات فلا يكون الحيثية للتقييد ولا للتعليل لعدم تعليل الشيء وتقييده بنفسه فتعين الاطلاق فيح يلزم ان يكون التضمن عين المفهوم لافراد من افرادة وهو كاذب على ما يخفى لمن يعلم كيفية الحمل لا يقال الحيثية بقيد الاطلاق وهو لا يدل على التعيين لا بانقول قد يفهم من مثل قولنا زيد انسان من حيث هو ان زيدا عين الانسان لا ان هذا المفهوم صادق عليه والالم يكن لقيد الحيثية فائدة (قال وان لم يقيد لم يتكرر الحد الاوسط آه) لان محمول الصغرى هو التابع مطلقا وموضوع الكبرى هو التابع مقيدا بالحيثية لا يقال لو لم يقيد بها لم الدليل لانا نقول لو لم يقيد بها كانت جزئية لان التابع الاعم يوجد بدون متبوعه الاخص فعلى هذا التقديرين لا نتائج (قوله يعني ان قولنا من حيث آه) حاصله اختيار الشق الثاني واثبات تكرار الحد الاوسط بحمل القيد على تعلقه بالمحكوم به دون المحكوم عليه حتى يلزم المحذور قوله ولا يخفى اشارة الى دلاله واثبات بقوله ولا يخفى الى ان عدم بيان الش بناء على ظهوره تقريره ان قيد الحيثية اما ان يتعقل بالمحكوم عليه واما ان يتعقل بالمحكوم به لاسيما الى الاول فثبت المط واثبت الاستثنائية بقوله فالك تقريره ان قيد الحيثية في قولك لتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع اذا جعلت قيداً للتابع وتعلقه

اما ان يراد بها الاطلاق فيكون المراد ومفهوم التابع واما ان يراد بها التعليل
واما ان يراد بها التقييد والتفوق كلها منتفية اما الاول فلانه ح كان المعنى
ان مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية بل طبيعية
فلا يصلح كبرى الشكل الاول بل لا يكون لهما معنى محصل واما الثاني والثالث
فللزوم تعليل الشيء لنفسه وتقييده بنفسه وهو فاسد ايضا قوله فتعين
ان الحثية نتيجة الدليل (قوله فان اردت بالتابع من حيث هو آه) يعني ان حل
الحثية على الاطلاق يكون المراد من المحشى هو المفهوم وله محذور ان احدهما
كون القضية طبيعية لكون الحكم فيها على نفس الطبيعة فلا يصلح للكبرى
لاشتراطها بالكلية وثانيهما انه لا يحصل لهما لان ذات التابع لا يوجد بدون
ذات المتبوع لان مفهوم التابع لا يوجد بدون ذات المتبوع اذ التبعية اذ ذات
التابع للمفهومه وايضا فلا خفاء في وجود مفهوم التابع من حيث هو هو
بدون ذات المتبوع فلا يصح قوله لا يوجد فلا وجه لما قيل في بيانه من انه
لا وجود لمفهوم التابع اصلا فلا يحصل لتقييد سلب وجوده لقوله بدون
المتبوع فانه يقتضى ان لا يكون لقولنا لا توجد الابوة بدون النبوة معنى محصل
مع انه ليس كذلك (قوله وان اردت به تعليل انصاف آه) يعني اذا كانت
الحثية للتعليل او التقييد يكون انصاف ذات التابع بوصف التبعية بعلة
التبعية فيكون المعنى كل ذات موصوف بالتبعية لاجل انه موصوف بها فيلزم
تعليل الشيء بنفسه وكذا في صورة التقييد فالمعنى كل ذات موصوف بالتبعية
مقيد بكونه موصوف بالتبعية فيلزم تقييد الشيء بنفسه فتأمل (قوله فلا يرد
التابع الاعم آه) هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل ان قيد الحثية للاحتراز
عن التابع الاعم فاذا تعلق بالحكوم به يكون التابع مطلقا شاملا للتابع
اعم واخص فلا يصدق القضية على وجه الكلية واجاب بان التابع
وان كان مطلقا ثبوت عدم الوجدان بدون المتبوع مقيد بالموصوفية
بالتبعية له فالتابع الاعم ح يكون مساويا للمتبوع فيكون الحثية قيد الاحتراز
(قوله لكن يتجه ح) ما ذكره الش يعني ان تقر ب الدليل ليس تمام اذ اللازم
ليس عدم وجدان التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقا والمطابقة هذا
لا يقال عدم تمامية التقر ب على وجهين كون اللازم اخص والمط اعم
وكون اللازم اعم والمط اخص وبطلان التقر ب هو الثاني لعدم لزوم
وجود الاخص من وجود الاعم واما الاول فليس ببط للزوم وجود الاعم

من وجود الاخص وما نحن فيه من قبيل الاول لان اللازم هو المقيد
بالموصوفية بصفة التبعية والمقيد اخص من المطاق لانا نقول النتيجة
من القضايا والنسب بين الضايا بحسب التحقق فاللازم المقيد يكون قضية
جزئية والمط قضية كلية والقضية الجزئية اعم تحققا من القضية الكلية
فاللازم منها هو الجزئية التي هي الاعم ولا يلزم من ثبوت ثبوت الاخص هو القضية
الكلية اعني لشي من التضمن والالتزام يوجدان بدون المطابقة واللازم
بعض التضمن والالتزام الموصوفين بصفة كذا لا يوجدان بدون المطابقة
فعلى هذا حاصل جواب من قال ان صفة التبعية لازمة للتضمن والالتزام
سواء قيد بتلك الصفة اولا لمحوط فيهما تلك الصفة فيكون القضيتان
متلازمان فليزم من ثبوت احدهما ثبوت الاخر فم التقر ب (قوله ومنهم
من قال صفة التبعية لازمة الح) ان اريد بالتبعية التأخر في الوجود فهو بطل
لان فهم الجزء من اللفظ وهو التضمن متقدم على فهم الكل منه وهو المطابقة
وان اريد انها مقصودان تبعا لضرورة ان المق الاصيل من وضع اللفظ
لمعنى دلالة عليه واما دلالة على جزئه وعلى لازمه فمقصودة بالتبع ورد
عليه ان المق بالتبع قد يوجد بدون المق بالذات كما في قطع المسافة في الحج
فان من اراد الحجة بقطع المسافة ليصل الى الكعبة يتجه فالحج مق بالذات
وقطع المسافة مق بالتبع يمكن ان يوجد قطع المسافة الذي هو المق بالتبع
بدون الحج الذي هو المق بالذات كما اذا مات عند الوصول الى مكة او منع
عن الحج مانع فقد علم ان التضمن والالتزام وان كانا بصفة التبعية بهذا
المعنى قد يوجدان بدون المطابقة فلهذا قال والاولى بتغير الدليل في بيان
استلزامهما للمطابقة (قوله هما مستلزمان الوضع الح) لان التضمن دلالة
اللفظ على جزء ما وضع له والالتزام دلالة اللفظ على لازم ما وضع له فمستلزمان
الوضع وهو مستلزم للمطابقة لانه نسبة بين الموضوع والموضوع له والنسبة
يستلزم المتضمن والمستلزم المستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء (قال اللفظ
الدال على معنى بالمطابقة الح) هذا مشروع الى تقسيم اللفظ باعتبار دلالة
الوضعية الى المركب والمفرد لان نظير المنطقي في الالفاظ من جهة نهاد لائل
طرق الانتقال فلم يكن له بد عن البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق
الانتقال اما القول الش او الحجة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعدم
البحث عن الدلالات كلها ان يبحث عن الالفاظ الدالة على طريق حتى
يبين ان اى مركب يدل على القول الش كالمركب التقيدي واى مركب

يدل على القضية كالخبر وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزاء القول
الس والحدة وصف اللفظ بالدال على معنى بالمطابقة للاحتراز عن الالفاظ
الغير الدالة كالمهملات والدالة على معنى بحسب الطبع والعقل فلو لم يقيد
واطلاق واريد به مطلق اللفظ لانتقض حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة
فلي معنى لانها لا يدل اجزاؤها على معانيها الا انها ليست بمفردة وبالالفاظ
الدالة على معنى بحسب الطبع والعقل فانها ليست الفاظا مفردة بحسب
الاصطلاح (قال اما ان يقصد بجزءه آه) يعني ان يقصد بالجزء منه الدلالة
على جزء المعنى المقام ان المتقدمين قالوا ان اللفظ المركب ما دل جزؤه
على معنى والمفرد ما لا يدل جزؤه على شئ واورد عليه بعض اهل النظر
النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى كعبد الله علما غير المتأخرين
التعريف الى ان اللفظ الذي يقصد بجزءه منه الدلالة على بعض ما يقصد به
هو المركب اولاهو المفرد المراد بالقصد الجارى على قانون اللغة والا لو قصد
واحد بزاء زيد معنى يلزم ان يكون مركبا و بالجزء ما يترتب في المجموع يخرج
الفعل الدال بمادته على الحدث وبصيفته على الزمان على مذهب من قال
بوضع الهيئة وكون الهيئة جزء اللفظ والمحصل ان يكون للفظ جزء ولذلك
الجزء دلالة على معنى وذلك المعنى بعض المعنى المقام من اللفظ والدلالة
على بعض المعنى المقام مقصودة حالة كون ذلك المعنى مقصودا او اذا عرفت
هذا فلا وجه لما قيل من ان ادراج لفظ القصد مستقيم على مذهب من جعل
الدلالة تابعة للارادة واما على مذهب من لم يجعلها تابعة للارادة فغير مستقيم
لان عبد الله مركب ينظر الى المعنى الاضافى سواء قصد بجزءه منه الدلالة
على جزء المعنى الاضافى او لم يقصد فالاولى ان يترك ذكر القصد ويقسم
الدال بالمطابقة الى ما يدل جزؤه على جزء معناه والى ما لا يدل من حيث هما
كذلك وح لا يرد عليه شئ من المذهبين انتهى قد عرفت حال التعريف
الذى قاله اولى وان اعتبار القصد في التعريف ليس لان الدلالة تابعة للارادة
بل القوم اصطلحوا على اعتبار القصد في ماهية التركيب والافراد نفيا وثباتا
فلم يقصد لم يكن مركبا لانه لا يتحقق الدلالة بل لعدم تحقق قيد التعريف
كما في سائر قبود التعريفات وكون عبد الله مركبا بالنظر الى المعنى الاضافى
سواء قصد بجزءه منه الدلالة على جزء المعنى الاضافى او لم يقصد غير مسلم
على اصطلاح المنطقيين بل اذا كان المعنى الاضافى مقصودا يستلزم كون

دلالة الجزء مقصودة فبدخل في المركب وان لم يكن مقصودا لا يكون مركبا
وان كان مركبا عند الخوئين الا ترى ان المحققين من الخوئين
يجمعون مثل عبد الله علما مركبا ويخرجون عن حد الكلمة بذكر اللفظة
فيه لان مقصودهم الاصلى بيان احوال الالفاظ وقد جرى على مثله علما
احكام المركبات حيث اعرب باعرايين مختلفين كما اذا قصد بكل واحد
من جزئيه معنى على حدة واما المنطقي فنظرة في الالفاظ على سبيل التسمية
للمعنى فاذا كان المعنى واحدا بان لا يقصد الدلالة بجزء من اللفظ على جزء
منه عند اللفظ مقردا وفي الشفاء انه لا انتفاء في هذه الصناعة الى التركيب
بحسب السمعوع اذا لم يدل جزء منه على جزء المعنى كعبد الشمس اذا اريد به
اللقب دون عبد الشمس فان ذلك وامثاله لا يعد من الالفاظ المركبة بل من
المفردة (قال فان قصد جزء منه على جزء معناه الخ) المراد من الدلالة الدلالة
في الجملة والمقسم هو الدال بالمطابقة فلا يرد النقص بان تعريف المركب
غير جامع وتعريف المفرد غير مانع لان مثل الحيوان الناطق بالنظر الى معناه
البيسط التضمنى او الاتراعى ليس جزؤه مقصودا لدلالة على جزء ذلك المعنى
فبدخل في حد المفرد ويخرج عن حد المركب وبيان اللفظ المستعمل في معنى
اذا ضم اليه لفظ مهمل يصدق على مجموع ذلك اللفظ تعريف المركب لانه
اذا اريد بالدلالة الدلالة في الجملة يتدفع النقص الاول لان مثل الحيوان
الناطق وان لم يدل جزؤه على جزء المعنى البسيط التضمنى لكنه يدل على جزء
المعنى المطابق وكذا اذا كان المقسم الدال بالمطابقة يتدفع النقص الثاني
لان الدال بالمطابقة دال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لا بوضع المعين
ولا بوضع الاجزاء لكن يرد النقص بالمركبات المجازية مثلا اذا قلت زى بدر
واردت به نظرا المعشوق فانه مركب ح ولم يقصد بجزءه الدلالة على جزء
معناه المطابق اذ ليس هو مقصودا منه ولا جزؤه من جزئه وايضا الدلالة
فهم المعنى متى اطلق اللفظ كما مر واللفظ بالنسبة الى المعنى المجازى ليس من هذا
القبيل يمكن دفع النقص بان يقال مرادهم الدال بالمطابقة ان يقصد بجزءه
الدلالة على جزء معناه المطابق على تقدير كونه مقصودا فهو المركب
وان لم يقصد بجزءه تلك الدلالة على ذلك التقدير وهو المفرد فلا يخرج المركب
المذكورة عن حد المركب من جهة الدلالة والتقدير بالمطابقة فتأمل (قال
فان الراى مقصودا لدلالة الخ) لان الراى صفة والصفة موضوع لذات

وصفة معينة قائمة به لكن في التعبير تسامح اذ النسبة معتبر من جانب الذات الى الصفة وبالعكس في الفعل وهذا هو الفرق بينهما الظاهر ان وجه التسامح ان الصفة معينة والذات مبهم والمقام مقام التعمين (قوله يعني ان هذا المجموع الخ) الغرض من هذا دفع توهم ان دلالة مجموع رامي الخجارة ليست بالمطابقة والالتحاق التضمن بالنسبة الى دلالة هذا المركب لجزءه هذا المعنى وفيه بحث على ان المتبادر في دلالة اللفظ مطابقة بالنسبة الى المعنى الواحد ان يكون بسبب وضع الواحد وحاصل دفعه ان المعنى في دلالة اللفظ بالمطابقة للدلالة على الموضوع له سواء كان بوضع واحد كما في المفردات او بوضع متعدد كما في اللفظ الذي هو ذواجزاء والمعنى كذلك كرمي الخجارة فيصدق عليه تعريف الدلالة المطابق ولا امتناع في دلالة مثل هذا المركب بالنسبة الى جزءه معناه بطريق التضمن وان كانت بالنسبة الى جزء اللفظ مطابقة اعلم ان اللفظ الذي هو ذواجزاء اما ان يكون له معنى ذي اجزاء اولاً فان كان الثاني فاللفظ الموضوع مفرد وان كان الاول فهو على وجهين الاول ان يوضع باعتبار اجزائه من غير اعتبار التركيب بان يوضع جزء من اللفظ لجزء من المعنى فيكون مجموع المعنى موضوعاً له لمجموع اللفظ فيكون اللفظ مركباً وهذا الوجه ما بينه المحشي قدس سره الثاني ان يوضع باعتبار اجزائه وباعتبار هيئة التركيب كرمي الخجارة مثلاً لانه باعتبار اجزائه قد عرفت شأنه وباعتبار هيئة موضوعه بالنسبة الاضافية فاذا اخذ مجموع المعاني الثلاثة معاً كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى لكن ترك المحشي هذا الوجه لكون الاجزاء المأخوذة في تعريف المركب مرتباً في السمع لا مدخل للهيئة في الافراد والتركيب (قال فلا بد ان يكون اللفظ الخ) القاء للتفريع على قوله فان قصد بجزء منه آه وبيان لزوم تحقق امور اربعة في ما صدق عليه التعريف باقتضاء قيود المأخوذة في التعريف فالاولى اني احدها انني في التركيب وبهذا البيان ينكشف فوائد القيود ولهذا فرع عليه بقوله فيخرج آه لكن هذا التفريع يقتضي قيوداً اخرى وهو ان يكون معنى اللفظ مقصوداً لكن يشاء على ظهور لزومه لم يتعرض له وتعرض الى فائدته وجه لزومه ان جزء المعنى مقصود من جزء اللفظ ومقصودية الجزء يستلزم مقصودية الكل (قال وما يكون له جزء لكن لا دلالة الخ) قد عرفت ان المراد من الدلالة ما كان على قانون الوضع فداول زيد على قانون الوضع هو الشخص المعين واما دلالة الحروف على الاعداد بحسب وضع

النجوم فتخرج من الدلالة بحسب وضع اللفظ واما اذا اعتبر هذا الوضع النجمي فلا محذور في كونه مركباً والمعنى المداول في هذه الصورة اعم من ان يكون له جزء كالشخص المعين او لا يكون له جزء كاسماء الحروف النجمية كالالف والباء وفي هذا لا يتصور دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى ويكون اولي في الافرازية ولهذا لم يتعرض له واكتفى بالاول (قوله وذلك لان العبودية صفة الخ) يعني ان العلم موضوع للذات المشخصة والاوصاف خارجة من الموضوع له وان كان لها دخل في الشخص على ان العبودية ليست من الشخصات العينية كاعراض المحسوسة ولو كانت لازمة للشخص (قوله وهو ظاهر الخ) يعني لظهوره لم يتعرض الشارح (قال شخص انساني الخ) قيل انما يقل فرد لان الشخص بالنسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه اعم بمعنى انساني ان الانسان ذاتي له فيترتب عليه قوله فان معناه الخ بلامرية انتهى الظاهر انما يقل كذا لادخال الشخص في المسمى حتى يكون الماهية الانسانية جزء من المسمى فيمثل واما الفرد فيحتمل ان يكون بلا دخول الشخص له فتأمل (قال لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست الخ) لان الدلالة على مفهومه يكون بالوضع الاول فان اريد به هذه الدلالة حال العلمية يلزم ارادة المعنيين في اطلاق واحد من اللفظ (قوله اي الماهية الانسانية الخ) يعني ان قوله لانه دال على مفهوم الحيوان دليل لاثبات كون مفهوم الحيوان جزء المعنى المتق بواسطة مقدمة اجنبية وهي جزء الجزء جزء وأشار اليه بقوله وهي جزء لمعنى اللفظ المتق (قال سواء لم يكن له الخ) يعني ان المفرد مقابل للمركب بتقابل الايجاب والسلب فيكون مفهوم المفرد تقيض مفهوم المركب وهذا يثبت بتفي جميع القيود والمقيد لا ما يبادر تسلط التقي على القيد وابقاء المقيد والا ثبت واسطة بين المفرد والمركب من قسم اللفظ الدال بالمطابقة فيتناول حاصل التقي على هذا الوجه الصحيح على الاناظر الاربعة المذكورة مفضلاً وقيل التقابل بين الافراد والتركيب تقابل العدم والملكية فتأمل (قال فان قلت المفرد متقدم على المركب الخ) هذا تقص الى ترتيب المص بمخالفه الوضع الطبع اذ المفرد جزء المركب والمركب كل والجزء مقدم على الكل طبعاً خلاصته ان المص قدم المركب في التعريف والمفرد في الاحكام والاقسام فكما بينهما منافاة لان المفرد لو استحق التقديم فليقدم في التعريف وان لم يستحق التقديم فيجب ان لا يقدم في الاحكام فحاصل جوابه ان مفهوم المركب ملكة

ومفهوم المفرد عدم والاعداد انما تعرف بملاكاتها فلذا قدم في التعريف فلان مقامه
مقام العلم واما ذات المفرد اعني ما صدق هو عليه بجزءه ما صدق عليه المركب
والاحكام والاقسام باعتبار الذات فاستحق المفرد التقديم فقدم فيها (قال
فبقول المفرد والمركب آه) اي للفظهما باعتبار ان يعنى يلاحظ فيهما المفهوم
والذات والاحوال الجارية لهما بهذين الملاحظتين وانما تعرض لهما معا
مع ان مدار الجواب هو المفرد لان دعوى تقديم المفرد طبعاً يقتضى بيانها
لان التقديم امر نسبي يحتاج الى ملاحظة المنسبين فتح يلاحظ التقديم بين
الامور الاربعة بين المفهوم والذات وبالعكس وبين الذات والذات وبين
المفهوم والمفهوم وانما لم يتعرض الى قسمين لظهور عدم تصور التقديم
بينهما (قال فان القيود وجودية آه) يعني لم يدخل السلب في مفهومه والعدمي
بمخلافه لكن العدم هنا العدم المقيد لا المطلق والالم يكن الوجود في التصور
سابقا على العدم المطلق بل على عدم ذلك الوجود (قال لانها بحسب الذات
الح) لان الاحكام يثبت على ذات المحكوم عليه وبين حال الذات لاحال
المفهوم وكذلك الاقسام لان الغرض من التقسيم تحصيل الاقسام وان كان
يضم قيود الى المفهوم المشترك ولهذا يقال ان تقسيم الافراد فلا وجه لما قيل
كون الاقسام بحسب الذات ليس بظاهر اذا المقسم لا يكون الامفهوم واما
اراد ان المق الاصل من اثبات الاقسام المقسم حصراً ما صدق عليه المقسم
(قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقاً آه) يعني ان الحصر المستفاد من قوله وانما اعتبر
بالنظر الى مطلق الدلالة الشاملة للتضمن والالتزام لا بالنظر الى التضمن
والالتزام مستقلاً على ما يشعر به ظاهر العبارة اذا عتبار التضمن والالتزام
بدون المطابقة مما لا يذهب اليه وهم حتى يحتاج الى بيان عدم اعتباره لانها
فرعان وتابعان للمطابقة واعتبار الفرع بدون اعتبار الاصل بعيد جداً
او يلزم من اعتبارهما وجودهما وان لم يلزم اعتبارهما واذا وجدت يكون
الافراد والتركيب بالنسبة اليها في نفس الامر لكن الظاهر من دليل القوم
الحصر بالنظر الى التضمن والالتزام مستقلاً فتأمل (قوله ولم يعتبر الدلالة
مطلقاً آه) بان يجعل مورد القسمة اللفظ الدال مطلقاً عاماً شاملاً للاقسام
الثلاثة بحيث يصدق بالنسبة الى واحد منها او الى كل واحد منها كما يدل عليه
قوله ثم اذا اعتبرناه لبيان يجعل الدال مطلقاً يعني مقيدة بالدلالات الثلاث
اذ لا يساعده السياق ويلزم ان لا يكون بدلالة اللفظ على جزء المعنى بالنسبة
الى الواحد من كبا ولا مفرداً (قوله ثم اذا اعتبرناه) الغرض من هذا بيان دليل

الذي المستفاد من الحصر على ما بينه وهو عدم اعتبار الدلالة مطلقاً وهذا
الدليل يحتمل على وجهين والشارح تعرض الوجه الثاني دون الاول لاستبعاد
جدا لدخول اكثر المركبات الواقعة في التركيبات في المفرد مع انه خلاف
الواقع والظاهر فالوجه الاول ان يعتبر في التركيب دلالة جزء اللفظ على
جزء المعنى بالنسبة الى كل واحد من الدلالات الثلاث على طريق الايجاب الكلي
وفي الافراد رفع هذا الايجاب الكلي الاعم من السالبة الكلية والسالبة الجزئية
والوجه الثاني ان يعتبر في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى بالنسبة
على جزء من اجزاء هذه المعاني على طريق الايجاب الجزئي وفي الافراد
عدم الدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني على طريق السلب الجزئي فيكون
التركيب والافراد متحققان بالنسبة الى المطابقة وحدها وبالنظر الى غيرها
ايضا فيجتمعا في اللفظ الواحد بالنسبة الى دلتان مثلاً بالنسبة الى دلالة
جزء ذلك اللفظ على جزء المعنى المطابق وعدم دلالة جزء ذلك اللفظ على
جزء المعنى التضمني كاللفظ المركب من لفظين موضعين لمعنيين بسيطين
فالشارح بين هذا الوجه الثاني واعتراض عليه بانه لا محذور بل هذا اولي
بالجواز مما جوزه من تركيب اللفظ وافراده نظراً الى معنيين مطابقين كعباد الله
بالنسبة الى معنييه وهما المعنى الاضافي والمعنى العلمي فقد علم حاصل الاستدلال
انه لو اعتبر التضمن والالتزام في التركيب لزم ان يكون اللفظ الواحد مفرداً
ومركباً وهو بطر وحاصل الاعتراض منع البطلان بالسند (قوله والاول
مستبعد جداً الح) لدخول المركب في صورة متعددة في المفرد اذ على تقدير
الاشتراط المذكور اذا كان لللفظ دلالة مطابقة فقط سواء كان لللفظ والمعنى
جزء اولاً وسواء كان لجزء اللفظ دلالة لجزء المعنى اولاً او كان له دلالة مطابقة
وتضمن فقط ايضاً او كان له دلالة مطابقة والتزام فقط ايضاً او كان له
دلالات ثلث ولم يتحقق بالنسبة الى جزء واحد من المعاني الثلاث دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى يدخل في جميع هذه الصور المركب في المفرد مع انه ليس
كذلك ويلزم ان يوجد المركب نادراً (قوله فاذلت لم يتعرض له الح) هذا
اعتذار عن قبل الشارح في اقتضار بيانه الى القسم الاول وهذا الاعتذار
يقتضى ان يكون انفصال في الاشتراط والاكتفاء انفصلاً حقيقياً لا منع الجمع
حتى يسمح الاعتذار بان الاحتمال متحصر على وجهين احدهما مسامحة
يستغنى عن التعرض وثانيهما ملحوظ فتعرض واعتراض عليه قدس سره

بان له احتمال ثالث وهو ان يعتبر في التركيب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء
 احدى معانيه وفي الافراد انتفاء قصد دلالة على جزء احدهما على السلب
 الكلي واجب بان هذا الوجه بط لانه يستلزم ان يتحقق الواسطة بين المفرد
 والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب انتهى وفيه بحث
 كما لا يخفى يمكن ان يجاب عنه بان هذا الوجه وان كان محتملا في نفسه لكنه
 مفسر المستدل على اثبات عدم اعتبار الدلالة التضمنية والالتزامية في الدلالة
 المطلقة المأخوذة في المفسر لان هذا الوجه ثبت وبصح اعتبارهما وبيان
 الفاضل المحشى لاحتمال المقتضى لعدم اعتبارهما فهذا الوجه الثالث مفيد
 في وجه النظر فلا يراد المنع على الفاضل المحشى (قال لدلالة جزءه على جزء
 معناه الخ) اي ليس في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزء على جزء معناه التضمني
 والالتزامي مع المعنى المطابق معتبرا اولست معتبرة على افرادهما بدون
 المعنى المطابق فعلى التفسير الاول كان معنى قوله لو اعتبر التضمن والالتزام
 مع المطابقة في التركيب والافراد فاللزام جمع المركب والمفرد في اللفظ
 واحد وعلى التفسير الثاني كان معنى هذا القول لو اعتبر بدون المطابقة فاللزام
 دخول المركب عند القوم في المفرد لكن لا يساعد الاحتمال الثاني حاصل
 قوله وفيه نظر وبهذا يعلم تدقيق الفاضل المحشى في بيان القصر فتأمل
 (قوله وبين) عطف على قوله لم يتعرض مع تعليقه وهو فذلك فلا يلزم كونه
 معللا بهذا الاستبعاد ويجوز ان يكون معطوفا عليه بالاعتلاء فيكون معللا
 بهذا الاستبعاد لانه لما انحصر الاحتمال على وجهين عند ارادة الدلالة
 المطلقة يلزم من استبعاد احدهما بيان الآخر (قوله واعترض بانه لا محذوران)
 هذا خلاصة النظر ويحتمل ترديد النظر على ما يشعر قوله غاية ما في السبب
 بان يقال ان اريد يلزم اجتماع المركب والمفرد في اللفظ الواحد بالنسبة الى
 الدلالة الواحدة حتي يلزم اجتماع المتقابلين في لفظ واحد من جهة واحدة
 فلازم الملازمة وان اريد اجتماعهما بالنسبة الى الدلتين فلازم بط لانه بل هذا
 اولي بالجواز لكن لا يشعر كلام الشارح بالاولوية الا ان يقال اذا جاز
 اجتماع التركيب والافراد بالنسبة الى الاطلاقين يجوز بالاولوية بالنسبة الى
 اطلاق واحد فتأمل (قوله وقد يعتذر آه) فيه اشارة الى ضعفه مع انه كلام على
 الاستدلال الغير المساوي حاصله ان الامتياز ثابت بين المقبس والمقبس عليه اذ في
 المقبس عليه ليس زيادة التباس بين الاقسام بخلاف المقبس لان فيه زيادة

التباس والالتباس يقتضي عدم اعتباره لتحير الناظرين في اجزاء احكام
 التركيب والافراد لعدم امتياز بينهما وجه الالتباس في المقبس وحدة الوضع
 ووحدة حالة قصد والوحدة تقتضي الاتحاد وعدم الامتياز بخلاف المقبس
 عليه لتعدد الوضع وتعدد الحالة بالنسبة الى قصد المعنيين المطابقين في
 اطلاقين دون اطلاق واحد والا لزم ارادة المعنيين في اطلاق واحد وتعدد
 يقتضي الافتراق والامتياز فيما تازا الاقسام ويجري احكامها عليها بالسهوة
 فلهذا جاوز تركيب اللفظ وافراده بالنسبة الى المعنيين المطابقين دون المطابقين
 والقضائي والالتزامي (قال والاولى ان يقال آه) يعني ينبغي ان يستدل على
 اعتبار الدلالة المطابقة منفردا دون الدلالة المطلقة المتساوية للدلالات
 الثلاث او دون الدلالة التضمنية او الالتزامية على انفرادهما اذ في الصورة
 الاولى يلزم استدراك اعتبار الدلالة التضمنية والالتزامية اذ كلما تحقق التركيب
 بالنسبة اليهما تحقق بالنسبة الى المطابقة بدون العكس فلا طائل تحت
 اعتبارهما في ضمن المطلق وفي الصورة الثانية يلزم ان لا يتحقق التركيب
 في اللفظ الذي يدل جزء لفظ على جزء معناه ولا جزء معناه التضمني ولا المعناه
 الالتزامي كالمثاليين المذكورين واما اذا اعتبر الدلالة المطابقين فلا يلزم المحذوران
 فقد علم ان هذا الاستدلال يدل على القضيةتين المستفادتين من الحصر لكن
 بناء على تحقيق المحشى يناسب التفسير الاول فلذا يفيد اولوية اعتبار المطابقة
 دون الوجوب اذا استدراك يزيل الحسن لا يفسدها ووجه التعبير بالاول
 لان هذا من قبيل ارائة الطريق للمستدل باستدلال مخصوص وهذا لا يلزم
 المستدل ولا مانع لدعواه (قال فلانه متى دل جزء اللفظ الخ) ولانه لما امتنع
 تحقق التضمن بدون المطابقة فتنى دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني
 يكون هذه لدلالة تضمن ايضا فلا بد لها من الدلالة المطابقين فلا بد من اللفظ
 الدال عليها مطابقة ومن كون هذا اللفظ مر كبا من لفظين حتى يدل احدهما
 على هذا الجزء والاخر على الاخر فيلزم تحقق التركيب بالنسبة الى الدلالة
 المطابقين بلا واسطة (قوله والصحيح تركه الخ) يعني ان الاستطراد ما لا يكون
 مقصودا ذكره بل لمناسبة لفظية او معنوية وهما لمناسبة لفظية باعتبار التضاد
 لانه ملق معنوية كما في المسائل المستطردة في العلوم مع انه هنا يوهم خلاف
 الحق وهو بيان الاعتبار في التركيب دون الافراد لان اعتباره بالعكس (قوله
 واما الافراد فبالعكس الخ) اي العكس المصطلح لكن بخصوص المقام بتحقيق

في ضمن الموجبة الكلية او العكس اللغوي يعني كلما تحقق التركيب باعتبار
التضمن والالتزام تحقق باعتبار المطابقة من غير عكس وكلما تحقق الافراد
باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار التضمن والالتزام من غير عكس ووجه
كون الافراد بالعكس ان مفهوم التركيب وجودي ومفهوم المفرد عديم
وتحقق التركيب باعتبار معنى المطابق اعم من الاعتبارين الباقيين وفي الاعمال
في الافراد يستلزم اني الاخص وهو اني التركيب باعتبار التضمن والالتزام
فيكون تحقق الافراد باعتبارهما لازما لتحقيق اعتبار المعنى المطابق فيصدق
العكس المذكور (قوله لكن التركيب هو المفهوم الخ) دفع توهم ان ما ذكرتم
من ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي يستلزم التركيب باعتبار
المعنى المطابق من غير عكس وان الافراد باعتبار المعنى المطابق يستلزم الافراد
باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس كذلك فالتقسيم باعتبار المعنى
المطابق بالنسبة الى التركيب ليس اولى باعتبار المعنى التضمني والالتزامي
بالنسبة الى الافراد وكذلك ليس اولى اعتبار المطابق دون التضمني والالتزامي
بالنسبة الى التركيب وحاصل الدفع ان مفهوم التركيب اولى بالاعتبار من
مفهوم الافراد لان مفهومه عديم ومفهوم التركيب وجودي وهذا وجه
رجحان اعتبار التركيب في التقسيم دون الافراد وكذلك اعتبار المعنى المطابق
بالنسبة الى التركيب اولى من اعتبار التضمني والالتزامي لان اعتبار المعنى
المطابق يعني عن اعتبارهما بدون العكس فحسب يكون الاعتبار في التركيب
والافراد الدلالة المطابق والمعنى المطابق ولا ينظر الى المعنى التضمني والالتزامي
وان تحقق الافراد والتركيب بالنسبة اليهما بدون المعنى المطابق بالاحتمال
العقلي مثلا اذا كان لفظ له معنى مطابق وتضمني والتزامي فاذا دل جزء اللفظ
على جزء المعنى المطابق ولم يدل على جزء المعنى التضمني والالتزامي يكون
اللفظ مر كبا بالقياس الى جميع الدلالات لا مر كبا بالنسبة الى المعنى المطابق
ومفردا بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي وكذلك المفرد فلا وجه لما قيل
من ان غناء اعتبار المعنى المطابق بحسبه عن اعتباره بحسبهما لا يصح التقييد
لان تعريف المركب على هذا وان سلم تناوله لجميع المركبات لكن تعريف
المفرد لا يتناول جميع المفردات لا بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي
مفرد وان لم يكن بالنسبة الى المعنى المطابق مفردا ووجودية مفهوم احدهما
دون الاخر لا يجدي نفعا فتأمل (قوله اولى عن اعتباره الخ) لانه كلما تحقق

باعتبارهما تحقق باعتبار المعنى المطابق بدون العكس ولم يكن للتركيب احوال
مخصوصة بسبب اعتبارهما وفي صورة اعتبارهما اما ان يعتبر فقط او مع المعنى
المطابق ففي الاول يلزم ان لا يتحقق التركيب في اللفظ الدال بجزئه على جزء
معناه المطابق مع انه لا جزء للمعنى التضمني ولا للالتزامي وفي الثاني لا فائدة
في اعتبارهما لكونهما مستغنى عنهما (قوله فلذلك آه) اي لكون مفهوم
التركيب وجوديا واعتباره بحسب المعنى المطابق اولى من اعتباره بحسب
المعنيين الاخرين اعتبارا ولم يلتفت الخ على اسلوب لف ونشر غير مرتب
(قوله اعترض عليه بان الدلالة الخ) والمعتراض العلامة التقاراني وحاصله
منع ملازمة الشرطية القائلة بانه اذا دل جزء اللفظ فقد دل على جزء المعنى الخ
بارجاعه الى دليله وهو لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة فحاصل دليله انه
اولم يكن كذلك لم تحقق الالتزام بدون المطابقة واللازم من الملازمة متممة
لجواز ان يكون المعنى الالتزامي مر كبا يدل جزء اللفظ على جزءه ولا يكون
المعنى المطابق كذلك مع عدم لزوم تحقق الالتزام بدون المطابقة وحاصل الرد
اثبات الملازمة المهمة بان في هذه الصورة يلزم تحقق الداليتين التزامين احدهما
الدلالة على المعنى الالتزامي المركب الثانية لدلالة على جزء ذلك المعنى الالتزامي
وهي دلالة التزامية ايضا لدلالة اللفظ على الخارج فبالنسبة الى الدلالة
الالتزامية الثانية ان لم يتحقق الدلالة المطابق يلزم تحقق الالتزام بدون
المطابقة وان تحقق يلزم التركيب في المعنى المطابق الاول كما فصله المحشي (قوله
ولا محذور في ذلك الخ) اي في ان يكون المعنى الالتزامي مر كبا وكون المعنى
المطابق غير مركب كما وضع لفظ التعجب الضاحك على شخص زيد بالعلمية فانه
يدل على زيد بالمطابقة وعلى التعجب والضحك اللازمان زيد بالالتزام فيدل
جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي مع انه لا يلزم دلالة الالتزام بدون المطابقة
(قوله بل لم تركب المدلول الخ) التركيب في المعنى بالقياس الى اللفظ كون المعنى
بحسب يكون جزءه مدلول لا جزء اللفظ والافراد عديمه فعلى هذا لا بأس باستناد
التركيب الى المدلول التزاما او غيره فلا حاجة الى ان يقال اي تركيب اللفظ
باعتبار المدلول الالتزامي دون تركيبه باعتبار المعنى المطابق (قوله ولا دليل
يدل الخ) حال من قوله لم تركب المدلول والمجموع اثبات قوله لا محذور
في ذلك واسب فيه شائبة التكرار يعني لا يلزم من ذلك ما يدل دليل على استحالة
وهو وجود الالتزام بدون المطابقة وما يلزم لا يدل دليل على استحالة وهو

تركيب المدلول الالتزامي بدون المطابقي (قوله ورد هذا الاعتراض الخ) اثبات لقوله اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي فقد دل على جزء المعنى المطابقي تليخيصه انه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه الالتزامي بالالتزام لابد لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والجزء الآخر مدلول مغاير لمعنى الجزء الاول فاذا كان كذا حصل لجزئي اللفظ مدلولان مطابقان قطعاً فكلما حصل لزم التركيب فيتيج اذا دل جزء اللفظ الخ فثبت لزوم المعنى المطابقي لهذا الجزء بقوله والالزام الخ واثبت لزوم المدلول المغاير للجزء الاخر بقوله والجزء الاخر من اللفظ الخ حاصله ان الجزء الاخر من اللفظ اما ان يكون مهملاً واما ان يكون موضوعاً للمعنى لاسبيل الى الاول والالم يمكن هناك ترتيب الخ وان كان موضوعاً للمعنى اما ان يكون ذلك المعنى عين المدلول المطابقي للجزء الاول ومغايراً له لاسبيل الى الاول والا لكان لفظين مترادفين الخ ثبت المط و هو لزوم المدلول المغاير للجزء الاخر (قوله لم يمكن هناك تركيب آه) لان التركيب ان يكون للفظ جزء والمعنى جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى الموضوع له بالدلالة الوضعية والركب من المهمل والمستعمل وكذلك المركب من المترادفين لا يكون له معنى مركب سواء بالوضع الواحد او باوضاع متعددة حتى يدل جزء اللفظ على جزء المعنى فيكون مركباً فلا يرد ما قيل يحصل التركيب من ضم مهمل الى مستعمل كان يقال مثلاً جسق مهمل بل من ضم احداً المترادفين مع الاخر كقول ابي النجم انا ابو النجم وشعري شعري واجيب عن هذا بان هما مركبان يتأويل بدفع الاهمال والتزادف من جزء المركب بان يقال هذا اللفظ مهمل وفي الثاني شعري كشعري في الماضي (قوله فان قلت اذا دل جزء آه) هذا منع الملازمة في المقدمة المشار اليها في الرد المذكور بقوله بالالتزام يعني اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي يكون هذه الدلالة بالالتزام فاذا كان بالالتزام فلا بد آه ومنع هذه الملازمة بان يقال لانم كونها بالالتزام لان المعنى الالتزامي المركب وان كان خارجاً عن حيث المجموع من المعنى المطابقي لكنه قد يكون مركباً من الخارجين وقد يكون مركباً من الداخل والخارج فلا يلزم ان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام لجواز تركيبه من الداخل والخارج فتح يكون بالتضمن خواصل الجواب على طريق ارخاء الغنان بان يقال ولو سلم دلالة بالتضمن فيلزم اصل المط وهو لزوم التركيب بل على تقدير الثالث ادعى تقدير الالتزام والتضمن لامتناع تحققهما بدون المطابقة وعلى تقدير

المطابقة يلزم ان يكون للجزء الاخر من اللفظ مدلول مطابق آخر والالزام المحذور المذكور فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعاً لا يقال فعلى هذا فواجبه تخصيص هذه الدلالة بالالتزام فالاولى اطلاقها لانا نقول على تقدير كونها بالتضمن فعلم استلزامه التركيب باعتبار المطابقة مما سبق وكذا على تقدير كونها بالمطابقة يستلزم التركيب كما بينا فتخصص بالالتزام (قوله وذلك لان المركب آه) يعني عدم اللزوم ثابت بالمعنى الالتزامي يجوز ان يكون مركباً من الداخل والخارج ومتى جاز هكذا يجوز ان يكون جزء المعنى الالتزامي داخلاً في المطابقي فلا يلزم كون جزء المعنى الالتزامي خارجاً عن المطابقي وهو المط فقد علم ان المذكور دليل الصغرى فتأمل (قوله او تضمنية آه) ان قيل اذا كان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي تضمنياً او مطابقة لا يكون مجموع ذلك المعنى مدلولاً التزامياً بل مدلولاً تضمنياً او مدلولاً مطابقة قلت يجوز ان يكون لاحد جزئي اللفظ دلالة على احد جزئي المعنى الالتزامي بالتضمن او المطابقة ولا يكون للجزء الثاني من اللفظ دلالة على الجزء الثاني منه اصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً بينا لمجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الماشي فانه مدلول التزامي الحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم تضمنياً ولا دلالة للناطق على الماشي اصلاً ومجموع المعنيين مدلول التزامي لكونه خارجاً عن المعنى المطابقي للحيوان الناطق لا يقال هذه الدلالة يخرج من تعريف الدلالة الثالث لانه ليس تمام ما وضع له ولا جزئيه ولا لازمه بل جزء لازمه لانا نقول مجموع المعنى الالتزامي بالنسبة الى مجموع اللفظ المركب لازم معناه المطابقي واما بالنسبة الى جزء اللفظ المركب ليس لازماً للمعنى قطعاً بل يحتمل ان يكون ذلك المعنى الالتزامي مطابقة لجزء اللفظ وجزؤه معناه مطابقة له او تضمنياً والتزامياً له ولا يخرج من هذه الاقسام اذ الدلالة الوضعية متحصرة اليها (قوله فيلزم التركيب بحسب المطابقة آه) فيصح قول الشارح من ان المركب لا يتحقق بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي الا اذا تحقق بالنسبة الى المطابقي لا يقال لا يكفي في التركيب بحسب المطابقة دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المطابقي بل لابد مع ذلك من قصد دلالة الجزء على جزء المعنى المطابقي ودلالته عليه لا يستلزم القصد لانا نقول ان التحقيق لا مدخل للقصد في الدلالة وفي التركيب والافراد اذ القصد ليس من الامور المملوكة حتى يتوقف عليه شيء ويعلم منه بالعلم به بل القصد تابع للوضع

واذا دل لفظ بالوضع يفهم منه القصد فلذا أخذ القصد في تعريف
 التركيب والافراد (قال اللفظ المفرد اما اداة آه) هذا بيان للتقسيم
 الحقيقي للمفرد الى الاقسام الثلاثة وقد علم حد كل واحد منها اذا تقسيم الحقيقي
 مشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يتميز به كل واحد منها عن اخوانه
 وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك فالكلمة مادل على معنى وزمان بصفة
 ووزانه والاسم مادل على معنى تام ولم يدل على زمان بصفة والاداة مادل على
 معنى غير تام على ما يستفاد من تقسيم القوم ومن هذا التقسيم الكلمة ما يصلح
 لان يخبر به وحده ويدل به ثمة على زمان معين من الازمنة الثلاثة والاسم ما يصلح
 لان يخبر به ولا يدل به ثمة على زمان من الازمنة الثلاثة والاداة ما لا يصلح
 لان يخبر به والفرق بين تعريفات القوم وبين هذه التعاريف ان الافعال
 الناقصة تدخل في تعريف الكلمة وتخرج عن اداة في هذه التعاريف يدخل
 في تعريف الاداة ويخرج من تعريف الكلمة لكل وجهة * اعلم ان اللفاظ
 المفردة قد تكون لها دلالة تامة بمعنى انها دالة على معان يصح ان يخبر عنها
 وبها هي الاسماء والكلمات وقد تكون لها دلالة ناقصة بمعنى انها لا تصح
 ان يخبر عنها وبها هي الادوات والافعال الناقصة وهما توابع الاسماء
 والافعال وكذلك للالفاظ دلالة على الزمان من الازمنة الثلاثة في بعض افرادها
 ولا دلالة عليه في بعض الافراد الاخر فافرادها الدالة عليه هي الكلمة والافراد
 الغير الدالة هي الاسماء والادوات والافعال الناقصة داخلية في الكلمة باعتبار
 دلالتها على الزمان فقد علم ان افعال الناقصة لها جهتان جهة دلالتها
 على الزمان وجهة كونها ناقصة الدلالة في جهة الاولى يدخل في الكلمة
 فلذا ادخل البعض في الكلمة وبجهة الثانية يدخل في الادوات فلذا ادخل
 البعض في الادوات كما جعلها الشارح ههنا (قال لانه اما ان يصلح الخ) ان
 اللفظ ان الصلاحية وعدم الصلاحية باعتبار المعنى الموضوع له لا باعتبار المعنى
 المجازي ولا باعتبار المعنى المستعمل فلا يرد قولنا بعض الحروف من والى
 ونحوهما والابتداء المخصوص معنى من والى وفيه المخصوص معنى في فان
 المراد بها لفظها فيكون من قبيل الاسماء فلا يكون المعنى موضوع لها
 للحرفية اذ كل اللفظ اسما او فعلا او حرفا اسم لنفسه باعتبار الوضع التبعي
 على قول او بلا اعتبار وضع اقدم احتياجا اليه على ما حققه المحقق الشريف
 وبهذا يكون كل لفظ اسما افلا يحرى فيه التقسيم بهذا الاعتبار بل باعتبار

الوضع الى مادون نفسه واما القول بان التقسيم بالنظر الى المعنى المستعمل
 سواء كان حقيقيا او مجازيا لا يدخل في الاداة لفظ هو التي في قولنا زيد هو قائم
 فانه اداة في قالب الاسم ومستعار منه فليس بشئ لان لفظ هو بالنظر الى
 اصطلاح النحاة اسم بلا شبهة واما بالنظر الى اصطلاح المنطقي فليس اسما
 بل اداة لكونه قائما مقام النسبة بين المسند اليه والمسند ودالا على المعنى الغير
 التام فيدخل في الاداة (قال واما ان تقول الافعال الناقصة آه) لما قسم اللفظ
 باعتبار الصلاحية لان يخبر عنه وبه يدخل الافعال الناقصة في عدم الصلاحية
 له لانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة فلا يدل على الحدث بل على ثبوت
 شئ خارج عن مفهومه لفاعله في زمان فلا يدل على معنى تام ولا يصح ان يخبر
 عنها او بها ولذا استعملوا بالناقصة وتحقيق الفرق بين الافعال الناقصة وبين سائر
 الافعال حيث ادخل المنطقي الافعال السائرة في الكلمة والافعال الناقصة في
 الاداة ان الفعل ان دل على حدث اى امر تقوم بالفاعل ونسبة ذلك الحدث
 الى موضوع مادل على زمان تلك النسبة كضرب فانه يدل على الضرب ونسبته
 الى موضوع وزمانها الماضي فهو تام واما ان دلت على الاخرين فقط يعنى انها
 لا تدل على امر قائم بمرورها بل على نسبة شئ ليس هو ومدلولها الى موضوع ما
 وهذا المعنى تقرير الفاعل على صفة وعلى الزمان ككان فانه لا يدل على
 الكون مطلقا بل على الكون شيئا يذكر بعده فهو ناقص (قوله شكل هذا هذا
 آه) قيد الضمائر بالمنفصلة اذ المنفصل يصح ان يخبر بها وهذا الاشكال
 عدم مطابقة اصطلاح المنطقيين على اصطلاح النحاة وحاصله بالضمائر
 على حد الاسم والاداة طردا وعكسا يعنى الضمائر من الاسم مع انها خارج
 من التعريف المستفاد من الحصر وليس من الاداة مع انها داخل في تعريفه
 والجواب عن مثل هذا النقض قد يكون بالتصرف في التعريف بالتخصيص
 او بالتعميم بلا قصد الى المحدود فاختره الفاضل المحشى هذا القصد تطبيق
 الاصطلاحين مهما امكن وقد يكون بالتصرف في المحدود بلا قصد الى الحد
 واجيب عن هذا الاشكال بالشق الثاني بان مثل هذه الضمائر من الاداة من الاسم
 ولا محذور فيه غاية ما في الباب ان بعض الاسماء باصطلاح النحاة ادوات
 باصطلاح المنطقيين ولا امتناع في ذلك لان المنطقيين لما استقر والالفاظ
 ففسوا عن احوالها فوجدوا بعضها يصلح لان يصير جزءا قريبا من الاقوال
 التامة والتعبيدية الناقصة في هذا الفن وبعضها لا يصلح لذلك ووجدوا

من القسم الاول ما من شأنه ان يكون كل واحد من جزئي تلك الاقوال اعني
 المحكوم عليه وبه وهو ما لا يدل على زمان معناه وما ليس من شأنه ذلك وهو ما
 يدل على زمان المعنى ووجدوا من القسم الثاني ما تشارك الاول من جهة
 والثاني من جهة فخصوا كل قسم باسم حيث سموا الاول اسما والثاني كلمة
 والثالث اداة فتح ان اللفاظ المذكورة ان صح الاخبار بها فهي الاسماء والا
 فهي الادوات (قوله فان شئت من هذه الخ) لان هذه الضمائر مستند اليها
 دائما ومفعول به ومضاف اليه وهي لا يصلح لان يخبر به وكذا الضمائر المرفوعة
 المتصلة المستتره وضمير الغائب والمنكلم منصوبا ومجرورا وكذا الموصولات
 والظروف اللازمة الاضافة لان الموصول لا يصلح لان يخبر به بلا ضم
 صلة والظروف مفعول فيه دائما ولذا قيل يمثل الضمائر (قوله وقد يجاب عنه
 بان المراد آه) يعني ان منشأ عدم الصلاحية هو المعنى لكن بملاحظة كونه
 في قالب لفظ ما والضمائر المتصلة كذلك وان كانت بحسب الاتصال لم يصلح
 له لكن من جهة المعنى يصلح والالفاظ بالنسبة الى المعنى كاللباس وهي تابع
 للمعنى فان لم يصلح في لباس يصلح في آخرة من غير في التقسيم والتعريف
 المستفاد منه الصلاحية باعتبار نفسها وباعتبار ما يراد فيها فتم التعريف
 للاسم والتعريف طردا وعكسا قيل هذا الجواب ان تم لا يتم الاعلى قول
 من يقول ان الضمائر وضعت بازاء مفهومات كلية واستعملت في جزئياتها
 واما على قول من يقول الضمائر التي وضعت للمنكلم والمخاطب وضعت بوضع
 عام للمعاني الشخصية وكذا الضمائر الغائبة الراجعة الى الشخصات واليه
 مال قدس سره فلا يتم اذ من التحقيق المقرر ان الجزئي الحقيقي لا يصلح لان
 يخبر به انتهى وانا اقول ان الاسماء التي وضعت بوضع عام لموضوع له خاص
 وان كان الموضوع له فيها جزئيا مخصوصا يصلح ان يخبر عنه وبه لاستقلاله
 بالمفهومية بخلاف الحروف الموضوعية بهذا الوضع لعدم استقلاله بالمفهومية
 واما عدم صلاحية الجزئي على الاطلاق لان يخبر به فغير مسلم ولو سلم يكون
 في معنى الحرف دون معنى الاسم كقولنا بعض الانسان زيد واما اعتبار
 المفهوم من جانب المحمول فيتحقق في الجزئي الحقيقي بل في الاعلام الشخصية
 غاية ما في الباب يحتاج الى التأويل في الجملة لارادة المفهوم (قوله وتلك
 الضمائر يصلح لان يخبر بها آه) قبل التأويل الصحيح ان يقال المراد من عدم
 صلاحية الاداة للاخبار بها بانها لا يصلح لذلك بنوعها وتلك الضمائر

وان كانت مانعة من الاخبار بها بشخصها الا انها بنوعها الذي هو الاسم
 صالحة لذلك وكذا الاعلام واسماء الاشارة يعني ليس اسميتها مانعة عن ذلك
 بل لشخصها الذي هو امر زائد على الاسمية ويمكن التأويل ايضا يلزم
 معناه اعني عدم الاستقلالية بالملاحظة فانه لازم لعدم الصلاحية المذكورة
 انتهى انا اقول ان هذين التأويلين وان ساعدهما العبارة لكن يخالف كلام
 الش اذا دخل الافعال الناقصة في الاداة فان اول بهذين التأويلين تدخل
 في الكلمة لانها وان لم تصلح بنفسها تصلح بنوعها ويستقل معناها بالمفهومية
 بنوعها وعلى هذا لا مخالفة بين الاصطلاحين مع انه صرح بالمخالفة كما في
 شرح المطالع (قوله وليس لفظه في آه) هذا دفع توهم ان يقال بناء على هذه
 الاداة يخرج عن تعريف الاداة في ومن بل كل الحروف اذ يعبر عن معنى في
 مثلا الظرفية وعن معنى من الابتداء ونحوه فيكون المعبر عنه عنه مرادفا
 للمعبر به والظرفية والابتداء مثلا يصلح لان يخبر به فيخرج عن تعريف الاداة
 ويدخل في تعريف الاسم وحاصل الدفع ان الظرفية المطلقة ليس معنى
 في بل الظرفية المحصورة التي هي الة ومرات بين المتعلق والمتعلق وغير
 مستقل بالمفهومية لكونه الة لتعرف حالها فلا يصلح لان يخبر بها وعنهما
 يعني ان الظرفية اذا كان معنى لفظ الظرفية كقولنا ظرفية الدار زيد يصلح
 لان يخبر عنها وبها وان كان معنى في كقولنا زيد في الدار لا يصلح لان يخبر به
 وعنه وان كان كلا الممتئين في المقام مخصوصا لكن من حيث كونه معنى الاسم
 مستقل بالمفهومية ليس الة ملاحظة لتعرف حال الشيء ومن حيث كونه
 معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية لكونه الة ملاحظة لتعرف حال المتعلقين
 وكذا سائر الحروف ولهذا الدقة يحرم الاستعارة في الحروف بالتبعية دون
 الاصلية في الاسماء بالاصولية فتأمل (قوله لو قيل الادوات آه) كما قيل في بعض
 الكتب يسلم التعريف عن النقص بالضمائر المرفوعة المتصلة وان لم يسلم بالضمير
 المنصوب المتصل والضمير المجرور المتصل في مثل قولك ضربك وغلامي
 فاحتاج الى التأويل المذكور قبل برده علمني منطلقا وعلمك منطلقا انتهى اذ
 وقع فيه المنصوب المتصل بخبر اعنها ومخبرها لان مقولتي افعال القلوب المستند
 والخبر يمكن ان يقال ان الاحتياج الى التأويل ناش من مادة مخصوصة اذهي
 منسأ السؤال لامن نوع الضمير المنصوب المتصل حتى يدفع الاحتياج اليه
 بصلاحية النوع في ضمن فرد وان لم يصلح في ضمن فرد وكذا الجواب

عن النقص بالضمائر المنصوبة المتصلة على اصل التعريف بان الضمير المنصوب المتصل مخاطبا او غائبا يصلح لان يخبر به كقولك علمتك وعلمتني اي علمني نفسك من غاية الاتحاد بيني وبينك لان السؤال بالمادة المخصوصة ولا يصلح الجواب بالنوع (قوله فلو قيل اللفظ المفرد آه) اذ معنى الاداة والحروف غير مستقل بالمفهومية لا يصلح لان يخبر به ومعنى الكلمة والاسم مستقل بالمفهومية يصلح لان يخبر به من حيث هو وهو وان لم يصلح لما منع من هيئة او من مانع آخر فيتم التعريفات فلا يحتاج الى التأويل فلا يرد ما قيل من انه يرد له التأويل يدخل فيه اضرب ولا تضرب انتهى فانها وان لم تصلح للاخبار لكونها انشائيين فهو من مانع الهيئة لامن معانيهما اذ هما مستقلان بالمفهومية يصلح للاخبار من حيث هو فلذا يصلح للاخبار بادنى تغيير الاسلوب (قال ولا دخل له في الاخبارية الخ) قيل فيه نظر لان اختصاص الاداة بعدم صلاحية الاخبار بها انما هو باعتبار استعمالها في معناها الحقيقية حتى لو استعملت مجازا في معنى اسمي ولازمية في صحة الاخبار بها فصح لا يصلح لان يكون مثالا لما يصلح لان يخبر به لكن لا وحده كما في قولنا زيد لا حجر لانه لم يستعمل في معناه الحقيقي بل في معناه التخيلى لعدم استقلال المركب من المستقل وغير المستقل الا يرى انه لا يصلح الاخبار بالكلمة باعتبار مجموع معانيها انتهى وفيه بحث من وجوه ان التقسيم باعتبار المعنى الحقيقي لا يدخل فيه باعتبار المعنى المجازي حتى يفتضح به على ان الحروف لا يكون مجازا مستعملا في معنى الاسم وان صلح العلاقة بينهما اذ لم يوجد مثله كما لا يخفى على المتبحر وان المركب من المستقل وغير المستقل لا يكون مستقلا قول فاسند واللام يصح المبتدأ المعروف باللام اصلا والتحقيق في المركب من المستقل وغير المستقل انه على وجهين احدهما ان هذا المركب ان لم يحتاج الى امر خارج فهو مستقل يصلح لان يخبر به ومنه كالمبتدأ والخبر المعروفين باللام وثانيهما انه يحتاج الى امر خارج منه فهو غير مستقل كالفعل فانه مركب من الحدث وهو المستقل ومن النسبة وهو الغير المستقل لكنه يحتاج الى امر خارج منه وهو الفاعل فلهذا لم يصلح لان يخبر به لكن يصلح لان يخبر به باعتبار معناه الحدث فتأمل (قوله قيل عليه آه) اعترض على نكتة ايراد المثالين بانه لا فرق بين المثالين في المدخلة في الاخبار به اذ كما ان لاجزء من الخبر به لان المحمول في الدار الحصول المقيد لا المطلق والمقيد وجزؤه جزء من المقيد في المعنى وان كان خارجا عما صدق

فقد احتجتم وولت وجهكم

عليه فلا فرق بينهما فلا وجه ليراد المثالين لهذه النكتة وحاصل الجواب تسليم السؤال بالنسبة الى المعنى وتوجيه كلام الش بالنظر الى القواعد اللفظية من حيث ان المعاني المتصورة تابع الاعراب واثرا لخبار به في اي محل يظهر بحكم بوجود هذه المعاني فلما ظهر الاعراب في حاصل حكم بالخبرية فاعتبر الظرف خارجا لمدخل فيها وفي لا حجر ظهر في حجر فحكم بالجزئية والمدخلية وما يقال من انه يمكن ان يفرق بينهما بحسب المعنى ايضا بان لا في حجر جزء للخبرية البتة وفي قوله في الدار يجوز ان يكون قيدا للخبرية خارجا عنه وح يكون مراده بقوله ولا مدخل اني في الاختيار به انه لا مدخل اني فيه في الجزئية لا مطلقا فليس شئ اذ اباي عنه قول الش اما ان لا يصلح للاخبار اصلا كفي او يقتضي ان لا يصلح الجزئية اصلا مع انه يصلح بالفعل من حيث المعنى كما قرر فان قيل كلمة لا موضوعة لني مخصوص وهو نفي شئ مخصوص عن شئ مخصوص فهو نسبة مخصوصة بين شئين مخصوصين على وجه يكون مرآة للملاحظة والاه لتعرف حالهما فهي مع طرفيها وان كانت مستقلة بالملاحظة لكنهما مع احد طرفيها فقط لا يستقل وههنا كذلك فكيف يصح الاخبار بلا حجر اجيب بان كلمة لا موضوعة لما ذكرت لكنها مستعملة ههنا في نفي شئ في نفسه لا عن شئ اعني نفي مخصوصا هو نفي مخصوص على وجه يكون مرآة للملاحظة ولا يستقل بالملاحظة فهي معدولة عن معانيها الموضوعية الى معنى آخر عر في غير مستقل بالملاحظة لكنه مع فاضم اليه اعني حجر مستقل بالملاحظة فيصلح للاخبار به وانا اقول الظ ان في وضع الحرف على الاطلاق يكون الموضوع له مخصوصا البتة لعدم استقلاله بالمفهومية يعني بالاحتفاظ في المعنى الحروفية خصوص المعنى المستقل في مقام مخصوص لكن المعنى المطلق لهذا المعنى مخصوص قد يحتاج الى شئ اولى شئين كالفعل اللازم والمتعدي مثلا كالنفي والظرفية والاستعلاء لان النفي يقتضي المنق والمنق عنه والظرفية يقتضي الظرف والمظروف والاستعلاء يقتضي المستعمل والمستعمل عليه وهذا اقتضاء لمعاني الاسمية وان كان بسببه غير مستقل لزم ان يكون الاسم غير مستقل بالمفهومية فلا يكون سببا لعدم الاستقلال فقد علم ان عدم الاستقلال في معنى الحرف ليس من كل متعلق لمعناه بل مدخوله الخصوص فقط فكلمة لا موضوعة لني مخصوص فقط لا يؤخذ في معناه عن شئ مخصوص ففي مثل قولنا لا حجر معناه نفي الحجر فقط واحتياجه الى

الحجر لا غير فبدخوله اليه يكون مستقلا بالمفهومية فيصلح لان يجبر عنه وبه
ولهذا يجعل القضية معدولة الطرفين يجعل حرف النفي جزء من الموضوع
او من المحمول او من كليهما (قال حتى انهم قسموا الادوات آه) هذا اشارة على
جعل المنطقيين الافعال الناقصة من الادوات وهذا التقسيم مبنى على
مذهبهم فلا يعد عندهم في ادخالها في تعريف الاداة واما في نفس الامر
سواء كان بعيدا اولا فلا تعرض له فلا وجه لان يقال هذا بعيد بمخالفة
اصطلاح من عليهم الوثوق في معرفة الالفاظ العربية واجزاء قضايا السبق
في معرفة الالفاظ لهم (قال غاية ما في السبب آه) يحتمل ان يكون متعلقا لنفي
البعد النفس الامر لانه وان كان المبحوث عنه شيئا واحدا لكن لما تغير جهتي
البحث بحسب الغرض المتعلق للبحث لا يلزم تطابق الاصطلاحين ولا محذور
في عدم التطابق لكن لو تطابقا لكان اولى وان يكون متعلقا لنفي البعيد
من هذا التوجيه بناء على اطلاقاتهم لان غاية ما لم من هذا التوجيه عدم
تطابق الاصطلاحين وهو غير لازم لتغير جهتي البحث فالتوجيه بمقتضى
كلامهم ليس بعيد (قوله يعني ان القوم في اول باب القضايا آه) يعني ان هذا
التقسيم وان لم يكن مصرحا لكنه لازم من بيانهم الرابطة في باب القضايا حيث
ذكروا ان الرابطة اداة وقسموا الرابطة الى الزمانية وغير الزمانية فيلزم انقسام
الاداة اليها لكن اختلف في كون كلمة هورابطة حيث قال بعضهم ان هو غير
راجع الى الموضوع فلو لا يكون رابطة في الحقيقة لان الرابطة انما يكون اداة
والضمير اسم لانه عين المرجع اليه في المعنى مثل القوم الرابطة به لانهم لم يجدوا
في كلام العرب ما يكون لفظا اداة الرابطة الغير ان ما في نحو است في الفارسية
واستين في اليونانية غاية ما رواه هذا المعنى لفظه هو ليصح تمثيلهم به وقال
بعضهم قد صرح الشيخ في الشفاء ان لفظ هو ههنا اداة حيث قال واما لغة
العرب فربما حذفت الرابطة اتكاء على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت
والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو القائم فان لفظه هو جاءت
للتدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد ما دام
يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فالحقت
بالاداة لكتبتها تشبه الاسماء وقد نقل عن الشيخ الرضي عن بعض البصريين
واختاره حيث قال ثم كان لما كان الغرض بالانسان بالفصل ما ذكرنا اعني
دفع التباس الخبر الذي يذكر بعده بالوصف وهذا معنى الحرف اعني افادة

المعنى في غيره فصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية لكن نفي فيه تصرف واحد
كما كان في حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا ومتكلم
ومخاطبا وغائبا لعدم عرافتها في الحرفية وانا اقول تحقيقه ان لفظه هو في
لغة العرب ليست موضوعة لربط ولا يستعمله فيه لكن لما نقلوا الكلمة من اللفظ
اليوناني الى العربية وجدوا بازاء كل جزء من اجزاء القضية لفظا مستعملا
دالا عليه دون النسبة اذ يدل عليها في لغة العرب الحركة الاعرابية تحقيقا
او تقديرا اذ قولنا زيد عادل بلا حركة الرفع على سبيل التعداد لا دلالة فيه
على الاسناد واستعاروا كلمة هو بازاء النسبة فانها من المبهات الكنايات والنسبة
تشاركها في الابهام والخفاء يسمى رابطة غير زمانية فكذا استعاروا الرابطة
لفظ كان وسموها رابطة زمانية لانها وان لم يكن في لغة العرب للنسبة والحكم
بل هو من ثمة المحمول لتعيين الملزومان لكنهما مشتملة على الوجود ثم انه
ان ذكرت الرابطة فالقضية ثلاثية والاثنائية (قال ونظر النحاة آه) يعني
ان الغرض الاصل للمنتقى بحث المعاني ويكون بحث الالفاظ مقصودا
بالتبع فيعتبر الاحوال في المعاني اولا وبالذات كالكتابة والجرئية والذاتية
وثانيا بالعرض في الالفاظ والغرض الاصل للنحوي بحث الالفاظ فيكون
بحث المعاني مقصودا بالتبع اذ الفصاحة والبلاغة من اوصاف الالفاظ دون
المعنى لا يقال كيف يكون بحث المعاني في العربية مقصودا بالتبع مع ان
الفصاحة والبلاغة باعتبار استمالتها للنكت والمزايا وتطابق الالفاظ بها لانا
نقول ان المعاني وان كانت مقصودا بالاضالة بالنظر الى الافادة لكن البحث
ليس من حيث الافادة بل من حيث تناسب الترتيب ومتناسق الدلالة على
المعنى المراد الا يرى ان المعاني لو ادت باى لغة كان يحصل المعنى المقى عند
المنطقي دون العربي (قوله فلما وجدوا الافعال الناقصة آه) يعني ان للافعال
الناقصة احوال عارضة بجهة لفظها ككونها عاملا وناسبا ورافعا وصالحا
لدخول قد والسين وسوف والجوازم والنواصب وكونها ماضيا ومضارعا
وامرا ونهيا بصيغها المطردة ودلالة على المعنى فباعتبار الاحوال العارضة
تشارك الافعال اتامة بالمرفوع وباعتبار دلالتها يفارق عن الفعل اتام
اذ قد عرفت انها لا تدل على الحدث بل على النسبة والزمان ويشارك الاداة
لعدم صلاحيتها لان يجبر بها فلما كان مقصودا النحاة تصحيح الالفاظ اعتبروا
الجهة الاولى فادرجوا في الافعال ومقصود المنطقي تصحيح المعاني اعتبروا

وجهة دلالتها فادرجوا في الاداة (قوله) ولذلك سماها بعضهم الخ) يعني
 لاجل المذكور وهو عدم صلاحيتها لان يتغير عنها وهو دلالتها على ثبوت
 النسبة فقط دون الحدث ودلالتها على الزمان الاول والثاني والثالث
 فتأمل (قوله ومن ثم قيل آه) اي لاجل امتياز الكلمات الوجودية من الاداة
 باعتبار دلالتها على الزمان الاول ان يربيع القسم لان شأن القسم الواحد
 ان لا يكون بين اشخاص ذلك القسم امتياز بحسب الماهية بل بحسب الشخص
 وهنا يكون ممتازة بالماهية لان بعضها لا يدل على الزمان وبعضها يدل عليه
 والظاهر ان هذه الدلالة داخل في القوام لا يعد من الشخص والحاصل ان
 لفظ المفرد ان انقسم الى قسمين باعتبار الدلالة على الزمان وعدمها يدخل
 الاداة في الاسم والوجودية في الكلمة والى ثلاثة اقسام بان يعتبر في الاسم
 المعنى التام فيصير الاداة قسمين ثالثا وح ان اعتبر كون المعنى تاما في الكلمة دخلت
 الوجودية في الاداة فينقسم الى زمانية وغير زمانية وان اعتبر عدم الدلالة
 على الزمان في الاداة يكون الوجودية قسما رابعا كما بينه قدس سره (قوله)
 وقد يقال ايضا الخ) اي الافعال الناقصة يجب ان يعد من الادوات اعترض
 على قوله واما القول فقد وحدوها آه يعني ان هذا الوجدان جار في الموصول
 ايضا مع انه مختلف فيه وحاصل الجواب انه فرق بينهما ان الموصول موصول
 لمعنى مستقل بالمفهومية واحتياجه الى الصلة لازالة ابهامه لانه غير صالح
 لان يتغير عنه وبه يصلح بسبب الصلة والافعال الناقصة غير مستقلة بالمفهومية
 ولا صلاحية له باصل معناه فلا يرد ان الموصول ما لا يتم جزءه الا بصلته وعائده
 وهذا يقتضي ان لا يكون صالحا لان يتغير عنه وبه لان المعنى في هذا التعريف
 تمامية الجزء لا اصل الجزء ومن نفي التمامية لا يلزم نفي الجزئية قال الشرح الرضي
 في شرح هذا التعريف اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء
 الجملة لم يكن الا بصلته وعائده والموصول يكون جزء الجملة اذا الفاعل في جاني
 اليه من اقيمه هو الموصول فقط لانه هو المرفوع لكنه ليس جزء تاما اذ لا يجوز
 الاقتصار عليه (قال فاما ان يدل بهيئته الخ) ان الفعل موضوع بملاحظة
 هيئته في الوضع لمعنى في زمان معين من الازمنة الثلاثة فيدل بهيئته على زمان
 معين فيها لان هيئته الفعل موضوع مستقلا زمان معين وتدل عليه اذ
 الهيئته الفعلية قد توجد في الاسم مع انها لم تدل على شيء منها ولو وضعت
 لما لم تدل فلهذا قال اما ان يدل بهيئته دون استناد الدلالة على الهيئته وقد علم

ان المراد من الصلاحية لان يتغير به ان لم يمنع مانع يصح ان يكون خبرا لكون
 الكلمة والاسم دالان على معنى في نفسه مستقلا بالمفهومية واما احتياج بعض
 الاسم وبعض الكلمة في كونهما مخبرا بهما الى تأويل لدفع المانع الطاري من
 خارج كاعلام الاشخاص والافعال الانشائية فليس بمانع للصلاحية المذكورة
 اعلم ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل
 بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكيمية المحوطة
 من حيث انها حالة بين طرفيها دالة تتعرف حالهما مرتبطين احدهما بالآخر
 ولما كانت هذه النسبة التي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب
 ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعه وصفا عاما اسهل
 ابتداء معين بخصوص كذلك لفظة ضرب موضوعه وصفا عاما لكل نسبة
 للحدث الذي دلت عليه الى بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى
 غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوما عليه ومحكوما به اذ لا بد في كل واحد منهما
 ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتياج
 الى ذكر المتعلق رعاية بمجازاة الالفاظ بالصورة الذهنية والفعل لما اعتبر الحدث
 وضم اليه انسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر
 الفاعل ووجب ان يكون مخبرا به باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومية
 فلا مانع لكون النسبة المدولة غير مستقلة ولا لكون الفعل اخبارا وانشاء
 لكن في الانشاء الى ادنى تأويل (قال باعتبار تقديمها وتأخيرها آه) قيل المضاف
 الى الحروف هو مجموع التقديم وانا خير لا كل واحد منهما والاضافة وان كانت
 على العطف صورة رعاية لامر لفظي الا انها متأخرة عنه اعتبارا وتبعية رعاية
 لامر معنوي وحل تقديمها على تقديم بعضها على بعض وان تعينا عن هذا
 القدر من التكلف الا انه يفضي الى استدراك ذكر تأخيرها ويحوج الى ارتكاب
 خلاف الظ في الموضوعين انتهى فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير كتابة
 عن ترتيب الحروف فيكون الحاصل في مفردات التركيب تقديم بعضها على
 بعض واما افضاؤه الى استدراك ذكر تأخيرها فمفسر من ان الحالة العارضة
 حاصلة من التقديم والتأخير مع الامن التقديم الملزوم للتأخير لكن يرد ان ترتيب
 الحروف لا يدخل له في الصيغة فان جذب وجذب صيغتهما واحد مع اختلاف
 الترتيب اللهم الا ان يقال المعتبر هو مطلق ترتيب الحروف بخصوصية فتأمل
 (قال وحركانها وسكناتها الخ) الواو الجمع المطلق وهو يجمع المعطوف

والمعطوف عليه في الاعتبار لكن لا يدل على وجودهما معا فلا وجه لما قيل
الاول ان يقال وحركتهما او حركاتهما وسكنتهما لا يتقضى بنحو ضرب والمعتبر
في شخص الصيغة شخص الحركات فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف
اشخاص الحركات كما يختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات
في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات
كما يختلفها في ضرب بالقح وضرب بالضم واما المعتبر في ترتيب الحروف نوع
التقديم والتأخير والظ ان الحروف اعم من ان يكون اصلية وزائدة وتغير
الحروف من الاعلال والادغام وغير ذلك وتغير حركة الاواخر وسكونها
لا يعدان من مغيرات الصيغة بالنوع وان كانا من مغيراتها بالشخص ومقتضى
الصيغة حال التغير وحال عدم التغير بهذه التغير واحد مثلا قال وضرب
يدلان بهيئتهما على الماضي بلا تفاوت وكذا اضرب وق امرا وكذا يضرب
وان يضرب لكن في كون الحروف اعم من الاصل والزائد كلام (واما قيد الكلمة
بها الخ) ليم به التعريف عكسا قيل انهم اتفقوا على ان الصيغة هي الهيئة
الحاصلة من ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها وح اما ان يراد بالمادة التي
هي محلها ما يتبادر منها اعني مجموع الحروف الاصلية والزائد فلانم انها متحدة
في نحو ضرب ويضرب بل هي مختلفة باختلاف الصيغة فلا يصح ان الزمان
يختلف باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة واما ان يراد بها الحروف الاصلية
فقط بناء على ثبوتها في تصاريق الكلمة باسرها فيكون الصيغة على هذا
التقدير هي العارضة لها فلا تلام ان المدلول الزماني متحد باتحاد الصيغة بل ربما
يتحد المادة والصيغة معا والزمان مختلف كما في تكلم بتكلم وتغافل يتغافل
فان الحروف الاصول وهيئتهما متحدان ههنا في الماضي والمضارع اذ لا عبرة
بالزوائد ولا بحركة الاخر والزمان مختلف فيهما (قال بشهادة اختلاف الزمان
عندآه) هذا في حكم القضية الشرطية كانه قيل اذا اختلف الهيئة اختلف
الزمان والمراد بالهيئة هيئة الكلمة بقريئة السياق والمراد من الهيئة نوع
الهيئة لا شخصها فاذا حيل الشرطية على الكلية فلا يرد النقص بالاسم اذا اتحد
مادته مع الفعل مع اختلاف هيئة كالضرب وضرب فلا يرد بنحو ضرب
ولم يضرب بانهما مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان ونحو
ان ا يضرب ولا يضرب لانهما متحدان في الهيئة مع عدم اتحاد الزمان لانها
مركبات ليست من الكلمة (قال وان اتحدت المادة الخ) هذا الغرض يتعاق

معنى لاختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة ويكون تقيضه اولى بالنظر
الى الاختلاف واما بالنظر الى الشهادة يكفي وقوعه في مادة واحدة بل فرضه
وهذا ليس بفرض محض بل فرض الواقع ولذا مثل وقوعه وكذا الحال في قوله
وان اختلفت المادة وقيل الظ مع اتحاد المادة لا يكفي فرض اتحاد المادة
في الشهادة وليس تقيضه اعني عدم الاتحاد شاهد بشهادة فضلا عن ان يكون
اولى بها فتأمل (قوله هذا القسم لكن مفهومه الخ) يعني في التقسيم قدم القسم
الوجودي وفي تفصيله اخره مع ان اللاتي تقديمه لان المقام مقام المعرفة
والاعدام تعرف بملكاتها فينبغي ان يقدم الوجودي وان كان العدم مقدما على
الوجود زمانا وخارجا لكن الوجود مقدم على العدم ذاتا وهذا لكن اختار
التأخير لكتبتين لدفع تباعد القسمين الوجودي والعدمي فان اشار الذهن
في الفهم وادفع التكرار في ذكر القسم الوجودي اذ اقدم لا يخ اما ان ينقسم الى
قسمين اولا ثم يذكر ما هو قسمه واما ان يذكر ما هو قسمه عقبه ثم يعاد الى قسميه
فيلزم في الاول التباعد والانتشار وفي الثاني التكرار يدل على اختياره هذا
الاحتراز عن المحذور بن رعايته تقديم الوجودي على العدمي في تقسيم القسم
الثاني الى الكلمة والاسم لعدم المحذور فيه (قوله والثاني مثال لما يدل الخ)
اشارة الى ان المراد من الزمان المعين لا يلزم ان يكون واحدا معينا من الازمنة
الثلاثة اذ المضارع يدل بهيئته على الزمانين على تقدير اشتراكه فيهما ولا محذور
في ارادة الزمان الواحد المعين ان قلنا انه حقيقة في الحال يجوز في الاستقبال
وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين
حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة
الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل
لاخذهما معينا (قوله لم يرد ان الجوهر آه) دفع سؤال ناش من التقسيم حيث
ردد بين الدلالة بالهيئة وعدم الدلالة بهما وتقيض الدلالة بالهيئة اعم
من ان يكون بجوهره وحده وان يكون لجوهره مدخل في الدلالة وعلى الاحتمال
يزد ان مقابو الزمان مثلا نامر لم ان يدل على الزمان مع انه ليس كذلك
وحاصل الجواب ان المراد من التقيض الاحتمال الثاني وهو ان يكون الجوهر
مدخل في الدلالة لكن يثبت واسطة بين الكلمة والاسم الا ان يقال ان مثل
هذا الشق ليس بواقع وان جوز العقل (قوله باختلاف الكلمة فان الهيئة
الخ) يمكن ان يقال ان استقلال الهيئة في الدلالة غير مسلم لان الدلالة بالوضع

والهيئة لبس ملفوظة اضالة حتى وضعت ودانت بالاستقلال وان قيل وضعت
بمتابعة المادة فيكون مدخل المادة فيها فكيف تستقل بالدلالة الا ان يقال ان
مدار الدلالة هو الهيئة وان كان للمادة مدخل في الجملة وكذلك مدار الدلالة
في الاسم مثل الزمان والامن جوهره وان كان مدخل للهيئة في الجملة فتأمل
(قوله واعترض عليه آه) يعني لو صح ذلك الذي ذكرتموه من اتحاد الزمان
بالحاد الصيغة واختلافه باختلافها فانما يكون في اللغة العربية دون سائر
اللغات اذ يوجد فيها ما يدل على الزمان باعتبار المادة دون الصورة كما في امد
وايد لانهما متحدان في الصيغة ومختلفان بالزمان اذ الاول يدل على الماضي
والثاني على الاستقبال ومن المعلوم ان النظر الفن في الالفاظ غير مختص بلغة
دون لغة فعلى هذا يكون تعريف الكلمة بالاخص لخروج مثل هذا مع انه
من المعرف وحاصل الجواب تخصيص المعرف بكلمة في اللغة العربية دون
سائر اللغات لوقوع الاهتمام بشايتها فيما يرد على التدرج احوال مختصة بها
ولا بعد فيه (قوله رد عليه بان صيغة الماضي آه) يعني هذه الشهادة مثبتة
على مقدمة وهي ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الزمان وان اتحدت
المادة وهذه المقدمة كاذبة يستدل ان صيغ الماضي تكلمها وخطا باوغية مختلفة
قطعا مع انه لا اختلاف للزمان بل صيغة معلومة ومجهولة وكذلك مجردية
ومزبذبة مختلفة بلا اشتباه مع اتحاد الزمان فلا يتم الشهادة فان قيل اختلاف
الزمان يستلزم اختلاف الصيغة فيكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان
لان اتحاد الصيغة نقيض لاختلافها واتحاد الزمان نقيض لاختلافه ونقيض
مستلزم لنقيض الملزوم ولما صدق كلما اختلف الزمان اختلف الصيغة
وان اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدال على الزمان هو الصيغة
وحدها قلت زمان الحال وان كان جزء من الماضي والاستقبال لكنه زمان معتبر
على حدة عند اهل اللغة فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزما لاتحاد الزمان
ولا اختلاف الزمان مستلزما لاختلاف الصيغة (قوله فليس باختلاف الصيغة
آه) لان الصيغة ان حملت على الهيئة الحاصلة من الحروف الاصول للكلمة
دون الزوائد لزم اتحاد ضرب يضرب في الصيغة فلا يصح ان الزمان يختلف
باختلاف الصيغة مع اتحاد المادة كضرب ويضرب فيلزم ان يحمل الصيغة
على الهيئة الحاصلة عن مجموع الحروف الاصلية والذائد فتح يلزم المحذور
المذكور قيل في الجواب عنه بان المدعى ان الزمان الماضي مدلول لطائفة

من الصيغ المختصة بالهيئة في اللغة ولا مدخل للمادة في الدلالة عليه
والزمان المستقبل والحال مدلولان لطائفة من الصيغ المختصة
بالهيئة فبما لا مدخل في المادة في الدلالة عليهما وبين المقدمتين
المذكورتين في الشرح على هذا التوجيه خذ هذا انا اقول كيف
يصح هذا القول وعلى اي ارادة من الصيغة المأخوذة في تعريف الكلمة وجه
بهذا التوجيه انه ان مراد السند قدس سره ابطال هذا الدليل بلاقابلية
الى التوجيه واما قوله فالاولى لا يلزم ان يكون اشارة الى الجواب لان ما بطله
هو الدليل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فان انتفاء الملزوم
لا يستلزم انتفاء اللازم فلما لم يتحقق بطلان ما ادماه قال فالاولى (قوله وهذا
ايضا آه) هذا ابطال المقدمة الثانية المستدل وهي ان اتحاد الصيغة يستلزم
اتحاد الزمان بان هذه بالغة لان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على
المذهب الاصح وليس هناك اختلاف صيغة مع اختلاف الزمان لا يقال ان
الزمان مختص في الماضي والمستقبل واما الحال فاجزاء من الطرفين لان
ما تقول زمان الحال وان كان اجزاء منهما لكنه زمان معتبر على حدة عند
اهل اللغة كما عرفت واما الجواب بانه لم يختلف الزمان فيه لان الدلالة على
الزمانين معا ليس باختلاف في الزمان فليس بشئ لان المضارع وان كان
مشتركا في الزمانين لكنه في الاستعمال يدل على احدهما البتة فاذ استعمل
في الموضعين احدهما في الحال والثانيهما في الاستقبال يتحد فيهما الصيغة مع
اختلاف الزمان (قوله فالاولى ان يقال آه) يعني ما بطل الدليل لم يثبت المدعى
فينبغي ان يوثق بتقسيم آخر لا يرد عليه الاشكال وهذا التقسيم لا يرد عليه لان
الكلمة لكونها موضوع للحدث والنسبة والزمان والحدث وان كان مستقلا
بالمفهومية والنسبة ليست مستقلا بالمفهومية لاحتياجهما الى المنسبين وهما
الحدث وفاعل ما فالأفعال مركب من المستقل وغير المستقل الذي يكون المحتاج
اليه خارجا عن المركب وهذا المركب غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يجزى
عنه لان من شأنه ان يستقل حتى يصح الحكم عليه وان اورد الاشكال في هذا
التقسيم باسماء الافعال يرد على التقسيم الاول ايضا فيدفع من هذا ومن ذلك
اما ورود على التقسيم الاول ان الدلالة المأخوذة في تعريف الكلمة اعم
من ان يكون دلالة اولية أو ثانوية واسماء الافعال كهيئات ورويد وان لم يدل

اولا على الزمان يدل على الالفاظ الافعال هي تدل على الزمان بواسطتها
ثانيا كدلالة هيهات على بعد الدال على الزمان الماضي ووجه دفعه ان المراد
من الدلالة الدلالة الاولى فيخرج من الكلمة ويدخل في الاسم واما وروده على
هذا التقسيم ان اسماء الافعال لكونها بمعنى الفعل لا يصلح لان يخرج عنه مع انها
ليست من الكلمة والجواب انه لان عدم كونه من الكلمة وان خالف
اصطلاح الحياة ينبغي ان يعد من الكلمة لان بحث الحوى بجهة لفظه وهي
في اللفظ اسم وبحث المنطق بجهة المعنى وهي في المعنى فعل فينبغي ان يعد
من الكلمة (قوله وبالجملة كل ما لا يصلح آه) يعني خلاصة تقسيم اللفظ بناء على
هذا التزديد بين الصلاحية لان يخرج عنه وعدم الصلاحية دون التزديد بين
الدلالة على احد الازمنة وعدم الدلالة على ما ينسب المص والش فح يفرق
بين التقسيمين بان اسماء الافعال تدخل في الكلمة دون الاسم في تقسيم المحشى
وفي التقسيم الاول بالعكس ويلزم تخالف الاصطلاحين من جهتين بناء
على تقسيم المحشى ومن جهة واحدة على التقسيم الاول وبان الامتياز بين
الكلمة والاسم بقيد عدمي في الاسم ووجوه في الكلمة في التقسيم الاول
وبالعكس في تقسيم المحشى (قوله حقيقة الخ) اي بحسب المعنى الموضوع له
وان صلح له بالتأويل فلا يخل اكونه اداة (قوله ونظائرهما الخ) اي من الاسماء
اللازم الاضافة بحيث لا يصلح لان يخرج به وحده وان صلح بالاضافة (قال
فان قلت فعلى هذا آه) انشاء في قوله فعلى مناشئة يعني نساء اللزوم ولا معنى
عنه فاء فان قلت على ما حققه بعض الاصل فتأمل وحاصل السؤال بناء على
ان دلالة الكلمة بهيئة على الزمان يستلزم في التقسيم ان يكون قسم الشيء قسم
منه اذ معنى الكلمة اما الحدث والزمان ولفظ المادة والهيئة فيدل جزء اللفظ
على جزء المعنى فيكون مركبا وهو قسم المفرد وحاصل الجواب تحريم التركيب
بان المراد من اجزائه ليس مطلقا بل مقيد بالاجزاء المرتبة في المجموعة يعني
يكون وجود احدها في السمع مسبوqa بعدم الآخر يدل هذا الكلام على ان
الهيئة ملفوظة ويتعلق بها السمع لكن يكون بلفظها بالتبع لا بالاصالة
(قال لا دخل له في الاحتراز الخ) ان المراد بالدلالة على الزمان بحسب اصل
الوضع فيخرج الاسماء الدالة على الزمان بحسب الاستعمال العارض كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واما اسم الزمان وان دل
على الزمان لكن على الاطلاق لا على احد الازمنة فيخرج بقوله على زمان

من الازمنة بلا قيد معين فلا يرد ما قبل وفيه بحث لان الدال بهيئة على زمان
يناول اسم الزمان فانه دال بهيئة على الزمان فلا بد لاجراجه من التقييد المذكور
على ان ارباب الاصول صرحوا بدلالة اسم الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة
دالة بهيئة فتأمل (قال وجه التسمية آه) الغرض من هذا بيان وجه المناسبة
بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي اذا الالفاظ الاصطلاحية مقولة
لا بد فيهما من المناسبة في التسمية بالاداء الاطلاق والتقييد وفي التسمية بالكلمة
السيبية والمسيبية وفي التسمية بالاسم الحالية والمحلية فتعطن (قوله اي
مرتبة في السمع آه) الترتيب ما يكون وجود احد جزء المركب مسبوqa بعدم
جزء آخر وذلك الترتيب يكون في التلفظ والتكلم والسمع لكن احدهما يستلزم
الاخر ولما وصف المرتبة بالمجموعة حل المحشى الترتيب في السمع ليقيد الصفة
قائدة جديدة وبهذا الترتيب يخرج ما يكون معا في السمع كحركة الاعراب
اللاحقة في آخر الكلمة فان دل الاعراب على المعاني المعنوية لا يعد جزء الكلمة
لانه يسمع مع الحروف المحقوق بها لا بالترتيب والقرينة على هذه الارادة ان
اللفظ من الاعراض السيالة غير مجتمع الوجود والمركب من قسمه والمعتبر في
التقسيم معتبر في القسم فاذا اريد هذا المعنى يخرج الكلمة بالنسبة الى الهيئة
مع المادة لان المادة وان كانت بالذات متقدمة على الهيئة تكونها معروضاتها
لكنها غير متقدمة في السمع والتلفظ بل على وجه المعية لكن المادة ملفوظة
اصالة والهيئة تبادلا فلا يرد ومهمات الناظرين (قوله اراد بالالفاظ آه) يعني هذا
بيان اجزاء المركب واجزاء المركب في العرف ليست حروف المباني بل الالفاظ
المركب من الحروف المباني والحروف الموضوعات المعاني كهيئة الاستفهام
وحروف الجزار التي على حرف واحد فيراد بالالفاظ ما يتركب من الحروف
وبالحروف ما يقابلها وهو ما لا يتركب من الحروف لكن يكون حروفا موضوعات
للمعاني سواء كانت اداة كالباء او اسما كالكاف الضمير مثل بك ولك به وغيرها
لكن لو اكتفى بالالفاظ لكتفى اسمعواها على القومين (قال هذا اشارة آه) تقسيم
الاسم باعتبار واحدة المعنى وتعددده وباعتبار الواحدة الى الجزئي والكلبي
والكلبي الى المتواطىء والمشكل وباعتبار تعدده الى المشترك والمنفرد والحقيقة
والمحاذ والمثبوت الى الاصطلاح والعرف العام لكن هذا التقسيم اعتباري
فلا محذور في تدخل الاقسام والالزوم ان يكون المفرد الذي معناه متكرر غير
متواطىء وغير مشكك وغير علم وليس كذلك لجواز ان يكون اللفظ المفرد

الذي يكون معناه متكررا متواطئ بالنسبة الى افراد بعض معانيه ومشككا
 بالنسبة افراد بعضها وعلم بالنسبة الى بعضها (قال اما ان يكون معناه واحدا
 او كثيرا آه) المراد من وحدة المعنى وكثرته ان يكون بوضع واحد او بوضع
 متعدد فلا يخل كثرته باعتبار اجزائه وعدم اجزائه مثلا كلفظ القرآن واسماء
 الكتب قيل معنى وحدته ان يكون المعنى الذي يقصد باللفظ ويستعمل هو
 فيه مفهوما واحدا حتى لو جرى فيه كثرة وتعدد كان باعتبار الذات التي
 صدق عليها ذلك المفهوم فان الحيوان سواء اطلق على الانسان او على الفرس
 او غيرها لا يراد به الا الجسم الحساس المتحرك بالارادة ومعنى كثرته ان يكون
 المفهوم والمق منه عند استعماله في احد المعنيين غيره عند استعماله في المعنى
 الاخر انتهى (قال فان تشخص يسمى علما آه) حصر المعنى الشخصي الى المعنى
 العلمى حيث يسمى هذا اللفظ الدال عليه علما مع ان في بعض الكتب قسم
 الى العلم والمضمر اختيار المذهب المتقدم في وضع المضمرات حيث ذهبوا
 الى ان وضعها عام والموضوع له معان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل
 الا في جزئيات تلك الكلمات وكذا سائر المصطلحات والحروف حتى قالوا في المقدرات
 ان لفظه من موضوعه لمعنى الابتداء الا ان الواضع شرط في دلالتها عليه
 ذكر متعلقها ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء وبمعهم الغاضل بالسلامة
 التفازاتى فمع يكون معناه كلية لكونه مقولا على كثيرين فيخرج من المعنى
 الشخصى ومن ادخل فيه قال انما يكون كلية لو كان مقولا على كثيرين بمعنى
 واحد وليس كذلك فانك اذا قلت جاني زيد وهو راكب فلفظة هو عبارة
 عن خصوصية زيد وهو واحد شخصى وكذا اذا قلت ضرب عمرو هو قائم
 كان لفظه هو عبارة عن خصوصية عمرو فيكون معنى المضمرات معنى شخصيا
 فيدخل في القسم الاول فيكون له قسمان علم ومضمر فان قلت على هذا يكون
 المضمرات مشتركا بين معان غير محصورة وهو بط اتفاقا فاجيب بانه انما يلزم
 الاشتراك لو كانت لفظه هو موضوعه لتلك الخصوصيات باوضاع متعددة
 وهى متنوعة بل هى موضوعات لها بوضع واحد وتحقيقه ان الواضع اذا تصور
 معنى كلمة ولا حظ به جزئياته وعين هذه الملاحظة الاجالية لفظا واحدا
 لكل واحد من تلك الجزئيات كان هنالك وضع واحد عام لمعان متعددة فيطابق
 بهذا الوضع ذلك اللفظ على كل واحد من افراد ذلك المفهوم الكلي حقيقة
 ولا يطلق كذلك على ذلك الكلى اذا لم يوضع له كما اذا قلت لفظه انا وضعت

لكل

لكل متكلم واحد ولفظة انت لكل مخاطب مفرد مذكر ولفظة هو لكل غائب
 مذكر فيكون كل واحدة من هذه الالفاظ موضوعا بوضع واحد لمعان
 شخصية متعددة فلا يكون كلية ولا مشتركا بل يكون الوضع ههنا عاما
 والموضوع له خاصا ومن هذا القبيل اسماء الاشارة والحروف ونحوهما فتأمل
 (قوله جعل هذه القسمة آه) الغرض من هذا الكلام تحقيق المقام ودفع ما يورد
 من ان الاقسام ليس كلها مختصا بالاسم بل يوجد في الاسم والكلمة والاداة
 فالله والاولى ان يقسم اللفظ المفرد ايعم التقسيم لجميع اقسامه وحاصل تحقيقه
 ان بعض الاقسام كالمنقول والمشتك والحقيقة والمجاز وان تناول على الاقسام
 الثلاثة للمفرد لكن الجزئية والكلمية مختصان بالاسم بجميع الاقسام يجرى في
 الاسم دون الكلمة والاداة فيختص المجموع من حيث المجموع بالاسم دونها
 فاذا اختص به لكن لا يخرج من المحذور ان اعتبر التقسيم حقيقيا للزوم قسم
 الشئ قسميا فيحتاج الى اعتباره تقسيميا اعتباريا او يلاحظ قبود الحقيقة في
 التعاريف المستفادة او يعنى الاسم معنى الاداة والكلمة كما سبأنى يسانه
 فتأمل (قوله انما هو بحسب اوصاف آه) اذا الجزئية والكلمية عبارتان عن منع
 وقوع الشراكة في المفهوم وعدم منع وقوعها فيه وذلك وصف المعنى اولا
 وبالذات والالفاظ ثانيا وبالعرض والاتصاف بالشئ لا بد فيه من ان يكون
 الموصوف محكوما عليه والصفة محكوما به اذا اوصاف قبل العلم بها اخبار
 وبعد العلم بها اوصاف فلا بد من ان يكون الموصوف مستقلا بالمفهومية
 حتى يصلح لان يحكم عليه ومعنى الاسم مستقل بالمفهومية لدلالته على معنى
 بنفسه بخلاف الحرف لعدم دلالة على معنى بنفسه بل في غيره كما يعلم من
 تعريفهما واما الفعل وان كان مستقلا بالمفهومية باعتبار جزء معناه لكنه غير
 مستقل بمجموع معناه فمعنى الاسم يصلح لان يحكم عليه دونها فينبغي
 ان يعتبر التقسيم اولا في المعنى وبواسطته في اللفظ ومعنى الاسم يصلح ان يكون
 مقسما دون معناه قبل خلاصة كلامه قدس سره ان معنى الاسم من حيث
 انه يعبر به صالح للاتصاف بهما فاذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح
 قسمة الاسم باعتباره اليه مع معنى الاداة والكلمة من حيث التمييز بهما لا يصلح
 للاتصاف بهما فاذا لوحظ معناه في قالبها لا يمكن للعقل قسمتهما باعتبار
 ذلك المعنى اليه بل لا بد في القسمة من ملاحظة معناه في قالب الاسم
 فيكون المقسم اى الوصف العنوانى في القسمة الاسم بحيث يتناول الاقسام

الثالثة والتنبيه على هذا غير الأسلوب المشهور في التسمية فقال وح آه لم يقل
والاسم وليس مقصوده قدس سره ان الاداة والكلمة لا ينقسمان اليهما
اصلا حتى يرد انه خلاف الواقع (قوله ومعنى الاسم صالح الخ) لان الكلية
والجزئية من المعقولات الثانية وعارضة لما في الذهن بسبب ان العقل
يقاس الى كثيرين ان منع عن الشركة فهو متصف بالجزئية وان لم يمنع
وهو متصف بالكلية فالعقل ينتزع من المعنى هذه الاوصاف بالمقاييس الى
كثيرين فلا بد له لان يلاحظ المنتزع منه بحيث يحكم عليه بانه كذا فلا بد
من استقلال المنتزع منه في الاتصاف والحمل ومعنى الحرف والكلمة
من حيث هو لا يصح له ولا يعبر به من هذه الحيثية لانه موقوف على المتعلق
فلا يحصل ذهنا ولا خارجا اليه واما الحكم عليه من حيث التعبير بقوله معنى
الحرف والكلمة غير مستقل ليس باعتبار تعبير نفسه بل بسبب تعبيره في قالب
الاسم وبالجمله ان معناه من حيث هما لا يصح الموصوفية والمحكوم عليهما
الاذا عبر عنهما بلفظ الاسم وبهذا يعرض الجزئية والكلية لهما (قوله
وذلك لان معنى من اه) استدلال على عدم استقلال معنى الحرف مطلقا
من الجزئيات لا يقال هذا لمليل الشيء بنفسه لدخول الجزئي في الكلي لانه قول
تغابر العنوان يكفي في الاستدلال ومعنى من مخصوص ملحوظ بمعنى انه ملاحظة
المتعلقين ولم يكن ملحوظا قصدا والمحكوم عليه يقتضي ان يكون ملحوظا
قصدا فقد علم ان مانع الاستقلال هو الخصوص الذي لم يكن ملحوظا قصدا
بل تعبلا لمتعلق او اما الخصوص الملحوظ قصدا فلما مانع له وكذا اذا لوحظ
هذا المعنى الخصوص بعنوان الاسم يكون ملحوظا قصدا فيصالح لان يحكم
عليه وبه والخصوصية بملاحظة الطرفين والطرفان اذا كانا كليين يكون
المخصوص كليا وان كانا جزئيين يكون جزئيا (قوله على وجه يكون الله اه)
لكونها نسبة والنسبة كالالة بالنسبة الى المنسبين في المعرفة والتحقيق وكالارة
في كونها مقصودا بالتبع والله لتعرف حال الغير فضلا عن ان يكون آه فيه
اشارة الى ان المحكوم عليه اشد احتياجا للاستقلال من المحكوم به ويؤيده
صلاحية الكلمة للمحكوم به دون المحكوم عليه ولذا شرط التجاه التعريف
او التخصيص في المحكوم عليه دون المحكوم به (قوله وكذا الفعل التام الخ)
قيد بالتام احترازا عن الناقص اذ هو داخل في الاداة كما عرفت وهذا الفعل
التام موضوع للحدث الذي يقوم بالغير سواء صادرا عن فاعله او لا كما

ومرض وضرب والنسبة المخصوصة يعني ملحوظة بالتبع على وجه الالية
ولا تنضر على كونها نسبة ما على قول وعلى نسبة شخصية بملاحظة نسبة
عامة على سبيل كون الوضع عاما والموضوع له خاصا وهذا المجموع لكونه
مركبا من المستقل وغير المستقل غير مستقل لكن هذا ليس على اطلاقه
بل في معنى الفعل لكون المحتاج اليه خارجا عن المجموع وهو الفاعل فقد علم
ان عدم استقلاله مع قطع النظر عن فاعله وعلى هذا لا يكون جملة فلا يتأني
ما قبل من ان الجملة موضوعة لافادة النسبة واما بعد الفاعل المخصوص
يكون مستقلا وتاما في الافادة فتأمل (قوله نعم جزءه اعني الحدث الخ) فان قلت
جعل الفعل مستندا باعتبار الحدث وخصه يقتضي جواز كونه مستندا اليه
باعتباره وكذلك كما ان الفعل يدل على الحدث ونسبة الى فاعل على ما قررته
كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فلم يصح كون اسم
الفاعل محكوما عليه دون الفعل قلت ان جعل الحدث مستندا اليه غير ممكن
لانه على خلاف وضعه فلذا لم يصلح لان يحكم عليه باعتبار الحدث واما
الاسم الفاعل فلان المعتبر فيه ذات ما من حيث انه نسب اليه الحدث فالذات
المهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث واما النسبة التي فيه فهي ملحوظة
لا بالذات لانها تفيدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها
الذات المهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات
اصالة فعمل محكوما عليها وتارة جانب الوصف اي الحدث اصالة فيجعل
محكوما به واما النسبة التي فيه فلا يصلح الحكم عليها ولا بها الا وحدها ولا مع
غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة يقتضي افرادها مع
طرفها عن غيرها وقدم ارتباطها وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية
من العبارة فلا يتصور ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل بل يتعين له
وقوعه مستندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث (قوله فعبر عن معنى
من الخ) يعني بلفظ من غير عن معناه الذي هو الالة بين السير والبصرة
فانظر هل تقدر اذ رجعت الى الوجود لا تقدر على الحكم عليه وبه اذ لو لوحظ
قصدا لم يكن آله ولو لوحظ تبعيا يكون المتى طرفيها فكيف يقدر الانسان
على الحكم على خلاف الملحوظ قصدا وكذا العقل (قوله فظهر ان معنى
الاسم من حيث آه) يعني من حيث يعبر عن ذلك المعنى بلفظ الاسم الوصفين
يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بهما عليه واما اذا عبر عن ذلك

بلفظ الكلمة فلا يصلح للاتصاف بها فلهذا قيد معنى الاداة والكلمة بالحقيقة
المذكورة للاحتراز عن التعمير عن معناهما بلفظ الاسم اذ ح يصلح للاتصاف
بهما (قوله اذا عبر عن معناهما بالاسم آه) هذا يدل على ان الفعل والاداة
يتصف بالكلمة والجزئية اذ عبر عن معناهما بقالب الاسم فلا فرق بين الاسم
وبينهما في الكون كليا وجزئيا الا في التعبير كما نص الشيخ في الشفاء بان الاسم
المنقسم الى الكل والجزئي هي بمعنى اللفظ المفرد الشامل للاقسام الثلاثة وانه
لا يلزم من عدم انقسام معناهما من حيث التعمير بهما عدم انقسامه مطلقا
فيجوز ان يكون ذلك بملاحظة في قالب الاسم كما في الحكم عليه بعدم
الاستقلال ويؤيده اشتراك الاداة والكلمة في باقي الاقسام بالاسم كما يدل عليه
ما سأتى (قوله واما الانقسام الى المشترك آه) يعني بعض الاقسام مشترك بين
الاسم وبين الاداة والكلمة كالمشترك او المنقول والحقيقة والمجاز وبعضها
مختص بالاسم كالكلمة والجزئية فينبغي ان ينقسم بالشامل على جميع الاقسام
ليناول الجميع ويدرج غير الشامل فيه بتأويل مذكور وجه الاشتراك في
بعض الاقسام ان مدار التقسيم الوضع شخصيا كان او نوعيا واحدا كان
او متعددا وبسبب الوضع يوصف اللفظ من حيث هو بانواع شتى واللفظ
قد مشترك بين الاسم والاداة والكلمة وما يعرض للقدر المشترك يعرض الانواع
والافراد بلافات ابرى ان للفعل وضع خاص باعتبار المادة ووضع عام
والموضوع له خاص باعتبار النسبة ووضع نوعي باعتبار الصيغة وان استعمل
باعتبار هذه الاوضاع يكون حقيقة وباعتبار مناسبة لهذه الاوضاع يكون
مجازا وكذلك بالنسبة الى الوضع المتعدد وكذلك للاداة وضع قد يستعمل
باعتبار هذا الوضع ويكون حقيقة وباعتبار مناسبة هذا الوضع ويكون
مجازا كالاشارة الموردة فيعرض لانواع اللفظ ما يعرض له بلافات (قوله
والسير في جريان هذه آه) يعني ان الالفاظ احوال وصفات قد يكون مدار
ثبوتها لها وبسببها اللفظ وان كان للمعنى له مدخل في الجملة وقد يكون مدارها
ومبدؤها المعنى في الصورة الاولى انواع الالفاظ كلها متساوية الاقدام
لعدم كونها متفاوتة في اللفظية وفي الصورة الثانية ليست متساوية الاقدام
لكونها متفاوتة في المعنى الذي هو مبدأ العروض والثبوت فالانقسام الى
الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز من الصورة الاولى فيجري في الاسم والاداة
والكلمة على التساوي والانقسام الى الكلية والجزئية من الصورة الثانية

يجري في الاسم دونهما لعدم صلاحية معناهما للاتصاف بشئ منهما فقد علم
ان هذا القول اشارة الى دليل جريان الانقسام المذكور في الاداة والكلمة دون
الانقسام الى الكلية والجزئية تقريره ان الانقسامات المذكورة تجري في الكلمة
والاداة لان هذه الانقسامات كلها صفات الالفاظ بالقياس الى معانيها
وصفات الالفاظ هكذا يتساوى فيها الاسم والاداة والكلمة في صحة الحكم
عليها وبها وكما تساوى تجري فيها الانقسام فينتج المظ (قوله فان قلت
المشترك آه) حاصلة نقض او معارضة على دليل جريان الانقسامات المذكورة
في الكلمة والاداة باشتراط تخصيص الفساد وهو لزوم اتصاف معانيهما بتلك
الصفات تقريره هكذا الوجري الانقسامات المذكورة فيهما يلزم اتصاف
بمعنيهما بتلك الصفات لكن اللازم بطل والمزوم او تقريره اوضح دليلكم
بجميع مقدماته يلزم هذا الفساد المخصوص والملازمة نظرية اثبت بقوله
المشترك ونظاره وان كانت آه (قوله كان المعاني مشتركة آه) لانه لا بد من
المشترك بكسر الزاء من المشترك بفتح الزاء ويتصف المعاني وكذا في الحقيقة
والمجاز ان كان اللفظ حقيقة او مجازا يتصف المعنى بالحقيقي او المجازي ووجه
هذه الصفات تضمنية لانها مأخوذة في التعاريف مثلا الحقيقة الكلمة
المستعملة في المعنى الموضوع له والمجاز الكلمة المستعملة في المعنى الغير الموضوع له
ويتصف بالحقيقي والمجازي تضمنيا وكذلك يتصف بالمستعمل فيه وغيره
فتأمل (قوله قلت التقسيم يستلزم آه) يعني التقسيم عبارة عن ضم قيود
مبتدئية او مخالفة في الجملة الى المقسم ليحصل الاقسام وهو ان كان من المبادئ
التصورية حقيقة تكن من المبادئ التصديقية صورة او حقيقة وصورة فلا بد
من اعتبار الصفات الصريحة حتى يصلح الحكم والاشتراك والحقيقة والمجاز
ونحوها وان كانت من الصفات الضمنية بمعنى الكلمة والاداة ليست من
الصفات الصريحة له بل صفات صريحة للفظ ويكون التقسيم باعتبارها
فلا يلاحظ فيه الصفات الضمنية حتى يلاحظ موصوفاتها ويلزم اتصاف
معنى الكلمة والاداة باقسام لعدم الالتفات اليها ولو التفات اليها بالتعدد
يعبر عن معناهما بلفظ الاسم لا بلفظهما فلا يلزم الاتصاف من حيث
معناهما وحاصل الجواب منع لزوم اتصاف معنى الكلمة والاداة بهذه الاقسام
بناء على عدم لزومه من التقسيم واللازم منه او التفات اتصافهما بملاحظة
التعبر عنهما بلفظ الاسم فلا بطلان فيه (قال فاما ان يتشخص ذلك المعنى

(الح) وهو المعنى الواحد الحقيقي اذا كان مجازيا لم يكن واحدا لامتناع تحقق المعنى المجازي بدون المعنى الحقيقي لا يقال انه ان اريد بالمعنى المطابق لا يصح جعل المجاز داخلا في الاقسام وان اريد اعم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في شخص يجوز ان يسمى علما لاننا نقول المراد من المعنى في قوله الاسم بالقياس الى معناه مطلق المعنى اعم من ان يكون حقيقة او مجازيا او واحدا او متعددا ففي القسم الواحد الذي يكون المعنى واحدا او اخص المعنى بالحقيقة لا يلزم خروج المجاز من المقسم لدخوله في القسم الآخر الذي هو معناه متعددا (قال يسمى علما) اذ العلم في عرفهم اللفظ الموضوع لشخص وصفا خاصا واما انه لم الجنس في خارج منه لكون علميته تقديرية لان مفهومه كلي على التحقيق ونظر المنطقيين الى المعنى بالقصد الاول ومعناه كلي وانما ادخله اهل العربية في العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظريين كما في الكلمات الوجودية وهذا اذا جوزنا اطلاق العلم الجنس حقيقة على الافراد كما هو التحقيق واما اذا لم يجوز ذلك وقيل بانها موضوعة للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهي بهذا الاعتبار شخص فلا اشكال ويسمى جزئيا حقيقة لاضافته لامتناعه من فرض صدقه وحله على متعدد وفيه تعريض للمص حيث قصر على اصطلاح الفن الآخر قد علم ان الجزئية والكلية من صفات المعنى اولا وبالذات ومن صفات اللفظ ثانيا وبالعرض فتسمية اللفظ بالجزئي من قبيل تسمية الدال باسم المدلول الحقيقي لكن بعد التسمية لا يطلق على كل لفظ دال على ذلك المعنى جزئيا مثلا اذا اطلق انسان واريد به معنى زيد مجازيا لا يطلق على الانسان جزئيا في عرفهم لكونه معنى مجازيا بالنسبة الى الانسان (قال وصلح لان يقال على كثيرين آه) اي ان يحمل على كثيرين والعطف للتفسير والمراد من الكثيرين الافراد المتصورة سواء كانت مرتفعة في النفس الناطقة او في الالها وذلك ان تلك الافراد اما كلية ايضا فتقسم في بالقوة العاقلة واما جزئية حقيقة فان كانت محسوسة فهي مدركة بالحس المشترك ومحفوظة في الخيال وان كانت متعلقة بالمحسوسات فادراكها بالوهم وحفظها بخزانة وان لم يكن محسوسة ولا متعلقة بها فهي مرتفعة ايضا في العاقلة ويانه ان الامكان مثلا معقول صرف فجزئيانه لا بد ان يكون في العقل حتى اذا ادركا امكان زيد مثلا وشرنا اليه اشارة عقلية بهذه الامكان كان جزئيا حقيقيا ومعقولا صرفا

لامدركا بالآلات المختصة بادراك الجزئيات المحسوسة ولتعلقها بها بل نقول نحن نعلم بالضرورة ان ادرك اشياء وليست جسمانية اصلا كالامور العنانية فجزئياتها لا تدرك الا بالعقل فاقبل من ان الصور العقلية كلية ليس معناه الا ان الصور المنترعة من الجسمانية الحاصلة في العقل كلية لامتناع حصول صورها الجزئية في العاقلة اذ يلزم منه انقسامها بخلاف حصول صور الجزئيات المجردة كما ذكرنا وكخصوصيات المبادئ العالية فانها اذا ادركت ارتسمت في النفس الناطقة لا في قواها المدركة او الحافظة بالكلي (قال فهو الكلي الح) هذا من قبيل تسمية الدال باسم المدلول بالنسبة الى المعنى المتصف بالحقيقة (قال فان تساوت الح) لاختفاء في ان المراد بتساوي الافراد ان لا يكون بينهما تفاوت بالوجوه المعبرة في تعريف المشكك وان كان بينهما تفاوت بوجوه آخر وانما قال في صدقه اي صدق هذا المعنى عليها لان المعنى في المتواطىء والمشكك انما هو بتساوي الافراد فتساوتها في صدق المعنى الكلي عليها سواء كان ذهنية كانهما او بعضها خارجيا وبعضها ذهني كالا انسان والسمس على ما هو المشهور في تفسيرهما لتساويهما وتفاوتهما في حد ذاتها والظان معنى التساوي في صدق المعنى الكلي عليها ان لا يكون لصدقه على تلك الافراد مدخل في اختلافها باحد الوجهين المذكورين وان كان بين ذوات الافراد اختلاف بهذه الوجوه ناش عن امور آخر مع قطع النظر عن صدق المعنى الكلي عليها كالا انسان والحيوان والنبات وغيرها ومعنى التساوت في ذلك ان يكون لصدقه عليها مدخل في ذلك الاختلاف فان اوجود والايض فان لصدقه عليها مدخل في ذلك الاختلاف فان لصدق مفهوم الوجود على بعض افرادها كالا واجب مدخلا في علميته لبعض آخر كما يمكن وكذا صدقه على بعضها اولى من صدقه على بعض آخر بالمعنى المذكور وكذا مفهوم الابيض على ما لا يخفى وبهذا يتدفع ما اورد ههنا من انه لا شك ان بعض افراد الانسان علة لبعض آخر اولى منه ايضا فيدخل الانسان في تعريف المشكك مع انه متواطىء على ما تقر من انه لا تشكيك في الذوات والذاتيات فانتقض التعريفان طردا وعكسا وذلك لانه يجوز ان يكون اختلاف افراد الانسان للعوارض الخارجة عن حقيقة لصدقه عليها بخلاف مثل الوجود والايض لجواز ان يكون اختلاف افرادهما في صدق مفهومهما عليها بان يكون لصدقه عليها

دخل في ذلك الاختلاف ولا بد لني ذلك من دليل فان قيل ان اراد بالافراد
 الافراد بحسب نفس الامر خرج الكل الذي ليس له افراد في نفس الامر عن
 التقسيم مع دخوله في المقسم وان اراد الفرضية انحصر المواطى في الكليات
 الفرضية كتنقيض المفهومات الشاملة ليس على ما ينبغي اجيب عنه
 بان المراد الاول الذي هو المتبادر ويخصص المقسم بحيث يخرج عنه
 الالفاظ الموضوعية بازاء الكليات الفرضية لعدم اشتغالها في المحاوراة
 وبان يراد بتفاوت الافراد في صدق المعنى عليها معناه المتبادر ويؤل
 بتساوي الافراد في صدقه عليها بسلب ذلك التفاوت سواء لم يكن للمعنى
 صدق في نفس الامر عليها او كان ولم يكن فيه تفاوت في نفس الامر وحيث
 يدخل الالفاظ المذكورة كالاشياء واللا يمكن في المتواطى ولا محذور فيه
 وبان يراد المعنى المتبادر ويقال الالفاظ المذكورة مركبات والمقسم هو المفرد
 فلا يتناولها ولا يتم ان يكون هنالك لفظ مفرد موضوع بازاء كل فرضي
 وان جاز استعمال بعض المتردات في احد الكليتين مجازا كما معدوم والمنع
 والواجب نعم لنا ان نضع لفظا مفردا بازاء الكل العرضي لكنه غير قاصح
 في صحة التقسيم اذ المتبادر من المفرد وهو المفرد المستعمل في المحاوراة فتدبر
 (قال لان افراد متوافقة له) اي المعنى من حيث هو حيوان ناطق غير التفتت
 الى الوجوه العارضة له كنسبة الى الزمان والى الكمال علما وعملا وغيرهما
 وفيه اشارة الى وجد التسمية (قال وصدقه عليها بالسوية الخ) يعني ان حمل
 على الافراد الصريح على شروط الحمل فيشمل الافراد المقدره والخارجية
 والفرضية لكن خص البيان بالافراد الخارجية لكونها ما بها التفاوت والتميز
 بين المثالين قيل افراد الذهنية للشمس بمعنى الفرضية وان كان يمتنع ذلك
 بسبب خارج عن مفهوم اللفظ كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما يقابلها
 سواء كانت في الاعيان او في الذهن فالصحيح ان للانسان خارجية لا ذهنية
 وللشمس افراد ذهنية فتأمل (قال وصدقه عليها ايضا الخ) فان قيل الافراد
 الفرضية يمكن ان يعقل على وجه متفاوت في المشكك فكيف يحكم بصدقه
 عليها بالسوية قلت ان فرض على التفاوت بدخول التفاوت في الماهية التي
 انبثقت منها تلك الافراد لم يكن من افراد الشمس بل من افراد ماهية اخرى
 وان فرض بخروجها عن الماهية لم يعلم التفاوت الا بالحصول والوقوع على
 الافراد مع ان الافراد ليس بواقع فضيلا عن حصول التفاوت (قال اولي

او اقدم او اشد الخ) اي احق وابق واقدم بالذات اذ لا اعتبار بالزمان
 وازيد شدة كسفاوث العلوم والوجود بحسب الاشخاص فقد علم ان التشكيك
 بالتفاوت بالوجوه الثلاثة فان قيل تلك التفاوت ان كان داخلا في مفهوم اللفظ
 كان مشتركا وان كان خارجا عنه كان المفهوم هو اصل المعنى حاصل في الكل
 على التسوية اذ لا اعتبار بذلك الخارج فيكون متواطئا واجيب عنه بان التفاوت
 خارج عن مفهومه الا انه داخل في وقوعه على افراد وحصوله فيها
 فاعتبرقسما على حدة مقابلا لما ليس فيه هذا التفاوت وحصول الوجود
 في الواجب قيل حصوله في الممكن قبلية بالذات لانه مبدأ لما عداه ولا عبرة
 بالتقدم الزماني كما في افراد الانسان لرجوعه الى اجزاء الزمان لا الى حصول
 نفس معناه في افراده والوجود في الواجب اتم لانه مقتضى ذاته واثبت
 لاستحالة زواله نظر الى ذاته واغوى لكثرة آثاره فالوجود مقول عليه وعلى
 الممكن بالتشكيك من هذين الوجهين وقد يجعل الاقوى راجعا الى الاتم
 الا ثبت ويجعل لكثرة الآثار وكأنها دليلا على الشدة كما في بياض الثلج
 فان تفرقه للبصر اكثر واكمل فيكون الوجود مشككا بالوجوه الثلاثة معا
 والوجود في الاجسام الكاشفة الحادثة في عالمنا هذا اثبت واغوى منه
 في الحركة الفلكية المتقدمة تقديما بالذات (قال وهو اختلاف آه) الضمير
 راجع الى التشكيك دون الاولوية باعتبار الجزء على ما وهم لان الاختلاف
 والتشكيك صفتان للكل دون الاولوية على انه لا يحصل على هذا بقوله
 في الاولوية (قال وانما يسمى مشككا آه) يعني وجه التسمية بالقياس الى الناظر
 لانه يشكك فيه هل هو متواطى او مشترك فيكون الكل مشككا فيه
 والتسمية على وجه الاستناد المجازي فلهذا الشك انكار البعض وجود الكل
 المشكك (قال اي ان كان المعنى كثيرا آه) اي باوضاع متعددة فحاصل
 القسمة تسعة العلم والمواطى والمشكك والمشارك والمنقول الشرعي والعرفي
 والاصطلاحي والحقيقة والمجاز وفي بعض الكتب زاد عليها ثلاثة اقسام
 الضمير والمرئيل والاستعارة حيث قيل ان تشخص المعنى فان كان مظهرا
 اي يظهر معناه من مجرد لفظه يسمى علما والا فضمير افطى الش ههنا للقول
 بانه كل على قول وقيل ان تعدد المعنى فان كان النقل لمناسبة فهو النقل
 والا فهو مرئيل مثاله لجمع علما فانه منقول عن النهر الصغير بلا مناسبة
 ولم تعرض الش ههنا لقله ووقوعه في المحاوراة ولا ندراجه في المشترك من وجه

لأنه لما لم يعتبر المناسبة فكله لا ملاحظة للوضع الاول ولا نقل وقيل في المجاز
ان كان العلاقة هي المشابهة فهو الاستعارة والا فهو المجاز المرسل فاش
ادرج هنا القسمين في المجاز لمطلق (قال ووضع لمعنى آخره) المناسبة وهي
العلاقة المعتبرة في المجاز والوضع اعم من ان يكون شخسيا او نوعيا يشمل
المجاز واللفظ الموضوع بالوضع النوعي الذي لا يحتاج في الدلالة على
القرينة هذا التعميم مبني على قول من قال في المجاز وضع نوعي وعلى قول من
لا قائل به فلا احتياج اليه لكن القول هنا مبني على القول الاول والا لخرج
المجاز من القسم فتأمل (قال بل كان وضعه لمعنى آخره) وجه الاضراب
عن قوله ان لم يخلل النقل ان نفي النقل يحتمل ان يكون مبني بعض قديم
كالكون لمناسبة وتقدم المعنى زمانا على معنى آخر او مبني جميع قبوده ويحتمل
ان يكون نفي القبول معتبرا في المشترك او نفي بعضه مع ان لم يترك لايلاحظ
فيه تقدم المعنى الواحد على المعنى الآخر ولا يلاحظ فيه المناسبة بين المعنيين
سواء تقدم اولاهما وسواء وجد المناسبة اولاهما والحاصل اعتبار في المنقول ان
تقدم المعنى المنقول عنه على المعنى المنقول اليه والمناسبة بين المعنيين
وفي المشترك لم يعتبر سواء وجدا ولا فرق بين عدم الاعتبار واعتبار عدم
فلهذا اضرب (قال من غير نظر الى المعنى الاول آه) اي يكون وضع اللفظ
لكل واحد من المعناني ابتداء ولا يكون النقل متخللا بين اوضاعها وحاصلها
ان اللفظ يازا معان متعددة لم يخلل النقل بينها مشترك بالنسبة اليها وان كان
لهذا اللفظ معان آخر يخلل النقل بينها فيكون مقولا بالنسبة اليها
او حقيقة او مجازا فان التقسيم اعتباري لا يمتاز الاقسام الا باعتبار قيد الحقيقة
فلا اشكال * السيد يعني ان المعتبر في الاشتراك ان لا يلاحظ في احد الوضعين
الوضع الاخر سواء كانا في زمان واحد او لا سواء كان بينهما مناسبة او لا
* وان فرض منه ان المنقول والمشارك مشترك في كون المعنى متعددا وممازانا
بملاحظة الوضع الاول في المنقول دون المشترك وملاحظة الوضع الاول
يقضي تقدم المنقول عنه على المنقول اليه زمانا ووجود المناسبة الصحيحة للنقل
فيلزم في المنقول التقدم ووجود المناسبة وان لم يلاحظ الوضع الاول في المشترك
لا يكون التقدم ووجود المناسبة معتبرا ووجودا وعندما وعدم الاعتبار لا يلزم
اعتبار عدم فيعم معاني المشترك من كونها في زمان او في زمانين فصاعدا
ومن ان يكون بينهما مناسبة صحيحة او لا واما اذا صادقا في معان تقدم احد

الوضعين ووجد بينهما مناسبة فيحال علمهما وتعمير احدهما عن الآخر على
كتب اللغات الموثوقة والاصطلاحات ان وجد في اللغة يكون مشتركة
وان لم يوجد فيها ووجد في الاصطلاح يكون مقولا واما حيل علمهما
وتعميرهما على وجود القرينة وعدمها فغير جيد لعدم انضباط القرينة (قال
وهو المشترك آه) قيل يسمى بالنسبة الى جميع المعاني مشتركا وبالنسبة الى كل
واحد منها مجزئا (قال فاما ان يترك استعماله آه) الظاهر ان يراد به ان لا يستعمل
فيه بدون القرينة لانه لا يستعمل فيه حقيقة ويجوز ان يكون متروكا عند قوم
دون قوم وجامع الاستعمال في المنقول عنه والمنقول اليه المجاز يرد عليه
ان هذا لا يجري في جميع المنقولات الاصطلاحية مثلا الفعل منقول اصطلاحيا
وصفه النجاة للمعنى المشهور ومع ذلك يستعملون الفعل بمعنى الحدث كما يقال
قول كذا وكذا المعرفة وضع لما وضع بشيء بعينه مع انها تستعمل في اصل
العلم وامثاله شائعة كثيرة لا يقال انه متروك عند واضعه لانه ليس كذلك فان
العرف الخاص يستعمل المعاني اللغوية ولا يقال انه متروك عند استعمال ذلك
الوضع لانه ح يكون معنى ذلك انه ان اريد بهذا اللفظ المعنى المنقول اليه يكون
المعنى الاول مهيورا لانه يلزم ان يكون المجاز ايضا من القسم الاول الذي
هيئ فيه الوضع الاول مع انه جعل من القسم الذي لم يهجر فيه الوضع
الاول فالتحقيق ان المراد من ترك الوضع الاول ان يجعل ذلك الوضع كان
لم يكن ويترك نسبيا نسبيا عند نقله الى المعنى الثاني ولا يعتبر المعنى الاول كانه
لم يوضع اللفظ بازائه اصلا ولا ينفق فان فهم اهل الشرع من لفظ الصلوة
الاركان المخصوصة والاركان المعلومة ليس لكونها مناسبة للدعاء وان كان
وضعها بازائها المناسبة بينها وبين الدعاء بل لكونها موضوعة بازائها بوضع
آخر مستقل بخلاف الالفاظ المجازية فان فهم المجازية لكونها مناسبة للمعاني
الحقيقية (قال والتاقل اما الشرع الخ) وفي الاستناد مجاز على قول ابي الطرقي
ضرورة ان الشرع ومقابلاته ليست نواقيل حقيقة لكن ربما نسبت اليه
النقل مجازا لكونها محل النقل قال صاحب التلويح ان المنقول باعتبار اقسام
كل من وضعه الى لغوي وشرعي وعرفي واصطلاحي ينقسم ستة عشر قسميا
حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة الا ان بعض الاقسام مما لا تحقق له في
الوجود كالمقول اللغوي من معنى عرفي واصطلاحي مثلا وغير ذلك بل اللفظ
ومل والنقل طار عليه حتى لا يقال منقول لغوي هذا واقتصر ههنا الى ثلاث

لذلك فتأمل قيل ان الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليست
بمحاز وهو ظاهر ولا داخله في المشترك لملاحظة الوضع الاول فيها فلو لم يدخل
في المنقول بطل الانحصار فتحقق النقل من اللغة الى اللغة انتهى وفيه بحث
اذ لا يمكن كون الايمان من الحقيقة الطارئة لجواز ان يكون موضوعا ولا للتصديق
واما وجود المناسبة بين المعنيين لا يستلزم ملاحظة المناسبة المانعة للاشتراك
(قال وهو اما عرف العام الخ) والمراد من العرف العام عرف جماعة كثيرة
بحيث لا يتعين الواضع ومن العرف الخاص جماعة معينة واصطلاح اهل
الشرع يدخل في العرف الخاص لكن للتعظيم جعل قسما مستقلا وكثرته ولكمال
الاحتياج (قال من الخيل والبغال والحمير الخ) تهديد المبين يدل على انه بيان
لذوات القوائم الاربع المنقول اليها على سبيل ان المنقول اليه ذوات القوائم
الاربع وافرادها هذه الانواع الثلاثة لا غير يعني اذا اطلق الذات واريد به
احدها يكون حقيقة لكونه من افراد الموضوع له نقلا وان اريد به بملاحظة
خصوصه يكون محزا ثم غلبت في ما يركب مطلقا على ما في القاموس ويقع
على المذكر والمؤنث * السيد قبل الى الفرس خاصة وقيل الى الفرس والبغل
كما ذكره الامام والعلامة الشيرازي والخيار ما ذكره الشواذ اذ اقبس الى زماننا
وعرفنا لظاهر قول الفاضل المحشي قوله خاصة بشعري ان المنقول اليه في الرواية
للأهل الانواع لا المفهوم تأمل * واعلم ان الجزئي يقابل الكل فلا يجتمع
شئان من اقسامه الظاهر تقابل الايجاب والسلب اذ الجزئي والكل الحقيقيان
سواء لاحظ عدم في الجزئي اوفى الكل ليس مما يقال من شأن عدم الوجود
والفرض من هذا الكلام تحقيق التقسيم حيث اذا نظر الى بعض الاقسام
يفتضى ان يكون حقيقيا والى بعض الاخر يفترض ان يكون اعتباريا اذ لا تقابل
بين المشترك وشئ من الاقسام السابقة لاجتماعها معها باعتبار كل واحد من
معنييه فلا يناسب جعله قسما له وانت تعلم ان المنقول ايضا يجتمع معها باعتبار
المعنى الاول والحق ان هذا التقسيم اعتباري يكفي فيه تقابل الاقسام باعتبار
قيدها الحثية والافلا تقابل بين الاقسام السابقة ولا بين الاقسام اللاحقة اذ ربما
يكون لفظ واحد باعتبار بعض معانيه علما وباعتبار بعض معانيه متواطئا
او مشككا كالانسان والايض علمين وربما يكون لفظ واحد باعتبار معانيه
مشتركا وباعتبار بعضها حقيقة ومحازا كالزكاة في زيادة والظهار وفي المعنى
الشرعي مع احديهما وفي مطلق التصديق مع احديهما * وقس على ذلك

حال المنقول فانه يجوز فيه جريان هذه الاقسام وانما لم يتعرض لبيان الحقيقة
والمحاز لان المنقول وكذلك المشترك على ما بينا قد يكون محازا وقد يكون
حقيقة فيعرف من حالهما حالهما وكذا الحال بين الحقيقة والمحاز اللفظ حقيقة
بشرط الاستعمال في المعنى الموضوع له ومحاز بشرط الاستعمال الغير في المعنى
الموضوع له على ما هو مصطلح اهل العربية من ان الحقيقة والمحاز مشروطان
بالاستعمال في المعنى واللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا محازا وعلى هذا
يكون اللفظ بالنسبة الى المعنى الحقيقي والمحازي قبل الاستعمال فيهما واسطة
بين الاقسام فعلى هذا يكون بينهما شبهة تقابل لعدم والملكة لكون المعنى المستعمل
في الحقيقة الموضوع له وفي المحاز الغير الموضوع له ولا يبعد ان يقال الحقيقة والمحاز
عند المنطقيين غير مشروطين بالاستعمال عن باب تخالف الاصطلاحين
وح المراد بقوله في المنقول عنه وفي المنقول اليه باعتبار المنقول عنه وباعتبار
المنقول اليه اي حقيقة بالنظر الى المنقول عنه ومحاز بالنظر الى المنقول اليه
وح يكون التقابل بالعدم والملكة فتأمل (قال النجاشي والنظار الخ) جمع تاج
او المعقل اللام يجمع على هذا كالفرة والبغاة والنظار جمع فاطر وصيغة
للقاعل قد يكون للنسبة كاسم ولا بد فيكون المعنى ذى الخو وذى النظر
فالخاص اهل النظر واهل الخو فلا محذور (قال لما صدر عن الفاعل الخ)
اي الحدث المسمى بالمصدر فيم الابقاع والاحداث والايحاد والخاص
منها فاذا نقل عن هذا هذا المعنى الى معنى كلمة دلت على معنى في نفسه يكون
المناسبة الجزئية والكلية او من قبيل تسمية المشتمل باسم المشتمل او من قبيل
الإطلاق والتقييد اذ الكلمة يصدر من المتكلم (قال المحركة في السكت آه)
جمع سكة بمعنى الطريق المستوي والمناسبة في النقل كان ترتيب الاثر على
المؤثر من قبيل الحركة لوجود الاثر مع المؤثر وعدمه عند عدمه واهذا معنى
الاصول ترتيب الحكم مع علمه وجودا وعدمه بالدوران فتح يكفي المناسبة
بين الحركة المطلقة وبين المنقول اليه واذا قيدت فالاحسن ان يقيده بحول
اشئ فلهذا * قال السيد الاول ان يقال للحركة حول الشئ لان ترتيب الاثر
على المؤثر يقع وجودا وعدمه فكأنه يقع في جميع اطراف المؤثر فلا يفتقر ترتيبه
بما قال الشا اذ الحركة في السكة يفترض الطرف الواحد قبل الدوران في
الصيراج والتاج كرديد فعلى هذا موضوع للقدرة المشترك بين الحركتين
فيكون حقيقة فيهما وفي بعض حواشي شرح الايباب المسعودي انه في اللغة

الطواف وقيل الحركة في السكك فانقل على الاول المناسبة بين فرد المعنى
 اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني المناسبة بين نفسيهما وعلى اى
 تقدير الاولى ان يعتبر المنقول عنه الحركة حول الشيء لشدة المناسبة بالمعنى
 الاصطلاحي * السيد كترتيب الاسماء على شرب السهميات وترتيب
 الاسكار على الخمر فيه اشارة الى ان العلة لا يلزم ان يكون مؤثرا بالفعل
 والصلوحية كافية اذ قد يختلف بالقلة والكثرة وباقتضاء الطبيعة والامثل
 بالحرارة بالنسبة الى النار (قال ان استعمال في الثاني الخ) فيه اشارة الى ان
 الاستعمال شرط في الحقيقة والجاز واللفظ قبل الاستعمال الذى هو عبارة
 عن الذكر لطلب المعنى ليس بمجاز ولا حقيقة فيثبت بواسطة وهذه الوساطة
 لا يخلل التقسيم لسقوطه عن درجة الاعتبار لعدم الافادة والاستفادة بها
 ولا يخفى على ان اللفظ المستعمل في المفعول اليم لا يمتنع ان يكون مجازا بل
 يحتمل ان يكون كتابيا فلا بد ان يكون ذكر المجاز ههنا الخ على سبيل التمثيل
 اى حقيقة ومجاز او كتابي او المراد من المجاز اعم من المجاز والكناية مجازا ويحتمل
 ان يكون المجاز عند المنطقيين اعم منهما من باب تخالف الاصطلاحين ويحتمل
 ان يكون درجتها في الحقيقة فتأمل (قال اما الحقيقة الخ) بيان وجه التسمية
 والمناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه الحقيقة والمجاز سبقتان للفظ ويتفرعان
 على فعل المتكلم وهو الاستعمال فاذا قبست الحقيقة الى المتكلم يكون مأخوذة
 من الفعل المنعدي واذا قبست الى ثبوتها في نفسه يكون مأخوذة من اللازم
 فلهذا رد بين الامر بين والفعل اذا اخذ من اللازم يكون بمعنى الفاعل
 واذا اخذ من المنعدي يكون بمعنى المفعول الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث
 فاذا نقل الى الكلمة الثابتة او المنبئة في مكانها الاصلى يكون التاء في الصورة
 الاولى على الاصل وفي الصورة الثانية للنقل من الوضعية الى الاسمية * السيد
 جعل لفظ الحقيقة فعلة بمعنى المفعول مأخوذة من حق المتعدي باحد المعنيين
 الياء متعلق بالمتعدي اخذ المعنى اثبتة والاخر علة فيكون التعدية بالماضي
 وح يجب ان يجعل التاء للنقل من الوضعية الى الاسمية كما في الذبيحة الذبيح
 بمعنى المفعول في اصل المعنى يطلق على المذبوح على طريق الوضعية ثم نقل
 من الوضعية الى الاسمية واستعمل في المعنى المذبوح على طريق الاسمية
 فكانت التاء للنقل * او يجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف
 مؤنث غير مذكوران فمفعول بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا جرى

على موصوف مذكور نحو رجل قاتل وامرأة قاتل واما اذا لم يجر على موصوف
 مذكور فالتأنيث واجبة دفعا للالتباس نحو مررت بقاتل بنى فلان وقاتلة بنى
 فلان فتح لفظ الحقيقة ان كانت صفة المؤنث مجرأة على موصوفها قبل النقل
 الى الاسمية يكون التاء للنقل من الوضعية الى الاسمية وان كانت صفة غير
 مجرأة على موصوفها يكون التاء على سبيل الاصلية (قال واذا كان اللفظ آه)
 يعنى المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه بناء على كلالا مأخذين هو الاطلاق
 والتقيد المنقول عنه مطلق والمنقول اليه مقيد (قال واما المجاز الخ) اعلم ان
 اللفظ المجازي اذا قبس الى مقدمته من المعنى الحقيقي يحتمل على وجوه ثلاثة
 كونه مجوز به اذ المتكلم يجاوز به مكانه الاصلى وكونه محل تجاوز المتكلم مكانه
 الاصلى وكون نفسه مجاوزا عن معناه الاصلى فالش وجه على الوجه الاخير
 بان يكون المجاز مصدرا بمعنى الفاعل او حداثا على المبالغة ثم نقل الى اللفظ
 * السيد فعلى هذا يكون المجاز مصدرا ميميا يستعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل
 الى اللفظ المذكور وقيد بوجه بان المتكلم جاوز في هذا اللفظ عن معناه الاصلى
 الى معنى آخر فهو محل الجواز وجد المحشى مناسبة النقل على الوجه الثاني
 فيكون المجاز اسم مكان بحسب الاصل وعلى الوجه الاول يكون المناسبة
 بالسيبية وقيل انه مأخوذ من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اى
 طريقا لها على ان معنى مجاز المكان سلكه فان المختار طريق الى تصور معناه
 لا يقال هذا الوجه يجرى في الحقيقة ايضا فلزم ان يسمى بالمجاز لانا نقول
 ان وجه التسمية ليس بصحة التسمية بل الاولوية ذلك وترجيحه على التسمية
 بالغير من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض او جود ذلك
 المعنى في غير المسمى (قال ما مر من تقسيم الخ) هذا اشارة الى ان التقسيم كله
 للفظ لكن تعدده بالقياس الى نفسه اولى معناه اولى غيره فباعبار الاول
 قسم الى المفرد والمركب وباعتبار الثاني الى الاسم والكلمة والاداة واعتبار
 التقسيم باعتبار معنى الاسم تقسيم القسم فهو داخل في هذا الاعتبار وبالنظر
 الى الغير الى المرادف والمباين وهذا التقسيمات متداخلة اذ اللفظ الواحد له
 اعتبارات ثلث فيكون مثلا مفردا واسما وكلية او مرادفا وهذه التقسيمات اكونها
 في بيان اللفظ المفرد يلاحظ في المقسم قيسد الافراد لكن لا يقتضى انحصار
 الاقسام باللفظ المفرد بل يوجد بعضها في المركب لكون التقسيمات اعتبارية
 متميزة بالحيثيات (قال وهذا التقسيم للفظ بالقياس الى غيره الخ) يعنى ان

مدار التقسيم ومطعم النظر فيه الغير من الالفاظ فلا يضرب فيه ملاحظة
المعنى فيه ككون المعنى متجدا ومختلفا وكذا في الاعتبارين الاولين فلا وجه
لما قيل هذا بالنظر الى لفظ آخر وبالنظر الى حال المعنى من الاتحاد والتخالف
فتأمل (قال فاللفظ اذا نسبناه الخ) يعني لابد ان يكون لللفظ معنى اذا لم يقس
الى لفظ آخر يكون دالالة والمعنى مطلوب بامنه فيخرج المؤكدا المعنوية بالفاظ
محفوظة كالنفس والعين والضمير الراجع لانهما اذا قيسا الى المؤكدة والمرجع
لا بعد ان من المترادف لانهما ليس لهما معنى مطلوب با حين لم يقس الى لفظ
آخر (قال واللفظان مترادفان آه) يعني ان المترادفة للمشاركة بين الاثنين
فيلزم اتصاف اللفظين المتوافقين في المعنى بهما فاطلاق الترادف عليهما قبل
التسمية من باب الاستعارة حيث شبه توافق اللفظين في معنى واحد بركوب
شخصين على مركب واحد في اجتماع السبطين في شئ واحد فاستعير الترادف
الموضوع للركوب المذكور للتوافق المذكور فجعل المترادف استعارة تسمية
ثم نقل بهذه المناسبة الى التسمية فسمى اللفظان المتوافقان بالمترادفين ومن هذا
الياب تسمية الخالين من ذي الحال الواحد بالمترادف (قال الذي هو ركوب
احد خلف آه) في الصحاح الردف المرتد وهو الذي يركب خلف الراكف
وارد فداركه خلفه وايضا وهذه دابة لا ترادف اي لا تحمل رديفا واستردفه
سأله ان يردفه والترادف التابع فعنى الترادف ان يستعمل بمعنى اصل الفعل
يكون بمعنى ركوب احد خلف آخر وان استعمل بمعنى التابع يكون الركوب
المذكور من افراد التابع فيصح ما قاله الش فلا وجه لما قيل لم يوجد الترادف
بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكورة فيها التابع وعلى هذا الحاجة
الى اعتبار مؤنة الركوب فان المترادفين متباينان في الاستعمال والتخالفين
متفارقان فيه (قال فتحقق المفارقة آه) يعني ان التسمية بالمترادف والمتباين
مبنية على كون المعنى مركوبا واحدا وان تحقق تحقق الترادف والافتراق
التباين فيكون وجه التسمية في المتباين الاطلاق والتقييد (قال ومن الناس
من ظن آه) اشبه الظان الترادف بالتساوي مع الفرق بينهما اذا التراف الاتحاد
في المفهوم وان لم الاتحاد في الذات والتساوي الاتحاد في الذات دون المفهوم
يعني ما اراد الترادف المفهوم دون الذات ومدار التباين بالتساوي بالعكس * السيد
فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم وجه التحقير ان كلمة من للتبيين
والبعضية قد يفيد التعظيم كقوله تعالى (ورفع بعضهم فوق بعض درجات)

اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا من تفخيم فضله واعلاء قدره
ما لا يخفى وقد يفيد التحقير مثل هذا كلام ذكره بعض الناس ولا فائدة التكرار
معنى البعضية قد يكون للتعظيم وقد يكون للتحقير ويعين بمقتضى المقام وهنا
ظهور فساد ظنهم يعين التحقير ولان الحكم بالشئ يقتضى احتمال خلافه
حتى يفيد الحمل فهنا الحكم بكونه من الناس بوجه عدم كونه من الناس واحتمال
صدقه وكذبه كذلك فيوجب التحقير (فان الناطق موصوف بالفصيح آه) فيه
اشارة الى ان الفصيح يقع صفة للناطق ولو كان مرادف لما يصلح للوصفية لان
احد المترادفين لا يصلح للوصفية لعدم الفائدة فيها اذا المترادف يتحد في المفهوم
والذات مع الموصوف فالفائدة قد علم ان الترادف بالقياس الى المفهوم
دون الذات فظن المتوهم ان منشأ الذات وقوع في هذه الورطة وهذا التوهم
يتصور على ثلاثة اوجه في الاعم المطلق والاعم من وجه والتساوي بالنسبة
الى مقابلها لان اتحاد الذات يتحقق في كل واحد منها في الاعم المطلق
في مادة واحدة مع الافتراق في مادة اخرى وفي الاعم من وجه في مادة واحدة
مع الافتراق في مادتين وفي التساوي في كل مادة فاتحاد الذات يكون قويا
في التساوي ودونه في العموم المطلق ودونه في العموم من وجه فحقى قوى منشأ
الاشكال يقوى الاشكال فيظهر ظن الترادف في التساوي ويهد في العموم
المطلق ويكون ابعد في العموم من وجه فظن الترادف في الفصيح والناطق
فاسد لانهما مختلفان في المعنى لان النطق عبارة عن القدرة الى اظهار
ما في الضمير مطلقا والفصاحة عبارة عن الخلوص والظهور يقال فصيح
الاجمى وافصح اذا انطلق لسانه واخلص لفته عن اللكنة وجادت لفته
ولم يلحن وافصح به اي صرح وعلى هذا يكون صفة للناطق بمعنى خالصا
عن اللكنة والركاكة فلا يتحد معناهما وكذا معنى السيف والصبر
فلا يثبت الترادف مع بعدهما لان النطق اعم من الفصيح والسيف اعم من
الصبر وكذا انظن في الحيوان والابيض مخالفة معناهما مع زيادة البعد لان
مدار ظنه صدق كل منهما على بعض ماصدق عليه الاخر فيتحقق الابدعية
وكذا ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية كالانسان والكاتب
لخالفتهما معناه ضرورية لكن ليس بعيدا كالسابقين لان منشأ توهم اتحاد
الذات وهو قوى لان في التساويين يصدق الموجبتان الكليتان على طريق
الما كس ولو في خصوص مادة مثلا كل انسان كاتب بالقوة وكل كاتب بالقوة

انسان كما يصدق في المترادفين مثل كل اسد لث وكل ايث اسد فتخيل ان مداو
 الترادف الاتحاد في الذات فيصدق الكلية بين المترادف والمترادف بالذات مثلا
 كل متحد في الذات مترادفان وكل مترادفان متحدان بالذات مع انه ليس
 كذلك اذ ليست القضية الاولى صادقة على الكلمة بل على الجزئية على سبيل
 كونها عكس القضية الثانية بعكس المصطلح (قال لما فرغ من المفرد شرع
 الخ) قبل اى في اقسام المركب اذ تحقق مفهومه قبل الشروع في المفرد
 والاولى لما فرغ من اقسام المفرد لان جنس الفراغ عن المفرد قد علم من
 الشروع في اقسامه والمق بالبيان هو جنس الفراغ عن قسمائه والمراد
 الفراغ من اللفظ المفرد وقسمائه والشروع في المركب وهو ظاهر وليس هذه
 الشرطية الدارة على السند لمصنفين اعوانا باطن بهما لانه لبيان ان الفراغ
 عن المفرد عنه سبب الشروع فيه والشروع فيه من موجبات الترتيب
 وليس في غيرهما وبيان ان الشروع فيه امر دق مستألف وليس من تمام
 مباحث المقدمة ولهذا البيان في هذا المقام فائدة جليلة اذ عنوان المقالة يفيد
 ان بحث المركب ليس مقصودا في المقالة فيكون لتوضيح مقابلة اى المفرد
 اذا الاشياء تنكشف باضدادها فيكون تمام بحث المفرد ووجه كونه مقصودا
 في فصل الالفاظ مع ان المقالة للمفرد ان بحث اللفظ برمه ليس من المقالة
 في الحقيقة بل هي مقدمات الشروع على ما عرفت وقد عرفت من فوائد هذه
 الشرطية لمية ما يخص بهذا المقام فلا تكن ناسيا محرجا الى الاعلام (قال
 وهو اما تام آه) قد سبق معنى المركب من انه ما يقصد بجزء لفظه الدلالة على
 جزء معناه فلا بد فيه من جزئين متضمنين ومن لم يلق اجد هما الى الاخر حتى
 يصح التركيب وذاك الجزئين يتعقل بين الاشياء الثلاثة اعنى الاسم والكلمة
 والاداة الاسمان والاسم مع الكلمة والاداة والكلمتان وهو غير موجود في
 الاستعمال والكلمة مع الاداة والاداتان وهما غير موجودين فيه وذلك التعلق
 بينهما قد يكون تاما وقد يكون ناقصا والتام قد يكون محتملا للصدق والكذب
 وقد لا يكون والناقص قد يكون على وجه التقييدية اولا فيحصل هذه الاقسام
 المشروحة فقد بين ان هذا التقسيم باعتبار التعلق لا باطرافه (قال اى يفيد
 فائدة تامة آه) هذا من قبيل التفسير بالسبب اللازم وهي اعم من فائدة الخبر
 ولازم فائدتها ومن الفعل والقوة اى من شانه الافادة فلا يرد ما قاله الفاضل
 المحشى فتأمل * السيد الاظهر ان يقال لانه لما ان يفيد الخطاب فائدة تامة

اى يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت تفسير الفائدة التامة يعنى اذا جعل
 هكذا لا يتوهم الارادة المذكورة لان كون الفائدة التامة اعم من الفائدة الجديدة
 يتعين بتفسيرها بالصحة لانهما بمعنى الامكان ولا يقتضى السكوت بالفعل بل
 يكفى بالقوة فيوجد في الاخبار المعلومة للخطاب وهذا المعنى واضح في التفسير
 فيصح ان يكون باعنا للتفسير بخلاف ما جعله الشاذ في تفسيره باعتبار هذا
 المعنى يكون المفسر يفتح السين واضحا من المفسر بكسر السين فيتوهم
 الحمل على غير ذلك المعنى لان يكون للتفسير فائدة باعثة له وهو ان يحمل الفائدة
 على الفائدة الجديدة تخصيصا للمفسر المطلق المحتمل لان يراد منه الفائدة
 الاعم او الفائدة الجديدة وانما قال الاظهر لان الظاهر ان الشاذ في تفسيره عبارة
 المص بالعبارة المشهورة بين القوم في المركب اتهم ثم عطف عليها ما هو المقى
 منهما تنبيهها على اتحاد مؤدى عبارة المص للكلام القوم * حتى لا يتوهم ان
 المراد بالفائدة التامة متعلق لقوله فيجعل وبيان لغايته لكن يمكن ان يجاب
 عن مثل قولنا السماء فوقنا وغيره بان الفائدة الجديدة اعم من ان يكون فائدة
 الخبر وهي افادة الخطاب من الخبر مفهومه فلا يكون عالما اياه قبل القاء
 الخبر اليه او فائدة لازم الخبر وهو ان يفيد المتكلم السامع علم نفسه المفهوم الخبر
 ايضا فالفائدة بالمعنى الاول وان كانت حاصله له لكن الفائدة بالمعنى الثاني يجوز
 غير حاصله له فتأمل * السيد هذا تفسير لصحة السكوت اذ فيه نوع ابهام ايضا
 اى كما ان له نوع ايضا ح يوضح الفائدة كما قاله قدس سره منشأ الابهام انك
 قد عرفت ان التامة والتقصية من صفات النسبة والتعلق في المركب
 والتقسيم مبنى عليه واما باعتبار طرفيها فلا يخفى الفعل المتعدي مثلا يتوقف
 فهمه على متعلق فالمركب من هذه الكلمة والاسم الذي هو الفاعل يكون
 داخلا في المركب التام مع انه لا يصح السكوت عليه لتوقفه على ايراد اسم
 آخر وهو المفعول فاحتاج الى التفسير بهذا يدفع مثل هذا الترهيم فاصل
 التفسير وخلاصته باعانة التخييل ان صحة السكوت قد يكون باعتبار نسبة
 واقعة في المركب وباعتبار طرفيها فالمراد ههنا هو الاول اذ استدعاء المحكوم
 عليه للمحكوم به وبالعكس من قبيل اعتبار النسبة والا يستدعي المحكوم
 عليه شيئا آخر من الشروط اللازمة وكذا المحكوم به فلا استدعاء المنفى في قوله
 فلا يكون مستتبعا هو هذا فلا يرد مثل استدعاء الفعل المتعدي للمفعول وكذا
 سائر الكلمات المستدعية للزمان والمكان باعتبار مفهومه فلهذا جعلوا

الحاجة الفعل المتعدي بفاعله بلا ملاحظة المفعول جملة وكلاما تاما وقد اشار
الى ان المراد باستنباع والانتظار المنفيين ما ذكره ما ذكرناه بقوله كما اذا قيل يعني
ان الاستنباع في التمثيل لكشف المراد وهو الاستدعاء والانتظار باعتبار النسبة
والمنفي هو هذا فيكون قوله لا يكون مستتبعا لثني المقيس لا المطلق حتى يرد
السؤال بمنزلة ضرب زيد بانه ليس مركبا تاما (قال اما ان يحتمل الصدق والكذب
آه) قد علم ان المركب التام اشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس
المتكلم وهو متعلق احد الشبطين بالآخر سواء كان بالايجاب او السلب في الاخبار
او غيرهما في الانشائيات ويكون لتلك النسبة خارج في احد الزمته الثلاثة
يعني بين الطرفين يكون نسبة في الخارج بثبوتية او سلبية تطابق النسبة القائمة
في الذهن على النسبة الخارجية بان تكونا ثبوتين او سلبين ولا تطابقه بان تكون
النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية
او بالعكس فان تطابقت النسبة الذهنية الحاصلة من المركب على النسبة الخارجية
فذلك المركب صادق وان لم تطابق فهو كاذب فالمركب ان احتمل الصدق
والكذب وذلك بان يكون النسبة نسبة خارجية فهو الخير وان لم يحتمل وذلك
بان لا يكون النسبة نسبة خارجية فهو الانشاء وذلك الاحتمال اما عند المتكلم
او المخاطب لا في الواقع ولا في نفس الامر اذ الاحتمال عبارة عن امكان الشيء
على خلاف ما حكم به مثالا اذا حكم بصدق المركب يمكن كذبه وبالعكس
والشيء اذا صدق لا يمكن كذبه في نفس الامر ولا في الواقع بل عند العقل
كما سياتي (قال فان قيل الخبر اما ان يكون آه) حاصله نقض على التقسيم بان
التعريف المستفاد منه للخبر ليس مجامع والتعريف المستفاد للانشاء ليس
بمانع ومنشأ السؤال حل الاحتمال في التقسيم على الامكان النفس الامر
المقابل لامتناع المطلق الاعم من ان يكون بالذات او بالغير وحاصل الجواب
الاول بناء على الجمل المذكور بحمل الواو الموضوعة للوصل على الفاصلة
وح يلزم استدراك لفظ الاحتمال اذ لا معنى للاحتتمال بمعنى الامكان النفس
الامر الامداد او الفاصلة فيكون لغوا وحاصل الجواب الثاني حل الاحتمال
على الامكان عند العقل بمعنى الامكان الخاص ويمكن ان يجاب بحمل الاحتمال
على الامكان الذاتي المسمى بالتجاوز العقلي بمعنى انه لو فرض بدل الشيء بغيره
لم يلزم في التقيض محال لنفسه وذلك التجاوز العقلي لا يتنافى عدم احتمال التقيض
في الواقع فتح اذا كان الخير مطابقا للواقع فكان صادقا في الواقع يحتمل الكذب

في تلك الحالة لجواز فرض كذبه بدله بل لا يلزم مخ وذلك التجاوز العقلي لا يوجد
في الانشاء لعدم النسبة الخارجية (قال لان الاحتمال لا معنى له ح آه) يعني يكون
التعريف مشتلا على اللفظ المستدرك وذلك وان كان غير مستند للتعريف لكنه
غير مرضي قبل لم لا يجوز ان يكون معنى الاحتمال وصحة الصدق والكذب
عليه هو الامكان كما يقال الممكن ما يحتمل الوجود والعدم على السواء نظرا
الى الذات يعني ان كلامهما ممكن له نظرا اليه بل لا بد من جعله مثله لثلا يرد
ان احتمال الصدق والكذب معا على سبيل الجمعية على ما استفاد من الواو
غير صحيح ومع كان له معنى لانه ما لم يكن ممكن الصدق لم يكن صادقا وما لم يكن
ممكن الكذب لم يكن كاذبا انتهى انا اقول الجواب مبني على حل الامكان على
النفس الامر بناء على حل السائل والا لم يرد السؤال اولا على انه لا معنى
لقول الجيب ح فكل خبر صادق يحتمل الصدق اذ ح كل خبر صادق يحتمل
الصدق والكذب بمعنى الامكان الذاتي كما قررنا (قال والحق في الجواب آه)
حاصله ان الاحتمال امكان الصدق والكذب بالنسبة الى العقل والحاكم بالنظر
الى مجرد مفهومه مع قطع النظر عن الخارج عن خصوصية المتكلم او خصوصية
الطرفين او امر آخر موجب لصدقه او كذبه فيدخل فيه الاخبارا صادقة
والكاذبة التي منشأ صدقها او كذبها من امر خارج عن مفهومه الذي هو
كونه ثبوت شيء لشيء او انتفاءه عنه ~~بمعنى~~ السيد يعني اذا جردنا النظر الى مفهوم
المركب ويقطع النظر عن خصوصية المتكلم آه خلاصته بيان قهصر
النظر بمفهوم المركب وتجرد النظر عن ماعداه اذ المركب قد يخص او
بالصدق بحيث يحتمل الصدق والكذب وبالعكس ككون المتكلم اصدق
او كاذب وككون مفهوم المركب في اطرافه مخصوص بحيث لو تصور الطرفان
لا يحتمل الصدق او الكذب فاذا جرد النظر عن الخارج عن المفهوم جرد
عن وقوع مدلول الكلام في نفس الامر ولا وقوعه وعن خصوصية المتكلم
وعن خصوصية مفهومه وينظر الى محصله وما هيته وهو ثبوت شيء لشيء
وسلبه عنه فان كان محتملا لكل واحد منهما على البدل عن الآخر فهو الخير
فلا يضره تعيين احدهما بحسب الوقوع واللا وقوع كقولنا الله موجود
وشريك الباري ليس بموجود وكذا خبر الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم وكذا قولنا الكل اعظم من الجن واجتماع التقيضين موجود
لانا اذا قطعنا النظر عن الوقوع في نفس الامر ولا وقوعها وعن خصوصية

المتكلم وعن خصوصيات تلك الاطراف المفهومات وجدنا ثبوت شئ شئ
وسلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب في نفس الامر بالنسبة الى العقل
وح يدخل في الخبر الاخبار باسمها سواء كانت صادقة في نفس الامر او كاذبة
وتعين صدقها وكذبها في الخارج او لم يتعين به فقد علم ان المراد من مفهوم
المركب مضمونة الكلية الشاملة سواء كان بالثبوت او بالسلب او بالاتصال
او بالانفصال ايجابا او سلبا فلا يرد ان قولنا السماء فوقنا واجتماع الغيظين
موجود بخصوصيهما من افراد الخبر مع انه لا يصدق عليهما تعريفه لانه حالة
خصوصيتهما يلاحظ صدقهما او كذبهما بمفهوميهما الكلية وهو ثبوت
شئ شئ * السيد وههنا سؤال مشهور وهو ان توقف الخبر باحتمال الصدق
والكذب حاصله نقض على التقسيم بان التعريف المستفاد منه يستلزم الدور
لان الصدق يعرف بانه مطابقة الخبر للواقع والكذب يعرف بانه عدم المطابقة
لواقع فيلزم توقف الشئ على نفسه وحاصل الجواب منع لزوم الدور بانه
انما يلزم اذا امتنع تعريف الصدق والكذب بدون هذين التعريفين او ليس
كذلك اذ يحوز تعريف الصدق بمطابقة النسبة اليتقاعية والانتزاعية
والكذب بعدم مطابقتها للواقع وكذا يصح ان يقال الصدق مطابقة الكلام
والكذب عدم مطابقته له فلا دور وقد يحاب بان الصدق والكذب من
الاعراض الذاتية الاولى للخبر فيتوقف معرفتهما على معرفته سواء احتاجا
الى التعريف او لا وانما ذكرنا في تعريفه الذي هو تفسير لاسمه وتعيين لمعناه
وذلك لان ماهية الخبر في نفسها واضحة عند العقل كسائر التركيبات التامة الا
انه اذا اطلق لفظ الخبر لم يعلم ان المراد به اى تركيب من تلك التركيبات المعلومه
فيحتاج في تعيين مدلوله الى ذكرهما ليمنازما اشابه به معرفة ماهية الخبر من
حيث انها مدلوله لفظه يتوقف عليهما ومعرفتهما يتوقف على ماهية
من حيث هي هي واللازم منه ان يتوقف معرفة ماهية الخبر بالاعتبار الاول
على معرفتها بالاعتبار الثاني فلا دور ونظيره ان يقع اشتباه في معنى الحيوان
مثلا فيقال الانعنى به ما يقع في تعريف الانسان موقع الجنس وفي كلام الامام
ان تعريف الخبر ليس بتحقيق الصدق والكذب المتوقفة على معرفته بل
بما جرت العادة من الاس استعمال هاتين اللفظتين فيه (قال فالانشاء آه)
فالانشاء مركب لا يحتمل الصدق والكذب يرجع هذا الى ما قاله المحققون
الانشاء الكلام الذي ليس انسيبه خارج تضابقه ولا تطابقه فالانشاء على

ماذهب اليه العربية ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك
وغير طلب كأفعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل
ورب وكم الخبرية ونحو ذلك وههنا حصص بين الامرين هو الطلبي والتنبيه
على اصطلاحهم وجعل الامر والنهي والالتماس والدعاء من الطلبي والتمني
والترجي والقسم والنداء والتعجب والاستفهام والفاظ العقود من التنبيه
(قال فان دل على طلب الفعل آه) ان للانشاء واقساما مفهوما وما صدق
عليه الذي يسمى بالصيغة والذال هو الصيغة وهو على ثلاثة اقسام باعتبار
حال المتكلم لان صدور الطلب منه اما على وجه استعماله اى على سبيل
طلب العلم وعند نفسه غالبا سواء عاليا حقيقة اولا ولم يشترط العلم حقيقة
ليدخل فيه قول الادنى الاعلى افعلى على سبيل الاستعلاء ولهذا نسب الى سوء
الادب واما على وجه التساوى كقولك لمن يساويك رتبة افعلى بدون الاستعلاء
ويدون التضرع لكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع
من التضرع لا الى حد الدعاء واما على وجه التضرع والخضوع كقولنا
رب اغفر لي فالاول الامر والثاني الالتماس والثالث السؤال والدعاء واما تقسيم
الامر باعتبار حال المخاطب كالتهجيز والتهديد ونحوهما وليس بمبحث عنه
في اصطلاح المنطقي بل هو مخصوص على اهل العربية والاصول (قال دلالة
وضعية آه) اى توسط الوضع له على ان يكون على سبيل الدلالة المطابقة
لانه تفسير للاولية المصروفة في المص وهي باعتبار المطابقة فلا يرد ما كان
دالا عليه باعتبار المعنى المجازى ولا ما قيل من ان دلالة الامر على طلب الفعل
دلالة تضمنية لان الطلب مدلول هيئة الفعل لان الطلب وان كان مدلول
الهيئة لكن طلب الفعل مدلول الهيئة والجوهر فهو تمام الموضوع له * السيد
اعترض عليه بان الكلام في تقسيم الانشاء فلا يكون تلك الاخبار داخله في مورد
القسمه فكيف تخرج بتقييد الدلالة بالوضع حاصله ان المحترز عنه في الشئ
يجب ان يكون داخله حتى يحترز وههنا الاخبار الدالة على الطلب خارج
عن المقسم لان التقسيم انما هو على تقدير عدم احتمال الصدق والكذب والحق
ان تقييد الدلالة بالوضع احتراز عن مثل ائت زيدا قائم فانه يدل على طلب
قيامه لكن لا يحسب الوضع بل من حيث ان التمني يتضمنه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد الحاصل الجواب تحرير مادة المحترز عنه بان الاخبار المستعمل في المعنى
المجازي داخل في المقسم مع انها خارج من الاقسام الثلاثة والاحتراز باعتبار

معناه المجازي لا باعتبار معناه الحقيقي ولا بعد في استعمال لفظ الخبري في معنى
الانشائي لكن صدر الجواب بالامكان اشارة الى ضعفه اذ بقيد الوضع لا يخرج
لوجود الوضع بالنسبة الى المعنى المجازي ولونوعيا وبان الانشاء قسم المركب
الذي هو قسم المفرد باعتبار دلالة المطابق بالنسبة الى المعنى الحقيقي دون
المجازي فلا يكون الاخبار المجازي داخلا في الانشاء ولخر وجهها بالجنس
البعيد (قال فان قولنا كتب عليكم آه) اي وجب عليكم الصلوة والوجوب
اثر الامر الذي هو لا يحجب فيدل على طلب الفعل على سبيل الزوم من
المخاطب المأمور (قال وان لم يدل على طلب الفعل آه) قد علم تقسيمه ان الاقسام
الداخلية المبنية في هذا الشق ليست دالة بالوضع على طلب الفعل مع ان هذا
الامر يشكل في بعضها وتحقيقه ان النداء والاستفهام وان دلا على طلب
الاقبال وطلب الفهم لكن ليس دلالتهما اولية بمعنى وضعية لان حرف النداء
موضوع لما في ضمير المتكلم من النداء فيدل ابتداء على ذلك وتنبيه المخاطب
على ان في ضمير المتكلم نداؤه كما ان حرف التثنية لما كانت موضوعة لما في ضمير
المتكلم من التثنية يدل ابتداء على هذا وتنبيه على المخاطب على ان في ضمير المتكلم
تثنية وعلى هذا القياس حرف الترجي وحروف العرض ونظائرها ثم جعل
التنبيه المذكور في النداء ذريعة الى طلب اقباله وحروف الاستفهام موضوع
لما في ضمير المتكلم من الاستعلام عن مدخوله فيدل ابتداء على ذلك وتنبيه
المخاطب على ان في ضمير المتكلم استعلام من مدخولها ثم جعل ذلك ذريعة
الى طلب الفهم من المخاطب * فان قلت النداء طلب الاقبال والاستفهام
طلب الفهم فاذا كانت حروف النداء والاستفهام موضوعة لهما دالة عليهما
كانت دالة على طلب الفعل دلالة وضعية فيدخل في القسم الاول * قلت
القسم الاول ما يدل دلالة اولية على طلب الفعل من احد كافي الامر وحروف
النداء والاستفهام لا يدل دلالة اولية على طلب الفعل من احد بل هي تدل
اولا على ان المتكلم طلب فعل ثم يجعل ذلك ذريعة الى طلب ذلك الفعل
من المخاطب كما يجعل قولك لا تنزل عندنا ذريعة الى طلب النزول من المخاطب
فدلالتهما على طلب الفعل من احد ثانوية لا اولية ومن ههنا يظهر الفرق
بين النداء وبين قولك اقبل وبين الاستفهام وبين قولك علمني ظهور
لا يحتاج الى كثير تأمل فان مثل اقبل وعلمي يدل دلالة اولية على طلب
الفعل من المخاطب بخلاف حروف النداء والاستفهام لانهما تدلان دلالة

اولية على ان المتكلم طلب فعل وتدل دلالة ثانوية على طلب ذلك الفعل
من المخاطب فتأمل توجيه المحشي (قال خارجان عن القسم آه) يعني غير
داخلين في الاقسام اما الاستفهام فلانه لاستعلام ما في ضمير المخاطب لاتنبيه
على ما في ضمير المتكلم فيليق ان يخرج من التنبيه ويدخل في الطلب لكن
لم يتعرض الشئ لدخوله في الشق الاول حيث حكم بالخر وج عن القسم
لما عرفت آغا من انه لا يدل دلالة اولية على طلب الفعل فخروجه منه ظاهر
ولم يذهب اليه القوم فاشبه دخوله في التنبيه وجعله القوم داخلا فيه فلهذا
تعرض له وكذا في صورة النهي فيكون حاصله نقض الحصر بعدم انحصاره
لاقسامه مع ان المقسم شامل لهما لانهما انشاء بالضرورة (قال والنهي تحت
الامر بشاء على ان آه) * اعلم ان الامر والنهي مشتركان في طلب الاستعلاء
ومما يزان بطلب فعل غير كفف وبطلب كفف فلهذا عرفوا الامر بانه
طلب فعل غير كفف على جهة الاستعلاء والنهي بانه طلب الكف عن الفعل
استعلاء والمص اطلق طلب الفعل فان كان غير كفف فهو الامر وان كان
كفا فهو النهي فلما اطلق ادراج تحته * السيد قيل عليه كيف يصح ادراجه
في التنبيه مع ان الاستفهام دال على طلب دلالة بالوضع والتنبيه ما لا يدل
على الطلب دلالة وضعية حاصله ادعاء بطلان ادراج الاستفهام في التنبيه
بذلك ان الاستفهام دال بالوضع على طلب الفعل دلالة بالوضع ولاشئ
من التنبيه يدال على الطلب دلالة وضعية فلا يكون الاستفهام تنبيها
فكيف يندرج الشئ في مباحثه منشأ هذا السؤال ان الاستفهام هو طلب
حصول صورة الشئ في الذهن وكذلك كلمات الاستفهام مثلا الهمة اطلب
التصديق او التصور وهل اطلب التصديق فقط وغير ذلك ويظن من هذا
انه داخل في طلب الفعل * والتحقيق ان طلب الفعل في الامر والالتماس
والدعاء يقتضي مطلوباً منه وذلك الفعل المطلوب منه حتى يتصور الاستعلاء
والتساوي والتضرع وما في الاستفهام ليس كذلك اذا اطلب فيه فعل
الطالب والفعل المخلق لافعل المخاطب وكذا التثنية وهو طلب حصول
شئ على سبيل المحبة وكذا ما دخل في التنبيه واما لزوم طلب فعل المخاطب
في الرتبة الثانية لا الدلالة الاولى فلهذا التنبيه مقابل لمبادل على طلب
الفعل من المخاطب فيدخل ما عدا هذا في التنبيه بلا اشتباه فلا وجه لما
قاله المحشي فتأمل * واجيب بان الاستفهام وان دل بالوضع آه حاصله منع

الصغرى بتخصيص الفعل في القسم الاول بمقولة الفعل المقابل للانفعال
والكيف والمطلوب في الاستفهام الفهم الذي هو عبارة عن حصول صورة
الشيء في الذهن وهذا اما من مقولة التكيف او من مقولة الانفعال فبأي وجه
كان لا يندرج في القسم الاول وان لم يندرج فيه يندرج في التنبيه ضرورة
لكونه مقابلا للقسم الاول * ولقائل ان يقول الفهم وان لم يكن فعلا بحسب
الحقيقة بل هو انفعال ان كان عبارة عن قبول الذهن او كيف ان كان عبارة
عن الصورة الحاصلة لكنه بعد في عرف اللغة حاصلة اثبات المقدمة الممنوعة
بتعميم الفعل في القسم الاول بقرينة العرف اللغوي وحل الابطال الواقعة
في التعريف على معانيها اللغوية لكن فيه ما فيه فتذكر * وايضا المط
بالاستفهام هو تفهيم المخاطب للتكلم لا الفهم الذي حاصله تفسير الدليل
واثبات مدعا وهو عدم ادراج الاستفهام في التنبيه بالدليل الاخر وهو ان
الاستفهام دال بالوضع على طلب فعل المخاطب وهو تفهيمه للتكلم ولا شيء
من التنبيه بدال عليه فلا يندرج الاستفهام فيه بل في القسم الاول * وصغره
غير مسلم لان تفهيم المخاطب ليس مدلولاً وضعياً للاستفهام ولا يفتقد
بل لازم لمدلوله الوضعي كما يظهر من تعريفاتها على ان الفعل المط في القسم
الاول معنى مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في انه ليس للاستفهام
في مثل ازيد قائم مأخذ الاشتقاق وما قبل في مقابلة هذا من انه لا دلالة
لفظ الفعل على ذلك ولانه يخرج عن الامر بخور ويد وصفه فليس بشيء
لان مدلول الامر الموضوع له وهو مأخذ اشتقاق صيغة الامر واما اسماء
الافعال من حيث هو ليس بامر بل باعتبار معناه وهو الامر ومدلوله مأخذ
اشتقاقه * فان قلت التفهيم ليس فعلا من افعال الجوارح حاصله رد لقوله
ايضا يعني وقعت فيما هو مت عنه اذا انتقل من الاستدلال الاول لكون المطلوب
بالاستفهام الفهم الذي ليس من قبيل الفعل الى الاستدلال بان المطلوب
بالاستفهام التفهيم وهو فعل بلا اشتباه ورد عليه ان التفهيم ليس من الفعل
اذا المتبادر منه فعل الجوارح والتفهيم ليس كذلك * فهذا اما منع للصغرى
او ابطال لقوله والتفهيم فعل بلا اشتباه * قلت فلهي هذا يلزم ان لا يكون
حاصله ابطال السند القوي في صورة الدليل او النقص للدليل على تقدير كون
السؤال ابطا لاثباته اوضح ما ذكرته جرى في علمي وفهمي ويلزم ان لا يكون امرا
واللازم بطل اثبات امر بينهما قطعا * السند قد يقال الاستفهام تنبيه

للمخاطب على آه) حاصله اثبات المناسبة اللغوية بان الاستفهام تنبيه
للمخاطب على ما في ضمير المتكلم والا لم يحصل الفهم من المخاطب ولا يطلب
التفهيم منه * ورد بانه وان حصل التنبيه لكن ليس مقصودا بالاصالة بل
المقصود من الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والادراج يقتضي
ملاحظة المقي بالاصالة فلا يكون المناسبة مرعية لكن الامر في ذلك سهل
وجه السهولة ان الادراج لا يقتضي الملاحظة بل يكفي فيه وجود المناسبة
سواء كان مقصودا بالاصالة او بالتبع كما في التمني والترجي فتأمل * السند
ذهب جماعة من المتكلمين حاصله ان في التهي قولين من المتكلمين احدهما
انه كف النفس وهو شئ وثانيهما انه عدم الفعل وهو نفي فناء على القول الاول
يصح ادراجه في الامر وعلى الثاني لا يصح والمص اختيار المذهب الاول
كما هو المتبادر الى الفهم لكون حرف النفي مأخوذا فيه لان عدمه مستمر
من الازل فلا يكون مقدور الاعد لان قدرة الاعد حادث فلا بد من كون
المقدور حادثا والعدم المستمر من الازل يكون قديما والقديم لا يكون مقدورا
لحادث فاذا كلف يلزم تكليف بما لا يطاق وهو محذور عندهم ولا حاصلا
لحاصله للزوم تمصيل الحاصل مع ان المكلف به لا بد ان يحصل له المكلف
حتى يترتب مصلحة على التكليف فلا يكون عبثا بل المط هو كف النفس الكف
جذب النفس ومنعه من عزمه وقصده الى الجحاد فعل فيكون التهي كف
النفس عن الفعل المنهي عنه فيرد عليه بطلان العكس بخوكف عن كذا
ويمكن ان يجاب عنه ان للكف اعتبارين احدهما من حيث ذاته وانه فعل
في نفسه وبهذا الاعتبار هو المطلوب في قولك كف عن الزنا والثاني من حيث
انه كف عن فعل وحال من احواله وآله للملاحظة وبهذا الاعتبار وهو
مطلوب في قولك لا ترن فاذا قيل ان المراد في تعريف التهي بالكف من حيث
انه كف عن فعل وحال من احواله وآله للملاحظة خرج عنه كف عن كذا
وتدخل لا ترن فكذا اذا اريد في تعريف الامر طلب الفعل من حيث انه
فعل تدخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لا ترن * ويمكن اخراجه عنه بان يقيد
الامر بانه طلب فعل غير كف كما فعله بعضهم وهو الشيخ ابن الحاجب واعتبر
هذا القيد اعني قوله غير كف على جهة الاستعلاء بناء على انه لم يجعل عدم
الفعل مقهورا لجعل المط في التهي كف النفس عن الفعل المنهي عنه فاحتاج
الى اخراج التهي عن تعريف الامر بهذا القيد * وذهب جماعة اخرى

منهم الى ان المط بالتهى هو عدم الفعل على اجراء اداة النفي الداخل فيه
على اصله وعدم الفعل وان كان غير مقدور بالنظر الى نفسه مقدور بالنظر
الى استمراره وعدم استمراره اذ هما حاصلان باعتبار فعل المخاطب وجذب
نفسه عن ايجاده فان فعل يزول لاستمراره وان جذب يستمر فيكون مقدورا
للعبد فلا يكون النهى داخلا في الامر ومن جوز التكليف بما لا يطابق من
المتكلمين فلا يحتاج الى اعتبار الاستمرار * فيرد ايضا على تعريف النهى
ح بترك هذا اذ به يطلب ترك الفعل وعدمه فالجواب مثل ما سبق فقط
(قال ولو اردنا ابرازهما آه) يعنى اخذه في القسمة الاولى الفعل الذى هو اخص
لعدم شموله على الفهم ولا على الترك ان حل على المتبادر فرد الدلالة على طلبه
بين النفي والاثبات فلزم دخول الاستفهام والنهى في التنبية فاجتاج الى التأويل
والتكليف فاما اذا اخذ الشئ المطلق الشامل لهما فرد الدلالة عليه بين النفي
والاثبات يكون الشق المنفى اخص لكونه نفي الاعم والشق المثبت اعم على
خلاف القسمة الاولى فيخص التنبية فلا يشمل للاستفهام والنهى فبم الشق
الثاني فيشمل الاستفهام والامر والنهى بلاتا ويل فيفهم منه ان الاتماس
والدعاء قد يكون في صورة الامر وقد يكون في صورة النهى * السيد جعل
الش طلب شئ اعم من طلب الفعل لانه جعله يعنى كان مدار عدوله من التقسيم
شبه الاستفهام والنهى في دخولهما في اى قسم من القسمين فاورد لفظ شئ
ليكون اعم من الفعل بحيث يشمل الشئ على الفهم والفعل تركه بخلاف الفعل
لعدم شموله على الفهم والترك واعتراض الفاضل المحشى باعتبار الاستفهام دون
النهى لانه لا فائدة للتعميم ليكون شاملا للفهم ويصح التقسيم لاذ الاستفهام المط به
للفعل وهو تفهيم المخاطب لا الفهم الذى هو فعل المتكلم لان المط به مطلوب من
الغير والمطلوب من الغير اما فعل الغير فقط على رأى جماعة واما فعله مع عدمه
لا سبيل الى الثاني اذ ليس المط بالاستفهام هو عدمه فثبت ان المط بالاستفهام هو
الفعل فلا فائدة في التعميم والمط من الغير اما فعله فقط يعنى ان الاستفهام يدل
على طلب الفعل من الغير * وفيه بحث ان التفهيم ليس مطلوبا اوليا كما يشعر
تقسيمه من ان المق حصول شئ في الذهن وطلب حصول الشئ في الذهن
قد يكون مطلوبا من الغير وقد يكون مطلوبا من نفسه فلا يلزم ان يكون مطلوبا
من الغير على انه لو كان المط التفهيم وكان مطلوبا من الغير لكان المقصود
حصول شئ في الخارج فا الفرق بين الاستفهام وبين نحو علمى وفهمى

* اللهم الا ان يقال الغير اعم من الحقيقى والاعتبارى كما في الخطاب على نفسه
وطلب الشئ عن نفسها مثل لا علم لعم على صيغة امر الغائب قوله المق
حصول شئ في الذهن مبنى على كون الحصول عرضا مترتبا على المط وهو
التفهيم فكان المط من الاستفهام تفهيم الغير ويترتب على تفهيم حصول
الشئ في الذهن فتأمل * واما فعله مع عدمه على رأى آخر يعنى استمرار عدمه
والمط الفعل بمقارنة عدمه لانه الفعل وعدمه مط من صيغة واحدة وهو
على رأى من قال المطلوب عدم الفعل باعتبار الاستمرار * فالاولى ان يقال
الانشاء اذا دل على طلب فيه اشارة الى صحة تقسيم الشارح لانه على ما هو المشهور
من ان المطلوب في الاستفهام هو فهم المتكلم وان كان كلامهم مبنيا على
البساح بناء على ان الفهم اثر التفهيم وطلبه طلب به اما ان يكون المق حصول
شئ في الذهن من حيث هو حصول شئ فيه يعنى الغرض من طلب الفعل
حصول شئ في الذهن من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواه فالجيبية للاطلاق
واما ان يكون المق حصول شئ في الخارج او عدم حصوله اى حصول شئ
بوجوده اصلي سواء كان في الاعيان كاضرب واجلس او في الازهان بنحو
لا علم ولا فهم اذا كان متكلميا بنفسه * وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن
المتكلم فليس بشئ لان تقاض الاستفهام بقوله لا علم ونحوه * وانما قيدنا
الاستفهام بالجيبية لانه يقتضى نحو علمى وفهمى يعنى لترك قيد الجيبية
لان تقاض امر بف الاستفهام بنحو علمى لكون الغرض الحاصل منه حصول
شئ في الذهن لكن بالمفهوم في الاستفهام من الصيغة بخلافها فان صيغتهما
لا تدلان الا على حصول امر في الخارج واما ان ذلك الامر الخارجى له اثر
حصوله في الذهن لكن لا يفهم من الصيغة بل من المادة المقارنة لها (قال
بعض الافاضل ان ما يدل على الطلب ان كان التحصيل في الذهن مافى الخارج
فهو الاستفهام وان كان التحصيل في الخارج مافى الذهن وهو البوائى ولا يرد
عليه علمى لان المق باللفظ تحصيل في الخارج مافى الذهن لكن حصول مافى
في الخارج اقتضى حصول امر في الذهن والفرق بين المق من اللفظ وما يلزم
منه واضح * فان المق منها حصول التفهم والتعليم في الخارج لكن خصوصية
الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن وهذا الفرق دقيق وجه الدقة ان
الاشياء بين الاستفهام وبين هذين الفعلين قوى بحيث لا يمتاز الا الفطين
العارف لان المط بالاستفهام على ما حققه قدس سره التفهيم والتعليم والغرض

منه حصول الشيء في الذهن وكذا من هذين الفعلين المعنى التفهيم والتعليم
والفرض حصول الشيء في الذهن بـ لا تفاوت في الفرق بينهما * وأما الفرق
بينهما بأن الاستفهام دال عليه بالصيغة وهما دالان بالمادة لكونهما موضوعين
لطلب ما أخذ الاشتقاق فغير مفيد لصدق التعريف عليهما فالحاصل
بعد قيد الحقيقة أن الاستفهام المقصود منه حصول الشيء في الذهن لا التفهيم
والتعليم المط من اللفظ لانهما مطلوبان لكونهما وسيلة الى الحق الاصل
وأما في الفعلين المقى ازالة التفهيم والتعليم واتصاف المخاطب بهما كما في
سائر الاوامر ان المظ منه كون المخاطب متصفا بما أخذ الاشتقاق سواء ترتب
على الاتصاف اثر او لا كما ضرب فان المط به كون الفاعل المخاطب ضاربا والاثر
المرتب عليه كالالم والجرح ليس يمتط وان ترتب عليه وكذلك في التفهيم
والتعليم الاثر المرتب عليه وهو حصول اثره في الذهن ليس بمقصود وان اقتضى
تخصو ص المادة اياه فتأمل (قال وأما المركب الغير التام فهو اما ان يكون الثاني
قيد الاول آه) لا يشمل بعض ما في لغة العجم مثلا كلاب ومثل بيد مارا فان
الثاني ليس قيد الاول بل الامر بالعكس فلا ينفع التخصيص باللغة
العربية لمزيد الابهام فلا حاسم الا ان يتكلف ويقال اريد بالثاني الثاني
في الرتبة والقيد متأخر في الرتبة عن المقيّد والاولى ان يكون جزء قيد الجزء
ومثل الله الرحمن وزيد الفاضل والشيطان الرجيم مما صدق به المدح
او التوضيح او الذم بظاهره خارج عن تقييدى داخل في غيره (قال المص
الفصل آه) هذا شروع لمباحث الكلبي والجزئي وليس للجزئي في هذا الكتاب
ولا في كتاب من كتب هذا الفن مباحث واصاحبه عن النظر غنى * قال الشيخ
في الشفاء انا لا نستغل بالنظر الى الجزئيات لكونها لا تنهاى واحوالها لا تثبت
وليس علمنا به من حيث هي جزئية تعبدنا كما لا حكمنا وبلغنا الى غاية حكمية
بل الذي يهنا النظر في الكلمات فلهذا لم يجعل عنوان الفصل بقوله في
مباحث الكلبي والجزئي * فان قيل ليس قديين في هذا الفن ان الجزئي يقال
بالاشتراك على معنيين وان النسبة بينهما بالعموم مطلقا وان احدهما مبين
للكلبي والاخر اعم منه من وجه وكل ذلك بحث عن الجزئي * قلنا اما بيان
مفهومية فن قبيل التصوير وذلك لا يسمى بحثا لانه في الاصطلاح عبارة
عن حل شيء على آخر * واما بيان النسبة فتعذر للتعريف لان ايضا ح المفهومات
المتعددة بزاد بمعرفة نسب بعضها الى بعض (قال المعاني هي الصور

الذهنية آه) ان من شأنه ان يحصل فيه سواء حصل بالفعل او لا ان اتصال
المعلومات الى المجهولات انما هو في الازهان وان مباحث ذلك الاتصال متعلقة
بغوارضها الذهنية فلهذا اعتبر في تقسيم المفهوم ما هو منها في الازهان
فقبيل ان منع نفس تصوره اي ان منع هو من حيث انه متصور من وقوع
الشركة فيه بالحل على كثيرين انما هو بالجزئي وان لم يمنع فهو الكلبي
* فاختلقوا في ان الالفاظ موضوعات بازاء الصور الذهنية التي هي العلوم
او بازاء ذوات الصور التي هي المعلومات فيعظمهم ذهب الى الاول وبعضهم
الى الثاني لكن اتفقوا ان المراد حين الاطلاق هو ذو الصورة ان لم يتعلق
الحكم على الصور الذهنية قبل شاع استعمال الصور فيماليهم في كلا المعنيين
فيمكن تطبيق عبارته على كلا المذهبين لكن المقى ههنا هو الثاني لانه جعل
المعاني متسما للكلبي والجزئي وهما انما يكونان من صفات المعلومات لا العلوم
انتهى وفيه بحث اذ عند القائل باتحاد العلم والمعلوم فلا فائدة بالقول من
صفات المعلوم دون العلم وعند القائل بتغاير العلم والمعلوم فلا يصح هذا
القول لان الكلية والجزئية من المعقولات الثانية المعارضة للمعقولات الاولى
والمعلومات لا يلزم ان تكون من المعقولات الاولى لان اكثرها من الامور
الخارجية (قال من حيث وضع بازاء الالفاظ آه) اذ الحقيقة للتقييد احتراز
عن الصور الذهنية الحاصلة بالدلالة العقلية والطبيعية لاطلاق المص وهذا
يتناول الدلالة المطابقة فقط ويفهم منه حال المدلول التضمني والالتزامي
بالمقايسة والفرض منه تقسيم الماهي الى المفرد والمركب وكما كانا بالقياس
الى المعاني المطابقة في اللفظ وكذلك في المعنى فيقول الوضع اعم من القصد
والضمن والتبع ليتناول المعنى التضمني والالتزامي وقيل لم يقل من حيث وضع
لها الالفاظ ليشمل المعاني التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليها المعنى
لان كون المعنى بازاء اللفظ يعنى ان يكون موضوعا له وان يكون لازما لموضع
له انتهى والكل تكلف ويخرج الكلام عن المسوق له فيكون المعنى المفرد
عبارة عما لا يكون جزء لفظه دالا على جزءه والمعنى المركب عما يكون جزء
لفظه دالا على جزءه * السيد المعنى اما فعل كما هو الظن عنى بمعنى اذا قصد
الفرض من هذا انه اطلاق المص حيث قال الفصل الثاني في المعاني المفردة
والش قيد بالحقيقة المخصوصة والفاضل المحشى يوجه بان هذه الحقيقة مدلول
لكلام المص لان المعنى يحتمل ان يكون اسم مكان وان يكون اسم مفعول

اياما كان يستلزم تعلق القصد اليه اما بالحلية واما بالوقوع عليه
فلا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي بل من حيث يتعلق القصد
من اللفظ وهذا القصد يحتمل على وجوه ثلثة والوجهان ايسر بمعتبرين في
الفن لعدم انضباطه وعدم كايته فثبت ان يكون مقصودا من اللفظ بالوضع
فلذا قيد بالحلية مع خصوصيتها اما كون المعنى مفعلا ظاهرا بناء على عدم
الاحتياج الى التغير والحذف وهو الاصل في الاسماء والافعال وهو يحتمل
ان يكون مصدرا ميميا واسم مكان واسم زمان والكل صحيح في هذا المقام لكن
الظ من جهة المعنى كونه اسم مفعول وان كان غير ظاهر من اللفظ * وقد يكتفى
في اطلاق المعنى على الصور الذهنية بمجرد صلاحيتها في شئ على جميع
المفهومات الموضوعية لها الالفاظ او غيرها اولم يوضع لها شئ من اللفظ
وغیره لا يقال ان بعض الاشياء ليس من شأنه الحصول بالفعل كالواجب عز
اسمه وبعضها ليس من شأنه الحصول بالفعل بتشخيصات معينة
كالجردات مثلا لا نقول ان ما ليس شأنه ان يحصل في العقل هو كونه ذاته تعالى
فيجوز ان يحصل تلك الذات في العقل بنوع آخر يمنع العقل عن فرض اشتراكه
بين كثيرين فالظ ان المراد من المعنى والمفهوم الصورة الحاصلة التي سواء
كانت عين ذى الصورة بالتحاد الصورة عن كنهه او غيره بالتحاد الصورة
عن لوازم ماهية وتلك الصورة المأخوذة اما تمنع الشراكة اولا والمناسبة بهذا
المقام هو الاول لان في المقام قيد المعاني بالمفردة للاحتراز عن المركبة فان
اريد بالمعاني من حيث تقصيد من الالفاظ بالفعل يكون الافراد ايضا بالفعل
ويصلح الاحتراز عن التركيب وان اريد بها المعاني من حيث الصلاحية يكون
الافراد كذلك فلا يصلح للاحتراز لان جميع المعاني مركبة او مفردة موضوعية
لها بالفعل اولا يصلح للافراد بان يوضع اللفظ المفرد لها لكن عبر بالمناسبة
المفيدة لجهة الثاني لجواز ان يتم المعاني واذا خصصت بالمفرد في المقام ريد المعنى
باعتبار المقصودية بالفعل * السيد يعني ليس المراد من المعنى المفرد ما يكون
بسيط الاجزاء له ومن المعنى المركب ماله جزء هذا بيان وجه قول الش
فان عبر عنها آه حيث وصف المص المعاني بالمفردة والضم منه التوصيف
بمحال نفسه ومعنى الافراد اصطلاحا هو عدم دلالة جزيه على جزء مفساه
ولغة البسيط وهو ما لا جزء له واياما كان لا يكون وصفا للمعاني محال نفسه
ووجه الش بالجل على المعنى الاصطلاحي بانه ليس وصفا من حال نفسه بل

وصف بحال متعلقه ولا بالجل على المعنى اللغوي واشار المحشى رحمه الى انه
ليس بالمعنى اللغوي بل بالمعنى الاصطلاحي لكن التوصيف بحال متعلقه ولذا
اضرب عنه بان المراد من المعنى المفرد ما يكون آه فعلى هذا قوله فالافراد
والتركيب يعني باعتبار المعنى الاصطلاحي صفتان للالفاظ اصابة وتوصيف
المعاني بهما تيمنا اشارة الى كون اتصاف المعاني بهما بحال متعلقها لا ما وهما
البعض من ان هذا القول يحتمل على معنيين احدهما ان يكون وصفا بحال
متعلقه وثانيهما ان يكون وصفا بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب
وصف اللفظ بان يراد بالتبع ما يحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون وصفا
له بحال متعلقه لانه بناء على هذا الوهم لزم ان يثبت للافراد والتركيب معنى
آخر من الاصطلاح واللغوي حتى يكون حال المعنى ويتصف به مع انه لا معنى
لها غيرهما وان ادعى المعنى فذلك البيان حتى تكلم عليه فيقال المعنى المفرد
ما يستفاد من اللفظ المفرد هذا متفرع على كون المعنى متصفا بحال متعلقه
اذ يفهم منه صفة الموصوف بحال نفسه كما حققه السيد الشريف في محل
آخر بان مثل زيد حسن غلامه بحيث يكون الحاصل زيد الكائن بحيث
يحسن غلامه والعلامة التفاضل لا بد من هذا الوصف ويحكم بان المجموع
وصف لزيد بلا تعبير بهذا الوصف وفيما نحن فيه اذا اتصف المعنى بحال
لفظه فيكون حاصل المعنى هكذا فلا يراد ما قيل ان هذا يفيد انه وصف بحال
نفسه الا انه وصف حصل له بسبب متعلقه ولا ما قيل ان تحقيق المحشى اذا جل
الافراد والتركيب على المعنى الذي في مباحث الالفاظ اعني دلالة جزء اللفظ
على جزيه وعدم دلالة اذ قد عرفت لا يصح الجل على المعنى اللغوي وان جل
على المعنى الاصطلاحي يكون التحقيق هكذا واما احتمال المعنى الاخر فن
قبيل التجويز العقلي الذي لا يضر على العلم اليقيني فضلا عن ان يضر في هذا
التحقيق فتأمل وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد الفرق بين الاول والثاني
الاجمال والتفصيل والغرض منه انه اذا جل على الوصف بحال متعلقه يفهم
صفات متعددة الموصوف بحال نفسه ايم ما ثبت فسر بها (قال والا فمركبة آه)
التي ناظر الى القيد الاخير يعني ان القيد وهو الافراد وبقاء القيد وهو
الالفاظ بمعونة المقام (قال فكل مفهوم آه) عبر عن المقسم بالمفهوم في مقام
التقسيم وبالمعنى في عنوان الفصل تليها على اتحادها في هذا المقام لان
المفهوم والمعنى والموضوع كلها بالذات واحدة والمفارقة بينهما اعتبارية

لان الشئ من حيث يقصد من اللفظ يسمى معنى ومن حيث يفهم منه يسمى
مفهوما ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا له واما تخصيص بعضها
بالذاتيات فباعتبار المعبر فلا يضر اتحادها بالذات والمراد منه ليس مطلق
المفهوم بل المفهوم المفرد وقد نص في السفساء على ان المقسم للكلية والجزئي
المفرد ويدل عليه عنوان الفصل فان قيل التعريفات مثلا يلزم ان يكون كليا
اذا كان افراد المحدود متعددا ليشمل جميع الافراد والتعريفات مركبة البنية
وكيف تدخل تحت الكلية قلت للتعريف جهتان جهة كونه معنى للفظ
المحدود فيكون مفردا وجهة كونه لفظا دالا على معنى ومن هذه الجهة
كليته باعتبار مفرداته من حيث يضم الكلية الى الكلية فيكون المجموع كليا
(فان والكلام ههنا) اي في هذا الفصل فلذا خص العنوان بها كما ستعرفه
يعني انه لو لم يخص الكلام بالمعاني المفردة يطل التحصار جزء الماهية في
الجنس والفصل يمثل الجوهر الناطق (قال وهو الحاصل في العقل آه)
قيل عليه الحاصل في العقل هو الكلية لا غير فان الجزئي لا يحصل في العقل
بل في الالة على ما هو الحق عندهم والجواب عنه ان المراد بما حصل فيه اعم
من ان يكون حصوله قبلة بالذات او بسبب الالة وقد حقق ان مدرك الجمع
هو العقل غايته ان ادراكه للبعض بالواسطة اي بواسطة حصوله في الالات
وانطباعه فيها فتأمل وقيل ايضا اذا اخذ الحاصل في العقل من حيث
هو في الذهن يكون جزئيا لانه متشخص بالشخصات الذهنية ومحل الجزئي
الذي هو النفس الجزئية المتصورة له والجواب ان المراد هو ذات الصورة
الحاصلة فيه بدون ذلك العارض وغيره وتحقيق الجواب للفاضل المحشي
في حاشيته اشرح المطالع ان اردت التحقيق فارجع اليها * السيد متخص
الكلام زبده وتفيحه على ما فسر السارح بمجرد حصوله اي مع قطع
النظر عن الدلائل الخارجية هذا معنى الحقيقة المستفادة من لفظ النفس اذهي
تأكيد التصور وتقدم لا يضرنا كيديتها بحسب المعنى وان لم يتقدم التابع
على المتبوع * ان امتنع فرض صدقه على كثيرين الفرض قد يستعمل بمعنى
التجوز العقلي وقد يستعمل بمعنى التقدير سواء كان محالا او ممكنا وهما المراد
هو الاول وحاصله يجوز العقل جملة على كثيرين ايجابا فهذا التجوز ان امتنع
فهو الجزئي والا فهو الكلية فلا بد ان فرض الصدق على كثيرين يمكن في
الجزئي لانه يقع مقدم الشرطية في قولك ان كان زيد صادقا على كثيرين

لكان كليا كيف واو كان المراد من فرض الاشتراك ذلك لم يخرج في الكليات
الفرضية وفي مثل واجب الى ان يقال يمكن فرض اشتراكهما مع قطع النظر
عن شمول التقابض وبرهان التوحيد لان الفرض بالمعنى المذكور لا يحتاج
اليهما بل هو ملاحظة شمول التقابض وبرهان التوحيد يتحقق الفرض
المذكور فيهما الاستدلال فيه فرض صدقه على كثيرين لان الماهية الشخصية
مانعة عن تجوز ذلك ثم منشأ المنع عن هذا التجوز ليس ذلك المذكور
مطلقا حتى اذا ادرك ذلك المدرك باي نحو من الادراك يكون مانعا عن تجوز
التعدد بل منشاؤه ذلك بشرط ان يدرك بنحو من الادراك وهو ادراك الحس
لان الامر الواحد اذا ادرك بنحوين من الادراك احدهما حس والاخر غير
حس بحيث لا يكون في المدرك معان اصلا كان ذلك الامر بالقياس الى
من ادرك بالحس جزئيا وبالقياس الى الاخر كليا مثلا اذا ابصر شخص شيئا
وحكى جميع ما علم منه من اللون والشكل والحجم والوضع وغيرها لاخر بحيث
يتساويات في العلم به غاية الامر ان يكون علم احدهما حسا دون الاخر
كان ذلك المعلوم بعينه بالقياس الى من ابصر جزئيا وبالقياس الى الشخص
الاخر كليا يؤيده ما ذكره الشيخ في الشفاء وكان الشئ باعتبارات مختلفة
يكون جنسا ونوعا فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كليا وجزئيا
* فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحبابه يعني مدار الكلية امكان
فرض الاشتراك ولا يقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا الفرضية بالفعل
بل يكفي الامكان والجزئية مدار استحالة الفرض فقد علم ان في الاستناد
مجازا اذا لامكان والاستحالة ليستا حال الكلية والجزئية بل حال الفرض
* السيد لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الاشتراك هو نفس
تصوره فيسببه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور يعني
المانع من الاشتراك هو ذات المتصور لا نفس التصور ويوهم عبارة هذا
ففسر لدفع هذا الابهام ويكون مجازا في الاستناد فلا يسهى السهية (قال
وهو سهو والا لكان للمعنى معنى الخ) اذ الحاصل يكون لان المفهوم اما
ان يكون نفس تصور معناه وقد علم ان المفهوم والمعنى متحدان بالذات
وان المعنى عبارة عن الصور الذهنية من حيث وضع بازائه اللفاظ فلا يكون
للمعنى معنى اذ يقتضي ان يكون المعنى الاول الفاظيا (فلا وجه لما قيل المفهوم
وهو الحاصل في العقل له شخصيات عقلية واوازم ولفظ يدل عليه وما هية

هي المرادة بمناه فذكر ذلك ليعلم ان مناط الكلية الجزئية ليس الالماهيات
من حيث هي دون باقي المذكور فلا سهو والحاصل ان اضافة المعنى اليه
بيانته وفائدة ما ذكر * السيد منشأ هذا السهو يعني سبب السهو تعريف
القوم الجزئي والكلية حيث قسموا اللفظ والمص عدل عن تعريفهم
فوقع في السهو (قال وانما قيد بالتصور آه) يعني ان فائدة التقييد لاجرا
بعض اقسام الكلية عن تعريف الجزئي اذ لو قيل الجزئي هو ما امتنع فيه
الشركة يتبادر منه الامتناع بحسب نفس الامر فيندرج فيه مفهوم واجب
الوجود والكليات الفرضية فوجب تقييد المنع بالتصور وزيد لفظ النفس
بناء على انه يمكن ان يفهم من استناد الامتناع الى التصور ان له مدخلا فيه
اما بالاستقلال او بالنضمام امر اخر اليه فيدخل فيه مفهوم واجب الوجود
فان العقل اذا لاحظ معه بهان التوحيد امتنع من الشركة فيه ولا شبهة
في توقف هذا الامتناع على تصوره فله مدخل فيه قطعاً ومن هذا
تبين فائدة اقيدياً تصور وفائدة اخرى لقبه النفس هذا خلاصة كلام
السيد فتأمل (قال وكالكليات الفرضية آه) كانه لما سمع ان الكلية مشتركة
بين الاحاد توهم ان الاشتراك بحسب الخارج ودفع هذا التوهم بان مدار
الكلية صلاحية اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل وامكان صدقه عليها
بمجرد مفهومه ثم توهم انه لو كان امكان الصدق على كثيرين معتبراً
في الكلية لم يكن الكليات الفرضية كاللاشيء واللاامكان واللاوجود كلية
لذا ليس شيء يمكن ان يصدق عليه الاامكان العام واللاشيء ودفع بانه لا يكون
هذا الامتناع الا بالاعتراض الى مجرد تصورهما يعني المراد بالصدق ليس هو الصدق
في نفس الامر بل ما هو اعم اما بحسب نفس الامر او الفرض العقلي فالاعتراض
امكان صدقه على كثيرين سواء كان صادقا اولم يكن سواء فرض العقل
صدقه اولم يعرض قط فان قيل اذا كان مجرد الفرض كافياً لفرض الجزئي
صادقاً على اشياء كما يفرض صدق الاشياء عليها واجيب بان الفرض
في الكلية الفرضي ممكن والمفروض متمنع واما الفرض في الجزئي محتمل
المفروض محتمل لا ومتما وقرق بينهما تحقيق هذا الكلام قد يورد في كثير من المقام
ان اللفظ انه لا يمكن ان يكون فرضاً ما تمتعاً بحيث يكون الامتناع صفة للفرض
اذ يمكن للعقل ان يعرف اي شيء شاء كفرض اجتماع النقيضين فيكون الامتناع
صفة للمفروض ومن ذلك لا يلزم كون الفرض محالاً فالفرض المتمنع غير

موجود لكن الفرق بينهما ان فرض صدق مفهوم الجزئي على امور متعددة
تمتع بحسب ملاحظة نفس مفهومه فان العقل اذا لاحظ مفهوم زيد وهو
هذا الشخص امتنع بحسب نفس تصوره عن اشتراكه بين اشياء بخلاف
مفهوم الكل فان العقل بمجرد ملاحظة ذلك المفهوم لم يتمنع من ان يكون
مشتركا بين كثيرين والحاصل ان التصور الذي هو جزئي حقيقي معنى خاص
شخصي لا يمكن فرض الاشتراك واللا يمكن ذلك المعنى المتصور معنى شخصياً
لان الاشتراك لا يتصور ولا يمكن ان يفرض الا في معنى عام غير شخصي * السيد
هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية
والذهنية هذا تعريف الكلية الفرضية والخارجية بمعنى المنسوب الى الخارج
سواء كان الخارج طرفاً لنفسها او وجودها كما لموجود في الخارج والوجود
وسائر النسب التي يتصف بها الاشياء في الخارج وان لم يكن موجوداً في الخارج
وكذلك الذهنية فتشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الذهن وان لم يكن
موجوداً في الذهن اي متصورة فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء
في الخارج ضرورة قيل اي كل ما يفرض طرفية الخارج لنفسه فهو متصف
بالثبوتية في الخارج لا تصافه بحجة العلم او الاخبار ولو يكونه مظهر
الخارج وكذا في قوله كل ما يفرض في الذهن وانما زاد قيد الفرض بناء على
ما هو التحقيق من مذهب الشيخ ان المعتبر في القضية المحصورة في جانب
الموضوع اتصاف ذات الموضوع بالوصف المتواقي بالفعل بحسب
الفرض تنصيصاً على المراد ليصح عدم امكان صدق اللاشيء على شيء
من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ما هو في الخارج فانه يجه عليه نظراً
الى الظاهر ان اللازم من كون كل ما هو بالفعل في الخارج اوفى الذهن
شيئاً ان يكون اللاشيء صادقا بالفعل على شيء من الاشياء فكيف يصدق
تعريف الكلية عليه والخال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شيء وكذا اعتبر
في مفهوم التصور هو حصول صورة الشيء في العقل قلت مفهوم اللاشيء
فرد للشيء ولا استحالة في كون الشيء فرداً لنفسه والكلام في انه لا يصدق
ذلك المفهوم على شيء من الاشياء في نفس الامر وكالا يمكن بالامكان
العام لشارة الى ان المراد من اللاامكان هو هذا بقرينة قوله واللاشيء
اذ لا شيء مرادف الممكن لا الامكان العلم فاذا كان نقيض الشيء اللاشيء
لا الاشياءية فعمل ان المراد بقوله اللاامكان هو اللا يمكن بالامكان العام الا يرى

ان مفهوم اللا شئيه والا امكان العام يصدق على اشياء كثيرة كاليائض
مثلا فانه وان كان شيئا ممكنا الا انه ليس مفهوم الشئيه ولا مفهوم الامكان
العام فيصدق عليه سلبهما كما يصدق الا يئاض على الانسان الايض
وتقييد الامكان بالعام الاحتراز عن صدق الا امكان على مفهوم الواجب
والممتنع لانه لا يصدق عليهما الامكان الخاص واذا لم يصدق يصدق
نقيضه بخلاف الامكان العام لانه يصدق على المفهومات الثلاث مفهوم
الواجب ومفهوم الممكن ومفهوم الممتنع وان يصدق لا يصدق نقيضه
فقد علم ان المراد من الامكان العام الامكان المطلق لا الامكان العام
المقيد بجانب الوجود ويجانب عدم فيمتنع صدق نقيضه في نفس الامر
لا امتناع صدق النقيضين على شيء واحد واما صدق احد النقيضين على
الاخر فلا يكون من قبيل اجتماع النقيضين كصدق المفهوم على اللا مفهوم
وصدق الشيء على اللا شيء وكالا موجود اطلاق الوجود والشيء والامكان
فاذا اطلق يصدق على ما في الخارج والذهن فاذا صدق عينها على ما في
الطرفين لا يصدق نقيضها عليه والا لم يكن صدق النقيضين على شيء
واحد وهو بطل وكل ما يطلق عليه الموجود اما في نفس الامر الاعم من الخارج
مطلقا ومن وجه من الذهن واما في الذهن فينبغي ان يقدر
في نفس الامر كما يقدر الطرفين الاخيرين تكن احدى بهما عنه لاستلزامهما
اذا مادة افتراق الذهن من نفس الامر مثلا خطة الكواذب والفرضيات
الصرفية ومادة افتراق النفس الامري عن الذهن هي الجزئيات المادية
وهي موجودة في الخارج فيكل ما وجد في نفس الامر موجود في الطرفين
الباقين البتة لا يشذ عنهم شيء ما في نفس الامر والنسب والامور الاعتبارية
ان دخلتها في تحت الموجود تكونان في الخارج او في الذهن والا فلا اعتراض
بهما فتأمل لكن هذه الكلمات الفرضية مع امتناع صدقهما اشارة الى جواب
سؤال مقدر بان يقال لما امتنع صدق الكلمات الفرضية على شيء من الاشياء
الخارجية او الذهنية كانت مانعة من وقوع الشركة فيلزم ان يكون جزئيا
فاجاب عنه بان هذه الكلمات او حاصل جوابه ان مفهوم الكلّي الفرضي
من حيث هو ولا يمنع عن وقوع الشركة فيه واما امتناع صدقه على الامور
الخارجية او الذهنية بملا خطة نقيضه وانما يلزم المحذور المذكور لو كان
الامتناع المذكور ثابتا في العقل كما في مفهوم الجزئي لان هذيتة وتخصصه

المعتبر في مفهومه يقتضي ذلك دون مفهوم الكلّي الفرضي وانما اعتبر القوم
في التقسيم الى الكلّي والجزئي حال المفهومات جواب عن سؤال مقدر
بان يقال ما الفائدة في ادخال مثل مفهوم واجب الوجود والكلّي الفرضي
في الكلّي دون الجزئي باعتبار ملا خطة حال المفهوم في العقل دون اعتبار
حاله في نفسه من غير اعتبار فرض الفارض ومعتبر الاعتبار مع ان الظاهر الامر
بالعكس لان الفرض العلم بمحقق الاشياء الموجودة في الخارج على ما هي عليه
في نفس الامر فاجاب عنه بقوله انما اعتبر آه حاصله ان المق من علم المنطوق
لتوصل ببعض المفهومات المعلومة على بعض المفهومات النظرية وذلك
انما يكون باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار الاجوال الذهنية مناسب
لفرضهم فاعتبار احوالها الذهنية هو المناسب اي اعتبار احوالها التي
تلحق للمفهمومات انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى مالها
في الخارج اي في نفس الامر والامر الخارج عن التصور فيكون الكلّي عبارة
عما لا يمنع نفس تصوره عن الشركة والجزئي عما يمنع تصوره عنه وهو
معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه (قال ومن ههنا يعلم آه) يعني من كون
بعض الكلّي ممتنع الشركة بدليله الخارجى وبعضه ممتنع الشركة يصدق
نقيضه والفرض منه بيان مدعى السؤال بان يقال مثل هذه الكلمات تدخل
في تعريف الجزئي وتخرج من تعريف الكلّي فلا يكون تعريفهما مطردا
ومنعكسا (قال اذا لم يمتنع العقل آه) فعلق بقوله من افراد ما يمنع لكونه
ظرفا مستقرا اولغوا ولا يلزم ان يكون الشيء الواحد صادقا عليه الكلّي
وان لا يكون صادقا عليه لان امتناع الصدق بحسب نفس الامر وامكان
الصدق بمجرد تصوره مع قطع النظر عن الخارج وعن النفس الامر ولا يتحقق
شروط التناقض (قال فلولم يعتبر التصور آه) متفرع على قوله لان من الكلمات
آه واصل الدليل لقوله وانما قيد بالتصور والملازمة نظرية ثبتها بقوله لان
من الكلمات ولذا فرع عليه وفي بعض النسخ لولم يعتبر نفس التصور والمأل
واحد لان النفس تابع ومن ترك المتبوع يلزم ترك التابع واعتباره وان لم يستلزم
اعتبار الثاني لكن يستلزم هنا بمعونة المقام يعني لو ترك الكلّي ما لا يمنع
الشركة والجزئي ما يمنعها لزم الخروج والدخول واما احتمال التقييد في احدهما
بدون الاخر فبعد لان بينهما تقابلا متفاوتا بالتقوى والاثبات فقط لا قيد آخر
فلا حاجة الى القول بانه لو ترك في احدهما لزم الدخول فقط او الخروج فقط

فقول الش دخل وخرج اعم من ان يكون على شئيل الاجتماع اولا لا
 الواو لمطلق الجمع * السيد اي من ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات
 الاشياء واللا يمكن واللاموجود كليات يعلم ان افراد هذين للمشار اليه
 لهما حاصل كلامه ان الظان الكلي متفرع على الافراد ويتحقق بحقيقة
 ومدار الافراد صدق الكلي عليها وهذا الصدق اما ان يكون في الخارج
 وفي نفس الامر كالانسان الصادق على افراد في الخارج وفي نفس الامر
 واما ان يكون في نفس الامر حتى يتحقق الافراد ويتحقق الكلية وفي مثل
 واجب الوجود والكليات الفرضية لا يصدق الكلي على الافراد فكيف
 يتحقق الافراد ثم الكلية وتحقق المحشى ان مدار الكلية وصدقها الافراد
 امكن فرض صدقه عليها لا صدقه بالفعل في الخارج ولا في نفس الامر
 فينتهي حاصل الكلام الى ان الكلي على ثلثة اقسام قسم له افراد في الخارج
 وفي نفس الامر كالانسان وقسم لا يكون له افراد في نفس الامر والخارج ولكن
 امكن ان يكون له افراد في نفس الامر والخارج كالشمس وقسم لا يكون له افراد
 في نفس الامر ولا في الخارج ولا يمكن له افراد في نفس الامر بل يكون له افراد
 بالفرض واعتبار العقل كالكليات الفرضية فالقسم الاول يحمل على افراد
 بالفعل والثاني يصدق على افراد بالامكان في نفس الامر والثالث يصدق
 عليها بالفرض والتقدير لا في نفس الامر ولا بالامكان نعم ما كان فردا الكلي في نفس
 الامر فلا بد ان يصدق عليه هذا على ما بين في المذاهب في انصاف ذات
 الموضوع بعنوان الموضوع فلا بد من الصدق في نفس الامر بالفعل على رأي
 الشيخ وبالامكان على رأي القاري وستظهر فائدة هذه النكتة وهي ان ما وقع
 عليه الحكم في القضية المحصورة هو ما يكون فردا في نفس الامر محققا ومقدرا
 لا ما يكون كلية باعتبارها وان اعتبر ذلك وجب التقييد بالافراد الممكنة لصدق
 الكلية الموجبة (قال ان الكلي جزء للجزئي غالبا آه) ان الكل ما يتركب من الاجزاء
 والجزء ما يتركب منه الشيء والتركيب قد يكون خارجا اذا كان الاجزاء خارجا
 وقد يكون ذهنيا اذا كان الاجزاء ذهنية اذا عرفت هذا فان الكلي يكون ذاتا للجزئي
 غالبا فدخل في حقيقة المركبة الخارجية كالانسان بالنسبة الى زيد وفي حقيقة
 المركبة الذهنية كالحيوان بالنسبة الى الانسان فيكون الكلي جزء للجزئي والجزئي
 كلا للكل فاذا كان كلية الشيء بالنسبة الى الجزئي باعتبار صدقه على الجزئي
 فيكون الشيء الكلي منسوب الى الجزئي الذي هو الكل فيناسب النسبة والتسمية

بالكلية فيكون من قبيل نسبة الجزئي الى الكل او من قبيل نسبة المسبب الى
 السبب فتأمل * السيد اشارة الى ان بعض الكليات اشار بهذا الى ان الكلية
 باعتبار الانواع لا باعتبار الاشخاص لان انواع الكلي خمسة اثنان منها غير جزء
 لهما عرضيان غير داخلان في ماهية ما تحتها والثلثة ذاتيات داخل في ماهية
 ما تحتها فيكون جزء لما تحتها واما عدم كونها باعتبار الاشخاص اذ الاشخاص
 غير متناهية فلا يعلم دخولها وعدم دخولها تفصيلا على ان العرض العام اعم
 من جميع الكليات وكثير افراده فيكون عدم جزئه للجزئي كثيرا قيل وفي ذكر
 غالبا اشارة الى ان الكليات بالقياس الى حصصها غير متناهية عندهم والا فالكل
 نوع فان الجنس والفصل جزآن لماهية النوع والنوع جزء للشخص كون جزئية
 الجنس والفصل ظاهر من قوله الانسان جزء زيد لان الجنس والفصل جزء
 للانسان واذا كان الانسان جزءا لهما يكونان جزئين لهما لان جزء الجزء جزء
 والجنس والفصل اعم من كونهما قريين او بعيدين او ابعدين فيكون كل
 واحد منهما جزءا لما تحتها من الجزئي اضافيا كان او حقيقيا (قال وكلية الشيء انما
 تكون بالنسبة آه) الاحتياج الى هذه المقدمة بعد بيان كون الكلي جزء للجزئي كلا
 لان هذا البيان لتصحح النسبة وهذه المقدمة لبيان الداعي والباعث الى النسبة فلا
 يكفي احدهما بدون الآخر وكذا في الجزئي * السيد لا يخفى ان هذا المعنى انما يظهر
 في الكلي بالقياس الى الجزئي الاضافي لما بين الشئ كلية اشئ بالنسبة الى الجزئي
 وجزئية بالنسبة الى الكلي باداء القصر فيفهم النسبة المنكرة بينهما فيتحقق
 التضاييف بينهما مع ان بين الجزئي الحقيقي والكلي انفس تضاييف بل تقابل
 العدم والملكية فاحتاج الى بيان الفرق بين المتضاييف والمتقابلين فالنقد من بيانه
 قدس سره ان الجزئي الاضافي هو المدرج تحت شئ وذلك الشئ يكون
 متناولا لذلك الجزئي واغيره والكلي ما يندرج في تحته شئ يتناول لذلك الشئ
 واغيره فيكون مفهومهما متضاييفين لا يعقل احدهما بدون الآخر بخلاف
 الكلي والجزئي الحقيقيين المتقابلين يتقابل العدم والملكية لانه وان توقف تعقل
 العدم على تعقل الوجود والملكية لكن لا يتوقف تعقل الملكية على العدم
 كما لا يخفى فلا يناسب هذا السوق وجه التسمية للجزئي الحقيقي والكلي الحقيقي
 مع ان المقام فيه بل المناسب ان يسوق لوجه التسمية للجزئي الاضافي والكلي
 ثم تسمية الجزئي الحقيقي لكونه اخص من الجزئي الاضافي فيكون من قبيل اطلاق
 اسم العام على الخاص واما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل الملكية

فان الجزئية منع فرض آه اللفظ منه ان العدم في مفهوم الكلية والملكة في مفهوم
الجزئي ويمكن ان يكون بالعكس بناء على معنى المنع النفي عن فرض الاشتراك
والكلية عدم النفي المذكور وهو وجود فرض الاشتراك وعلى اي تقدير اللفظ
ان التقابل تقابل الايجاب والسلب لان مفهوم الكلي من حيث هو اذا صدق
على فرد من افرادة سواء كان من الكليات الفرضية او من غيرها ليس من شأنه
الملكة اعني الجزئية واما اذا اخذ من الدليل الخارجي وغيره قابليتها فليس
من شأنه من حيث هو هو على ان تقييد العدم بعما من شأنه الوجود لاخراج
الاعدام التي ليست من شأنه الوجود وههنا ليس بوجود مثل هذه الاعداد
وكذا في صورة العكس وبين الفاضل المحشي في حاشية المطالع في بيان التعرض
الى الجزئي انهم تعرفوا التعريف بناء على ان مفهومه ملكة ومفهوم الكلي
عدم يتوقف تصوره على تصور هذا فالظ ان تقابل العدم اعم من الحقيقي
والمشهورى وههنا على المشهورى فتأمل فالاولى ان يذكر وجه التسمية هذا
ينبغي عن الشئين ربحان هذا الذكر على ذكر الشئ وصحة ذكره وجه الربحان
وجود التصانيف في ذكر المحشي ووجه الصحة ان الجزئي الحقيقي من افراد
الاضافي ووجه التسمية يصح بالقياس الى عامه بارادة الاضافي من الحقيقي
فاطلاق اسم العام على الخاص قيل لم يرد انه اطلاق بطريق النقل عن العام
او بمعلقة العموم والخصوص على الخاص فيكون في الخاص منقولا او محازا
لكونه منافيا لما سيجي من ان الجزئي يقال بالاشتراك على مقنيين ولانه يرد
عليه ان الهجر شرط في النقل ولا هجر ههنا بل اراد انه اطلاق لفظ الجزئي
المقنول الى العام والخاص بطريق النقل من اللغوي اليه بمناسبه للمعنى العام
المناسب للمعنى فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركة فيهما ومستمدة من كليهما (قال
واعلم ان الكلية والجزئية انما تعنيان آه) يعني يتصف بهما المعاني من حيث
هي بلا واسطة فيكون في الحقيقة من الاحوال الثابتة لهما دون الالفاظ
من حيث هي فلهذا اعتبر في التسمية بالنسبة الى المعاني بالذات وبالنسبة
الى الالفاظ بالواسطة واما كون المعاني لفظيا من جهة وكون الالفاظ معني
من جهة فيختلف تسميتها باختلاف الجهة مثلا الحيوان من جهة كونه معني
الانسان يكون كليا حقيقة ومن جهة كونه لفظيا دالا على جسم نام حساس
يكون كليا تائيا وبالعرض فلا يقال ان اللفظ قد لا يتصف حقيقة بالجزئية
او الكلية لانه ما دام لم يكن مدلولاً بالوضع للفظ آخر لم يتصف به بعد كونه

مدلولاً يكون من قبيل المعنى واتصاف المعنى بالافراد بالعكس اذا اللفظ يتصف
به اولا وبالذات والمعنى تائيا وبالعرض (قال المص الكلي اما ان يكون تمام
ماهية ما تحت آه) هذا شروع الى تقسيم الكلي الى الكليات الخمس التي هي
مبادئ القول الشارح وحاصل التقسيم ان الكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحت
او دخلا فيه او خارجا عنه فان كان الاول فهو النوع وان كان الثاني فان كان
الداخل مشتركا بين مادخله وبين غيره من الانواع فهو الجنس وان لم يكن
مشتركا بل مختصا لمادخل فيه فهو الفصل وان كان الثالث فان كان مشتركا
بين ما فرض خارجا عنه وبين غيره فهو العرض العام وان لم يكن مشتركا
بل مختصا فهو الخاص (قال انك قد عرفت ان العرض من وضع هذه المقالة
آه) العرض من هذا الكلام بيان عدم التعرض لتقسيم الجزئي مع انه تعرض
اولا في تحقيق معنى الكلي والجزئي وجهه ان العرض من مقالة المفردات بيان
كيفية اصحاب المجهولات التصورية وهي لا تكسب بالجزئيات
فلا تنفع له في الايصال لافي التصورات ولا في التصديقات ولا شغل في العلوم
الحقيقية بالنظر في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية
فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا احوالها لا تثبت على وتيرة واحدة
بل تتغير فتعذر معرفتها على وجه يطابق الواقع والحاصل ما يبحث
في العلوم الحكمية اما لكونه مدخلا في الايصال واما لكون معرفة احوال
نفسه كالا حكميا وليس في الجزئي شئ منهما (قال بل لا يبحث عنها في العلوم
لتغيرها وعدم اضباطها آه) والجزئي من حيث انه جزئي متغير وغير منضبط
ومن هذه الخبئة اذ ثبت له الاعراض يكون متغيرا وغير منضبط فلا يرد ان
في الهيئة يبحث عن الافلاك المخصوصة وفي الالهى عن ذات الواجب وعن
العقول العشرة وذلك بحث عن احوال الجزئية الحقيقية وايضا الاحوال
الثابتة للجزئيات متغيرة في الجزئيات الجسمانية واما الاحوال العارضة للجزئيات
المجردة لا تغير فيها لان البحث عن الافلاك المخصوصة والعقول العشرة بحث
عن الكليات المخصوصة في اشخاص معينة الا يرى ان الفلك الثامن انما يتبع
عندنا بمفهومات كلية يقيده بعضها ببعض حتى صار من مخصصة في واحد
بالشخص مع بقاء ذلك المقيد كليا بحسب تصوره ولو وضع موضوعه جرم
آخر توافقه في وضعه ومقيداره وسائر احكامه وان خالفه في ماهيته كانت
المباحث المذكورة في الفلك الثامن منطبقة عليه شاملة اياه وقس على ذلك

ما غداه وان الاحوال الثابتة الجزئيات المجردة باعتبار مفهومات كلية لانه لا طريق
لنا الى ادراك خصوصياتها الا بمفهومات كلية فلا يتصور البحث عنهما من حيث
انها مفهومات متشخصات معينة (قال فلم هذا صار نظر المنطق مقصورا آه)
اي لاجل انهم لا يبحثون عن الجزئيات صار النظر مقصورا على بيان الكليات
لكون العلم بها كاسبا ومكملا فبما يتعلق غرض المنطق بها * السيد وذلك لان
الجزئيات بيان عدم انساب المجملات التصورية بالجزئيات حاصله ان
المجملات التصورية اما جزئيات واما كليات ان كان الاول لا يدرك بالجزئيات لان
الكاشفة يلزم ان تكون معلومة حتى تؤدي الى مجهول وادراك تلك الكاشفة
لا يكون الا بالاحساس واهل الاحساس مما يؤدي الى احساس آخر مع ان الجزئيات
المكتسبة ايضا ادراكها حس فالجزئيات المكتسبة لا تكتسب بالجزئيات
وان كان الثاني لا يدرك بالجزئيات ايضا لان ترتيب المحسوسات من حيث هي
لا يؤدي الى ادراك الكليات المكتسبة لا تكتسب بالجزئيات فلا يكون
الجزئيات مما يقع فيها الفكر والنظر ولا مما يحصل بفكر ونظر فلا يتعلق
بها الا اتصال وهو غرض المنطق فلا يبحث عنها في اما بالحواس الظاهرة
هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس او بالباطنة الحس المشترك والخيال
والوهم والقوة الحافظة والقوة المتصرفة والعلم الحاصل بتلك الحواس حس
وتوهم وتخيل غير عنها بالحس لصحة اطلاقه على الامور الثلاثة ولذا سمي الظاهرة
والباطنة بالحواس والعلم بالجزئى على وجه الجزئى لا تحصل الا بها واما العلم
بالجزئيات المجردة فلا يمكن على الوجه الجزئى بل على الوجه الكلى كما عرفت
تحقيقه فلا يتقضى بها بان تحس بالمحسوسات المتعددة وترتب على وجه
يؤدي الى الاحساس بمحسوس آخر مثلا اذ ارتب زيد وعمرو وبكر مخنومين
لا يؤدي الى احساس ثالث على وجه الجزئى لان الجزئيات بينها تباين او تساوي
ففي الصورة الاولى لا ينتقل من المباين الى المباين الا آخر لعدم الارتباط بينهما
وفي الصورة الثانية نحو هذا الكاتب وهذا الضاحك لا ينتقل من احد المساوي
الى المساوي الا آخر الا بواسطة الكلى وهو كل ما ثبت على احد المساوي ثبت
للاخر ولا ينتقل من احدهما الى الاخر من حيث هما جزئى على ان الحس لا يلزم
من ثبوته لاحد المساوي ثبوته للمساوي الاخر كما لا يخفى على من له الوجدان
وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤديا الى ادراك كلى وذلك اظهر يعني كما
لا يكون ترتيب المحسوسات مؤديا الى ادراك كذلك لا يكون مؤديا الى ادراك كلى

كما اذا ارتب زيد وعمرو وبكر لا يؤدي الى ادراك حيوان ناطق لان الجزئى
والكلى بين مفهوميهما تباين لا ينتقل من احدهما الى الاخر بحسب المفهوم
وعوم وخصوص مطلق بحسب ما صدق عليهما والجزئى اخص ولا ينتقل
من الاحوال الثابتة له الى الاحوال الثابتة للكلى لجواز الاختلاف بين احوالهما
ولعدم لزوم ثبوت حال الاخص على الاعم واهذا لا يستدل على وجه انقضية
من الجزئى الى الكلى فلا وجه لما قيل من انه ربما يؤدي احساس الاجزاء
كلها الى احساس الكلى فالاولى ان يجعل ترك البحث عن الجزئى لانه لم يعلم
كسب الجزئى لكلى ولا الجزئى كما ترك البحث عن انساب التصديق للتصور
وبالعكس لعدم الاطلاع عليه لالامتناع انتهى لان تأدى احساس الاجزاء
كلها الى الكلى ليس من الجزئى من حيث انه جزئى بل بواسطة قضية كلية وهي
كلما ثبت حال في الجزئيات كلها ثبت تلك الحال للكلى لوجودها في جميع افرادها
فالجزئيات مما يقع فيه نظر وفكر اضلا ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست
كاشفة ومكتسبة اشارة الى تفصيل ما جله الش حيث يفهم من ظاهر عبارته
عدم كاشفته ووجه كونه مما يقع فيه نظر وفكر لان الفكر ترتيب امور معلومة
للتأدى الى مجهول وهو ان يرتب الامور المعقولة بترتيب مخصوص بحيث يقوم
هذا الترتيب في الذهن ويكون مرآة بمشاهدة مجهول آخر فيكون بعد الاتصال
صورة الموصل به والموصل اليه مطابقة في التصورات وفي التصديقات النسبة
المطلوبة تطابق للنسبة الخارجية وفي الامور المحسوسة لا يمكن هذا الترتيب
لان الامور المحسوسة او حصلت لحصلت بالحواس المشخصة المنتزعة
عن محسوس معين والمطلوب الذي هو المحسوس او حصل لحصل كذلك بهوارض
مشخصة منتزعة عن محسوس معين آخر فكيف يلاحظ ويتصور المطابقة
قبل الاتصال حتى اتفق اليه وبعد الاتصال حتى يحصل التأدي واما ان
اعتبر حذف المشخصة بعد حصوله في المدركة فيكون الموصل هو الكلى
فلا يكون الجزئى موصلا من حيث هو جزئى واما انتقال اهل العربية من المقيد
الى المقيد الاخر بالانتقال من المقيد الاول الى المطلق ومنه الى المقيد الاخر
كافي علاقة التوسيع والاطلاق والتقييد فلا يقاس على قواعد المنطق لكتابة
الانتقال والازوم في الجملة عندهم بخلاف اهل المنطق فلا غرض المنطق
يتعلق بالجزئيات فلا يبحث له عنها فيه اشارة الى ان ما يبحث فيه بجمله
موضوع المسئلة او يادراجه في جزئيات موضوعه لا بد من ان يكون موصلا

او موصلا اليه والجزئي ليس من قبيلهما فلا يتعلق له الغرض لان غرضه
الاصلي العصمة عن الخطأ في الفكر والممكن له فكر لا يتعلق له العصمة بل
لا يبحث عن الجزئيات في العلوم الحكيمة اصلا وذلك لان المقصود اشارة
الى بيان قوله بل لا يبحث عنها في العلوم آه ووجه الترتي انه لا يبحث عنه
في العلوم الحكيمة لان العلم بالجزئي من حيث هو لا يقيد كالحكم بالان المقصود
ارتسام النفس الناطقة بالتصورات الكاملة والتصديقات اليقينية التي تدوم
بدوام النفس قبل التفرق من الابدان وبعدها وصور الجزئيات لا تدوم لانها
انما ترسم في آلتها لا فيها فاذا تعطلت الآلات زال عنها الادراكات المتعلقة
بخصوصية الجزئيات وايضا الجزئيات غير منضبطة لكثرتها وعدم انحصارها
اي من حيث خصوصياتها غير متناهية فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا
احوالها لا تثبت على وتيرة واحدة بل تتغير في مذكر معرفتها والعلوم الحقيقية
اما ان يبحث فيها عن خصوصيات الاشياء لحصرها وضبطها ولا يتيسر
ذلك في الجزئي واما عن احوالها الغير المتغيرة المستديمة وكذلك لا يتيسر فيه
فانحصر البحث عن الكليات وحوالها لان الكلي وان كان افراده كليات
يمكن درج كلها تحت كلي واحد يبحث يجعل ذلك الكلي موضوعا في المسئلة
ويسرى الاحكام الثابتة له الى جميع الجزئيات فيعرف احوالها بخلاف
الجزئي من حيث هو وان قصد معرفة الجزئي الحقيقي كالجزئيات المجردة
محضر بعنوان المفهوم الكلي فيعرف احوالها فيكون البحث مع ايضا عن
فان قلت قد ذكر ههنا الجزئي الحقيقي وسنذكر الجزئي الاضافي اعتراض
على الحصر المستفاد من قوله فلا يبحث الا عن الكليات بان الجزئي قد ذكر
مرتين ههنا وفيما سأتى وبين النسبة بين مفهوم الجزئي وما هذا الان بحث
عن الجزئي فكيف يصح الحصر فاصل الجواب ان الجزئي له مفهوم وان وقسمان
حقيقي و اضافي واحد المفهوم الحقيقي والاشائي شامل لكلا قسميه ذكر ههنا
المفهوم الاول لاتضاح مفهوم الكلي لانه ملكة ومفهوم الكلي عدم يتوقف
تصوره على تصورهما وذكر المفهوم الشامل لهما وهو كل اخص تحت الاعم
ليان مفهوم الجزئي الاضافي فيبين مفهوميه من قبيل التصوير وذلك
لا يعمى بحثا لانه في الاصطلاح عبارة عن جعل شيء على اخر واما بيان النسبة
بين المفهومين فتتمة التعريف لان ايضا المفهومات المتعددة يزداد بمعرفة
نسب بعضها الى بعض واما الجزئي الاضافي يصدق على الكلي والجزئي

الحقيقي والبحث عن الكلي يدخل في المسائل والجزئي الحقيقي لا يبحث فيه
عنه (قال فالكلي اذا نسب الى ما تحت من الجزئيات آه) والمزاد من الكلي الذي
هو مورد القسمة هو الكلي المفرد كما هو المتبادر من الكلي او الجزئي من اقسام
المفرد فلا يندرج فيه الحد التام لانه مركب قطعا حتى يقال ان قسم تمام
الماهية ينقسم الى ثلاثة اقسام الجنس والنوع والحد وقسم جزءها الى الجنس
والفضل وقسم الخارج عنها الى الخاصة والعرض العام لكن الجنس لما كان
مكررا كان قسما واحدا فيبقى الاقسام ستة مع انه موضح بانحصاره في الخمسة
والمزاد من ما تحت ما يحمل هو عليه من جزئياته فلا يرد ان يقال ان القسمة
ليست حاضرة لجواز ان يكون المنسوب اليه امرا مابينا وكذلك المراد
من ما تحت الجزئي الواحد الاضافي سواء كان حقيقيا او لا وليس ذلك الجزئي
معتبرا من حيث انه معين حتى يرد ان الاقسام ح متباينة وقد اعتبر تصادقها
حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزء لها مقابل هو معتبر على اطلاقه
وليس تقسيمه بالقياس الى جزئي واحد حقيقي معين او مطابق ولا الى جزئيات
متفقة الحقيقة حتى يلزم ان لا يعتبر الجنس والفصل والخاصة والعرض العام
الا بالقياس الى الماهية النوعية فلا يدخل في الاقسام الاجناس والفصول
العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها بنسبة الى الماهية التي هي اجناس
متوسطة او مافئلة ولا بالقياس الى مجموع جزئيات متعددة كيف كانت لانه
يبطل الحصر اذ هنا اقسام اربعة اخرى هي ان يجتمع في الكلي تلك الاقسام
الثلاثة ثناء او ثلاثا مثل ان يكون الكلي تمام ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي
آخر او خارجا عن ماهية جزئي آخر او يكون جزء ماهية جزئي وخارجا
عن ماهية جزئي آخر او يكون الكلي تمام ماهية جزئي وجزء ماهية جزئي
آخر وخارجا عن ماهية جزئي آخر ولا الى مجموع جزئيات مختلفة الحقائق لانه
يلزم مع ما ذكر من عدم الانحصار الا يندرج الحقيقة النوعية في تمام الماهية
لكن اورد السؤال بعدم التماثل لجواز ان يكون الكلي تمام ماهية جزئي وجزء
ماهية جزئي آخر وخارجا عن ماهية جزئي ثالث فيجاب بان القسمة اما حقيقية
بان ينقسم الى مفهوم كلي فيبدا متباينة فيحصل اقسام متباينة واما اعتبارية
بان ينقسم اليه قيود متقاربة لامتثالية فيحصل اقسام متمايزة بحسب المفهوم
والاعتبار وان كانت متصادقة وهذا القدر من الامتياز كاف في معرفة احوالها
وما نحن فيه من هذا القليل الا يرى انهم صرحوا باجتماع الخمسة في مفهوم

واحد مقبلا الى امور متعددة كالحياس فانه فسل الحيوان وجنس للسمع والبصر ونوع الحس فاعني هذا الحساس وذلك الحساس وخاصة الجسم وعرض عام للضاحك (قال فاما ان يكون نفس ماهيتها آه) لفظ الماهية مأخوذة من ماهي والمراد بها ما يقع جوابا عن ذلك السؤال سواء كان موجودا في الاعيان او لا وحقيقة الشيء ما به الشيء هو هو وقد يخص بالموجودات العينية قبل ان الحصر منقوض بالكمالات الفرضية لانه لما استحتم تحقيق ماتحته من الافراد فجاز ان يستلزم محالا وهو ان لا يكون الى افراده شيئا من الاقسام الثلاثة يمكن ان يجاب عنه بوجهين الاول ان مورد القسمة هو الكلي الذي له افراد في نفس الامر ليوافق الفرض الحكمي باحوال الكمالات التي لها افراد في نفس الامر واما الكمالات الفرضية فليس له تعلق بالفرض فيكون المقسم اخص الثاني تفهم المورد منه وثبت للكلي اقسام ثلاثة فرضية لان الكلي الفرضي وان امتنع افراد به بالنظر الى الخارج لكن امكن صدقه على كثيرين بالنظر الى مجرد مفهومه وذلك الامكان يقتضي امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم يكن شيئا في نفس الامر (قال موزعنا يقال الذاتي على ما ليس بخارج آه) وعلى هذا عرفه بعض الافاضل بانه ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه وبانه ما لا يثبت للذات بعله في الاول الذاتي محمول لا يمكن ان يتصور كون الذات مفهومها خاصلا في العقل بالكنه ولا يكون هو بعد مفهومها خاصلا فيه ويدخل فيه الذات اذ يستحيل تصور ثبوتها عقلا بل خارجا ايضا قبل ثبوتها فيه والجزء المحمول اذ يمنع تصور ثبوت الذات في العقل قبل ثبوت فيه والمزاد من الذات ما يقوم به الغير سواء كان جوهر او عرضا وجه النسبة ان كان الذاتي جزءا ظاهرا وان كان ذاتا فباعتبار الثابتين من جهة الاجمال والتفصيل وكذا المحمولية فتأمل (قال الابعوارض مشخصة خارجة عنه آه) يفهم من هذا ان العوارض المشخصة بالنسبة الى الاشخاص خارجة عنه ليست داخلية في قوامه اذا العوارض المشخصة تبدل وتغير مع بقاء الشخص وحقق الفاضل المحشي في جاشيته للمختصر المنتهي خلاصته ان الشخصيات للاشخاص ذاتيات لها من حيث هي اشخاص لا من حيث ذاتياتها وما هيئاتها فانها بهذا الاعتبار متفقة غير متميزة واما التبدل والتغير فليس في كل الشخص كوسعة الفهم وتصغير العين وتسويدها وغير ذلك واما كون العرض جزءا من المبادي ولزوم تقوم الجوهر بالعرض الحال فيه فليس يمح كالسرير بالنسبة الى الهيئة

السريري اذ هو عبارة عن الحشيب والهيئة اما المحال فتقوم الجوهر بالعرض الحال فيه المتأخر عنه او تقوم به على ان يكون محمولا عليه مواطأة لان المتأخر لا يكون جزءا من المتقدم ولان العرض والجوهر لا يتحدان في الخارج وان لم يلزم هذان المحذوران فلا استحالة فيه فتأمل فانه دقيق * السيد اي عن الماهية بيان المرجع فيتناول الذاتي بهذا المعنى الماهية يعني ان لفظ الذاتي له معنيان احدهما خاص بالجنس والفصل وثانيهما عام لهما والماهية والمراد في القسم الثاني هو المعنى الخاص ليصح التقابل ولهذا تصدى الى بيان المعنى العام ويتناول اجزائها المتقسمة الى الجنس والفصل ان الجنس والفصل اجزاء الذهنية للماهية وتقسيم الجزء اليهما تقسيم الكلي للجزئيات وربما اشار الى ان اطلاق الذاتي على المعنى الاول اشهر اذ كلمة ربما للتقليل وضعا وان استعمل للكثير فاضم المقام * السيد يعني ان افراد الانسان لا يشمل اشتمال الكل على الاجزاء الاهلي الانسانية وعوارض مشخصة بوجهية يعني بيان كون الانسان نوعا كليا الذي يكون نفس ماهية ماتحته من الجزئيات اذ يتوهم في الجزئيات ان ماهيتها الانسانية والتشخص وهما ذاتيات لها فلا يكون الكلي عين ماهية افراده فين بان الافراد يشتمل الانسانية والعوارض الموجبة لمنع عن فرض الاشتراك وتلك العوارض ليست معتبرة في ماهيتها بل في كونها اشخاصا معينة فيكون ماهية افراد الانسانية فقط فيثبت كون الانسان تمام ماهية افراده فيكون نوعا (قال ثم لا يخفى اما ان يكون متعددا لاشخاص آه) لما فيه المقسم بالكلي الذي له افراد في نفس الامر لا يرد النقص بانواع كمالات فرضية على حصر النوع على القسمين وان عم المقسم فلا يرد ايضا لانه خص بيان النوع بهذين القسمين وما عداهما يعلم بالمناسبة بان يعتبر تعدد الاشخاص وعدم تعددها في الذهن قبل ان النوع لا ينحصر في القسمين لجاز ان لا يكون تحته اشخاص كمفهوم النوع فانه نوع لا كلي ولا يربد افراده بعوارض مشخصة والالكانت اشخاصا لانواعا والجواب ان افراد المفهومات من حيث هي وهي اشخاص وان كانت باعتبار الصديق انواعا ولذا ارج بعضهم الطبيعية في الشخصية هذا وفيه بحث اذ المفهوم وان تشخص بشخصات ذهنية يكون من الافراد الذهنية فلا يكون متعددا لاشخاص في الخارج فيخرج من القسمة قالوا وجه ان يحمل مثل هذا على العلم بالمناسبة (قال فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا آه) الواو

يلجع المطلق بقيد اجتماع الشركة والخصوصية في المقولية واكد بقوله معا
اشارة الى كون هذه المقولية في جواب ما هو مشروط بالاجتماع في الوجود
بخلاف مقابلته اذ شرط في احدهما الخصوصية بشرط عدم الشركة
وفي ثانيهما الشركة بشرط عدم الخصوصية ومدار الامتياز بينهما هذه
الشروط فلذا صرح في المقابل بقيد المحضة فلا يراد بالماهية الزمان اذ لا فائدة
فيها مع انها تقتضي عند عدم اتحاد الزمان ان لا يكون نوعا مع انه ليس كذلك
والشركة والخصوصية بالنسبة الى السائل يعني يسئل من فردين بالاشتراك
او يسئل من فرد فقط لا بالنسبة الى المقول حتى يقال ان المساهمة المشتركة
كيف يكون مختصة وبالعكس (قال كان طالبا لتمام ماهيتها آه) الضمير
الواحد المؤنث راجع الى الاشياء ورجوعه الى شئين وبيان حكمهما يعلم
بالمقايضة ويؤيده قوله وتام ماهية الاشياء قبل الضمير راجع الى الجماعة
المدلول عليها بقوله وان جمع كافي قوله تعالى * واذا رأوا تجارة او لهم وانقضوا
اليها * اى الى الرؤية انتهى يدفع هذا الاحتمال القول المذكور وقيل تشبيها
على ما في الرضى من انه لا يستلزم عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع ما عطف
عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة صار كالواو
في القرآن * ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما * وعلى هذا يجوز ارجاع الضمير
الواحد المؤنث ايضا الى شئين او اشياء باعتبار كثرتها في نفسها وان كانا اثنين
من حيث العطف انتهى وان ساعد العبارة لهذا التوجيه لكن ظاهر عبارة
الرضى صحة رجوع ضمير الاثنين بمجعل المعطوف والمعطوف عليه اثنين اعتبارا
ولا تعرض للجمعية المعطوف والمعطوف عليه ولا تأنيثه ولا تذكيره فالقياس
مع الفارق فتأمل (قال لان السائل بما هو آه) يعني ان كونه مقولا في جواب
ما هو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد
آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صحيح الجواب بحسب الشركة ايضا فلا يرد
ان هذا انما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المقدر الوجود كذا
قيل وفيد ان هذا البيان توطئة الى تعريف النوع وان كان بالقياس الى
الخارج لا يتم التعريف على الوجه الكلى بل اللفظ بالنظر الى ذات النوع حتى
يتم التعريف واما السؤال بما هو عن الافراد المقدره فقير متيقن ان الافراد
المقدرة بتقدير المقدر وان قدر مشتركا بفرد خارجي في الماهية فلا حاجة الى
السؤال والالم يمكن من افراد ذلك النوع المقدر له الافراد (قال واذا قد علمت

ان النوع آه) هذا بيان قول المصنف فهو اذن كلى آه حاصله اذا كان المحدود
منقسما الى قسمين اللذين لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد كان تعريفه على
طريق التزديد بتقسيم الحد ايضا يوافق الحد المحدود والالم يصح لكن عبر الش
بقوله اذ علمت لان المقام مقام المعرفة يعني اذ علمت فاعلم ان التعريف كذا
فالعلم بهذا التعريف يتفرع على العلم بالقسمين كما يتفرع اصل التعريف على
اصل التقسيم فلا يرد ان التعريف لا يتفرع على العلم بل على القسمين (قال
فهو كلى مقول على واحد آه) المحدود اذا تناول على كلا القسمين المذكورين
لا يخذ كلا القيد في التعريف اذ لو اكتفى باحدهما يخرج احد القسمين
فلا يكون جامعا ولا يمكن درج احدهما في الاخر حتى يكتفى باحد القيد
اذا احدهما مقول بحسب الشركة والخصوصية معا وثانيهما بحسب الخصوصية
المحضة ومن هذا ظهر فائدة القيود فان قيد على واحد لئلا يخرج عن الحد
النوع الغير المتعدد الاشخاص اذ لو اكتفى بقوله على كثيرين لخارج عنه
وبالعكس (قال ليدخل في الحد آه) هذا بالنظر الى تمام الحد لا بالنظر الى
الجنس فقط حتى يقال ان الدخول يقتضي الخروج مع انه ليس بخارج عن
الجنس فلا حاجة الى تأويل الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلا
في الكلى وفي الثاني ببقاء الدخول لكونه داخلا في كل مقول على واحد (قال
وقولنا كثيرين متفقين بالحقيق آه) اراد صيغة الجمع المذكر السالم اتفليب
العقلاء على غيرهم و اراد الحقيق جمعا لما لا لاكتفى بالحقيقة وخروج
الجنس بملاحظة السؤال بما هو اذا السؤال به وبما رادفه في اي لغة كانت انما
هو عن تمام ماهية المسئول عنه ويجب مطابقة الجواب للسؤال فيكون المقول
تمام الماهية المسئول عنه والجنس لا يكون تمام ماهية المتفقين بالحقيقة كافراد
الانسان و افراد الفرس ولا تمام ماهية المتفقين بالحقيقة مع الاضمام بالخلف
بالحقيقة مثلا وقيل زيد عمرو بكر والفرس ما هم لا يكون الحيوان في جوابه تمام
ماهية المتفقين بالحقيقة لان الحيوان يكون ح تمام ماهية مجمرع الفرس وزيد
وعمر و بكر لا خلافا فيهما في الحقيقة لان تمام ماهية مجمرع الفرس و زيد
يقال ان قيد الجينية معتبر في التعريف سواء ذكر او لا يعني مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة من حيث كونها متفقين فالجنس ليس مقولا من هذه الخشية كما لا يخفى
لكنه بشكل بما يقال ان الاجناس العالية بالنسبة الى حصصها انواع حقيقية
نظرا الى اتفاقها في الحقيقة واجاب عنه بعض المحققين بان كون الكثيرين

متفقة الحقيقة باعتبار كونها احاد الكلّي فاذن حاصل التعريف مقول على
كثيرين متفقين بالحقيقة بسبب كونها افرادا له مثلا الضاحك والناطق
ذو آحاد متفقة الحقيقة لكن ليس اتفاقها فيها بسبب كونها آحادا له واما
الانسان فان آحاده متفقة الحقيقة لاجل كونها احاداه ومقولا هو عليها فانه
تمام حقيقتها وهذا يتناول سائر الكليات مقبسة الى حصصها ولا اشكال عليه
اذ الكلّي اذا كان مقولا على افراد متفقة الحقيقة بسبب كونها افرادا له لكان
هو نوعا حقيقيا بالقياس اليها وان كان بالقياس الى افراد آخر جنسا او عرضا
عاما * السيد هذا القيد يخرج الجنس مطلقا كما ذكره ويخرج العرض العام
مطلقا حاصل هذا القول ان قيد متفقين بالحقيقة يخرج ما كان مقولا على
مختلفين بالحقايق فيشمل المخرج الجنس مطلقا قريبا او بعيدا او بعد
والاعراض العامة مطلقا سواء كان عرضا عاما للنوع او الجنس والفصول
البعيدة وخواص الاجناس لان كلها مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
وان قيد في جواب ماهو يخرج ما كان مقولا في جواب اي شيء هو وما لم يقل
في الجواب اصلا فيشمل المخرج الفصول مطلقا قريبا او بعيدا والخواص
مطلقا سواء كانت خواص الاجناس والانواع والاعراض العامة مطلقا لان
كلها مقول في جواب اي شيء هو فالفصول البعيدة والخواص للاجناس
والاعراض العامة كانت خارجة بكل واحد من القيد المذكورين فالظن
ان يستند اخرجها الى القيد الاول ويستند اخراج الفصول القريبة وخواص
الانواع الى القيد الثاني لئلا يلزم اخراج المخرج والش لم يجعل كذا ووجه المحشى
قدس سره بانه لما اختص اخراج الفصول القريبة وخواص الانواع بالقيد
الثاني كان استناد اخراج الفصول والخواص مطلقا اليه اولى لئلا يتشوش
ذهن المتعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ولا يحتاج الى
ملاحظة التفصيل واما اخراج الاعراض العامة وان كان ميسورا بالنسبة
الى القيدين فاستداده الى الاول اولى لئلا يلزم اخراج المخرج لكن الش استند الى
الثاني لاشترائها مع الخاصة في العرضية ولكون اخراج العرضية بقيد واحد
* السيد اما العرض العام فلا يقال له هذا تفصيل للصغرى بان عدم المقولية
في جواب ماهو قسمان قسم يقال في جواب اي شيء هو وقسم لا يقال في جواب
اي شيء هو كما لا يقال في جواب ماهو والتسم الاول العرض العام من جهة
عمومه والثاني الفصل والخاصة من جهة خصوصيتها لئلا يلبس تمام ماهية لما هو

عرض عام له والجواب للسؤال بما هو يلزم ان يكون تمام ماهية المستول عنه
والقيد بقوله لما هو عرض عام له احتراز عن كون العرض العام خاصة
بالنسبة الى افراد آخر كما لمشي فانه عرض عام بالنسبة الى الانسان وخاصة
بالنسبة الى الحيوان اذ المفهوم الواحد مقبسا الى امور متعددة يجمع فيه
الكليات الخمس كالحساس فانه فصل بالنسبة الى الحيوان وجنس بالنسبة
الى السمع والبصر ونوع بالنسبة الى حصصها كهذا الحساس وذلك الحساس
وخاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الضاحك ولا في جواب
اي شيء هو لانه ليس بميزا لما هو عرض عام والجواب للسؤال باي شيء لا بد
وان يكون ميزا وكالسابق حال القيد هنا لا يقال العرض العام بميزا لما هو
عرض عام له بالنسبة الى بعض الاغيار كما لمشي للانسان فانه يميزه عن غير
الماشى لانا نقول تميزه له باعتبار كونه خاصة بالحيوان لالكونه عرضا عاما واما
النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو هذا اشارة الى ان قيد الاخير في تعريف
النوع لا يخرج الجنس بل ذلك القيد مشترك بين النوع والجنس فيكون بين
القيدتين في التعريف عموم وخصر من وجه لا عموم مطلق على ماهو
شأن اجزاء التعريف المركب من الجنس والفصل فتأمل (قال وهنالك نظرا
ان احدا الامر ين لازم آه) هذا اعتراض على التعريف باستلزام لفظ مستدرك
او يلزم عدم جمعيته لكن هذا الاعتراض وارد على تقسيم النوع على النوع
المتعدد الاشخاص وعلى غير متعدد الاشخاص بعدم تمامية الانحصار اذ
التقسيم مبني على كون الاشخاص موجودين في الخارج مع انه اعم في التحقيق
(قال يلزم ان يكون قوله المقول على واحد آو) الزائد اذا تعين يسمى جمشا
وهو قد يكون مفسدا وقد لا يكون وههنا ليس بمفسد لكن يزيل حسن التعريف
ووجه تعينه في الزيادة اذا واكتفى بقوله على كثيرين متفقين لثم التعريف
جمعا ومنعما ولو اكتفى بقوله مقول على واحد لم يتم جمعا لان المقولية على
الواحد اما ان يكون اعم من ان يكون مقولا على الواحد مستقلا او في ضمن
الكثيرين واما ان يكون مختصا بان يكون على الواحد مستقلا فان كان الاول
يشمل التعريف على الجنس لانه يصدق عليه انه مقول على الواحد في ضمن
الكثيرين فلا يكون مانعا فتمين الثاني فليزمن ان يخرج النوع المتعدد الاشخاص
المعول على كثيرين فلا يكون التعريف جامعا فلو اكتفى بقوله مقول على واحد
لم يتم جمعا على ان مدار التمييز بين الجنس والنوع هو المقولية على اهور

مختلفة الحقايق او متفقة الحقيقة فلا وجه لما قيل في كون المقول على واحد
متعينا للزيادة نظرا لانه كما يصدق مقول على كثيرين مطاوعا على النوع الغير
المتعدد الاشخاص يصدق المقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص
فيصح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ماهو (قال وان كان
المراد بالكثيرين آه) واحتمال ان يكون المراد بها الموجودين في الذهن بعيد
لفظهور البطلان لخروج الكل المتعدد الاشخاص الموجودين في الخارج
ولا يكون للترديد وجه فلماذا لم يتعرض الشئ لهذا الشق اولاه لم يتعرض
المص ولم يساعد عبارة على هذه الارادة (قال والصواب ان يحذف آه)
يعني الحق ان يراد بالكثيرين اعم من الموجودين في الخارج اولم يكونوا ويحذف
قيد الاول بل لفظ الكل لئلا يلزم اللفظ المستدرك ويكون التعريف عاما
شاملا للمواد كلها ومطابقا لنظر المنطقيين (قال بل لفظ الكل ايضا آه)
كلمة بل للترقي في لزوم الاستدراك لكن الاستدراك الاول جعله المص فقط
والثاني جعله غيره ايضا ولهذا لم يتقرر في السؤال بل في زيل الصواب واستند
الغناء الى المقول على كثيرين مع ان اللفظ بالعكس لحصول التكرار به لان قيد
في جواب ماهو واجب في التعريف ويلزم له من متعلق فلا يتعلق بالكل ويمكن
ان يحذف عنه بان هذا من قبيل تحقيق الماهية اذ الكلي جنس للنوع ويراد
المقول لانه لا بد من كثيرين جزئيات لهذا الكلي وحمله عليها (قال وح
يكون كل نوع آه) يعني اذا عرف بهذا التعريف وارىد بالكثيرين مطلق
الموجودين يكون النوع مقولا بحسب الشراكة والخصوصية معا وفي نفس
الامر كذلك على ما حققه المنطقيون بخلاف تعريف المص لانه يلزم عليه
تخصيص النوع وانقسامه على قسمين (قال والمصنف لما اعتبر النوع في قوله آه)
هذا بيان منشأ غلط المص ودفع لما يكاد يقال ان التعريف على ما قاله المص
اخص وكذا المص فلا يلزم الاستدراك ولا عدم الجامعة فدفعه بان هذا
خروج عن نظرا هل الفن لكونه خاصا وللزوم كون الحد بالنسبة الى المحدود
نوعا والنوع من اقسام الكلي المفرد على ان المقولية في جواب ماهو بحسب
الخصوصية المحضة مقصور على الحد بالنسبة الى المحدود (قال فلان نظر
الفن آه) سواء في المبادئ والمسائل والتعريفات من المبادئ التصورية يعني
اذ كان المص في المبادئ والموضوع في المسائل يتعلق بهما نظر المنطقي
يكون عاما شاملا لجميع افراد المص وجزئيات الموضوع ولا يخصه

كما يخص قواعد اهل العربية اذا وجد المخالفة في بعض الافراد لاحكام
ثابتة للموضوع او المص فالمراد بالمواد الامور المنسوبة تحت الموضوع
والمعرف فتح الافراد الخارجية والذهنية من مواد الانواع فلا بد من شموله
لها في التعريف وفي الاحكام الثابتة له (قال فلان المقول في جواب ماهو آه)
يعني ان هذا التعريف يخالف الاصطلاح المنطقي لانهم خصوا الجواب المذكور
بالحد والتكلم في الفن على سبيل المخالفة لاهل هذا الفن خطأ يمكن ان يجاب عنه
بان كونه اصطلاحا ممل ولو سلم انه لا مانع عقلا من ان يجاب بمحد النوع اذا سئل
عن افراده بما هو كما لا مانع من ان يجاب بمحد الجنس اذا سئل عن امور مختلفة
الحقايق وكذا الجواب بالنوع فلا مقتضى لاختصاص المقول في جواب ماهو
بحسب الخصوصية المحضة بالحد بالنسبة الى المحدود فاذا لم يوجد مقتضى
فيجوز المص ان يجعل هذا المقول من اقسام النوع وان خالف الاصطلاح
اذ لا مشاحة في الاصطلاح مع ان المص يليق التفرد مع ان السؤال بما هو
انما يكون عن نفس الماهية لا عما يوجب تصوره تصورها فالجواب المطابق
ان تذكر الماهية نفسها لا ما يوجب تصوره تصورها فاذا قيل مثلا ما زيد يجاب
بالانسان لان السؤال قد تصور ما هيته فسئل عن خصوصيتها ولا يحسن
ان يذكر حده بدله فيقال حيوان ناطق اذ فيه تفصيل مستغنى عنه * السيد
وذلك لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول اضافة المفهوم الثاني بيان
يعني معنى الكلي هو المقول على كثيرين اذ تعريف الكلي المذكور متحد به
في المال لكن دلالة لفظ الكلي عليه بالاجمال ولفظ المقول بالتفصيل كاف في بيان
التعريف والمعرف والدال على التفصيل يستغنى عن الدال بالاجمال لا يقال
مفهوم الكلي هو الصالح لان يقال لان الكلي كما هو الذي يمكن فرض الشراكة
فيه ومدار التمايز بين الجزئي وبينه امكان الفرض وعدم امكانه فالمراد بالمقول
في التعريف ما يصلح المقولية بالفعل فيكون اخص من مفهوم الكلي فلا يكون
عينه فلا يعني منه اذا دلالة الاخص على الاعم او تحققت كانت بالالتزام
وهي متجورة في التعاريف فخالصه امام معارضة او منع مع السند فتأمل
لانا نقول لم يزد بالمقول على كثيرين في تعريفات الكليات يعني ليس المراد
بالمقول على كثيرين بالفعل والاخراج المفهومات الكلية التي ليست لاهل افراد
موجودة في الخارج ولا في الذهن بل الكليات التي لاهل افراد موجودة في الخارج
ولكن لم يقع مقولة بالفعل فيراد به الصالح لان يقال على الكثيرين ليعم التعريف

جاءت فيثبت المساوات فيستفتى احدهما عن الآخر بالنظر الى هذا المعنى لكن
 للمقولة فائدة اخرى وهي تعلق قوله في جواب ماهو ولبست في الكلي فلزم
 استغناء الثاني من الاول دون العكس وحاصل الجواب اما منع المقدمة او ابطال
 السند واثبات المقدمة الامة قيل عليه او حل المقول في التعريف على ما يمكن
 فرض بقولته بناء على هذه الإرادة لدخل في التعريف الكليات الفرضية بالنسبة
 الى الحقايق الموجودة كشريك الباري بل الكليات المبينة بالنسبة الى المبينة
 معطلة لانه فرضي وفرض المحال ليس بمع فالمراد بالمقول في التعريف ما يصلح
 للمقولة بحسب نفس الامر وهو اخص من الكلي على ان الكليات التي لبست
 لها افراد اصل لبست اجناسا للشيء فلا بأس بخروجها والجواب ان دخول
 الكليات بالنسبة الى الحقايق الموجودة والكليات بالنسبة الى الامور المبينة لها
 في التعريف ليس بمحذور ولا باطل بل يجوز ان يكون كل كلي جنسا باعتبار
 المقولة فرضا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو على ماهو مقضي
 التعريف على التقدير المذكور ويؤيده ما اشتهر من ان تقسيم الكلي الى الكليات
 الخمس اعتباري والامتيان بين الاقسام انما هو باعتبار قبول الحقيقة في
 مفهوماتها لاجتماعها في مادة واحدة لكن يمكن ان يجاب عن اصل النساء
 بانه ولو كان مفهوم الكلي مفهوم المقول بعينه ان المقولة حد للكلي مشتمل
 على التفصيل والكلي محدود بمجمل فهو مفرد والمقول على كثيرين مركب
 والجنس لا يكون الا مفردا فذكر الكلي لكونه جنسا وذكر المقول لتعلق قوله
 المختلفة بالحقايق في جواب ماهو السيد فان قلب ماهو سؤال عن الحقيقة
 لكل شيء كليا كان او جزئيا حقيقة هو بها هو هذا مفسر لمفهوم حقيقة
 الشيء والحقيقة الجزئية يسمى هوية وقد يستعمل بمعنى الوجود الخارجي
 والحقيقة الكلية يسمى ماهية فمضى السؤال ان الجواب للسؤال بما هو الحقيقة
 الموجودات الخارجية لكون السؤال به عن الحقيقة ولا حقيقة الوجودات
 وحاصل الجواب ان السؤال بما هو يكون عن الماهية المطلقة الشاملة
 للوجود وغيره فلا يوجب تخصيص النوع بالخارجي وكيف يجوز تخصيص
 بالنوع الخارجي مع وجوب انحصار الكلي يعني مع منافاته لعموم نظر الفن
 يقتضي عدم انحصار الكلي الى الخمسة مع وجوبه لخروج الكلي الممكن الوجود
 افراد مع عدم العلم بوجودها كالاعتناء عن كليات خمس مبنية لعدم اندراجها
 في النوع ولا احتمال في اندراجها في غيره ولا جواز في تخصيص الكلي المقسم

الى هذه الاقسام بالكلي الموجود في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لانهم اعتبروا
 في الكلي مجرد تصور مفهومه مع قطع النظر عن الخارج فعملوه شاملا
 للكليات الممكنة والممتعة بسبب الخارج مع عموم بيانهم وشمول توضيحاتهم
 الى الكلي المطابق كما ينبغي على من تتبع كتبهم فلا يرد ما قيل ان الكليات الفرضية
 ترد نقضا على الحصر لان الحمل على الجزئي معتبر في جميع الاقسام ولا حل فيها
 ولا امكان حل لان عدم الحمل وعدم امكانه نشأ من الخارج وهو صدق نقيضها
 على الجزئيات كلها واما مع قطع النظر عنه فيحمل الكليات الفرضية على جميع
 جزئياتها بالنظر الى مجرد مفهومها نعم المقصود الاصل النقيض بالاصلي
 اخترا عن المق بالبع وهو المفهومات الاعتبارية هذان بيان منشأ التخصيص
 بالموجودات الخارجية ودفعه حاصله ان المق الاصل بالنسبة الى تكميل
 النفوس الناطقة بالنظر الى ذاته ونفس الامر هو معرفة احوال الموجودات
 الخارجية اذ الكمال المتدب به يحصل بهذه المعرفة فقط وهذا يقتضي التخصيص
 لكن الواقع المثبت في كتب المنطق قواعد شاملة بجميع المفهومات موجودة
 او معدومة ممكنة او ممتعة على ان المق الاصل من الفن عموم استعمال الفن
 يعني القواعد في معرفة احوال الموجودات وفي معرفة المفهومات الاعتبارية
 وبيان احوالها لان معرفة احوال الموجودات الحقيقية موقوفة على معرفة
 المفهومات الاعتبارية وحوالها فلهذا كان مقصودا اصليا من الفن وقبل
 اولا الاعتبارات لبطلت الحكمة فقد علم ان المق الاصل في نفسه وبالنظر الى
 الكاسب غير المق الاصل من الفن الاول مختص بمعرفة احوال الموجودات
 الخارجية والثاني شامل بمعرفة المفهومات الاعتبارية فيلزم
 ان يكون الكلي المبين والمقسم في هذا الفن عاما شاملا للوجود والمعدوم ممكنا
 او ممتعا (قال الكلي الذي هو جزء الماهية آه) المراد من الجزء المفرد المحمول
 عليها لان الكلام في الاجزاء الذهنية كما عرفت والمراد من الجنس والفصل
 المطلقان لتناولهما للمقرب والبعيد فلا يرد النقص في الحصر بان الشخص
 جزء الماهية مع انه ليس جنسا ولا فصلا اذ الشخص ليس من الاجزاء الذهنية
 ويمكن تخصيص الماهية بان المراد بها ماهو المقول في جواب ماهو فيكون
 جزءها كليات البنية وان كان الماهية بمعنى ما به الشيء هو شاملة للاجزاء الذهنية
 والخارجية لكن ليس بمراد ههنا قيل الماهية بمعنى الاول عند اصطلاح
 المطلقين وبمعنى الثاني عند الحكمين وبين المعنيين عموم من وجه فأنامل (قول

بين الماهية وبين نوع آخره) المراد من النوع الاخر المطابق سواء كان حقيقيا
او اضافيا فلا يرد انه ان ارى يدانهم مع الاخر النوع الحقيقي يلزم ان لا يكون الجسم
من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنسا وان ارى يدان النوع الاضافي
فلم يعرف بعد وما عرف هو النوع الحقيقي فلا يفهم الا هو ويمكن ان يجاب عنه
بانه مقيد بالحقيقي فالجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد يكون
جنسا لانه يصدق عليه بانه مشترك بين الماهية وبين نوع حقيقي وهو انواع
الحقيقي للجماد كالخمر والشجر ونحوهما وان لم يكن النوع الحقيقي هو الجماد
ولا يرد ايضا انه يخرج منه جنس يكون تمام المشترك بين الماهية والنوعين
لا بين الماهية ونوع آخر بان يكون جزء مشترك بين الماهية وكل نوع من النوعين
لكن يكون بعض تمام المشترك ويكون تمام المشترك بين الماهية ومجموع النوعين
فتأمل * السيد هذا القدر اعني كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين
نوع آخر يعني ان التعريف المستفاد من هذا التقسيم في صورة الانفصال
الحقيقي تعريف لمطلق الجنس الشامل للقريب والبعيد والمراد من النوع
الاخر ماهية النوع المأخوذ لا بشرط شيء المتناول للواحد وما فوقه واعلم
من ان يكون ذلك الجزء تمام المشترك بين ذلك النوع وبين نوع آخر او لا يكون
تمامه بينه وبين نوع آخر بل بعضه فتح يكون الجزء المشترك جنسا قريبا
وبعيدا فصاعدا لانه ان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع واحد وبين
ما فوقه بان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين كل واحد من الانواع
وبين مجموع النوعين او الانواع يكون جنسا قريبا كالحيوان بالنسبة الى
الانسان والفرس او بالفرس والبغل والبقر فانه تمام الجزء المشترك بالنسبة
الى الانسان والفرس وبالنسبة الى كل واحد من الفرس والبقر والبغل
والى مجموعها وان كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع واحد من النوعين
او الانواع دون المجموع يكون جنسا بعيدا كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان
والجماد فانه بالنسبة الى الانسان والجماد تمام المشترك واما بالنسبة الى الانسان
والجماد والنباتات ليس تمام المشترك بل جزءه فاذا قيس على كل واحد منهما
مفردا يكون تمام الجزء المشترك واذا قيس على مجموعهما لا يكون تمامه بل
بعضه فقد علم ان المقيد في مطلق الجنس كون الجزء تمام مشترك بين الماهية
وبين نوع ما هو كون تقبضه ان لا يكون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما
فهذا التقبض هو الفصل فانه اذا كان الجزء مشتركا بين الماهية اعترف في الدليل

كون الجزء مشتركا وكون الجزء تمام مشترك مع ان مدار الجنس هو التامة
اشارة الى ان في نفيه معتبر هذان القيدان وان التمام صفة تقوم بالموصوف
وهو الجزء المشترك اذ الفصل نقيضه وهو بان لا يكون مشتركا كما في فصول القرية
وبان يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك كالفصول البعيدة (قال والمراد بتمام
الجزء المشترك آه) دفع لما يؤولهم ان يوردان التمام والنقصان متضايفان لا يوجد
احدهما بدون الاخر فيقتضي ان يوجد في الجزء المشترك الناقص ويكون
الجنس تمام ذلك الجزء المشترك فعلى هذا يلايم التفسير بان المراد منه مجموع
الاشترك المشتركة فتح لا يصح تعريف الجنس ولا تعريف الفصل لا تقاضيهما
بالاجناس البسيطة وحاصل الدفع ان المراد بتمام المشترك لازم معناه وهو
الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما فيتم التعريف بان فقد علم ان تحريرا الش
اسد والليق من جهة المعنى وتحرير القائل الليق من جهة اللفظ (قال لا يكون
وراءه جزء مشترك وراءه بمعنى الخلف كما عند الشيخ الرضي من الظروف
المقطوعة بمعناه فتح يكون المعنى لا يكون بين ذلك الجزء المشترك وبين الماهية
والنوع الاخر جزء مشترك آخر وهو وجهين احدهما ان يتبادر من الجنس
العالى في اي مرتبة اذا قيس الى ماهية ونوع آخر ان لم يوجد جزء مشترك
غير هذا يكون ذلك الجزء تمام المشترك الى ان ينتهي الى جنس قريب فتح
لا يكون وراءه ذلك الجزء اي بعده جزء مشترك وذلك الوجه في الاجناس
المرتبكة وثانيهما ان يوجد جنس واحد لا غير فاذا قيس الى ماهية ونوع آخر
لا يكون بعده جزء مشترك بينهما وذلك الوجه في الاجناس البسيطة واما
التفسير الاول بكونه ما لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما ثم بكونه ما لا يكون جزءه
مشترك خارجا عنه لا بالتفسير الثاني فقط لان مدلول تمام الجزء المشترك التزاما
هو الاول والثاني لازم للتفسير الاول كما يظهر من كلام الفاضل المحشي فلا وجه
لجعل الورا بمعنى الغير ويعترض عليه ويتكلف في الجواب كما فعله بعض
الفضلاء فتأمل * السيد هذا تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه
جزء مشترك بينهما هذا دفع توهم كونه تفسير لقوله جزء مشترك بينهما بناء على
قربه ومجانسته في التكرير لانه لو كان تفسيره لكان تعريف تمام الجزء المشترك
مقيدا بان لا يكون وراءه جزء مشترك الذي لا يكون جزء مشترك خارجا عنه
واما الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك الذي يكون جزء مشترك
خارجا عنه فلا يكون من تمام الجزء المشترك وليس كذلك فحين كونه تفسير

التعريف تمام الجزء المشترك ويدل عليه قوله بل كل جزء مشترك آه وتمثيل
 واعادة لفظ جزء مشترك (قال وهو منقوض بالاجناس البسيطة آه) يعني
 تعريف الجنس لا يتعكس لخروج الجنس البسيط وكذا الاجناس العالبة لعدم
 تركيبها من الجنس والفصل والا لزم ان لا يكون جنسا عاليا ولا يطرده تعريف
 الفصل لدخول ما يخرج من الجنس فيه لصدق قوله ما لا يكون كذلك
 على تلك الاجناس لكونها غير تمام الجزء المشترك بناء على هذا المعنى (قال
 فعبارة ثالثة آه) هذا يقتضي صحة هذه العبارة من غير سداد مع ان بيانه يقتضي
 عدم صحته كما عرفت من عدم الاطراد والانعكاس وتوجيهه ان اعتبار
 المجموع والعدد في الجزء المشترك بناء على الاكثر والاغلب كما قيل في تعريف
 العلة الثامنة هي جميع ما يتوقف عليه الشيء مع انها متاولة للعلة التاسعة
 البسيطة * السيد يعني قوله ور بما يقال آه يعني ان المشار اليه بهذا هو قوله
 ر بما يقال لان هذا الكلام وقع في البين يدل على ان المشار اليه مستدرك لا طائل
 تحته بالنسبة الى المتى بل ذكر لمناسبة وما لا طائل تحته هو هذا القول دون
 تفسير تمام المشترك لان الدليل المسوق للانحصار على صورة التقسيم لا بد
 فيه من معلومة القيود حتى يتم الاستدلال ويتم التعريف المستفاد ضمنا
 فتفسير الش مسوق لتوضيح القيود فلا بد منه قطعنا فلا يكون مما لا طائل
 تحته فملى هذا يكون المراد من البين في قوله وقع في البين بين مقدمتي القياس
 وهما المنفصلة والمتصلة واما ارجاع اسم الاشارة الى التفسيرين فليس بشيء
 اذ لا يقال على ما يتوقف عليه مقدمات الدليل واطراف القضايا المطمعة
 في البين بل على ما لا يكون مما يجب ان يتعرض عليه ويذكر لادنى مناسبة (قال
 فلفظ الكل مستدرك آه) قد عرفت وجه الاستدراك وما فيه تفصيلا ووجه
 كون ما هو جنس الجنس باعتبار ذاته لا باعتبار وصف الجنس لانه بهذا
 الاعتبار يكون فردا من الجنس المطابق فيكون التعريف بالاحص وكذا لفظ
 الكل له مفهوم ووصف باعتبار مفهومه اعم وباعتبار وصف الكمية يكون
 فردا من افراد الكل فيكون الشيء الواحد اخص من نفسه فلا يجوز فيه لكون
 عمومه باعتبار ذاته وخصوصه باعتبار وصفه وهذا اكثر من ان يحصى مثالا
 المعرفة فرد من المعرفة والنكرة فرد من النكرة وغيرهما فأمل (قال ويخرج
 بالكثيرين الجزئي آه) هذا على تقدير كون الكل مستدركا اي كعدمه من جميع
 الوجوه حتى لا ينافي دخول الجزئي في لفظ المقول حتى يخرج بالكثيرين * السيد

كون الجزئي الحقيقي مقولا على واحد انما هو بحسب اللفظ آه حاصل كلامه ان
 الجزئي الحقيقي لا يقال ولا يحمل على شيء حقيقة اصلا لانه اما ان يحمل على نفسه
 واما ان يحمل على غيره لاسبيل الى الاول اذ لابد في الحمل الذي هو النسبة من
 امرين متغايرين ولا سبيل الى الثاني على سبيل الايجاب لان الجزئي الحقيقي يصح
 سلبه عن جميع الاضمار قطعا فيمتنع حمله ايجابا على شيء من الاضمار واما مثل
 هذا زيد وذلك زيد فأول بالمفهوم الكلي كما بينه فلا يكون الجزئي الحقيقي
 محمولا حقيقة قبل عليه معارضة ان الكلي محمول على الجزئي الحقيقي ايجابا
 بديهيا واتفاقا كقولنا زيد انسان وهو يدل على كون الجزئي الحقيقي محمولا
 على الكلي ايجابا ضرورة ان الحمل هو الاتحاد وهو من الطرفين ونقض بيانه
 لو تم لدل على اطلاق حمل الكلي على الجزئي الحقيقي بل على الكلي ايضا ايجابا كما
 لا يخفى ومنعنا انه ان اراد بالنفس النفس من جميع الوجوه فاختار ان الجزئي الحقيقي
 يحمل على غيره بحسب المفهوم والاعتبار ونعم امتناعه لجواز اتحاد المفهومين
 المتغايرين في نظر العقل بحسب الخارج وان اراد النفس بوجه ما فاختار انه
 يحمل على نفسه ولا استحالة فيه اذ يمكن في النسبة التغاير الاعتباري واجاب
 عنه بعض الافاضل بان مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجودا
 واحدا قائم بهما لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين بل معناه ان الوجود
 لاحدهما بالاصالة والاخر بالتبع بان يكون مترعا عنه ولا شك ان الجزئي
 هو الموجود بالاصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية مترعة عنه
 على ما هو نتيجة المتأخرين فالحكم بانحصار الامور الكلية مع الجزئي صحيح
 دون العكس فان وقع محمولا كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس
 او على التأويل فاندفع ما قبل انتهى فيه بحث لان معنى اتحاد الحمل في الوجود
 ان لا يكون الموضوع والمحمول اثنين في الخارج بل يكون ذاتهما شيئا واحدا
 في الخارج بلا تفاوت في الوجود بالاصالة والتبعية وان كان جزء من المحمول
 عرضيا قائما بالموضوع بل نقول الحق في الجواب ان مراده قدس سره ان
 الجزئي الحقيقي عبارة عن ذات معينة وهذية مستخصصة ويراد باللفظ الدال
 عليه هذه علة الاطلاق في صورة حمل الجزئي الحقيقي اما ان يراد بالمفهوم
 من اللفظ الدال عليه فيكون كليا لا يكون الحمل في الجزئي الحقيقي حقيقة واما
 ان يراد به الهذية المستخصة فتح لابد ان يراد من الموضوع الذات وتلك الذات
 اما عين الجزئي الحقيقي او غيره ان كان الاول يلزم حمل الشيء على نفسه وان كان

غيره يلزم حله على غيره مع صحة سلبه عنه وكلاهما فاسد واما الامثلة المصنوعة
محمولة على التأويل فتأمل حق التأمل (قال وبقوانا مختلفين بالحقايق آه)
اي يخرج النوع المطلق لان مقولية النوع على كثيرين لا يتفقهم في الحقيقة
لا اختلافهم فيخرج الكليات الخمس بالقياس الى حصصها ايضا فاقبل
الجنس والعرض نوبان بالقياس الى حصصها ولا يخرجان بقوله مختلفين
بالحقيقة توهم كذا قيل فافهم * السيد يخرج به ايضا فصول الانواع حاصل
هذا القول دفع توهم ان اسناد الخروج الى القيود ليس ما ينبغي لان فصول
الانواع وخواصها مساواتها للنوع يخرج بما يخرج به النوع وفصول البعده
وخواص الاجناس والاعراض العامة يخرج بقوله في جواب ما هو ولم يفعل
كذا وحاصل الدفع ان بعض الفصول والخواص وان خرج بما يخرج به النوع
لكن اسناد خروجها على الاطلاق الى قيد واحد اولى من اسنادها الى قيود
متعددة (قال القوم رتبوا الكليات آه) اي عينوا الالفاظ كليات مرتبا بحسب
العموم والخصوص على طبق كليات مرتبة في نفس الامر ليسهل التمثيل
والتوضيح على المبتدى المتعلم في كل واحد من الكليات النفس الامرية ومعلوم ان
الامثلة المرتبة الموضوعة على سبيل التقريب لاعلى وجه التحقيق اذ فصول
الاشياء الموجودة وانواعها واجناسها غير معلوم عند التحقيق فيكون ترتيب
القوم الكليات وضع الالفاظ بازائها مدعياء مطابقة لها في نفس الامر فلا يردان
الترتيب بين الكليات ليست بوضع القوم بل حاصل بطباع تلك الامور فلا يصح
قولك القوم رتبوا الكليات فعلى هذا معنى قوله فوضعوا الانسان ثم الحيوان
عينوا ان الانسان كلى ونوع الافراد الموجودة وفوقه كلى آخر جنس لها
وهو الحيوان وفوقه كلى آخر جنس بعيدا عنها وهو الجسم التام ثم فتم فيكون
ترتيب القوم بالادعاء على ترتيب الكليات في نفس الامر فلا محذور فيه (قال
فقد ظهر انه يجوز ان يكون الخ) لما توقف كون الماهية الواحدة لها اجناس
مختلفة في القرب والبعد على تعدد الاجناس وترتيب حكم بالجواز لا بالوجوب
اذ لا يجب ان يكون لكل ماهية ان يكون كذلك كما لا يخفى * السيد لا يخفى
عليك ان القواعد الكلية لا يوضح عند المبتدى آه يعني ان المق الاصل في كتب
الفنون القواعد والمسائل الكلية والامثلة الجزئية ليست بمطلوبة الا لتوضيح
ذلك المق فليدلك كتب جميع الفنون مشحونة بالامثلة الجزئية للتوضيح
وقد يكون بعضها في بعض الفن للتوضيح والاستشهاد فعلى هذا ينبغي ان يذكر

في فن المنطق الامثلة الجزئية لكن عبارة الشارح ينبغي عن شئتين الامثلة وكونها
مرتبة فوجه الفاضل المحشى بان في مباحث هذا الفن مباحث الكليات
وترتيب اقسامها وهي الكليات الخمس فاحتاج الى توضيح الكليات وتوضيح
ترتيبها فاورد اصحابه امثلة من الكليات المخصوصة لمباحث الكليات ومن
الكليات المخصوصة المرتبة لترتيب الانواع والاجناس فعلى هذا يكون معنى
قول الشارح ورتبوا الكليات اوردوا التمثيل كليات مرتبة فلا يلزم ترتيب الكليات
بحمل القوم فيندفع السؤال المذكور فتأمل (قال اذا انتقش هذا آه) اي
اذا عرفت المذكور من ترتيب الكليات بالادعاء المطابقة في نفس الامر ومن تعدد
تمام المشترك فاعرف ما نقول في ترتيب الاجناس بالقرب والبعد وتعدادها
وخلاصة بيانه ترتيبها بازدياد العمومية ونقصانها وتعدادها بعدد الاجوبة
بحيث يكون عدد الاجوبة عدد الاجناس وعدد ابعادها ناقص بواحد من
عدد الاجوبة ويمكن ان يعرف ترتيبها وتعدادها بازدياد العمومية مثلا الاغم فوق
الماهية بحيث لا واسطة بين الاغم وبين الماهية من الاغم الاخر وهو القريب
والاغم فوق ذلك الاغم بلا واسطة ايضا جنس بعيد بالنسبة الى الماهية
وقريب بالنسبة الى ذلك الاغم ثم فتم الى ان ينتهي الى الاجناس العالية فيترتب
الاجناس من الماهية على سبيل التصاعد في العموم الى الجنس العالي فابلى
الماهية وهو القريب وقبلة الاجناس البعيدة وعددها عدد الوسائط فازاد
وسائطه زاد بعديته مثلا في الانسان بالمقايضة الى الجوهر الوسائط ثلثة
والاجناس البعيدة ثلثة فتأمل (قال وعن جميع مشاركاتهما فيه آه) اي عن كل
واحد مما يشاركها فيه اذ لفظ الجميع قد يعني كل الافرادى بلا ملاحظة
الاجتماع بقرينة المقام ومن المشاركات جميع ما يشاركها فيه من حيث المجموع
فيكون الجنس القريب عبارة عن الجواب الذي يكون جوابا عن الماهية وعن
كل واحد من مشاركاتهما فيه عين الجواب عنها وعن بعض مشاركاتهما
في ذلك الجنس وهذا هو المطابق للتحقيق في سائر المواضع ويساعده عبارة
المتن والشرح وينبغي عنه عبارة المحشى قدس سره وتكلف بعض الافاضل
وقصد التدقيق كما قصد في الالفاظ العربية المصنوعة للترجمة بلاعتها فقال
هذا الشرح مبنى على حل قول المصنوع كل ما يشاركها فيه على انكلى المجموع
بحمل كلمة ما على معنى الموصول الذي هو اظهره عنده وكل المضاف الى المعرفة
مجموع فينتج عليه ان كل جنس بعيد يندرج تحت قوائمه هو جنس يكون

الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتنا فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركاتنا فيه ودفعه بان اضافة البعض الى ما يشاركها للاستغراق فكانه قال الجنس القريب ما يكون الجواب عن ماهية وعن كل بعض مما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركاتنا فيه ولا يصدق على جنس بعيد انتهى انا اقول ان كلمة ما موصوفة لتعين التحقيق بها ولا حاجة الى حمله الى الموصول واوحل عليه لا يجب ان يكون الكل المضاف الى المعرفة لاحاطة الاجزاء بل هو اكثرى كما لا يخفى على المتبحر * السيد قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها حاصلة بيان كلام الشرح بحيث ان الجنس منحصر الى القريب والبعيد ودليله مردد بين النفي والاثبات هكذا ان تمام الجزء المشترك اما بالنسبة الى كل ما يشارك الماهية وبين غيرها ولا فالاول يلزم ان يكون جوابا عن الماهية وعن كل مشاركاتنا فيه لكونه تمام المشترك للكل فيكون الجنس القريب شيئا يصلح ان يكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركاتنا فيه وجوابا عنها وعن جميع مشاركاتنا فيه كالحيوان فانه جواب عن الانسان والفرس وكذلك جواب عن الانسان والفرس والبغل وغيرها من جميع افراد الحيوان وغير قدس سره تارة بالكل وتارة بالجميع اشارة الى اتحاد معناه هنا والثاني ما لا يكون تمام المشترك الا بالنسبة الى بعض ما يشاركها فيه فيلزم ان يكون جوابا عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فقط لكونه غير تمام مشترك بالنسبة الى الكل فهو جنس بعيد فيدخل فيه كل جنس بعيد ويعلم عدده ومرتبته بالاجوبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان والحيوان دون عن الانسان والفرس لانهما وان كانا مشتركين في الجسم النامي لكن تمام المشترك بينهما هو الحيوان والجواب هو والضابط في معرفة مراتب البعد ان يعتبر معنى الاصل والدليل في معرفة المرتبة للبعد اعتبار عدد الاجوبة اذ البعد عليه تعدد الاجوبة كلما تعدد البعد تعدد الاجوبة ومن العلم بالمعلول يلزم العلم بالعلل وبالعكس لكن ايها كان معلوما علم منه المجهول وهنا عدد الاجوبة معلوم فيعلم منه مرتبة البعد * واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة الغرض من هذا تحقيق تعريفي الجنس القريب والبعيد فانه يتوهم ان الجنس ان كان قريبا بالنسبة الى ماهية يكون قريبا بالنسبة الى كل ما تحتها من الماهية وان كان جنسا بعيدا بالنسبة اليها يكون بعيدا بالنسبة الى كل ما تحتها من الماهية اذ الجسم النامي قريب بالنسبة

الى الحيوان وبعيد بالنسبة الى الانسان مع انه ليس قريبا بالنسبة الى كل ما تحتها ولا بعيدا بالنسبة اليه وحاصل تحقيقه ان الجنس الواحد بالنسبة الى ما تحتها قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون ابعد كالجسم قريب بالنسبة الى الجسم النامي بعيد بالنسبة الى الحيوان ابعد بالنسبة الى الانسان اذ يصدق تعريف الجنس القريب على الجسم بالنسبة الى الجسم النامي وتعريف الجنس البعيد عليه بالنسبة الى الحيوان اذ الجسم تمام الجزء المشترك بين الجسم النامي وبين جميع مشاركاتنا فيه ولا يكون تمام الجزء المشترك بالنسبة الى الحيوان وبعض ما يشاركه فيه بل يكون بالنسبة اليه وبعض ما يشاركه فيه فتأمل * واعلم ان ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز هذا دفع توهم وجوب ترتيب الاجناس لتقسيم المص الجنس المطلق الى القريب والبعيد ومن بيان الشرح ترتيب الاجناس ومن كون القريب والبعيد من المتضايقين اللذين يستلزم وجود احدهما وجود الآخر وحاصل دفعه انه ليس بلازم اذ قد يوجد جنس لا يكون فوقه جنس ولا تحتها جنس هذا مبني على تحقيق القوم في قولهم الاجناس قد مرتب فلا بد ان تنتهي متصاعدة الى الاعلى املا يلزم تركيب الماهية من اجزاء لا تنتهي ومتازلة الى الاسفل والا لم يتحقق الانواع والاشخاص فلا يتحقق الاجناس وقد يكون هناك ما يتوسط بينهما واما المفرد فليس من المراتب الواقعة في الترتيب ومن عدة منها لاحظ حصوله بمقايضة الاجناس والى الترتيب وجودا وعدما (قال هذا بيان للشق الثاني آه) هذا التصريح لطول الفصل وبيان القدر المشترك بين الشقين ليظهر الاستدلال (قال يكون فصلا آه) اهم من القريب والبعيد ووجه لزوم هذا الاعم ان هذا الشق تقيض الشق الاول وهو ان كان تمام المشترك وهذا النقيض عام شامل لنفي تمامية المشترك وابقاء المشترك ونفي التامة والمشارك معا فيلزم ما بيند الش بالضرورة لكن لزوم كون بعض تمام المشترك مساويا له نظري مع ان المساواة لازم هنا لان ذلك البعض ما لم يكن مساويا لم يميز عن الاغيار في الجملة ولم يكن فصلا فاحتاج الى الاستدلال وخلاصة الاستدلال ان ذلك البعض اما ما بين تمام المشترك او اخص منه او اعم منه او مساويا له لاسبيل الى الاول للزوم كون المبين للشئ محمولا عليه ولا سبيل الى الثاني للزوم وجود الكل بدون الجزء ولا سبيل الى الثالث للزوم الشئ او وجود امور غير متناهية واللوازم كلها متممة فثبت كونه مساويا له (قال اما لزوم احدا لآخرين آه) ان هذا توطئة

ليان مساواة البعض تمام المشترك والامحتمح الى اثبات لزوم احد الامرين
لبدايته كما يشعر عبارة المص وكذا يشعر عبارة التردد بين كون البعض
اعم من تمام المشترك وبين مساواته لعدم كونه مباينا واخص في اجزاء الماهية
في التحقيق كما لا يخفى والش رجه ردد بين الامور الاربعة استبقاء الحق المقام
وقطعا لمرق الاحتمال (قال او يكون مشتركاً ولا يكون تمام المشترك آه) اعلم
ان ذلك البعض بالنسبة الى الانواع المباينة اما ان يكون مبايناً لنوع او ذاتياً
لنوع آخر او جزء غير محمول لنوع آخر او عارضا لنوع آخر فكيف يكون
ذلك البعض فصلا ميمراً للماهية عن هذه الانواع لان المميز للشيء ما يكون ثابتاً
للشيء ومسئولاً عن غيره فاما في الصورة الاولى فقط واما في الصورة الثانية فاما
ان يكون كالذاتي المشترك بينهما فهو جنس لكونها اصل الحال ان يقال في جواب
ما هو عليهما بحسب الشراكة المحضة واما ان لا يكون كالذاتي المشترك
فيكون بعضاً من تمام المشترك فلا يخفى اما ان لا يكون ذاتياً لنوع مباين كالمال
المشترك فهو فصل جنس او ذاتياً فيكون ذاتياً للماهية وذلك النوع وهو
مباين لهما ايضاً ضرورة ان مباينة الشيء للجزء تستلزم مباينة للكل ولا جاز
ان يكون تمام الذاتي المشترك بينهما لانه خلاف المقدر بل بعضه ويعود
الترديد فيه حتى يتسلسل فلا بد من الانتهاء الى ما لا يكون ذاتياً لنوع مباين
وهو فصل جنس فيكون فصلاً للماهية بعيداً واما في الصورة الثالثة اما
ان يكون جزءاً لجميع الماهيات المباينة فيكون جزءاً لجميع الماهيات وهو محال
بعضها واما جزءاً لبعضها دون بعض وهو غير الماهية في ذاتها عن ذلك البعض
ولان معنى الفصل الا الذاتي المميز في الجملة واما في الصورة الرابعة ان الجزء
اعتبار بين احدى الجزئية فقط وثانيهما الجزئية من حيث انها ذاتية فباعتبار
الاول لا يكون ميمراً لانه مشترك وباعتبار الثاني يكون ميمراً فان قيل لو اعتبر
الخارج مع الذاتية لا يمكن ان يكون فصلاً والازم دخول الخارج فنقول لزم
وانما يلزم ان لو كان اعتبار الذاتية من حيث الجزئية اما ان كان من حيث العروض
فلاقتأمل (قال او اخص منه آه) وهو اعم من ان يكون مطلقاً او من وجه
لاشترائيهما في لزوم الفساد فلا واسطة بين الاقسام الاربعة كما ظن وذلك
الترديد في النسب باعتبار الوجود لا باعتبار المفهوم لان الكلام في الاجزاء
المحمولة والنسب المعتبرة في الموضوع والمحمول باعتبار الوجود سواء كان
موجوداً خارجياً او ذهنياً ولان الفصل المساوي قد يكون اعم مفهوماً كالناطق

للانسان فانه مساو له وفصل له مع انه اعم من الانسان بحسب المفهوم لان
مفهومه ذات ثبت له النطق وهو اعم وان كان مساوياً له في الوجود ولذا قيل
مثل كل انسان ناطق وكل ناطق مناحك من قبيل الاستدلال من الكلي الى
الجزئي لامن المساوي الى المساوي الاخر * واعلم ان هذه النسب لكونها معلومة
متقرة في نفس الامر وعند المتعلم مما سبق في التعاريف ولكثرة استعمالها
في الابحاث فلا حاجة الى بيانها اولا على الاستقلال ثم بين الانحصار هنا
باعتبار هذه النسب فلا وجه لما قيل ان الانسب تأخير انحصار الكلي في الخمسة
عن بحث النسب الذي سيأتي في الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي
(قال ومن المحال ان يكون المحمول على الشيء مبايناً له آه) هذا يدل على ان
المراد من المباين هو المباين بالتباين الكلي وهو صدق احد المفهومين بدون
الاخر بالجملة ومرجعه الى صدق السالبيين الكليتين من الطرفين وهذا
المباين يستحيل ان يكون محمولا الى المباين الاخر واما المباين بالتباين الجزئي
وهو صدق احد المفهومين بدون الاخر في الجملة فلا يستحيل ان يكون محمولا
للمباين الاخر بهذا التباين لان هذا يتحقق في ضمن الاعم والاخص من وجه
وفي ضمن المتباينين بالتباين الكلي على انه لو كان المراد هذا لزم الاستدراك
في التردد فتأمل * السيداي لا اخص مطلقاً ومن وجهه يعني ان لفظ الاخص
في التردد مطلق شامل للاخص المطلق ومن وجهه فيتم الانحصار والالجاز
وجود تمام المشترك الذي هو الكل بدون جزئه فرع على التقيض جواز الوجود
دون الوجود بالفعل لان الامكان والجواز اعم من الفعل فيستلزم في الاعم وفي
الاخص ويكتفي في اثبات المط على انه يمكن المناقشة في لزوم الوجود بالفعل
لجواز ان يكون اعم منحصراً نوعه لبعض افراده فلا يلزم وجود الاعم بدون
الاخص بالفعل وان جاز وجوده بدونه فيجوز جواز وجود الكل بدون الجزء
وهو بطل سواء كان في الخارج او في الذهن لان وجود الكل عين وجود الجزء
لا ان وجود الكل غير وجود الجزء فيلزم على تقدير وجود الكل بدون الجزء
سلب وجود الشيء عن نفسه وما نحن فيه ان اعتبر وجود الكل والجزء باعتبار
هويتهما ونفسهما يكون في الذهن لانهما من الاجزاء للماهية وان اعتبر
باعتبار ما صدق عليهما يكون في الخارج فان نقل عن الشيخ الرئيس في الشفاء
انه يجوز ان يحطر بالسال النوع ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيلزم جواز
تحقق الكل بدون الجزء في الذهن اذ النوع كل والجنس جزء قلت ان

الوجود في الذهن لا يستلزم الالتفات بخاز ان يوجد الجنس الذي هو من مقومات النوع فلا يلتفت اليه الذهن فلا يلزم تحقق الكل بدون الجزء في الذهن بحسب نفس الامر واذا لم يكن اخص من وجه لم يكن اعم من وجه لان الاعم من وجه من شئ لا بد ان يكون اخص من وجه منه لثبوت التلازم بين الاعم من وجه والاخص من وجه ومن تحقق احدهما لم يتحقق الاخر فلهذا كان للاخص من وجه جهتان جهة الخصوص وجهة العموم فان لوحظت جهة الخصوص يندرج فيما لزم من الاخص مطلقا وان لوحظت جهة العموم يندرج فيما لزم على الاعم مطلقا فيبطل جميع النسب سوى المساواة والحاصل ان الاخص من وجه له معنى يكفي ادخال الاخص من وجه في شق واحد في اثبات المطا واما ادخاله في الشقين اعني الاخص والاعم وان لم يلزم محذور فهو غير محتاج اليه (قال ولا اعم لان بعض تمام آه) حاصله لا جاز ان يكون اعم اذا وجزاز كون ذلك البعض اعم اما ان يلزم كونه تمام المشترك او يتسلسل او ينتهي الى امر مساو لتام المشترك فالاول خلاف المفروض والثاني مح نفسه والثالث ايضا خلاف المفروض وما لزم من جوازه مح فهو مح قيل في قوله لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع آخر آه فيه بحث لانه ان اريد بوجوده في انواع آخر كونه جزءا لمحمولا لنوع آخر فم لا عدم توقف كونه اعم من تمام المشترك عليه لانه يكفيه صدقه على نوع آخر ولو كان فرضيا وان اريد صدقه على نوع آخر فسلم لكن لا يوجب كونه بعضا من تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع الاخر حتى يلزم تمام مشترك ثان فضلا عن تمام مشتركات غير متناهية انتهى اقول ان الكلام في الذات المميز في جوهر الشئ وذاته والتميز في الجملة عن الشئ في جوهره كاف في الفصل فمع ذلك البعض بالنسبة الى نوع آخر الذي يار تمام المشترك ان كان ذاتيا له فيلزم ما سبأني من تمام المشتركات الغير المتناهية او الانتهاء الى امر مساو وان لم يكن ذاتيا بل عرضيا له لكان مميزا للماهية في ذاته وجوهرها عن ذلك النوع ولانه في الفصل الا ذاتي المميز في الجملة فتأمل * السيد قيل عليه تحقيق معنى العموم حاصله منع الملازمة في قوله لو كان اعم لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقا لمعنى العموم بان تحقيق العموم لا يتوقف على وجود ذلك البعض بدون تمام المشترك في نوع آخر اذ يتحقق العموم بصدق ذلك البعض على نفس تمام المشترك دونه ولو تصادق احدهما فيما صدق عليه الاخر في سائر الانواع

لان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ولا يكون الشئ فردا لنفسه لكن يقع على هذا القائل فعلى هذا لا يوجد جزء مساو للماهية من الاجزاء المحمولة اصلا اذ يصدق احدهما على نفس الآخر بدونه وبالعكس فيتحقق العموم من وجه بينهما مع ان الفصول القريبة مساوية للماهيات على ما صرحوا به وقيل الاعم لا يقتضي الا ان يكون ذلك النوع موجودا في وقت وجود بعض تمام المشترك فاذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض اعم منه ايضا على الوجه المذكور وهكذا فاللازم ان يكون الماهية المركبة من تمام المشتركات لا يقف عند حد فلا يكون مركبة من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل فوهم لانه يستلزم ازيد ياد ذاتيات الماهية عند وجود الانواع وهذا الخش من كون الاجزاء غير متناهية بالفعل لجواز ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا النوع يعني يجوز ان يوجد نوع يصدق عليه ذلك البعض وتتمام المشترك معا فتحقق للبعض فردان وللتام فرد واحد فيصدق الموجه الكلية ورفعها التي هي مرجع العموم المطلق لانه يجوز ان يوجد التمام في النوع الذي هو بازائه فرضا للزوم اجتماع المتماثلين على ما يوههم ظاهر العبارة فيكون له فردان اي للبعض بناء على هذا البيان الذي يكفي في اثبات العموم المطلق فلا يرد ان لهما فردا آخر وهو الماهية لصدقهما عليه واما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون الشئ فردا لنفسه صدق الشئ على نفسه بملاحظة العينية واقع لئلا يلزم سلب الشئ عن نفسه واما بملاحظة الفردية فلا يصح صدقه كما فيما نحن فيه كصدق الكلي على الجزئي لان فرد الشئ جزئي من جزئياته والجزئي انما يحصل بانضمام قيد حقيقي او اعتباري حتى يتفاير الكلي والجزئي مفهومهما بحيث يصح السلب بينهما والشئ لا يكون فردا لنفسه بلا انضمام شئ واذا لم يكن فردا لم يصدق صدق الكلي للجزئي بخلاف صدق احد المتساويين الاخر لغير مفهوميهما وان لم يكن احدهما فردا للاخر يصدق احدهما الاخر لا يقال يصدق قولنا الجزئي كلى والكلي كلى فيلزم صدق الشئ على نفسه لانا نقول الجزئي والكلي فردان تمايزان لذات الكلي وصدق عليهما باعتبار ذاته وكون لفظ الكلي مستندا اليه باعتبار كونه مما صدق عليه فلا يلزم صدق الشئ على نفسه واجيب بان تقرير ان الكلام هكذا جزء الماهية حاصل الجواب بغير الدليل بترك النسب الواقعة في كون المشترك بعض تمام المشترك اذ لم يثبت في الاعم

بالدليل المذكور لكن هذا الجواب والدليل المقرر غير تام كذلك لا تقطع
السلسل في المرتبة الثالثة وان دفع المنع الوارد في المرتبة الثانية اذ ينقطع
في المشترك بين الماهية ونوع مابين لها بسبب كون بعض المشترك ذاتيا للماهية
اعم من تمام المشترك الاول بكونه ذاتياله وللنوع ومن تمام المشترك الثاني
بكونه ذاتياله وللنوع الاول الذي يراه الماهية ويتحقق مبانة تمام المشترك الثاني
للنوع الاول لاشتماله على ذاتي لا يوجد في النوع الاول مثلا يكون النامي اعم
من تمام المشترك بين الانسان والفرس اعني الحيوان بكونه ذاتياله وللشجر المبان
له واعم من تمام المشترك بين الانسان والشجر بكونه ذاتياله وللفرس المبان
له من جهة ان مشترك الانسان والشجر في ذاتي لا يوجد في الفرس وايكن
هذا متصبا القامة مثلا فيكون تمام المشترك بين الانسان والشجر الجسم
النامي المتصبا القامة والنامي اعم منه لشموله الفرس واعم من الحيوان
لشموله الشجر فلا يتسلسل ولا ينتهي الى المساواة اما ان لا يكون مشتركا اصلا
اي اشتراكا ذاتيا وان كان عارضا لنوع آخر لا بأس به لحصول التميز باعتبار
الذاتي فهو كاف في الفصلية كما عرفت آنفا عن جميع المبانيات باعتبار الذات
فيكون التميز في الجملة بالنسبة الى جميعها وح لا يجوز ان يكون تمام المشترك
هذا لتوضيح لزوم النسب والافلا حاجة الى ذكره فتأمل فيكون فصلا للجنس
الماهية كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه مشترك بين الانسان وبين نوع
مبان وهو الفرس وبعض من تمام المشترك وهو الحيوان ولا يكون مشتركا
بين الحيوان وبين نوع مبان ويكون مميرا للحيوان عن جميع الماهيات
المبانية له ومميرا للانسان عن بعض المبان كالشجر فيكون فصلا له لتمييزه
عن بعض مشاركاته في الجنس البعيد والثاني اعني ما يكون كالنامي بالنسبة
الى الانسان فانه مشترك بينه وبين نوع مبان وهو الفرس ويكون مشتركا
بين تمام المشترك وهو الحيوان وبين نوع مبان له وهو الشجر ويكون بين
تمام المشترك الذي هو الحيوان وبين نوع آخر وهو الشجر تمام مشترك ثان
وهو الجسم المطلق وعليه فقس التمثيلات ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك
هذا دفع المنع الوارد على لزوم النسب بسند جواز ان يكون تمام مشترك ثان
تماما مشتركا اولا وحاصل الدفع انه لما كان النوع الذي يراه تمام المشترك
الاول مبانيا له لا يكون تمام المشترك الثاني عين تمام المشترك الاول والا لوجد
التمام المشترك الاول في النوع المبان لكونه جزءا مشتركا ح فلو وجد فيه

لكان محمولا عليه لان الكلام في الاجزاء الذهنية وهي المحمولة فلا يكون
مبانيا له وهو خلاف المقدر لكن اذا قيل ان بعض تمام المشترك استدراك من
قوله فاندفع بذلك آه يعنى يوهى ان هذا الجواب يجري في كل مرتبة لزوم تمام
المشارك الاخر اذا منع هذا ودفعه بانه وارد في المرتبة لثالثة مع عدم الاندفاع
انجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون جزء الشرط حاصلا اذا وجد بازاء الماهية
نوعان متباينان كالفرس والشجر متباينين للماهية حال كون كل واحد منهما
مشتركا للماهية في تمام مشترك بينهما وبين نوع آخر مع عدم وجود تمام المشترك
في النوع الاخر كالحيوان والانسان والفرس والجسم النامي المتصبا القامة
للانسان والشجر لا يوجد الاول في الثاني ولا الثاني في الاول فكون الجزء
الذي هو بعض تمام المشترك وهو النامي اعم من كل واحد من تمام المشترك
وجودا في كل نوع من النوعين فلا يكون هناك تمام مشترك ثالث فلا يتسلسل
ولا ينتهي الى المساواة حتى يكون فصلا للجنس بان يكون بازاء الماهية نوعان
متباينان ومتباينان للماهية اعتبر ككون النوعين بازاء الماهية ليثبت الاشتراك
في الذات ومما يراى بالفصل وكونهما متباينين ومتباينين للماهية ليثبت بين واحد
منهما وبين الماهية تمام مشترك وكذا بين الاخر وبين الماهية حتى يكون التمامان
المشتركان متباينين فثبت الانجاء المذكور فلا يستغنى احد القيود المذكورة
من الاخر كما ظن فتأمل وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت ان لا يجوز
ان يكون للماهية واحدة جنسان لا يكون احدهما جزءا للاخر انحصار الدفع
الى ثبوت هذه المقدمة ادعائى لقوة الشبهة والا فلاذهان متفاوتة يجوز
ان يفوز احد بفتح بحث عميق حتى لا يوصل احد الى تحقيقه مع ان العلوم
يتساهل باجتماع الاراء وتوارد الافكار حاصل هذا اذا ثبت هذه المقدمة
يدفع هذا الاعتراض بان يقال ان البعض المذكور المفروض اذا كان اعم
من تمام المشترك الثاني يجب ان يصدق بدون تمام المشترك الثاني والاول ايضا
لان احدهما جزء الاخر لانهما جنسان اشئ واحد والجنسان اشئ واحد
وجب ان يكون احدهما جزء الاخر والاعم من الجزء اعم من الكل ايضا والا
يلزم وجود الكل بدون الجزء فاذا كان البعض المفروض اعم من كل من تمامي
المشتركين يجب ان يوجد حيث لا يوجد شئ منهما ويلزم هناك تمام مشترك ثالث
وهكذا الى آخر الدليل فيسقط هذه الشبهة اذا اخذت هذه المقدمة في الدليل
مع انها لم تؤخذ فتأمل اما ثبات هذه المقدمة فيان يقال الماهية اما ان يكون لها

جنسان بسيطان او جنسان احدهما بسيط والاخر مركب او جنسان مركبان
لا يكون احدهما جزء للاخر او جنسان مركبان يكون احدهما جزء للاخر لا جاز
ان يكونا بسيطين والالكانا متباينين بالذات فلا يصدق احدهما على الاخر
بل يلزم ان يكون الماهية تحت مقولين مختلفين وهما بين الفساد في الحكمة
ولاجاز ان يكونا بسيطين ومركبا ولا يكون المركب جزء من البسيط لبساطته
ولبالعكس والالزام تباين الجنسين بالكلية بحسب الذات وهو محال سابق ولا جاز
ان يكونا مركبين لا يكون احدهما جزء للاخر اذ على هذا التقدير اما ان يكون جزء
من احدهما جزء من الاخر ولا يكون كذلك فان لم يكن جزء من احدهما من
الاخر تباينا بالكلية بحسب الذات وذلك محال وان كان جزء من احدهما جزء من
الاخر فاما ان يشتمل كل منهما على جميع اجزاء الاخر واما ان يشتمل احدهما على
جميع اجزاء الاخر من غير عكس واما ان يشتمل كل منهما على بعض اجزاء الاخر
فهنا ثلاث احتمالات الاول يستدعي تساوي مفهومى الجنسين والتقدير خلافه
والثاني يستدعي ان يكون احدهما جزء للاخر وهو خلاف الفرض والثالث
يستدعي ان يدخل في مفهوم كل واحد منهما ما لا يدخل في مفهوم الاخر فيكونان
ماهيتين متباينتين لا يحمل احدهما على الاخر وهو خلاف الفرض فقد ثبت
ان كل جنسين لماهية واحدة يلزم ان يكون احدهما جزء للاخر وهما مقالات
من دفع الاعتراض من غير ثبوت هذه المقدمة لكن لا يحصل لها فيؤدي الى
التطويل يتناهى فتأمل ولم يثبت ههنا فلا بد من ترك هذا الدليل يعني لو اثبت هذه
المقدمة في اثناء انحصار جزء الماهية الى الجنس والفصل لم الدليل المسوق له
لكن لم يثبت مع انه لا حسن في عدها من المقدمات المسلمة ويكتفى ببيانها في علم
اخر ولهذا لم يوردوها في اثناء الدليل على وجه الاعتراض بين المقدمات فينبغي
ان يترك هذا الدليل ويتمسك بدليل آخر ويتمسك بدليل آخر وهو ان يقال
خلاصته ان جزء الماهية ان كان تمام المشترك بين الماهية ونوع ما بين فهو
الجنس والا فهو الفصل لا استحالة ان يكون جزء لجميع الماهيات وهو غير
الماهية عن بعضها فيكون فصلا لها ولا يكتفى التمييز في الفصلية والالكان
الجنس فصلا بل لا بد معه من ان لا يكون مقولا في جواب ما هو فهذا الجزء
لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ماعداها على وجه الجزئية
والذاتية اذ الكلام فيها ويدل عليه استدلاله فيكون مميرا لها باعتبار الذات
فيندفع ما قبل بساطة الماهية لا يمنع الاشتراك بل وازان يكون جزء تمام المشترك

نفس الماهية البسيطة وما قبل من انه يجوز ان يكون الجزء عرضا عاما بالنسبة
الى الماهيات البسيطة فلا حاجة الى ان يراد من جميع ماعداها الماهيات التي
هي من غير هذا الجزء فتأمل اذ من جملة الماهيات ماهى بسيطة لاجزائه
اذ الماهية المركبة لا بد ان ينتهي الى البسيط والالزام اجتماع امور غير متناهية
ولان كل كثره مبدؤها وحدة فلا وانتهى الوحدة انتفى الكثرة لانتفاء مبدئه ولهذا
يقال وجود البسيط للمركب معلوم بالضرورة * السيد العلي في العبارة ان يقال
او ينتهي الى تمام مشترك وجه الظهور ان الامور المتسلسلة في تمام المشترك
لا في بعضه وضمير ينتهي راجع اليه فيقتضي ان يكون المنتهى تمام المشترك
لكن عبر بالظهور اشارة الى جواز رجوع ضمير ينتهي الى البعض ويكون
المنتهى بعض تمام المشترك لانه ولو لم يكن متسلسلا لكن التسلسل لازم من عدم
انتهائه الى بعض مساو لتتمام المشترك (قال فقوله ولا يتسلسل ليس على
ما ينبغي آه) يعني ان المص لم يعن بالتسلسل التسلسل المصطلح لانه هو ترتيب
الامور الغير المتناهية يعني توقف بعضها على بعض لان الترتيب بين تمام
المشتركات غير لازم من الدليل لان ترتيبها انما ثبت اذا كان تمام المشترك الثاني
جزء من الاول والثالث من الثاني وهكذا وهو غير لازم بل انما عني بالتسلسل
تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعلم تعلقها وانما تعلم
ان الشارح الفاضل لما اعترف ان تمام المشترك الثاني ليس يلزم ان يكون جزء
من تمام المشترك الاول لا يقدر على اثبات لزوم تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية
على تقدير عدم انتهاء التقسيم الى بعض مساو لتتمام المشترك لانه انما يلزم ذلك
ان لو كان تمام المشترك الثاني جزء من تمام المشترك الاول حتى لا يكون عموم
البعض من تمام المشترك الثاني لوجوده في تمام المشترك الاول وعمومه من تمام
المشترك الاول لوجوده في تمام المشترك الثاني لما سمعت ولا فلا بد اما من الاعتراف
لعدم تمام الدليل او من الاعتراف بترتيب اجزاء الماهية الغير المتناهية ولعل
الشارح اشار اليه فتأمل (قال وانما يلزم آه) حصر لزوم التس على هذا التقدير
بمناسبة المقام لان تمام المشترك الثاني لا بد ان يكون جزء من تمام المشترك الاول
دون العكس فيندفع ما قبل من ان لزوم التس يحصل بمجرد ان يكون كل تمام
مشترك جزء من الاخر سواء كان الثاني جزء من الاول او بالعكس (قال وله
اراد بالتسلسل وجود امور غير متناهية آه) يعني اذا اراد بالتسلسل وجود
امور غير متناهية ثبت المدعى وهو الانتهاء لان الكلام مفروض في الماهيات

المعقولة وتركيب الماهية المعقولة من اجزاء غير متناهية غير معقولة لاستلزامه امتناع تعقلها لان تعقل الجزء متقدم على تعقل الكل فلا يرد ان يقال ان اردتم بلزوم التسلسل ترتب اجزاء الماهية الى غير النهاية فهو مع لان الترتب لا يلزم من الدليل وان اردتم تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فلازم انه مع اعدم جريان برهان التطبيق قيل يمكن ان يقال اذا كان تمام المشترك الثاني اعم من الاول لا محالة انه مشترك بين جميع ما اشترك فيه تمام المشترك الاول وبين امر باراء تمام المشترك الاول فيكون داخلا في تمام المشترك الاول والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام المشترك انتهى وفيه بحث اذ مادام لم يثبت في الدليل اتقاء جنسين لماهية واحدة لم يلزم كون تمام المشترك الثاني جزءا لتمام المشترك الاول لان التمام المشترك الاول بالنسبة الى ماهية ونوع ميان لها تمام جزء مشترك لا يخرج عنه جزء مشترك واما تمام الجزء المشترك الثاني ليس جزء مشترك بالنسبة اليها والى ذلك النوع حتى يلزم خروج الجزء المشترك من تمام المشترك فلا يكون تمام جزء مشترك بل كان جزء مشترك بالنسبة الى تمام الجزء المشترك الاول ونوع آخر فيكون الاول جنسا على حدة والثاني جنسا على حدة فتأمل (قال ولا ينبغي بالفصل آه) القصر اضافي بالنسبة الى كونه ميمرا بالجملة مع ان كونه غير تمام الجزء المشترك ملحوظ فيه بقريئة التقسيم المستفاد من الدليل فلا يرد النقص بالجنس اكونه ميمرا في الجملة كما ظن (قال والى هذا اشار آه) اي الى كون المميز في الجملة كافيا في الفصلية حيث ردد في قوله وان لم يكن تمام الجزء المشترك بين ان لا يكون مشتركا اصلا وبين ان يكون بعضا مساويا لتمام الجزء المشترك ثم جمع بين الشقين بقوله وكيف كان يميز الماهية فعلم من الشق الاول تميزه الماهية عن جميع اغيارها ومن الشق الثاني عن بعض اغيارها فيحصل من جميع الشقين الامتياز في الجملة هذا وجه الاشارة (قال واما قال في جنس او وجود آه) يعني ثبت في مقدمات الدليل شيان كون الجزء الذي لم يكن تمام المشترك ان لا يكون مشتركا اصلا وكونه بعضا من تمام المشترك ومساويا له وايا ما كان لا يلزم عليهما الا التميز في الجملة والتميز في الجملة اعم من ان يكون عن المشاركات الجنسية او الوجودية فلا يحمل على التخصيص من المشاركات الجنسية على ان التحقيق ان الفصل اعم ولذا حكموا بتركيب الاجناس العالية من الفصول المتساوية المنيرة عن المشاركات في الوجود والشبهة والقدمات امتنعوا من تركيبها من الفصول

بناء على ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون لها جنس والاجناس العالية لاجنس لها والالام تكن عالية فعلى هذا لوجه لما قيل من ان قوله كيف كان يميز الماهية من مقدمات الدليل فلا يكون نتيجته لان هذا القول ولو كان كبرى لا يضر كونه اشارة الى نتيجة كذا كما صرح الش آتفا (قال واما ان يكون ميمرا آه) مبتدأ خبره قوله فلا اذا الفعل المصدر بان كالمصدر المضاف الى الضمير في المعنى والحكم مع ادنى تفاوت بينهما باعتبار الهيعة الدالة على الزمان فتأمل (قال فالماهية ان كان لها آه) اللفظ ان هذه القضية محتملة فلا يلزم ان يكون كل فصل الماهية مقوما كان او مقسما ميمرا لها عن المشاركات الجنسية وان حلت على الكلية فهو باعتبار الاكثر لان اكثر فصل الماهية ميمرا لها عن المشاركات الجنسية كما لا يخفى فلا ينتقض بان الجنس العالي مثلا كالجوهر اذا تركيب من امرين متساويين يكون الامر ان فصلين للانسان مع انهما ليسا مميزين له عن المشارك الجنسي وقيل فصلها انقسم بجنسها لا مطلقا وقيل فصلها انضم الى الجنس كما هو المتبادر وقيل فصلها القريب كلها توجيه بلا مساعدة الدال والقريئة فتأمل * السيد وذلك بان يتركب الماهية مثلا من امرين متساويين فيكون كل واحد منهما فضلا لها يعني هذا معنى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الفصل بدون الجنس فتح يجوز تركيب الماهية من امرين متساويين يميز كل واحد منهما تميزا لا يحصل بالآخر فلا يلزم توارد العلتين المستقلتين على قول من قال ان الفصل علة للماهية او المحصلة * اعلم انه ليس لمزاد من العلية ان الفصل علة بوجود الجنس بل المراد ان الصورة الجنسية مبهمة في العقل فيصلح ان تكون اشياء كثيرة هي عين كل واحد منها في الوجود غير متحصل بنفسها لا تطابق تمام ما هياتها المحصلة واذا انضاف اليها الصورة الفصلية عينها وخص لها اي جعلها مطابقة للماهية التامة فهي علة لرفع الابهام والحصل والعلية بهذا المعنى لا يمكن انكارها فانحصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل ان يكون يعني فعلى هذا الجواز يتم انحصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل لكن الانحصار يتصور على وجهين احدهما ان يكون كل ماهية مركبة من جنس وفصل لا غير والثاني ان يكون اعم منها بان لا يخلو جزء الماهية منها ولا يدخل فيها غيرهما سواء كان بعضا جنسا وفصلا او يكون كلها فصلا ولا وجه تفرع انحصار الاجزاء الى تركيب الماهية من امرين متساويين ان من جزم هذا

التركيب عرف الفصل بأنه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فعلى هذا يتم حصر جزء الماهية في الجنس والفصل ويجوز تركيب الماهية من امرين متساويين لأن كلا منهما يميز الماهية بذلك التفسير ضرورة أنهما يميزانها عما يشاركها في الوجود وإن لم يميز عما يشاركها في الجنس وأما من فسر الفصل بأنه الكلي المقول على النوع في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسه فإذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته من الحيوان أو الجسم النامي كان الجواب الناطق أو الحساس فلا يجوز تركيب الماهية من امرين متساويين إذ ليس كل منهما جنسا ولا فصلا بهذا التفسير فبطل حصر جزء الماهية في الجنس والفصل لا يمكن تركيب ماهية من امرين متساويين في نفس الأمر (قال ويمكن اختصار الدليل آه) أي الدليل الذي يستلزم التسلسل أو الانتهاء إلى أمر مساو وطريق حذف النسب الذي ردد في بعض المشترك عدم ملاحظته في التفكير في الدليل وإن لم يرد وجودها اذ فرق بين حصول الشيء وملاحظته إذ النسب لا يخلو عنها الدليل بحسب الحصول لأن مدار الشقين في الدليل اختصاص البعض بتمام المشترك واشتركا به وبين نوع آخر ففي الأول يلزم المساواة أو الاختصاص وفي الثاني يلزم العموم فتأمل (قال لا يقال جزء الماهية آه) لأن جزء الإنسان مثلا إذا اطلق يتناول على أقسام كثيرة خارجة عن القسمة كالفصل القريب مع الفصل البعيد والفصل البعيد مع الفصل الأبعد والجنس القريب مع الفصل القريب لأن المركب من الشيء وغيره لا يكون عين الشيء فلا يكون هذه الأقسام جنسا ولا فصلا وإذا قيد الجزء بالأفراد يخرج هذه الأقسام من القسمة لخروجها من المقسم وعلى هذا التقرير لا يقيد اعتبار الوحدة النوعية في المقسم كما ظن بل الجواب الحق ما قاله الش فتأمل * السيد قد يناقش ح أنه كيف يعد الجسم النامي قال المحشي قدس سره في حواشيه لشرح المطالع لا يقال اعتبار الأفراد يناقش تمثيلهم الجنس المتوسط بالجسم النامي لأننا نقول هو من قبيل المساهلة في الأمثلة انتهى يدل هذا على أن التمثيل به إنما للتسهيل للمتعلم أو لعمده سهلا لظهور المراد أن الجنس المتوسط هو المعبر بلفظ المفرد كما عبر مثلا عن الجوهر القابل بلفظ الجسم إذ الجنس والفصل من الصور الذهنية المفردة بأي لفظ عبر به وسواء (قال ورسم الفصل آه) الفصل في اللغة التفريق وفي الاصطلاح استعمال أولا في المعنى العام وهو ما يميزه شيء عن شيء لازما كان لو مفارقا ذاتيا أو غير

ذاتي ثم نقلوه إلى ما يميز به الشيء في ذاته وهو الذي إذا اقترن بطبيعة الجنس عينها وقومها نوعا وبعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويلحقها ما يلحقها كالناطق للإنسان فإن القوة التي تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والتعجب وغير ذلك ليس أن واحدا منها يقترن بالحيوانية أولا فحصل للحيوان استعداد النطق بل هو السابق وهذه نوابغ وفسر الشيخ في الإشارة بأنه الكلي الذي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فاختار المص هذا التعريف لسلامته عن الاعتراض كما سبق آنفا (قال أي شيء هو في جوهره آه) يحتمل أن يكون أي شيء مبتدأ وهو مبتدأ ثان في جوهره خبره وإن يكون خبرا مقدا وهو مبتدأ مؤخر وفي جوهره حالا من المبتدأ على قول من جوزه أو بانثا ويل والجوهر والذات مترادفان مقابلان للعرضي لا للعرض والا لاختصاص الفصل بالماهية الجوهرية وليس كذلك كما لا يخفى * السيد إذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو كان المط الغرض من هذا بيان طرق السؤال بأي شيء هو وكيفية الجواب وهو أن السؤال به إما أن يطلق من قيد في جوهره أو في عرضه أو بمثله أولا فإن اطلق يطلب به المميز مطلقا سواء كان مميرا عن جميع الأغيار أو عن بعضها وسواء كان ذاتيا أو عرضيا بعيدا كان أو قريبا وإن قيد بقيد في جوهره يطلب به المميز الذاتي سواء كان مميرا عن جميع الأغيار أو عن بعضها وإن قيد في عرضه يطلب به المميز العرضي سواء كان قريبا أو بعيدا وإن الجواب في مقابلة السؤال به يكون اخص مما اضيف إليه لفظية أي في الصورة الأولى يصلح الجواب بأي فصل أريد وبأي خاصة أريد وفي الصورة الثانية يصلح بأي فصل أريد دون الخاصة وفي الصورة الثالثة يصلح الجواب بأي خاصة أريد دون الفصل وإذا يدل المضاف إليه على طريق التنازل يكون الجواب كذلك ففي كل رتبة الجواب اخص من المضاف إليه واللام يحصل التمييز فتأمل (قال العرض العام لا يقال في الجواب آه) أما أنه لا يقال في جواب ما هو فلأنه ليس ماهية لما هو عرض عام له وأما أنه لا يقال في جواب أي شيء هو فلأنه ليس مميرا لما هو عرض عام له فإن قيل يلزم اعتبار العرض العام في جواب أي شيء إذ يصلح للتمييز في الجملة عن بعض المشاركات في الشبهة أو في اخص منها فأحد الأمرين لازم أما خروج الفصل البعيد وأما اعتبار العرض العام في جواب أي شيء قلت العرض العام لا يميز شيئا عن شيء أصلا من حيث أنه عرض عام بل من حيث

انه خاصة اضافية (قال فان قلت السائل باى شئ آه) هذا ما نقض على التعريف بلزوم احدا لا من خروج الفصول البعيدة من التعريف او دخول الاجناس في التعريف منشأ السؤال قوله لان السؤال باى شئ هو انما يطلب آه او وارد على هذا ومنشأه خروج الجنس والنوع من التعريف بهذا لقيد او وارد على هذا الخروج وحاصل الجواب على التقرير الاول تحرير قيد التعريف باختيار الشق الثاني ودفع المحذور وعلى الثاني وعلى الثالث اثبات المقدمة المنوعة واجاب البعض باختيار الشق الثاني بوجه آخر وهو ان الجنس لا يميز اصلا لان له جهتين جهة اختصاصه وجهة اشتراكه ومدار الجنسية جهة الاشتراك لا الاختصاص حتى يميز شيئا في الجملة لكن هذا ليس بوجه لان الجنس لا يلد خروجه اذ لو اعتبر جهة اختصاصه لم يدخله في التعريف مع انه من الاغيار * اعلم ان الشخص خصص النقض بالجنس دون النوع مع انه يقتض به ايضا حتى نمس به الفاضل المحشى في حواشيه لشرح المطالع لان الطالب باى شئ انما يطلب ما يميز الماهية المسئول عنه عما يشاركه في الشبهة والنوع نفس الماهية لا مميزة فتأمل (قال لا يكتفى في جواب اى شئ هو آه) حاصل الجواب ان المحمول في جواب اى شئ هو خاص بان لا يكون تمام المشترك بين الشئ ونوع آخر اذ الجواب من السؤال باى شئ مطلق ظاهرا يتناول مطلق المميز سواء كان تمام المشترك او لا فورد السؤال على ظاهره واجيب بناء على تحقيقه بانه خاص بقرينة ان الخصوص كماله فيحمل عليه وجه الكمال ان السؤال باى شئ هو كما في استعمل اهل العربية وعلى ما بينه الش آتفا لطلب ما يميز الشئ في الجملة والجواب في مقابلة هذا السؤال اما يميز الذى تمحض في التميز كالفصول واما يميز لم تمحض فيه والاول يطابق السؤال بلا لغوزائد بخلاف الثاني ويمكن ان يقال ان هذا الاختصاص من قبيل الاصطلاح ولو كان اعم في العربية وما قيل ان المراد ان قيد هدم كونه تمام المشترك معتبر في التعريف بقرينة مقابلته بتمام المشترك فليس بشئ اذ لم يساعد العبارة مع انه يلزم خروج الجنس بقيد آخر لا بقوله في جواب اى شئ هو (قال ولما كان محصلا آه) اى محصل قوله انه كل شئ يحمل على الشئ آه او محصل الكلام بعد هذا الجواب هذا الاشارة الى كون تعريف الفصل جامعاً وما نفعنا الشمولة على الفصول التى لا جنس لها والى تمامية انحصار جزء الماهية الى الجنس والفصل بخلاف التعريف الثانى على مذهب قدماء

المنطقيين فتأمل * السيد انما مثل بهما الامتناع تركبهما من الجنس والفصل والالم يكن الجنس العالى عاليا لما انحصر جزء الماهية الى الفصل والجنس وثبت انه متناه لا يد ان يكون جنسا لا جنس فوجه وفصلا لا فصل تحته حتى يلزم تناء الاجزاء الماهية النوعية فتح لو تركب الجنس العالى من الجنس والفصل لزم ان يكون فوق الجنس العالى جنس لان جنس الشئ فوقه وهو خلاف المفروض وانما بطل تركبه من جنس وفصل فاما ان يتركب من امرين متساويين فصاعدا او من امرين مباينين لا سبيل الى الثاني لان الكلام في الاجزاء المحمولة فثبت المطفان قيل لو تركب الجنس العالى كالجوهر مثلا من امرين متساويين كان كل منهما ما جوهر او عرضا لا سبيل الى الثاني والالكان الجوهر عرضا لصدقه على الجوهر بالمواطأة لان الكلام في الاجزاء المحمولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر فاما ان يكون جوهر مطلقا فيلزم تركب الجوهر عن نفسه وغيره او جوهر مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشئ جزء لجزء نفسه وانه محال قلت قوله جزء الجوهر اما ان يكون جوهر او عرضا اما ان يريد به ان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد الاول فلا يتم لخصر لجواز ان يكون مفهومه مفار المفهومى الجوهر والعرض فان جميع الممكنات لا تنحصر في المفهومين فان كان المراد الثاني فلا يتم ان الجزء لو كان جوهر مخصوصا لزم ان يكون الشئ جزء لجزء نفسه انما يلزم لو كان ذاتيا له وهو مم فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذاتى او العرضى فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص ولا الفصل الاخير فصلا اخيرا اذ لو تركب الفصل الاخير من الجنس والفصل لزم ان يكون جنسه اعم منه ولو كان اعم منه لزم ان يكون اعم من الماهية اذ لا اعم من احد المتساويين اعم من الآخر ولو كان اعم من الماهية لزم ان يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر فتح اما ان يكون تمام مشترك بينهما او بعضها فعلى كلا التقديرين اما ان يدخل في جنس الماهية اولا وان دخل لزم في تركب الماهية المذكورة من الجنس والفصل تكرار الذاتى لوجود هذا الجنس في جنس الماهية وفي فصله ويكون المميز للماهية عن جميع مشاركاتهما فصل الفصل لان نفسه لان نفس الفصل يميز عن بعض مشاركاتهما ولا يميزها عن ذلك المشترك فيلزم ان يكون فصل الاخير فصل الفصل لان نفسه لكن السيد الشريف صرح الثانى دون تكرار الذات لانه يتفرع على الجنس دون الفصل مع ان الغرض متعلق بان لا يكون فصلا

للفصل وان لم يدخل لزم ان يكون لمساهمة واحدة في مرتبة واحدة جنسان متباينان وان يكون فصل الاخير ايضا فصل الفصل لتمييزها عن جميع مشاركانها في جنسين متباينين لا نفس الفصل بناء على ما ذكر فعله هذا لا يلزم الكيفية المذكورة في الفصول العالية والمتوسطة لعدم تميزها للماهية عن جميع مشاركانها قال بعض الافاضل اورد على عدم بقاء الفصل انه انما يتم ذلك اولم يحز ان يكون فصلا في مرتبة فليكن المركب والجزء كل منهما فصلا ميمرا كما ان الامر بين المتساويين كل منهما فصل للماهية المركبة منهما ويمكن ان يدفع بان العقل اذا حلل المساهمة الى اجزاء الى ان يتم تفصيلها يعتبر الاعم في جانب الجنس ويعتبر الاخص في جانب الفصل لان المحصل للمعام الميمر هو هذا الخاص ولهذا يعتبر الحيوان جنسا ولا يعتبر الجنس مجرد الجوهر وقابل الابعاد والحساسات والتحرك بالارادة والنساطق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور فصلا فاذا تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يحمل العام داخلا في جنس الماهية ويحمل مجرد الخاص فصلا فلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه فاعرفه هذا وفيه بحث لانه لو سلم تماميته يفيد عدم كون المجموع فصلا لعدم كونه اخيرا فتأمل (قال واعلم ان قدماء المنطقيين آه) هذا بيان وجه اختيار المصص مسلك المتأخرين مع بيان ما يقتضيه على وجه الاحتمال وقدماهم الذين كانوا قبل الشيخ على التحقيق والمتأخرون من بعده ذهب القدماء الى ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس وتبعهم الشيخ في الشفاء حيث عرفه بهذا التعريف والمتأخرون ذهبوا الى انه لا يجب ولا لم يتم بهان القدماء وهو ان المشارك في الوجود لا يفتقر الى التميز بالفصل والالزم التسلسل لان الفصل موجود فالتميز عنه يحتاج الى فصل آخر وزم بطلان انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل عدل الشيخ في الاشارات وعرفه كما عرفه المصص وهو اختيار مذهب المتأخرين وجعل الفصل ميمرا عن المشارك في الجنس او في الوجود لكن لما لم يحز تركب الماهية من امرين متساويين يثبت على وجه الفرض والاحتمال وبين تقسيمه الى القريب والبعيد بالقياس الى كونه ميمرا عن المشارك في الجنس (قال فان كان ميمرا عن المشارك آه) القربية والبعدية في الفصل كان بالنسبة الى القربية والبعدية في الجنس وهما يتضادان في جنس باعتبار نسبه مثلا الجسم قريب بالنسبة الى الجسم النامي وبعيد بالنسبة الى الحيوان فكذلك القربية والبعدية في الفصل كالحساس

قائه قريب وبعيد بتعدد النسب والمنسوب اليه فلا يلزم ان يكون المميز مختصرا للماهية النوعية باعتبار القربية والبعدية فلهذا ترك الشق في النوع لئلا يتوهم الانحصار ويكون التعريف المستفاد من التقسيم جامعاً وايراد المصص النوع للتمثيل (قال وان ميمره عن مشاركانه في الجنس البعيد آه) اي فقط بقرينة المقابلة والافضل ميمر عن جنس القريب ميمر عن جنس البعيد فتأمل (قال وانما اعتبر القرب والبعيد آه) هذا اما بيان وجه اعتبار القرب والبعيد بالنسبة الى الجنس دون غيره حتى يتم لكل فصل واما بيان وجه اعتبارهما في الفصل المميز في الجنس دون المميز في الوجود وهو الظاهر لكن يرد عليه ان القرب والبعيد اذا كان بالنسبة الى قربية الجنس وبعديته لزم ان لا يوجد في الفصل المميز في الوجود لان انتفاء احد المتضمنين يستلزم انتفاء النسبة وانتفاء المنسوب الاخر من حيث الوصف فلا يناسب التوجيه بعدم كونه محقق الوجود اذا لم يتحقق في نفس الامر وتبين لا يتحقق القربية والبعدية ايضا فتأمل * السيد عليه بان قواعد الفن عاملة شاملة حاصلة منع كبرى الدليل المسوق لاثبات التخصيص باستناد ان القواعد في المنطق لا تخص بالتحقق وعدم التحقق في الافراد بل ينظر فيها الى المفهومات لا بشرط شيء فلا يكون تحقق الوجود مقتضى تخصيص البحث المطابق للشرح ان يقال عدم تحقق الوجود لا يكون مقتضى تخصيص البحث لكن اشارة الى ان التخصيص يقتضى حكيم ذكر احدهما وترك الآخر ووجهين تحقق الوجود وعدم تحقق الوجود فذكر الشرح حكم الاول ووجه الثاني والمحشى ذكر الوجه الاول تنبيهاً على ان ذكر احدهما يستلزم الآخر فتأمل فالصواب ان يقال الانقسام الى القريب حاصله ان التقسيم للافراد واذا لم يكن الافراد ممكناً لا يتصور فيه الانقسام بخلاف الوجه الاول لان عدم التحقق لا يستلزم الامتناع فلا يباين من التقسيم واثبت عدم امكان الافراد بقوله فان الماهية آه فلا يمكن عد بعضها ميمراً قريبا وبعضها بعيداً لان القرب والبعيد متضايقان لا يتعقل احدهما بدون الآخر ويتضايقان مبدأ حتى يلاحظا منه مع انه لم يوجد فلا يكون بعض الفصل قريبا وبعضه بعيداً ولا يكون كلها قريبا او بعيداً فتأمل ويرد عليه ان الانقسام اليهما على الوجه الصواب مداره عدم اختلاف الامر بين المتساويين في التميز حتى لا يتصور احدهما قريبا والاخر بعيداً وحاصل الايراد بيان وجود اختلافهما في التميز مثلاً اذا تركب ماهية من الجنس والفصل وذلك الجنس من امرين متساويين فانه يميز

الامر ان المتساويان الجنس عن جميع مشاركاتهما في الوجود والماهية عن بعض مشاركاتهما فيه فوجد الاختلاف بينهما في التميز فتملى هذا اذا انقسم الفصل المميز المطلق بان يقال ان مميز الماهية جميع مشاركاتهما فهو القريب وان مميزها عن بعض مشاركاتهما فهو البعيد فيشتمل التقسيم على المميز عن المشاركات في الوجود ايضا لكن القريب والبعيد في الفصل المميز عن المشاركات في الجنس يكون بطريق التصاعد حيث يبدأ القرب من الماهية متصاعدا الى الجنس العالي وفي الفصل المميز عن المشاركات في الوجود يبدأ من الجنس العالي متنازلا الى الماهية التي هي النوع ولا محذور فيه فالاولى الاختصاص على ما ذكره الشئ لانه سالم عن هذا الابراد مع شئ آخر مرجح وهو زيادة الاعتبار في تحقق الوجود اما التعريفات فالاولى شمولها للكل دفع لما يكاد ان يقال ما ذكره الشئ يقتضي الاختصاص في التعريف ايضا كما في التقسيم بان يفرق بينهما لان التعريف الماهية لا يلاحظ فيه الافراد وتحققه وعدم تحققه بخلاف التقسيم لانه للافراد يلاحظ فيه الافراد ويعتبر تحققه وعدم تحققه فلذلك عم في التعريف وخصص في التقسيم (قال ورمي بما يمكن آه) اشار الى ضعف الاستدلال لبنائه على كون الماهية الموجودة في الاعيان مركبا من متساويين مع ان الفصول ليست من الاجزاء التركيبية الخارجية بل من الاجزاء التحليلية العقلية التي تحلل العقل الماهية اليها اذ لا سبيل للعقل الى معرفة الفصول الا من قبل آثارها لانه لما وجد العقل مثلا الانسان ذا مقدار وحس ونطق حلله الى اوصاف ثلاثة بعضها اعم وبعضها اخص كالقابل للابصار والسمع والحاس والناطق وحكم على الترتيب في العموم والخصوص بالفصول وتركيب الماهية في الذهن منها والاجزاء الذهنية والخارجية متفاوتان في الآثار والاحكام ولا يلزم من بطلان تركيب احدهما من الامر بن المتساويين بطلان تركيب الآخر منهما كما سيجي (قال او يقال لو تركب آه) اصل الدليل على امتناع مثل تلك الماهية ان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر او يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احد التسعة او احد الثلاثة وهي الحكم والكيف والاضافة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امر بن متساويين فقط وان فرض تلك الماهية جنسا من الاجناس الالهية فالجوهر مثلا لو تركب الى آخره كذا في شرح المطالع (قال ان كان عرضا يلزم تقوم آه) تقوم الجوهر بالعرض بان يكون العرض حالا فيه متأخرا عنه وان يكون محمولا

عليه مواطاة وان يكون عرضا حالا في جزء آخره جوهرى كالمهية السمرية للسمرير والمزاج العارض للمعجون فالاول محاذ لو كان متأخرا عنه لم يكن جزء له قطعاً لوجوب تقدمه وكذا الثاني لامتناع حمل الاعراض على الجواهر بالمواطاة والالكانت اعراضا والثالث ليس بجمع اذ لا يلزم تأخر جزئه عن الكل كما في الاول ولا كون الجوهر عرضا له بحمله عليه مواطاة كما في الثاني ولا شك ان المجموع من حيث هو قائم بذاته نعم احد جزئيه قائم بالآخر ويجوز ان يلتصقا بحيث يصير المجموع امرا واحدا حقيقة واللازم لهذا التركيب الثاني لكون الكلام في الاجزاء المحمولة او الاول فتأمل (قال وان كان جوهر آه) يعني على هذا التقدير لا يخفى ان يكون الجوهر الكل نفس الجوهر الجزء او داخلا فيه او خارجا عنه فيلزم في الاول كون الكل نفس الجزء وهو محقق لتقدم الشئ على نفسه وكذا في الثاني تقدم الشئ على نفسه واجتماع النقيضين وفي الثالث ان لا يكون العارض بتمامه عارضا وذلك لانه اذا كان الكل خارجا يعني عارضا محمولا لا يكون جزء المحمول عين الموضوع فلا يحل بملاحظة هذا الجزء بل باعتبار الجزء الآخر مثلا الجوهر مركب من ا و ب و ا شئ عرض له الجوهر الذي حقيقة ا و ب فيمتنع ان يكون ا عارضا لنفسه فتعين ان يكون العارض هو الجزء الآخر اعني ب فلا يكون بتمامه عارضا وهو محقق * السيد يعني ان الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة هذا توجيه العبارة على وجهين بمساعدة اللفظ والمعنى وعلى كلام الوجهين الاضافة بمعنى اللام فيفيد الاختصاص الاول ان يكون المطارح جمع مطروح بمعنى الملقى فيما بينهم يطرحون عليه افكارهم فيكون قوله ويطرحون عليه آه بيان لحاصل قوله بما يليق به هذا هو المعنى الحقيقي لكن المق هنا بطريق الكناية كون الاستدلال من المباحث الدقيقة التي يعنى بها الازكاء والمعنى المقى ملزوما خارجا لازما ذهنا فالانتقال من الملزوم الى اللازم والثاني ان يكون جمع مطروح اسم مكان اى يطرح فيه الازكاء ويوقع فيه الغلط فهو على طريق التشبيه حيث شبه الاستدلال بالمرلقة التي تزول فيها الاقدام في كون الاستدلال صعبا لا يؤثر فيه العقل ولا يثبت في علمه كما ان المرلقة لا يؤثر فيها القدم ولا يثبت فيه الاقامة * والمق منه الاشارة الى ما في الدليلين من الانظار يعني على التوجيهين وهذا بيان صلاحية الاستدلال بهذين المعنيين اما في الاول فبان يقال لانم وجوب المستدل مقدمات لو صحت صحيح الدليل والا فلا فالاولى قوله ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية حاصل المنع

ان الماهية الاعتبارية التي يوصف بالوحدة في الخارج حقيقة كالعشرة ونحوه
لا يحتمل فيها احتياج بعض الاجزاء الى البعض اما الماهية الحقيقية ان كان لها
اجزاء خارجية متميزة في الوجود العيني كالمهولي والصورة للجسم فسلم احتياج
بعض اجزائها لكن ما نحن فيه ليس منها وان كان لها اجزاء مجعولة ذهنية
فلا وجوب فيها اذ لا تمايز بينهما في الوجود الخارجي قطعاً واما باعتبار الوجود
الذهني بعضها اعم وبعضها اخص والاعم لا يفتقر الى الاخص والا لم يوجد
الاعم وهو يدعي البطلان وان يقال جازا احتياج كل منهما الى الاخر هذا منع
للمقدمة الثانية بانه ان احتياج كل منهما الى الاخر لزم الدور بانه يجوز ان يحتاج من
جهتين مختلفتين لامن جهة واحدة حتى يلزم الدور كما يقال في المهولي والصورة
كل منهما محتاج الى الاخر من جهتين مختلفتين ان المهولي مفتقر الى الصورة
في ثباتها وحيرها والصورة الى المهولي في بقائها وتشكلها * وجازا ايضا ان يحتاج
احدهما الى الاخر بدون العكس وهذا منع للمقدمة الثالثة بارجاعه الى دليلها
بسند جواز كون المتساويين متخالفين في الماهية ويجوز كون الماهية المختلفة
مرجحا للاحتياج اذ لا يلزم من التساوي فيما صدق التساوي في الحقيقة
كالضاحك والناطق وان لزم في اللفاظ المترادفة وبهذا يندفع ما يقال في المنع
الثاني اذا خالف جهة الاحتياج يكون من قبيل الترجيح بلا مرجح فتأمل
* واما في الدليل الثاني فيان يقال اننا نختار ان احدا الجزئين حاصله اختيار الشق
الثالث ودفع المحذور بان العارض يكون بمعنى الخارج عنه محمولا عليه وبمعنى
الخارج قائما به واللازم هو الاول فلا استحالة فيه والحال هو الثاني فلا يلزم
من كونه خارجا عارضا (قال الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا آه) لما فرغ
من بيان الذاتي شرع في بيان العرضي وهو ما يتصور فهم الذات قبل فهمه اي
محمول يمكن ان يتصور حصول الذات في الذهن بالكنه ولا يكون هو حاصل
فيه بعد او هو شيء ثابت للذات بعلة هي نفس الذات او غيرها وهو اما لازم
او عرضي مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا الاول اللازم كالفردية
للزوج والثاني العرضي المفارق كالكتابة بالفعل للانسان فقد علم من تقسيم
الكل بالنسبة الى ما تحته ان المراد من الماهية هنا ماهية الافراد فالخارج عن
الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق الشخص بالنسبة
الى افراده خارج عن الماهية والمراد من امتناع الانفكاك ان يكون ثبوت العرضي
للذات بطريق الضرورة ولا يجوز ان يفارقه فيشمل اللازم الاعم لانه لا يفارق

واو وجود في غيرها ويخرج العرضي الدائم لجوازه مفارقة السيد لكنهم تسامحوا
فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم اذ المثال لا بد ان يكون من جزئيات
المثل ومبدأ المحمول ليس جزئيا له والمسامحة ايراد للفظ وارادة المعنى الغير
الموضوع له بلا قصد العلاقة مع وجودها وهما موجود فلذا غير بالمبدأ
واعتمادا مفعول له وعلة صحيحة ومرجحه التوسعة في القبول وبيان مبدأ
العرضي وسببية (قال واللازم اما لازم الوجود آه) اللازم ما يمتنع انفكاكه عن
الماهية من حيث هي ولا يكون حصوله في الذهن متقدما على حصولها فيه
بل بعده بالذات سواء فرض وجودها او لا وهو لازم الماهية مطلقا فان
الفردية لازمة للثلاثة في الذهن كما في الوجود الخارجي فلو تعلقت مجردة عنها
لم يكن الحاصل فيه ماهيتها واما لازم الوجود فهو الذي يلزم الماهية في الوجود
خاصة فالمرزوم ههنا هو الماهية الموجودة وفي الاول الماهية من حيث هي
واذا قيل هو لازم للوجود لم يرده الوجود مطلقا بل وجودها في الخارج فانه
لازم له دون الماهية بخلاف الاول فانه يلزم لهما ولازم آخر وهو المسمى باللازم
الوجود العقلي كالكلية للانسان فانه انما يلزمه في الوجود العقلي لاني الوجود
الخارجي ولا في الوجود الخارجي والعقلي معا (قال كالسواد الحبشي آه) قيل عليه
ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجوده ايضا لان الانسان الابيض
كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية اعني الحبشي بحسب وجودها في الخارج
فيصير كلامه بحسب اللفظ في قوة ان السواد ليس لازما لماهية الانسان
بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحته ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المتابعة
المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود فان اللابقي المقام اراد امر لا يكون
لازما لماهية ويكون لازما لتلك الماهية فالتحقيق انه اراد بلازم الماهية ما يلزم
النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد الحبشي انما يلزم صنفه
التي هي من جملة ما اعتبر في تشخيصه فيكون لازما لتشخيصه لماهية وفي العبارة
المنقولة اشعار بذلك حيث قال لوجوده وتشخيصه انتهى يمكن توجيه العبارة
بانه اراد باللازم الذي هو المقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا سواء كانت
ماهية نوعية او صنفية او غيرهما وبلازم الماهية الذي هو المقسم الاول لازم
الماهية من حيث هي وبلازم الوجود لازم احده الوجودين بخصوصه
سواء كانت تلك الماهية نوعية او صنفية او غيرهما ومن البين ان السواد
الحبشي الذي هو ماهية صنفية من قبيل لازم الوجود الخارجي كالتحيز للجسم

وعلى هذا لا غبار على تلك العبارة الا في قوله وتشخصه واعلم اراد به التبعين
 اللازم لاحد الوجودين بخصوصه وفائدته التنبيه على ان المراد من الوجود
 خصوص احد الوجودين فكانه قال بخصوصه (قال فانه متى تحققت آه) سواء
 في الخارج او في الذهن لان كلمة متى لعموم الزمان ويشعر ان تقدير الوجود كاف
 فيه غير محتاج الى الوجود بالفعل في الخارج ولا في الذهن فبمقتضى انفكاكها
 عنها بحيث او تعقبات الماهية بدونها لم يكن الحاصل فيه ماهية الاربعة (قال
 لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره آه) لما كان التقسيم هنا من تقسيم
 الكل الى الجزئي وهو مضمم قبود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام لان ان يكون
 القسم جزئيا للمقسم فتقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فاسد من جهة كون
 الاخص اعم وبالعكس والكل جزء وبالعكس ومن جهة كون المباين اخص
 وكون المباين جزء من مباين آخر فغشأ السؤال عدم اتيان القيود المضمومة الى
 المقسم وايها كون المقسم لازم الماهية من حيث هي وحاصل الجواب بان
 ان المقسم لازم الماهية لا بشرط شيء وهو المقي من قوله في الجملة والقسم الاول
 لازم ماهية مقيدة بكونها موجودة والقسم الثاني لازم ماهية مقيدة بالاطلاق
 والقسمان اخص لكونهما مقيدان دون المقسم فلا يتوهم ان الماهية من حيث هي
 هي تساوي المقسم في العموم لان قيد من حيث هي هي قيد الماهية لا قيد لازم
 الماهية فتأمل (قال لانا نقول لانم ان آه) اول هذا الجواب منع تقسيم الشيء
 الى غيره بازجاع المنع الى دليله ولما لم يكتف هذا القدر في الجواب اذا الفساد
 من جهتين كما لا يخفى تصدى اولا الى كون لازم الوجود مما يمنع انفكاكه عن
 الماهية في الجملة بقوله فانه ممنوع الانفكاك عن الماهية الموجودة ثم تصدى
 بهذه المناسبة الى اثبات صحة التقسيم بكلا قسميه بقوله فانما يمنع انفكاكه عن
 الماهية في الجملة اما ان يمنع آه ففرع عليه مناط صحة التقسيم وهو قوله فورد
 القسم متناول لقسميه * السيد قيل عليه ان قوله في الجملة يعني يفهم من جواب
 الش ان قيد في الجملة ملحوظ في المقسم الذي هو قسم الكل في الخارج فيكون
 قيد في تقسيم الكل في الخارج اليها فتح اما ان يتعلق بقوله يمنع او بالماهية فان كان
 الاول يكون الامتناع في وقت من الاوقات سواء كان في جميع الاوقات او في بعضها
 فتح يدخل في اللازم كل عرض مفارق اذ هو وثبوت الماهية من الممكنات ولا بد
 لكل ممكن من علة فيلزم في ثبوت الماهية من علة وحين وجود تلك العلة يمنع
 انفكاكه عن الماهية فيصدق عليه اللازم فيلزم في التقسيم كون القسم قسما

ويختص

ويختص الكل في الخارج باللازم وان كان الثاني فلا يحصل له الا ان يقال
 لاطلاق الماهية وح يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره واما احتمال تعقله
 بالانفكاك وان لم يتعرض السائل فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اذا امتنع
 الانفكاك في الجملة يختص بل لازم الماهية وتقسيم ذلك اللازم الى لازم الوجود
 والى لازم الماهية يستلزم المحذور لم يكن له معنى اصلا اذا الحاصل يكون ماهية
 يوجه من الوجوه ولا حاصل له وما قيل من ان معناه ما يطلق عليه الماهية
 ولا يمكن ان يقال ما يطلق عليه الماهية هو الماهية من حيث هي لانه اعم منها
 فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فلبس بشيء لان المراد من الماهية
 ماهية الافراد اذ الكل المنقسم الى هذه الكليات كما مر بالنسبة الى ما تحتها من
 الافراد وما يطلق عليه الماهية هو المفهوم لماهية الافراد فلا يصح ان يراد
 به اعم من المجردة والخلوطة حتى يتم تقسيمه الى المجردة والخلوطة * فالاول
 ان يقال المراد بالماهية يعني في الجواب عن هذا النقض ان يقيد الماهية بالموجودة
 فتح لازم هذه الماهية الموجودة اعم من ان يكون لازما لها من حيث هي هي
 يعني لا بملاحظة الوجود وان يكون لازما بملاحظة الوجود خارجا فيدفع
 السؤال ولا يراد ما يراد على الجواب الاول * والثاني لازم الوجود اى لازم الماهية
 الموجودة اى في الخارج محققا او مقدرا حل الوجود على الوجود في الخارج
 لتبادره فعلى هذا يكون محمول التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للتنوع
 او للشخص من حيث هو تشخص فلا يراد لازم الوجود الذهني او كان تقسيما
 لللازم المطلق والتخصيص بناء على التبادر ولازم الوجود الذهني يعلم بالمقايضة
 او يدخل في الوجود الخارجي بناء على تعميمه من المحقق والمقدر وما قيل انه
 يلزم السلوب اللازمة للماهية المدومة فلبس بشيء لان المعدوم المطلق
 لا عارض له فضلا عن اللزوم وكذا المعدوم في الخارج من حيث انه معدوم
 ومن حيث انه موجود مقدرا داخل في الماهية الموجودة المعمة من المحقق
 والمقدر (قال ولو قال اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء آه) اذ لو قال كذا يراد
 به الماهية الموجودة مطلقا بناء على ان الشبهة تساوق الوجود المطلق ويراد
 من الماهية في القسم الاول الماهية من حيث هي هي ومن الوجود في القسم
 الثاني احد الوجودين الخارجي والذهني بخصوصه فالمقسم الماهية الموجودة
 مطلقا والاقسام هي لازم الماهية من حيث هي هي ولازم الماهية الموجودة في
 الخارج من حيث هي موجودة فيه ولازم الماهية الموجودة في الذهن من حيث

موجودة فيه فيرجع هذا التقسيم الى ماهو المشهور من تقسيم اللازم الى الاقسام الثلاثة * السيد انما لم يقل المص ذلك لانه قسم الكل بالقياس يعني ان مفاد العبارتين في التحقيق واحد لكن عبارة المص يرد عليه الاعتراض المذكور دون القرينة اعني لو قال ان اللازم ما يمنع انفكاكه عن الشيء فينبغي للمص ان يختار هذه العبارة فاجاب عنه الفاضل المحشي بان مقتضى السوق ما اختاره من قوله يمنع انفكاكه عن الماهية لا يقال ان يدل الماهية بالشيء لم يخص الماهية الى هذين القسمين لجواز كونه لازم الشخص لان قول لازم الشخص داخل في لازم الوجود لانه عبارة عن لازم الماهية باعتبار وجودها الخارجى مطلقا اما مطابق كالتحيز للجسم او مأخوذا بعارض كالسواد المحشي فانه لازم لمساهية الانسان باعتبار وجوده وتخصه الضنى فيتم الانحصار (قال ثم لازم الماهية اما بين آه) لفظ انه غطف على قوله اللازم ويكون تقسيما آخر لللازم المطلق لتحقيق البين وغير البين في كلا القسمين الاولين ويحتمل ان يكون تقسيما لللازم المساهية المقابل لللازم الوجود ويكتفى في تقسيمه بالعلم بالمقايضة فالبين اما بين بالمعنى الاعم او بين بالمعنى الاخص اما البين بالمعنى الاعم فهو الذى يكفى تصويره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما هذا التعريف ان حمل على ظاهره وكذا الوسط في تعريف غير البين على الدليل يرد النظر الاتى اذ يكون واسطة بين الاقسام ما يحصل من حدس او تجربة او حس او غير ذلك لكن يمكن تصحيح التعريفين بحيث لا يرد عليه النظر بان يقال ان المراد بكفاية تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بينهما عدم افتقاره الى الوسط بقربينة المقابلة فيندرج ما يحصل بهذه الوسائط في البين فحين يحتمل الوسط على الدليل وبان يقال ان الوسط في تعريف غير البين واقع على سبيل التمثيل او بالمعنى اللغوى وهو الوسيلة اى الغير البين ما يشترط جزم ذهن باللزوم بينهما الى وسط مثلا او ما يفتقر فيه الى وسيلة ما فيندرج ما يحصل بذلك الوسائط في الغير البين فحين يحتمل التعريف الاول على ظاهره فتأمل * السيد لا بد في الجزم من تصور النسبة قطعا فقدم في اوائل الكتب ان اجراء القضية لتصورات الثلاث المتعلقة بالحكم عليه وبه والنسبة والحكم الذى هو ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها والجزم من قبيل التصديق فلا بد فيه من تصور النسبة اشار بهذا الى ان الكلام لا يصح بظاهره لانه يدل على انه لا دخل لشيء غير تصور الطرفين في الجزم باللزوم اصلا وليس كذلك اذ لا بد في ذلك من تصور النسبة بينهما * فاما ان يقال المراد

ان تصور ملزومه مع تصور ملزومه اشارة الى ان في العبارة تقدير ضرورة ان تصور الطرفين غير كاف في الجزم بينهما او تصور الطرفين في اللازم البين بالمعنى الاعم مستلزم لتصور النسبة والمجموع مستلزم للجزم بلا احتياج الى تقدير خلاصته ان استلزام تصور الطرفين للجزم متأخر عن استلزامهما التصور النسبة وعند استلزام المتأخر يثبت استلزام المتقدم بالضرورة وما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشيء لان وصف اللازم ووصف الملزوم موقوف على تصور النسبة بينهما حتى يثبت الوصفية فكيف يستلزمان بحجة الوصفية تصور النسبة (قال في جزم العقل باللزوم آه) بمعنى ما يكون التصور ان سببا لحصول الجزم وما عدا الجزم ما يطلق عليه العلم التصديقي كالظن والتقليد ولو حصل من التصورين لا يعد من البين بل يدخل في غير البين (قال اللازم الغير البين فهو الذى آه) بمعنى لا غناء ذنبه عن الوسط سواء كان ممكن الجزم او لا فيدخل في اللازم الذى يمنع جزم ذهن باللزوم بينهما بوسطا وبغيره ويدخل فيه اللازم الذى حصل الظن بينهما سواء كان بلا دليل او بدليل يفيد الظن لانه يمكن حصول الجزم بينهما او بوسط (قال كذا سوى الزوايا الثلاث آه) اللام في اللقائمين متعلق بالتساوى وفي المثلث اما متعلق على سبيل الحسالية للزوايا الثلاث فيكون المثال اللازم فقط او متعلق بلزوم مقدر اى كلزوم تساوى الزوايا الثلاث للقائمين للمثلث فيكون التساوى لازما والمثلث ملزوما فان المثلث يلزمه ان زواياه المثلث مساوية لقائمين بواسطة انها متساوية الحادة المنفرجة المتساويتين للقائمين * السيد اذا وقع خط مستقيم نصدى الى بيان القائمة والزوايا والمنفرجة والحادة لكشف المثال لان هذه من اصطلاحات فن آخر فميس الحاجة الى بيانه فحصول القائمتين من وقوع خط مستقيم على خط مستقيم وان اتنى احد المستقيمين ياتى القائمة واذا وقع بحيث يحدث هناك قيد بالحبيثة المذكورة اذ لو لم يقع خط مستقيم على خط مستقيم يحتمل وجودها عديدة مثلا اذا وقع مستقيم على قوس يحصل من داخله حادثان ومن خارجه منفرجتان واذا وقع خط على خط مستقيم يقع من طرف واحد حادة ومن الاخر منفرجة وغير ذلك كما لا يخفى على من له بضاعة في الاشكال والمقدار (قال قال وهناك نظر آه) قد عرفت ان منشأ هذا النظر حول الوسط في تعريف اللازم الغير البين على الوسط المصطلح وحول التعريف

الاول على ظاهره فتح يثبت واسطة فلا ينحصر اللازم بهذين القسمين فلا يتم
التقسيم وقد عرفت اندفاعه فتذكر (قال ما يقرن بقوله لانه حين يقال آه)
يعني ما يعبر بهذا العنوان وهو البرهان وحقيقته وسط مستلزم المط حاصل
للمحكوم عليه ويانه ان النسبة بين الموضوع والمحمول اذا كانت مجهولة
فان لم يكن هناك امر ينسب اليهما فلا برهان اصلا وان كان لم يكن حاصل
للمحكوم عليه لم يستلزم انتساب المحكوم به اليه فلا برهان ايضا وان كان
حاصلا فلا بد من استلزامه للمط والا فلا برهان ايضا فظهر ان حقيقته هذا
فلا انتاج الا فيما وجد هذه الحقيقة فيه ومعلوم ان وجه الدلالة في ان بعض
موضوع الصغرى بعض موضوع الكبرى فيتدرج في حكمه فلا يعلم الا بذلك
وبالجملة حقيقة البرهان وجهة الدلالة انحصرتا في الشكل الاول فلا انتاج
في نفس الامر الا له والعقل لا يحكم بالانتاج الا بما لحظته فهذه الحقيقة
والدلالة باى تعبير يوجد يتحقق فيه البرهان والا فلا والتعبير بالشكل الاول
ظ وبغيره من الاشكال الباقية فغير ظ فلذا يرد جميعها اليه فكذا في الافتراض
والاستثنائي يلاحظ هذا التحقيق فيندفع ما يقال من ان ما يقارن بقولنا لانه
يختص بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باعتباره رجوعها اليه لا يدخل
القياس الاستثنائي فتأمل * السيد مع ان المتبادر من كلامهم يعني الاعتراض
بعدم الانحصار مبنى على الادعاء بالانحصار بناء على تبادر كلامهم والا فلا
اعتراض ومن قصد دفع الاعتراض وحل الانفصال على منع الجمع وح
اذ ثبت واسطة لا يخل الانفصال فغير معتد به لان منع الجمع وان صح لكن يفوت
بحمله عليه الغرض وهو الانضباط (قال فلما اعتبرنا الافتقار آه) لفاء التقريرية
يدل على ان الملازمة لاصل دلائل الناطر يثبت بتمهيد المقدمة وهو تخصيص
الوسط بالدلائل ولا يلزم من انتفاء افتقار الاخص انتفاء افتقار الاعم فثبتت
واسطة ولم يتم الحصر * السيد يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن تصورهما
كافيا ان التقسيم الحقيقي على سبيل الانفصال الحقيقي حيث يلزم من ثبوت
احدهما انتفاء الآخر وبالعكس وهنا ان اعتبر الوجود في تعريف غير البين
وما عداه في البين يحتاج تعميم تعريف البين فيدخل اللازم الذي حصل
بالحدس والتجربة وغيرهما في البين كما يشعر به عبارة الش وان اعتبر الوجود
في تعريف البين وما عداه في غير البين يحتاج تعميم تعريف غير البين فيدخل
الحاصل بالذكورات في غير البين كما يشعر به عبارة المحشى ويصرح تفريره

لكن الحق عندى تعميم تعريف البين فادخل الحاصل المذكور في البين الا ترى ان
القضايا الست التي تعد من مقدمات البرهان مقدمات يقينية حاصلة من التجربة
والحدس وغيرهما فلا ينبغي قصر البين في الاولى وادخل الباقية في غير البين
ثم تقسيمه الى ما يحتاج الى دليل والى ما يحتاج الى وسط غير دليل فتأمل وتوضيحه
ان المحتاج الى الوسط اى توضيح النظر وجه الموضوعية ان القضايا الاولى
والنظرية والحدسية وغيرها متفاوتة وممتازة بحسب الجزم وعدمه وبسبب
تفاوت اسباب العلم وبهذه الحالة مشهور متعارف تفاوتها وامتنازها وجب
ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط الوجوب عقلي وعدم
الاعتبار كناية عن ان لا يقصد هذا المعنى سواء لم يذكر بان يقال اللازم الغير
البين هو الذى لم يكن كافيا تصوره مع تصور الملزوم في الجزء بالزوم بينهما
او يذكر ويراد به المعنى الاعم بقرينة المقابلة بحمل الوسط على الوسيلة مطلقا
كما عرفت * السيد هذا هو اللازم الذهني المعبر اعلم ان المعبر في دلالة الالتزام
ما هو اعم من هذا اللازم وان كان مفهومه تصور ما محمولا مأخوذا في هذا اللازم
لانه لا شك في اخذ ذلك في لازم الماهية بالمعنى الاعم فيكون مأخوذا فيه ايضا
فلا يكون هذا عين ذاك وانه يجوز ان يحمل هذا على ان هذا فرد لذلك قوله
متفكا عن الشيء الاول نوقش فيه بان الشيء الثاني هو الملزوم وامتناع الانفكاك
وصف اللازم ويمكن ان يقال انه اشار الى ان الاولى ان يقال لازم الشيء هو
كونه بحيث يمتنع انفكاك الشيء منه لان ما مر من تعريفه بحسب الظ لا يصدق
على اللازم الاعم فلا بد ان يحمل امتناع الانفكاك عن الشيء في التعريف المشهور
على انه يمتنع ان يوجد الشيء بدون وح يرجع الى ما ذكره قوله وحاصله انه يمتنع
ينبغي ان لا يفسر حاصل اللزوم بحسب الوجود الذهني بما ذكر لانه بهذا المعنى
ليس قسما للقسمين الاخيرين اذ لازم الماهية مثلا يجوز ان يكون بحيث يلزم
من تصورهما تصوره وان لا يكون وكذلك لازم الوجود الخارجي بل المناسب
ان يفسر بالوجود الذهني مدخل فيه بمعنى ان اللزوم اذا وجد في الذهن كان
متصفا كالكلية والذاتية وغيرهما من المفهومات المذكورة في المنطق فان
مفروضاتها اذا وجدت كانت متصفة بها واذ لم يوجد لم يتصف وايضا علم
ما ذكره لا ينحصر اللازم في الاقسام الثلاثة اذ في اللوازم الذهنية التي لا يتصف
بها الا الماهية في الذهن ولا يكون تصورهما مستلزما لتصورها كالكلية والجنسية
غير داخلية في شيء من الاقسام يمتنع ان يوجد باحد الوجودين واعلم انه يجب

ان يكون الملزم في لازم الماهية موجودين بالوجودين بل يجوز ان يوجد بوجود
ذهني فقط ولكن العقل يحكم بديهته بأنه او وجد في الخارج لكن متصفا بهذا
اللازم فان الزوجية لازمة لماهية الاربعة مع ان ماصرحوا فهي لازمة لماهيتها
لانا علم بديهته انها الوجود في الخارج كانت زوجا كذا حقق * منفكة عن ذلك
اللازم اي عن الاتصاف به بقرينة قوله موصوفة فذلك اللازم اعم من ان يكون
موجودا او معدوما كاتصاف زيد بالعنى والبصر فلاجل ذلك لا بد من تقدير
الاتصاف حتى يثبت امتناع الانفكاك فتأمل بل انما وجدت كانت معه موصوفة
به اي اللزوم الماهية من غير ملاحظة الوجود خارجا وذهنا لكن بسبب عدم
خلو الماهية عن احد هذين الوجودين في ايها وجدت الماهية وجد الاتصاف
باللازم فيه يعني يكون احد الوجودين طرفا للاتصاف ولا يلزم ان يكون طرفا
لوجود اللازم حتى يتعاض باللازم المعدومة فاذا كان كذا فلا تدخل اللازم
الماهية في الوجود مطلقا بل تابع الماهية في الوجود فاذا كان الماهية الملزمة
من شأنها الوجود في الخارج وفي الذهن كالاربعة يكون اللازم كذلك
وان كان من شأنها الوجود في الخارج فقط كذات واجب الوجود تعالى
وتقدس يكون اللازم كذلك وهذا بحيث لو وجدت في الذهن لكان اللازم
معه فيه فلا يعد مثل هذا اللازم من اللازم الخارجي وان كان من شأنها الوجود
في الذهن فقط كالطبايع التي هي المعقولات الاولى يكون اللازم كذلك بحيث
لو وجدت في الخارج لكان اللازم معه فيه ولا يعد مثل هذا من اللازم الذهني
فلهذا يحكم بان المعقولات الثنية من لوازم الماهية فلا بد ان تعض بها بانها خارجة
من الاقسام الثلاثة وقد علم ان هذا تقسيم اللازم باعتبار تقسيم لزوم فوجب
ان لا يصدق اقسام اللزوم بعضها على بعض واما اقسام اللازم فلاضير
في تصادقهما فالخارج ولازم الماهية يكون لازما ذهنيًا واللازم الخارجي
لا يكون لازم الماهية فتأمل فان قلت لازم الماهية من حيث هي يجب ان يكون
لازما ذهنيًا نعم بل ان يكون نقضا على تقسيم لازم الماهية بأنه يلزم ان يكون
قسم الشيء قسما منه بناء على بيان اقسام اللازم المطلق بهذه الاقسام الثلاثة
فيكون المنشأ بيان الاقسام والمورد تقسيم لازم الماهية ويحتمل ان يكون مورد
بيان لازم الماهية بكيفية كذا بحيث يستلزم هذا البيان فساد التقسيم المذكور
مع انه صحيح وما يستلزم فساد الشيء الصحيح فهو فاسد * قلت الواجب في لازم
الماهية ان يكون بحيث هذا بيان الفرق بين اللازم الذهني واللازم البين بالمعنى

الاخص والسؤال مبني على عدم فرقهما حاصل الفرق ان لازم الذهني ما كان
موجودا في الذهن بحسب اتصاف الماهية بها اذا وجدت فيه سواء التقت
الذهن الى حصوله اولا فلا فرق بين حصول الشيء وملاحظته واللازم البين
بالمعنى الاخص ما كان موجودا في الطرف الذي وجد الملزوم فيه بحيث يتعلق
الشعور والاتفات بحصوله على طريق التصور بل على سبيل التصديق بشوته
الملزوم اذا اللازم البين بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور تصور الملزوم ويلزم من
تصورهما الجزم باللزوم بينهما بناء على تحقيق معنى اللازم البين بالمعنى الاخص
فيكون اللازم الذهني اعم منه فحاصله منع قوله فيكون بينهما بالمعنى الاخص فلا يلزم
الاقسام المذكور * فليس كل ما كان حاصلًا لماهية المدركة في الذهن يجب
ان يكون القاء للتعليل على امكان عدم الشعور لما حصل في الذهن حاصله
ان كل ما حصل الماهية في الذهن من الاوصاف عارضة ولازمة او واجب ادراكه
لزم من ادراك امر ادراك امور غير متناهية وهو بط بالضرورة بان الملازمة
انه اذا تعلق ادراك الى ماهية يحصل الماهية صفة المدركة ويجب ان يدرك
هذه الصفة واذا ادرك هذه الصفة يحصل له هذه الصفة صفة المدركة
ايضا ويجب ان يدرك هذه الصفة التي هي مدركة انصفة وهم جريا لا يقال
يجوز ان يكون بين اللازم والملزوم التلازم والتعاكس ويلزم من ادراك الملزوم
ادراك هذا اللازم من حيث كونه لازما ومن ادراك اللازم ادراك هذا الملزوم
من جهة كونه لازما فيقطع انفس لانا نقول ليس لزوم ادراك امور غير متناهية
من ادراكات اللوازم الغير المتناهية حتى يمنع بهذا كما ظن بل من ادراك امور
حاصلة من نفس الادراك الاول سواء كانت لازمة او عارضة فتأمل بل يجوز
ان يكون لازم الماهية معطوف على يجب اضراب عنه بملاحظة الفاضل
والمفضل لان سلب الوجود يحتمل ان يكون على سبيل السلب الكلي بمعنى
لا شيء مما كان حاصلًا لماهية المدركة مما يدرك ولا شيء من لازم الماهية بحيث
يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما ويحتمل ان يكون على سبيل رفع الايجاب
الكلي المستلزم لصدق الجزئين موجبة وسالبة والاحتمال الثاني هو الواقع
في نفس الامر وبني تقسيم لازم الماهية الى الاقسام المذكورة ولذا اضرب * لا بد
اعتراض عليه بان المعتبر في الاول هو كون يعني انما يظهر عموم اذا اعتبر
في الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافيا في الجزم باللزوم
اذ يجوز ان يكون تصور الملزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكتفى بالتصور ان مع
تصور النسبة بينهما في الجزم باللزوم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الجزم

باللزم في معنى الاعم اعم من الجزم باللزم في نفس الامر والجزم به في التصور
ومن البين ان كل ما يلزم تصوره من تصور ملزومه يلزم من تصورهما الجزم
باللزم في التصور بينهما * نعم لو فسر البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم
كافيا يمكن ان يقال ان هذا التفسير مع مخالفته لما اشتهر من اعتبار هذا المعنى
في الدلالة الالتزامية لا يكفي في ظهور نسبة العموم والخصوص لان الحكم بها
موقوف على صدق الاخص بهذا المعنى على شئ في نفس الامر وهو ملزوم
ان لا يكون شئ مما يلزم تصوره من تصور ملزومه بحيث يلزم من تصورهما
الجزم باللزم بينهما اللهم الا ان يحمل العموم والخصوص على ما هو بحسب
المفهوم لا بحسب الصدق فانه ح. يكون بينهما عموم وخصوص باعتبار
المفهوم لان مفهوم الاخص كل ومفهوم الاعم جزء في وجد الكل وجد الجزء
من غير عكس (قال والعرض المفارق اما سرع الزوال آه) العرض المفارق
مقابل اللازم وهو قد يكون عبارة عن الضرورة بمعنى الاعم وهو امتناع الانفكاك
سواء كان ناشيا من الذات او من غيره وقد يكون عبارة عن الضرورة بمعنى
الاخص وهو الضرورة الناشئة عن الذات والمراد ههنا هو المعنى الاول
كما يظهر من تقسيمه الى انواع اللزوم والدوام لا يخفى عن الضرورة بالمعنى الاعم
لان دوام المسبب لا محالة لدوام السبب المنتهي الى الواجب لذاته فيمتنع
ارتفاعه فحتم انحصار العرض المفارق الى سرع الزوال وبطئه اذ الدائم
يدخل في اللازم فلا يرد اعتراض الشئ نعم يرد الاعتراض الاخر بخروج عرض
مفارق يمكن صدقه على معروض ولم يصدق اذ لا يابدا عليه فلا يقال عليه
بطئ الزوال او سرع الزوال يمكن ان يجاب عنه بان وجود عرض مفارق
كذلك لم يجوز ان يكون الكليات التي يمكن صدقها على افرادها ولا تصدق
عليها بالفعل اصلا كالاعتناء ونظائره ذاتيا لافرادها الممكنة وبمجرد الاحتمال
العقلي لا يقدح في صحة التقسيم الاستقرائي وبان المراد بالعرض المفارق ههنا
ما كان عارضا لمعرضه بالفعل بناء على ان الكليات معتبرة بالقياس الى ما تحتها
من الجزئيات بالفعل كما هو المتبادر من كلامهم (قال كالشعب والشباب آه) قيل
في التمثيل بالشعب خفا اذ بطئ الزوال ما يزول مع بقاء المعروض وهذا لا يزول
الا مع زوال المعروض حتى احتاج بعضهم الى حمل الشعب على الكهولة مع انه
خلاف المتعارف والتقدير ان في لغوة الشيخ المرشد ركن الدين السمناني
قدس سره ان الحضرة عليه السلام يصير شابا على رأس كل مائة وعشرين

سنة وهذا الفرد يكفي لصحة التمثيل ويمكن ان يجاب بالتصرف في لفظ الزوال
بقرينة المثال بان يقال ان الزوال عبارة عن عدم العرض المفارق سواء كان
قبل وجوده او بعد وجوده عند وجود المعروض وان كان الظاهر ان يكون
عبارة عن عدم بعد الوجود فيصح التمثيل فتأمل (قال الكلبي الخارج عن
عن الماهية آه) الطنقسم كل واحد من اللازم والمفارق عدل عنه الى قسمين
وقسمه لاجل ما قاله في آخر القول بقوله واعلم مع ان ما لالتقسيمين واحد لان
قسم القسم قسم (قال لانه ان اخص بافراد حقيقة واحدة آه) الحقيقة
الواحدة اعم من ان يكون نوعا خيرا او متوسطا او جنسا عاليا وذلك
الاختصاص اما ان يكون بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان
والمختص بهذا الاختصاص خاصة مطلقة واما ان يكون بالقياس الى بعض
اخصائه كالماشي للانسان والمختص بهذا خاصة مضافة والتعريف المذكور
لا يتناول القسم الثاني فلا يكون جامعا فالجواب الخاصة التي هي قسمة الكليات
الاربعة هو الاول دون المطلق الشامل للمطلقة والمضافة واطلاق الخاصة
على المطلق وعلى الاول بالاشتراك اللفظي على ما يعلم من الشفاء (قال ويرسم
الخاصة بانها كلية آه) جمع الافراد وعم بالاضافة يخرج ما يختص بفرد
حقيقة واحد بمحصرة نوعه لشخصه لان خواص الشخصيات لا تتعلق
غرض بها اذ لا بحث عن احوال الجزئيات وليكون خاصة شاملة كالضاحك
بالقوة بالنسبة الى الانسان اذا اعتبر في الرسوم الخاصة الشاملة ليكون التعريف
مساويا للمعرف والكليات الخمس مواد التعريفات فالاعتبار هنا الخاصة الشاملة
والمبادر من الحقيقة الماهية الموجودة فاختر هذا دون الماهية العامة الموجودة
والمعدومة لان اللازم والمفارق من الصفات الثابتة وثبوت شئ لشيء فرع
لثبوت المثبت له والماهية المعدومة لا يثبت لها اللازم والمفارق حقيقة واما
تعريف الامور الاعتبارية كالاعتناء ونحوه فبالمواد الاعتبارية فالاولى تخصيص
التعريف بالخفايق الموجودة ولو امكن تعميمه بالتأويل فتأمل فان قيل هذا
التعريف يصدق على خواص الاجناس بالنسبة الى الانواع كالماشي بالنسبة
الى الانسان قلنا القيد الحثيثة معتبرة في اعتبار تعريف سواء ذكرت اولا اى كلية
مقبولة على افراد حقيقة واحدة فقط من حيث النسبة الى حقيقة واحدة
لا يقال وان اعتبر الحقيقة يلزم اجتماع الخاصة والعرض اعم في الماشي مثلا
وان كان بالقياس الى الماهيتين ان اجتماع الخاصة والعرض العام بالقياس
الى ماهيتين لا محذور فيه فانه لا يوجب عدم فائدة التقسيم على انهم صرحوا

باجتماع كليات الخمس في كل واحد يجهنات متعددة وبسبب متعددة
 * السيد وكذا فصول الاجناس كالحساس وما فوقه هذا بناء على حل قوله
 فقط على الحصر الحقيقي في تبادره واما بالحمل على الحصر الاصنافي فلا وهذا
 الكلام اعتذار عن قبل الش بناء على حمله خروج الفصل مطلقا على قيد الاخير
 مع ان بعض الفصول يخرج من قيد فقط فيلزم خروج المخرج بان قصر المخرج
 بالقيد الاول الى بعضه وادخال البعض الاخر في مخرج القيد الثاني لمخرج
 الفصول مطلقا بقيد واحد ويضبط بخلاف المخرج بقيدين وهذا الاعتذار
 مقتضى عبارة الش لان ظاهرها يشعر بان كل تعريف من تعريفات الكليات
 يخرج منه الكليات الاربع الباقية حيث اسند الخروج اليها بنفسها لا الى
 انواعها وافرادها وان كان الخارج في الحقيقة هي الافراد والانواع فلا وجه
 لتوجيه بعض الفضلاء عبارة الش ودفع الاعتذار وتأييد كلامه بانه اراد
 بالفصل فيما ذكره بعيد هذا في تعريف العرض العام فصل النوع وخاصته
 لا مطلق الفصل والخاصة والاصح قوله لانهما لا يقبلان الاعلى حقيقة
 واحدة لان المراد بهما ايضا الفصل والخاصة المطلقان لان فصول الاجناس
 وخواصها لا تقبلان الاعلى حقيقة واحدة بالنسبة الى الاجناس كما مر من تعميم
 حقيقة واحدة آتفا * السيد خروج النوع بهذا القيد مما لا شبهة فيه وكذا خروج
 فصل النوع الى النوع بالنسبة والمقابلة الى حصصه فيدخل فيه فصول
 الانواع وفصول الاجناس بالقياس الى الاجناس واما بالقياس الى انواعها فيخرج
 بالقيد الاخير فلها هذا فصول الاجناس بقوله اعني آه قيل الجنس باعتبار انه
 مقول على افرادة وهو حقيقة واحدة مقول على افراد حقيقة واحدة فقط وان كان
 من حيث انه مقول على افراد الانسان والفرس مقول على افراد حقيقة واحدة
 وغيرها فيخرج بالقيد الاول واجيب بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول
 غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليست غير
 الحقيقة او واحدة بخلاف الفصل والخاصة اذ يتحقق فيهما مقابلة المقول للحقيقة
 انتهى انا قول ان قيد فقط اذا حمل على الحصر الحقيقي في تعريف الخاصة يجب
 ان يحتمل في تعريف العرض العام المقولية عليها وعلى غيرها على وجه الحقيقة
 والالتداخل الاقسام حيث يصدق على الماشي بالنسبة الى الانسان خاصة وعرضا
 عاما فلا يكون الصفة حقيقة بل اعتبارية فالجنس وان كان مقولا على
 حقيقة واحدة فقط بالنسبة لكنه مقول على واحدة وغيرها بالحقيقة فلا يخرج

بالقيد الاول فتأمل (قال وانما كان هذه التعريفات آه) يعني اختلف في تعاريف
 الكليات الخمس هل من قبيل الرسوم والحدود فقد ذهب بعضهم الى انها
 حدود اذ لا ماهية للجنس وراء هذا القدر ضرورة انا لانعني بكون الحيوان
 جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو والمص
 ذهب الى كونها رسوما يمنع الى هذا المستل بسند الجواز المذكور في كتاب آخر
 ويشعر هنا كلامه في تعريفات لكن هذا القدر من المنع لا يقتضي كونها رسوما
 بل عدم العلم بالرسوم ولا بالحدود كما يدل عليه عبارة الش ثم وجه بكونها حدودا
 بالقياس الى كون الفاظ الكليات موضوعات لهذه المفهومات ووجه في كتاب آخر
 بكونها رسوما للكليات حيث قال وانما جعل هذه الاقوال رسوما لا حدودا لان
 الحمل على الشيء عارض لماهية الكليات غير مقوم اياها فان الجنس في نفسه هو
 الكلّي الدائري بمختلفات الحقايق بالاشتراك سواء حل عليها ارم يحمل واما
 حمله عليها اركونه صالحا لان يحمل فيما يعرض له بعد تقويمه اذا اردت التحقيق
 فاستمع لما تلو اعليك * اعلم ان اختلاف الكلّي ونقسامه الى الخمسة انما هو بالنسبة
 الى الجزئيات الحقيقة لا اعتبارية والمراد بالحقيقة ما ما يكون فردية بحسب
 الحقيقة دون الاعتبار كافراد العنقاء مثلا وان كانت متوهمة لا ما كانت موجودة
 في الخارج وبالا اعتبارية ما يقابلها بخلاف حصص الكليات فانها نفس
 طبيعتها وكونها افرادا لها انما هو بحسب اعتبار العقل حيث اعتبر تقيدها
 بما يخصها من الامور الخارجية عنها المقارنة اياها فاذا علمت هذا فان
 التعاريف المسوقة للكليات اما ان يكون التحقيق ماهيات الكليات باعتبار افرادها
 الحقيقة واما ان يكون لبيان موضوعات هذه الالفاظ المبر بها الكليات في
 اصطلاح هذا الفن فان كان الاول لا يعلم كونها حدودا ولا رسوما الا بصعوبة
 لان معرفة احوال الحقايق الخارجية مقبسة الى افرادها الحقيقة في غاية الصعوبة
 فان اجناس تلك الحقايق مشبهة باعراضها وقصواتها بخواصها واتمير
 بينها اذ كرم خواص لذاتيات مشكل جدا وكيف واكثرها مشتركة بينها وبين
 الاعراض اللازمة وهذا هو مراد الشيخ من صعوبة معرفتها وان كان الثاني فكما
 ذهب اليه ابو البركات من سهولة معرفتها بالنسبة الى المعاني المقولة من حيث هي
 مقولة لنا ومسمات بالالفاظ بحسب وضعنا وقد اطننا الكلام لاقضائه مزيد
 الاهتمام (قال حيث لم يتحقق آه) اي الماتية قق دال الحدود بقرينة ان السند
 المذكور للمنع الاوارد على الدليل لاثبات الحدود لم ان يطابق عليها الرسم فهذا

القول من ضم الشئ اللازم من منع الدليل في كتاب آخر واطلاق الرسم في هذا
المتن لأن كلام المص في زيد المتع فلا يرد ما قاله العصام ولا وفيه ان تحقق ماهية
الها كذلك توجب اطلاق الرسم فلامعنى لترتب الاطلاق على عدم التحقق
فالصواب ان يقال حيث لم يتحقق انتفاء ماهية كذلك اطلق عليها الرسم وثانيا
فقال المص في شرحه لانه لا ماهية للجنس وراء هذا القدر لم لا يجوز ان لا يكون
المقولة الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم وراثتها هو الجنس ولا يتحقق
انه لا يلزم من هذا انه جعل اطلاق لعدم العلم بالكون حدا * السيد اما حقيقة
اى موجود في الاعيان اى بوجود اصل سواء كان من الجواهر والاعراض
سواء كانت قائمة بالنفس او بغيره والاعتبارية ما عداه فيشمل على ماله تحقيق
في نفس الامر وعلى ما لا يتحقق له في الخارج ولا في نفس الامر فالاول ما يعتبره
العقل كالأموال الإضافية المسماة بالحال التي لا موجودة في الخارج ومعدومة فيه
وكالاياعات التي ليست بموجودة في الخارج لكن موجودة في نفس الامر لتفرع
الاتار عليه ولدخولها في العلة التامة للممكنات وكالأموال المنزعة من أمور
موجودة في الخارج كالوجوب والامكان او بعض الأمور الاصطلاحية فاتها
مفهومات انتزعتها العقل من الموجودات العينية واهلها وجود اصلي
ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة احكامها لايادها ان مبدأ انتزاعها في الخارج
وانه يحتمل يمكن ان ينتزع العقل تلك الأمور منه ويصفه بها والثاني ما ينتزعها
النفس من عند نفسه وهو معدوم صرف ولا ينتزع من أمور موجودة كالانسان
ذو رأسين واثاب الاغوال * فتعسر التمييز بين الحدود ورسومها المسماة بالحدود
والرسوم الحقيقة لتعسر تمييز موادها للالتباس بين المذكورين تسمى بالحقيقة
لكشفها عن ماهيات الموجودة في الخارج وهي الحقيقة واما الاعتبارية
فلا اشكال لعدم الالتباس ولا تعسر في التمييز بين الحدود والرسوم وتسمى
بالاسمية لكشفها مفهوم الاسم وهو الالفاظ الموضوعية فهو ذاتي لها اما جنس
ان كان مشتركا واما فصل ان لم يكن مشتركا يعنى اذا اوحظ المفهوم المركب
ووضع يازانه لفظ وضعه ولا يقاس على الماهية الحقيقة فيه بغيره ما يترتب فيه
من الذاتي والجنس والفصل ويجرى فيه جميع احكام ما يجري في الحقيقة مثلا
لتركبها من جنس وفصل قريب او بعيدا او من فصلين متساويين وغير ذلك
فيكون قوله اما جنس آه قضية مانعة الخلو * السيد كما صرح بذلك الشيخ
الرئيس اسند هذا الجعل على الشيخ الرئيس لان هذا لا يثبت بالدليل ولا بدخلى

في الحدود والرسوم المتعارفة فمثل هذه الاصطلاحات لا يعتمد به الاثبت النقل
من صاحب الفن وشيوخه فلهذا اسند اليه * السيد اى هذه التعريفات هذا
بيان مرجع الضمير وابعده ابرز نعم او كانت تلك الاسماء موضوعا اذ لرسم
في الماهية لحقيقة لا بد ان يختلط بالعرضيات او بالعرضيات العرفية وبما كان
يكون لازما للحدود وكذا في الرسوم الاسمية لا بد ان يكون لازما للحدود الاسمية
ولا بد ان يكون متساوية ليكون جامعا وما نفع على مذهب التحقيق (قال وفي
تمثيل الكلبيات آه) اى بالنسبة الى الانسان مثل بالمشتقات التي يتحد خارجا
مع الانسان دون مبدأها لعدم الاتحاد فلا يوهى ان النطق ومثله وان كان مبدأ
فهو كلي ولا يقتضى حمل الاشتقاق وحمل ذو (قال فائدة آه) وهي الاثر المترتبة
على الفعل وهنا ان اصل المعنى يصح بالمشتقات ومبدأها واو بمساحة لكن
هذه الفائدة لا تترتب على المبدأ بل على المشتقات وترتب الفائدة على شئ
لا يقتضى ان يكون ذلك الشئ على خلاف الاصل وخلاف يقتضى الفظ كما لا يخفى
الجل المراد ان كرون المحمول موافقا للموضوع في الخارج بحيث يكون لهما
وجود واحد بخلاف حمل الاشتقاق وحمل ذواهما بالواسطة فيكون الموضوع
والحمول متحدين بالواسطة * السيد قد سبق انهم قد يذبحون فيذكر كرون
النطق مثلا يعنى ان تمثيل المص وان كان اصلا لمكون المثال جزئيا من المثل
لكن قد اشترط فيما بين القوم التسامح والعدول من المشهور يقتضى نكتة فاورد
هذه الفائدة نكتة له وقد عرفت انه لا حاجة اليه لسوق النكتة لانه اظهر في
افاضتها (قال التي هي مبادئها آه) اراد به مبدأ الاشتقاق بالنظر الى الفظ واما
بالنظر الى التحقيق ما ينتزع منه الكلبيات اذ من صفة النطق والضحك اثبتان
في ذات الانسان ينتزع الناطق والضاحك فلا وجه ان يقال انه مبنى على
المساحة لان النطق مبدأ لفظ الناطق لا مبدأ مفهومه (قال وهو حمل هو هو
لا حمل الاشتقاق آه) اعلم ان الجملة عبارة عن الحكم بتبوت شئ شئ صريحا
او مر جعا بحيث يتحد المثبت والمثبت له في الخارج ليصح الحكم بان الموضوع
محمول ويتغير في المفهوم لغير الحكم فقد علم ان من شرطه اتحاد الخارجى والجل
الواقع في العبارات قد يوافق شرطه بحيث يوافق الموضوع والمحمول في الخارج
مثل زيد قائم وقد لا يوافق بحيث لا يتحدان في الخارج مثل زيد قيسام ولا يصح
الجل بول المحمول بالمشتق او بقدر ذو فقد علم ان الموافق وتقدير ذو التأويل
بالمشتق سبب اصحة الجملة فصارت ثمانية اقسام في الجملة وضافوا الجملة اسما

المصححة فقالوا حمل المواطأة وحمل الاشتقاق بمعنى المشتق وحمل ذو فقد علم وجهه اضافة الحمل الى هذه الاشياء لكن اشدة القرب بين حمل الاشتقاق وحمل ذو من جهة المعنى والتركيب جمع بعضهم بينهما فاطلق حمل الاشتقاق على كلا القسمين كما جعله الشاوي والعكس * السيد بل النطق يصدق على افراد هذا دفع توهم ان النطق ليس بكلي وكذا مثله بان عدم الصدق بالنسبة الى افراد الانسان واما بالنسبة الى افراد نفسه كنطق زيد وعمر فكلي وعدم الصدق مبنى على ظاهره وعدم تأويله وان اول فيصح كليتة لكن بالواسطة وهو على نوعين كما قررنا آتيا فبعضهم جعل الحمل ثلاثة اقسام لما بين الاقسام الثلاثة الحمل في الحقيقة قصدى لما اختاره الشاوي حيث قال حمل الاشتقاق وهو حمل ذو وفهم منه قسمان فقط ووجه بانه لما كان مؤدى الاخيرين واحدا من جهة الاحتياج الى التأويل ودلالتهما على الذات والصفة تأويلهما فاعلمهما قسما واحدا اولي من الجملة بقسمين تقديلا للانتشار وتسهيلا للضبط مهما امكن (قال واذا قد سمعت ما تلونا آء) اعلم ان من عادة المحققين ان يحمل الكلام بعد التفصيل ويسمى بذلك الكلام ويدخل الفاء كثيرا على الاجمال ليكون اوقع في النفوس واشد ضبطه وحفظه وراعى الشاوي لهذه العادة على وجه اكل حيث اى بالاقسام الحاصلة اولاً وساق دليله اشارة الى ان الشقوق التي وسطت في تحصيل الاقسام ليست من الاقسام اذا الاقسام الحاصلة لا بد وان يكون معينة متحصلة والوسائط ليست كذلك ككونه نفس ماعية مانتحة وداخلها فيها وخارجا عنها او ككونها تمام المشترك وغيرها لكن جعل اللازم والمفارق من الاقسام الحاصلة لامن الوسائط حيث بنى اعتراض المص عليه اذ هما متعلمان وتحصلا على ما يشعر به سوق عبارة المص كما لا يخفى فلا يرد ان الاقسام الاولى ثبوتية وما عدا الاولى ثانوية كانت اوزامة في الزتبة لا يخصص بخمسة ولا بسبعة لان الثلاثة التي قلت لهما من الاقسام ليست مذهبها لاهانها وعدم تعيينها فالاقسام الاولى هي الاقسام الخمسة وما عدا هذه الخمسة ان لم يتعين فلا يعد من الاقسام وان تعين من الاقسام الثانوية فالملق هو الاقسام الاولى المحصلة (قال لا خمسة فلا يصح آء) صرح بنى الخمسة ولم يكشف بكونها سبعة لان كون الاقسام سبعة لا ينافي خمسة لوجوده في ضمنها فلا يصح لتفريع فتأمل قيل ان كلا من الخاصة والعرض العام سواء كان لازما او مفارقا فله مفهوم واحد وقصد المص ان يقسم الخارج بقسمين احدهما الى اللازم والمفارق والثاني الى الخاصة والعرض العام الا انه

أورد بدل قوله وهو خاصة وعرض عام قوله وكل واحد منهما لقاعدة وهي التسمية على ان كلا من الخاصة والعرض العام يكون لازما ومفارقا بخلاف ما لو قيل الخارج اما لازم او مفارق وايضا اما خاصة او عرض عام فالانحصار في الخمس باعتبار هذا التقسيم صحيح بل لو قسم الخارج الف خمسة ثم اعتبر خمسة كل منها باعتبار انه مقول على حقيقة واحدة او اكثر كان الخارج بهذا الاعتبار منحصرا في قسمين * السيد هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب ان التقسيم ضم فيود متباينة الى المقسم ليحصل الاقسام لجميع المضموم والمضموم اليه عبارة عن القسم الحاصل واما التقسيم الذي لم يذكر المقسم فيه فلفظ ظهور اعتباره فيه لم يذكر ليكنه ملحوظ ومقدر فاذا اعتبر المقسم فيها يكون الاقسام الحاصلة متباينة فيعكس كل واحد منها قسما منه على حدة فيكون اقسام اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه وفي هذا التقسيم لا يلزم المحذور المذكور لانه اذا قسم اولاً الى الخاصة والعرض العام لم اقسامه الاولى ثم تقسيمه الى اللازم والمفارق يكون من الاقسام الثانوية والكلام في الاقسام الاولى ويمكن ان يقال في هذا التقسيم يكون الخاصة المطلقة والعرض العام المطلق قسمين من الكلي فيتم الانحصار بخلاف التقسيم الاول لانه يلزم فيه ان يكون الخاصة اللازم والخاصة لمفارق على وجه الاختصاص من الاقسام وكذا العرض العام فان عد الخاصة المقيدة باللازم من اقسام الكلي فقط لا يتم الاقسام لخروجه الخاصة المقيدة بالمفارق وان لم يعد فيلزم الاقسام الاربعة فتأمل وقد يعتذر المص بمعنى قد يحسب عن طريقه بانه يعلم من تقسيم اللازم والعرض المفارق اليهما ماهية الخاصة وماهية العرض العام فيكون محصل التقسيم الى معينين مطلقين بوجود كل واحد منهما في اللازم والمفارق فالص نظر الى المرجع والمحصل فرع على تقسيمه بالانحصار في الخمسة والشاوي نظر الى الظاهر حكيم بعدم صحة الانحصار فلكل وجهة لكن هذا يقتضى استدراك تقسيمه الى اللازم والمفارق وعدم مدخلية في التفريع فلهذا اى بقوله يعتذر اشارة الى ضعفه لان طالب الاعتذار عند وقوع المذنب (قال قد عرفت في اول الفصل الثاني آء) هذا تمهيد مقدمة لبيان المناسبة بين الفصلين وبيان الامتياز وبيان فائدة بعض القواعد ووجه المناسبة ان الجاسع بينهما ان كلا الفصلين متعلق ببيان الكلي المطلق تصورا وتصديقا ووجه الامتياز ان حاصل الفصل الاول بيان الكلي باعتبار الوجود العقلي بلا ملاحظة الوجود الخارجي وكذا تقسيم

الى الكلمات الخمس واهذا زعم من المعقولات الثانية فلا منافاة بين كون الكلى
ممتنع الوجود في الخارج وكونه غير مانع عن وقوع لشركة اذ الكثرة العقلية
لا يتنافى الامتناع الخارجى وحاصل تقسيم الكلى بحسب الوجود الخارجى بمعنى
وجود الافراد امام عدمه او موجود فالعدم اما ممتنع الوجود في الخارج سواء
كان لاقتضاء ذاته اولهالة خارجية واما يمكن الوجود الذى لا مانع لوجوده في
الخارج ولا لعدمه بل عدمه لعدم الالهة للوجود والموجود اما موجود من افراده
واحد او اكثر فالوجود الذى وجد منه فرد واحد اما ان يمتنع فرد آخر
له سواء كان لاقتضاء ذاته اولهالة خارجية او لا يمتنع لكنه غيره وجود الذى لا مانع
لوجود ولا لعدمه بل عدمه لعدم الالهة للوجود والموجود الذى كثر افراده اما
متناهية او غير متناهية فحاصل قسمة الكلى باعتبار وجوده الخارجى ستة
اقسام (قال في اصطلاحية والجزئية آه) اى مرجعها في مفهومها وتعرفها
هو الوجود العقلى لا ينظر فيه الى الوجود الخارجى وهذا التقسيم باعتبار الوجود
الخارجى يعنى باعتبار وجود افراده وعدمها في الخارج فيكون الامتناع
والامكان حال الافراد فلا يقال ان مناط الامتناع والامكان ايضا الوجود
العقلى فيثبت المناقاة بين الامتناع وعدم المنع عن وقوع الشركة فتأمل * السيد
ذكر الجزئى ههنا على سبيل التسمية هذا دفع لما يكاد ان يقال ان عنوان البحث
يقضى ان يكون البحث الاتية متعلقة بالجزئى ايضا مع انه لم ينصد الى بيانه
فدفعه بان في الكلى والجزئى تقابل لعدم والملكة كايته المحشى رجه والاعدام
انما تعرف بمكانها فتعرف الجزئى الحقيقى والاضافى وبيان النسبة بينهما التميم
وصورة الكلى فيكون ذكره على وجه التسمية فلا يتصدى في البحث على سبيل
الاصالة والالزام ان يتعلق غرض الفن اليه مع انه لم يتعلق واما ما قيل ان ذكر
الجزئى ههنا للتسمية على ان له حظا من بعض هذه المباحث اذ البحث عن امتناع
الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقة والبحث عن المعالى
الثلاثة لا يخصه بل الجزئى ايضا فاننا اذا تازيد جزئى فهناك امور شتى وانما قال
ههنا لا ذكره في قسمة القضية الى الشخصية والسورة ليست باستطرادى
لان المقترض به من حيث انه موضوع الشخصية وليس بشئ يرميها الى التبيين
ان اخوان الجزئى لا يدخل تحت ضبط ويتغير كثيرا ولا قاعدة في علم احواله المتغيرة
لرواها عن النفوس الناطقة بعد المقارفة عن الابدان فلا يتعلق غرض المنطقى
اسلاما سواء في تصورات او التصديقات واما التعلق والى البحث عنه في الجملة

فلا بد في المسائل الاستطردية والالكانت لغوا تحضا فلا يبعد بهذا القدر من
البحوث عنه في فن المنطق فتأمل السيد هذا الامكان هو الامكان مقيدا بجانب
الوجود هذا دفع توهم من مقابلة الممكن الوجود لمتنع الوجود وحاصل دفعه
تخصيص الامكان بفرد من الامكان العام بقربة المناقاة * اعلم ان الامكان بمعنى
سلب ضرورة الوجود والعدم الامكان الخاص بالمقابلة للوجوب والامتناع
بالذات وقد يؤخذ بمعنى سلب ضرورة الوجود بل الوجود ويم الامكان
الخاص والامتناع فيصدق على الممتنع انه ممكن لعدم وقد يؤخذ بمعنى سلب
ضرورة عدمه فيقابل الامتناع ويم الامكان الخاص والوجوب فيصدق على
الواجب انه ممكن الوجود هذا ما قاله المحشى وهو الموافق للغة العرب والعرف
ولهذا يسمى بالامكان العام فان العامة تفهم منه نفي الامتناع فن امكان
الوجود نفي امتناع الوجود ومن امكان عدمه نفي امتناع عدمه والظاهر من
هذا ان للامكان العام مفهوما واحدا ويم الامكان الخاص والوجوب والامتناع
وهو سلب ضرورة احد الطرفين اعنى الوجود والعدم والعلامة التفاضل
رجحه انكر هذا المعنى العام للامكان العام حيث قال وهو بعيد اذ لا يفهم هذا
المعنى من امكان اشئ على الاطلاق بل انما يفهم من امكان وجوده نفي الامتناع
ومن امكان عدمه نفي الوجوب ولهذا يقع الممكن العام مقابلا للممتنع شاملا
للاوجب كما في تقسيم الكلى الى الممتنع والى الممكن الذى احدا قسامته ان يوجد فيه
فرد واحد مع امتناع غيره كما واجب وبهذا يدخل ما يقال على قاعدة كون قبض
الاعم اخص من قبض الاخص من انه لو صح هذا لصدق قولنا كل ملبس
بممكن عام ليس بممكن خاص لكنه بط لا كل ملبس بممكن خاص فهو اما
واجب وامتنع وكل منهما ممكن عام فيلزم ان كل ملبس بممكن عام فهو ممكن عام
وكلامه في شرح هذا الكتاب يقتضى جواز هذا المعنى العام للامكان العام يمكن
ان يقال كلامه في المقاصد معنى على التحقيق وههنا على المشهور فتأمل (قال
واما ان كلى ممتنع الوجود في الخارج آه) باعتبار افراده لا باعتبار مفهومه لان
مفهومه من المعقولات الثانية فلا فلا يوجد في الخارج على التحقيق فلا وجه
للتريدين بين ممتنع الوجود وممكن الوجود باعتبار مفهومه والكلى من حيث
هو يتطوع النظر عن الوجودين يتصف بعدم المنع عن وقوع لشركة وبامتناع
الوجود في الخارج وانما كان مناطه الوجود العقلى دخل الوصف الاول في
مفهومه وخرج الوصف الثانى عنه وكان انصافه به باعتبار افراده فلذا قال

فأخرج عن مفهومه دون خارج عنه فالحجج بحيث لا تعلق له المفهوم
 لا بالعلمية ولا بشئ آخر فلهذا قال المص لا نفس مفهوم اللفظ بل بقطع
 النظر عنه فتأمل (قال يعني امتناع وجود الكلي آه) فسر بكلمة يعني لان ظاهر
 قوله لا نفس مفهوم لفظه ناظر وخاص الى امتناع الوجود وتحقيقه ناظر
 الى الاقسام كله ويؤيده التفسير كما لا يخفى والمراد من نفي اقتضاء مفهومه
 من حيث مفهومه اذ ذات الكلي لا يخفى من اقتضاء الامتناع والامكان العام المقيّد
 بجانب الوجود في الواقع وفي نفس الامر (قال كشريك الباري آه) اي شريك
 في ذاته وصفاته اما امتناعه في الخارج لمادله عليه برهان اتوحيد عقلا ونقل
 وكذلك يمتنع في الذهن لامتناع اتصاف الامور الذهنية بالوصاف الخارجية
 الثابتة لله تعالى ذكر في التحجج العنقاء الداهية واصلاها طائر عظيم معروف
 الاسم مجهول الجسم روى عن الخليل انه قال سميت عنقاء لانه كان في عنقها
 بياض كالطوق وقيل لانه كان في عنقها طول وري عن الكلي انه قال كان لاهل
 الرس بنى يقال له خنطلة بن صفوان وكان بارضهم جبل يقال له دمع بفتح
 الدال وسكون الميم والحاء المجه تسمى في السماء قدر ميل وكان فيه طائر من احسن
 الطيور وكان من عادتها ان تنقض على الطيور فتأكلها فباعت يوما ولم يجد
 طيرا فانقضت على صبي فذهب به فسميت عنقاء مغرب لانها تغرب بكل ما
 اخذته ثم انقضت يوما على جارية قاربت الحكم فذهبت منها فاشكوها الى نبيهم
 خنطلة فدعى عليها وقال اللهم خذها واقطع نسلها فاصابتها صاعقة
 فاحرقها وقيل انها الان باقية غربت في البلاد فبعثت ولم تربد ذلك وهذا
 المعنى يلائم طول الغيبة وما تقدم الاهلاك الكلي * السيد هذان مثالان للكلي
 المتناهي يعني الى المص المثال بصفة الجمع والش بصفة الافراد وكل وجهة
 ان كان مفردا يكون تمثيلا للكلي لانه واحد وان كان جمعا يكون تمثيلا لافراد
 الكلي لانها كثيرة وكلاهما يناسب التوضيح * السيد يعني على مذهب من قال
 بقدم العالم وهم الحكماء الاشراقية والمشائية وذهب الاشراقيون الى ازيمة
 النفوس وابديته قائلين بالتناهي فلا يلزم لهم عدم تناهي النفوس وان كان
 نوع الانسان قديما وذهب المشائيون الى ابديتها دون ازليتها وحدوثها مع
 حدوث الابدان ولما كان الانسان قديما لم يلزم ابدان غير متناهية ونفوس غير
 متناهية مع انهم منكرين التناهي فيلزم عدم تناهي النفوس المجردة ولا يجري
 على ابطالها برهان التعليل لعدم شرطه وهو الترتيب والنفوس ليست بمرتبة

وعند اهل السنة والجماعة بل عند اهل الملة النفوس متناهية لانهم قائلون
 بالحشر والنشر واذا انتهى الابدان انتهى النفوس ولذا خص على مذهب
 بعض وهو المشائية القائلة بقدم العالم ولا بأس ولا قصور في بيان السيد قدس
 سره اذ لم يقل كل قائل بقدم العالم ذاهب الى عدم تناهيها فتأمل (قال اذا قلنا
 الحيوان كلي فهناك امور ثلاثة آه) هذا شروع الى بيان ان الكليات الخمس
 قد تطلق كل واحد منها على امور ثلاثة على سبيل الاشتراك من حيث العارضية
 والمعرضية اذ لا حظ لكل منها معرض اذ هي من المعقولات الثانية العارضة
 للمعقولات الاولى فالعارض هو مفهوم الكلي والمعرض هو ما صدق عليه هذا
 المفهوم والمجموع هو المركب منهما فالاول من غير اعتبار تقييده بمادة من المواد
 يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع في المسائل المنطقية والثاني يسمى
 بالكلي الطبيعي لانه طبيعة من الطبيع اي حقيقة من الحقائق والثالث يسمى
 بالكلي العقلي اذ لا تحقق له الا في العقل والمنطق ايضا كذلك لكن وجه التسمية
 لا يجب انعكاسه فاذا قلت الحيوان كلي والانسان نوع والناساطق فصل
 والضاحك خاتمة والمأشئ عرض عام يلاحظ في كل واحد منها الموضوع
 من حيث هو هو والمحمول من غير اشارة الى مادة من المواد والمجموع المركب
 منهما فلاحظ الموضوع تصور مفهومه وهو الجسم النامي الحساس مثلا
 وملاحظ المحمول تصور مفهومه وهو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة
 والاول معروف والثاني عارض وتصور المعرض غير تصور المعارض
 بالضرورة وكذا تصور المجموع من حيث هو فيسمى مفهوم المعارض كليا
 طبيعيا ومفهوم المحمول كليا منطقيا والمجموع كليا عقليا مثلا وقت كون المحمول
 كليا وكذلك اذا كان نوعا من الانواع المذكورة مثلا جنسا طبيعيا جنسا منطقيا
 جنسا عقليا اذ قيل الحيوان جنس وعليه فقس البواقي (قال من حيث هو هو
 آه) اي الحيوان لا بشرط شئ مع قطع النظر عن افراد النوعية والشخصية
 اذ بهذه الملاحظة لا يصدق مفهوم الكلي عليه (قال من غير اشارة الى مادة
 آه) اي مع قطع النظر عن افراد الكلية كالانسان والنرس وغيرهما اذ به
 لا يكون من قبيل المعارض ولا يكون كليا منطقيا والحاصل يكون الموضوع
 والمحمول بحيث يصدق عليهما المعارض والعارض بلا ملاحظة الخارج
 ويؤيده قوله والحيوان الكلي بطريق الوصف قيل ولا بد ان يجعل هذا الحكم
 اكثر يا علي خلاف عرف الفن وكيف لا واذا قلنا الكلي كلي لا يتحقق هناك

امران هو الكلي من حيث هو وهو مفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد
اذ هو والكلي من حيث هو واحد انتهى اقول الكلية العارضة للشيء بالقياس
الى افراد كثيرة بحيث لا يمنع شركة الافراد في مفهومه فح يلاحظ مفهوم الشيء
لابشرط شي ويحمل عليه مفهوم الكلي من غير اعتبار مادة فيكون الموضوع
مطلقا لا محمول انما مطلقا والموضوع معروض والمحمول عارضا فيكون جانب
الموضوع بالمقايضة الى الافراد بلا دخول هذه المقايضة في الموضوع فكذلك
الكلي كلي الموضوع والمحمول مطلقا والمحمول عارض والموضوع معروض
مع ملاحظة المقايضة على الافراد في جانب الموضوع فيتحقق فيه ثلثة امور
الكلي الطبيعي وهو موجود في ضمن الافراد الكلية وكلي منطقي وهو مفهوم
الكلي وكلي عقلي وهو مفهوم العارض والمعرض (قال او كان المفهوم من
احدهما آه) اي من احد اللفظين وضمير احدهما الثاني راجع الى المفهومين
كما يدل عليه عبارة الدليل فتأمل الظ ترك قوله لزم ويقال لكان ثقل احدهما
ثقل الاخر اذ عينية المفهوم يستلزم عينية الثقل لانهما اذا لزم غير
اللزوم اللهم الا ان يقال المراد من التغاير في اللزوم الذهني بينهما والتغاير بحسب
الذات لا بالاعتبار والتغاير بالذات وبالاختبار لكن تغاير اللزوم بناء على كون
المفهومات منسوبة الى اللفظين المتغايرين (قال فالاول يسمى كلياً طبيعياً آه)
قيل الكلي الطبيعي ليس عبارة عن نفس المفهومات المعروضة للكلية
بطريق الاشتراك او الوضع العام للموضوع له الخاص بل عبارة عن المفهوم
صادق عليها وهو مفهوم معروض الكلية وح افراد الكلي الطبيعي هي
بغيتها افراد الكلي المنطقي فلا يوجد لاثبات الطبيعي اقول كما ان الكلي
الطبيعي عبارة عن مفهوم كلي صادق على معروضات الكلية كذلك الكلي
المنطقي عبارة عن مفهوم كلي صادق على مفهوم ما لا يمنع نفس تصور مفهومه
عن صدقه على كثيرين وهو مفهوم ما وضع له لفظا كلياً وكذلك الكلام في الكلي
العقلي وعلى هذا افراد الكلي الطبيعي ليس افراد الكلي المنطقي بل هي افراد
ما صدق عليه الكلي المنطقي لان مفهومه صادق على مفهوم ما لا يمنع وهو
صادق على افراد يصدق عليها مفهوم الطبيعي نعم افراد الكلي الطبيعي هي
غير افراد الكلي لكن مفهوم الكلي ليس عين مفهوم الكلي المنطقي بل فرده
قائماً بوجود فرد الكلي الطبيعي لا يكون اثبات وجود فرد الكلي المنطقي بل
اثبات وجود فرد فرده * السيد يعني مفهوم من حيث هو قيل عليه هذه

اعتراض على كون الاول وهو الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً بانه لو كان الحيوان
من حيث هو كلياً طبيعياً لكان الجنس الطبيعي في مثل قولنا الحيوان جنس
هو الحيوان من حيث هو فلا يكون فرق بين الكلي الطبيعي والجنس الطبيعي
مطلقاً لا بالذات ولا بالاعتبار ومن البين المكشوف على من تتبع كلامهم ان بين
افراد الكلي الطبيعي وافراد الجنس الطبيعي مطلقاً فرقاً ولو بالحيثية فالحق
ان الحيوان من حيث هو معروض للكلي كلي ومن حيث هو معروض
للجنسية جنس طبيعي فيرد على هذا الصواب ان كان كذلك لا يثبت فرق بين
الكلي الطبيعي وبين الكلي العقلي اذ يحل في مفهوم الكلي الطبيعي
العارض والمعرض معاً فاجاب المحشي قدس سره باختيار الحق ودفع المحذور
بان اعتبار العارض منه على طريق القيدية لا الجزئية كما في العقلي يعني التقيد
داخلاً والقيد خارج في الكلي الطبيعي وداخلاً في الكلي العقلي فيتحقق التمايز
بين الامور الثلاثة ويمكن توجيه العبارة على وجه الصواب بان المراد من حيث هو
هو الحيوان من حيث هو كلي بناء على ان يكون اخداً الضميرين راجعاً الى الحيوان
والاخر الى الكلي فيرجع معناه الى ان الحيوان من حيث هو معروض للكلية لكن
يرد على التوجيه والوجه الصواب ان المص ذهب الى وجود الكلي الطبيعي
فقال والكلي الطبيعي موجود في الخارج فتح يجب حله على وجود ذات الكلي
الطبيعي وهو الماهية من حيث هو ولا على وجوده من حيث هو معروض
للكلية اذ لم يقل بوجوده ما خلا فرق اذن بين مفهوم الكلي الطبيعي والجنس
الطبيعي لان كل واحد منهما مفهوم الحيوان من حيث هو وبخلافه اذا اعتبر
قيد معروض الكلية والجنسية حل هذه العبارة على وجهين احدهما انهما اذا صدقا
على مفهوم الحيوان من حيث هو يلزم ان يكون مفهومهما الطبيعي من حيث
هي فلا فرق بين مفهوميهما وانما هما ان يكون اضافة المفهوم يائية فتح اذا صدقا
على الحيوان من حيث هو لا يفرق بين افرادهما الا في بعض الافراد ومن البين
ان بين افراد الكلي الطبيعي وافراد الجنس الطبيعي فرقاً ويؤيد الوجه الثاني
قوله فالصواب آه فلا يرد انه وان يفرق بين مفهوميهما يفرق بينهما بالعموم
والخصوص لان الكلي الطبيعي اعم منه لانه صادق على الاجناس والانواع
والجنس لا يصدق الا على الاجناس لانه يدفع من الوجه الاول بان عدم الفرق
في المفهوم دون الافراد ومن الوجه الثاني ان عدم الفرق في بعض الافراد
كاف في اثبات المطلق والصواب ان مفهوم كلمة اول التعميم اذ حاصل الصواب ان

في مثل هذا التركيب يلاحظ على وجه القيدية معروضية الموضوع للمحمول
ليحصل التمايز بين الامور الثلاثة في جميع انواع الكلي ومعروضية الموضوع
المحمول ليست في كلها بالفعل بل بعضها بالصلاحية والامكان كالاجناس
والفصول في الحدود الاسمية والرسوم الاسمية الحاصلة بالاوضاع وكالعرض
العام والخاصة للشيء الذي لم يتحقق ذاتياته بعد فتأمل * السيد اي الحيوان
والكلي اشار الى مرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى المفهوم ولزوم المفهوم
للمفهوم * فانه اذا ظهر التمايز بين اشار الى تمامية التقريب حيث ادعى اولا
تمايز مفهومات ثلث واثبت تمايز الامر بين المذكورين في اللفظ فلا يتم
التقريب * والحاصل ان مفهوم الحيوان الغرض من الحاصل توضيح الامور
المذكورة وكونها عارضا ومعروضا ومجموعا وكون كل واحد منها مقابلا لآخر
بتنظير من المحسوسات التي يثبت بالمعانية وتدل على نظيرها بالضرورة تعرضه
في العقل حالة اعتبارية لكونه من منترحات العقلية لامن الامور النفس الامرية
* كنسبة البياض العارض للثوب في كونها صفة قائمة به وفي الاحوال الاتية
من قوله فاذا اشتق الى آخر القول كما يظهر من قوله كذلك وقوله كما ان فتأمل
* السيد يعني يؤخذ مفهوم الكلي من حيث هو بلا اشارة الى مادة يعني ان المراد
من البحث عنه ليس ان يجعل عنوان البحث لفظه اذ لا وجه للعرض
ولا مفهومه بشرط ان لا يوجد في ضمن الافراد اذ ح يكون القضية طبيعية
لامسئلة ولا بشرط ان يوجد في مادة مخصوصة اذ ح يكون القضية جزئية
لامسئلة بل يؤخذ مفهوم الكلي لا بشرط شيء باي لفظ كان ويورد عليه
احكاما فيكون القضية ح كلية ومسئلة للعالم فيكون الاحكام عاما شاملا للجميع ما
صدق عليه مفهوم الكلي فيتم القصر فتأمل * السيد اي مبدأ الكلي واراد بالمبدأ
المشتق منه المبدأ بطلاق على العلة يعني كون الحيوان كليا سبب الحمل بالكلي
عليه وعلى المشتق منه اراد المعنى الثاني هنا اذ لا وجه ولا مناسبة لاطلاق الكلي
المنطوق على علته اما اطلاقه على المشتق منه فيناسب لمناسبة الاشتقاق فيحمل
كلام المص على المساهلة لان الكلي الطبيعي هو المشتق واما على الاول فيحمل
على الخطأ واما اشتقاق المصطلح فله دم تحققة حل على التشبيه حيث قال
كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب في كون المشتق اسم فاعل والمشتق منه
مصدرا سواء كان مادة او بالحرف علامة المصدر (قال والكلي الطبيعي موجود
في الخارج آه) اخذوا في ان الكلي الطبيعي موجود في الجملة وليس بموجود

اصلا فتم من اختار الاول ومنهم المص واستدلوا على ذلك بان الحيوان هو
جزء هذا الحيوان وهو موجود وجزء الموجود وسود وفيد بحث لانه ان اريد
بهذا الحيوان ما صدق عليه كزيد مثلا فلا يتم ان الحيوان جزء له بل يجوز ان يكون
زيد ماهية بسيطة لا جزء له عقلا ولم يقم دليل على تركبه في العقل فضلا عن
ان يكون مركبا من الحيوان واوسلم فهو جزء عقلي له والجزء العقلي للموجود في
الخارج لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج وان اريد المفهوم التركيبي اعني زيد
الحيوان مثلا فلا يتم انه موجود في الخارج بل هو اول المسئلة فيلزم مصادرة على
المطل لان كون الحيوان موجودا موقوف على وجود هذا الحيوان ووجود الحيوان
موقوف على وجود الحيوان لان وجود الكلي موقوف على وجود الجزئي ومنهم
من اختار الثاني واستدل عليه ان كل موجود في الخارج فهو متعين متشخص
ولاشي من الكلي بمتعين ومتشخص والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
فان قيل ان الكلي بحمل على الموجود في الخارج والحمل يقتضي الاتحاد بينهما
ومن البين استحالة اتحاد المعدوم مع الموجود في الخارج قلت المراد من اتحاد
الخارج ان يكون ما صدق عليه الموضوع عين ما صدق عليه المحمول ولا شبهة
في وجود ما صدق عليه الكلي الطبيعي على انه يجوز ان يكون المعنى ان ذلك الكلي
او وجد في الخارج ليتحد معه وان ذلك الموجود اوسلب عنه العوارض ليتحد
معه وقال بعض الافاضل وادعى التحقيق ان هذا الحيوان اي الحيوان الجزئي
المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان جزء منه لاننا نعلم بالضرورة
ان اطلاق الحيوان على اشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه وكاطلاق
الابيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة امر خارج عنه بل يحزم بانه
مقوم به ولا يعني بالجزء الا ما يقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدونه
كالمثلث فانه لا يقوم بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه
ولاشك ان ما يقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخلصته انه لاشك ان
بعض الاشخاص يشترك به فاما آخر دون بعض في امر مع قطع النظر عن
الوجود وبدونه من العوارض فذلك الامر المشترك يقوم به تلك الاشخاص
في حد ذاتها ولا بد من وجوده انما وجدته والالم تكن مقومة به انتهى الما قول
نعم لا بد من امر مشترك فذلك الامر المشترك يقوم به تلك الاشخاص ولا يتم
ان ذلك الامر المشترك هو طبيعة الحيوان لجواز ان يكون ما صدق عليه طبيعة
الحيوان على وجه الذاتية فلا يكون من قبيل اطلاق لفظ العين على معانيه

ولا كاطلاق اليبض على الجسم فتأمل فقد بسطنا الكلام لان هذا البحث من
مرالق الاقدام (قال اما الخطباء الاخيران آه) اي المسميان بالكلي وهما الكلي
المنطقي والكلي العقلي في وجودهما خلاف اي اختلاف لم يتحقق الحق في اي
جانب بخلاف الكلي الطبيعي وان وقع الاختلاف فيه ايضا لكن ظهر الحق
في وجوده عند المص فلا يردان الكلي الطبيعي ايضا مختلف فيه وكلامه يشمر
بانه لا اختلاف فيه وما قبل ولا يخفى ان الحيوان كما انه فرد الكلي الطبيعي فرد
الكلي المنطقي فالحكم بان الكلي الطبيعي موجود بوجود الحيوان دون الحكم بان
الكلي المنطقي موجود مما لا يساعد وجه فليس بشئ قد عرفت مما مر آتفا ان
الحيوان فرد فرد الكلي المنطقي لان مفهوم الكلي ليس عين مفهوم الكلي المنطقي
بل فرد فاثبات وجود فرد الكلي الطبيعي لا يكون اثبات وجود فرد الكلي
المنطقي بل اثبات وجود فرد فرد فتأمل (قال والنظر في ذلك آه اي في وجودهما
اشار الى مرجع ضمير فيه في المعنى ولا يساعد العبارة الى ارجاعه الى مطلق
وجود الكلي حتى يدفع اعتراض الش على المص كما ظن فتأمل وخروج هذا
النظر عن الفن لانه يا بحث عماله مدخل في الايصال وكل ما هو خارج عن الفن
فالاولى تركه وبعض ما هو خارج لكنه محتاج اليه في الجملة فلا بأس في بینه
ان لم يوجب التكلف والتطويل كما في الكلي الطبيعي واخبرها فتأمل (قال
النسب بين الكلين آه) النسبة يقتضي شيئين متغايرين في الجملة سواء بالذات
كالانسان والغرس او بالاعتبار كالباطني والظاهر اعلم اولان النسب قد يعتبر
في الصديق وهو الصديق فيما بين المفردين او ما في حكمهما وعنه الجمل
ويستعمل بعلى فيقال صديق الحيوان على الانسان مثلا وقد تعتبر في الوجود
والتحقق وهما يتحققان في المفردين وما في حكمهما اما النسب المتعبرة في
القضايا فيكون باعتبار الوجود والتحقق دون المصدق اذ لا يتصور جعل القضايا
على شيء واذا استعمل فيها المصدق يراد به التحقق وكان مستعملا بكلمة في فيقال
هذه القضية صالحة في نفس الامر اي متحققة فيها حتى اذا قلنا كل صدق كل ج
ب صدق كل ج دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية
تحقق فيه مضمون القضية الثانية وقد يستعمل المصدق في القضايا بمعنى آخر
مطابقة حكمها للواقع واما نفس الامر فهو نفس الشيء والامر هو الشيء ومعنى
كون الشيء موجودا في نفس الامر انه موجود في حد ذاته اي ليس وجوده وتحققه
وثبوته يفرض غارضا واعتبار معتبرا مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود

النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارص او لم يوجد اصلا وسواء فرضها
او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا وكل موجود في الخارج
موجود في نفس الامر بلا عكس كلي ومن الذهن من وجه لا مكان اعتقاد
المكوذب كزوجية الخمسة ويكون موجودة في الذهن لاني نفس الامر ومثل
ذلك يسمى ذهنيافرضيا وزوجية لاربعة موجودة فيها اما ومثلها يسمى ذهنيافرضيا
حقيقيا فاحفظ (قال متحصرة في اربع آه) اي لا تكون خارجة عنها بل يكون
احدها والمباينة الجزئية داخلية تحت العموم من وجه او المباينة الكلية
وهي التساوي والعمرم والخصوص المطلق * اعلم ان هذه النسب من مقولة
الاصافة التي هي عبارة عن نسبة متكررة اي نسبة تعقل بالقياس الى نسبة
اخرى معقولة بالقياس الى الاولى وتلك النسبة تلاحظ من كل واحد من الطرفين
الى الآخر فان كان الحاصل من نسبة احد الطرفين الى الآخر عين الحاصل
من نسبة الطرف الاخر الى الاول اي يكون الطرفان مشتركين في وصف واحد
حاصل للطرفين كالتساوي والتباين والاخوة يعبر عنها بالمفرد الدال على
النسبة ويتصف الطرفان بما يشترق من هذا اللفظ وان لم يكن الحاصل من تلك
النسبة عين الحاصل من نسبة الطرف الاخر بل يحصل لاحدهما وصف
غير الوصف الحاصل للآخر يعبر عنها بالانطيين الدالين على النسبة ويتصف
احد الطرفين بما يشترق من احد اللفظين والآخر بما يشترق من اللفظ الاخر
كالعموم والخصوص المطلق او من وجه والابوة والبنوة والتقدم والتأخر
وغير ذلك فلذا يعبر عنها باللفظ المفرد والمركب فلا وجه لما قبل العموم والخصوص
المطلق نسبتان عدتا واحدة لعدم انفكاك احدهما عن الاخر ولا يرد ما قبل
ان العموم والخصوص اما صفة لمجموع الطرفين فينبغي ان يصح اطلاق اسم
العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبغي ان يطلق عليه
اسم الخاص والعام (قال ذات نسب آه) ظرف للحكم باحد الامرين اعني الصديق
وعدم الصديق لا تقسمهما فلا يردان اتصاف الكلين بالنسب ثابت سواء نسب
الكلي الى كلي آخر او لا هكذا قيل انا قول ان الدليل للايصال الى ما مجهول
ولا بد ان يكون الدليل معلوما بمقدماته او لا بطريق ذلك لعل هتا بان يكون بين
الشئين ملازمة في نفس الامر ولا يظهور ولا يعلم هذه الملازمة الا بالعمل في هيئة
الشرطية مثلا فيوضع للزهر مقدما واللازم تاليا فيوصل الى الملازمة فيصدق
الكلي وعدم صدقه والنسبة بينهما متحققة في نفس الامر فيقدر النسبة بينهما

فيلزم صدقه او عدم صدقه فيوصل المقدر والمستدل الى الملازمة فيتم دليله
فلا يقال لهذا المقدر لا يلزم على تقديره سواء قدر او لم يقدر فالملازمة ثابتة لان
المقدر لم يدع ان الملازمة يتحقق من تقديره وان لم يقدر لم يتحقق حتى يرد هذا
السؤال فتأمل في مثل هذا المقام (قال ان لم يصدق على شيء فهم ما يتبين ان آه)
فالمباينة الكلية بين المفهومين ان لا يتصادقا على شيء أصلا سواء امكن تصادقهما
عليه اولا فراجعهم الى سالتين كلتيني دائمتين (قال فان صدقا فهما آه) فالساواة
بينهما ان يصدق كل منهما بالفعل على كل ما يصدق عليه الاخر سواء وجب ذلك
الصدق اولا فراجعهم الى موجبتين كلتيني مطلقتين عامتين (قال فان صدق
كان آه) فراجع العموم المطلق الى موجبة كلية مطلقة عامة من جانب الاخص
اذ يصح حل الاعم على كل افراد الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم اصدق
قوانا بعض الحيوان لبس بافسان وان كانت الموجبة الجزئية ايضا صادقة لكنه
لم يلتفت اليه لان المحفوظ عدم صدق الاخص على كل الاعم فتدبر (قال
وان لم يصدق كان بينهما آه) فراجعهم الى موجبة جزئية مطلقة عامة وساليتين
دائمتين من الطرفين وان كانت الموجبتان الجزئيتان صادقتين لم يعتبروا اكتفى
بموجبة جزئية لان صدق موجبة جزئية من طرف واحد يستلزم صدقها
من الطرف الاخر ولان المحفوظ عدم صدق شيء منهما على كل الاخر * السيد
اغترض عليه بان الاشياء والامكان بالامكان العام يعني يعترض بالكليات
الفرضية اما بطريق المنع على قسم التباين بانه لا يتم الملازمة في قوله وان لم يتصادقا
آه اذ لا يكتفى في التباين الذي كان بين النقيض تباين جزئي عدم التصديق
بل يلزم ان يصدق احدهما على شيء ولم يصدق الاخر عليه حتى يتحقق بين
نقيضيهما تباين جزئي كاسباتي في بيان النسب بين النقيض هذا على تقدير
ان يجعل امتيائين وعلى تقدير ان لا يجعل لا يكون التعريف المستفاد مانعا لغيره
لصدقه على مثل هذه الكليات قصرا لاعتراض على هذين الصورتين دون
الحصر بالاثبات واسطة وشق آخر لكون الحصر بين النفي والاثبات فلا يحتمل
الواسطة لا يصدقان على شيء أصلا لاني خارج ولا في الذهن اذ الشيء والممكن
بالامكان العام يصدقان على كل شيء في الخارج وفي الذهن فاذا صدق نقيض
الشيء على الشيء لا يصدق عينه على ذلك والا لاجتماع النقيضين * واجيب
بتخصيص الدعوى حاصل الجواب بتخصيص الكلي في الدعوى وتخصيصه
بتخصيص في المقدمة والشقوق فيتم الملازمة والتعريف المستفاد منه وتعميم

القواعد انما يجب جواب سؤال مقدر كانه قيل ان القواعد العقلية لا تخصص
بنقض مادة مخصوصة كما في القواعد العقلية والا فلا اعتماد عليها واجيب بان
التعميم يجب بحسب الامكان وبحسب الاغراض المطلوبة وهناك لم يتحقق شيء
منهما في الكليات الفرضية لان الغرض اصالة في الكليات الموجودة وتبعا
في الكليات الصادقة ولا شيء من الكليات الفرضية شيئا منها وجه كون الغرض
في الفن فيهما لان المنطق لا يصل الى حقائق الاشياء تصورا وتصدقا
لتكميل القوة النظرية للنفوس الناطقة والى الكليات العارضة له كالاُمور العامة
وغيرها فلا مدخل للكليات الفرضية في الايصال ولا في التكميل ولا يمكن درجتها
في هذه الاقسام مع رعاية الاحكام التي منها ان يكون نقيض المتباينين متباينين
تباينا جزئيا واما انخالها في تعريف الكلي فلا مكان الاندراج وان لم يتعلق
الفرض * السيد المعبر في صدق كل منهما ان الظ من الصدق في التعريفات
الصدق بالفعل واتحاد زمان صدقهما فدفعه السيد بان ظاهر العبارة لاطلاق
ويجوز على اطلاقه وهو اجتماعهما على جميع افراد الاخر وذلك مطلق ولا يلزم
ان يصدقان معا في زمان واحد والازم ان لا يكون النائم والمستيقظ متساويين مع
انهما متساويان لصدق الموجبة الكلية من الطرفين ولا يلزم ان يكون زمان
صدق العنوان زمان صدق المحمول كما في القضية الحقيقية * فان النائم والمستيقظ
متساويان قبل المستيقظ يدارشدن ان خواب فاقبل يجوز ان يتولد على
الاستيقاظ ولا يصير نائما يموت مع عدم الانصاف بالنوم فلا يصدق كل
مستيقظ فهو نائم متساؤه عدم الاطلاع على معنى الاستيقاظ وربما يقال
التساوي انما هو بين معنى يمكن ان يراد الصدق في زمان واحد ويراد من النائم
بالقوة وكذا المستيقظ مثبت التساوي بينهما لكن يلزم على هذا ان يكون بين النائم
بالفعل والمستيقظ بالفعل تباينا فتأمل وقس على ذلك فلا بد ان يصدق العام على
جميع افراد الخاص بالاطلاق العام وح لا يكون تحقق العام نفسه لازما للخاص
بل صدقه بالاطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون في العام مستلزما لفي الخاص بل في
صدقه بالاطلاق مستلزما لفي الخاص قيل ان تعريف بعض الاقسام بشكل
بالكلي المتحصر في فرد واحد فان الواجب والقديم متساويان عند المعتزلة ولا
يصدق على شيء منهما انه يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر اذ لا مساغ ههنا
للكلي والواجب اخص منه عند الحكم ولا يصدق عليه انه يصدق القديم على
كل ما يصدق عليه الواجب انتهى يمكن ان يقال معنى قوله كل ما يصدق عليه

الآخر من الافراد الخارجية والذهنية بخلاف الكليات الفرضية اذ لا يكون
لها افراد في الخارج ولا في الذهن كما يقال نقبض الواجب والقديم مساويان
كالواجب واللاقديم وان يقال معنى قوله ان يصدق كل منهما على كل ما يصدق
عليه الآخر ان لا يخرج ما يصدق عليه احدهما عن الآخر فدخل فيهما
الكليات المتحصرة في فرد واحد كالواجب بالذات والقديم بالذات وكذا الحال
في العموم فيدخل في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالزمان (قال وانما
اعتبر النسب بين الكلين آه) اي دون المفهومين ليشمل الاقسام الثلاثة كما جعله
الآخر اما لعدم تحقق الاقسام الاربعة في القسمين الاخيرين واما لعدم
الاعتداد على احوال الجزئي الذي البحث عنه من قبيل الاستطراد فتح يكون
التعاريف المستفادة من التقاسيم وكذا مراجع النسب المذكورة بالنسبة الى
النسب المتحصصة فلا يرد النقض الى التعاريف والمراجع بالنسب الواقعية
بين الجزئيين وبين الجزئي والكل في التقسيم من قبيل تقسيم الحيوان الى الابل
والاسود فرجع التباين في الجزئيين سالبة مشخصة التي هي تحت السالبة
الجزئية من الطرفين ان لم يكن الشخصيات في حكم الكلية والا لكان سالتين
كلتيني ايضا وفي الجزئي والكل في الصورة الاولى موجبة مشخصة من طرف
الاخص وسالبة جزئية من طرف الاعم وفي الصورة الثانية سالبة مشخصة
من طرف الجزئي وسالبة كلية من طرف الكل فتأمل * السيد يعني ان
لكلتيين يتحقق فيهما النسب الارباع يعني ان قوله انما اعتبر النسب مشتمل على
احكامين ايجاب وسلب يقتضي سببين والش ذكر سبب السلب وطى سبب الايجاب
لظهوره وهو تحقق نسب الارباع في الكلتيين * على معنى ان يوجد كليات اسار
الى ان تحقق النسب الارباع ليس في شخص الكلين بل في نوعهما فلا يوجد
فيهما الاقسام قبل هذا فبقي على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما اختاره
الش اما على تحقيقه قدس سره فلا متنازع حله لا يتحقق شيء من النسب الارباع
وفيه بحث لانه قدس سره حكم بامتناع حله على الغير ايجابا لوجوب الاتحاد في
الخارج لاسلبا وهنا بالسلب في الصورتين وكيف ان تقسيم النسب بين المتشبهين
باعتبار الصدق وعدده وان لم يتحقق في الصدق يتحقق في عدده * فلو قال
المفهومان مساويان الى آخر التقسيم اشارة الى ان القصر بالنسبة الى المفهوم
الشامل الى الاقسام الثلاثة لا الى القسمين الاخيرين اذ لا يتوهم احد ذكر القسمين
الاخيرين حتى يدفع اظهر فساد * انما يتوهم جريان غير بانوهم لان هذا

الجزئان ليس بمجزوم بل محتمل لان تقسيم ذي افراد الى اقسام اخر كالتقسيم الكلية
الى اسم وفعل وحرف ثم تقسيمها الى المعرب والمبني محتمل ان يجري الاقسام في كل
فرد من الافراد او خصص بعضها فادام لم يقم قرينة على تعيين احد المحتملين
فيتوهم كل واحد منهما فلا وجه لقبول لا عبرة لهذا التوهم لضعف منشأه
وقوة دافعه اما الضعف فظاهر اذ التقسيم لا يقتضي جريان الاقسام في كل
انواع المقسم لا بطريق الوجوب ولا بطريق الشروع واما قوة الدافع فلا حظة
التعريفات الاربعة الجامعة المانعة انتهى اذ قد علمت قوة المنشأ وضعف الدافع
لانه قد وقع في شرح المطالع واجرى على عمومته ولم يخصص والتعاريف باقية
على حالها مثل في هذا الكتاب على ان الدافع يدفع التوهم الواقع ولا يقتضي
ان لا يتوهم بخلاف التخصيص بالكلين اذ لا يتوهم اصلا والا لكان التخصيص
لغوا اذ لا يوجب للتخصيص واما التنبيه على ان الاقسام الاربعة كلمة اجازية
في النسبة المعبرة بينهما فليس بموجب اذ القواعد لا بد من عمومها اذ اوسعت
الطائفة فتأمل فان قلت قد علم مما ذكر حاصله معارضة بانه لم يعلم ماذا من
النسب في القسمين الاخيرين ولا يتم بيان النسب وحاصل الجواب منع المقدمتين
فتأمل السيد فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب السائل هو علامة التفاضل
حاصله معارضة في المقدمة بان زيدا اذا كان ضاحكا وكاتبنا فهذه الضاحك
وهذا الكاتب جزئيان متصادقان واذا كانا جزئيين متصادقين فلا يكونان
متباينين والجواب على التردد لتوسيع الدائرة والا لكان الشق الثاني وحاصله على
الشق الاول منع كونهما متصادقين وعلى الشق الثاني مع كونهما جزئيين بسند
كون المراد بهما جزئيين حقيقيين بناء على التبادر وبذلك لم يتعدد الجزئي
الحقيقي اذ الجزئي بتعدد تعدد الشخصيات الداخلة في ماهية الاشخاص ولا شيء
من تلك الاعتبارات والاتصاف من الشخصيات الداخلة فيها فلا يتعدد
الجزئي الحقيقي تعددا حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة لان الجزئيان تشبه وهما
للدلالة على فردين من مفرد وكذا الجمع مطلقا ولا يثنى ولا يجمع باعتبار
الجهات في مفردهما قبل في حل العبارة على ما هو المتبادر منها يتنافى حصر
المفهومين في الاقسام الثلاثة اذ المفهومان اعم من المتغايرين حقيقة او اعتبارا
لان النسب الارباع كما يجري بين المتغايرين حقيقة كذلك يجري بين المتغايرين
اعتبارا يرشدك اليه جعل الحد التام مساويا للحدود واجيب ان المراد من
المفهومين ما يعد مفهوما فيعتبران متعددين فيدخل الحد والمحدود لعددهما

متغايرين لانه يترتب عليه فائدة الاكتساب ويخرج الجزئيات اللذان بالاعتبار ولا يعدان لا بعد الجزئي بالاعتبار متعدد او يعد الكلّي كذلك لان الكليات امور تدور على اعتبار العقل بخلاف الامور الجزئية فانها امور متأصلة في الوجود ولا مدخل في تحقق ما لا اعتبار العقل فتأمل ولو عد جزئي واحد بحسب الجهات دليل على عدم جواز اعتبار النسب بين الجزئيين المتغايرين باعتبار حاصله ان يقال لم يعتبر النسب بين المتغايرين باعتبار ايضا لاننا نقول لو اعتبر لزم كون الجزئي الحقيقي كلياً وهو بط قبل فيه بحث اذ لا شك ان التغاير الاعتباري كاف في كونهما مفهومين كافي الكلّيتين فان النسب يشمل الكلّيتين المتغايرتين بالذات والمتغايرتين بالاعتبار فلا وجه لتخصيص الجزئيين المتغايرين بالذات وما ذكره من لزوم كون الجزئيات كلية ثم فان الكلية على ما حقق هو امكان تكثير المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج اعني تجوز صدقه على ذوات متكررة لا صدقه مع مفهومات اخر على ذات واحدة والتحقيق ههنا هو الثاني دون الاول هذا اذا كانت الاشارة بهما الى فرد معين واما اذا كانت الى حصة صهيافه في حكم الاشارة الى ذاتين متغايرين يمكن الجواب عن هذا البحث بانه فرق بين الكلّي والجزئي لان الكلّي مقصود بالاصالة بالبحث واعتبار تعدد باعتبار الجهات له مدخل في الايصال بخلاف الجزئي فثبت وجه تخصيص الجزئيين المتغايرين بالذات فان لم يكف تعدد الاعتباري فيه باعتبار الجهات فان تعدد باعتبار الجهات يكون تعددا حقيقيا وتغايرا ذاتيا فيلزم امكان تكثير المعنى الواحد في النفس بحسب الخارج اعني تجوز صدقه على ذوات متكررة فيكون كلية فهو بط (قال لما فرغ من بيان النسب آه) ان احد النقيضين لا يهما يقال عين فالآخر نقيض فلما قسم الكلّيان باعتبار النسبة الى اربعة اقسام وانحصر الاقسام الى اربعة وشمل الكلّيان الى العيين والنقيضين بعلم اقسامهما بالنقسم السابق فلا حاجة الى بحث فصل آخر لبيان النسب بين النقيضين والجواب ان بيان النسب قديصعب بيانها بين العيين وقديسهل وكذلك بين النقيضين فقد بعلم الاصعب بالاسهل في مواد صعبت كاحتياج الدلائل باعتبار مقدماته ونتائجها الى العكس المستوي وعكس النقيض فلهذا جعل مسائله كلية لاجل التسهيل مثلا نقيضا المتساويين متساويان ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص وبالعكس اي نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ونقيضا الاعم والاخص من وجه متباينان تباينا جزئيا ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا ايضا

النقيضان هما متباينان لذاتهما والثنائي اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قبس احدهما الى الاخر كان اشد بعدا بينهما مما سواه فيوجد في التصورات ايضا كمفهوم الفرس والافرس وبهذا قيل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء والمراد ههنا هو المعنى الثاني لكون المتساويين وسائرهما من المفردات قبل في توجيهه اتيان البحث الواحد في البحثين فرق بين بيان النسبة بين الانسان والناطق من حيث كونهما نقيضين لامر بين متساويين وبين كونهما نقيضين لخصوص الانسان والناطق اذ النسبة بين الكلّيين بهذا الاعتبار قديصعب فان الامر بين اللذين بينهما عموم من وجه بينهما تباين او عموم من وجه باعتبارهما في انفسهما واما باعتبار كونهما نقيضين التباين الجزئي فتدبر (قال والا آه) اي وان لم يصدق لصدق نقيضه وهو رفع الايجاب الكلّي فلزم عدم صدقه على بعض نقيض الاخر ولو لم يصدق عليه ذلك النقيض لصدق عين ذلك عليه والا لارتفع النقيضان ولو صدق عينه لصدق عين احد المتساويين بدون الاخر هذا خلاف ثبت المط (قال مثلا يجب ان يصدق آه) قوله يجب ان يصدق الى قوله والا تمثيل لقوله يصدق كل من نقيض المتساويين آه وقوله والا لكان الانسان ليس بلناطق تمثيل لقوله والا كذب احد النقيضين كمن مثل بملاحظة قضية واحدة كغايته في الايضاح واطهور قضية اخرى وقوله فيكون بعض الانسان ناطق تمثيل لقوله لكن ما يكذب عينها آه وقوله فيصدق حين احد المتساويين آه لا يوضح اياهما وتكونه جزئيا لهما ويحتمل ان يكون مثلا لقوله فيصدق آه فقط لكون القول مبرها غير محتاج الى التوضيح وبطل عليه دخول الفاء كما في المثل وقوله في بعض الناطق لانسان تمثيل لقوله وهو صدق احد المتساويين آه واما كون بعض الاقوال مستلزما للاخر ومقبدا لمفاده فليس بمنظور فيه في المثال فلا تلغى الى قيل وقال * السيد اورد عليه ان يصدق بعض الانسان هذا منع على قوله لكن ما يكذب عليه احد النقيضين يصدق عليه عينه تصويره بالانتمائه لولم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الاخر لصدق عينه عليه بل اللازم على ذلك التقدير ليس كل ما يصدق عليه آه وهو لا يستلزم بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه عين الاخر لان السالبة المعذولة المحمول لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون المتساوي امرا شاملا لجميع الموجودات الحقيقة والمقبرة فلا يصدق نقيضه على شيء اصلا فلا يصدق

الموجبة لعدم موضوعها حيث نذو السرف في ذلك ان الايجاب يستلزم الايجاب الحكم
بثبوت شيء او بعدمه للحكم عليه في ظرف ما اما في الخارج اوفي الذهن اوفي
نفس الامر وثبوت شيء لشيء في الظرف فرع اثبوت المثبت له في ذلك الظرف
فيلزم وجود الموضوع في الخارج ان كان المحمول خارجيا وفي الذهن ان كان
ذهنيا فيشمل الايجاب للقضية الخارجية والذهنية بخلاف السلب لان الحكم
فيه سلب الثبوت فلا يقتضي وجود الموضوع فالمعدلة المحمول من قبيل الايجاب
لا السلب فيقتضي وجود الموضوع * فان قلت اذا كان الموضوع موجودا
فالسالبة حاصلة اثبات المقدمة المنوعة في المثال المتخصص وحاصل الجواب منع
التقريب اورود المنع على مقدمة برهان على تقيض مطلق المساويين وان خصص
اصل الدعوى فيتم الجواب كما سيأتي منه قدس سره * اتجه المنع المذكور في صورة
كون المساوي امرا شاملا للموجودات المحققة والمقدرة فلا يثبت الدعوى على
العموم فان قلت مفهوم الممكن اثبات المقدمة المنوعة لاسل البرهان يلزم
ارتفاع التقيضين وحاصل الجواب منع اللزوم بان لمفهومي اعتبارين اعتبار
في انفسهما واعتبار صدقهما على شيء والممكن واللا يمكن وان كانا متناقضين
بالاعتبار الاول غير متناقضين بالاعتبار الثاني والمعتبر في المساوي هو الثاني لكون
مرجهه الى موجبتين كليتين * لان تقيض صدق الممكن على شيء سلب صدقه
ليتحقق التناقض بينهما الذي هو اختلاف القضيةين بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي اصدق احدهما كذب الاخر فلا يتحقق بين صدق الممكن وصدق سلبه
فالمنع متجه بلامكارة فان قلت ان المراد بمساوي التقيضين ليس بحسب الخارج
بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد لكان تقيض احدهما مساويين فهو
بحيث او وجد لكان تقيض الاخر وحيث تلازم السالبة والموجبة لوجود الموضوع
قلت ان موضوع الحقيقة لو اخذ بحيث يدخل فيه الممتعات كذبت لان صدق
الموجبة الحقيقية موقوف على امكان ثبوت المحمول للموضوع في الخارج فلو صدق
موجبها الكلية مع دخول الممتعات فيها لزم امكان وجودها في الخارج وهو مح
وعلى تقدير صدق الحقيقة في الجملة يمنع الخلاف لجواز صدق احدهما مساويين
على تقيض الاخر على تقدير دخول الممتعات * والمحاض ان يقال انا نأخذ
بمعنى ان هذا المنع قوي اورد في دفعه اجوبة كثيرة ولم يشغ الغلب والجواب
الذي محل الخلاص عن هذا المنع هذا الجواب الذي يتم بمقدمات ثلث الاولى
ان تقيض الشيء سلبه ورفعه فتقيض الاثبات سلبه لا عدوله الثانية ان الموجبة

السالبة لطرفين لا يستدعي وجود الموضوع اشبهها بالسالبة لان الايجاب فيها
اعتبار صرف اعتبره العقل ولا ايجاب فيها بالحقيقة الثالثة ان كذب الموجبة اما
لعدم الموضوع واما لصدق تقيض المحمول على الموضوع لانه لو كان الموضوع
موجودا ولا يصدق تقيض المحمول عليه يلزم صدق عينه عليه فيكون الموجبة
صادقة وقد فرضنا كذبها وهذا خلف فنقول كل ما ليس بانسان ليس بناطق
والا لصدق ليس كل ما ليس بانسان ليس بناطق وهذا يستلزم قولنا بعض ما
ليس بانسان ناطق فيصدق عين احد المساويين على تقيض المتساوي الاخر
وبعبارة اخرى كل ما ليس بانسان ليس بناطق لانه لو كذبت هذه الموجبة كان
كذبها اما لعدم الموضوع وهو بط لانه الموجبة السالبة الطرفيين لا يستدعي
وجود الموضوع بل يصدق مع عدم الموضوع واما لصدق تقيض المحمول
على الموضوع فيصدق عين احد المساويين على تقيض المتساوي الاخر وذلك
ينقل المساواة بينهما ولنا ايضا ان تخص البحث بما اذا لم يكن هذا من قبيل تغيير
الدعوى ولقائل ان يقول معنى عموم قواعد الفن ان يحكم فيها بثبوت المحمول
على جميع الافراد التي اتصفت بالوصف العنواني للموضوع فاذا قلنا كل تقيض
احد المساويين الذين يصدقان في نفس الامر على شيء من الاشياء بانه مساو لتقيض
الاخر حكما صحيحا ومثل هذا كثير في المنطق فانا اذا قلنا الشكل الاول الذي
صغراه دائمة وكبراه ضرورية ينتج ضرورة استناحكم على جميع الافراد الشكل
الاول بل على افراده المتصفة بان صغراه دائمة وكبراه ضرورية * اذ ليس في
العلوم الحكمية قضية موضوعها ونحوها اذا علم عبارة عن المسائل ومسائل
الحكمية موضوعها الاعيان الموجودة وما يعرض عليها ولا شيء من نقايض
الامور الشاملة من الاعيان ومن الاغراض لها واما البحث عن الامور العامة
فدكونها عارضة للاعيان الموجودة لا لكونها شاملة للموجودات الخارجية
والذهنية معا * وهذا الفن آله تلك العلوم بمعنى دون فن المنطق للايصال الى
المسائل الحكمية فما يبحث في هذا الفن لابد ان يكون متعلقا للايصال فاذا لم يكن
النقايض من الموضوع والمحمول المسائل المطلوبة لا بأس باخراج القواعد
المتعلقة بها عن اصل القواعد سيما اعتبارها بوجوب اختلافها في حصر النسب كما
اذا اعتبر لا يكون تقيضا المتباينين متباينين تباينا جريئيا على سبيل الكلية ولا تقيضا
المساويين مساويين ايضا اذا لا يمكن بالامكان العام والاشي متباينان بناء
على عموم الكلي ايضا مع ان بين تقيضهما مساواة وهما شيء ويمكن عام وكذا الثاني

والممكن بالامكان العام مساويا مع ان بين تقيضيهما تباينا واعياه ففس الباقي
 * واصلاح هذا الاختلال بوجوب تكلفات بعيدة بما ذكره الش في شرح المطالع
 فارجع اليه وفيه اشارة الى ان ما ذكره اولا ايضا تكلف بعيد لان القضية السالبة
 المحمول اخترعها المتأخرون مع ان مباحث هذه النسب مذكورة في كلام
 المتقدمين وانقول بعدم استدعائه وجود الموضوع مما توفش فيه بان حكم العقل
 بان الايجاب يستدعي وجود الموضوع لا يفرق بين ايجاب وايجاب فاخراج
 الموجبة السالبة الموجبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية (قال اي يصدق
 نقيض الاخص آه) لان مرجع العموم والخصوص المطلق الموجبة الكلية من
 طرف الاعم ورفع الايجاب الكلي من طرف الاخص فالعنى كل فرد يصدق عليه
 نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص وابس كل فرد يصدق عليه نقيض
 الاخص يصدق عليه نقيض الاعم (قال اصدق عين الاخص على بعض ما آه)
 اذ لو لم يصدق عليه نقيض الشيء على شيء اصدق عليه والارفع النقيضان
 (قال فيصدق الاخص بدون الاعم آه) اذ لو صدق الاعم ح لزم اجتماع النقيضين
 * السيد يرد عليه الاعتراض الموزع على نقيض المساويين اما وروده فبان يقال
 لان ما اذالم يصدق على كل ما هو نقيض الاعم نقيض الاخص صدق بعض ما هو
 نقيض الاعم عين الاخص بل اللازم على ذلك التقدير هو السالبة المعدولة التي
 لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون الاعم امر اشياء لجميع الاشياء الخارجية
 والذهنية فلا يصدق تقيضه على شيء اصلا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها
 واما دفعه فبان نقول نقيض الشيء سلبه لا عدوله فلا يقتضي وجود الموضوع
 فيتلازمان كما مر وبان تخص الاعم بما ليس من الامور العامة الشاملة فلا بد
 ان يصدق تقيضه على وجود خارجي او ذهني فيوجد الموضوع وبان نقول
 بان مدعانا ليس قضية خارجية بل حقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقيض
 الاعم فهو بحيث لو وجد كان نقيض الاخص وح يتلازم الموجبة والسالبة
 لوجود الموضوع (قال اصدق نقيض الاعم على كل آه) لان نقيض الرفع
 الايجاب الكلي هو الموجبة الكلية ويمكن تصويره بعبارة اخرى وهي انه لو صدق
 نقيض العام على كل ما صدق عليه نقيض الخاص لا اجتماع النقيضان واللازم بط
 بيان الملازمة ان نقيض الخاص يصدق على افراد الامام المغايرة لذلك الخاص
 فيلزم صدق العام وتقيضه عليه * السيد يعني على طريقة القدماء بقرينة تمثيله
 وهي مستعملة في العلوم وعرفه المتأخرون بانه جعل الموضوع محمولا ونقيض

المحمول موضوعا مع الاختلاف في الكيف ونقضوا على تعريف القدماء بان مثل
 كل ممكن شيء حيث لا ينعكس الى كل ما ليس بشيء ليس بممكن لعدم صدق
 العكس لان موضوعه معدوم والموجبة تستدعي وجود الموضوع والحق في طرف
 القدماء ونقضهم مدفوع بان المراد من النقيض في التعريف هو بمعنى السلب
 لا العدول فيصدق كل ما ليس بممكن ليس بشيء لان القضية السالبة المحمول
 لا تقتضي وجود الموضوع اذ عرفت هذا فاحصل الاشكال منع الملازمة لثانية في
 الدليل بان يقال لان لم يصدق كل لا انسان لا حيوان لزم كل حيوان انسان بعكس
 النقيض اذ الموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية اصدق قولنا كل شيء ممكن
 بالامكان العام مع كذب عكسه موجبة كلية لعدم الموضوع فدفعه ما مر من جعل
 النقيض بمعنى السلب لا بمعنى العدول * فان قلت عكس على النقيض على هذه
 الطريقة يعني ان اللائق في اثبات مدعى اخذ ان يثبت بمقدمات محقة او مسلمة
 عنده لا بمقدمات منكورة عنده وهذه الطريقة منكورة عند المص فكيف يثبت مدعاه
 بها ولم يبين هذه الطريقة فيما سياتي حتى يحل علمه اليه بل المبين فيه طريقة
 المتأخرين وحاصل الجواب ان ثبات المدعى بطريق التحقيق لا على الوجه
 الجدلي والالزامي بمقدمات حقة في نفس الامر مع قطع النظر عن الخارج وطريقة
 القدماء صحيح واقع في نفس الامر ولو لم يرض المص على انه لم يكتف به بل
 استدلل بوجهين آخرين يصح بهما عند المص وعدم تبين هذه الطريقة
 لا يضر الاستدلال بها لان هذه قريب من الطبع يكفيه ادنى تنبيه ويمكن
 ان يقال في الجواب ان صحة طريقة القدماء يلزم بالضرورة على المص لانه ذهب
 في النسب بين النقيض الى ان نقيضا للمساويين مساويان ونقيض الاعم
 اخص من نقيض الاخص فان صح هذا المذهب ثبت انعكاس الموجبة الكلية
 الى الموجبة الكلية بعكس النقيض لان المحمول في الموجبة الكلية اما ان يكون
 مساويا للموضوع او اعم منه وايا ما كان يصدق نقيض الموضوع على ما يصدق
 عليه نقيض المحمول فيصدق الموجبة الكلية فلهذا استدلل بما لزم من قوله خذ
 هذا منا فكن من الشاكرين (قال لجمال الدعوى جزء من الدليل آه) لجعله
 صغرى من الدليل المذكور في الظ اذ صدره بلام التعليل اندال على الاستدلال
 ولم يفرق بينه وبين الدعوى بالا اجمال والتفصيل وبهذا القدر لا يخالص
 من المصادرة التي هي ازوم الدور اذ المصادرة في اللغة المطالبة وفي الاصطلاح
 ان يدكر عين المدعى او ما يتوقف على المدعى في الدليل فتح المطالبة في العلم من

الطرفين لازمة فهو الدور * السيد فهو بالحقيقة اي اذا كان الصغرى تعريفا
للمدعى فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المداول * ولا يخفى عليك
ان المقى هذا رد الجواب المذكور بان الاستدلال من ثبوت الحد على ثبوت المحدود
انما يكون اذا كان المحدود غير معلوم بالحد وهما معلوم به فالمقى ههنا تفصيل
على جزئين يستدل على كل واحد منهما اذ الدليل يثبت المدعى بتمامه على
الاجمال فالاولى ان يحمل تفسيره بحسب المعنى ويؤتى بدول التفسير اي يقال
اي يصدق وتسامح في العبارة واتى باللام الدال على التعليل صورة مع انه تفسير
في الحقيقة وفي نفس الامر وكونه جزء من الدليل بحسب الصورة لا بالتحقيق
فيمكن حل اللام على المجاز فيظهر كونه تسامحا حقيقة ولا حاجة الى القول بان
التسامح تسامح لانه خطأ ولا الى ما قيل ان التسامح للفظي ربما يفضي الى الفساد
كما يفضي الى فوت الاول فانه خلاف المتعارف بينهم (قال لان هذا العموم اي
العموم آه) هذا الاستدلال ليس من قبيل الاستدلال من الجزئي الى الكلي
اذ المادة الواحدة يكفي في النقض الى القاعدة الكلية فتأمل (قال وانما قيد بالتبين
الكلي آه) يعني اخذ في الدليل التبين الكلي دون التبين المطلق والتبين
الجزئي اذ من تحقق التبين المطلق والتبين الجزئي لا يلزم نفي العموم المطابق
من المطلق ومن وجه مع انه المظ (قال اذ لم يتصادقا آه) التصادق بمعنى الحمل
مادة وصورة للشارك بين الاثنين فالمعنى اذ لم يحمل كل واحد منهما على الآخر
في بعض الافراد وهو مادة الافتراق من الطرفين ومدار صدق السالبتين
الجزئيتين من الطرفين وهذا القدر يتحقق في ضمن التبين الكلي والعموم من
وجه فلهذا فصل وقسم اليه فلا يتوهم ان هذا القدر يتحقق في العموم
المطلق (قال فان قلت الحكم بان الاعم من شئ آه) منشأ هذا الـ وال ان كلمة
اصلا قيد للنفي فيكون سالبة كلية فتح لا يثبت السلب الكلي بعدم عموم المطلق
في بعض الافراد كما في عين الاعم وتقبض الاخص اذ يتحقق في مادة الحيوان
والايض العموم من وجه بين تقبضيهما وحاصل الجواب ان قيد اصلا قيد للعموم
والنفي مسلط الى قيد الارزوم فالمراد نفي الارزوم وفي اثبات نفي الارزوم يكفي علم
العموم المطلق في مادة واحدة وهذا الجواب مني على كون مطلقات العلوم
ضرورية كما يقال مطلقات العلوم ضرورية ومهملاتها كلية اذ اصل المسئلة
بالقياس الى ما سبق وتقبض العموم والخصوص من وجه بينهما عموم بالضرورة
واذا دخل حرف السلب تسلط الى الضرورة (قال ونقول اوقال آه) هذا

جواب ثانيا له حاصله ان هذا السلب رفع الالتماس الكلي اذ مهملات العلوم كلية
فتح السلب سلب العموم لا عموم السلب فلا ينافيه تحقق العموم في بعض الصور
نعم يثبت القصور للمص من جهة آخر وهو عدم ذكر النسبة بين تقبضي امرين
بينهما عموم من وجه مع انه بصدد بيان النسبة دون عدمها (قال واعلم ان النسبة
آه) اذ الم يتبين النسبة بينهما اقتضى البيان فصدى فقال واعلم وحاصل بيانه ان
المباينة الجزئي بين تقبضي امرين بينهما عموم من وجه قد تكون في ضمن المباينة
الكلية كما بين تقبض اعمام وعين الخاس على ما ذكره وقد تكون في ضمن العموم
من وجه كما بين اللاحقوان واللايض فان النسبة بينهما هي المباينة الجزئية
بجردة عن خصوصية كل واحد من القسمين المندرجين تحتها * السيد لا يقال
يلزم من ذلك ان لا يخصر النسبة حاصله لزوم قسم آخر من النسب الاربع مع
انها اذرة بين النفي والاثبات وحاصل الجواب انه ليس خارجا من الاقسام الاربع
بل قسم شامل للقسمين وعدم عدم قسم اراسه لانه لا يتحقق في مادة واحدة بعمومه
اصلا بل المتحقق اما التبين الكلي او العموم من وجه فلا يعد قسم اراسه لكونه
موجبا للايهام في البيان ولا يكون خارجا عن الاقسام بل هذا جنس يتحصل
باحد الامرين والمقى حصر انواع النسب (قال وتقبضا المتباينين آه) يعني ان
تقبضيهما اما متباينان تباينا كليا واما امران بينهما عموم وخصوص من وجه
فانهما يفترقان في العيين فان لم يتلاقيا اصلا كاللا انسان والناطق كان بينهما
تباين كلي وان تلاقيا كالحيوان واللا انسان كان بينهما عموم من وجه فان نسبة
بينهما هي المباينة الجزئية لكن لا بد ان يعتبر مجردة عن الخصوصيتين لانها
اذ ثبتت بين شئيين في ضمن المباينة الكلية وحدها اوفى ضمن العموم من وجه
وحده لم يكن هي النسبة بينهما بل باحدهما فلا بد من تجريد هاهنا عن خصوصية
كل واحد من فرديهما حتى بعد نسبة بينهما ومن هذا علم ان المص لم يبين النسبة
بين تقبضي امرين بينهما عموم من وجه لانها تعرف بما ذكره في تقبضي المتباينين
هذا خلاصة ما قاله الفاضل المحشي فتدبر (قال كاللا وجود واللا عدم آه) اي
اللا موجود واللا معدوم قبل انهما من الكليات الفرضية فلا يتم بيانه على تقدير
تخصيص القسم بالكليات الصادقة بحسب نفس الامر لانه لا يمكن باللا موجود
مباينة لللا معدوم انتهى فيه بحث اذ فرق بين الاشئ واللا يمكن بالامكان العام
وبين اللا موجود واللا معدوم لان في الاول العيين متساويان فلا يصدق احد
التقبضين على عين الاخر فلا يكون من الكليات الصادقة بحسب نفس الامر

بمخلاف الثاني فان فيه العيتين متباينان فيصدق احد النقيضين على عين الاخر
فيكون من الصادقة في نفس الامر (قال كان بينهما تباين كلي آه) بحيث يصدق
بينهما سالتان كليتان من الطرفين فيتحقق فيه التباين الجزئي الذي مرجعه
صدق الساليتين الجزئيتين من الطرفين لكون السالبة الجزئية اعم من السالبة
الكلية بحسب التحقق (قال كان بينهما تباين جزئي آه) بحيث يصدق بينهما
سالتان جزئيتان فقط بقرينة المقابلة ليصح التقابل اذ مفهومه الذي هو
صدق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة اعم (قال لان كل واحد من
المتباينين آه) هذا مبني على تخصيص الكلي المتقسمة بالكليات الصادقة في نفس
الامر فلا يتقص كلية هذه القضية بالاشي واللا يمكن بالامكان العام المتباينين
كما اورده العصام (قال فالتباين الجزئي لازم جزما آه) اي صدق كل واحد من
المفهومين بدون الاخر في الجملة وهو المعنى عام بحسب التحقق من التباين الكلي
والعموم والخصوص من وجه فان قيل فعلى هذا معنى التباين الجزئي هو التفارق
في الجملة ومعنى العموم والخصوص من التفارق والاجتماع فلا يصدق على مجموع
التفارق والاجتماع التفارق في الجملة لان الاجتماع جزئ من الموضوع فيكون غيرا
فلبست العموم من وجه فردا من التباين الجزئي والقول بان الاجتماع خارج عن
مفهوم العموم من وجه وقيدله غير جيد لان مدار الافتراق بين التباين الكلي
والعموم من وجه هو هذا القيد قلت وان لم يصدق النسبة يصدق المتباينان
بالتباين الجزئي على الاعم والايخص من وجه مع ان المقام بيان احوال الكليات
باعتبار النسب لاحال النسب بنفسها فتأمل (قال زائد لاطا مل تحت آه) يعني يفهم
المق من غير حاجة الى ذلك اللفظ وهنا لما علم ان مدار التباين التفارق بالجملة
ككافي الكلي اوفي الجملة كما في الجزئي فيلزم في نفس الامر في المتباينين من صدق
احدهما مع نقيض الاخر صدق احد آخر مع نقيض الاخر لكن لفظ
فقط لا يفيد هذا المعنى النفس الامري فلا وجه لما قال ان هذه المقدمة مع قيد
فقط مستدركة لالفظ فقط (قال وليس يلزم من صدق احد آه) كالحيوان
والانسان اذ الحيوان يصدق مع نقيض الانسان ولا يصدق الانسان مع نقيض
الحيوان لكن اذا اخذ المتباينين بدل الشئيين كما في ما نحن فيه ففي عدم لزوم
بحث فتأمل (قال وانت تعلم ان الدعوى آه) يعني ان كلام المص لا يخرج عن
اضطراب ان حمل قيد فقط على ظاهره لا يتم التقريب اذ يصدق احد المتباينين
مع نقيض الاخر فقط لا يحصل مفهوم التباين الجزئي لكن لا بد في هذه الصورة
من المقدمات السابقة حتى اذا قطعنا النظر عن هذه المقدمة يتم الاستدلال غاية

ما يحتاج الى مقدمة مطلوبة ان حمل على زائد لاطا مل تحته فتقدر لفظ كل
او حمل اضافة الاحد على الاستغراق نعم يتم الاستدلال بهذه المقدمة فقط
فبستدرك باقي المقدمات * السيد اجيب عنه بان معنى كلام المصنف حاصل
الجواب تحمير المراد بان قيد فقط في قول المصنف مربوط بنقيض الاخر ويقتد
الحكمين احدهما صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر وثانيهما عدم صدقه
مع عين الاخر لا فادته الحصر وبالحكم الاول ظهر صدق احد النقيضين بدون
نقيض الاخر صراحة وبالحكم الثاني ظهر صدق نقيض الاخر مع عين الاخر
لزمانا فبالجموع يظهر القضية المطلوبة المفيدة للمدعى وهو ثبوت مفهوم
التباين الجزئي فلا بد من قيد فقط وعدم صدق احد المتباينين مع عين الاخر
ظهر صدق اذ لو لم يصدق عين احد المتباينين مع عين الاخر صدق نقيضه والا
لا ترفع النقيضان وهو مح * وليس معناه ان المتباينين هذا بيان منشأ غلط الش بناء
على تملق قيد فقط على قوله يصدق * والالكان فاسدا لاخلابا عن الفائدة فقط
لا يخفى ما فيه اللطافة وجه الفساد استلزامه لعدم ثبوت التباين الجزئي ولكون
العموم والخصوص المطلقين جزئيا اذ يصدق العام مع نقيض الخاص فقط
ولا يصدق الخاص مع نقيض العام ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه هذا من قبيل
الحكاكة بين كلام المعترض وكلام المجيب بان مراد المعترض ان كان التعرض في
المعنى فيدفع بهذا التدقيق ويحصل المط ويدفع الاعتراض وان كان التعرض
في العبارة لا يفيد الجواب اذ ترك اللفظ الظ في الدلالة على المعنى المراد والاعتماد
الى القيد المحتاج الى التدقيق وصرف العبارة عن الاختلاف بلا كلفة لكن
من جهة العبارة فاللازم على المص ترك الاولى لا الفساد ولا الصحة من جميع الوجوه
* السيد اجيب بان معنى قولهم نقيضا المتباينين حاصل الجواب تخصيص
المدعى بالتجرد عن خصوصية كل واحد من فرديه اذ قد علم ان التباين الجزئي
جنس تحت نوعان وهما التباين الكلي والعموم والخصوص من وجه فان لم يقيد
بالتجرد فاما ان يكون مطلقا وباعتبار خصوصية فرديه فان كان مطلقا لزم
الاكتفاء بالمبهم في بيان النسبة لاحتمال تحققه في جميع الصور في ضمن احد
الامر ين بخصوصه وان كان باعتبار خصوصية فرديه لا يقال بالتباين الجزئي
بل بالنسبة المخصوصة كالتباين الكلي والعموم والخصوص من وجه فاذا كان
المدعى مقيدا بالتجرد لا بد في اثباته من المقدمات المذكورة حتى يتم التقرير
ويعلم من ذلك ثبوت التباين اي من القول بان النسبة بين الاولين التباين الكلي
والعموم من وجه لان من ثبوت الاخص من موضع يعلم ثبوت الاعم في ذلك

الموضع واما اذا قيل بين الشبهتين تبان جزئي لا يعلم شيء من فرديه بعينه اذ لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص فيبقى على الابهام (لا يتم الابان بين ان نقبضي هذا تصوير الدليل على تقدير كون المدعى بهذا المعنى بان نقبضي المتباينين قد لا يتصادقان اصلا وقد يتصادقان وكلما كان كذا لا يكون التباين الجزئي بينهما مقيدا بخصوص ما بل يثبت في بعضها في ضمن المباشرة الكلية وفي بعضها في ضمن العموم من وجه قوله فالنسبة نتيجته * وهذا كلام لا شبهة فيه اذ المراد ح ان بين نقبضي المتباينين تباننا جزئيا على وجه يتحقق نوعان يعني ان في بعض الصور تباننا كلياً وفي بعضها عمومياً من وجه ولو اقتصر على ما ذكر لجاز ان يكون التباين الجزئي في جميع الصور على وجه واحد من التباين الكلي والعموم من وجه * قبل ان المصنف بين ان نقبضي الامرين اللذين بينهما عموم من وجه جواب عن قول الشافعي لم يثبت مما ذكره آه حاصله ان اريد انه لم يثبت بعنوان المسئلة فسلم ولا بأس به وان اريد انه لم يثبت اصلاً فم اذ بين من كلامه اولاً وآخر ان بين هذين الامرين تباناً جزئياً اذ لما بين ان نقبضي الامرين المذكورين قد يتباينان في بعض الصور تباناً كلياً كما بين الاعم ونقبض الاخص فظهر ان بينهما ما قد يكون عموم من وجه في بعض مادة اخرى كالحيوان والايض مع صدق القضية المذكورة في نقبض المتباين الموجبة للتباين الجزئي بين نقبضي اشبهتين في الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فيظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فرديه * فظهر ان بينهما قد يكون عموم من وجه لانه اذا خصص في بعض مادة لتباين الكلي وفي مادة اخرى اما ان يكون التباين الكلي او التساوي او العموم المطلق او من وجه لا سبيل الى الاول والا فلا وجه للتخصيص ولا الى الثاني لان التساوي بين النقبضين يستلزم التساوي بين العينين كما مر ولا الى الثالث لان العموم المطلق بين النقبضين يستلزم ان يكون بين العينين العموم المطلق بالعكس كما مر فثبت ان يكون العموم من وجه * او نقول نفي اولاً ان يكون النسبة بينهما جواب آخر من الاعتراض المذكور حاصله ان في بيان نقبضي العموم من وجه قصدوا لدفع التوهم بان النسبة بين النقبضين هي العموم من وجه كما كان بين نقبضي المتساويين وبين نقبضي العموم المطلق شبهة في العينين وهما التساوي والعموم المطلق وبالغ في الدفع لقوة التوهم وضم نفي العموم المطلق واما اصل النسبة بينهما فمعلوم مما ذكره في نقبضي المتباينين لاجراء دليله بعينه في نقبضي العموم من وجه لان بين نقبضيها قد يكون تباناً

كليا فيصدق لان نقبضيها ان لم يتصادقا اصلاً وقد يكون عموماً من وجه فيصدق قوله وان يتصادقا وكذا جميع مقدمات الدليل (قال الجزئي مقول آه) اي بالاشتراك اللفظي دون المعنوي اذ ليس بينهما قدر مشترك وضع الجزئي بازائه بل انما وضع لفظ الجزئي بازاء كل واحد منها بوضع معار لوضعه للآخر فيكون المراد من المعنى المذكور هو المفهوم الذي ذكره الافراد هذا المفهوم لانه لا وضع للافراد بل اطلاق الجزئي على الافراد من قبيل اطلاق الكلي للجزئيات قبل المراد بالمعنى المذكور ان كان نفس المفهوم الصادق على افراد الجزئي فكون الاطلاق اطلاقاً على الموضوع له يكون كل في قوله على كل اخص لغوا وان كان افراد المعنى المذكور كان قوله على كل اخص على ظاهره ويكون ذكر الكلي في موقعه ويتضمن الاشارة الى ان تعريف الجزئي الاضافي مما لم يصرح به بل انما اخذ من اطلاقاتهم فتأمل * السيد فان قلت المتبادر وجه التبادر ان الكلي الحقيقي كان مقابلاً للجزئي الحقيقي والكلي الاضافي مقابلاً للجزئي الاضافي فلو كان معنى الكلي واحداً فلا وجه لامتياز معنى الجزئي بسبب المقابلة له وان الكلي الاضافي متضاد للجزئي الاضافي كما صرح في وجه النظر مع ان الكلي الحقيقي ليس متضاداً للجزئي الاضافي لان الكلي الحقيقي بالمعنى الذي سبق يتحقق بمجرد امكان فرض صدقه على كثيرين وان امتنع صدقه عليها في نفس الامر كافي للكلية الفرضية والجزئي الاضافي لا يندرج تحت كلى بالامكان بل بالفعل فتتحقق الكلي الحقيقي بدون الجزئي الاضافي فلا يتم امر التضاف وانما عبر بالتبادر دون اللزوم لان المشهور ان الكلي له معنى واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم والمملكة ويقابل الجزئي الاضافي تقابل التضاد فتأمل فيه بحث لان الامتياز مدار البحث ان الاشتراك اللفظي يقتضي تغاير المعنيين ومعنى الجزئي متميزان ضرورة لان عدم صلاحية فرض الاشتراك يعرض للافراد بمجرد تصور مفهومه لا يلاحظ فيه الكثيرين وان اخذ الكثيرين في مفهومه بخلاف كونه اخص لانه يعرض بملاحظة عروض العموم بشيء آخر * واما الكلي فليس يظهر له معنى ان معنى الكلي هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين وان سمي بهذا المعنى حقيقياً لا يعقل عروضه للشيء الا باقياس الى كثيرين اذ لا شك انه امر نسبي يلاحظ في عروضه للشيء عروضه الى كثيرين وما هو الا معنى الاضافة الى الاعم الذي هو عبارة عن الكثيرين في المال فان عني بالكلي الاضافي هذا ولا تغاير فلا يكون للكلي معنيان وان عني معنى آخر فلا بد من البيان حتى يثبت

التغاير فيصح الاشتراك مع انه لم يبين قلت اراد به معنى آخر حاصله اخبار السق
 الثاني واثبات بيانه وتغايره للمعنى الاول بانه بين بقوله وهو الاعم من شئ بمعنى انه
 الذي يندرج تحته شئ بحسب نفس الامر بالفعل وهذا المعنى اخص بدرجتين
 من المعنى الاول اذا اريد في هذا المعنى الاندراج بقيدين هما في نفس الامر وبالفعل
 والمعنى الاول لم يعتبر فيه القيدان اذ الكلي الحقيقي ما يصلح لان يندرج تحته شئ
 بحسب فرض العقل سواء كان في نفس الامر وبالفعل ولا فيكون المعنى الاضافي
 اخص من الاول فيثبت التغاير والاختلاف بين المفهومين فيه بحث وهو ان
 ما ذكره انما يدل على المضاييف الجزئي الاضافي مفهوم آخر غير الكلي الحقيقي
 بل اخص منه وهو لا يستلزم ان يكون ذلك المفهوم الاخص معنى لفظ الكلي
 لانه لما كان الكلي الاضافي اخص من الكلي الحقيقي جاز ان يكون اطلاق الكلي
 عليه لكونه فردا من الكلي الحقيقي لا بخصوصه فلا يلزم تعدد المعنى مع كونه
 خلاف الاصل بخلاف الجزئي الاضافي فانه اعم من الجزئي فلا يمكن اطلاقه عليه
 الا بخصوصه فيلزم هناك تعدد المعنى حقيقة او مجازا فتأمل * ولا معنى بالاندراج
 بيان منشأ التوهم باتحاد المعنيين للكلي والثانية ان الكلي الحقيقي كالكليات
 المعذومة لم يفرض فرد من افراده او يفرض لكن ليس بوجوده في نفس الامر
 لاذنه لا خارجا كالاعتناء * وانما اخص هذا المعنى بالاضافي يعني ان كلا المعنيين
 يلاحظ فيه الاندراج والاضافة الى شئ آخر فوجه تخصيص المعنى الثاني
 بالاضافي وجهه ان الاضافة فيه اظهر منها في الاول لان الاندراج بالفعل اقرب
 واشد الى العقل من الاندراج بالامكان والغرض مع المناقشة في كونها اضافية
 * على ان صلاحية فرض الاشتراك ان الاضافة الى شئ آخر باعتبار عروضه
 الى شئ لا باعتبار مفهومه والا لكان الجزئي الحقيقي ايضا اضافيا لكون العقل
 الغير مأخوذ في مفهومه فصلاحيه فرض الاشتراك هم كونها بالاضافة لان
 عروضه الى المعقولات الاولى لا يتوقف على عروضه على شئ آخر كالكليات
 الفرضية وان لو حظ في الكليات الموجودة في الجملة فيكون بسمية بالحقيقي ظاهرة
 وعلى هذا فالجزئي الاضافي ما يندرج بالفعل تحت غيره المتبادر من كون الشئ
 مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه ويحمل الاناظر في التعريفات على المتبادر
 منها فلا يرد ان الانسان والمضاحك من جزئيات الناطق اذ الحكماء عدوها من
 الجزئيات في احكام القضايا الكلية وموضوعاتها لانهم قالوا الحكم في قولنا
 كل ناطق ماش يتناول الفصول والخواص والانواع المتساوية للموضوع ومعلوم

ان الحكم على شئ انما يتناول جزئياته فيوافق هذا التعريف لقوله كل اخص
 تحت الاعم * ولو قلنا الجزئي الاضافي قد علم معنى الكلي انه اخص بدرجتين فح
 يكون الجزئي الاضافي عبارة عما يندرج فيه بالفعل لكونهما متضايفين كانه تحيل
 ان في مفهوم الجزئي اذا اخذ هذان القيدان منفردين لكان الكلي الاضافي
 اخص بدرجة او مجتمة من لكان مساويا للكلي الحقيقي كما المحذور فيه واجاب بانه
 لا محذور في الاول الا انه مخالف للعرف وفي الثاني لزم كون معنى الحقيقي والاضافي
 واحدا ولزم جواز القول بان الغرض جزئي اضافي للانسان وهو خلاق العرف
 وخلاف بداهة لعقل فتأمل * احدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي مقابلة العدم
 والمملكة قد تحقق المقابلة بينهما هل هي من التقابل بالعدم والمملكة ام من اليجاب
 والسلب فتأمل فتذكر التقابل ههنا في الحقيقة في الكلية والجزئية لافي الكلي
 والجزئي لكن الكلية والجزئية صفتان للكلي والجزئي فيطلق على الموصوف
 المتقابلان كما في الاب والابن مع ان المتقابلين الابوة والبنوة وقد يفرق بعضهم
 وقد يطابق على الموصوفين بالمشهورين وعلى الصفات بالحقيقيين وهما التقابل
 في الحقيقة مانع وعدم المنع وفي المشهور الكلي والجزئي فتأمل * السيد هو معنى
 الخاص بعينه اى بناء على التبادر لان المتبادر من كون الشئ مندرجا تحت آخر
 ان يكون اخص منه ولذا قيل الكلي والجزئي الاضافي مترادفان للعام والخاص
 والا لا يكون عين معنى الخاص حتى اعترض بعض الفضلاء على تعريف الجزئي
 الاضافي بانه هو الاخص من شئ بان هذا التعريف لا يشمل الانسان من جزئيات
 الناطق وامد ذلك مع انه اشهر في موضوعات القضايا عند احد المتساويين
 جزئيا ضافيا للآخر فقال فالاول ان يقال في تعريفه هو المندرج تحت كلي اعم
 وهذا يدل على عموم التعريف من الخاص فتأمل * والمتضايفان لا ينفلان الامعا
 لانهما امران متقابلان وجوديان يتوقف العقل احدهما على العقل الاخر وهذا
 التوقف مدار الامتياز من المتضادين في تعريف الجزئي المذكر العام لزم اخذ
 احد المتضايفين في تعريف الآخر لان الجزئي الاضافي والخاص مترادفان
 كما كان الكلي الاضافي والعام مترادفين فاذا اخذنا الخاص او الجزئي الاضافي
 في تعريف الكلي الاضافي لزم اخذ احد المتضايفين في تعريف الآخر ومن هذا
 ظهر وجه بيان الكلي الاضافي في الدليل * ضرورة ان العقل المعرف واجزائه
 مقدم لانه سبب على العقل المعرف والسبب مقدم على المسبب فاذا اخذ احد
 المتضايفين لزم تقدم الشئ على نفسه فتأمل * فان قلت المذكور في تعريف

الجزئي الفرص من هذا تقوية الاعتراض والتمرض للأش في الجملة حيث أخذ في تعريف الجزئي الإضافي قيد الأخص وقيد الأعم وفيها خلل والش تعرض لاحدهما وظاهر السؤال تصحيح التعريف بعدم ذكر احد المتضايفين لانه العام دون الأعم والمذكور هو الأعم وحاصل الجواب ان اسم التفضيل هنا اما ان يستعمل بمعناه او بمعنى المجرد عن التفضيل فعلى الاول يلزم الخلل المذكور بمرتبته وعلى الثاني يلزم ما يلزم بالتفاوت بل يلزم بملاحظة قيد الأخص محذوران ايضا تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف على معرفة نفسه وكلاهما فاسد لاستلزامه الدور * لكن يمكن الجواب عنه بان تعريف الجزئي بهذا من قبيل التعريف اللفظي اذ لما علم أنما معنى الأخص ولاعم فمير الجزئي الإضافي به فلا يلزم تعريف بنفسه ولا باحد متضايفه فتأمل وكذا اذا عرف بالأخص من شيء لانه محمول على التعريف اللفظي * مع ان المق بالاعم والأخص ههنا لانه لا فائدة في زيادة العموم والخصوص بل الاندراج في الشيء كاف في كون الشيء جزئيا اضافيا كما يقال زيد اعلم من الجبل واعرف من الجدار وهذه الصيغة لا تستعمل الا باحدا ورثلة محققا او مقدر او الحلى على التجريد عن الزيادة في الاستعمال باحدهما البته * فلا وجه لما قيل ان الأعم هنا مستعمل بمن فهو مقطوع في التفضيل فالاولى ان لا يقتصر على الثاني وان لم يلزم للسائل احاطة جميع الاعتراضات لكن الاولى بشانه ان يختار الاقوى وان اورد غيره يقتضي ان يضم اليه الاقوى والظان ترك الاولى لان هذا وارد ايضا على ما اختاره ايضا وان دفع مما اختاره دفع عن ذلك والابقى الاعتراض فيهما * وقد قيل في جواب النظر حاصله بيان التعريف بانه اخذ فيه المتضايفان يكونهما جزئين منه وكون اجزاء التعريف متضايفين غير ضرر اذ لا يلزم التقدم والتأخر في بعض الجزاء على البعض حتى يلزم تقدم الشيء على نفسه ويجوز تعريفهما معا بخلاف المعروف واجزاء التعريف اذ لا يد فيه من تقدم الاجزاء وتأخر المعروف فليز المحذور ونشأ المجيب الظن بان السؤال مبنى على كون الأخص والاعم جزئين من التعريف مع انه ليس كذلك وحاصل رد المحشى ان السؤال كون المعروف واجزاء التعريف متضايفين بناء على كون معنى الجزئي الإضافي خاصا والجواب عن هذا السؤال منع كون الجزئي الإضافي بمعنى الخاص فقط فان سلم هذا فالتظن وارد البته * ومنهم من قال لم يرد المص وهو العلامة التفازي حيث قال ليس ما ذكره تعريف الجزئي الإضافي بل تعيبلعناه وانه على اى شيء يطلق بالنسبة الى من

عرف الخاص والعام ولا بأس بايراد لفظ الأعم فيه ولا لفظ كل انتهى حاصل الجواب ابطال مبنى السؤال وهو كونه تعريفا وهذا من الوظائف المقبولة التي لا حشيش بعده بتثبت السائل ويستتبع منه التعريف وهو ما يندرج تحت شيء او المفهوم الذي يشترك شيء بينه وبين غيره ولا يكون هو مشتركا بين ذلك الشيء وغيره من حيث هو * وح يندفع الاشكالان لانهما مضمرا للتعريف لا المحكم لانه لا محذور لكونه للأفراد ولا لكون علم المحكوم عليه والمحكوم به معا على سبيل التصور ولا يرد اشكال المحشى لانه وان ترادفا لكن علم الأخص ظاهر مما سبق فبعد الحكم فائدة فتأمل * الا ان المقام يدل على قصد التعريف لانه في صدد بيان اشتراك اللفظي لكن اذا علم المعنى ولو التزاما لا محذور فيه فتأمل (قال اى الجزئي الإضافي اعم آه) لان كل جزئي حقيقى مندرج تحت كليات كثيرة واقلها الشيء والممكن العام فيكون جزئيا اسما فبالهما وليس كل جزئي اضافي جزئيا حقيقة الجواز ان يكون كليا مندرجا تحت كلى آخر كالحيوان بالنسبة الى الانسان فتح لا يرد النقص بواجب الوجود ولا بالتشخص اذ هو مبنى على كونها مندرجا تحت ماهيتها المعرات عن الشخصيات فتأمل (قال وهذا منقوض بواجب الوجود آه) نقض تفصيلي للمقدمة القائلة بان كل جزئي حقيقى فهو مندرج تحت ماهية المعرات عن الشخصيات اذ مدار النقص هو هذه المقدمة فقط دون كبراه لبداهتها ولا وجه الحمل على النقص الاجالى الذي يقتضى عدم ظن الفساد في المقدمة الممينة واما كون المانع سائلا لا مبطلا فلا بأس به واما الاستدلال المانع من قبيل التوير والسند القوى وقد عرفت آتفا ان لم يبين الدليل على هذه المقدمة لم يرد النقص بواجب الوجود * السيد اى بذاته الخصوصية اى المراد بالواجب ههنا الواجب المفهوم الذى من شانه ان لا يكون قلوب اولى الالباب ذاهلة منه اصلا في حال من الاحوال وهو ذاته مع شانه وعظم سلطانه وهو جزئي بالاتفاق لا مطلق الواجب الذى هو كل اى مفهومه ما يستحق الوجود لذاته واجيب عن هذا النقص يعنى ان النقص بالواجب ليس بوارد فان الواجب عندهم ليس جزئيا حقيقة اذ نفس تصوره لا يمنع عن وقوع الشركة فيه لانه لا يعقل الا بوجوه كلية منحصرة فيكون خارجا عن بحثنا فان قيل هل يكون كل اى قلنا لا على قول من قال بين الكل والجزئي تقابل العدم والملكة والكلية من شانه الملكة فتح يكون الواجب واسطة بين الجزئي والكلية * لا يعقل الا بوجوه كلية منحصرة في شخص قيل فالعلوم بها كل بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات

وان العلم بالشئ بالوجه نفس العلم بالوجه على ما هو التحقيق انتهى وانا اقول
لا تم ان العلم بالشئ بالوجه نفس العلم بالوجه اذا كان الوجه كليا متحصرا في شخص
على انا نقول لاحقيقة الجزئي الحقيقي الاكون المفهوم مانعا عن وقوع الشركة
لانهم تصوروا ذلك المعنى فوضعوا لفظ الجزئي الحقيقي بازائه فلا عندهم وراء
ذلك المعنى حقيقة له فيكون تصويره بذلك المعنى تصويرا بذاته وحقيقته فبح
يصدق على واجب الوجود المتصور بالوجه الكلي المتحصر في الشخص ورد
بان معنى الجزئي حاصل الراد ولا تعميم معنى الجزئي من الحصول بالفعل او بالفرض
سواء امكن اولا وح يدخل الواجب في مفهوم الجزئي وثانيا تعميم الحصول
من حصول الذات والكسنة والحصول بالوجه الخصوص ويدخل الواجب
ايضا لانه وان امتنع حصول ذاته بالكسنة في الذهن لكن يمكن حصوله فيه بالوجه
الخصوص مثلا بالعالم لكل شئ والقاهر والحالق وغير ذلك من الصفات
المتخصصة له تعالى قيل لا يخرج ح منها شئ من المفهومات على ما هو الايق
بمفهوم قواعد النفي فملي هذا الكلية والجزئية من عوارض المساعدة لان هذه
الحيثية ثابتة للاشياء انما وجدت ويكون التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب
وما غا وان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني وانهما من المعقولات الثانية
فبني على ان اتصاف المفهوم بهذه الحيثية دابر على اتصاف صورته بالمنع عن
الشركة فيه وعدمه والمادية وعدمها انما يتصف بهما الشئ بعد حصوله
في الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون اتصاف الصورة بهما بالذات
وذي الصورة بالتبع فان مطابقة صورته لكثيرين صفة له وان كان المطابقة
صفة للصورة لو فسر بالنسبة المحيطة للحمل فان الصورة الحاصلة مانعة عن
شركة ذي الصورة بين كثيرين اي حمله عليها سواء قلنا ان العلم بنفس المعلوم
اوشبح ومثال فتدبر* لو حصل في الذهن لمنع اشار بلفظ لوالى ان الحصول
في الذهن مستلزم للمنع او عدمه بعلاقة عقلية سواء كان المفروض ممكنا او محالا
فلا يقال يجوز ان يحصل ولا يستلزم احدهما وان كان ارتفاع النقيضين لجواز
ان يكون المحال مستلزما للمحال ويجوز ان يستلزم كليهما وان كان اجتماع
النقيضين ايضا لان في الاول لا استلزام لعدم احدهما فلا يصدق جواز استلزام
المع للمع فبمقتضى ارتفاع النقيضين وفي الثاني لا يجوز استلزام كليهما اذ لا علاقة
بين النقيضين وبين شئ آخر والاجراء اجتماعهما واستلزام المع للمع لا بد للعلاقة
بين المخالين فتأمل* اذ لم يريدوا به كونه مفهوما بالفعل بل ارادوا مفهوما اعم

من الفعل والقوة العامة لا يمكن والامتناع لذاته على وجه مخصوص تعرض له
الجزئية اذ يجوز من اجتماع اوصاف كلية يتحصر في الخارج الى فرد حصل
الخصوصية والامتناع عن كل واحد من الاغيار او من اجتماع وصفين كليين
يكون مادة اجتماعهما في مادة كالطائر والورد وما قيل ضم كلي الى كلي لا يفيد
الجزئية فليس بكلي على انه اجمع القوم على كون لفظ الله علما شخصية لذاته
مع ومالم يشخص ذاته تعالى فكيف يوضع له العلم الشخصي ويستخصر بعينه في
ذهن السامع (قال لما تقرر ان تشخص الواجب عينه آه) قيل اريد بكون شخص
الواجب انه عينه بحسب الذهن ح يكون ذات الواجب عبارة عن الشخص
الذي هو احد جزئيات مفهوم الشخص فهذا مما لا يقول به احد فضلا عن
الحكيم وان اريد بحسب الخارج فتقدير تسليمه لا يضرنا لان المدعى ان هذا
الواجب مندرج تحت الواجب يعني ان مفهوم الواجب يحمل عليه وعلى ما في
الذهن وهذا ضروري انتهى انا اقول اثبات امتناع ان يكون له ماهية كلية
يمكن بدليل آخر بانه لو كان له ماهية كلية يلزم اما امتناع الواجب لذاته او امكان
الامتنع لذاته وكلاهما يبين الاستحالة ببيان لزوم انه لو كان للواجب ماهية كلية
ووجد منها جزئي واحد وكانت الجزئيات الباقية متممة فامتناعها اما لنفس تلك
الماهية او لغيرها فان كان لنفس تلك الماهية امتنع ان يوجد ذلك الجزئي الواحد
ايضا فيكون واجب الوجود متمتع الوجود وان كان امتناعها لغير تلك الماهية
يكون بالنظر الى نفس تلك الماهية ممكنة لذاتها متممة بالغير فالمتمتع بالذات يمكن
الوجود بالغير* السيد وبما ذكرت بين الكليين الاضافي والحقيقي حيث الكلي
الاضافي ما يندرج تحته شئ آخر في نفس الامر والكلي الحقيقي ما يصلح لان يندرج
تحته شئ آخر بحسب فرض العقل فيكون الكلي الاضافي اخص منه بدرجتين
فيصدق بينهما الموجبة الكلية ورفع الايجاب الكلي وكذا بين الجزئي الحقيقي
وبين كل واحد من الكلي الاضافي والحقيقي سالب كلية من الطرفين وكذا بين
الجزئي الاضافي وبين كل واحد منهما السالبان جزئيتين وموجبة جزئية مادة
اجتماعهما الكليات المتوسطة كالحيوان والجسم ومادة افتراق الجزئي الاضافي
الجزئي الحقيقي ومادة افتراقهما المفهومات الشاملة كالموجود والشئ والممكن
العام التي لا تدخل تحت شئ آخر وقد عرفت ان معنى الاندراج ان يكون المندرج
اخص والمندرج فيه اعم فلا يضر دخول احدهما في الآخر بمعنى شمول
احدهما للآخر* السيد نوعية هذا النوع نسبة واصافة الغرض من هذا التحقيق
المقام وبيان الفرق بين النوعين ووجه التسمية بالاضافي والحقيقي من حيث انه

بلا حاشية فيها الاضافة فامعنى الفرق بينهما وحاصل بيانه ان نوعية النوع الحقيقي باضافة ونسبة بين الحقيقة والافراد اذ لا يمتزج فيها الاحقيقته وافراده ومنشأ النوعية اتحاد الحقيقة في جميع الافراد لا اضافتها الى الافراد فلهذا يسمى بالحقيقة تسمية المسبب باسم السبب واما نوعية النوع الاضافى فموقوفة على اندراجها مع نوع آخر تحت جنس الذى هو جنس بالنسبة الى هذين النوعين فثبت النسبة متكررة من الطرفين فتحقق التضاييف بين الجنس والنوع فيكون التسمية ايضا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب وجه التضاييف كان هذه النوعية عبارة عن كون النوع مقولا عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة بالقياس الى الجنس وكان الجنسية عبارة عن كون الجنس مقولا على النوع وغيره في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة بالقياس الى النوع وما هو الا تضاييف لكن التضاييف الحقيقي بين النوعية والجنسية والمشهورى بين النوع والجنس كلاب والابن فتأمل * فلا بد في نوعيته من اندراجها مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضاييفه يعنى لا بد فيه نسبة اخرى مع ما كان النسبة بين الافراد والحقيقة فانه هذا النسبة يكون بينه وبين الجنس تضاييف فوجد في النوع الحقيقي اضافة واحدة وفي النوع الاضافى اضافتان لا يقال في كون الاضافة في النوع الحقيقي مناقضة لانه وان كان تعقله موقوفا على تعقل الافراد لا يتوقف تحققه على الافراد كما في الجزئى الحقيقي والكلى الحقيقي كما بينه الفاضل المحشى لانا نقول فرق بين النوع الحقيقي وبينهما لان النوع الحقيقي مقول بالفعل على كثيرين فلا بد في تحققه من الافراد ذهنا او خارجا بخلافهما لانه اكتفى في تعريفهما بصلاحيه الافراد فلا يتوقف على تحقق الافراد ولا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين ضرورة كون النسبة بين الشئين يقتضى اتصاف الشئين بما يتعلق بهذه النسبة وهذا مدار التضايف (قال فالماهية منزلة منزلة آه) هذا الكلام مبنى على كونه تعريفا للنوع الاضافى كما قرره واما على كونه تعينا للمعنى الذى يطلق عليه لفظ النوع الاضافى لاحدله فلا بأس بازاد لفظ الكلى وترك ذكر الكلى نعم انه يمكن ان يؤخذ منه تعريف النوع الاضافى وهو الكلى الذى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا كما سرفقد ذكر السيد اشارة الى ما سبق من ان المذكور في تعريفات لما سبق من ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت بازائها اسماءها فليس لها معان غير تلك المفهومات فيكون هي حدودا واما القائل

بالرسوم فلا يتم دليله والمص من القائل بالرسوم فلا يرد هذا الاعتراض عليه الا ان يقال مبنى على التحقيق * كما هو الظاهر اى من اطلاقات القوم ان الموضوع له الاسطلاحى هو هذا القدر * رعاية لطريق القوم لتعليل لا بد اشارة الى ان لزوم ذكره بناء على الرعاية لا في نفس الامر لجواز كونه حداثا قضا * واذا اعتبر الكلى في مفهوم النوع يعنى اذا ظهر اعتباره بذكره في النوع الاضافى ظهر فيه اضافتان والا فالكلى معتبر في النوع الاضافى وكذا الاضافة سواء ذكر او لا (قال فان قلت الماهية آه) منع لقوله فلا يتم حدودها بدون ذكره او اثبات الحدية بتحرير اجزاء التعريف المعقولة من الشئ اى المنتزعة المأخوذة من الشئ بتجريد عن الشخصات فيكون كلية لان ما يحصل في العقل لا يكون الا كليا واما المجردات وجزئيات الامور العامة لكون حصولها على الوجه الكلى اذ لا يمكن تصورها الا بامور كلية وكذا ما لا يحس بالحواس لفظ فيكون كليا لان العلم بالشئ بالوجه العلم بالوجه (قال فنقول الماهية آه) اثبات المقدمة الثمة او منع لقوله فذكرها يغنى عن ذكر الكلى كون الماهية غير مفهوم الكلى لان الماهية من المعقولات الاولى المعروضة والكلى من المعقولات الثانية العارضة والماهية غير مفهوم العارض بالضرورة لكنه من اللوازم وبسبب لزومه لا يغنى عن ذكرها لان دلالة الالتزام معجور في الحدود (قال انما ينتهى بالاشخاص آه) والمنتهى خارج عن السلسلة كما يقال سلسلة الممكنات ينتهى الى الواجب وفائدة بيان الاشخاص ان ما فوقها كليات اصنافا او اوعاما او اجناسا (قال وهو النوع المقيد بالشخص آه) المراد من النوع ما صدق عليه والقيود عارض للنوع لكن القيد والمقيد شخص يعنى هما جزآن له هذا اذا كان الشخص جزء من الاشخاص وهو الذى يكون منتهى الكلى فلا يرد النقص بواجب الوجود هذا يدل على وجود الكلى الطبيعى لا الشخصى جزء خارجى والجزء الخارجى لا يتركب بالجزء الذهنى حتى يحصل شخص فى الخارج (قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية آه) هذا ايضا يدل على ان الاصناف عبارة عن المقيد والصفة العرضية فنوعية على ان يكونا جزئين وكون احد الجزء عارضا لجزء آخر لا يحدور فيه كعرض الفصول للاجناس او بالعرض وعبر بالمقيد فيها اشارة الى ان القيد اخض من المقيد لامساويا ولا اعم اذ التقييد للشئ بالشئ عبارة عن المنع وهذا يمنع القيد للمقيد عن الشمول فلهذا يحصل الترتيب في العمود (قال واذا حل كليات مرتبة على شئ آه) الدليل على ان حل العالى بتوسط حل السافل عليه

ما نقله الامام في المختص انهم قالوا من المحال ان يحمل الجنس على الانسان الا بعد
 صبر ورثة حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان
 كذلك كان حمل الحيوان عليه اقدم من حمل الجسم عليه فان قيل الجسم جزء
 الحيوان متقدم عليه فلا يكون معلولا له قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في
 ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر ومن هذا علم ان هذا
 يجري في الذاتيات المترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل
 التركي عليه * السيد اي الشخص هو النوع اشار الى مرجع الضمير اذا التعريف
 للماهية * ففي زيد مثلا الماهية الانسانية فيه اشارة الى كون زيد مجموعا مركبا
 من ماهية الانسان ومن امر آخر فلا يضر ان يكون اجزاؤه الذهنية ماهية
 الانسانية فقط * السيد وذلك لان الحيوان مالم يصير انسانا لان معنى الحمل
 الحكم بان المحمول موضوع فلا بد من اتحاد الموضوع والمحمول في الخارج واتحاد
 الحيوان وزيد في الخارج لا يمكن الا بان يكون الحيوان متحصلا بالفصل وهو
 الناطق والا فاما ان يكون متحصلا بفصل آخر او لا يكون متحصلا اصلا فاما
 كان لا يمكن الاتحاد في الخارج اما الاول فظ واما الثاني فلانه لو لم يتحصل
 لم يكن موجودا لان الحيوان المحمول الماهية لا بشرط شي فالم يتحصل بفصل
 من الفضول لم يوجد ولم يتعرض الفاضل المحشي الى الشق الثاني لاقتضاء
 الحمل الوجود الخارجى فلهذا يقال ان حمل الاخص على الاعم فالمحمول في
 الحقيقة حصص الاخص من الاعم لا الحصص الاخرى * فان الحيوان الذي
 ليس بانسان لا يحمل عليه اصلا يعني لما زعم الاتحاد الخارجى في الحمل فالحيوان
 المحمول لا يخ من ان يكون انسانا او غير انسانا حتى يوجد ويتحد فان كان انسانا
 ثبت المظ وان لم يكن انسانا لا يحمل عليه اصلا فتأمل ولا تلتفت الى تحوير
 الناظرين فان قيل ان الانسان ح يكون سببا لثبوت الحيوان لزيد فكيف يكون
 سببا فانه مالم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا اذا الحيوان جزء مقدم على الانسان
 وسبب لوجوده قلت ان الحيوان بمعنى الجزء والمادة متقدم بثبوته لزيد على ثبوت
 الانسان له واما الحيوان بمعنى المحمول فيتأخر بثبوته لزيد عن الانسان فيكون
 حيوانية زيد معللة بانسانيته فلو جعل الانسان وسطا في اثبات الحيوانية له كان
 برهان لم * السيد والام لم يكن مضايقا له لان القول المعتمد في الجنس اعم من
 ان يكون بواسطة او بالذات والاخص لا يفهم مع الاعم لان تعقل الاعم
 لا يتوقف على تعقل الاخص بخلاف المتضايقين فان تعقل كل منهما مع تعقل

الاخر * فيلزم ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا يعني اذا اعتبر القول الاول
 في تعريف الجنس لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا لما هي لانها لا يقال لها
 وعلى غيرها بالقول الاول بل بالواسطة لا يقال يجوز ان يعتبر القول الاول
 بالنسبة الى الجنس القريب فلا يلزم المحذور المذكور لانا نقول ان المتضايق
 علم من تعريف مطلق الجنس كما بينه قدس سره فيكون المتضايق بين النوع
 وبين مطلق الجنس * فالاولى ان يترك لجواز التعريف بالعموم ولجواز التعريف
 بتعريف آخر مما عرفه قدس سره * ويقال النوع الانساني كل مقول في جواب
 ماهو فيخرج الشخص بالكلية والصنف بالمقول في جواب ماهو والماهيات
 البسيطة بقوله عليه آه الظ ترك لفظ الجنس وذكر الكل بدله لئلا يلزم التعريف
 باحد المتضايقين وليحصل مفهوم الجنس بطريق الاندراج في حد النوع
 كما يحصل مفهومه كذلك في حد الجنس * فان قلت ماذا كفي تحديده يستلزم ان
 لا يندرج مفهوم النوع بتمامه في تعريف الجنس بل المدرج فيه جزؤه الثاني اعني
 كونه مقولا عليه كلى آخر في جوابه قلت هو باعتبار هذا الجزء مضايق للجنس
 لا باعتبار الجزء الاول اعني كونه مقولا في الجواب فلا اختلال فهما مشتركان
 في النسبة الى ما تحته فلا يكون فارقة لان المشترك بين الشئين لا يتميز احدهما
 عن الآخر (قال اراد ان يشير الى مراتب آه) الغرض من هذا اما بيان مرجع
 الضمير لاحتمال ارجاعه الى النوع المطلق لكونه في اول البحث ولكونه مقسما لهما
 وان كان النوع الاضافي قريبا واحتمال ارجاعه الى النوع الاضافي مع مقارنته
 للنوع الحقيقي فملى الاول قوله دون الحق في متعلق بارادا ويشير وقوله لان
 الانواع لتعيين الارادة قرينه له وعلى الثاني يكون هو متعلقا بالنوع الاضافي وهذا
 تعليل له على وجه اللمية فلا تلتفت الى التحيرات قيل انما قالوا مراتب النوع
 الاضافي دون الاقسام لحصولها بوقوعها تحت نوع آخر او فوقه لا بحسب
 انقسامها اليها في نفسه وفيه بحث لان النوع الاضافي المطابق ضم اليه كونه انتم
 او اخص او اعم من البعض واخص منه والمباين فصل مراتب اربع وما معنى
 التقسيم الا هذا سواء كان المضموم قيودا متباينة او متغايرة فكيف لا يكون
 هذه المراتب اقسامه له ويؤيده قوله الاتي وربما يقرر التقسيم بل الوجه في
 هذا التعبير ان مدار التقسيم الترتيب بحسب العموم والخصوص فغير بالمراتب
 اشارة له * السيد وذلك لان النوع الحقيقي الدليل على استحالة
 في النوع الحقيقي انه لو ترتب النوع الحقيقي اما ان يكون فوقه نوع
 وتحت نوع آخر او يكون فوقه نوع دون تحته او تحت نوع دون فوقه

ففي جميع الصور يلزم اما كون النوع الحقيقي جنسا او صنفا وكلاهما محال لكن الش
 قصر على كونه جنسا لكفايته في بيان الاستحالة وبين الفاضل المحشى اولا
 بطلان كونه صنفا وقرع على كون النوع الحقيقي مرتبا تعين لزوم كونه جنسا
 لبيان الدليل على مذاق الش والافالظ ان يدور بين الامر بين المحالين * فلو فرضنا
 ان فوقه كليا آخر يعنى على تقدير كون المرتبين نوعين حقيقيين وكون النوع
 الحقيقي تمام ماهية جميع افراده على ما ظهر من تقسيم الذاتى اليه والى الجنس
 والفضل فتح لو كان فوق النوع كلى ذاتي لزم ان يكون جنسا اذ لو كان نوعا لزم
 ان يكون تمام ماهية جميع افراده فيلزم ان يكون النوع الذى تحته صنفا لانه بناء
 على الفرض لا بد ان يكون اخص ليتحقق التحية والاخص يكون بقيد زائد
 على النوع فيكون مستملا على قيد زائد على حقيقة افراده فيكون صنفا هذا
 خلاف لكونه خلاف المفروض * فتعين ان يكون الفوقاني تمام الماهية المشتركة
 اذ لو كان كليا وتمام ماهية افراده مع عدم امكان ان يكون تمام الماهية بالقياس
 الى جميع الافراد لزم ان يكون بالقياس الى بعض افراد النوع الذى تحته والى
 بعض افراد نوع آخر ليتحقق التامة فيكون تمام الماهية المشتركة لا المختصة
 فهو الجنس وقد فرضناه نوعا وهو مح * وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام
 ماهية اى كشفه وبيانه على التفصيل بايراد مثال من الجزئيات وبذكر المقدمات
 المطوية في الدليل مثالا في قوله والا لكان التفصيل ان يقال والا فاما ان يلزم
 ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان اولا والا فاما ان يكون
 النوع الفوقاني وحده تمام الماهية المختصة والنوع التحتاني مستملا على النوع
 الفوقاني وامر زائد واما ان يكون النوع التحتاني وحده تمام الماهية المختصة
 والنوع الفوقاني تمام الماهية المشتركة فالاول مح للزوم كون النوع صنفا وثبت
 الثاني وهو الملازمة في الدليل المذكور في الشرح وكذا كونه جنسا مح لكونه
 خلاف المفروض فثبت اصل المط وهو ان النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع
 حقيقي ولا تحته * لان تمام ماهية شى واحد لا يتصور فيه تعدد لان تمام الماهية ما
 لا يكون شى من الذاتيات خارجا منه فلا يتصور فيه تعدد لانه ح اما ان يكون
 احدهما جزء للآخر اولا ان كان الاول لا يكون الجزء تمام الماهية وان كان الثاني
 لم يكن شى منهما تمام الماهية وبعبارة اخرى ان تمام الماهية جميع الذاتيات جنسا
 وفصلا ووجودا لذاتيات عين وحوالها فيكون فلو تعدد تمام الماهية يلزم ان يكون
 الماهية موجودة ومعدومة عند وجود احد التامين وعدم احد الآخر وهو مح

بالضرورة * واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافى النوع اما اضافى واما حقيقى
 فاما ما كان بقياسه اما الى النوع الاضافى او الحقيقي فهذه اربعة اقسام قد اعتبر
 لكل منها مرتبة او مراتب اما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافى فله مرتبتان
 اما مفردا وسافلا لامتناع ان يكون تحته نوع وان كان فوقه نوع فهو سافلا
 والا مفردا واما النوع الحقيقي بالقياس الى مثله فليس له من المراتب الا مرتبة
 الافراد لما مر واما النوع الاضافى بالقياس الى الحقيقي فله مرتبتان لانه يمنع
 ان يكون فوقه نوع حقيقى وان كان تحته نوع حقيقى فهو العالى والا لمفرد
 واما النوع الاضافى بالقياس الى مثله فله مراتب اربع كافرر * وانما جعل من المفرد
 من المراتب يعنى ان الانواع مترتبة تنازلا فانها اذا ترتب كان هناك نوع لنوع
 ونوع لذلك النوع ولا شك ان النوع تحت الجنس ونوع النوع تحته فهي ترتب
 متنازلة في درجات العموم والمفرد ليس من المراتب الواقعة في الترتب ومن عده
 منها لاحظ حصوله بمقايسة الاجناس والى الترتب وجودا وعدمه يعنى ان
 الانواع اما ان يؤخذ فيها الترتب او بعدمه فالثاني هو النوع المفرد والاول هو
 النوع المرتب ومن لم يمهده منها حصر مراتب الانواع في ثلاثة ويدل على هذا
 قول الش قد ترتب فتأمل * السيد هذا المثال يعنى يتوقف على امرين
 ولو اشغبا او احدهما لم يتم التمثيل لعله فيه تدرىض المص لا للش اذ هو اوى
 اليه حيث قال وهى في حقيقة العقل متفقة يعنى حقيقة العقل والعقول واحدة
 العقل نوع والعقول اشخاصه وكذا مراد المحشى من قوله متفقة الحقيقة فتأمل
 (قال كما ان الانواع الاضافية آه) الاجناس قد ترتب متصاعدة والانواع
 متنازلة ولا يذهب الى غير النهاية بل ينتهى الاجناس في طرف التصاعد الى
 جنس لا يكون فوقه جنس والتركيب الماهية من الاجزاء لا ينتهى فيتوقف
 تصورها على اجاطة العقل بها وتسلسل العلل والمعلولات لا يكون كل فصل
 علة لخاصة من الجنس والانواع في طرف التنازل الى نوع لا يكون تحته نوع
 والام يتحقق الاشخاص اذ بها نهايتها فلا يتحقق الانواع (قال الا ان العالى
 في مراتب آه) المرفيه لما علم ان الجنس والنوع متضايفان يكون الجنس
 متصفا بالجنسية بالاضافة الى ما تحته من الانواع وكذا يكون متصفا بالتنوعية
 بالاضافة الى ما فوقه من الاجناس فان تركيب جنس الاجناس وكذا نوع
 الانواع للاختصاص والنسبة الاضافى فيصح اطلاق جنس الاجناس على
 جنس العالى دون الجنس السافل لعدم الاختصاص بالاجناس وكذا نوع

الانواع يصح إطلاقه على النوع السافل لاختصاصه بالانواع التي فوقه
دون النوع العالي فتأمل * السيد عليك استخراج الامثلة اما النسبة بين
الجنس السافل وبين النوع العالي فمفهوم من وجه لتصادقهما فيما ذاترتب
جنسان فقط كاللون تحت الكيف اى اللون جنس سافل بالنسبة الى الكيف
لانه مقول عليه وعلى غيره تحت اللون انواع فهو نوع عال بالنسبة اليهما فيجتمع
النوع العالي والجنس السافل في اللون وصدق السافل في الحيوان بدون العالي
وصدق العالي كالجسم بدون السافل ايضا واما بين الجنس السافل وبين النوع
المتوسط فلصدقهما في الحيوان وصدق السافل في اللون وصدق المتوسط
في الجسم النامي واما بين الجنس المتوسط وبين النوع العالي فلصدقهما معا في
الجسم وصدق المتوسط في الجسم النامي وصدق النوع العالي في اللون واما بين
الجنس والنوع المتوسطين فلصدقهما في الجسم النامي وصدق الجسم المتوسط
في الجسم بدونه وصدق النوع المتوسط في الحيوان بدون الجنس المتوسط
* السيد قد عرفت ان التمثيل الاول مبنى يفهم من ظاهر السؤال والجواب صحة
التمثيل وعدمه على امر واحد من السؤال كون الجوهر جنسا وعدمه ومن
الجواب الاتفاق بالحقيقة والاختلاف بها وبنية قدس منزه على امرين المذكورين
فصحة التمثيل الاول يتوقف على كون الجوهر جنسا واتفاق العقول بالحقيقة
وصحة التمثيل الثاني العدم والاختلاف فلا يحتمل ان فلا يحتمل معا فيفسد
احدهما وحاصل الجواب ان الفرض من التمثيل وهو التفهيم حاصل سواء
طابق الواقع اولان يكفي الفرض في التمثيل وتخصيص الفرض في هذه المادة
لوقوع اختلاف المذاهب فيها بل التمثيل فتأمل (قال لمناسبة على الانواع آه)
قال فيه اى اشعر على وجه الخفاء لان معنى النوع الاضافى لم يعلم صراحة بما
ذكره المص بل احتاج الى ترك كل وذكر الكلى كما تقدم او بنى متعدد حذف
مفعوله اى وقفه على ان آه يقال فيه عليه اى وقفه على الشيء فتيه هو عليه كذا
في الصحاح (قال وقد ذهب قدماء المنطقيين آه) حيث احتجوا عليه بان كل
حقيقى فهو مندرج تحت مقولة من المقولات العشر لا تحصر الممكنات فيها
وهي اجناس فكل حقيقى اضافى وجوابه منع اندراج كل حقيقى تحت مقولة
وانما يكون كذلك لو كان كل حقيقى ممكنا ومنع انحصار الممكنات في المقولات
العشرة بل انحصار اجناس الممكنات العالية على ما صرح حوايه * السيد حاصله
ان المص اراد ان يبين حاصل الحاصل بيان وجه تعرض المص على شىء زائد

على الفرض الاصلى على الوجه المخصوص فالزائد رد قولهم والوجه المخصوص
كونه على صورة الدعوى والنكتة في الاول الاهتمام والمبالغة في الرد وتشديد
الفرض الاصلى وفي الثاني ابطال زعمهم بطريق الكناية للمبالغة في الرد لكن
لما كان القدماء هذا بيان وجه التعرض على الرد مع كونه اول الفرض الاصلى
يفتضى التقديم وحل لكن الاستدراك على الاشارة الى كون قول الش وقد ذهب
اسانفا لا يساعده العبارة فتأمل * وذلك انهم اى بيان رد المص في صورة
دعوى اعم من قولهم فردوا هذا القول اى رده الموافق دون دعوى اعم وهو
ان النسبة اى ما هو اعم وجه ككون هذا اعم اذ هو يحتمل ان يكون النوع
الاضافى اعم والحقيقى اخص او بالعكس بخلافه قولهم * فقوله ورد ذلك
اى لما علم الرد والمردود واعية الدعوى ظهر ان مرجع ذلك مذهب القدماء
وقوله اعم صفة قوله وهى راجع الى تلك الصورة والمحمول لقوله وهى المنفى دون
المنفى لان المنفى ايسر اعم ولا دعواهم بل ردها فان قيل لوقيل بترك ليس فيظهر
الحكم قلت نعم لكن فيه على الدعوى الاعم في كلام المص وهو مع اننى * السيد
يعنى ان الحقايق البسيطة هى تمام ماهية افرادها والالم يكن الحقايق البسيطة
نوعا كالا جناس العالية * السيد هذا انما يصح اذا لم يكن الجوهر يعنى ان امر
الرد ليس بتمام اذ مادة افتراق النوع الحقيقية في العقل والنفس يتوقف على امرين
عدم كون الجوهر جنسا لهما وكون كل واحد منهما تمام ماهية افرادها وهما غير
ميتين واما اثبات بساطتهما يلزم كونهما مركبا فليس بشىء لانه ان اريد
لزوم التركيب الخارجى فم وان اريد التركيب العقلى فلا ينافى البساطة الخارجية
* وقد نقض في كلام المص ان كون الجوهر جنسا لما تحته من العقل والنفس
والهيول والصورة والجسم فيكون انواعا اضافية وكذا العقل يكون مختلفا
الافراد في الحقيقة بان يكون تحته العقول العشرة انواعا حقيقة محصورة
انواعها اشخاصها وكذا النفس بان يكون تحته النفوس الناطقة والنفوس
الفلكية انواعها حقيقة * السيد هذا ايضا انما يصح البيان كما في النفس والعقل
والمناقشة يجوز ان يكون النقطة المطلقة جنسا والنقطة التى هى طرف الخط
والنقطة التى هى طرف الشكل الخروطى والنقطة التى تفرض في وسط الخط
انواعا مختلفة الحقايق مندرجة تحت جنس النقطة وكذا الوحدة وما تحتها
الوحدة الشخصية والوحدة النوعية والجنسية والفرضية انواعا مختلفة الحقايق
مندرجة تحت جنس الوحدة واما بيان اندراجهما تحت جنس انهما من افراد

الكيف فيكونان نوعين اضافيين على مذهب البعض وكذا لزوم التركيب غير
مضر كما عرفت واستدل الامام على ان بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه
بان الماهيات اما بسائط او مركبات فان كانت بسائط فكل منها نوع حقيقي وليس
بمضاف والتركيب من الجنس والفصل وان كانت مركبات فهي لا محالة ينتهي
الى البسائط ويعود فيه ما ذكرناه فتأمل (قال وليست انواعا حقيقية آه) اي
بالنسبة الى افرادها الحقيقية لا يقال الاجناس العالية بالقياس الى حصصها
الموجودة في انواعها انواع حقيقية وليست بمضافة لاننا نقول المراد بان النسبة
بحسب نفس الامر لا باعتبار العقل واللام يمكن اثبات وجود الاضافي دون الحقيقي
(قال المقول في جواب ما هو الدال بالمطابقة آه) وجه الحصر ان السؤال بما هو
انما يكون عن تمام الماهية والجواب المطابق له ان يكون تمام الماهية وتتمام الماهية
مدلول بالمطابقة البتة وذكره هنا لان انحصار جزء المقول على قسمين موقوف
على هذا (قال واما جزؤه فان كان مذكورا آه) هذا التقسيم مبني على كون
الماهية مركبة اذ لا يمكن في الماهية البسيطة والمقول ح لابد ان يكون مركبا
من الجنس والفصل وجزء الماهية قد تعدد باعتبار الاجناس القريبة والبعيدة
والفصول القريبة والبعيدة وقد لا يتعدد كما لا يكون للماهية الاجنس واحد
وفصل واحد والدلالة الالتزامية مهجورة فاما ان يكون اجزاء الماهية مذكورة
بالجنس والفصل على طريق المطابقة او على طريق التضمن لا غير * السيد
يعني اذا سئل عن ماهية بما هي بيان للقصر المستفاد من ضمير الفصل وتعريف
المستند المفيد ان لقصر المستند على المستند اليه * فلا يقال الهندي لانه صنف
وهو مركب من الماهية وصفة عرضية كلية خاصة من الماهية فيكون الماهية
مدلوله بالتضمن * فلا يقال الكاتب لانه عبارة عن له الكتابة ومعنى زيد خارج
عن مفهومه والدلالة عليه بالالتزام * كل ذلك للاحتياط يعني عدم جواز
الدلالة التضمني والالتزامي للاحتياط في الجواب المطابق للسؤال اذ في الدلالة
التضمني يلزم ان يكون معنى آخر من المسؤول عنه حتى يتحقق التضمن فيجوز
ان ينتقل من اللفظ الى ذلك المعنى الآخر وكذلك في الدلالة الالتزامي يجوز
ان يكون لازم آخر من المسؤول عنه ويجوز ان ينتقل من اللفظ الى ذلك المعنى
الاخر واما ما كان لا يبين مطابقة الجواب للسؤال فيقول الحق واما تعين الحق
بمعاونة القرينة فليس بمعتبر لجواز خفاء القرينة عند السامع فبهذا المقدار
قصر ان يكون الجواب للسؤال بما هو لفظا دالا بالمطابقة على الماهية المسؤول

عنها * واما جزء المقول في جواب ما هو جواب عما يقال ما الفرق بين المقول
وجزء المقول حتى يعتبر في الاول المطابقة فقط وفي الثاني يجوز المطابقة
والتضمن بان جزء المقول كالحيوان والناطق مدلوله معناه في حالة الدلالة
المطابقة على المقول البتة لكونها مقصودة فلا يخفى ان يكون مدلوله مطابقة
كمعنى الحيوان بلفظ الحيوان او مدلوله لا تضمننا كجزء معنى الحيوان كالجسم والجسم
الناسي وغير ذلك * اذ لا محذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة واذ كان الجميع
مقصودا حالة الدلالة المطابقة على جميع المقول لا يلبس الحق بغير الحق انما
يلبس لو كان الحق هو البعض بخلاف ان يدل التزاما اذ ليس جميع المدلولات
الالتزامية مقصودة فيلبس الحق بغيره مع عدم الاعتماد على القرينة * فظهر
ان المطابقة معتبرة اي باعتبار كل المعنى وهو تمام المعنى وباعتبار جزء المعنى كمن
الحيوان او الناطق الحيوان الناطق المقول في جواب ما الانسان * والتضمن
مهجور كلا باعتبار كل المعنى كالمقول في جواب ما هو معتبر جزء باعتبار جزء
المعنى ايضا * واما التعريفات فقد قيل ان التعريفات دالة على الماهية المركبة
سواء كان اجزاء الماهية بسائط او مركبات فيعتبر الدلالة المطابق والتضمني
بالضرورة واما الالتزامي فهو مجور عند البعض لنساقطة الغرض من التعريف
وهو التوضيح والاحتياط لازم فيه لكن الاولى جواز مع ظهور القرينة اذ فرق
بين التعريف وبين الجواب بما هو اذ التوضيح المطابق يحصل بدلالة القرينة
الواضحة فلا يفوت الحق بخلاف الجواب اذ لا يطابق الجواب للسؤال او لا
الامع تدقيق النظر مع انه اصطلح بناء على جواز خفاء القرينة ان لا يذكر الماهية
في جواب ما هو الا بلفظ دال بالمطابقة فلهذا جوزوا استعمال الانفاظ المجازية
مع القرينة في التعريفات بناء على كثرة الاحتياج اليها وكثرة وقوعها في العبارات
(قال اي بلفظ يدل عليه بالمطابقة آه) التفسير لان ما به الذكر هو اللفظ اي
يذكر جزء معنى المقول بلفظ فالضمير في قوله واما جزؤه راجع الى معنى المقول
اما بالاستخدام او بتقدير المضاف كما يدل عليه دليل التمثيل وهو فان معنى الحيوان
وقوله الاتي كمنهوم الجسم والناسي فعلى هذا التقسيم جزء معنى المقول ولا بد
ان يكون جزء لفظ المقول تبعه كافي الكلبي والجزئي * ولا وجه لما قيل تلبس جزء
المقول باللفظ المذكور من قبيل تلبس الكلبي بالجزئي لامن قبيل تلبس المدلول
بالدال فتأمل * السيد والمناسبة مرعية لاقتضاء الاصطلاح المناسبة بين
المعنيين وجه المناسبة ان الوقوع بمعنى الحصول اعم من ان يكون جزء او لا
فلا يقتضي التبعية بل الاستقلال والمدلول بالمطابقة يقتضي الاستقلال

والاصالة اما الدخول يقتضي الجزئية والتبعية والمدلول التضمني كذلك فيوجد
 المناسبة بين المعنيين في كليهما وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من المدلول
 بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستلزام كل من الوقوع والدخول للآخر (قال
 الفصل له نسبة الى النوع آه) حاصل هذا القول الفصل المنسوب للشيء اما
 مقوم واما مقسم لانه اما خارج عن ماهية الشيء او داخل فيها فان كان خارجا
 وهو الاخص فقط يكون مقسما وان كان داخلا وهو اعم او مساويا ما كان
 يكون مقوما فكل انواع لا بد له من الفصل المقوم وكل اجناس لا بد له من الفصل
 المقسم اما النوع السافل يمتنع ان يكون له فصل مقسم والجنس العالي يجوز له
 الفصل المقوم عند من سوغ تركيب الماهية من امرين متساويين ولا يجوز عند
 من لم يسوغ واما المتوسطات بين الجنس العالي وبين النوع السافل من
 الاجناس والانواع لا بد لهما من المقومات ومن المقسمات فتأمل * السيد
 قد يتوهم ان الناطق مثلا منشأ التوهم ان التقسيم عبارة عن التفريق والتفصيل
 سواء كان للكلى او للكلية وهذا يقتضي ان يكون حاصل القسمة شيئين فصاعدا
 مع انه في الحقيقة بضم الفصل الى الجنس يحصل قسم واحد فقط فلا يصح
 اسناد المقسم الى الفصل * وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان يعني ان اسناد
 التقسيم الى الناطق باعتبار المساهمة لا بشرط شيء من الوجود والعدم كما يقال
 الاجناس يترتب مع دخول الجنس المفرد فيها فكان الترتيب اعم من الوجود
 والعدم لكن فرق بينهما ان في الاول اعتبر في المستند اليه وفي الثاني في الحكم
 والحكم قابل لهما دون الاول ولهذا اتى بصيغة الظن (قال والمتوسطات آه)
 الظاهر ان المراد منها التي توسطت بين الجنس العالي وبين النوع السافل
 فج لا حاجة الى ما وجهه الفاضل المحشي فتأمل * السيد لم يذكر النوع العالي
 لاندراجه الاندراج لا يتصور الا في الكل والكلية وههنا ليس كذلك ويحتاج
 الى حذف المضاف اى في حكم الجنس المتوسط او في ذكره لكون الجنس
 المتوسط والنوع العالي قديتصادقان في شيء واحد فيتعارفان بالاضافة الى
 الفوق والتحت مع انه يجري على الحكم فيهما بل تفاوت وكذا الجنس السافل
 والنوع المتوسط واما النوع المفرد والجنس المفرد كالعقل على القولين والجنسان
 والنوعان كاللون بالنسبة الى الكيف اذ الكيف جنس عال واللون جنس سافل
 تحت انواع معلوم بالمقايسة والمذكور بيان الاجناس والانواع المرتبة بمراتب
 فالجنس المفرد والنوع المفرد كالجنس العالي والنوع السافل بعينها جريان

دليلهما فبهما وكذا النوعان والجنسان فعمليك التأمل * السيد اراد بالعالى ههنا
 الفوقانى ليكون شاملا على المتوسطات * السيد وذلك لان العالى هذا بيان
 ثبوت هذه المقدمة بانه لم يثبتها مما تقدم وان لم يصرح لان العالى لما كان مقوما
 كان مقوم العالى يقوما له لان مقوم المقوم مقوم * السيد اى جميع الفصول
 المقومة له يعنى يراد بالجميع احاطة الفصول لا احاطة الفصول والاجناس معا كما
 في المقدمة السابقة لان الكلام فيها لان في اصل الدعوى وعمول فصل يقوم النوع
 آه الموضوع فصل يقوم النوع العالي وفي العكس يكون الموضوع فصل يقوم
 السافل فيكون المراد جميع الفصول بخلاف المقدمة السابقة لان عموم الجمع فيه
 علم من قوله لان العالى مقوم السافل آه فعلى هذا يرد السؤال * فان قلت فعلى
 هذا لا يلزم حاصل السؤال منع الملازمة يستند جواز ان يكون في السافل امر آخر
 يتميزه عن العالى مثلا ان الانسان حيوانا ذا اخلاق في ماهيته غير داخل في الجسم
 ولا في الجسم النسمى وبه يحصل الامتياز فلا يلزم من الاشتراك في الفصول عدم
 الفرق بينهما وحاصل الجواب ليس في السافل وراء ماهية العالى الا الفصول
 المقومة فاذا فرضت مشتركة ثبت اتحاد السافل والعالى اما الحيوان الداخلى
 في ماهية الانسان دون الجسم مثلا فليس وراء الجسم لانه عبارة عن الجسم
 والفصول المقومة كالتامى والجناس والتحرك الارادة فاذا فرضت الاشتراك
 في الفصول المقومة يكون عين الجسم وقس عليه الاجناس الباقية * فاذا
 فرضت مشتركة تحاد السافل والعالى لانه يحذفان في الاجزاء بتمامها والاتحاد
 في الاجزاء يستلزم الاتحاد في الماهية هذا بيان في السافل والعالى بواسطة
 لظهور المراد فبهما ثم دل بالانسان كمالا لتوضيح ثم استدل على الوجه الكلى
 الشامل سواء كان بالواسطة او لا يقوله فانه اذا ترتب آه فلا يغلب عليك شائبة
 التكرار فتأمل (قال ان نظر المنطقي اما في القول الشا او في الحجية آه) لان وظيفة
 بيان الموصول الى المطالب تصوريا او تصديقا والموصول الى التصور هو القول
 الشارح والموصول الى التصديق هو الحجية (قال ولكل مقدمات يتوقف آه)
 تجريد ومقدمات القول الشا اكليات الخمس ومقدمات الحجية القضايا واحكامها
 (قال ولما فرغ آه) بيان وجه المناسبة بين الفصلين وصحة الملازمة في مثله عادى
 او مبنى على الاتزام المؤلف ببيان المبادئ والمطالب (قال فاقول الش والمعرف
 آه) فيه اشارة الى ترادفهما وكذا المعرفة والتعريف بناء على الاصطلاح
 ومن عاى الشارح الفاضل ان يبسط مقدمات في اول المباحث فتم العادة

اذ يحصل العلم اجالا على ما سلف ويرتبط اللاحق بالسابق ويسهل الفهم
والضبط رحمة الله تعالى رحمة واسعة (قال الميرزا ما يستلزم تصويره تصور
الشيء آه) اي الاستلزام بالذات قبل فلا يرد النقص بالجزء الاخير من الحد التام
لان استلزامه بواسطة استلزامه التام الحد انتهى فيه بحث لان الجزء الاخير
وان كان علة لحصول المير في الذهن في نفس الامر لكونه جزءا من صور بالذات
التامة لكن لا يلزم من تصويره تصور الشيء بدهاء فتصور تمام الحد غير تصور
الجزء الصوري مستقلا فتأمل * السيد اي ما يكون تصويره بطريق النظر وموصلا
الى تصور الشيء الفرض من هذا دفع انتقاض وارد على ظاهر التعريف
بالمزومات بالنسبة الى اوازها وبالمعرف بفتح الراء بناء على ان تصور الماهية
يستلزم تصور معرفها وحاصل دفعه التقييد بطريق النظر بشهادة السابق
وبقرينة المقام اذا بحث في الفن عن كواكب التصورات والتصديقات لكن
يرد على الجواب ان الانتقال من المير الى المير ليس بطريق النظر وهو
بل بطريق الضرورة واما الذي بالنظر وهو تحصيل مادة المير بالحركة
الاولى وصورته بالحركة الثانية فاذا تم المير مادة وصورة حصلت الانتقال
دفعه كما قال في الشكل الاول انه بدعي الانتساج فان اريد بالاستلزام بطريق
النظر في تخصيله يستلزم النقص بالمزومات الحاصلة بالنظر بالنسبة الى اوازها
فان قيد بان يكون النظر في تحصيل ما هو المستلزم بالذات وهو تكلف في الجواب
ويمكن ان يقال المراد من الاستلزام ما يكون تصور المير عين تصور المير
بحيث لو فرض عدم احدهما عند وجود الاخر يكون الفرض والمفروض
محالين معا اذ الحد التام مركب من الذاتيات والذاتي ما لا يتصور فهم
الذات قبل فهمه فيكون تصور الذاتيات حين تصور الذات بخلاف اللازم
اذ يتصور ارتفاعه مع بقاء الماهية وان امتنع تحقق الماهية منفكة عنه فالمراد
هو المتصور دون التصور بخلاف الذاتيات والذات فيندفع الانتقاض
بالمزومات الى اللازم وبغيرها واما تمييز المير بالاجال والتفصيل وتقدم
علم المير ذاتا لا يضر العينية فتأمل * وهذا القيد يفهم مما تقدم في البحث
الثاني في بيان موضوع علم المنطق المذكور فيه صراحة فتدكر ولا تلتفت
الى قبل وقال * بان تصور المير يستلزم التعريف بالذاتيات يستلزم التلازم
بين تصور المير وتصور المير لا اتحاد الذات والذاتيات بالذات متغيرين
بالاعتبار فتح يستلزم تصور المير تصور المير بلا كلفة وقد ظن بعضهم

الانتقاض بالميرف الاعم من كون تعريفه حدا او سما فقال هذا الاستلزام
مم لان تصور الماهية قد يحصل بدون الميرف كتصورها بالوجه السابق
على الكسب * السيد قد تبين ان تصور الشيء يعني اذا كان الشيء المكسب
متصورا بالكنه لزم ان يكون الميرف له مكسب اجزاؤه بالكنه لان تصور
الشيء بالكنه يقتضي احاطة جميع ذاتياته قريبا وبعيدا ولا يختلط فيه العرضي
واحاطة جميع الذاتيات قد يكون بذكرها تفصيلا او اجالا كاحاطة جميع
ذاتيات الانسان بالحيوان والناطق فلا بد من تصور الميرف المكسب بالكنه
ولا يحصل الحد التام بغير تصورات الاجزاء بالكنه اذ لو تصور بعضها
بالعرضي كان ذلك تصور للشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي كان ذلك
تصورا له بالحد التام اذ بناء على اتحاد العلم والمعلوم يكون تصور الشيء
بالوجه تصور ذلك الوجه وكان الحد مركبا من الذاتي وذاتي آخر فتأمل
(قال لكان الاعم من الشيء والاخص منه الخ) لانهم ما يفيد ان تصويره بوجه
العموم او بوجه الخصوص كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبالعكس
(قال ولكان مستدركا آه) لعموم القيد الاول وشموله على جميع افراد الميرف
فلا حاجة الى هذا الامتياز لادخال الرسوم بخلاف القيد الثاني لاختصاصه
بالتعريف بالمساوي فلا يغني عن قيد تصور الشيء فلا وجه لما قيل حكم
باستدراكه بناء على تأخيره في الذكر والا فاللازم استدراك اخذها
* السيد واعلم ان المتأخرين حاصله ان التعريف بالاعم والاخص لا يجوز
عند المتأخرين ويجوز عند المتقدمين مبنى غير المجوزين اعتبارهم في التعريف
كونه موصلا الى الكنه او كونه ميمر له عن جميع ماعداه ومبنى المجوزين عدم
الاعتبار المذكور بل الاعتبار فيه كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه
او بوجه ما يمكن الحق مع المتقدمين لان الفرض من المنطق بيان الموصول
الى التصور والتصديق والتصوير اعم من ان يكون بالكنه او بوجه ما شاء
يمر عن جميع ماعداه او عن بعضه فالتصورات الثلاث مكسب قد يحتاج
الى الموصول فما وجه اختصاصه بالموصول الى التصورين واذا كان ذلك
التصور مجهولا فبأي شيء يكسب فيحتاج الى طريق آخر من الطريقين
المذكورين * من غير ان يوصل الى كنه هذا التقييد بناء على ان العام اذا قوبل
بالخاص يراد ما وراء الخاص وكلمة اول الانفصال الحقيقي والرسم الكامل المركب
من جميع الذاتيات والعرضيات فيدخل في القسم الاول اذ هو موصول الى

الكنه مع امتياز عن جميع ماعداه اذ لما ارى بالعام ما وراء الخاص يكون العام
قسمين قسم في ضمن الخاص وقسم اخر مقابله بقيد مابين فلا وجه لما قيل
الرسم الكامل خارج عندهم عن الاقسام وان صدق عليه تعريف المعرفة ولا
الى ما قيل اى من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم وكلمة
اوح لنع الخلو فتأمل * ولذلك حكموا بان الاعم والاخص لا يصلحان لا يقال
لا يصح التعليل للاخص لامتيازه عن جميع ماعداه ضرورة عدم وجوده
في اغياره لانا نقول الامتياز لافراد المعرفة فالاعم لا يصلح للتمييز لشموله على
افراد المعرفة وغيرها فلا يختص لهما فلا يمتاز والاخص لا يشمل الى جميع
الى جميع افراد المعرفة بل بعضها وان اختص بالافراد التي تشمل عليها
وامتازت به عن جميع اغياره لكن لا يمتاز الافراد التي ام تشمل عليها اذ لم يكن
صفة لهما حتى وجد فيها ولم يوجد في غيرها ويمتاز به فيصدق انه لا يكون
مميزا له عن جميع ماعداه * اذ لم يمكن ان يكون الشيء متصورا لان العلم مطلقا
تصورا او تصديقا عسارة عن التميز او عن صفة يستلزم التميز والتمييز
امر نسبي يقتضى مميزا عن شيء وذلك الشيء اما جميع ماعداه او بعض ماعداه
* فهما يصلحان للتعريف فلا بد من ادخال موصله في التعريف والا
لم يخصر الموصل الى الطريقتين اولي يمكن المنطق بمجموع قوانين الاكساب
* السيد فقد عرفت ان ذلك غير واجب هذا اشارة الى ان التعريف معنى
على مذهب المتأخرين لكنه خلاف الحق قد ذكر في الجلال قال ابو النصر
القارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان اعم من اسم الحدود
كان ذلك حذرا نافعا ثم قال في الرسوم وما كان منها يفهم نحو يخص الشيء
ويساوى المفهوم عن اسم الشيء كان ذلك الشيء رسما كاملا وما كان
منها اعم واخص كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا كلامه ولم يذكر في الحد
الاخص لعدم امكانه لان الحد لا يمكن الا بالذاتي وهي لا تكون الا اعم
او مساويا * مع ان الظاهر لا يفيد تميزا اصلا لان المابين نسبته الى المابين الاخر
كنسبة الى غيره وكنسبة المابين الاخر اليه فكيف يحصل التميز به على ان
تعريفه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بلا مرجح * بان يكون بين
المتباينين خصوصية لان المابين ربما يكون له نسبة خاصة الى بعض مبياناته
لاجلها يمكن تعرفه به كالعلة والمعلول اذ بينهما مبيانة ونسبة خاصة هي
العلة فتأمل ومن سوغ التعريف بالمابين فبني على ان شروطه متفرع على

كون معرفته علة لمعرفة بالشيء وهذه الحالة توجد بين العلة والمعلول اذ يكون
معرفة العلة سببا لمعرفة المعلول (قال ثم المعرفة اما ان يكون آه) لما علم من
التعريف ان معرفة المعرفة علة لمعرفة المعرفة ولزم تقدم العلة على المعلول
يلزم له امور اربعة الاول كون المعرفة غير المعرفة مفهوما ولو بالاعتبار والا
لزم تقدم الشيء على نفسه والثاني ان لا يعرف بالمعرفة والا تقدم على نفسه
بمرتبة او بمراتب وهذا قد علم من الوجه الاول يادى التأمل فلذا لم يتعرض
الشئ اليه والثالث كونه مساويا والا اما ان يكون اعم واخص او مابين فاما كان
لا يلزم عليه المعرفة لمعرفة المعرفة والرابع ان يكون اجلى من المعرفة لانه
اسبق وجودا الى العقل فيكون اوضح عنده * السيد هذا موقوف على ان يكون
يعنى صدق هذه القضية على وجه الكلى موقوف على امرين فلا ينافى التوقف
مع كون بعض الخاص مستلزما للعام باللازم البين بالمعنى الاخص والغرض
من هذا منع تمامية التقريب اذ الدعوى ان لا يكون الاخص معرفا مطلقا
حذا كان اورسما والدليل يجرى بالنسبة الى الحديثة فقط ويمكن التفصي عنه
بان الدليلين الموقوفين للاخفوية ملحوظان من حيث المجموع والاول ناظر
الى الحديثة والثاني الى الرسمية فتأمل * السيد واما بحسب الوجود الذهني
فلا اذجاز ان يعقل الخاص هذا ظاهر اذا كان العام عرضا واما اذا كان ذاتيا
فكما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء يجوز ان يخطر بالبال النوع ولا يلتفت
الذهن الى الجنس (قال وبالعكس آه) اى العكس اللغوي او العكس المصطلح
المتحقق في ضمن الكلية فتأمل (قال وهذا المعنى ملازم آه) يعنى يثبت اللازم
من الطرفين وكذا في تفسير المنع ولم يعب بالعينية لانها وان اشهدا مالا لكنهما
متغايران بالعبارة * السيد على طريقة القدماء وهو جعل تقيض المحمول
موضوعا وتقيض الموضوع محمولا مع البقاء في الحكم والكيف * السيد ان المق
بيان المناسبة جواب عما رد بان وجه التسمية الحد جار في الرسم ايضا فينبغي
ان يسمى به وحاصل الجواب ان وجه التسمية لبس من قبيل المصححات حتى
يقال يصحح هذا كما يصحح الاخر بل من قبيل بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي
وبين المعنى اللغوي وهو مرجح للنقل فلا يقتضى الاطراد * واعلم ان ارباب
العربية والاصول يعنى لما علم اصطلاح المنطقي في حق الحدود والرسوم اراد
ان يذهب الى تخالف الاصطلاح العربية والاصول للاصطلاح المنطقي حتى
لا يقع من عرف هذا في الخطاء والغفلة بسبب عدم التفرقة بين الاصطلاحين

ويعرف من وقع فيه بهذا السبب * واعلم ايضا ان الحقايق الموجودة
صدر كلا الباحثين بصيغة التنبيه للاهتمام بشأن البحوث التنبيه وفي الواقع
ونفس الامر يقع كثير في الخطاء بعدم التفرقة وحاصل التنبيه الثاني الحكم
بالحدود والرسوم في الحقايق الموجودة على سبيل التقريب لا التحقيق لعسر
الوصول الى الذاتيات والتميز بينها وبين العرضيات بحيث يشرف العسرة
الى التعذر واما المفهومات الاعتبارية كالمعاني اللغوية والاصطلاحية
فامرها سهل على ما بينه ويعلم من هذا التقرير والتحقيق ان التعاريف
الواقعة في العلوم العربية والاصول والمنطق وبعض العلوم الحكيمية المبينة
فيها الاصطلاحات الحكمية من قبيل الحدود الاسمية لان الغرض فيها بيان
الاصطلاحات فلما يقصدون بها تحقيق الذاتيات للحقايق الموجودة وهي
مالا يكون باعتبار الاعتبار فتشمل الامور الموجودة بحسب الامر نفسه سواء
كانت موجودة في الاعيان او في الازدهان كالامكان والوجوب المنتزعة
من الممكن والواجب (قال فالحد انما ما يتركب من الجنس والفصل آه)
اي يتركب ببعضهما مع بعض على ما ينبغي فلو كانت فرادى او مركبة على وجه
اخر لم يكن معه حقيقيا تاما لفقد صورته وقد اشتهر بين لرباب الصناعة
ان الجنس والفصل جزآن ماديان للحد والهئية العارضة من تقديم الجنس
عليه صورته فلو عكس فانت الصورة وانقلب حدا ناقصا والحق انهما
اذ التاما افاد كنه الذات اذلا جزء له غيرهما نعم تقديمه اولى ليعقل ما هو
الجهنم اولا ثم يحصل بما ينضاف اليه ثانيا ولا بد في مطابقتها للذات من
اجتماعهما وما يتبعه من الهئية على انه لازم خارج واما المركب من الفصول
المساوية وان كان حدا على قول لكن لما لم يثبت في الحقايق اسقطوه وما قيل
ان الحد التام قد يتركب من غير الجنس والفصل فان المركب الخارجى انما يصور
كنهه بتمثل حقيقة اجزائه في العقل كما في البيت فان كنهه الجدران والسقف
والهئية المخصوصة فكانهم لم يمتزوا اذ ليس للصناعة مدخل في تحصيل
الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء المحمولة وان الصناعة كافلة بتحصيلها
باعطائ قواعده بتميز بها تلك الاجزاء عن العرضيات وبعبارة اخرى ان الغرض
من التعريف ادراك الكليات المرتسمة في العقل دون الجزئيات المنطبقة في
الآلات على ما هو المشهور والمركب من الاجزاء الخارجية وكذا اجزائه يدرك
بالحواس الظاهرة والباطنة اذ كل ما هو موجود في الخارج فهو معين مشخص

ولا طريق الى ادراك الشخص الا طريق الحس (قال لا يقال ههنا اقسام آه)
يعنى يصدق عليها تعريف المعرفة الذي هو المقسم ههناك مع انها خارج
عن الاقسام وحاصل الجواب تسليم دخولها في المقسم وعدم دخولها
في الاقسام لعدم الاعتبار بناء على ان الغرض من التعريف لا يحصل منها
اذ الغرض الاطلاع والتميز ولا يحصل شي من ههنا هذه الاقسام * السيد والعرض
العام قد يفيد التميز الثاني اذا جعل آلة لمعرفة شي لكن يراد ان الغرض له جهة
الخاصة مثلا الماشي عرض للانسان وخاصة الحيوان وتميزه للانسان عن
بعض الاغيار ليس من جهة عمومه بل من جهة خصوصه للحيوان حاصل هذا
البحث منع لقوله العرض العام لا يفيد شيئا منهما * فان قلت المعتبر هو التميز الاول
اثبات المقدمة المنة بتخصيص التميز بناء على ظاهر التعريف * قلت قد عرفت
آه حاصله ابطال الاشتراط بناء على القول السابق منه وهو قوله والصواب
ان المعتبر آه وعلى تقدير تسليم الاشتراط لا يثبت به ان لا يكون العرض العام جزء
من المعرفة مع انه المط لا ويتم التقريب * فالصواب ان المركب يعنى ان هذه
الاقسام تفيد فائدة وهي كمال التميز الذي لا يحصل بدون اختلاط هذه العرضيات
مع ان التميز من الكلى المشكك وقد يتفاوت بحال السامع والطالب اذ قد يقتضى
المقام كمال التميز فيحتاج الى هذه الاختلاط وهذه الاقسام الثلاثة تدخل في الرسم
الناقص لارساله بدون قيد مخصوص يميزه عن هذه الاقسام واما بيان المحشى
يقتضى ان يكون احدهما رسما ناقصا والباقي حدا ناقصا فتأمل (قال فانهما
التعريف بما يساويه آه) لما علم من اشتراط التعريف بكونه اجلى انه لا يكون مساويا
في المعرفة ولا اخفى اذ لو تحقق احدهما اتى الشرط صرح بذلك تنبيهه للاحتراز
عن جميع منافاة ما يشترط في صحة التعريف فعلى هذا المراد من المساواة في
المعرفة ان لا يكون معرفة المعرفة حاصلة قبل حصول معرفة المعرفة ولا معها
ولا يكون اخفى منه سواء كان المساواة في المعرفة ضرورة كالتضاييق كالاب
والابن او عادية كالتضادين مثل السواد والبياض او نادرا اتفاقيا بالنظر الى
من يعرف له والمراد بكون المعرفة اخفى من المعرفة ان يكون ابعد من المعرفة
منه بالنظر الى من يعرف له سواء كان ضروريا او عاديا او نادرا اتفاقيا (قال واما
اللفظية فانما تصور آه) هذه الامور الثلاثة المتعلقة باللفظ نقصان في المادة
اذ من حقها ان يدل عليها بالفاظ ظاهرة الدلالة وهذه نهاية مرتبة في الرتبة
كافي العسرة فان اللفاظ الغريبة لا يفهم منها شي فيحتاج الى تفسيرها

فيطول المسافة ويختلف حالها بحسب قوم والمجازية بلاقرينة صارفة
ظاهرة في غير المقصود فيبادر الفهم اليه فيقع الجمل والمشاركة بلاقرينة
معينة لاحدها يتردد بين المق وغيره فلا يتعين هو بل ربما يفهم
غيره الحمد لله الذي كرمني بالانعام والهام الصواب
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا
من لدنك رحمة انك

انت الوهاب

قد تم طبع هذه الحاشية المرغوبة المقبولة بين الطلاب * بعو الله الملك
الوهاب * للقاضل الكامل السيد محمد المشتهر بارزنجاني مفتي زاده *
اكرمه الله تعالى بالحسنى وزياده * على التصورات من فن المنطق
بدار المطبعة العامرة * بمعرفة ناظرها الراجي * للطف الرباني

محمد رجائي * اوائل شهر ربيع الاول

لستة اربع وخمسين

وما بين والف



